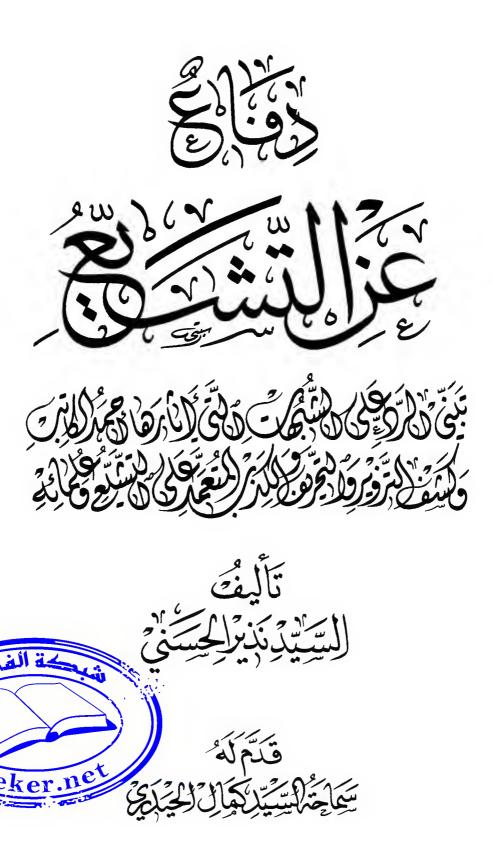


تَأْلِيفُ لِسَيَّيْدُنَذِيْلِكِسَنَيْ



حسنی، نذیر یحیی، ۱۳۵۲

دفاع عن التشيع: تبنى الرد على الشبهات التى اثارها احمد الكـاتب و.../ نـذير يحيى الحسنى. ـ قم: نشر المؤسسه الاسلامية العامة للتبليغ والإرشاد ٥٠٣ ص.

فهر ستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.

عربي.

كتابنامه: ص. ٤١٩ ـ ٤٤٨؛ همچنين بصورت زيرنويس.

۱. كاتب، احمد، تطور الفكر السياسى الشيعى من الشورى الى ولايه الفقيه ـ ـ نقد و تفسير. ٢. كلام شيعه اماميه ـ ـ دفاعيهها و رديهها. ٣. شيعه اماميه ـ ـ دفاعيهها و رديهها. الف. كاتب، احمد. تطور الفكر السياسى الشيعى من الشورى الى ولايه الفقيه. شرح. ب. عنوان. ج. عنوان: تطور الفكر السياسى الشيعى من الشورى الى ولايه الفقيه. شرح.

۶.۲۳ ت ۱۶ ت ۱۶ ک / ۲۱۷ BP

۲۹-۵۵۹۲

کتابخانه ملّی ایران



رقم الشابك: ۲ ـ 2 ـ 3910 ـ 372 ـ 964 - 5915 - 42 - 2 اى.ان: ۹۷۸۹٦٤٥٩١٥٤٢٩

هوية الكتاب

هويه الساب
• اسم الكتاب: دفاع عن التشيع
• المؤلف: السيّد نذير الحسني
• الناشر: المؤسسة الإسلامية العامة للتبليغ و الإرشاد
• عدد الصفحات
• الطبعة:
• المطبعه: نهضت ـ قم
• الكمية:
• سعد الكتاب٠٠٠٠ ريال

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿لَقَدْ ٱبْتَغَوُا الفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللّهِ وَهُمْكَارِهُونَ﴾

التوبة: ٤٨

﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْـتُمُوا الْـحَقَّ وَأَنْـتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

البقرة: 23

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِى لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَـٰئِكَ لَهُمْ عَذَابُ مُهِينُ ﴾ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَـٰئِكَ لَهُمْ عَذَابُ مُهِينُ





بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم: السيّد كهال الحيدري

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

غفل العديد ممن كتب في بحث الإمامة من علماء مدرسة أهل البيت عن عدد من الأمور المنهجيّة التي أثّرت على سير بحوثهم ونتائجها. ومن أهمّها عدم الالتفات إلى أثر التراث الكلامي لأتباع الخلفاء في التراث الكلامي لأتباع أعّة أهل البيت الحيّة. ممّا أدّى بهم إلى أن يؤخّروا مواضيع أساسيّة من حقّها أن تتقدّم، وتأخذ موقعها المناسب من البحث والتحقيق والتدقيق، وبرّزوا بدلاً عنها مواضيع ثانويّة لا تشكّل المحور الأساسي لمثل هذه الأبحاث.

وعلى هذا لابد من التعرض إلى بيان هذه النكتة المنهجيّة، وإلى تحديد المنهج المختار في بحث الإمامة ومحاوره الأساسيّة ولو على نحو الاختصار.

تحرير محلّ النزاع:

انطلقت المدرسة السنيّة من نقطة مركزيّة في تكوين نظامها الفكري لفهم نظريّة الإمامة عَثّلت في أنّ الإمام أو الخليفة، يعني القائد والزعيم السياسي المسؤول عن إدارة شؤون الناس على مختلف الأصعدة والمستويات. ثمّ إنّهم عندما أرادوا أن يفهموا شرائط وموانع هذه الإمامة _التي هي الخلافة باصطلاح علم الكلام السني _ حاولوا تأسيس ذلك من خلال الواقع الذي أوجده الخلفاء الثلاثة الأوائل،

فصارت بصدد إقامة الأدلّة من الطرق المختلفة العقليّة والنقليّة لإثبات صحّة ما انتهت إليه الخلافة بعد رسول الله والله والمؤلفيّة، فأرادت أن تعرف الحقّ من خلال معرفة الرجال.

«وحيث لم يتجاوز دور الإمام في النظام الفكري لهذه المدرسة تخوم القيادة والزعامة السياسيّة، فقد كان من المنطقي، بقطع النظر عن دلالات الوحي الإلهي، أن يولّوا وجوههم صوب نظريّة الشورى وانتخاب أهل الحلّ والعقد، وذلك:

أَوِّلاً: لأنَّ هذه النظريَّة أقرب إلى الذوق العرفي.

ثانياً: إنّ الحكومة شأن من شؤون الناس وعهد بينهم وبين الإمام القائد، وإذ يكون الأمر كذلك، فلابد أن يكون للأمّة دور في إدارة الشؤون والنهوض بها، لأنّ القرآن ينصَّ ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ (١)، ومن الواضح أنّ الإمامة بمعنى القيادة داخلة في أمر الناس، لهذا اتجهت المجتمعات البشريّة صوب نظريّة الانتخاب لا النص.

وكان مما ترتب على تلك النواة المحوريّة في تأسيس نظريّة الإمامة، أنّهم التزموا بانقطاعها وعدم دوامها، لأنّ المفروض، أنّ هذا المنصب لا يتحقّق لأحد إلّا بعد الانتخاب والبيعة. ومع عدم تحقّق ذلك لا يحق لأحد أن يتصدّى لهذه المسؤوليّة ويرغم الناس على القبول.

وعندما انتقلوا إلى الشروط التي لابد من توافرها، فيمن يتصدى للنهوض بهذا الدور، لم يجدوا مناصاً من الالتزام، بأنه لا يشترط أن يكون معصوماً، بل تكفيه من الناحية السلوكيّة العدالة بمعناها المتداول في البحث الفقهي، ومن ناحية التأهيل العلمي تكفيه قدرة علميّة ترفعه إلى مستوى أداء المسؤوليّات التي أنيطت به. وهكذا انتهت عناصر النظام الفكري للمدرسة السنيّة في الإمام إلى المكوّنات التالية بشكل عام:

١ ـ لا تعنى الإمامة غير الحكم والقيادة السياسيّة.

⁽۱) الشورى: ۳۸.

تقديم

٢ ـ تتم هذه العمليّة بالانتخاب والشوري.

٣_إنّها منقطعة ليست داعمة.

٤ ـ لا يشترط فيها غير العدالة والعلم بمعناهما المألوف.

ذلك كان التسلسل الذي وجّه العمليّة الفكريّة لبناء نظريّة الإمامة في التصوّر السنّي.

النتائج الخطيرة:

عند الانتقال إلى الجانب الآخر من المشهد، نلمس أنّ المنهج الكلامي في المدرسة الشيعيّة، لم يبادر في الأغلب إلى تحرير محلّ النزاع وتحديد الخلاف بين المدرستين، بل دخل إلى تضاعيف البحث مباشرة، فأشهر نظريّة النص بإزاء نظريّة الشورى، وذهب إلى أنّ الإمامة متصلة ومستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، في مقابل أولئك الذين أنكر وا ديمومتها، كما اشترط العصمة المطلقة على مستوى الاعتقاد والأخلاق والسلوك قبل البلوغ وبعده، والعلم الكامل التام من غير كسب.

لكن لمّا كانت انطلاقة الطرفين المتنازعين، تبدو وكأنّها تبدأ من نقطة شروع واحدة، فقد وجد بعضٌ أنّ هناك ضرباً من التهافت وعدم الانسجام بين المسؤوليّة الملقاة على عاتق الإمام، وهي الزعامة والقيادة السياسيّة، وبين الشروط والمواصفات التي ذُكرت له. فالشروط تبدو أضخم وأوسع بكثير من المهمّة التي ينهض بها الإمام.

ربما هذه النقطة والمفارقة التي استتبعتها، هي التي تفسّر لنا التداعيات التي راحت تتهاوى إليها بعض الكتابات المعاصرة حتّى داخل الصف الشيعي ذاته.

فمن هؤلاء من تجاوز تخوم الشكّ إلى حد رفض نظريّة النص في الإمامة، وما يستتبع ذلك من لوازم، ومنهم من احتمل أنّ العصمة تكفي بحد معيّن لا تتجاوزه، لعدم الحاجة إلى ما هو أزيد من ذلك. وفريق رفض العصمة بنحو كليّ، محتجّاً أنّها

لو كانت شرطاً أساسيًا في القائد، فلماذا لم يلتزم أصحاب هذه النظريّة بهذا الشرط إلى آخر الشوط؟ بل تخلّو عنه واكتفوا بالقول بأنّه يكفي في الإمام _أي القائد _أن يكون عادلاً لا أكثر في زمن الغيبة.

كما أنّ منهم من ذهب إلى أنّ النزاع في مَنْ هو الأحق بالإمامة بعد رسول الله وَاللّه وَ

لقد نشأت هذه التساؤلات والاستفهامات على أرضيّة تلك الانطلاقة التي أسس لها نظام الفكر السنّي في فهم الإمامة، وتبعتها بعض الاتجاهات في الكلام الشيعى» (١).

الإمامة القرآنيّة:

إنّ الذي نستوحيه من القرآن الكريم، والسنّة النبويّة الشريفة، والروايات الصحيحة الواردة عن أغمّة أهل البيت المين الذين هم عدل القرآن العظيم كما هو نص حديث الثقلين المتواتر سنداً ومضموناً، أنّ الإمامة التي تعتقد بها مدرسة أهل البيت المين تختلف اختلافاً جوهريّاً عن دور الإمامة التي تنحصر في الخلافة والحكم، وذلك لأنّ هذا الاتجاه يرى أنّ للإمامة دوراً فوق دور القيادة والزعامة، وهو الدور الذي بيّنه القرآن الكريم من خلال قوله تعالى: ﴿إنّي جاعلٌ في الأرض خليفة﴾ (٢)، وأشار إليه بقوله لإبراهيم الخليل المن في قوله تعالى: ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً الرضا الله عبر عنها الإمام الرضا المنه المناس وهي التي عبر عنها الإمام الرضا المناه ومحلّها من

⁽١) بحث حول الإمامة، نص الحوار مع السيّد كمال الحيدري، حاوره جواد علي كسّار، المقدّمة ص١٥.

⁽٢) البقرة: ٣٠.

⁽٣) البقرة: ١٢٤.

تقديم.....تقديم

الأُمّة، فيجوز فيها اختيارهم، إنّ الإمامة أجلّ قدراً، وأعظم شأناً، وأعلى مكاناً، وأمنع جانباً، وأبعد غوراً، من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماماً باختيارهم. إنّ الإمامة خصّ الله عزّوجلّ بها إبراهيم الخليل على النبوّة والخلّة مرتبة ثالثة وأشاد بها ذكره، فقال: ﴿إنّى جاعلك للناس إماماً ﴾ (١٠).

وهي التي قال عنها الإمام السجّاد ﷺ: «نحن الذين بنا يمسك الله السهاء أن تقع على الأرض إلّا بإذنه، وبنا يمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزّل الغيث، وبنا ينشر الرحمة ويخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها» (٢٠).

لذا عندما يُسأل الإمام الباقر الله ويُقال له: لأيّ شيء يحتاج إلى النبي والإمام؟ فقال الله: «لبقاء العالم على صلاحه. وذلك أنّ الله عزّ وجلّ يرفع العذاب عن أهل الأرض إذا كان فيها نبى أو إمام، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وماكان الله ليعذّ بهم وأنت فيهم ﴾ (٣)».

من هنا عبر الرسول الأعظم ﷺ عن هذا الدور لأهل بيته ﷺ بقوله: «النجوم أمان لأهل السهاء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السهاء ما يكرهون، وإذا ذهب أهل بيتى أتى أهل الأرض ما يكرهون، وإذا ذهب أهل بيتى أتى أهل الأرض ما يكرهون، (٤).

ولعلّ تشبيه انتفاع الناس بالحجّة في زمان غيبته، عندما يُسأل الإمام الصادق الله في: «كما ينتفعون الصادق الله في: «كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب» (٥) يشير إلى حقيقتين أساسيّتين:

الأُولى: أنّ الانتفاع به لا يختص بعالم التشريع والاعتبار، بل يتجاوز ذلك إلى عالم التكوين.

الثانية: أنّ هذا الأمر غير محسوس ومرئي للناس، بل ير تبط بعالم الغيب لا نشأة

⁽١) الأُصول من الكافي: ج ١، ص ١٩٩، كتاب الحجَّة، باب نادر وجامع في فضل الإمام وصفاته.

⁽٢) بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ٦، ح ١٠.

⁽٣) الأنفال: ٣٣.

⁽٤) بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ١٩، ح ١٤.

⁽٥) بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ٦، ح ١٠.

١٢ دفاع عن التشيّع

الشهادة.

وتأسيساً على ما تقدّم فنحن نعتقد أنّه لا يمكن الوقوف على فلسفة ما اشترطناه في الإمامة من العصمة والنص والديمومة والعلم الخاص، إلّا إذا أدركنا المهام والمسؤوليّات التي أنيطت بدور الإمامة والخلافة في النظريّة القرآنيّة. وخصوصاً ما نصطلح عليه بـ (الدور الوجودي) للإمام على وهو غير (الدور التشريعي) و(القيادة السياسيّة) و(القدوة الصالحة). بل إن صحّ التعبير فإنّ هذه الأدوار إنّا هي غرات ذلك الأصل التي عبر عنه القرآن الكريم بـ (الشجرة الطيّبة) التي وأصلها ثابت وفرعها في الساء * تؤتي أكلهاكلّ حين بإذن ربّها ويضرب الله الأمثال للناس لعلّهم يتذكّرون (أ).

ومن الواضح أنّ هذه المقدّمة لا تتسع للدخول في بيان تفاصيل هذه النظريّة القرآنيّة، لكن نقول على نحو الإجمال والإشارة، أنّ هناك طريقين لفهم هذه الحقيقة القرآنيّة، يختلف أحدهما عن الآخر في الآثار والنتائج المترتبة عليها:

الطريق الأوّل: أن نرجع إلى القرآن والسنّة المباركة لنرى ماذا يقولان عن حقيقة الإمامة وشرائطها، بقطع النظر عن المسؤوليّات والوظائف التي اُلقيت على عاتقها.

الطريق الثاني: وهو الأسلوب الذي اتبعه كثير من علماء الكلام من الفريقين، وهو الذي سمّي في كلماتهم بالدليل العقلي لإثبات الإمامة وشرائطها. ومنطلقه أن تحدّد المسؤوليّات الأساسيّة التي ألقيت على عاتق النبي أو الإمام، ثمّ يلتزمون بالشرائط التي لابدّ من توفّرها في الشخص المسؤول عن ذلك، من خلال معرفة حدود تلك الوظائف، ومدى المسؤوليّات التي ينهض بها الإمام (٢).

ويمكن التعبير عن الطريق الأوّل بالمنهج اللمّي الذي يتحرّك من العلّة إلى المعلول لأننا نبحث فيه الإمامة في نفسها لنتعرّف على الإمامة القرآنيّة التي وردت

⁽١) إبراهيم: ٢٤ ـ ٢٥.

⁽٢) العصمة، محاضرات السيّد كهال الحيدري، بقلم محمّد القاضي، ص ١٨، الطبعة الخامسة.

في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جاعلك للناس إماماً﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿وجعلنا منهم أغَّة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يـوقنون﴾ (٢)، وما هو المراد من الخلافة كمصطلح قرآني لاكلامي، كما ورد في قوله تعالى: ﴿إنِّي جاعلٌ في الأرض خليفة﴾، ثمَّ ننتقل إلى بيان شرائطها وموانعها، ثمَّ نتوقّف عند المسؤوليّات والمهام التي أوكلت إليها.

كما يمكن التعبير عن الطريق الثاني بالمنهج الإنّي الذي يتحرّك من المعلول إلى العلّة، لأنّنا ننتهي فيه من خلال المسؤوليّات الملقاة على عاتق الإمام إلى الشرائط الواجب توفّرها فيه، وسوف نحاول في هذه المقدّمة اختيار الطريق الأوّل في طرح بعض مسائل الإمامة الأساسيّة:

أُوّلاً: هل إنّ ظاهرة الإمامة مستمرة أم منقطعة؟

ثانياً: هل إنّ الإمامة على فرض استمرارها تنحصر في عدد معيّن أم لا؟ ثالثاً: وإذا كانت منحصرة في عدد معيّن، فمن هم هؤلاء الأئمّة؟

رابعاً: وإذا تعيّن الإمام الأخير منهم، فهل هو حي الآن، أم سيولد بعد ذلك؟

ولا يخفى أنّ بعض عناصر هذه المسائل تدخل في بحوث الإمامة العامّة، وبعضها الآخر في بحوث الإمامة الخاصّة.

توضيح ذلك: إنّ المنهج الذي نقترحه لفهم الإمامة يقوم على أساس البحث في مستويين:

الأوّل: الإمامة العامّة.

الثاني: الإمامة الخاصّة.

«وربما كانت أفضل وسيلة لفهم المراد من هذه المستويات، مقاربة الإمامة بالنبوّة منهجيّاً، فمن المعروف أنّ المنهج الكلامي يدرس النبوّة على مرحلتين:

الأولى: النبوّة العامّة: وهذه تدور حول أسئلة من قبيل، ما حاجة البشر إلى النبوّة وبعث الرسل؟ ولماذا لا يمكن للبشريّة أن تستغني بعقلها وتكتفى به في تحقيق

⁽١) البقرة: ١٢٤.

⁽٢) السجدة: ٢٤.

الغاية التي خُلقت من أجلها؟ وما هي شروط النبي العامّة؟ حيث انتهى البحث إلى ضرورة أن يكون أي نبي مبعوث من السماء، معصوماً مؤيّداً بمعجزة، مسدداً بالبيّنات، بحسب التعبير القرآني، إلى غير ذلك من البحوث المتداولة في علم الكلام.

الثانية: وتحوم بحوثها حول أسئلة خاصة مثل: من هو النبي؟ ما هي طبيعة الأوضاع الزمانيّة والمكانيّة في عصر بعثته؟ ما هي المعجزة التي زوّد بها؟ لماذا هذه المعجزة بالذات دون سواها؟ هل يُعد من أولي العزم أم لا؟ هل هو رسول ونبي أم نبي وحسب؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي تنصب حيال نبوّة نبي بعينه، كنبوّة محمد خاتم الأنبياء علي مثلاً.

وكذلك تتم معالجة الإمامة في المنهج المقترح من خلال خطوتين أو مرحلتين، الامامة العامّة والإمامة الخاصّة.

فالمرحلة الأولى تضطلع بالبحث عن المسؤوليّات التي أنيطت بالإمامة بشكل عام، وتدرس المكوّنات الأساسيّة لنظريّة الإمامة بإطلاق أسئلة مثل: هل الإمامة منصوصة أم لا؟ هل يشترط في الإمام أن يكون معصوماً أم لا؟ هل ينبغي أن تكون الإمامة دائمة أم منقطعة؟ إلى غير ذلك من العناصر الأساسيّة التي تؤلّف الأصول العامّة لبحث الإمامة. وهذه المرحلة ترتبط بالمفهوم العام للإمامة، ولا صلة لها بتحديد هويّة الأعمّة وعددهم، وما يدخل في مهام المرحلة الثانية.

أمّا المرحلة الثانية فتنهض ببحث أبعاد الإمامة الخاصّة ومسؤوليّاتها، وتدرس مَنْ هم الأمّيّة؟ وما هو عددهم؟ وما هي صيغ إثبات إمامتهم؟ ما هي خصائص كلّ واحد منهم؟ وهل يتفاضلون فيا بينهم؟ لماذا اختص بعضهم بخصوصيّات لا توجد في غيره؟ إلى غير ذلك من البحوث التفصيليّة»(١).

⁽١) بحث حول الإمامة، المقدّمة ص١١.

تقديم.....

المحور الأوّل استمرار الإمامة وديمومتها

لا إشكال أنّ النبوّة كظاهرة إلهيّة غيبيّة، منقطعة وليست مستمرة، وأنّها خُتمت بمحمّد الشّيَّة، قال تعالى: ﴿ماكان محمّدُ أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكلّ شيء علياً﴾ (١)، فهل أنّ الإمامة أيضاً ظاهرة منقطعة كالنبوّة، أم أنّها مستمرّة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؟

الظاهر من الآيات والروايات الواردة عن النبي الأكرم ﷺ تؤكّد استمرار ظاهرة الإمامة والخلافة وعدم انقطاعها.

دلائل استمرار الإمامة:

يكن الاستدلال على إثبات هذه الحقيقة من خلال الآيات القرآنيّة أوّلاً، ومن طريق الروايات ثانياً.

الطريق الأوّل: الآيات القرآنيّة:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربّك للملائكة إنّي جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبّح بحمدك ونقدّس لك قال إنّي أعلم ما لا تعلمون ﴾ (٢).

أشارت هذه الآية المباركة إلى:

أُولاً: أنّ هذا الخليفة أرضي، وهو موجود في كلّ زمان، والدال على ذلك قوله: ﴿جاعل﴾ لأنّ الجملة الإسميّة، وكون الخبر على صيغة (فاعل) التي هي بمنزلة الفعل المضارع، تفيد الدوام والاستمرار، مضافاً إلى أنّ الجعل في اللغة كما يقول الراغب في

⁽١) الأحزاب: ٤٠.

⁽٢) اليقرة: ٣٠.

المفردات له استعالات متعددة ومنها (تصيير الشيء على حالة دون حالة) (١)، وهذا ما أكده جملة من المفسرين، كالرازي في التفسير الكبير (٢) والآلوسي في روح المعاني (٣)، وعندما يقارن هذا الجعل بما يناظره من الموارد في القرآن الكريم نجد أنّه يفيد معنى السنّة الإلهيّة كقوله تعالى: ﴿جعل لكم ممّا خلق ظلالاً ﴾ و﴿وجعل القمر فيهنّ نوراً ﴾ ونحوهما.

ثانياً: إنّ هذا الخليفة ليس هو مطلق الإنسان فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿هو الذي جعلكم خلائف في الأرض فمن كفر فعليه كفره﴾ (٤). وإغّا المقصود به إنسان بخصوصه، وذلك بقرينة الآيات اللاحقة التي أثبتت أنّ هذا الموجود الأرضي إغّا استحقّ الخلافة الإلهيّة لأنّه عُلِّم الأسهاء كلّها مباشرة منه تعالى: ﴿وعلّم آدم الأسهاء كلّها هم أصار واسطة بينه تعالى وبين ملائكته ﴿يا آدم أنبئهم بأسهائهم ﴾ ومن الواضح أنّه لا يمكن أن يراد به كلّ انسان، حتى أولئك الذين عبر عنهم القرآن الكريم ﴿أولئك كالأنعام بل هم أضل ﴾ (٥)، إذن فهذه الآية تدل على ضرورة استمرار الخلافة الإلهيّة، أمّا من هو ذلك الخليفة في كلّ زمان فله بحث آخر، سنعرض له الحقاً.

الآية الثانية: قوله تعالى لإبراهيم الخليل الله في جاعك للناس إماماً (٢)، وهذه الإمامة هي غير النبوة والرسالة التي كانت لإبراهيم الله والشاهد على ذلك: الإمامة هي غير النبوة والرسالة التي كانت لإبراهيم الله والشاهد على ذلك: الإمامة للذريّة حيث قال: ﴿ومن ذرّيتي﴾، ومن الواضح أنّ حصول إبراهيم الله على الذريّة كان في كبره وشيخوخته، كما قال: ﴿الحمد لله الذي وهب لي

⁽١) المفردات في غريب القرآن: ص ٩٤، مادة «جعل».

⁽٢) التفسير الكبير: ج ٢، ص ١٦٥.

⁽٣) روح المعاني: ج ١، ص ٢٢٠.

⁽٤) فاطر: ٣٩.

⁽٥) الأعراف: ١٧٩.

⁽٦) البقرة: ١٢٤.

تقديم

على الكبر إساعيل وإسحنق (١)، وحكى سبحانه عن زوجة إبراهيم: ﴿قالت يا ويلتي أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إنّ هذا لشيء عجيب (٢). ولا يصح هذا الطلب إلّا لمن كان عنده ذريّة، أمّا من كان آيساً من الولد ويجيب مبشّريه بقوله: ﴿أَبشرتموني على أن مسّني الكبر فيم تبشّرون ﴿(٣)، فلا يصح منه والحالة هذه أن يطلب أى شيء لذريّته» (٤).

ولو كان ذلك في أوائل حياته وقبل أن يرزق الذريّة، لكان من الواجب أن يقول: «ومن ذريّتي إن رزقتني ذريّة»، وإلّا لزم منه أن يخاطب الخليل الله ربّه الجليل علم له به، وهذا ما يتنزّه عنه مقام إبراهيم الخليل الله.

٢ - «إنّ قوله تعالى: ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربّه بكلماتٍ فأَمّهَن قال إنّي جاعلك للناس إماماً ﴾ (٥) يدل على أنّ هذه الإمامة الموهوبة إنّا كانت بعد ابتلائه بما ابتلاه الله به من الإمتحانات، وليست هذه إلّا أنواع البلاء التي أبتلي الله بها في حياته، وقد نصّ القرآن على أنّ من أوضحها قضيّة ذبح إسماعيل الله قال تعالى: ﴿قال يا بني إنّي أرى في المنام أنّي أذبحك ﴾ إلى أن قال: ﴿إنّ هذا لهو البلاء المبين ﴾ (٢) »(٧).

وهذا ما أكدته جملة من الروايات الصحيحة الواردة في المقام. عن الإمام الصادق الله في حديث مطوّل يقول فيه: «وقد كان إبراهيم الله في خديث مطوّل يقول فيه: «وقد كان إبراهيم الله في الناس إماماً» (^^).

⁽١) إبراهيم: ٣٩.

⁽۲) هود: ۷۲.

⁽٣) الحجر: ٥٤.

⁽٤) العصمة: ص ٣٢.

⁽٥) البقرة: ١٢٤.

⁽٦) الصافات: ١٠٦.

⁽٧) الميزان في تفسير القرآن: ج ١، ص ٢٦٨.

⁽٨) الأصول من الكافي: ج ١، ص ١٧٤.

وهذه الإمامة التي ثبتت لإبراهيم الله طلبها لذريّته من بعده، حيث قال: ﴿ومن فريّته، وقد استجاب الحقّ سبحانه دعاءه، ولكن لم يجعلها في الظالمين من ذريّته، وإغّا في غيرهم. يقول الرازي في ذيل هذه الآية: «وقوله: ﴿ومن ذرّيني طلب للإمامة التي ذكرها الله تعالى، فوجب أن يكون المراد بهذا العهد هو الإمامة، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، فتصير الآية كأنّه تعالى قال: (لا ينال الإمامة الظالمين، وكل عاصِ فإنّه ظالم لنفسه) فكانت الآية دالّة على ما قلناه.

فإن قيل: ظاهر الآية يقتضي انتفاء كونهم ظالمين ظاهراً وباطناً، ولا يصح ذلك في الأئمّة والقضاة.

قلنا: أمّا الشيعة، فيستدلّون بهذه الآية على صحّة قولهم في وجوب العصمة ظاهراً وباطناً. وأمّا نحن فنقول: مقتضى الآية ذلك. إلّا أنّا تركنا اعتبار الباطن فتبق العادلة الظاهرة معتبرة»(١).

لكن لم يبين لنا الرازي، لماذا ترك ما دلّت عليه الآية من وجوب العصمة ظاهرا وباطناً، واكتفى بالعدالة الظاهريّة، مع اعترافه بدلالة الآية على ذلك، وكيف كان المتكتب شهادتهم ويسألون (٢).

ومن الواضح أنّ استجابة دعائه في ذريّته، لا يختص بالصلبين فقط، بل هو شامل لجميع ذريّته شريطة أن لا يكون ظالماً. وهذا ما أكّده الإمام الرضا على بقوله: «أنّ الإمامة خصّ الله عزّ وجلّ بها إبراهيم الخليل على بعد النبوّة والخلّة مرتبة ثالثة، وفضيلة شرّفه بها وأشاد بها ذكره، فقال: ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً ﴾، فقال الخليل على سروراً بها: ﴿ومن ذرّيّتي ﴾ قال الله تبارك وتعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين ﴾ فأبطلت هذه الآية إمامة كلّ ظالم إلى يوم القيامة، وصارت في الصفوة، ثمّ أكرمه الله تعالى بأن جعلها في ذريّته أهل الصفوة والطهارة، فقال: ﴿ووهبنا له إسحنق ويعقوب نافلة كلاً جعلنا صالحين وجعلناهم أغمّة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة

⁽١) التفسير الكبير: ج ٤، ص ٤٢.

⁽٢) الزخرف: ١٩.

تقديم......

وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين ('')، فلم نزل في ذريّته يرثها بعضاً عن بعض، قرناً فقرناً، حتى ورّثها الله تعالى النبي ﷺ فقال جلّ وتعالى: ﴿إِنّ أُولَى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين فكانت له خاصّة، فقلّدها عليّاً ﷺ بأمر الله تعالى على رسم ما فرض الله، فصارت في ذريّته الأصفياء الذين آتاهم الله العلم والإيمان بقوله تعالى: ﴿وقال الذين أُوتُوا العلم والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث ﴿('') فهى في ولد على ﷺ خاصّة إلى يوم القيامة ('').

الآية الثالثة: ﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه إنّني براءٌ كمّا تعبدون * إلّا الذي فطرني فإنّه سيهدين * وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلّهم يرجعون * (٤).

«ذهب جمع من المفسرين إلى أنّ الكلمة الباقية في عقب إبراهيم الله هي كلمة التوحيد، إذ براءته مما يعبد قومه، واتجاهه نحو الذي فطره هو عين معنى كلمة التوحيد (لا إلله إلّا الله) (٥)، وقوله: ﴿لعلهم يسرجعون﴾، أي يرجع المشرك منهم بدعوة الموحّد إلى الله تعالى.

إذن، فقد جعل الله تعالى التوحيد باقياً في ذريّة إبراهيم الله وعقبه، ولا تخلو ذريّته من الموحّدين. وقد بيّنا في كتاب (العصمة) أنّ جميع المعاصي نوع، بل مرتبة من مراتب الشرك بالله تعالى، والتوحيد الذي جعله الله تعالى باقياً في عقب إبراهيم الله لابدّ أن يكون التوحيد الحقيقي، الذي لا يشوبه شيء من الشرك أبداً، ليستحق الإشادة به في القرآن الكريم، وإلّا فلا يمكن أن يريد به التوحيد الذي

⁽١) الأنبياء: ٧٣.

⁽٢) الروم: ٥٦.

⁽٣) الأُصول من الكافي: ج ١، ص ١٩٩، باب نادر وجامع في فضل الإمام وصفاته.

⁽٤) الزخرف: ٢٦ ـ ٢٨.

⁽٥) البيان: ج ٩، ص١٩٣؛ الكشّاف: ج ٤، ص٢٤٦؛ التنفسير الكبير: ج٢٧، ص٢٠٨؛ المسيزان: ج ١٨، ص٩٦.

٢٠ دفاع عن التشيّع

وصفه الله سبحانه بقوله: ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلَّا وهم مشركون ﴾ (١).

هذا مضافاً إلى أنّ ظاهر الآية أنّ هذا التوحيد الباقي في عقبه هو التوحيد الإبراهيمي الذي لم يخالطه أدنى شرك بالله العظيم. لكن من كان يتحلّى بمثل هذا التوحيد الحقيقي علماً وعملاً. ومن كان يحمل بين جوانحه ما يحمله شيخ الموحّدين الذى ﴿قال له ربّه أسلم قال أسلمتُ لربّ العالمين﴾ (٢).

لا شكّ أنّ الذي يتحلّى بذلك هو الذي ناله عهد الله سبجانه من ذريّة الخليل على الله عهد الله عنه الخليل على الله عنها قال: ﴿ وَمِن ذَرِيّتِي قَالَ لا يَنَالَ عَهْدِي الظّالمِينَ ﴾.

ومن هنا يتضح جليّاً بقاء الإمامة التي جعلها الله تبارك وتعالى لخليله إبراهيم، ببقاء تلك الكلمة المباركة في عقبه وذريّته» (٣).

وعلى هذا الأساس جاءت جملة من الروايات التي بيّنت أنّ هذه الكلمة الباقية في عقبه الله هي الإمامة.

عن أبي هريرة قال: سألت رسول الله وَ عن قوله عز وجل في وجل الله والله عن المحمد عن المحمد المحمد المحمد المحمد المحمد عن المحمد المحمد عن المحمد عن المحمد عن المحمد عنه المحمد

وأكتفي بهذا القدر من الآيات التي دلّت على استمرار الإمامة والخلافة إلى يوم القيامة، وهناك آيات أخرى تشير إلى هذه الحقيقة القرآنيّة، نؤجّل الحديث عنها إلى مواضعها المناسبة.

الطريق الثاني: الروايات:

هناك طوائف متعدّدة من الروايات تشير إلى أنّ ظاهرة الإمامة مستمرّة غير

⁽۱) يوسف: ۱۰٦.

⁽٢) البقرة: ١٣١.

⁽٣) العصمة: ص ٣٥.

⁽٤) كفاية الأثر: ص ٨٦.

تقديم.....

منقطعة، نقف عند بعضها:

الطائفة الأُولى: روايات حديث الثقلين:

«هذا الحديث يكاد يكون متواتراً، بل هو متواتر فعلاً، إذا لوحظ مجموع رواته من الشيعة والسنة في مختلف الطبقات، واختلاف بعض الرواة في زيادة النقل ونقيصته، تقتضيه طبيعة تعدد الواقعة التي صدر فيها، ونقل بعضهم له بالمعنى، وموضع الالتقاء بين الرواة متواتر قطعاً.

وحسب الحديث لئن يكون موضع اعتاد الباحثين، أن يكون من رواته، كل من صحيح مسلم، وسنن الدارمي، وخصائص النسائي، وسنن أبي داود، وابن ماجة، ومسند أحمد، ومستدرك الحاكم، وذخائر الطبري، وحلية الأولياء، وكنز العبّال، وغيرهم، وأن تعنى بروايته كتب المفسرين أمثال الرازي، والثعلبي، والنيسابوري، والخازن، وابن كثير، وغيرهم. بالإضافة إلى الكثير من كتب التاريخ، واللغة، والسير، والتراجم. وما أظن أنّ حديثاً علك من الشهرة ما علكه هذا الحديث، وقد أوصله ابن حجر في الصواعق المحرقة إلى نيّف وعشرين صحابيّاً. يقول في كتابه: (ثم اعلم أنّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيّف وعشرين صحابيّاً)، وفي غاية المرام وصلت أحاديثه من طرق السنّة إلى (٣٩ حديثاً)، ومن طرق الشيعة إلى (٨٢ حديثاً)».

بل في نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار للإمام السيد حامد حسيني الكهنوي، ذكر أن هذا الحديث: «رواه عن النبي الشيخة أكثر من ثلاثين صحابيّاً، وما لا يقل عن ثلاثائة عالم من كبار علماء أهل السنّة، في مختلف العلوم والفنون، في جميع الأعصار والقرون، بألفاظ مختلفة وأسانيد متعدّدة، وفيهم أرباب الصحاح والمسانيد وأعمّة الحديث والتفسير والتاريخ، فهو حديث صحيح متواتر بين

⁽١) الصواعق المحرقة: ص ١٤٨.

⁽٢) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٦٤، دار الأندلس.

٣١ دفاع عن التشيّع

المسلمين»(١).

ولسان الحديث، كما في رواية وزيد بن أرقم: «إني تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، كتاب الله حبل ممدود من الساء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلّفونني فيهما» (٢). ومقتضى عدم افتراق العترة عن القرآن الكريم، هو بقاء العترة إلى جنب القرآن إلى يوم القيامة، وعدم خلوّ زمان من الأزمنة منهم، لأنّها لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض.

يقول ابن حجر: «وفي أحاديث الحث على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهّل منهم، للتمسك به إلى يوم القيامة، كها أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض» (٣).

الطائفة الثانية: روايات «لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة»:

ورد مضمون هذا الحديث بعبارات مختلفة في كلمات الأعلام من الفريقين منهم الاسكافي المعتزلي في المعيار والموازنة، وابن قتيبة في عيون الأخبار، واليعقوبي في تاريخد. وابن عبدربه في العقد الفريد، وأبو طالب المكّي في قوت القلوب، والبيهق في الحاسن والمساويء، والخطيب البغدادي في تأريخه وغيرهم (٤).

يقول ابن أبي الحديد: «كي لا يخلو الزمان ممن هو مهيمن لله تعالى على عباده،

⁽١) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار، لحجّة التاريخ والبحث والتحقيق الإمام السيّد حامد حسين الكهنوي، بقلم على الحسيني الميلاني: ج ١، ص ١٨٥ ـ ١٨٦، الطبعة الأولى.

⁽٢) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٦٦٤، ح ٣٧٨٦.

⁽٣) الصواعق المحرقة: ص ١٤٩.

⁽٤) المعيار والموازنة: ص ٨١؛ عيون الأخبار: ص ٧؛ تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٤٠٠؛ العقد الفريد: ج ١، ص ٢٦٥؛ قوت القلوب في معاملة المحبوب: ج ١، ص ٢٢٧؛ المحاسن والمساوي: ص ٤٠٠؛ تاريخ بغداد: ج ٦، ص ٤٧٤؛ المناقب للخوارزمي: ص ١٣، مفاتيخ الغيب للرازي: ج ٢، ص ١٩٢؛ فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج ٦، ص ٢٧٠، ح ٣، وج ١، ص ٢٧٤، ح ٣.

تقديم تقديم

ومسيطر عليهم، وهذا يكاد يكون تصريحاً بمذهب الإماميّة، إلّا أنّ أصحابنا يحملونه على أنّ المراد به الأبدال»(١).

وقال ابن حجر: «وفي صلاة عيسى الله خلف رجل من هذه الأمّة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال، إنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة» (٢).

أمّا في المجاميع الحديثيّة الشيعيّة، فقد وردت المئات من الروايات التي تؤكّد هذه الحقيقة، وهي أنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله تعالى، وأنّها لو خلت لساخت بأهلها. ويمكن مراجعة جملة منها في بحار الأنوار، بحيث وصلت إلى حدود (١٢٠ رواية) بهذا المضمون أو ما يقرب منه. ومن أمثلة ذلك:

ا ـ عن الإمام الصادق ﷺ: «ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها، ثمّ قال: ولم تخلو الأرض منذ خلق الله آدم من حجّة لله فيها ظاهر مشهور أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجّة لله فيها».

٢ ـ قال الصادق ﷺ: «لو لم يبقَ في الأرض إلّا رجلان لكان أحدهما الحجّة» (٣).

الطائفة الثالثة: روايات «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة»، أو ما يقرب من مضمونه، مثل:

«من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهليّة» أو «من مات وليس عليه إمام، فإنّ مو تته مو تة جاهليّة».

وتناقلت كتب الحديث السنيّة فضلاً عن الموسوعات الحديثيّة الشيعيّة، هذا الحديث بألفاظ مختلفة، فقد نقله البخاري، ومسلم، وابن حنبل. وابن حبّان، والطبراني، والحاكم النيسابوري، وأبو نعيم الإصفهاني. وأبن الأثير الجزرى،

⁽١) شرح نهج البلاغة: ج ١٨، ص ٣٥١.

⁽٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج ٦، ص ٣٨٥.

⁽٣) بحار الأنوار: ج ٢٣، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ١٠ و ٢٤.

والطيالسي، والدولابي، والبيهق، والسرخسي، وابن أبي الحديد، والنووي، والذهبي، وابن كثير، والتفتازاني، والهيثمي، والمتقي الهندي، وابن الربيع الشيباني، والقندوزي الحنني، والإسكافي المعتزلي، وغيرهم (١).

⁽۱) صحيح البخاري: باب الفتن، ج ٥، ص ١٣؛ صحيح مسلم: ج ٦، ص ٢١، ح ١٨٤٩؛ مسند أحمد: ج ٢، ص ٨٣؛ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: ج ٧، ص ٩٤، ح ٤٥٥٤؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ١٠ ص ٥٥٨، ح ٢٥٥، ح ١٨٤٠؛ المستدرك: ج ١، ص ٧٧؛ حلية الأولياء: ج ٣، ص ٢٢٤؛ جامع الأصول: ج ٤، ص ٧؛ مسند الطيالسي: ص ٩٥٩؛ الكنى والأسهاء: ج ٢، ص ٣؛ سنن البيهقي: ج ٨، ص ١٥٦ – ١٥٧؛ المبسوط: ج ١، ص ١١٠؛ شرح صحيح مسلم للنووي: ج ١٢، ص ٤٤؛ تلخيص ص ١١٠؛ شرح صحيح مسلم للنووي: ج ١٢، ص ٤٤؛ تلخيص المستدرك للذهبي: ج ١، ص ٧٧؛ تفسير ابن كثير: ج ١، ص ١٥٧؛ شرح المقاصد: ج ٢، ص ٢٥٠؛ ينابيع المودّة: الزوائد: ج ٥، ص ٢١٨؛ كنز العبّال: ج ٣، ص ٢٠٠؛ تيسير الوصول: ج ٢، ص ٢٥٠؛ ينابيع المودّة: ص ١٨٠؛ خلاصة نقض كتاب العثانيّة للجاحظ: ص ٢٠؛

المحور الثاني عدد الأئمّة

بعد أن ثبت في البحث السابق أنّ الإمامة ظاهرة مستمرّة غير منقطعة، نحاول في هذا البحث الوقوف على أنّ الأئمّة هل ينحصر عددهم في حدّ معيّن أم لا؟

تبنّى أتباع مدرسة أهل البيت ﷺ حصر عدد الأئمّة بإثني عشر إماماً، تبعاً لما بين أيديهم من الروايات الصحيحة الدالّة على ذلك.

حينئذ قد يثار إشكال على هذا الحصر، مؤدّاه أنّ هؤلاء إنّما اضطرّوا إلى ذلك لأسباب تأريخيّة أو سياسيّة ونحوها، وإلّا فإنّ مقتضى ما تقدّم من البحث في الحور الأوّل، هو استمرار الإمامة وعدم الوقوف بها عند حدٍّ معيّن.

غير أنّ إثارة مثل هذا الإشكال أمر غريب، خصوصاً ممّن يدّعي أنّه يريد الوقوف على هذه الأبحاث من خلال الموازين العلميّة بالبحث والتحقيق. وذلك لأنّنا عندما نرجع إلى صريح القرآن الكريم، نراه يعبّر عن الرسول الأعظم علينية بأنّه: ﴿ووما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحيّ يوحي ﴿(١) ، ويقول في حقّه: ﴿ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل * لأخذنا منه باليمين * ثمّ لقطعنا منه الوتين ﴾ (٢) . ثمّ رتب القرآن على ذلك وجوب الأخذ منه علينية حيث قال: ﴿وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم على ذلك وجوب الأخذ منه على ذلك كلّه بين دور الرسول الأعظم حيث قال: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلّهم يتفكّرون ﴾ (٤) ، وهكذا قام وأرسول عليه الذكر لتبين للناس ما أربا الله الدين وأنزل عليه القرآن فيه تبيان كلّ شيء، عزّ وجلً لم يقبض نبيّه علينية عنه أكمل له الدين وأنزل عليه القرآن فيه تبيان كلّ شيء،

⁽١) النجم: ٣ ـ ٤.

⁽٢) الحاقّة: ٤٤_٢٤.

⁽٣) الحشر: ٧.

⁽٤) النحل: ٤٤.

بين فيه الحلال والحرام، والحدود والأحكام، وجميع ما يحتاج إليه الناس كملاً، فقال عنز وجلّ: ﴿ما فرّطنا في الكتاب من شيء ﴾، وأنزل في حجّة الوداع وهي آخر عمره وأشر وأمر ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأقمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ (١)، وأمر الإمامة من تمام الدين، ولم يمض وقام حتى بين لأمّته معالم دينهم وأوضح لهم سبيله وتركهم على قصد سبيل الحق، وأقام لهم علياً علىاً وإماماً. وما ترك لهم شيئاً تحتاج إليه الأمّة إلّا بيّنه، فمن زعم أنّ الله عزّ وجلّ لم يكمّل دينه فقد ردّكتاب الله، ومن ردّكتاب الله فهو كافر (١).

ومن الواضح أنّ أهم ما ينبغي بيانه في أمر الإمامة التي بها كهال الدين وعمام النعمة، بل هي التي عبر عنها القرآن الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَا الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته ﴾ (٣)، بعد أن بين المناه وعدم انقطاعها، هو بيان عددهم وتعيين أشخاصهم. وهذا ما نحاول الوقوف عليه في الأبحاث اللاحقة.

ذكر المحقّق آية الله الصافي في كتابه القيّم (منتخب الأثر) أنّ الروايات التي ذكرت أنّ الخلفاء من بعد النبي الأكرم ﷺ هم إثنا عشر، قد تصل إلى ما يتجاوز (٢٧٠ رواية) من طرق الفريقين (٤٠).

ولعلّ العدد أكثر من ذلك بكثير، كما يقول في (معجم أحاديث الإمام المهدي) أنّ: (مصادر حديث أنّ الأعُمّة بعد النبي ﷺ إثنا عشر، وأنّهم من قريش أو من أهل البيت الله كثيرة، وقد أفرد لها بعضهم كتيّباً خاصّاً، وقد جمعناها فرأيناها تبلغ مجلّداً كاملاً، لذلك اخترنا منها هذه النماذج فقط، وقد نوفّق لإكمال تحقيقها من

⁽١) المائدة: ٣.

⁽٢) الأُصول من الكافي: ج ١، ص ١٩٩، باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته.

⁽٣) المائدة: ٧٧.

⁽٤) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر: ص ١٠. الطبعة الثالثة.

تقديم.....

مصادر الفريقين ونشرها مستقلّة)(١).

وكنموذج على ذلك فقد خرّج مضمون هذا الحديث كلّ من، صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند أحمد، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود، والمعجم الكبير للطبراني، وحلية الأولياء، ومستدرك الحاكم، وصحيح مسلم بشرح النووي، ومشكاة المصابيح، والسلسلة الصحيحة للألباني، وعون المعبود في شرح سنن أبي داود، والصواعق المحرقة، وتاريخ الخلفاء، وكنز العيّال، وغيرهم كثير (٢).

⁽١) معجم أحاديث الإمام المهدي (عج): ج ٢، ص ٢٦٥، تأليف ونشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة.

⁽٢١) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، ج ٤، ص ١٦٤: صحيح مسلم: ج ٢، ص ١١٩، كتاب الإمارة، أخرجه بتسعة طرق؛ مسند أحمد: ج ٥، ص ٩٠ و ٩٣ و ٩٧ و و ٢٠ (و ٧٠ ا؛ سنن الترمدي: ج ٤، ص ٢٠٨، ص ١٠٥؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢، ص ٢٣٨، ص ١٩٩٠؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢، ص ٢٣٨، ح ١٩٩٠؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢، ص ٢٣٨، ح ١٩٩٠؛ العووي: ج ٢، ص ٢٠٨، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٢، ص ٢٠٨، ص ٢٠٨، صحيح مسلم بشرح اللولياني: ج ٢، ص ٢٠٨، ص ٢٠٨، ح ١٩٥٠؛ السلسلة الصحيحة للألباني: ح ٢٠، ص ٢٦٢، شرح الحديث ٢٥٩؛ الصواعق المحرقة: ص ٢٠٠؛ عون المعبود في شرح سنن أبي داود: ج ١١، ص ٢٦٢، شرح الحديث ٢٥٩؛ الصواعق المحرقة: ص ٢٠؛ تاريخ المخلفاء: ص ٢٠؛ كنز العبّال: ج ١٣، ص ٢٦٢،

٣١) صحيح البخارى: ج ٤، ص ١٦٤، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف.

⁽٤) صحبح مسلم: ج ٢، ص ١١٩، باب الناس تبع لقريش، أخرجه من سعه طرو

⁽٥) مسند أحمد: ج ٥، ص ٩٠.

٢٨ دفاع عن التشيّع

هذا بالإضافة إلى عشرات المصادر الشيعيّة.

خصائص هذه الروايات:

تتاز هذه الروايات التي ذُكرت بهذه الكيفيّة، وهذا العدد من الأسانيد والطرق من الصدر الأوّل إلى يومنا هذا، بمجموعة من الخصوصيّات هي:

الخصوصيّة الأولى: إنّ هذه الروايات لا يمكن لأحد أن يتهم أتباع أهل البيت الله بوضعها واختلاقها، بعد أن آمنوا بأنّ عدد الأغمّة إثني عشر، وذلك لورودها في أهم الصحاح والمسانيد السنيّة قبل ذكرها في المصادر الشيعيّة، وأنّ جملة من طرقها تعد موثوقة لديهم حسب الموازين الرجاليّة عندهم، مضافاً إلى أنّ هذا العدد ذُكر قبل أن يكتمل عدد الأغمّة عند مدرسة أهل البيت الميها.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة جملة من المحققين، منهم سيّدنا الشهيد الصدر على حيث يقول: (قد أحصى بعض المؤلّفين روايات هذا الحديث النبوي الشريف عن الأغمّة أو الخلفاء أو الأمراء بعده، أنهم إثنا عشر، فبلغت الروايات أكثر من (٢٧٠ رواية)، مأخوذة من أشهر كتب الحديث عند الشيعة والسنّة، بما في ذلك البخاري، ومسلم، والترمذي، ومسند أحمد، ومستدرك الحاكم على الصحيحين. وليست الكثرة العدديّة لهذه الروايات هي الأساس الوحيد لقبولها، بل هناك إضافة إلى ذلك مزايا وقرائن تبرهن على صحّتها، فالبخاري الذي نقل هذا الحديث، كان معاصراً للإمام الجواد على، والإمامين الهادي والعسكري على، وفي ذلك مغزى كبير، لأنّه يبرهن على أنّ هذا الحديث قد سُجِّل عن النبي على قبل أن يتحقّق مضمونه، وتكتمل فكرة الأغمّة الإثني عشر فعلاً، وهذا يعني أنّه لا يوجد أي مجال للشك في أن يكون نقل الحديث متأثراً بالواقع الإمامي الإثني عشري وانعكاساً للم، لأنّ الأحاديث المزيّفة التي تنسب إلى النبي على كتب الحديث، ذلك الواقع متأخّر زمنيّاً، لا تسبق في ظهورها وتسجيلها في كتب الحديث، ذلك الواقع الذي يشكّل انعكاساً له.

فادمنا قد ملكنا الدليل المادّي على أنّ الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأغمّة الإثني عشر، وضبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الإثني عشري، أمكننا أن نتأكّد من أنّ هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع، وإغّا هو تعبير عن حقيقة ربانيّة نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: إنّ الخلفاء بعدي إثنا عشر، وجاء الواقع الإمامي الإثني عشري ابتداءاً من الإمام علي المعلم وانتهاءاً بلهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف)(١).

الخصوصيّة الثانية: إنّ عدداً كبيراً من هذه الروايات من طرق الفريقين شبّهت هؤلاء الأعُّة والخلفاء، بأنّهم كنقباء بني إسرائيل، كما في رواية أحمد، والحاكم النيسابوري، وغيرهما. أخرج أحمد عن مسروق قال: كنّا جلوس عند عبدالله بن مسعود، يقرئنا القرآن، فسأله رجل، فقال: يا أبا عبدالرحمن، هل سألتم رسول الله على هذه الأمّة من خليفة، فقال عبدالله: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثمّ قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله على فقال: «إثني عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل» (٢). وفي رواية أخرى لابن مسعود، قال: قال رسول الله عدية أصحاب موسى» (٣).

وقد ورد في التراث الشيعي عشرات الروايات التي تؤكّد الحقيقة السابقة، وشبهتهم بأنهم عدّة نقباء بني إسرائيل أيضاً، يمكن الرجوع إليها في معجم أحاديث الإمام المهدى (1).

ومقتضى هذا التشبيه كما يقول أستاذنا السيّد محمّد تتي الحكيم، أن يكون هؤلاء الأمراء معيّنون بالنص، وذلك لقوله تعالى: ﴿ولقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وبعثنا

⁽١) بحث حول المهدي: آية الله السيّد الشهيد محمّد باقر الصدر، ص ٥٤، معاونيّة الرئاسة للعلاقات الدوليّة في منظمة الإعلام الإسلامي.

⁽٢) مسند أحمد: ج ٥، ص ٩٠؛ الصواعق المحرقة: ص ١٢؛ تاريخ الخلفاء: ص ١٠.

⁽٣) كنز العيّال: ج ١٣، ص ٢٧.

⁽٤) معجم أحاديث الإمام المهدي: ج ٢، ص ٢٦٢.

منهم إثني عشر نقيباً (()، وعلى هذا الأساس فلا يمكن الوقوف على هؤلاء الخلفاء والأثمّة من خلال اختيار الأمّة، أو انتخاب أهل الحلّ والعقد لهم، بل لابدّ من الرجوع إلى من لا ينطق عن الهوى، للتعرّف عليهم والوقوف على أشخاصهم.

الخصوصيّة الثالثة: إنّ هذه الروايات افترضت لهم البقاء ما بقي الدين الإسلامي، أو حتى تقوم الساعة، كما هو مقتضى هذه الرواية التي جاءت في مسند أحمد قال: قال رسول الله عليقيّة: «لا يزال الدين قامًا حتى يكون إثنا عشر خليفة من قريش» (٢).

الخصوصيّة الرابعة: إنّ هذه الروايات جميعاً أكّدت أنّ هؤلاء الخلفاء من قريش، بالإضافة إلى أنّ هناك عدد كبير من الروايات ذكرت خصائص أخرى لهؤلاء الخلفاء والأئمّة، إلّا أنّها لم تأتِ في مصادر التراث السنّي، ولعلّنا نوفّق للإشارة إليها بعد ذلك.

لكن يبق هناك تساؤل ملفت للنظر، هو أنّه بحسب الروايات التي وردت في الصحاح والمسانيد السنيّة، أنّ الأمّة سكتت ولم تستوضح من النبي الأكرم وَلَيْكُونَ مَنْ هم هؤلاء الخلفاء الإثنا عشر؟ خصوصاً وأنّ النبي الأعظم، في مواضع متفرّقة وأماكن مختلفة كان يؤكّد على هذه الحقيقة، بالنحو الذي لم تدع مجالاً للمحقّق المنصف، أن يشكك في مضمون هذه الروايات، وإغّا نجد أنّ جملة من أعلام القوم صاروا بصدد توجيهها بما يتلاءم مع الواقع التأريخي الذي وُجِد بعد رسول الله ومن هنا تضاربت أقوالهم في توجيه هذه الروايات وبيان المراد منها.

⁽١) المائدة: ١٢.

⁽٢) مسند أحمد: ج ٥، ص ٨٦؛ صحيح مسلم: ج ٦، ص ٤.

⁽٣) مسند أحمد: ج ٢، ص ٢٩.

فثلاً السيوطي، بعد أن أورد ما قاله العلماء في هذه الأحاديث المشكلة، خرج برأي غريب، حيث قال: (وعلى هذا فقد وجد من الإثني عشر، الخلفاء الأربعة، والحسن، ومعاوية، وابن الزبير، وعمر بن عبدالعزيز، وهؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العبّاسيين، لأنّه منهم كعمر بن عبدالعزيز في بني أميّة، وكذلك الظاهر لما أوتيه من العدل، وبقي الإثنان المنتظران، أحدهما: المهدي لأنّه من أهل بيت محمّد) (1). ولم يُبيّن المنتظر الثاني، ورحم الله من قال في السيوطي: (أنّه حاطب ليل، وما يقال عن السيوطي يقال عن ابن روزبهان في ردّه على العلّامة الحلّي وهو يحاول توجيه هذه الأحاديث) (٢).

ونتيجة لهذا التضارب لجأ القندوزي الحنفي إلى بعض الحققين حيث قال: (قال بعض المحققين: إنّ الأحاديث الدالّة على كون الخلفاء بعده والمكان، علم أنّ مراد استهرت من طرق كثيرة، فبشرح الزمان وتعريف الكون والمكان، علم أنّ مراد رسول الله والمحلّة من حديثه هذا: الأغمّة إثنا عشر من أهل بيته وعترته، إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث على الخلفاء بعده من أصحابه، لقلّتهم عن إثني عشر، ولا يمكن أن نحمله على الملوك الأمويّة لزيادتهم على اثني عشر، ولظلمهم الفاحش إلّا عمر بن عبدالعزيز، ولكونهم غير بني هاشم، لأنّ النبي والمحقق قال: كلّهم من بني هاشم، في رواية عبدالملك عن جابر، وإخفاء صوته وقليم في هذا القول يرجّح هذه الرواية، لأنّهم لا يحسنون خلافة بني هاشم) (٣).

الأوّل: أنّ الأمّة لم تهتم بذلك، على الرغم من الإهتمام الخاص الذي أولاه الرسول لبيان هذه الحقيقة، من خلال العشرات بل المئات من الروايات التي بيّنت

⁽۱) تاریخ الخلفاء: ص ۱۲.

⁽٢) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٨٠.

⁽٣) ينابيع المودة: ج ٣، ص ١٠٥، باب ٧٧، في تحقيق حديث (عدي اثنا عدر خلمه)

أنّ الرسول الشيخة أشار إلى أنّ الخلفاء من بعده إثنا عشر، وهذا الاحتمال لا يمكن قبوله، لأنّه طعن واضح في سيرة أصحاب الرسول الشيخة، حيث تؤكّد لنا الوقائع التأريخيّة، أنّهم كانوا يهتمون بكلّ صغيرة وكبيرة من أمر هذا الدين، بل كانوا يسألون عن أمور لا تهمهم، لذا نزل قوله تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾(١).

الثاني: أنّهم سألوا رسول الله ﷺ، ولكنّ الرسول لم يهتم ببيان ذلك لهم، وهذا أيضاً لا يمكن قبوله، لأنّه خلاف ما صرّح به القرآن بالنسبة إلى رسوله الأمين، حيث قال: ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ (٢)، بل هو مأمور ببيان ما نزل إليه من الأمر الإلهي ﴿لتبيّن للناس ما نُزِّل إليهم﴾ خصوصاً، أنّ ذلك الأمر ير تبط بكمال الدين، بل بأساسه، لقوله تعالى: ﴿وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته﴾.

الثالث: أنّ الأصحاب سألوا رسول الله ﷺ، وبيّنه لهم، من خلال بيانات متعددة وفي مواقع مختلفة، وبأساليب متنوعة لكن الأجهزة الحاكمة حالت دون ذلك ومنعت عن تدوين حديث رسول الله ﷺ، بل وأمرت بإحراق كل ماكتب في هذا الجال، ونهت عن تدوين ما هو في صدور الأصحاب، وليس غريباً أن تقف السلطات التي أرادت أن تتسلّط على رقاب الأمّة باسم خلافة رسول الله ﷺ وقنع من هو منها كالقطب من الرحى، دون نشر مثل هذه الأحاديث التي بيّنت أحقيّة الإمام على وأولاده بالخلافة والإمامة من بعده، ومن هنا نستطيع الوقوف على جواب تساؤل طالما أشار إليه جملة من أعلام السنّة المتقدّمين، ورددته بعض الأقلام المعاصرة، أنّه لو كانت الخلافة والإمامة لعلى وأولاده من الأمور التي أكّد عليها النبي الأكرم ﷺ فلهاذا أصيبت عبل هذه الضبابيّة والإبهام، وصارت منشأ للنقض والإبرام.

هو أنّ السلطات الحاكمة وأجهزتها الإعلاميّة، كانت تعمل بكلّ ما وسعها من

⁽۱) المائدة: ۱۰۱.

⁽٢) التكوير: ٢٤.

أجل طمس الحقائق التي لا ترتضيها، ولا تصب في مصالحها، كما نجد ذلك واضحاً بالنسبة إلى الإمام على الله وهو أقرب الصحابة إلى رسول الله تشخيط علماً وعملاً، حيث سُنَّ لعنه وشتمه على منابر المسلمين ولعشرات السنين، ولم يمر على رحلة الرسول الأعظم، إلا ثلاثين عاماً، فإذا كان بمقدور هذه الأجهزة كتان الحقيقة وتشويهها، وإيصال الأمّة إلى هذا المستوى من الجهل بأقرب الصحابة إلى رسول الله تشريط فإن بإمكانها أيضاً أن تخفي الحقيقة المتعلقة بالأعمة الأحد عشر، بحيث تصبح تلك الحقائق المسلمة قرآنياً غير واضحة في أذهان المسلمين بصورة عامّة، فيقع الاختلاف بينهم لا محالة. ولكن ﴿ويكرون ويكر الله والله خير الماكرين﴾ (١) فيقع الاختلاف بينهم لا محالة. ولكن ﴿ويكرون ويكر الله والله خير الماكرين﴾ (١)

المحور الثالث تعيين مصاديق الأمَّة

الواقع أنّ الأحاديث التي أشارت إلى أنّ الخلفاء اثنا عشر، عيّنت بنحو واضح، من هم أولئك الخلفاء؟ وهذا هو مقتضى القاعدة في المسألة، لأنّه من الطبيعي عندما يصرّح الرسول الأعظم عَلَيْكُ بأنّ خلفاءه من بعده اثنا عشر، لابد أن يذكرهم مباشرة أو بعد السؤال على الأقل، وهذا ما نجده واضحاً في التراث الشيعي الذي تكلّم عن هذه الحقيقة، ونحاول هنا الوقوف على بعض النماذج من هذه الروايات الكثيرة في المقام.

عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: «الأغمّة بعدي إثنا عشر، ثمّ قال: كلّهم من قريش، ثمّ يخرج قائمنا فيشني صدور قومٍ مؤمنين، ألا إنّهم أعلم منكم فلا تعلّموهم، ألا إنّهم عترتي ولحمي ودمي، ما بال أقوام يؤذونني فيهم، لا أنالهم الله شفاعتي» (٣).

⁽١) الأنفال: ٣٠.

⁽٢) الصف: ٨.

⁽٣) كفاية الأثر: ص ٤٤، باب ما جاء عن سلمان الفارسي.

وعن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أحبّني وأهل بيتي، كنّا نحن وهو كهاتين، وأشار بالسبّابة والوسطى، ثمّ قال: أخي خير الأوصياء وسبطي خير الأسباط، وسوف يخرج الله تبارك وتعالى من صلب الحسين أعّة أبرار، ومنّا مهدي هذه الأمّة، قلت: يا رسول الله، وكم الأعّة بعدك؟ قال: عدد نقباء بني إسرائيل»(١).

وبسند آخر، عن أبي ذر، عن النبي الشَّنْ في حديث طويل، وفيه: «... وبعلها سيّد الوصيين وإبنيها الحسين والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة، وإنّهم إمامان إن قاما أو قعدا، وأبوهما خيرٌ منها، وسوف يخرج من صلب الحسين تسعة من الأغّة معصومون قوّامون بالقسط، ومنّا مهدي هذه الأمّة، قال: قلت: يا رسول الله فكم الأعمّة بعدك؟ قال: عدد نقباء بني إسرائيل» (٢).

وعن أيّوب الأنصاري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا سيّد الأنبياء، وعلى سيّد الأوصياء، وسبطاي خير الأسباط، ومنّا الأغّة المعصومون من صلب الحسين، ومنّا مهدي هذه الأمّة. فقام إليه إعرابي فقال: يا رسول الله، كم الأعّة من بعدك؟ قال: عدد الأسباط وحواري عيسي ونقباء بني إسرائيل» (٣).

وهذا الذي ذكرته الأحاديث ينسجم تماماً مع الخصوصيّات الأربع التي استفدناها في البحث السابق، وهي أنّهم إثنا عشر، وأنّهم معيّنون بالنص، وموجودون ما بقي الدين قائماً، وكلّهم من قريش، وبهذا تجد تلك الروايات تفسيرها الصحيح، بلا حاجة إلى ما تكلّفه السيوطي وغيره في بيان المراد منها.

على أنّنا في غنى عن هذه الروايات وغيرها، بحديث الثقلين نفسه، فهو الذي ترك بأيدينا الضابط الذي على أساسه يمكن معرفة خلفائه الشيئيّ، حيث أنّه جعل المقياس فيهم هو عدم افتراقهم عن القرآن الكريم حتى يردا عليه الحوض، إذن فلنمسك بأيدينا هذا المقياس ونسبر به الواقع السلوكي لجميع من تسمّوا بالأثمّة

⁽١) كفاية الأثر: ص ٣٥، باب ما جاء عن أبي ذر.

⁽٢) كفاية الأثر: ص ٣٦ - ٣٨.

⁽٣) كفاية الأثر: ص ١١٣ ـ ١١٤.

نقديم

والخلفاء بعده ﷺ، لنقف على الأجدر بانطباق هذا الضابط عليه. ومن هنا لابد من الوقوف على بعض دلالات هذا النص المتواتر بين المسلمين:

١ ـ دلالته على عصمة العترة:

وبيان ذلك يتم من خلال النقاط التالية:

أوّلاً: «اقترانهم بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتصريحه بعدم افتراقهم عنه، ومن البديهي أنّ صدور أيّة مخالفة للشريعة سواء كانت عن عمد أو سهو، أم غفلة، تعتبر افتراقاً عن القرآن في هذا الحال، وإن لم يتحقّق انطباق عنوان المعصية عليها أحياناً، كما في الغافل والساهي، والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه، عدم مصاحبته لعدم التقيّد بأحكامه، وإن كان معذوراً في ذلك، فيقال فلان مثلاً، افترق عن الكتاب وكان معذوراً في افتراقه عنه، والحديث صريح في عدم افتراقها حتى يردا الحوض.

ثانياً: على أنّ تجويز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب وصدور الذنب منهم، تجويز للكذب على رسول الله عليه الذي أخبر عن الله عزّ وجلّ بعدم وقوع افتراقها، وتجويز الكذب عليه متعمّداً في مقام التبليغ والإخبار عن الله في الأحكام وما يرجع إليها من موضوعاتها وعللها، منافٍ لافتراض العصمة في التبليغ، وهي ممّا أجمعت عليها كلمة المسلمين على الإطلاق، حتى نفاة العصمة بقول مطلق.

يقول الشوكاني بعد استعراضه لمختلف مبانيهم في عصمة الأنبياء: (وهكذا وقع الإجماع على عصمتهم بعد النبوّة، من تعمّد الكذب في الأحكام الشرعيّة، لدلالة المعجزة على صدقهم، وأمّا الكذب غلطاً، فمنعه الجمهور وجوّزه القاضي أبو بكر)(۱).

ولا إشكال في أنّ الغلط لا يتأتّى في هذا الحديث لإصرار النبي والشِّك على تبليغه

⁽١) إرشاد الفحول: ص ٣٤.

٣٦ دفاع عن التشيّع

في أكثر من موضع، وإلزام الناس بمؤدّاه، والغلط لا يتكرر عادة»(١).

٢ _ دلالته على تمييزهم بالعلم بكل ما يتصل بالشريعة وغيرها:

كما يدل على ذلك اقترانهم بالكتاب الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة، لقوله تعالى: ﴿ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكلّ شيء﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكلّ شيء﴾ (٣). لذا ورد عنه ﷺ: «لا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم».

يقول ابن حجر: تنبيه: (سمّى رسول الله عَلَيْكُ القرآن وعترته، وهي بالمثنّاة الفوقيّة، الأهل والنسل والرهط الأدنون، الثقلين، لأنّ الثقل كلّ نفيس خطير مصون، وهذان كذلك، إذ كلّ منها معدن العلوم اللدنيّة، والأسرار والحكم العليّة، والأحكام الشرعيّة، ولذا حثّ عَلَيْكُ على الاقتداء والتمسّك بهم والتعلّم منهم، وقال: «الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت»، وقيل: سمّيا ثقلين لثقل وجوب رعاية حقوقها. ثمّ إنّ الذي وقع الحث عليهم منه، إنّا هم العارفون بكتاب الله وسنّة رسوله، إذ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض، ويؤيّده الخبر السابق، «ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم»، وغيّزوا بذلك عن بقيّة العلماء، لأنّ الله أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وشرّفهم بالكرامات الباهرة، والمزايا المتكاثرة، وقد مرّ بعضها)(٤).

إذن، فهذا النص المبارك يثبّت لنا ضرورة عصمة العترة، مضافاً إلى عشرات الأدلّة القرآنيّة والروائيّة التي لا مجال للوقوف عليها في هذه العجالة.

نعم، قد يقال: أنّ العترة عنوان عام يمكن أن يشمل غير الأئمّة الإثني عشر، الذين تمسّك بهم الشيعة الإماميّة، لأنّه كما ثبت في محلّه، أنّ القضيّة لا تثبت

⁽١) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٦٦.

⁽٢) الأنعام: ٣٨.

⁽٣) النحل: ٨٩.

⁽٤) الصواعق الحرقة: ص ١٤٩. مطبعة دار الطباعة الحمدية بمصر.

تقديم...... تقديم.....

موضوعها، ومن هنا لا يمكن التمسّك بهذا الحديث وما يشابهه لتعيين مصاديق أحاديث الخلفاء إثني عشر. لذا أشكل أبو زهرة في هذا الحديث بقوله: (وبعد التسليم بصحّة اللفظ نقول: بأنّه لا يقطع، بل لا يعين من ذكروهم من الأئمّة الستة المتفق عليهم عند الإمامة الفاطميين، وهو لا يعين أولاد الحسين دون أولاد الحسن، كما لا يعين واحداً من هؤلاء بهذا الترتيب)(١).

ولكن هناك طرق عديدة من خلالها يمكن تعيين مصاديق العترة وأهل البيت نعرضها بإيجاز:

الطريق الأوّل: وهو الطريق المباشر لتعيينهم من خلال الروايات المنقولة عن النبي الأكرم ﷺ، والتي تنص عليهم بأسمائهم.

منها: ما ذكره في (ينابيع المودة) عن كتاب (فرائد السمطين) بسنده عن مجاهد، عن ابن عبّاس، قال: قدِم يهودي يقال له نعثل، فقال: يا محمّد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين، فإن أجبتني عنها أسلمت على يديك. قال: سل يا أبا عهارة. فقال: يا محمّد، صف لي ربّك. فقال المشكلة: «لا يوصف إلّا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق الذي تعجز العقول أن تدركه، والأوهام أن تناله، والخطرات أن تجده، والأبصار أن تحيط به، جلّ وعلا عمّا يصفه الواصفون...» _إلى أن قال السائل _: صدقت. فأخبرني عن وصيّك من هو؟ فما من نبي إلّا وله وصي، وإنّ نبيّنا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون، فقال المسكلة: «إنّ وصيّ علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، تتلوه تسعة أغّة من صلب الحسين»، قال: يا محمّد، فسمّهم لي، قال: «إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمّد، فإذا مضى علي فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحبّة محمّد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحبّة محمّد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحبّة محمّد فابنه المهدى» (٢).

⁽١) الإمام الصادق: ص ١٩٩.

⁽٢) منتخب الأثر: ص ٩٧، الباب الثامن، فيما يدل على الأئمَّة الإثني عشر بأسهائهم.

وقد أحصى الصافي الكليايكاني في كتابه (منتخب الأثر) أكثر من خمسين رواية في هذا الجال، وقال بعد ذلك: (النصوص الواردة في ساداتنا الأئمة الإثني عشر، بلغت في الكثرة حدّاً، لا يسعه مثل هذا الكتاب، وكتب أصحابنا في الإمامة وغيرها مشحونة بها، واستقصاؤها صعب جدّاً)(٢).

الطريق الثاني: وهو طريق نقلي أيضاً، ولكنّه طولي، ونعني به: أنّ النبي الأكرم الله يعيّن بعضاً من هؤلاء الأئمّة من بعده، ثمّ يقوم كلّ واحد من هؤلاء بتعيين الخليفة الذي يأتي بعده وهكذا، ومنها:

أ ـ الروايات الكثيرة التي نصّت على عصمة الإمام على الله وهي متواترة بين الفريقين، مثل قوله ﷺ: «علي مع الحق والحق مع علي، يـدور مـعه حـيثا دار» (٣)، وقوله ﷺ لعبّار: «يا عبّار إن رأيت عليّاً قد سلك وادياً، وسلك الناس واديـاً آخـر،

⁽١) إكهال الدين: ج ١، ص ٢٥٢، باب ٢٣، ح ٢.

⁽٢) منتخب الأثر: ص ١٤٥.

⁽٣) شرح نهج البلاغة: ج ١٨، ص ٧٢، باب ٧٧.

تقديم تقديم المستمنين المستمنين المستمرين المستمرين المستمرين المستمرين المستمرين المستمرين المستمرين المستمرين المستمر المستمرين المستمرين

فاسلك مع على ودع الناس، إنّه لن يدلك على ردى، ولن يخرجك من هدى»(١).

من هنا قال أبو القاسم البجلي وتلامذته من المعتزلة: (لو نازع علي عقيب وفاة رسول الله علي وسلّ سيفه لحكمنا بهلاك كل من خالفه وتقدّم عليه، كما حكمنا بهلاك من نازعه حين أظهر نفسه، ولكنّه مالك الأمر وصاحب الخلافة، إذا طلبها وجب علينا القول بتفسيق من ينازعه فيها، وإذا أمسك عنها وجب علينا القول بعدالة من أغضى له عليها، وحكمه في ذلك حكم رسول الله عليها، لأنّه قد ثبت عنه في الأخبار الصحيحة أنّه قال: «علي مع الحق والحق مع علي، يدور معه حيثا دار»، وقال له غير مرّة: «حربك حربي وسلمك سلمي»)(٢).

لذا قال على عن نفسه في مواضع متعدّدة من النهج: «اخواننا وأهل دعوتنا، استقالونا واستراحوا إلى كتاب الله... وأنّ الكتاب لمعي، ما فارقته مذ صحبته» (٣). ونعلم جميعاً أنّه صحب الكتاب وهو دون العاشرة.

وقال أيضاً: «أيّها الناس، إني قد بثثت لكم المواعظ التي وعظ الأنبياء بها أمهم، وأدّيت إليكم ما أدّت الأوصياء إلى من بعدهم، وأدّبتكم بسوطي، فلم تستقيموا، وحدوتكم بالزواجر فلم تستوسقوا، لله أنتم، أتتوقعون إماماً غيري يطأ بكم الطريق، ويرشدكم السبيل» (٤).

وقال أيضاً: «والله ماكتمت وشمة، ولاكذّبت كذبة» (٥).

وقال أيضاً: «فاتقِ الله واردد إلى هؤلاء القوم أموالهم، فإنّك إن لم تفعل ثمّ أمكنني الله منكم لأعذرنّ إلى الله فيك، ولأضربننك بسيني الذي ما ضربت بـــه أحـــداً إلّا دخــل

⁽۱) كنز العيّال: ج ۱۱، ص ٦١٣ ـ ٦١٤، ح ٣٢٩٧٢.

⁽٢) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٢٩٧، باب ٣٧.

⁽٣) نهج البلاغة: خطبة رقم ١٢٢.

⁽٤) نهج البلاغة: خطبة رقم ١٨٢.

⁽٥) نهج البلاغة: خطبة رقم ١٦.

. ٤ دفاع عن التشيّع

النار»^(۱).

ثمّ إنّ الإمام بعد أن ثبتت عصمته وإمامته من خلال تلك البيانات، عرّف للأمّة أهل بيت رسول الله عَلَيْكُ ببيانات كثيرة في النهج، نقف عند بعضها:

قال على الله عمد على الله عمد الله عمد الله عمد الأمة أحد، ولا يستوي بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعباد اليقين، إليهم ينيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية وفيهم الوصية والوراثة»(٢).

ثمّ قال على النظروا أهل بيت نبيّكم، فالزموا سمتهم، واتبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردى، فإن لبدوا فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخّروا عنهم فتهلكوا»(٣).

وقال أيضاً: «ألا أنّ مثل آل محمّد ﷺ كمثل نجوم السهاء، إذا خوى نجم، طلع نجم، فكأنّكم قد تكاملت من الله فيكم الصنائع، وأراكم ماكنتم تأملون» (٤).

وقال أيضاً: «فأين تذهبون، وأنى تؤفكون، والأعلام قائمة، والآيات واضحة، والمنار منصوبة، فأين يتاه بكم، وكيف تعمهون، وبينكم عترة نبيّكم، وهم أزمّة الحقّ، وأعلام الدين، وألسنة الصدق، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم ورود الهيم العطاش» (٥).

مع كلّ هذه النصوص وعشرات غيرها، تأتي بعض الأقلام لتقول: إنّ أغّة أهل البيت الله وعلى رأسهم الإمام على ابن أبي طالب، لم يدّعوا لأنفسهم العصمة، ولم يقولوا ما قالته الشيعة عنهم، وإنّا هي من اختلاقات فلاسفة الشيعة ومتكلّمهم، والأمركما ترى.

⁽١) نهج البلاغة: رسائل الإمام، رسالة رقم ٤١.

⁽٢) نهج البلاغة: الخطبة رقم ٢.

⁽٣) نهج البلاغة: الخطبة رقم ٩٧.

⁽٤) نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٠٠.

⁽٥) نهج البلاغة: الخطبة رقم ٨٧.

تقديم.....۱

ب ـ حديث الكساء: رواه الفريقان بطرق كثيرة وأساليب مختلفة، وأماكن متعدّدة أشرنا إليها في كتاب العصمة (١). ويمكن مراجعته تفصيلاً في كتاب آية التطهير (٢).

ويقول الآلوسي في هذا المجال: (وأخبار ادخاله عَلَيْلُ عليّاً وفاطمة وابنيها -رضي الله تعالى عنهم - تحت الكساء، وقوله عليه الصلاة والسلام -: «اللهم هؤلاء أهل بيتي» ودعاءه لهم، وعدم إدخال أم سلمة أكثر من أن تحصى، وهي مخصصة لعموم أهل البيت، بأي معنى كان البيت، فالمراد بهم من شملهم الكساء، ولا يدخل فيهم أز واحه عَمَالُهُ (٤).

وقال الرازي في تفسيره الكبير في ذيل قوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودّة في القربى ﴾ (الشورى ٢٣). وأنا أقول: (آل محمّد ﷺ هم الذين يؤول أمرهم إليه، فكلّ من كان أمرهم إليه أشدّ وأكمل، كانوا هم الآل، ولا شكّ أنّ فاطمة وعليّاً والحسن والحسين، كان التعلّق بينهم وبين رسول الله ﷺ أشدّ التعلّقات، وهذا كالمعلوم بالنقل المتواتر، فوجب أن يكونوا هم الآل. وأمّا غيرهم، فهل يدخلون

⁽١) العصمة: محاضرات السيّد كمال الحيدري، بقلم محمّد القاضي، ص ١٩٩ ـ ٢٢٨.

⁽٢) آية التطهير في أحاديث الفريقين: ج ٢، ص ١٥٩ ــ٣١٢.

⁽٣) صحيح مسلم: ج ٧، ص ١٣٠؛ مستدرك الحاكم: ج ٣، ص ١٤٧؛ سنن البيهتي: ج ٢، ص ١٤٩؛ تفسير الطبري: ج ٢، ص ١٤٩؛ تفسير الطبري: ج ٢، ص ١٤٥.

⁽٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ج ٢٢، ص ١٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٢ دفاع عن التشيّع

تحت لفظ الآل، فمختلف فيه)(١).

ويقول بعض الأعلام المعاصرين: (والذي يبدو أن الغرض من حصرهم تحت الكساء، وتطبيق الآية _ آية التطهير _ عليهم، ومنع حتى أم سلمة من الدخول معهم، كما ورد في روايات كثيرة، هو التأكيد على اختصاصهم بالآية، وقطع الطريق على كلّ ادعاء بشمولها لغيرهم. وكأنّ النبي الشيشة وقد خشى أن يستغل بعضهم قربه منه، فيزعم شمول الآية له، فحاول قطع السبيل عليهم بالتأكيد على تطبيقها على هؤلاء بالخصوص، وتكرار هذا التطبيق، حتى تألفه الأسماع، وتطمئن إليه القلوب) (٢). وهذا ما ورد في روايات عديدة أشار إليها السيوطي في الدر المنثور، قال: (أخرج ابن جرير وابن مردويه عن أبي الحمراء _ رضي الله عنه _ قال: حفظت من رسول الله على شمر بالمدينة، ليس من مرة يخرج إلى صلاة الغداة، إلّا أتى إلى باب على _ رضي الله عنه عنه على جنبتي الباب، ثمّ قال: «الصلاة الصلاة الملاة الما البيت ويطهركم تطهيراً») (٣).

جــخروجه إلى المباهلة: روى مسلم في صحيحه، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟ قال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهن رسول الله عَلَيْهُ، فلن أسبّه، لئن يكون لي واحدة منهن أحبّ إلي من حمر النعم، سمعت رسول الله عَلَيْهُ يقول حين خلّفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله عَلَيْهُ: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبي بعدي»؟، وسمعته يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، فقال: «ادعوا لي عليّاً»، فأتي به أرمد العين، فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله على يديه، ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿قل تعالوا ندع عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله على يديه، ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿قل تعالوا ندع

⁽١) التفسير الكبير: ج ٢٧، ص ١٦٦.

⁽٢) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٥٦.

⁻ ٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ج ٦، ص ٦٠٦، دار الفكر.

قديم قديم

أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نببتهل ﴿ دعا رسول الله ﷺ عليًّا وفاطمة وحسناً وحسيناً، وقال: «اللهمّ هؤلاء أهل بيتي».

وروى ذلك الترمذي في صحيحه، وأبو المؤيّد في كتاب فضائل علي، وأبو نعيم في الحلية، والحمويني الشافعي في فرائد السمطين.

وفي قوله ﷺ: «اللهم هؤلاء أهل بيتي»، دلالة واضحة على أنّ هؤلاء لا غير هم أهل بيت النبي ﷺ وعترته، لما ينطوي عليه الكلام من القصر والاختصاص.

وعلى كلّ حال، فإنّ خلاصة هذا الطريق، أنّه بعد أن تعين عدد من المعصومين من أهل البيت في الخطوة الأولى، كما تمّ لعلي وفاطمة والحسن والحسين، يأتي دور هؤلاء لتعيين كلّ سابق، الإمام اللاحق له.

وهذا ما نجده واضحاً في كثير من الروايات التي عيّن فيها كلّ سابق اللاحق له ونصّ عليه.

لا يقال: إنّ بعض هذه الروايات إمّا هي ضعيفة السند، وعلى فرض صحّتها فهي آحاد، لا يمكن الاعتاد عليها في الأصول الاعتقاديّة كمبحث الإمامة.

فإنّه يقال: حتى لو سلّمنا ما يقوله المستشكل، فإنّه لا نعتمد على خصوص هذه الروايات لتعيين الأئمة من السجّاد الله إلى القائم الله ، وإنّما يضاف إليها عشرات الروايات التي تحدّثت عن أسائهم جميعاً، كما في الطريق الأوّل. مضافاً إلى دليل آخر يمكن اعتاده في هذا المجال وهو الدليل التأريخي، لإثبات إمامتهم، وتوضيحه كما قرّره أستاذنا الحكيم في الأصول العامّة: (إنّ هؤلاء الأعمّة الإثني عشر، قد ادّعوا لأنفسهم الإمامة في عرض السلطات الزمنيّة، واتخذوا من أنفسهم، كما اتخذهم الملايين من أتباعهم قادة للمعارضة السلميّة للحكم القائم في زمنهم، وكانوا عرضة للسجون والمراقبة، وكثير منهم قُتِل بالسم، وفيهم من استشهد في ميدان الجهاد للسجون والمراقبة، وكثير منهم قُتِل بالسم، وفيهم من استشهد في ميدان الجهاد على أيدي القائمين بالحكم، وفي هؤلاء من تولّى الإمامة وهو ابن عشرين سنة كالحسن العسكري الله من تولّى منصبها وهو ابن ثمانٍ كالإمامين الجواد والهادي المعارف عن الشيعة ادعائهم العصمة لأغتهم الملازمة لدعوى والهادي المعارف عن الشيعة ادعائهم العصمة لأغتهم الملازمة لدعوى

الإحاطة في شؤون الشريعة جميعها، بل ادعوا الأعلميّة في جميع الشؤون وهم أنفسهم صرّحوا بذلك)(١).

ومن كلماتهم في ذلك:

ا _ عن الإمام أمير المؤمنين الله حيث يقول: «نحن شجرة النبوّة، ومحطّ الرسالة، ومختلف الملائكة، ومعادن العلم، وينابيع الحكمة» (٢).

٢ ـ وعنه ﷺ أيضاً: «أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياً، أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمهم، وأدخلنا وأخرجهم، ببنا يُستعطى الهدى، ويُستجلى العمى، إنّ الأغّة من قريش، غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تـصلح عـلى سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم» (٣).

٣_وقال الإمام السجّاد على: «وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجّوا بمتشابه القرآن، فتأوّلوه بآرائهم، واتهموا مأثور الخبر فينا إلى أن قال : وإلى من يفزع خلف هذه الأُمّة، وقد دُرِست أعلام الملّة، ودانت الأُمّة بالفرقة والاختلاف، يكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: ﴿ولا تكونواكالّذين تـفرّقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البيّتات ﴾ فن الموثوق به على إبلاغ الحجّة، وتأويل الحكمة، إلّا أهل الكتاب، وأبناء أغّة الهدى، ومصابيح الدجى، الذين احتجّ الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجّة، هل تعرفونهم أو تجدونهم، إلّا من فروع الشجرة المباركة، وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً» (٤).

٤ _ وقال الإمام الصادق على: «إنّ الله عزّ وجلّ أوضح بأغّة الهدى من أهل بيت نبيّنا عن دينه، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه، وفتح بهم عن باطن ينابيع علمه _ إلى أن يقول _ فلم يزل الله تبارك و تعالى يختارهم لخلقه، من ولد الحسين على من عقب كلّ إمام،

⁽١) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٨١.

⁽٢) نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٠٩.

⁽٣) نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٤٤.

⁽٤) كشف الغمّة: ج ٢، ص ٩٩.

تقديم.....

يصطفيهم لذلك، ويجتبيهم ويرضى بهم لخلقه، ويرتضيهم، كلّ ما مضى منهم إمام نـصب لخلقه من عقبه إماماً. علماً بيّناً. وهادياً نيّراً. وإماماً قيّاً. وحجّةً عالماً. أئمّة من الله، يهدون بالحقّ وبه يعدلون، حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه... جعلهم حياةً للآنام، ومصابيح للظلام، ومفاتيح للكلام، ودعائم للإسلام، جرت بذلك فيهم مقادير الله على محتومها» (١). ٥ ـ وقال الإمام الرضا على: «إنّ الإمامة هي منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء، إنّ الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول ﷺ، ومقام أمير المؤمنين ﷺ، وميراث الحســن والحسين المنتجاء إنّ الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا، وعزّ المؤمنين، إنّ الإمامة أس الإسلام النامي، وفرعه السامي - إلى أن يقول - الإمام واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل، ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كلَّه من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضّل الوهّـاب» «أتـظنّون أنّ ذلك يوجد في غير آل الرسول ﷺ، كذَّبتهم والله أنفسهم، ومنَّتهم الأباطيل، فارتقوا مــرتقاً صعباً دحضاً، تزل إلى الحضيض أقدامهم، راموا إقامة الإمام بعقول حائرة بائرة ناقصة، وآراء مظلَّة، فلم يزدادوا منه إلَّا بعداً، ولقد راموا صعباً، وقــالوا إفكــاً، وظــلُّوا ظــلالاً بعيداً...» «وأنّ العبد إذا اختاره الله عزّ وجلّ لأمور عباده، شرح صدره لذلك وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاماً، فلم يعى بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، فهو معصوم مؤيّد، موفّق مسدّد، قد أمن من الخطايا والزلل والعثار، يخصّه الله بذلك ليكون حجّته على عباده، وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفـضل

ونظير هذه الأقوال كثير في كلام أغّة أهل البيت على من هنا قد يقال: (أماكان بوسع السلطة وهي تملك ما تملك من وسائل القمع، أن تقضي على هذه الجبهة من المعارضة ذات الدعاوى العريضة من أيسر طرقها، وذلك بتعريض أغتها لشيء من الامتحان العسير في بعض ما يملكه العصر من معارف، وبخاصة ما يتصل بغوامض

⁽١) الأصول من الكافي: ج ١، ص ٢٠٣، باب نادر وجامع في فضل الإمام وصفاته. ح ٢.

⁽٢) الأصول من الكافي: ج ١، ص ٢٠٠، ح ١.

الفقه والتشريع، ليسقط دعواها في الأعلمية من الأساس، أو يعرّضهم إلى شيء من الامتحان في الأخلاق والسلوك ليسقط ادعاءهم العصمة. وإذا كان في الكبار منهم عصمة وعلم، نتيجة دربه ومعاناته، فما هو الشأن في ابن عشرين عاماً أو ابن عمر فلاء الأغمّة في بنا، فهل تملك الوسائل الطبيعيّة تعليلاً لتمثّلهم لذلك كلّه. ولو كان هؤلاء الأغمّة في زوايا أو تكايا، وكانوا محجوبين عن الرأي العام كما هو الشأن في أغمّة الاسماعيليّة، أو بعض الفرق الباطنيّة، لكان لإضفاء الغموض والمناقبيّة على سلوكهم من الاتباع مجال، ولكن ما نصنع وهم مصحرون بأفكارهم وسلوكهم وواقعهم، اتجاه السلطة وغيرها من خصومهم في الفكر، والتأريخ حافل بمواقف السلطة منهم ومحاربتها لأفكارهم، وتعريضهم لمختلف وسائل الإغراء والاختبار، ومع ذلك فقد حفل التأريخ بنتائج اختباراتهم المختلفة وسجّلها بإكبار. ولقد حدّث المؤرّخون عن كثير من هذه المواقف الحرجة، وبخاصّة مع الإمام الجواد، مستغلّين صغر سنّه عند توليّ الإمامة. وحتى لو افترضنا سكوت التأريخ عن هذه الظاهرة، فإنّ من غير الطبيعي أن لا تحدث أكثر من مرّة، تبعاً لتكرر الحاجة إليها، وبخاصّة أنّ المعارضة كانت على أشدّها في العصور العبّاسيّة.

وطريقة إعلان فضيحتهم بإحراج أغتهم فيا يدّعونه من علم واستقامة سلوك، وإبراز سخفهم لاحتضانهم أغة بهذا السنّ وهذا المستوى لو أمكن ذلك، أيسر بكثير من تعريض الأمّة إلى حروب قد يكون الخليفة نفسه من ضحاياها، أو تعريض هؤلاء الأغّة إلى السجون والمراقبة أو المجاملة أحياناً... وإذا كان للصدفة وهي مستحيلة _ مجالها في امتحان ما، بالنسبة إلى شخص ما، فليس لها موقع بالنسبة إليه في مختلف المجالات، فضلاً عن تكرّرها بالنسبة إلى جميع الأغّة، صغارهم وكبارهم، كما يحدّث في ذلك التأريخ. وأظنّ أنّ في هذه الاعتبارات التي ذكرناها مجتمعة ما يغني عن استيعاب كلّ ما ذكر في تشخيص المراد من أهل البيت)(١).

⁽١) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٨٢.

تقديم......تقديم.....

المحور الرابع المهدي، هل هو حي، أم سيولد بعد ذلك؟

تعتبر مسألة الإمام المهدي (عج) من المسائل الأساسيّة في بحث الإمامة الخاصّة، من هنا ورد التأكيد عليها في التراث الشيعي، بما يناسب موقعها المهم هذا. كما إنّ فكرة بجيء المصلح في آخر الزمان، فكرة لا خلاف عليها بين علماء المسلمين عامّة، حيث اتفقت كلمتهم إلّا من شذّ منهم، على أنّه لابد أن يأتي في آخر الزمان من يصلح الأرض، ويملأها قسطاً وعدلاً، بعد أن مُلئت ظلماً وجوراً. وممن صرّح بأحاديث المهدي، الترمذي في السنن، والنيسابوري في المستدرك، والبغوي في مصابيح السنّة، وابن الأثير في النهاية، وابن تيميّة في منهاج السنّة، والذهبي في تلخيص المستدرك، والتفتازاني في شرح المقاصد، والهيثمي في مجمع الزوائد، والجزري الدمشق في أسنى المطالب، والصبّان في إسعاف الراغبين، والشوكاني وعشرات غيرهم (۱۱).

وصحح النيسابوري كثير من روايات المهدي، وعبر عن طائفة منها بأنها صحيحة على شرط الشيخين ولم يخرّجاه، كحديث أم سلمة حول خسف البيداء الذي يكون في زمن المهدي (٢)، وحديث ابن مسعود «لا تذهب الدنيا حتىّ علك العرب رجل من أهل بيتي، يواطيء اسمه اسمي» (٣)، وحديث ثوبان حول الرايات التي

⁽۱) سنن الترمذي: ج ٤، ص ٥٠٥؛ مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٣؛ مصابيح السنّة: ص ٤٨٨، ح ١٩٩٩؛ النهاية في غريب الحديث والأثر: ج ٥، ص ٢٥٤؛ منهاج السنّة: ج ٤، ص ٢١١؛ تلخيص المستدرك: ج ٤، ص ٣١٣ ـ ١٣١٤ أسنى المستدرك: ج ٤، ص ٣١٣ ـ ١٣١٤ أسنى المناقب: ص ١٢٥؛ الإذاعة: ص ١٢٥. المناقب في تهذيب أسنى المناقب: ص ١٦٥؛ إسعاف الراغبين: ص ١٤٥؛ الإذاعة: ص ١٢٥.

⁽٢) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٢٩.

⁽٣) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٤٢.

توطّيء للمهدي سلطانه (١)، وحديث أبي سعيد: «المهدي مني أجلى الجبهة» (٢)، وحديث أبي سعيد أيضاً: «لا تقوم الساعة حتى تُملأ الأرض ظلماً وجوراً وعدواناً، ثمّ يخرج من أهل بيتي من يملأها قسطاً وعدلاً» (٣)، وحديث محمّد ابن الحنفيّة عن أبيه على على الله الله عن المهدي: «ذاك يخرج في آخر الزمان» (٤).

وعبر عن طائفة ثانية منها، بأنها صحيحة على شرط مسلم ولم يخرّجه، كحديث أبي سعيد الخدري: «المهدي منّا أهل البيت» (٥)، وحديثه الآخر أيضاً: «تملأ الأرض جوراً وظلماً فيخرج رجل من عترتي» (٦).

وعبر عن طائفة ثالثة بأنها صحيحة الإسناد ولم يخرّجاه، كحديث أبي سعيد: «ينزل بأمّتي في آخر الزمان بلاء شديد، فيبعث الله عزّ وجلّ من عترتي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً» (٧)، وحديث أبي سعيد أيضاً: «يخرج في آخر أمّتي المهدى» (٨).

بل صرّح بعض الأعلام بتواتر هذه الأحاديث، كالأبري في مناقب الشافعي، كما نقل ذلك المزّي في تهذيبه (٩)، والقرطبي في التذكرة (١٠)، والعسقلاني في تهذيب التهذيب (١١)، والسخاوي في فتح المغيث، والسيوطي في مصباح الزجاجة، والمتق

⁽١) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٦٤.

⁽٢) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٥٧.

⁽٣) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٧.

⁽٤) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٤.

⁽٥) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٧.

⁽٦) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٨.

⁽V) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٦٥.

⁽٨) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٨.

⁽٩) تهذيب الكمال: ج ٢٥، ص ١٤٦ / ١٨١، في ترجمة محمّد بن خالد الجندى.

⁽۱۰) التذكرة: ص ۷۰۱.

⁽١١) تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ١٢٥/ ٢٠١ ترجمة محمّد بن خالد الجندي.

تقديم قديم المستقديم المستود المستقديم المستقديم المستقديم المستقديم المستقديم المستقديم ا

الهندي في البرهان في علامات مهدي آخر الزمان، والبرزنجي في الإشاعة لأشراط الساعة، وعشرات غير هؤلاء لا مجال لذكرهم في هذه العجالة (١).

فيثلاً، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب، نقلاً عن الأبري في ترجمة محمد بن خالد الجندي: (وقد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها، عن المصطفى عليه في المهدي، وأنه من أهل بيته، وأنّه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنّ عيسى الله يخرج فيساعده على قتل الدجّال، وأنّه يؤمّ هذه الأمّة، وعيسى خلفه)(٢).

وقال أيضاً: (وفي صلاة عيسى على خلف رجل من هذه الأمّة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال «أنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة» والله العالم)(٣).

ولم يقتصر الأمر على المتقدّمين من علماء المسلمين، بل نجد ذلك واضحاً في كتابات المتأخّرين أيضاً، حيث صرّح أهل التحقيق منهم، بصحّة أحاديث المهدي، بل بتواترها، كالشيخ محمّد الخضر المصري، والشيخ محمّد فؤاد عبدالباقي، وأبو الأعلى المودودي، وناصر الدين الألباني، والشيخ حمود التويجري، والشيخ عبدالعزيز بن باز، وغيرهم (٤).

وقال الشيخ منصور علي ناصف في كتابه (التاج الجامع للأصول): (اشتهر بين

⁽١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني: ص ١٤٤؛ العطر الوردي لشرح القطر الشهدي للبلبيسي: ص ٤٥.

⁽٢) تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ١٢٥/ ٢٠١، ترجمة محمّد بن خالد الجندى.

⁽٣) فتح البارى: ج ٦، ص ٣٨٥.

⁽٤) نظرة في أحاديث المهدي: ص ٨٢٩ مقال نشرته مجلّة التمدّن الإسلامي، دمشق ١٣٧٠ هـ ١٩٥٠ مع؛ محاضرة نشرت في مجلّة الجامعة الإسلاميّة للشيخ محمّد فؤاد عبدالباقي، العدد الثالث، السنة الأولى، ١٣٨ هـ السعوديّة؛ البيانات للمودودي: ص ١١١؛ حول المهدي _مقال _ ١٤٤، نشرته محملّة التمدّن ١٣٨٨ هـ السعوديّة؛ البيانات للمودودي؛ ص ١١٠؛ الاحتجاج الأشر على من أنكر المهدي المنتظر؛ ص ٧٠ _ ١٧؛ الاحتجاج بالأثر للتويجري: كلمة التصدير، بقلم ابن باز، ص ٣.

العلماء سلفاً وخلفاً، أنّه في آخر الزمان، لابدّ من ظهور رجل من أهل البيت، يسمّى المهدي، يستولي على المالك الإسلاميّة، ويتبعه المسلمون، ويعدل بينهم، ويؤيّد الدين، وبعده يظهر الدجّال، وينزل عيسى على فيقتله، أو يتعاون عيسى مع المهدي على قتله. وقد روى أحاديث المهدي، جماعة من خيار الصحابة، وخرّجها أكابر الحدّثين، كأبي داود والترمذي، وابن ماجة...، ولقد أخطأ من ضعّف أحاديث المهدى كلّها، كابن خلدون وغيره)(١).

وقال ابن باز: (فأمر المهدي معلوم، والأحاديث فيه مستفيضة، بل متواترة متعاضدة، وقد حكى غير واحد من أهل العلم تواترها... وهي متواترة تواتراً معنويّاً، لكثرة طرقها واختلاف مخارجها، وصحابتها، ورواتها، وألفاظها، فهي تدل على أنّ هذا الشخص الموعود به، أمره حقّ ثابت وخروجه حق)(٢).

وقال أيضاً: (ولقد تأمّلت ما ورد في هذا الباب من أحاديث، فاتضح لي صحّة كثير منها، كما بيّن ذلك العلماء الموثوق بعلمهم ودرايتهم، كأبي داود، والترمذي، والخطّابي، ومحمّد بن الحسين الآبري، وشيخ الإسلام ابن تيميّة، والعلّامة ابن القيّم، والشوكاني وغيرهم) (٣).

وقد ورد في معجم أحاديث الإمام المهدي ما يقرب من (٢٠٠٠ رواية) عن رسول الله وأهل بيته تعرّضت لمختلف شؤون المهدي، كالأبحاث المتعلّقة بمرحلة ما قبل ظهور المهدي (عج)، ثمّ ما يتعلّق بشخصيّته، وحركة ظهوره، وأحداثها، ثمّ ما يكون بعده (٤٠).

إذن، فمسألة ظهور المهدي في آخر الزمان، وأنَّه من أهل بيته ﷺ وعتر ته، وأنَّه

⁽١) التاج الجامع للأُصول: ج ٥، ص ٣٤١.

⁽٢) كلمة ابن باز في آخر محاضرة: عقيدة أهل السنّة والأثر، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة ١٣٨٨.

⁽٣) الاحتجاج بالأثر للتويجري: كلمة التصدير لابن باز، ص ٣.

⁽٤) معجم أحاديث الإمام المهدي: ج ١، ص ١١، تأليف ونشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة.

تقديم......

يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ممّا لا ريب فيها، ولا مجال للتشكيك والتردّد إزائها، وبتعبير الشيخ محمود التويجري: (أنّه لا ينكر خروجه إلّا جاهل أو مكابر)(١).

ولقد أجاد بعض الكتّاب المعاصرين حيث قال: (إنّ في عالم الدجل، الكثير من الذين يدّعون العلم ويتاجرون بالورع، يريدون أن يجعلون تراثنا خالياً من الهواء...، لقد رفض فكرة المهدي رجال هناك، أمثال (غولد سابهر) و(فلهوزن) فاتبعهم رجال هنا، من منطلق أنّهم يأكلون كلّ طعام يأتى من هناك)(٢).

نعم، الذي وقع الخلاف فيه بين علماء المسلمين، إنّما هو في جهة أخرى من البحث، هي: هل أنّ المهدي حي؟ ولكنّه غائب مستور، كما ذهب إلى ذلك أتباع مدرسة أهل البيت علي تبعاً للروايات الصحيحة الواردة عن النبي الأكرم وَ اللَّهُ وَالمُنّة أهل البيت عليه أمّ أنّه سيولد بعد ذلك؟ كما هو الاتجاه العام عند مدرسة الحلفاء.

من هنا لابد أن ينصب الحديث على إثبات أنّ المهدي المنتظر حي أم لا؟ ويكن ذكر طريقين في هذه العجالة لإثبات حياته:

الطريق الأوّل: وهو الطريق غير المباشر، إن صحّ التعبير، وذلك بأن يقال: بعد أن ثبتت ضرورة استمرار وجود معصوم، لا يفارق الكتاب ولا يفارقه الكتاب، كما هو نص حديث الثقلين، وأنّ هؤلاء المعصومين لا يتجاوز عددهم (١٢) كما هو مقتضى أحاديث (خلفائي من بعدي إثنا عشر)، وأنّ هؤلاء هم علي والحسن والحسين وتسعة من صلب الحسين الميلا ينتهون بالمهدي المنتظر، كما هو نص عشرات الروايات من الفريقين، إذن يثبت بالدلالة الالتزاميّة العقليّة، أنّ الإمام الثاني عشر، حيّ يُرزق، لكنّه غائب مستور عن الخلق لحكمة إلهيّة في ذلك.

ومن الواضح أنّ هذا الطريق يثبّت لنا وجود إمام معصوم غائب، هو المهدي

⁽١) الاحتجاج بالأثر: ص ١٢٧.

⁽٢) عقيدة المسيح الدجّال في الأديان، قراءة في المستقبل، تأليـف سـعيد أيّـوب، ص ٣٦١، دار البـيان للطباعة والنشر.

المنتظر ابن الإمام الحسن العسكري الله الذي ينتهي نسبه إلى الإمام الحسين بن على الله المام الحسين بن

ولكنّه لا يتعرّض لتفاصيل سنة ولادته، وكيفيّة ذلك، ومن هي أمّه، ومتى غاب، وهل له غيبة واحدة أم أكثر. إلّا أنّ هذا لا يؤثّر في أصل فكرة إثبات وجوده، وأنّه حيٌّ غائب، لأنّ الضرورة النقليّة وما يلزمها عقلاً تثبّت هذه الحقيقة.

الطريق الثاني: وهو الطريق المباشر، ولكي يتضح ذلك جيّداً لابدّ من الإشارة إلى التسلسل الوارد في الروايات، لإثبات هذه الظاهرة الإلهيّة، وهذا ما أحصاه بعض الحقّقين المعاصرين:

٦٥٧ رواية	١ _الروايات التي تبشّر بظهور (عج)
۱۲۳ روایة	٢ _ الروايات التي تبيّن أنّه يملأ الأرض عدلاً وقسطاً
۳۸۹روایة	"_الروايات التي تثبّت أنّ المهدي المنتظر من أهل البيت
۲۱٤ رواية	٤ _ الروايات التي تبيّن أنّه من ولد أمير المؤمنين ﷺ
۱۹۲ روایة	٥ ـ الروايات التي تثبّت أنّه من ولد فاطمة الزهراء ﷺ
۱۸۵ روایة	٦_الروايات التي تقول أنّه من ولد الإمام الحسين ﷺ
۱٤۸ رواية	٧ _ الروايات التي تقول أنّه التاسع من ولد الإمام الحسين عليه
۱۸۵ روایة	٨ _ الروايات التي تقول أنّه من ولد علي بن الحسين اللَّمِيِّةِ
۱۰۳ رواية	٩ _الروايات التي تقول أنَّه من ولد محمّد الباقر ﷺ
۱۰۳ رواية	١٠ _الروايات التي تقول أنّه من ولد الصادق ﷺ
۹۹ رواية	" ١١ _ الروايات التي تقول أنّه السادس من ولد الصادق اللهِ
۱۰۱ رواية	" ۱۲_الروایات التی تقول أنّه من ولد موسی بن جعفر ﷺ
ر ﷺ ۹۸ روایة	" ١٣ _ الروايات التي تقول أنّه الخامس من ولد موسى بن جعفر
ضالك ٩٥رواية	١٤ ـ الروايات التي تقول أنّه الرابع من ولد علي بن موسى الرم
ې ﷺ ۹۰رواية	١٥_الروايات التي تقول أنّه الثالث من ولد محمّد بن علي التق
۹۰ رواية	١٦ _ الروايات التي تقول أنّه من ولد علي الهادي ﷺ

تقديم......

١٧ ـ الروايات التي تقول أنّه ابن أبي محمد الحسن العسكري على ١٤٦ رواية ١٨ ـ الروايات التي تقول أنّه الثاني عشر من الأئمة وخاتمهم ١٣٦ رواية ١٩ ـ في ولادته على وتأريخها وبعض حالات أمّه ١٨٠ رواية ٢٠ ـ في أنّه له غيبتين
٢٠ ـ في أنّه له غيبة طويلة ٢٠ ـ في أنّه له غيبة طويلة ٢١ ـ في أنّه طويل العمر جدّاً

ولا شكّ أنّ روايات بعض هذه العناوين، قد تتداخل مع بعضها الآخر، كما هو واضح.

لا يقال: بأنّ الاستدلال بروايات أئمّة أهل البيت الميلاً لإثبات إمامة أنفسهم وبيان خصائصها، وعدد الأئمّة، وأنّ الثاني عشر حيّ، ونحو ذلك، إنّما يلزم منه الدور، لأنّ حجيّة أقوالهم موقوفة على إمامتهم وعصمتهم، والمفروض أنّ إمامتهم متوقّفة على حجيّة أقوالهم.

لأنّه يقال: إنّ هذا الإشكال مدفوع ببيانين:

الأوّل: إننا بعد أن أثبتنا عصمتهم بإحدى الطرق المتقدّمة في المحور الثالث، يمكن الاحتجاج والاستناد إلى أقوالهم لإثبات خصائص إمامة المهدي المنتظر (عج)، ولا يلزم محذور في المقام، لاختلاف الموقوف عن الموقوف عليه، فيرتفع الدور.

الثاني: إنّه حتى لولم تثبت عصمة أغّة أهل البيت الله في الرتبة السابقة، إلّا أنّه يمكن الاعتاد على رواياتهم، وذلك من خلال أنّهم رواة ثقاة عن الرسول الأعظم المنه في في في مدّ حجيّة قول أصحاب رسول الله المنه الذين قبل المسلمون عامّة، الاعتاد على ما ينقلونه عن النبي الأكرم المنه ولا أظن أحد من المسلمين يتوقّف في قبول مثل هذا الأمر بشأن أهل البيت المنه سواء في صرّحوا فيه من الروايات، بأنّهم ينقلونه عن الرسول الأكرم المنهم أن حديثهم هو يصرّحوا فيها بذلك، بل اكتفوا بالقاعدة الكليّة التي بيّنوا فيها، أنّ حديثهم هو

⁽١) منتخب الأثر، للصافي الكلپايگاني.

حديث رسول الله عَلَيْكُ ، كما يقول الإمام الصادق على: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث الحسن، وحديث الحسن حديث الحسن، وحديث الحسن حديث الحسن وحديث المومنين حديث رسول الله عَلَيْكُ » (١).

وعلى هذا، لم نجد أحداً من المسلمين، شكك فيا نقل الإمام الباقر أو الإمام الصادق الله عن رسول الله على معلى علمنا أنّ كثيراً من هؤلاء الذين سمعوا هذه الأحاديث من الأئمة الله وقبلوها، ورووها، لم يكونوا يعتقدون بعصمة الأئمة المنه كاعتقاد الشيعة بهم، غير أنهم، كانوا يعتقدون، بأنّ هؤلاء في أعلى درجات التق والعلم والوثاقة والصدق.

ولا يخنى أنّ هناك طرق أخرى لإثبات حياته (عج) كشهادة من رآه، وهم جمُّ غفير، وفيهم الثقاة والعلماء، فقد أحصى البعض (عدد مَنْ شاهد الإمام المهدي، فبلغوا زهاء ٣٠٤ شخص)(٢). ولعلّ ما فاته أكثر ممّا ذكره.

من هنا جاءت اعترافات عدد كبير من علماء السنة، تبين ولادة المهدي (عج)، وقد صرّح بعضهم، أنّه هو الإمام الموعود بظهوره في آخر الزمان. وقد أحصت بعض المؤلّفات المعاصرة وهو (المهدي في نهج البلاغة) للشيخ مهدي فقيه إيماني ما يزيد عن (١٠٠) شخصيّة، صرّحت بولادته (عج).

وكنموذج على ذلك، ما ذكره العلامة الشعراني الحنفي في كتابه القيم (اليواقيت والجواهر) حيث قال: (فهناك يترقب خروج المهدي الله وهو من أولاد الإمام الحسن العسكري، ومولده الله النصف من شعبان سنة خمسة وخمسين ومائتين، وهو باق إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم الله الى أن يقول وعبارة الشيخ محى الدين في الباب السادس والستين وثلثائة من (الفتوحات): واعلموا أنّه لابد

ص٦٢٥.

⁽١) وسائل الشيعة: ج ٢٧، ص ٨٣، باب ٨؛ الكافي: ج ١، ص ٥٣.

⁽٢) من هو المهدي، أبو طالب التجليلي التبريزي، ص ٤٦٠ ـ ٥٠٥، نقلاً عن كتاب دفاع عن الكافي: ج ١،

من خروج المهدي الله المنا المنا الآيوم واحد، طوّل الله تعالى ذلك اليوم، حتى قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلّا يوم واحد، طوّل الله تعالى ذلك اليوم، حتى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله المنات من ولد فاطمة (رضي الله عنها) جدّه الحسين بن علي بن أبي طالب، ووالده الحسن العسكري، ابن الإمام علي النق بالنون، ابن الإمام محمّد التق بالتاء، ابن الإمام علي الرضا، ابن الإمام موسى الكاظم، ابن الإمام جعفر الصادق، ابن الإمام محمّد الباقر، ابن الإمام زين العابدين علي، ابن الإمام الحسين، ابن الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عليه السم رسول الله عليه المسلمون بين الركن والمقام...)(١).

كانت هذه عبارة صاحب الفتوحات المكيّة، كما ينقلها أحد أعلام القرن العاشر الهجري، ولكن ممّا يؤسف له، فإنّ الأيادي غير الأمينة، عبثت بهذا النص، عندما طبعت الفتوحات، فجاء النص بنحو آخر: (اعلم أيّدنا الله، إنّ لله خليفة يخرج وقد امتلأت الأرض ظلماً وجوراً، فيملأها قسطاً وعدلاً، لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد، طوّل الله ذلك اليوم حتى يلي هذا الخليفة من عترة رسول الله عَلَيْلُهُ، من ولد فاطمة، يواطيء اسمه اسم رسول الله عَلَيْلُهُ، جدّه الحسن بن علي بن أبي طالب، يبايع فاطمة، يواطيء المه اسم رسول الله عَلَيْلُهُ، جدّه الحسن بن علي بن أبي طالب، يبايع بين الركن والمقام...)(٢).

وبهذا تخرج مسألة الإيمان بالمهدي المنتظر (عج)، وأنّه حيٌّ يُرزق، عن دائرة اتهام الشيعة، باختلاقها وإيجادها في الفكر الإسلامي.

وبإضافة هذا المحور إلى المحاور الثلاثة المتقدّمة، ونعني بها: استمرار الإمامة، وعدد الأئمّة، ومصاديقهم، يتم بحث الإمامة بشكل منطقي، وننتهي من خلاله إلى نتائج قطعيّة لا ينكرها أي عالم باحث عن الحق والحقيقة.

⁽١) اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: ج ٢. ص ٥٦٢. دار إحياء التراث العربي. مؤسسة التأريخ العربي، بيروت ــلبنان.

⁽٢) الفتوحات المكيّة: ج ٣. ص ٣٢٧. دار إحياء التراث العربي.

٥٦ دفاع عن التشيّع

وفى الختام:

فإن الكتاب الماثل بين أيدينا، وهو كتاب (دفاع عن التشيّع) فقد طالعته، وسرّني ما وجدت فيه من الجهد العلمي والتحقيق، الذي بذله أحد أعزة تلامذتنا المتتبع، السيّد نذير الحسني، حيث تصدّى فيه للرد على بعض الأسئلة والاستفهامات، بل جملة من الاتهامات التي جاءت في كتاب (تطوّر الفكر السياسي الشيعى) لأحمد الكاتب.

وأود الإشارة هنا إلى أنّ البحث في مسائل الإمامة، يمكن أن يكون من خلال بعدين:

الأوّل: البعد الوجودي والتكويني.

الثاني: البعد السياسي والفقهي والتأريخي.

والمراجع لكتاب (تطوّر الفكر السياسي...) يجد أنّ المؤلّف تجاهل البعد الأوّل تماماً، وأغفل الحديث عنه بالكليّة، وإنّا حاول أن يقرأ الإمامة من خلال البعد الثاني، وهذا ما أوصله إلى جملة من النتائج الخاطئة، وهذه هي النكتة التي أومأنا إليها في بداية هذا البحث، وقلنا بأنّ المدرسة السنيّة، انطلقت من نقطة مركزيّة لفهم نظريّة الإمامة، تمثّلت في أنّ الإمام والخليفة، يعني القائد والزعيم السياسي. لذا بيّنا أننا ما لم نحدّد محلّ النزاع في الإمامة، ونقف على المسؤوليّات التي أنيطت بها، فإنّ البحث لا يمكن أن ينتهي إلى نتائج صحيحة.

وعلى هذا الأساس جاءت محاولة هذا الكتاب لعرض الجوانب السياسيّة والتأريخيّة لبحث الإمامة، واستطاع مؤلّفه أن يعطي صورة واضحة وتفصيليّة عن هذا البعد، مضافاً إلى بيان مدى الاشتباه والتحريف الذي وقع فيه الكاتب.

وما توفيق إلّا بالله، عليه توكّلت، وإليه أنيب

كمال الحيدري ٢٤ صفر ١٤٢١ هـ قم المقدّسة

بينما أنا أتجوّل في خزائن السلف الصالح، أُقلّب تلك الكنوز التي تركها مصنَّفوها والتي تحكى واقعهم العلمي والعملي من خلال نقلهم الحقائق بأدلَّة لا تقبل الشكّ والخلاف، وقع نظري على كتاب أسفل المكتبة بعنوان (تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه)، وكان مؤلَّفه باسم (أحمد الكاتب) ونظراً لعدم شهرة هذا الاسم لم أتعرّف عليه بدقّة، ولكنّى أخذت أتصفّح الكتاب وأُقلِّب فهارسه، فوجدت فيه عناوين لمواضيع مختلفة شدَّتني إلى قراءته، وبدأت في القراءة وإذا بالمؤلّف يتحدّث عن شبهات كثيرة قرأتها في كتب المتقدّمين الشيعة سابقاً مع ردودها، ولكنّ الذي أثار انتباهي هنا أنّ المؤلّف ينسب في كثير من الأحيان هذه الشبهات إلى علماء الشيعة وليس إلى أصحاب المذاهب الأخرى الذين أثاروها، فكان هناك فارق كبير بين ما أقرأه في كتب الشيعة الأوائل التي اعتمدها المؤلّف وبين ما نسبه إليهم، أضف إلى ذلك أنّه نسب إلى علي إلى وأبنائه القول بالشورى خلافاً لما نُقِل إلينا من تراث صحيح علم به المخالف والموالف، وتحدَّث أيضاً عن أمور نعلم خلافها بالضرورة، ولعدم التسرّع في الحكم عــلى الكتاب حتى لا يُظلم صاحبه، عدت من جديد لقراءة الكتاب للمرّة الشانية على التوالي وبدون فاصل زمني بين القراءتين، فلم يسعفني محمل واحد من السبعين لحمل المؤلِّف عليه، عندها بادرت إلى من له باع طويل في الحوزة وأبلغته بذلك، فقال لي: (قرأت الكتاب ولكنّه لا يستحقّ الرد)، والسرّ في هذه الكلمة أنّ هذه الشبهات أثيرت قبل مئات السنين وردّها المفيد والصدوق والطوسي والمرتضى وغيرهم.

ولكن بعد فترة ليست طويلة أخذت هذه الشبهات تطلق وتنسب إلى المؤلّف، وتناقلت بعض الصحف ذلك، وطبّل لها الكثير ليؤجّبوا نار الفتنة بعدما أخذت الحقيقة تنجلي شيئاً فشيئاً، ولكي تُنصَف الحقيقة ولا تتحقّق أهداف أولئك، تركت ما تعوّدت عليه يوميّاً وتفرّغت لهذا الكتاب بالكامل ـ صباحاً ومساءً ـ وأخذت في أوّل عملي بتخريج جلّ الروايات والأقوال التي اعتمدها المؤلّف، معتمداً بذلك ما أشار إليه هو في هامشه، ولم يكن هذا العمل سهلاً، خصوصاً وأنّ المؤلّف لم يتبع المنهج العلمي في ذكر المصادر، ولم يذكر مشخصات الكتاب المقتبس منه بالكامل، ومن المعلوم أنّ لأكثر الكتب طبعات مختلفة تختلف الأجزاء وأرقام الصفحات والمطالب بحسبها، هذا فضلاً عن اعتماد المؤلّف على أكثر من طبعة لمصدر واحد، فاستغرق العمل وقتاً طويلاً جدّاً، خرج بنتيجة تقول: (من يقرأ كتاب المؤلّف يقرأ تأريخاً منكوساً على رأسه، ومن يقرأ مصادره يقرأ تأريخاً قويماً على رأسه، ومن المخالفات كثيرة وقع فيها المؤلّف ناصعاً لا شكّ فيه ولا خلاف)، أضف إلى ذلك مخالفات كثيرة وقع فيها المؤلّف عمداً تارة، وسهواً أخرى ـ حملاً على قاعدة صحة عمل المسلم ـ ، ومن هذه المخالفات:

ا _ مخالفات منهجيّة في أجزائه الثلاثة، ففي جزئه الأوّل يقول في (صفحة ١٩): (وبالرغم ممّا يذكره الإماميّون من نصوص حول تعيين النبي وَ الله الإمام على بن أبي طالب كخليفة من بعده، إلّا أنّ تراثهم يحفل بنصوص أخرى تؤكّد التزام الرسول الأعظم وأهل بيته بمبدأ الشورى)، بالرغم من هذا الاعتراف لم يقم المؤلّف بمقارنة نصوص التعيين ونصوص الشورى، ولم يوازن بينهما حسب المنهج العلمي المتعارف عليه، فترك نصوص التعيين و تعلّق بنصوص الشورى المزعومة.

وفي جزئه الثاني بحث عن وجود ولد للعسكري بعد أن نفي إمامته في جزئه

الأوّل، ولا أعلم ما فائدة وجود ولد للعسكري أو عدم وجوده إذا لم يكن إماماً.

وفي جزئه الثالث ربط قضايا فقهيّة بمسألة الغيبة، وجعل الاختلاف فيها من الآثار السلبيّة لها، مع أنّ الاختلاف في هذه المسائل نابع من دليليّة الدليل وأمور أخرى ذكرناها في المتن، فضلاً عن اختلاف علماء أهل السنّة في كثير منها وهم لا يؤمنون بأنّ المهدي هو ابن الحسن العسكري.

٢ ـ بثلاث روايات عليلة ـ كما سنرى ـ نفى المؤلّف الإمامة وأقام الشورى
 دستوراً للمسلمين.

٣ ـ الكذب الصريح على علماء الشيعة، وبالخصوص الشيخ المفيد والنوبختي
 والصدوق والطوسى والنعماني والسيد المرتضى وغيرهم.

٤ ـ عدم التروّي في نسبة الكتاب إلى مؤلّفه، فنسب «فرق الشيعة» إلى النوبختى، مع أنّ هذه النسبة عليها عدّة علامات استفهام.

٥ ـ الاعتماد على روايات الضعفاء وتضعيف الثقة وتوثيق الضعيف، كما فعل ذلك مع الريّان بن الصلت، وقال عنه: (ضعيف)، مع أنّ النجاشي يـقول: (ثـقة، صدوق).

٦ ـ قراءة منكوسة لتأريخ أئمة أهل البيت، وتأويل بعض الروايات بالرأي،
 وتحميلها معنى قسرياً تأباه.

٧ ـ الجهل التام بما ورد في التأريخ الإسلامي (الشيعي والسنّي) حول مسألة «الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قريش»، فنسب عدم حصر الخلفاء باثني عشر إلى التراث السنّي، مع أنّ البخاري ومسلم وبقيّة علماء السنّة نقلوا هذا الحديث وبالحصر.

٨ ـ التشبّث بروايات تعلّق المؤلّف بأعناقها لاوياً إيّاها مطيّعاً معناها إلى مرامه.
 ٩ ـ الخلط الواضح في كثير من المسائل، وعدم التمييز بين المصطلحات وخصوصاً في مسألة الاجتهاد.

١٠ ـ النتيجة التي توصّل إليها (شورى الأمّة على نفسها) لا تستدعى نفى

الإمامة الإلهيّة -كما فعل - لأنّ من يؤمن بالإمامة اليوم يؤمن بشورى الأُمّة على نفسها.

وغير ذلك من المخالفات العلميّة لأبسط قواعد البحث العلمي، والتي سيجدها القارئ في هذا الكتاب الذي قسّمنا فصوله إلى أحد عشر فصلاً.

تناول الفصل الأوّل المخالفات الصريحة والتحريف المتعمّد والتجاهل لكـثير من الحقائق في التأريخ.

وتناول الثاني موارد الكذب المتعمّد الذي اعتمده المؤلّف على علماء الشيعة، أمثال المفيد والصدوق والمرتضى والطوسي والنوبختي والنعماني وغيرهم.

وتناول الثالث موارد الخلط التي وقع فيها المؤلّف وعدم التمييز في المواقع. وتناول الرابع افتراءات وأكاذيب المؤلّف على مصاديق الإمامة الإلهيّة ابتداءً بعلى الله وانتهاءً بالمهدي المنتظر (عج).

وأمّا الخامس فقد كرّسناه لنظريّة الشوري والتحدّيات التي واجهتها.

وتحدّث السادس عن الافتراءات المتعمّدة التي افتراها المؤلّف على أركان نظريّة الامامة الالهيّة.

وتحدّثنا في السابع عن حديث «الخلفاء اثنا عشر» ومصاديقه، ودفعنا بعض الشبهات في ذلك.

وأمّا الثامن فتناول التسرّع الذي وقع فيه الكاتب في إصدار الأحكام من دون بحث ودراسة للظروف الموضوعيّة لكثير من المسائل التأريخيّة.

وتحدّث التاسع عن التقيّة في الفكر الإسلامي، وقسم من أقسام العلم بالغيب الذي أطلع الله رسوله وأولياءه عليه.

وذكرنا في العاشر الحركات والفرق التي حاول الكاتب التعلّق بأهدافها لخدمة نتائجه.

وفي الحادي عشر تحدّثنا عن التشيّع وعلمائه والظروف التي واجهوها. وأخيراً، دراسة النتيجة النهائيّة التي توصل إليها المؤلّف والتي كانت غريبة المقدّمة

عن مقدّماتها تماماً.

وبهذه الجولة المضنية والطويلة نقدّم للقارئ دفاعاً عن التشسيّع الذي حاول المؤلّف إثارة الغبار على كثير من مسائله العقائديّة.

وأخيراً لا أنسى شكري العام إلى الأخوة العاملين في المكتبات المختصة في فروع الحديث والرجال والتأريخ والتفسير والفقه والأصول، المنتشرة في مدينة قم المقدّسة، وشكري الخاص إلى الأخ الشيخ أياد كمالي، الذي لم يدّخر جهداً في المساعدة.

ونسأل الله أن يهدي أولئك الذين لم ينشدوا الحقيقة، وآخر دعوانا أن الحمدلله ربّ العالمين.

نذير الحسني محرّم الحرام ١٤٢١ هـ قم المقدّسة



الفصل الأول

مخالفات صريحة



ادعاء خال من التوثيق

ادّعى أحمد الكاتب في مطلع بحثه، أنّ الأمّة الإسلاميّة كانت خلال العقود الأولى من تاريخها تؤمن بنظام الشورى (1)، وأطلق هذا الشعار من دون الاستناد إلى أي وثيقة، وأين يجد الوثيقة وصانع الشورى عمر بن الخطاب _ كها يتضح فيا بعد _ يحكي لنا بيعة أبي بكر بقوله: (كانت فلتة وقى الله شرّها) (٢)، ثمّ لمّا أفلت الخلافة عنه قال: (لو كان أبو عبيدة حيّاً لوليته) (قال أيضاً: (لو كان معاذ بن جبل حيّاً لوليته) (٤)؟! وقال أيضاً: (لو كان معاذ بن جبل حيّاً لوليته) وبالإضافة إلى أقوال الخليفة الثاني عمر التي تعبّر عن شعور راسخ بمسألة النص، وعدم إيمان بمسألة الشورى، نجد أنّ الخليفة الثالث عثان بن عفّان صرّح بذلك أيضاً عندما خاطب ابن عبّاس قائلاً: (ولقد علمت أنّ الأمر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه واختزلوه دونكم) (٥).

وأمّا عبدالله بن عبّاس فكان لا يروق له أي صفة يصف بها عـلي ﷺ إلّا أنّــه

⁽١) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسى: ص ١٩.

⁽٢)صحيح البخاري: كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة، باب رجم الحبلي، ح ٢٤٤٢: تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٤٤٦؛ سيرة ابن هشام: ج ٤، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

⁽٣) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥؛ صفة الصفوة: ج ١، ص ٣٦٧؛ سير أعلام النبلاء: ج ١، ص ١٠.

⁽٤) صفوة الصفوة: ج ١، ص ٣٦٧.

⁽٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ٩.

وصي، كما يقول المسعودي: (إنّ ابن عباس كان يصف عليّاً بأنّه سيّد الأوصياء)^(١). وكذلك محمّد ابن الخليفة الأوّل أبي بكر، يـصف عـليّاً أنّـه وارث رسـول الله ووصيّه (٢).

هذا فضلاً عن موقع أمير المؤمنين عند الزبير وعبّار بن ياسر وأبي ذر والمقداد وسلمان، وعشرات الصحابة الذين آمنوا بمسألة النص والوصيّة.

إذن مسألة النص كانت من مرتكزات الفكر السياسي الإسلامي في الصدر الأوّل من تاريخه، ومجرّد دعوى من قبل الكاتب _ وإن كانت تشوّش الأذهان _ لا تمحو الواقع الإسلامي والتاريخ المكتوب، وسيتضح ذلك _ فيها بعد _ بشكل جلّي.

أخطاء منهجية

الخطأ الأوّل: يقول الكاتب: (بالرغم ممّا يذكره الإماميّون من نصوص حول تعيين النبي وَلَيْتُكُ للإمام علي بن أبي طالب الله كخليفة من بعده إلّا أنّ تراثهم يحفل بنصوص أخرى تؤكد التزام الرسول الأعظم وأهل البيت بمبدأ الشورى وحقّ الأمّة في انتخاب أمتها) (٣).

يلاحظ على هذا النص:

ا _ تجاوز الكاتب الاعتبارات العلميّة للبحوث، فعلى الرغم من اعترافه بنصوص الإمامة التي ملأت كتب الشيعة، إلّا أنّه لم يذكر نصّاً واحداً في كتابه، والمنصف في هذا المجال عليه أن يذكر أدلّة الطرفين ويناقشها، ويثبت صحّة ما يعتقد به، فهذا لم نجده عند الكاتب مطلقاً.

٢ ـ حاول استغفال القارئ وإيهامه بأن نصوص تعيين الإمام واردة من طرق
 الشيعة فقط، والمطالع للرواية السنية يجد مسألة تعيين الإمام كخليفة من قبل رسول

⁽۱) مروج الذهب: ج ۳، ص ۸.

⁽٢) مروج الذهب: ج ٣، ص ٢١؛ وقعة صفين: ص ١١٨ _ ١١٩.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩.

الله ﷺ واضحة آبية عن التأويل القسري الذي تعرّضت له، ومن مصاديق ذلك: أوّلاً: حديث الغدير:

قال رسول الله ﷺ: «فمن كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه»(١).

وتعرّض هذا الحديث إلى محاولتين:

الأولى: فسّرته بالنصرة والمحبّة، وأصبح معنى الحديث: إنّكم تحبوني أكثر من أنفسكم، فمن يحبّني يحبّ عليّاً، اللهمّ أحبّ من أحبّه، وعادِ من عاداه (٢٠).

الثانية: رأت الأولى غير كافية لتصحيح مواقف الصحابة الذين خرجوا على على على الثانية وأصدرت بنداً جديداً يقول: إنّ بعض الصحابة لهم حقّ على غرار ما يسمّى بحقّ النقض، بأن يجتهدوا أمام النصوص، فقالت هذه المحاولة بأنّ من حقّ هؤلاء الذين نصبوا العداء لعلى الاجتهاد في مقابل النص، وهم معذورون وإن أخطأوا (٣).

ولم يبقَ لهذا الحديث بعد ذلك أي معنى، لأنّ من أحبّ عليّاً ومن أبغضه واحد من حيث التكليف، مادام باب الاجتهاد مقابل النص مفتوحاً.

ثانياً: حديث الدار:

قال رسول الله عَلَيْشِكَة: «إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا» (٤). وحاولت كثير من الكتب الحديثيّة مصادرة هذا المعنى بعدم نقله، ولكن رفضت كتب التاريخ ذلك وأبرزته بأجلى صوره، ولما كان لسان الحديث آبياً عن التأويل القسري وجهت أصابع الاتّهام إلى عبدالغفّار بن القاسم الواقع في سنده، حيث اتهمه

⁽۱) مسند أحمد: ج ۱، ح ٦٤٢ و ٦٧٣ و ٩٦٣ و ٩٦٤؛ سنن النسائي: كتاب الخصائص، ح ٨٥٤٢: البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢ و ج ٧. ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥ في عشرين طريقاً.

⁽۲) روح المعانى: ج ٦، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

⁽٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ج ٣، ص ٢٩١_٢٩٢؛ الباعث الحثيث: ص ١٣٥.

⁽٤) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٦٢ ـ ٦٤؛ السيرة الحلبيّة: ج ١، ص ٤٦١؛ تفسير الخازن: ج ٣، ص ٣٣٣.

٦٨..... دفاع عن التشيّع

ابن كثير بالكذب لأنه شيعي(١).

والذي يهوّن الخطب أنّ ابن حجر قال بحقّه: (ذا اعتناء بالعلم وبالرجال، وقـال شعبة: لم أرّ أحفظ منه)(٢).

ثالثاً: حديث المنزلة:

قال رسول الله ﷺ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا إنّه لا نبي بعدي»^(٣).

فقالوا: هذا الحديث ورد تطييباً لخاطر الإمام على وترغيباً له في البقاء بالمدينة، ولئلا يلتفت إلى مقالة المنافقين، وقد تناسوا تلك الآية التي نسبت كل أقوال الرسول الما المالية إلى الوحي، حيث قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَيْ﴾ (٤).

الخطأ الثاني: ربط في جزئه الثالث القضايا الفقهيّة مثل ولايـة الفقيه والأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، والجهاد، والخمس، وصلاة الجمعة _ ربطها _ بالغيبة، وجعل اختلاف العلماء في ذلك من الآثار السلبيّة لنظريّة الغيبة، كما

⁽١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٣، ص ٥٣.

⁽٢) ابن حجر، لسان الميزان: ج ٤، ص ٤٢ ـ ٤٣.

⁽٣) مسند أحمد: ج ١، ح ١٥٥٠؛ صحيح البخاري: باب مناقب علي، ح ٣٥٠٣؛ صحيح مسلم: فضائل علي، ح ٢٤٠٤؛ مصنف ابن أبي شيبة: ج ٧، ص ٤٩٦/ ١١ _ ١٥.

⁽٤) النجم: آية ٤.

صرّح هو بذلك (١)، علماً إنّ هذه الأمور الفقهيّة قد اختلف فيها فقهاء السنّة، وهم لا يؤمنون بغيبة المهدى الذي هو الحجّة بن الحسن العسكري.

يقول القاضي أبو يعلى محمّد بن الحسين الفرّاء:

وأمّا الإمامة في صلاة الجمعة، فقد اختلف الفقهاء في وجوب تقليدها، فذهب أبو حنيفة وأهل العراق إلى أنّها من الولايات الواجبة، وأنّ صلاة الجمعة لا تصحّ إلّا بحضور السلطان أو من يستنيبه فيها، وذهب الشافعي (رضي الله عنه) وفقهاء الحجاز إلى أنّ التقليد فيها ندب، وأنّ حضور السلطان ليس شرطاً فيها... ويجوز أن يكون الإمام فيها عبداً وإن لم تنعقد ولايته (٢).

ويقول مغنية متحدّثاً عن صلاة الجمعة: (واختلفوا هل يشترط في وجوبها وجود السلطان أو من يستنيبه لها أو أنّها واجبة على كلّ حال).

وقال الحنفيّة والإماميّة: (يشترط وجود السلطان أو نائبه، ويسقط الوجوب مع عدم وجود أحدهما، واشترط الإماميّة عدالة السلطان، وإلّا كان وجموده كمعدمه، واكتنى الحنفيّة بوجود السلطان ولو غير العادل).

ولم يعتبر الشافعيّة والمالكيّة والحنابلة وجود السلطان، وقال كثير من الإماميّة: (إذا لم يوجد السلطان أو نائبه، ووجد فقيه عادل يخيّر بينها وبين الظهر مع ترجيح الجمعة)(٣).

وقد اختلفوا في مسألة الخمس، فمنهم من أسقط سهم رسول الله عَلَيْكُ بموته، وهم الحنفيّة، وأمّا المالكيّة فقالوا يرجع أمر الخمس إلى الإمام يصرفه حسبها يـراه مـن المصلحة.

وقالت الشافعيّة والحنبليّة: (تقسم غنيمة الخمس إلى خمسة أسهم، واحمد منها سهم الرسول، ويصرف على مصالح المسلمين، وواحد يعطى لذوي القربي، وهم من

⁽١) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٢٧١.

⁽٢) الأحكام السلطانيّة: ص ١٣٤.

⁽٣) الفقه على المذاهب الخمسة: ص ١٢٠.

انتسب إلى هاشم بالأبوّة من غير فرق بين الأغنياء والفقراء، والثلاثة الباقية تنفق على اليتامي والمساكين وأبناء السبيل، سواء كانوا من بني هاشم أم من غيرهم).

وقالت الإماميّة: (إنّ سهم الله وسهم الرسول وسهم ذوي القربى يفوّض أمرها إلى الإمام أو نائبه يضعها في مصالح المسلمين، والأسهم الثلاثة الباقية تعطى لأيتام بني هاشم ومساكينهم وأبناء سبيلهم، ولا يشاركهم فيها غيرهم)(١).

وأمّا مسألة الإمامة والولاية فقد اختلف فيها السنّة وفي كيفيّة انعقادها، وفي شروطها، وشروط الإمام، وكيفيّة الاختيار (٢).

فكلّ هذه المسائل اختلف فيها أهل السنّة مع عدم إيمانهم بغيبة الإمام الثاني عشر، لأنّها من المسائل الفقهيّة التي لا علاقة لها بوجود غائب أم لا، ومرد الاختلاف فيها إلى دليليّة الدليل شرعاً عند واحد دون غيره، أو الاختلاف في حصول الجنزم والتصديق لبعض دون آخر، أو الاختلاف في الأذهان في الحدّة والذكاء، وسرعة الانتقال إلى المطالب وبطؤه من الأدلّة الثابتة كالحجيّة المقرّرة (٣).

وراح الكاتب في هذه البحوث الفقهيّة التي لا يحقّ لأحد الخوض فيها ماعدا الفقهاء والعلماء، راح يخلط بين الجهاد الابتدائي والجهاد للدفاع عن بيضة الإسلام الذي قال عنه الشهيد الثاني: (أمّا الجهاد الذي يخشى فيه على بيضة الإسلام يجب بغير إذن الإمام أو نائبه)(٤).

ولم ينقل الكاتب الصورة بأمانة للقارئ حول موقف الشيعة من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، حيث يقول الشهيد الأوّل فهها:

(وهما واجبان عقلاً ونقلاً على الكفاية... ويجوز للفقهاء حال الغيبة إقامة الحدود

⁽١) الفقه على المذاهب الخمسة: بم ١ ـ ٢، ص ١٨٨.

⁽٢) الأحكام السلطانيّة: ص ٦ ـ ٢١.

⁽٣) تاريخ حصر الاجتهاد: ص ٨٠.

⁽٤) الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة: ج ٢، ص ٣٧٩ ـ ٣٨١.

الفصل الأوِّل/ مخالفات صريحةالفصل الأوِّل/ مخالفات صريحة

مع الأمن، والحكم بين الناس مع اتصافهم بصفات المفتي ...)(١).

وهذه البحوث لا يحق لأي أحد أن يدلي بها دلوه إلّا إذا كان فقيهاً مجتهداً معلوماً طريقه إلى الفقاهة.

الخطأ الثالث: وبعد أن عجز الكاتب من إيجاد أي ثغرة عند الإماميّة، راح يبحث عن سبب للغيبة بعد أن نفي إمامة المهدي (عج)(٢).

وهذا المنهج عليل، لأنَّ البحث عن سبب غيبة الإمام بعد نفي إمامته لا معنى له.

يقول الشيخ الطوسي: (ذلك لأنّ الكلام في سبب غيبة الإمام فرع عــلى ثــبوت إمامته، فأمّا قبل ثبوتها فلا وجه للكلام في سبب الغيبة)^(٣).

فلابدٌ أن نبحث أوّلاً إمامة المهدي (عج) ثمّ نبحث عن سبب الغيبة، فإذا لم يكن إمام فسواء غاب أم لم يغيب لا ربط له بالمسألة المبحوث عنها.

وأثبت الشيعة بالأدلّة العقليّة والنقليّة إمامة الإمام الثاني عشر، وتجاهل الكاتب ولم يذكر تلك الأدلّة والروايات الصحيحة _ التي سنذكرها فيا بعد _ ، بل اكتفى بالعبارات الإعلاميّة والشعارات الخالية من التوثيق، والشيعة أثبتوا ذلك قبل أن يلجأوا إلى إثبات سبب غيبته، لأنّ في الإثبات الأوّل استدلالاً لا يحتمل الاشتباه والغموض، وإمكان التأويل. أمّا سبب الغيبة والعلّة النهائيّة فيها فقد يخالطها الشكّ والغموض والتأويل من قِبَل مَنْ لا دين له، وممّن يعتمد على المنهج الحسّي في إثبات الحقائق ويهمل المنهج الغيبي الذي صرّح به القرآن مراراً وتكراراً.

يقول الشيخ الطوسي: (وإنّما رجّحنا الكلام في إمامته الله على الكلام في غيبته، لأنّ الكلام في إمامته مبني على أمور عقليّة لا يدخلها الاحتال، وسبب الغيبة ربحا غمض واشتبه، فصار الكلام في الواضح الجلي أولى من الكلام في المشتبه الغامض، كما فعلنا مع المخالفين للملّة، فرجّحنا الكلام في نبوّة نبينا المَلْيَاتُ على الكلام على ادعائهم

⁽١) اللمعة الدمشقيّة في فقه الإماميّة: ص ٨٤.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٤٦ ـ ٢٤٦.

⁽٣) الغيبة للطوسي: ص ٥٩.

٧٢...... دفاع عن التشيّع

تأبيد شرعهم لظهور ذلك وغموض هذا، وهذا بعينه موجود هاهنا)(١).

فبينا تتابع الشيعة وفقهاؤها البحوث الدقيقة التي لا تحتمل التأويل، غير خائفين من نتائجها للقطع بعقيدتهم، يتابع الكاتب وغيره منهجاً ملتوياً غامضاً، يعومون المسائل خلاله، ويشوّشون أذهان القرّاء التي لم تسمح لهم الفرصة للاطلاع على التراث الشيعى.

وعندما ننى الكاتب إمامة الإمام المهدي بالتزوير والتحريف للحقائق، وننى أي سبب للغيبة بنفس الأسلوب، راح يبحث عن نظريّة الخوف، والتي ننى سببها من خلال إيجاد الموادعة بين البيتين العبّاسي والعلوي.

وهنا تخبّط الكاتب تخبّطاً عجيباً، وضاق خناقه، وأطلق شعاراً يـقول: (لقـد زال الخوف اليوم)(٢).

فلهاذا لا يظهر المهدي، وكأنّه سلم بالخوف في تلك الحقبة الزمنيّة، وتراجع عن الوداعة والسلام بين العبّاسيين. وهذا هو منهج الغريق، وسنبيّن للكاتب بالأدلّة القاطعة وضع العلاقة بين العبّاسيين والعلويين، أضف إلى ذلك أنّ الخوف هو أحد الحِكَم التي غاب الإمام لأجلها.

استغفال القارئ

حاول أحمد الكاتب أن يستغفل ذهن القارئ، حيث ذكر رواية نقلها من كتاب الشافي للسيّد المرتضى، تقول تلك الرواية: إنّ علي بن أبي طالب خاطب رسول الله استخلف الله المنظفة هو والعبّاس بن عبدالمطلب، فقالوا له: يا رسول الله استخلف علينا، فقال: «لا، إنيّ أخاف أن تتفرّقوا عنه كها تفرّقت بنو اسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً اختار لكم» (٣).

⁽١) الغيبة للطوسي: ص ٥٩ ـ ٦٠.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٤٦.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩.

وعمدة استدلال الكاتب هنا: إنّ هذه الرواية التي تدلّ على الشورى ذُكرت في كتب الشيعة، ويقصد من كتب الشيعة _ كها أشار في الهامش _ كتاب الشافي للسيّد المرتضى، ولم يشر إلى منهج السيّد المرتضى في كتابه الشافي الذي هو ردّ على الشبهات التي أثارها القاضي عبدالجبّار المعتزلي في كتابه المغني، فيقوم السيّد المرتضى بعرض الشبهة ثمّ يشرع بالرد عليها، وواحدة من تلك الشبهات التي أثارها القاضي عبدالجبّار هذه الرواية، التي ذكرها السيّد للرد عليها، فاقتنص الكاتب الرواية من كتاب الشافي و ترك الرد عليها لنزاهته في البحث العلمي! وإليك ردّ السيّد المرتضى:

قال السيّد المرتضى: يقال له _ أي للقاضى عبدالجبّار المعتزلي _ : أمّا سؤال العبّاس (رض) عن بيان الأمر من بعده فهو خبر واحد غير مقطوع عليه، ومذهبنا في أخبار الآحاد. التي لا تكون متضمنة لما يعترض على الأدلُّـة والأخـبار المـتواتـرة المقطوع عليها، معروف، فكيف بما يعترض بما ذكرناه من أخبار الآحاد؟ فمن جعل هذا الخبر المروي عن العبّاس دافعاً لما تذهب إليه الشيعة من النص الذي قد دللـنا على صحّته، وبيّنا استفاضة الرواية به، فقد أبعد، على أنّ الخبر إذا سلّمناه وصحّت الرواية به غير دافع للنص، ولا منافٍ له، لأنّ سؤاله (رحمه الله) يحتمل أن يكون عن حصول الأمر لهم وثبوته في أيديهم، لا عن استحقاقه ووجوبه، يجري ذلك مجرى رجل نحل بعض أقاربه نحلاً وأفرده بعطيّة بعد وفاته، ثمّ حضرته الوفاة، فقد يجـوز لصاحب النحلة أن يقول له: أترى ما نحلتنيه وأفردتني به يحصل لي من بعدك، ويصير دليلًا على شكَّه في الاستحقاق، بل يكون دالًّا على شكَّه في حصول الشيء الموهوب له إلى قبضته. والذي يبيّن صحّة تأويلنا وبطلان ما توّهموه قول النبي ﷺ في جواب العبّاس على ما وردت به الرواية: «إنّكم المقهورون»، وفي رواية أخـرى: «إنّكـم المظلومون»^(۱).

⁽١) الشافي في الإمامة: ج ٢، ص ١٥٢ _١٥٣.

٧٤..... دفاع عن التشيّع

الاعتاد على على رواية الضعفاء

خالف الكاتب المنهج العلمي في قبول الرواية وردّها، وراح _كالقصّاصين _ يسرد الروايات، من دون بحث وتحقيق، فنقل رواية تقول: إنّ رسول الله كليّ عرض على العبّاس بن عبدالمطلّب بقوله: «يا عم النبي محمّد، تأخذ تراث محمّد وتقضي دينه وتنجز عداته»، فرفض العبّاس وقال: يا رسول الله، بأبي أنت وأمّي، إني شيخ كبير، كثير العيال، قليل المال، من يطيقك وأنت تباري الربح، فعرضها رسول الله كليّ ققبلها.

وقال بعدها: (إنّها وصيّة عاديّة شخصيّة آنيّة، لا علاقة لها بالسياسة والإمامة والخلافة الدينيّة)(١).

وجعل الكاتب هذه الرواية ركناً لنبي الإمامة الإلهيّة، ولكنّه تناسى أنّ الشيعة لا تعتمد على هذه الرواية لإثبات الخلافة السياسيّة للإمام على المليّة مطلقاً، ولم نجد في كتبهم ذلك، بل تعتمد على ما جاء بطريق لا يقبل الشكّ، أمثال حديث الدار، وحديث المنزلة، وحديث الغدير، والعشرات من هذه الأحاديث، وسرّ عدم استدلال الشيعة بهذه الرواية أنّ في سندها سهل بن زياد الذي ضعّفه النجاشي(٢)، وقال عنه الطوسى: (ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار)(٢).

فعرض الكاتب هذه الرواية مجسرّدة عن السند، خوفاً من اطلاع القرّاء عليه، والحكم عليها قبل قراءتها.

لماذا لم يذكر أحمد الكاتب الرواية؟

يقول: (هناك وصيّة أخرى، ينقلها الشيخ المفيد في بعض كتبه عن الإمام أمير

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩ _ ٢٠.

⁽٢) خلاصة الأقوال: ص ٣٥٦_ ٣٥٧، ر ١٤١١.

⁽٣) الاستبصار: ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٩٣٥.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة

يلاحظ على ذلك:

الأولى: عن أبي حمزة الثمالي ﴿ ، عن أبي جعفر الباقر محمّد بن عــلي ﴿ قــال: سمعته... .

الثالثة: عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله

الرابعة: عن أبي ذر الغفاري الله قال: رأيت رسول الله....

الخامسة: عن عبدالرحمن بن جندب، عن أبيه قال... سمعت المقداد بن الأسود يقول لعبدالرحمن بن عوف....

السادسة: عبدالملك بن عمير اللخمي، قال: قدم جارية بن قدامة السعدي على معاوية...

فهذه سبع روايات لم نجد فيها ما يقوله الكاتب بأنّ هناك وصيّة عن أمير المؤمنين، ويقول _ أي أمير المؤمنين الله على الله عل

٢ ـ إنّ في الجملس (٢١) في الرواية الثالثة، أنّ جابر بن عبدالله الأنصاري سأل رسول الله: يا رسول الله، من وصيّك؟ فأجابه رسول الله ﷺ بعد ما أمسك عنه، قال

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

له: «أتاني جبرئيل فقال: يا محمّد، إنّ ربّك [يقرئك السلام] ويقول لك: إنّ عـلي بـن أبي طالب وصيّك وخليفتك على أهلك وأمّتك» (١).

ويسأل جابر عن نتيجة مَن لم يؤمن بهذا؟ فأجابه رسول الله ﷺ، فقال: «نعم، يا جابر، ما وضع هذا الموضع ليتابع عليه، فمن تابعه كان معي غداً، ومن خالفه لم يرد علي الحوض أبداً »(٢).

٣ ـ إنّ الوصية التي تحدّث عنها الكاتب وجدناها في المجلس (٢٢)، ولكنّه حذف منها قول الرسول ﷺ لعملي: «وأنت الإمام لأمّتي، والقائم بالقسط في رعميّتي، وأنت وليي، ووليي ولي الله، وعدوّك عدوّي، وعدوّي عدوّ الله» (٣).

فهذه الفقرة لم يذكرها الكاتب بل اكتنى بالقول: (هناك وصيّة ينقلها الشيخ المفيد... وهي أيضاً وصيّة أخلاقيّة روحيّة عامّة)^(٤)، فأين النزاهة العلميّة باقتباس الروايــات؟! وأين الاحترام الذي يكنّه الكاتب لذهن القارئ؟!

بثلاث روايات عليلة نني الإمامة وأقام الشوري

اكتنى الكاتب بثلاث روايات فقط ليقول بعدم وصيّة رسول الله كيالي الإمام على الله بالخلافة والإمامة، وترك الأمر شورى (٥). فكان عمدة استدلاله في الأولى أنّها ذكرت في كتب الشيعة، والمقصود من كتب الشيعة كتاب الشافي للسيّد المرتضى، ولم يذكر أنّ السيّد المرتضى ذكرها ليردّ على القاضي عبدالجبّار المعتزلي الذي استدلّ بها.

وأمَّا الرواية الثانية التي اعتمد عليهما الكاتب. فقد حـذف الكـاتب سـندها ولم

⁽١) الأمالي: ص ١٦٧ - ١٦٨، باب ٧، الجلس ٢١.

⁽٢) الأمالي: ص ١٦٧ _ ١٦٨، باب ٧، المجلس ٢١.

⁽٣) الأمالي: ص ١٧٤، المجلس ٢٢، ح ٤.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة٧٧

يتطرّق إليه، لأنّ فيه سهل بن زياد الذي ضعّفه النجاشي، وقال عنه الطوسي: (ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار)(١).

وأمّا الثالثة، فقد حذف منها قول الرسول ﷺ لعلي اللَّهِ: «وأنت الإمام لأمّــــي، والقائم بالقسط في رعيّتي» (٢٠).

وبهذه الروايات العليلة خرج الكاتب بنتيجة تقول: إنّ الرسول ﷺ قـد تــرك الأمر شورى (٣).

وبالرغم من ذلك كلّه نتنازل للكاتب جدلاً، ونسلّم معه بما ذكر، ولكن هل من المعقول أن يُترك تراث ضخم قائم على النص والوصيّة لأجل ثلاث روايات فقط، فلم يقنع الكاتب حتى نفسه بذلك فراح يجنّد الشواهد التي كان يعتقد أنّها تؤيّد رواياته الثلاث، فلوى أعناقها ليؤكّد ذلك التأييد، فأوّل تلك الشواهد التي ذكرها هو إحجام أمير المؤمنين عليه عن العرض الذي قدّمه العبّاس إليه عندما قال له: (أمدد يدك أبايعك).

يقول الكاتب: (بالرغم من إلحاح العبّاس بن عبدالمطلب عليه بذلك، حيث قال له: امدد يدك أبايعك وآتيك بهذا الشيخ من قريش (يعني أبا سفيان)، فيقال: إنّ عمّ رسول الله بايع ابن عمّه، فلا يختلف عليك من قريش أحد، والناس تبع قريش، فرفض الإمام علي عليه ذلك) (٤٠).

ففسر امتناع الإمام عن قبول البيعة إيماناً منه بالشورى، ليو كد نظريّته التي استخرجها من ثلاث روايات فقط.

ونحن نشاطر الكاتب هذا الفهم لولا جواب الإمام للعبّاس الذي حذفه الكاتب ولم يُشر إليه، يقول الراوي: بعدما عرض العبّاس على الإمام ذلك أجابه الإمام بقوله:

⁽۱) الاستبصار: ج ۳، ص ۲۲۷، ح ۹۳۵.

⁽٢) الأمالي: ص ٧٤، الجلس ٢٢، ح ٤.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

۷۸ دفاع عن التشيّع

«أوَمنهم من ينكر حقّنا ويستبدّ علينا»(١).

فهذا الجواب يوضّح لنا أنّ الخلافة ليست بيعة، حتى يوافق الإمام على ذلك العرض، وإنّا هي حقّ من الحقوق يؤخذ ولا يعطى، فحذف الكاتب هذه العبارة التي تفسّر لنا عقليّة الصحابة الذين لا يستطعيون أن ينكروا حقّه في الإمامة والخلافة، إلّا أن يقوموا بانقلاب _ كما نسمّيه اليوم _ على كلّ ما هو سائد لدى القوم. فحذف الكاتب تلك العبارة ليزوّر الحقائق ويشوّش ذهن القارئ.

ولم يقف عند هذا الحد، بل جاء بما هو أسوأ من ذلك، جاء بالمعونة التي قدمها أبو سفيان للإمام على الله عندما قال له: (ابسط يدك أبايعك فوالله لأملأها على أبي فصيل خيلاً ورجلاً)، وجعل من رفض الإمام علي الله دليلاً على إيمانه بالشورى(٢)، ولكنّه عاد من جديد وحذف جواب الإمام «ويحك يا أبا سفيان، هذه من دواهيك».

وعجباً لرجل يأتي في القرن العشرين، ويستدل بعروض أبي سفيان بعدما عرف المؤالف والمخالف مَنْ هو أبو سفيان، ولماذا عرض ذلك على الإمام؟ وما هو قصده؟ وهل آل الأمر بعلي بن أبي طالب أن ينتصر لدين الله بعدو الله أبي سفيان!

ولعلّ الكاتب استدلّ على إيمان الإمام علي الله بالشورى من عبارة أخرى موضوعة ذُكرت في الرواية، وهي: «ويحك يا أبا سفيان، هذه من دواهيك، وقد اجتمع الناس على أبى بكر»(٣).

فهذا الاجتماع المزعوم لم يؤيده عمر بن الخطّاب الذي وصف لنا أجواء السقيفة بقوله: (كثر اللغط وارتفعت الأصوات)(٤)، فضلاً عن أمير المؤمنين الذي لا يملك اجتماع الناس على الخلافة أي مساحة في حساباته، فهو يقول في هذا الجال: «لا يقاس بآل محمّد عليه أبداً، هم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم

⁽۱) نهج البلاغة: ج ۱، ص ١٦٠.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠ ـ ٢١.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢١.

⁽٤) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ج ١٤، ص ١١١، طبعة دار الفكر.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة

أساس الدين، وعباد اليقين، إليهم ينيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خمصائص حقّ الولاية، وفهم الوصيّة والوراثة»(١).

ولذا ناشد أمير المؤمنين على كلّ المسلمين عندما قال: «أنشد الله من سمع رسول الله كلي المسلمين عندما قال: «أنشد الله من سمع رسول الله كلي على مولاه، لما قام وشهد»، فقام اثنا عشر بدريّاً فقالوا: (نشهد إنّا سمعنا رسول الله كالي قول يوم غدير خم.... إلخ)(٢).

إذن. الإمامة عند أمير المؤمنين عليه منصب إلهي، مجعول من قبله تعالى، كها ورد في الذكر الحكيم: ﴿إِنِي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾، وهذا ما أثبته ابن عبّاس لعمر عندما قال له عمر: (إنّ القوم كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة).

فأجابه ابن عبّاس: (وأمّا قولك: إنّهم أبَوْا أن تكون لنا النبوّة والخلافة، فإنّ الله عزّ وجلّ وصف قوماً بالكراهيّة فقال: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَسِرهُوا مَا أَنْـزَلَ اللهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَا لَهُمْ ﴾ (٣))، فقد جعل ابن عبّاس مسألة الإمامة من المسائل المنزلة من الله تعالى، لا من عطايا البشر حتى يجتمعوا عليها على فرض تحقّق ذلك الاجتاع.

وتحدّث الداوودي عن بيعة أبي بكر _شارحاً قول عمر _: (كانت فلتة): (يعني وقعت من غير مشورة)(٤).

بهذه الشواهد وأمثالها استدلّ الكاتب على الشورى متناسياً أنّ الاجتاع الذي يتحدّث عنه قتل سعد بن عبادة لأنّه لم يبايع، ونسب قتله إلى الجن، ولكن هذه الكذبة إذا انطلت على بعض، لم تنطلِ على المفكرين، أمثال طه حسين الذي عزا مقتل سعد بن عبادة إلى السياسة (٥).

⁽١) نهج البلاغة: الخطبة ٢، ص ٢٥.

⁽۲) مسند أحمد: ج ۱، ح ۱۶۲ و ۲۷۲؛ البداية والنهاية: ج ٥، ص ۲۲۹ ـ ۲۳۲؛ سنن الترمذي: ج ٥، ص ۲۲٩ ـ ۲۳۲؛ سنن الترمذي: ج ٥، ص ۲۲۹ ـ ۲۳۲؛ سنن البن مأجة: ج ١، ح ١١٦ و ١٢١.

⁽٣) تاریخ الطبری: ج ٣، ص ٢٨٩.

⁽٤) فتح الباري: ج ١٤، ص ١١٧، دار الفكر.

⁽٥) طه حسين، تاريخ الأدب العربي: ج ١، ص ١٤٦.

وأخيراً، لماذا لم يبادر الإمام على الله إلى بيعة أبي بكر، ومتابعة اجتاع الناس المزعوم؟ ولماذا راح يناشد الناس عن حقّه المغتصب؟ فلو كان يؤمن بالشورى فكان عليه أن يبادر للبيعة، ولا يتأفّف هنا وهناك، ولا يقول: «فيالله وللشورى»(١)، وهل يؤمن بالشورى من يقول: «أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دوننا كذباً وبغياً؟.... إنّ الأئمّة من قريش، غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم»(٢)، وكذلك قال محتجاً على البيعة: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»(٣).

إذن، ما اعتمد عليه الكاتب من الروايات الثلاث العليلة، ومن الشواهد المريضة، لا ينطلي على القارئ، فضلاً عن الباحث والمحقّق.

الكذب على الصحابة

يقول الكاتب: (إنّ الصحابة لم يفهموا من حديث الغدير أو غيره من الأحاديث معنى النص والتعيين بالخلافة، ولذلك اختاروا طريق الشورى وبايعوا أبا بكر)(٤).

وبلا إشكال لا يستطيع الكاتب أن يقول: كلاهما المقصود، لأنّ الممتنعين لم نطّلع على نواياهم لنعرف سبب امتناعهم، هل لأنّهم لم يفهموا من كلام الرسول ﷺ تعيين على وتنصيبه، ولم يرغبوا في الدخول في هذه المعمعة السياسيّة، أم لا، امتنعوا لأنّهم يقرّون ويعترفون بأنّ الرسول نصّب أمير المؤمنين ﷺ، وهذا الذي يحدث انقلاب

⁽١) نهج البلاغة: الخطبة ٣، ص ٢٨.

⁽٢) نهج البلاغة: الخطبة ١٤٤، ص ٢٦٣.

⁽٣) نهج البلاغة: الخطبة ٦٧، ص ١٠٢_ ١٠٣.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة

على ما وضعه رسول الله ﷺ لهم.

وتحديد أي الطرفين متروك لهم في أقبوالهم، وسنبيّن تحت عنوان (النبس أم الشورى في فكر الصحابة) آراء هذا القسم وأفكارهم، وسيتضّح أنّها قبائمة على أساس النص والوصيّة السياسيّة لعلى اللهِ

إذن، الكاتب يقصد القسم الأوّل، أولئك الذين ذهبوا إلى السقيفة، فلو أثبتنا للكاتب أنّ رأس أولئك عمر بن الخطاب لا يعترف بمبدأ الشورى، بل يعترف بمبدأ النص، ويصرّح بذلك، فلا يبقى له كلام في هذا الجال.

أمّا متى اعترف عمر بمبدأ النص؟ ولماذا لم يعمل فيه؟ كل ذلك تطالعنا به الرواية التاريخيّة المنقولة، وهي قول عمر لابن عباس: (كيف خلّفت ابن عمّك؟ قال _ يعني ابن عبّاس _ : فظننته يعني عبدالله بن جعفر، فقلت: خلّفته مع أترابه. قال: لم أعين ذلك، إنّا عنيت عظيمكم أهل البيت. قال: خلّفته يحتج بالغرب وهو يقرأ القرآن. قال: يا عبدالله، عليك دماء البدن إن كتمتنيها، هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قال: قلت: نعم. قال: أيزعم أنّ رسول الله ﷺ نصّ عليه؟ قال ابن عبّاس: قلت: وأزيدك، سألت أبي عبّا يدّعي _ من نص رسول الله ﷺ عليه بالخلافة _ فقال: صدق. فقال عمر: كان من رسول الله في أمره ذرو (١) من قول، لا يثبت حجّة، ولا يقطع عذراً، ولقد كان يربع (٢) في أمره وقتاً ما، ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه فنعته من ذلك) (٣).

واجتهاد عمر هذا بمنع رسول الله من التصريح نابع من قاعدة استنتجها تقول تلك القاعدة على لسان عمر: (إنّ قريشاً كرهت أن تجتمع فيكم ـ بـني هـاشم ـ النـبوّة

⁽١)الذرو:المكان المرتفع والعلو مطلقاً، والمعنى أنّه كان من رسول الله في أمر على علو من القول في الثناء عليه، أي مبالغة.

⁽٢) يريد أنّ النبي كان في ثنائه على على بتلك الكلمات البليغة يمتحن الأمّة في أنّها هل تقبله خليفة أم لا؟ (٣) شرح نهج البلاغة: ج ١١، باب ٢٢٣، ص ٢١.

إذن، زعيم الصحابة في السقيفة يعترف بأنّ النص هو الفكر الإسلامي الأصيل لولا رفض قريش لذلك، أضف إلى ذلك أقواله المتكرّرة أمثال: (لو كان سالم حيّاً لوليته) وكذلك (لو كان أبو عبيدة حيّاً لوليته)، كلّ ذلك يدلّنا على أنّ الشورى بدعة حدثت متأخّراً، وسنتعرّف على وقت حدوثها في البحث اللّاحق إن شاء الله تعالى.

التزوير بتقطيع الحديث

يقول: (وهناك رواية في كتاب سليم بن قيس الهلالي تكشف عن إيمان الإمام علي بنظرية الشورى، وحق الأمّة في اختيار الإمام، حيث يقول في رسالة له: الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل... أن لا يعملوا عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدّموا يداً ولا رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً، ورعاً، عارفاً بالقضاء والسنّة) (٢).

والواجب يفرض على كلّ باحث نزيه يتعامل مع التاريخ أن يحفظ الحقيقة العلميّة، ويدافع من أجلها، ولا يحاول تشويش ذهن القارئ ظاناً منه عدم الرجوع إلى مصادره المعتمدة، والتأكّد من دقّة كلامه، فمن عاد إلى كتاب سليم بن قيس الهلالي يجد الرواية بهذا الشكل: «والواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يُقتل أن لا يعملوا عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدّموا بداً ولا رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً. إن كانت الخيرة لهم، وإن كانت الخيرة إلى الله عزّ وجلّ وإلى رسوله فإنّ الله قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار، ورسول الله من أمرهم بطاعته واتباعه»(٣).

فقد حذف الكاتب الترديد الثاني الذي رجّحه أمير المؤمنين ﷺ وقال: «فإنّ الله

⁽١) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٣ _ ٦٤؛ تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٨٩.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٣.

⁽٣) کتاب سلیم: ج۲، ص۷۵۲ ـ ۷۵۳، ح ۲۰

قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار ورسول الله ﷺ قد رضي لهم إماماً، وأمرهم بطاعته واتباعه»، فالرسالة كانت تحمل أمرين اكتفى الكاتب بالأوّل وحذف الثاني الذي اعتمده أمير المؤمنين ﷺ في كلامه وهما:

الأمر الأوّل: إن كانت الخيرة للناس فعليهم أن يختارو إماماً عفيفاً... إلخ.

الأمر الثاني: إن كانت الخبيرة لله ورسوله فإنّ الله قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار، ورسول الله ﷺ قد رضى لهم إماماً وأمرهم بطاعته واتباعه.

ولم يشر الكاتب لا من قريب ولا من بعيد إلى الأمر الثاني، محاولاً استغفال القارئ وتشويش ذهنه، بل اعتمد على الأوّل وجعله ركناً أساسيّاً في نظريّنه.

هذا مضافاً إلى أنّ كتاب سليم بن قيس الهلالي معدّ لتركيز نظريّة الإمامة وتعداد الأغّة وأسائهم، فكيف بكتاب يكون هذا منهجه ينقل رواية تخالف منهجه بالمرة؟! أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب ضعّف كتاب سليم، وحاول جاهداً أن يتتبع كلمات العلماء في تضعيف كتاب سليم (١)، وما هذا التتبع الخالي عن الموضوعيّة إلّا لأنّ كتاب سليم نصّ على الأغّة عليه ، وعندما وجد ما توهم أنّه ينفعه اعتمد على الكتاب، وهذا منهج الغريق، فإنّه يتعلّق بالقشّة لعلّها تنفعه.

شواهد عليلة وكذب صريح

حاول الكاتب أن يحشد أكبر عدد من الشواهد كدليل على نظريّته الجديدة (الشورى) فاستدلّ بقول الإمام على الله إلى طلحة والزبير: «بايعتاني ثمّ نكثتا» (٢)، واتخذ من هذا الكلام دليلاً على إيمان الإمام بالشورى؛ لأنّه لو كان يـؤمن بالنص لاحتجّ عليهم به.

وهذا من عجيب القول؛ لأنّ طلحة والزبير بايعا ثمّ نكثا، فكيف يؤمنان بالنص على على على الله كي يحتجّ الإمام عليها به، واحتجاج الإمام هنا من باب «ألزموهم بما

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٥.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٤.

ألزموا به أنفسهم»، وهذا منهج للإمام الله كان يتبعه مع خصومه، حتى مع معاوية عندما قال له: «فإنّ بيعتي بالمدينة قد لزمتك وأنت بالشام». وهذه أساليب عرفيّة في الاحتجاج يتبعها كلّ إنسان، فضلاً عن أمير المؤمنين، أضف إلى ذلك، أنّ طلحة والزبير كانا على علم تام بنص رسول الله المنطق على أمير المؤمنين الله و هذا امتنعوا عن بيعة أبى بكر.

وبعد أن أفلس الكاتب من ذلك، عدل عن مسألة إيان الإمام علي بالشورى، وراح يبحث عن طريق آخر ينني فيه عصمة الإمام ليسوّغ لنفسه نسبة الخطأ إليه، فقال: (كان الإمام علي عليه ينظر إلى نفسه كإنسان عادي غير معصوم، ويطالب الشيعة المسلمين أن ينظروا إليه كذلك...)(١)، ونقل الكاتب دليلاً لذلك الادّعاء،كلام الإمام أمير المؤمنين عليه: «إني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي، إلّا أن يكفيني الله من نفسي ما هو أملك به مني».

ونسي الكاتب أنّ الإمام علي الله هو المربّي الأوّل للإنسانيّة، بعد رسول الله ﷺ اعتماداً على قوله ﷺ: «يا على أنا وأنت أبوا هذه الأمّة» فهو يربّي الناس على أخلاق التعامل فيا بينهم، فكيف يكون إنساناً عادياً _كها يقول أحمد الكاتب _ وهو يقول: «ينحدر عنيّ السيل، ولا يرقى إليَّ الطير»، فهل يوجد إنسان عادي أو غير عادي _ عبقري مثلاً _ يقول هذه الكلمة، ونحن في هذا القرن.

أضف إلى ذلك أنّه بناءً على منهج الكاتب يكون الإمام على الله قد ارتكب كل الذنوب، صغيرة وكبيرة، لأنّ الإمام هو القائل: «اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تهتك العصم، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تحبس الدعاء، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تغبس الدعاء، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تغبل البلاء...» (٢).

فإذا لم تحمل هذه الأمور على أنّ أمير المؤمنين علي يحاول تربية الناس على أخلاق التعامل فيا بينهم تارة، وفيا بينهم وبين ربّهم أخرى، يكون أمير المؤمنين عليه

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٤.

⁽٢) دعاء كميل للإمام على النالج.

مر تكباً لكلّ المعاصي، وحاشاه من ذلك، فسيرته الذاتيّة دلّت على أنّه أمير المؤمنين بنص من الله تعالى، وليس بانتخاب أو شوري.

وبعدما أفلس الكاتب من كلّ ما اعتمد عليه، وأحسّ في نفسه أنّ كلّ هذا غير كافٍ لإيهام القارئ وتشويش ذهنه، راح يكذب على أصحاب الكتب، وبالخصوص السيّد المرتضى، فقال: (إنّ السيّد المرتضى ينقل رواية يتجلّى فيها إيان الإمام علي بالشورى دستوراً للمسلمين بصورة واضحة، وذلك في خلافة الإمام الحسن الله بعدما ويقول الكاتب نقلاً عن كتاب الشافي: إنّ المسلمين دخلوا على الإمام علي الله بعدما ضربه عبدالرحمن بن ملجم، وطلبوا منه أن يستخلف ابنه الحسن، فقال: «لا، وسألوا علياً أن يشير عليهم بأحد فما فعل»(١).

ويلاحظ على كلامه هذا الذي نسبه إلى الشافي أنّه كذب على السيّد المرتضى؛ لأنّ الشافي هو رد السيّد المرتضى على القاضي عبدالجبّار المعتزلي، فيورد السيّد المرتضى ما أثاره القاضي ويردّه، فأحمد الكاتب أخذ فقط الرواية التي نقلها السيّد المرتضى من المغني _ كتاب القاضي عبدالجبّار _ ولم يذكر الرد على تلك الرواية من قبل السيّد المرتضى، فأين الأمانة العلميّة؟ وأين النزاهة التي يفترض أن تنصف بها البحوث؟

يقول السيّد المرتضى يؤرداً على تلك الرواية التي ذكرها أحمد الكاتب ونسبها للشافي، يقول في: (إنّ الخبر الذي رواه عن أمير المؤمنين _ رواه القاضي _ متضمن لما يكاد يعلم بطلانه ضرورةً. والظاهر من أحوال أمير المؤمنين والمشهور من أقواله وأفعاله جملة وتفصيلاً، يقتضي أنّه كان يقدم بنفسه على أبي بكر وغيره من الصحابة، وأنّه كان لا يعترف لأحدهم بالتقدّم عليه).

وذكر السيّد المرتضى يُؤ الأمثلة الكافية على ذلك، وجعل هذا الخبر ـ الذي ذكره الكاتب ـ شاذّاً، وجعل بإزاءه الأخبار التي ترويها الشيعة من جهات عدّة، وطرق مختلفة، تضمنت الوصيّة السياسيّة من الإمام علي الله للبنه الحسن حيث أشار إليه واستخلفه، وأرشد إلى طاعته من بعده، وهي أكثر من أن تحصى، فمنها: ما رواه أبو

⁽١) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٢٤.

الجارود، عن أبي جعفر على: «إنّ أمير المؤمنين لما أن حضره الذي حضره قال لابنه الحسن على ما ائتمنني الحسن على ما ائتمنني على ما ائتمنني عليه»(١).

وروى حمّاد بن عيسى، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر ﷺ، قـال: «أوصى أمير المؤمنين للله إلى الحسن الله وأشهد على وصـيّته الحسـين ومحـمّداً الله وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته ثمّ دفع إليه الكتب والسلاح»(٢).

وأضاف السيّد المرتضى: (وأخبار وصيّة أمير المؤمنين على إلى ابنه الحسن على واستخلافه له ظاهرة مشهورة بين الشيعة) (٣).

فهذا منهج السيد المرتضى الذي حاول الكاتب أن يحرّفه عن معناه الحقيقي من خلال نقله الرواية من كتاب الشافي بدون ردّ السيّد عليها.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الرواية لم تذكر في كتب الشيعة أبداً.

وبعد أن أعلن الكاتب إفلاسه من كتب الشيعة راح يبحث في كتب السنة أمثال كتب ابن أبي الدنيا، صاحب الموسوعة المتعلّقة بالأمور الروحيّة الأخلاقيّة، ليستدلّ بشواذ ما نقلوه حتى يدعم نظريّته (الشورى) الجديدة، وذكر رواية ينقلها ابن أبي الدنيا حول عدم نص الإمام علي على ولده الحسن، وبغض النظر عن القيمة العلميّة لكتب ابن أبي الدنيا، فقد اعتمد على شاهد عليل وترك العشرات من روايات لايشارة والنص على الحسن بن علي المنيني في كتب الشيعة، فعن جابر، عن أبي جعفر على قال: «أوصى أمير المؤمنين الله إلى الحسن، وأشهد على وصيّته الحسين الله ومحمد وجميع ولده ورؤساء الشيعة وأهل بيته، ثمّ دفع إليه الكتاب والسلاح، ثمّ قال لابنه الحسن: يا بني، أمرني رسول الله ودفع إلي كتبه وسلاحه، وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفع إلى أخيك الحسين... ثمّ أقبل على ابنه الحسن فقال: يا بني أنت وليّ الته وخيرك الموت أن تدفع إلى أخيك الحسين... ثمّ أقبل على ابنه الحسن فقال: يا بني أنت وليّ

⁽۱) الشافي: ج ٣، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

⁽٢) المصدر نفسه.

⁽٣) الشافي: ج ٣، ص ١٩٩ ـ ١٠٢.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة

الأمر وولي الدم، فإن عفوت فلك، وإن قتلت فضربة مكان ضربة $^{(1)}$.

وبعد كلّ ذلك راح يكذب على العلماء، أمثال الشيخ المفيد، حيث نسب إليه عدم القول بوصيّة الإمام علي إلى ابنه الحسن الميّ ، ونسب ذلك إلى «الإرشاد» ولم ينقل الكاتب كلام المفيد حول المسألة، وبمراجعة بسيطة إلى «الإرشاد» نجد أنّ الشيخ المفيد يقول عندما حضرت الإمام الحسن الوفاة: (ثمّ وصّى اليّ إليه _ إلى الحسين _ بأهله وولده وتركاته، وما كان وصّى به إليه أمير المؤمنين الي حين استخلفه وأهّله لمقامه، ودل شيعته على استخلافه ونصبه لهم علماً من بعده)(٢).

فالإمام الحسن على كان وصي أبيه، والحسين الله وصي أخيه، وتوجّهت لهم الناس، واشرأبّت إليهم الأعناق، وحوربوا من طغاة زمانهم أشد محاربة؛ لما يعرفه أولئك الطغاة من موقع لهم الميلي في الدين المحمّدي الحنيف.

أضف إلى ذلك عشرات الروايات التي دلّت على إمامة الحسن عليه والتي آمن بها المفيد والمرتضى والطوسي والكليني والصدوق وغيرهم من أقطاب الفكر الشيعي، ويكفى القارئ تصفح كتبهم للاطّلاع على ذلك.

تحريف الحقائق

يقول: (وتبعاً لمفهوم الأولويّة قالت أجيال من الشيعة الأوائل، وخاصّة في القرن الأوّل الهجرى: إنّ عليّاً كان أولى الناس بعد رسول الله وَلَيْظُونَ الفضله وسابقته...)(٣).

ونسب الكاتب هذا الكلام إلى النوبختي في (فرق الشيعة)، ولو سلّمنا أنّ هذا الكتاب للنوبختي، ورجعنا إلى نص النوبختي وجدناه يقول هكذا: (فجميع أصول الفرق كلّها الجامعة لها أربع فرق: الشيعة، والمعتزلة، والمرجئة، والخوارج. فأوّل الفرق الشيعة، وهم فرقة على بن أبي طالب إلله المسمّون بشيعة على في زمان النبي الشيّالية،

⁽۱) الكافى: ج ١، ص ٣٥٨ ـ ٣٠٩، ح ٥.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ١٧.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٠.

وبعده معروفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته، منهم المقداد بـن الأسـود وسـلمان الفارسي وأبو ذر: جندب بن جنادة، وعبّار بن ياسر)(١).

فهذا نص النوبختي الذي يؤكّد أنّ الشيعة الأوائل في زمن النبي ﷺ أو بعده كانوا يقولون بإمامة علي بن أبي طالب ﷺ، ولم يقولوا بمفهوم الأولويّة كما يمزعم أحمد الكاتب.

كذب وافتراء

كذّب الكاتب على الإماميّة من جديد بقوله: (... مؤرّخي الإماميّة لم يستطيعوا إثبات أي نص حول إمامة الأئمّة الآخرين، وخاصّة على بن الحسين...)(٣).

ولا أظنّ من له أدنى اطلاع بتراث التشيّع يصدّق هذا الكلام، لأنّ الشيعة في موسوعاتهم الحديثيّة أفردوا أبواباً كاملة تحت عنوان (أبواب النص والإشارة على الأعُدّ) ابتداءً من أمير المؤمنين وحتى الإمام المهدي (عج)(٤)، وأمّا إمامة علي بن

⁽١) فرق الشيعة: ص ٣٦ ـ ٣٧.

⁽٢) فرق الشيعة: ٣٧ ـ ٣٨.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٧.

⁽٤) الكافي: أبواب الإشارة والنص على إمامة أمير المؤمنين.

الحسين المنها فقد نصّ عليها رسول الله كينها، وتسالم عليها المحدّثون كحقيقة موضوعيّة مفروغ منها، نقلها المسعودي (ت ٣٤٦) والكليني (ت ٣٢٩) والصدوق (ت ٣٨١) والطوسي (ت ٤٦٠) والنعماني والمفيد (ت ٤١٣) وابن شهر آشوب (ت ٥٨٨).

بالإضافة إلى نصوص الإمامة عليه من قبل أبيه الحسين الله والتي أوردها الكافي في (باب الإشارة والنص على على بن الحسين الله (٢).

وينقل المؤرّخ المسعودي: (إنّ الحسين عندما تزوّج أم علي السجّاد قال له أمـير المؤمنين: «احتفظ بها وأحسن إليها، فستلد لك خير أهل الأرض بعدك» (٣).

هذا من ناحية النصوص الواردة بحقّ السجّاد على الله المالية.

ومن ناحية أخرى، أنّ السجّاد ﷺ جعل نفسه من أولي الأمر الذيب وجبت طاعتهم، فقال: «إنّ أولي الأمر الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أغّة للناس وأوجب طاعتهم؛ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين ابنا علي بن أبي طالب، ثمّ انتهى الأمر إلينا» (٤).

فهذا كلام السجّاد على نفسه، الذي يقول عنه حمّاد بن زيد بن سعيد الأنصاري: (إنّه _أي السجّاد _أفضل هاشمي أدركته)(٥). ويقول الزهري بحقّه: (لم أدرك من أهل البيت أفضل من على بن الحسين)(١).

⁽۱) إثبات الوصيّة: ص ۱٦٨ - ١٧٠؛ الكافي : ج ١، ص ٢ ٥٩ ـ ٥٩ ٤، باب ٢٦٠؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٤٧ /ح ١؛ الغيبة للطوسي: ص ١ ٩٠؛ الغيبة للنعماني: ص ٥٩؛ الإرشاد: ج ٢، ص ١٣٨ ـ ١٣٩؛ مناقب ابن شهر آشوب: ج ٤، ص ١٤٣.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٣٦٤.

⁽٣) إثبات الوصيّة: ص ١٧٠.

⁽٤) كمال الدين: ص ٢٩٩، ح ٢، باب ما أخبر به سيّد العابدين.

⁽٥) تهذیب الکال: ج ۲۰، ص ۳۸۷.

⁽٦) الجرح والتعديل: ج ٦، ص ١٧٨، رقم ٩٧٧.

٩٠..... دفاع عن التشيّع

فهذا موقع السجّاد من ناحية الصدق والكذب، إلّا أن يرفع أحمد الكاتب شعار الكذب بحق السجّاد، فهذا بحث آخر.

تزوير مفضوح

لقد نسب الكاتب إلى أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر البزنطي السكوني الكوفي _ نسب إليه _ أنّه قد سأل الإمام الرضا، وأجاب الإمام عن بعض المسائل الفقهيّة بخلاف ما جاء عن آبائه وأقرباؤه، وجعل الكاتب من هذه الشبهة دليلاً لتوقّف البزنطي عن القول بإمامة الرضا(١).

ولم يذكر الرواية التي أكدت ذلك، ولكنّه صاغها بكلامه، ونـقف هـنا لنكشـف للقارئ حقد هذا الرجل، وطريقته في التزوير والتحريف، وننقل الروايـة بـالكامل ليتضّح ما قلناه:

عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، قال: كتبت إلى الرضا الله : إني رجل من أهل الكوفة، وإنّا أهل بيت ندين الله عزّ وجلّ بطاعتكم، وقد أحببت لقاءك لأسألك عن ديني وأشياء جاء بها قوم عنك بحجج يحتجّون بها عليَّ فيكم، وهم الذين يزعمون أنّ أباك حي في الدنيا لم يمت يقيناً ومما يحتجّون به إنّهم يقولون: إنّا سألناه عن أشياء فأجاب بخلاف ما جاء عن آبائه وأقربائه.... إلخ(٢).

إذن، البزنطي يسأل الإمام عن موقفه من أولئك الذين يدّعون أنّ الإمام أجاب عن مسائل، بخلاف ما أجاب عليها آبائه وأقربائه، وليس البزنطي هـو الذي سأل الإمام تلك المسائل، كما حرّف الكاتب مورد الرواية.

ولننظر إلى جواب الإمام الرضا ﷺ على رسالة البزنطي هذه، وهذه الإجابة تشمل أولئك الذين نسبوا للإمام ما قالوه، وتشمل أيضاً أحمد الكاتب.

يقول البزنطي: فأجابني الإمام فقال: «ولعمري ما يسمع الصمّ ولا يهدي العمي إلّا

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠١.

⁽٢) قرب الإسناد: ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩، ح ١٢٦٠.

الله ﴿ وَمَنْ يُرِدْ اللهَ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَل صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَدُ فِي السَّهَاءِ كَذَالِكَ يَجْعَلُ اللهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (١).

فلقد جعل الله الرجس على الكاتب بتحريفه لهذه الرواية واتهام البزنطي بأمور هو بريء منها، وشوّش ذهن القارئ بأكاذيبه وضلالاته، ولم يكتفِ بإلصاق التهم بأصحاب الإمام الرضا عليه فراح يتهم بعضهم الآخر أمثال داود بن كثير الرقي وقال: إنّه توقّف بالإمام الرضا لرواية حول الكاظم أنّه القائم (٢)، ولكنّه لم يذكر الرواية، ولا حتى أي شيء حول داود، هذا، والرواية تقول: إنّ داود سأل الإمام الرضا عليه بأنّه قد سمع رواية بأنّ سابعنا قائمنا، ولم يفهم معنى القائم، فهو معنى عام، كما صرّح به أحد الأعّة، بأنّ كلّ إمام هو قائم، فأجابه الإمام الرضا عليه على مراده (٣).

أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب لم يكلّف نفسه عناء البحث في موقف داود هذا، فإنّ الشيخ المفيد عدّه من خاصّة الإمام الكاظم ﷺ وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شمعته (٤).

ونحن هنا لا نريد أن نعطي الموقف النهائي بحق هذا الرجل، الذي وثقه الكشي أيضاً باعتراف الكاتب^(٥)، بقدر ما نشير إلى ما يجب عمله كمقدّمات للبحث العلمي النزيه.

ثمّ راح يعتمد على الروايات الضعيفة، فاعتمد على رواية ضعيفة _كها يقول السيّد الخوئي (٦)، وجعل من عبدالله بن المغيرة واقفياً لم يقل بإمامة الرضا ﷺ، مع أنّ السيّد الخوئي بعد بحثه عن الرجل قال: (لم يشبت أنّ عبدالله بن المغيرة كان مسبوقاً

⁽١) الأنعام: الآية ١٢٥.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠١.

⁽٣) خاتمة المستدرك: ج ٤، ص ٢٨٦.

⁽٤) نقله عن الإرشاد محمّد صادق آل بحر العلوم، رجال الطوسي: هامش رقم ١، ص ١٩٠ ، دائر الذخائر.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠١.

⁽٦) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٣٣٩.

فيجب على الكاتب التدبّر والمراجعة، فإنّ في الروايات ما هو ضعيف لا يمكن الاعتاد عليه. وراح يتهم البعض بتهم مجرّدة عن التحقيق والبحث، فاتهم الوشّاء بمثل ما اتهم به أصحابه، ولم يلتفت إلى أنّ الوشّاء نقل رواية عن جدّه العبّاس قال: للا حضرته الوفاة قال: اشهدوا عليّ وليست ساعة الكذب هذه الساعة لسمعت أبا عبدالله علي يقول: «والله لا يموت عبد يحبّ الله ورسوله عليه ويتولّى الأثمّة ف تمسه النار»(۲)، فالوشّاء يعتقد بما يروى حول إمامة الأثمّة عليه.

فكلّ هذا الكذب والدجل والتزوير لم ينفع الكاتب لجد الآن في النيل من الإمامة ومن مصاديقها ومَن حملها من أصحاب الأئمّة ﷺ.

ولم يقف الكاتب عند هذا الحدّ، بل أضاف لبعض الروآيات كلمات ليحرّف معناها، فقال: (وكان ابنه عبدالله _ أي ابن الحسن _ يقول: ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا، وليس في أحد من أهل البيت إمام مفترض الطاعة من الله)(٣).

فحاول أن يدلِّس على القارئ ويزوّر الحقيقة؛ لأنّ الرواية لم يكن فيها كلمة (ليس)، فأضاف هذه الكلمة ليسمّل عمليّة انكار الإمامة الإلهيّة على لسان عبدالله بن الحسن، وإليك نصّ الرواية بالكامل ليتبيّن زيف الكاتب:

عن علي بن سعيد، قال: كنت جالساً عند أبي عبدالله الله ، وعنده محمد بن عبدالله ابن علي إلى جنبه جالساً، وفي المجلس عبدالملك بن أعين ومحمد الطيّار وشهاب بن عبدربّه، فقال رجل من أصحابنا: جُعلت فداك، إنّ عبدالله بن الحسن يقول: (لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا)، فقال أبو عبدالله الله عبد كلام _: «أما تعجبون...» (٤)، إلى آخر الرواية.

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ٥، ص ٣٤، رقم ٢٩٦٠.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣١.

⁽٤) بصائر الدرجات: ص ١٥٣، رقم ٥.

وحتى لو كان هناك ما يشير إلى هذا الإنكار من قبل عبدالله نجد أنّ السيّد الخوئي ذكر رواية حول هذا الرجل وقال بشأنها: (هذه الرواية تدل على أنّ عبدالله بن الحسن كان قد نصب نفسه للإمامة وكان يفتي بغير ما أنزل الله...)، وقال عن الكشّي: (إنّ عبدالله بن الحسن هذا كان مرجعاً للزيديّة وكان يتصدّى للفتيا)(١).

إذن، فليس من الغريب أن يدّعي هذا الرجل الإمامة لنفسه، ولكن الغريب أنّ الكاتب ينفي الإمامة الإلهيّة بإضافة كلمة (ليس) في الرواية على لسان هذا الرجل، أضف إلى ذلك أنّ الرواية خالية من عبارات أخرى أضافها أحمد الكاتب، والعبارات هي: (وليس في أحد من أهل البيت امام مفترض الطاعة من الله).

وحاول الكاتب أن يركّز فهمه هذا في ذهن القارئ بقطع جواب الإمام الصادق على مزاعم عبدالله هذا، والذي أكّد فيه الإمام الصادق على مزاعم عبدالله هذا، والذي أكّد فيه الإمام الصادق على موقعه في الأمّة؛ لما يملك من تراث رسول الله عَلَيْتُكُ، وتراث آبائه وأجداده على (٢).

وبعد عمليّات التزوير والتحريف والقطع، خلص إلى نتيجة تقول بـعدم وجـود إمامة إلهيّة (٣).

شهة لا محلّ لها

أثار الكاتب شبهة نتجت عن عدم معرفته بالمفهوم العام للعصمة التي تقول بها الشيعة، وتصوّر أنّ هذا المفهوم هو نفس المفهوم الذي دأب الأمويّون على تسرويجه ومطالبة الناس بطاعتهم طاعة عمياء.

والشبهة التي أثارها تقول: (كانت فلسفة العصمة تقوم على مفهوم الإطلاق في الطاعة وولي الأمر، وعدم جواز امكانيّة النسبيّة فيها، وذلك مثل الرد على الإمام، ورفض طاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه

⁽۱) معجم رجال الحديث: ج ۱۰، ص ۱٦١ _ ١٦٢، رقم ٢٧٩٤.

⁽٢) بصائر الدرجات: ص ١٥٣، رقم ٥.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣١.

وانحرافه، وهذا المفهوم... أوقع فلاسفة الشيعة في شبهة التناقض، بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولي الأمر في الآية، وبين ضرورة طاعة الحكّام بصورة مطلقة حتّى في المعاصى والمحرّمات).

ومن هذا نستنتج أنّ الكاتب لم يفهم معنى العصمة عند الشيعة، وإلّا لما قال هذا الكلام، لأنّ العصمة عندهم هي: (عصمتهم ـ الأئمّة ـ عن جميع القبائح والفواحش من الصغر إلى الموت عمداً أو سهواً)(١)، وهذا المعنى مأخوذ من النص القرآني ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى الظَّالِينَ﴾.

والإمامة هي العهد الإلنهي كما يقول الرازي^(٢)، وصرّح به الزمخشري بقوله: (أي من كان ظالماً من ذرّيّتك لا يناله استخلافي وعهدي إليه بالإمامة، وإنّا ينال من كان عادلاً برئياً من الظلم)^(٣).

فههوم الإمام المعصوم هو الإمام العادل البريء من الظلم، صغيراً كان الظلم أو كبيراً، وهذا هو المراد من ﴿ أُولِي الْأَمْرِ﴾ الذين أمر الله بطاعتهم.

إذن، لا يوجد مقتضِ للتناقض حتى يقع الشيعة فيه؛ لأنّ أولئك الذيب أمر الله بطاعتهم ليس الحكّام والجبابرة حتى توفّق الشيعة بين طاعة الله وطاعتهم التي أمر الله بها، بل أولئك الأغّة المعصومون المطهّرون من كلّ رجس صغيراً كان أو كبيراً، وعلى أحمد الكاتب أن يوضّح كيف يوفّق بين طاعة الله في الآية وطاعة أولئك الذين أمر الله بطاعتهم؛ لأنّ عنده أنّ أولي الأمر هم من ينتخبه الشورى، فلابد له أن يثبت كيف قرن الله طاعته بطاعة أولئك إن لم يكونوا معصومين مطهّرين.

فالشيعة عندهم الطاعة مطلقة، لأنّ الإمام معصوم من كلّ رجس، ولهذا قلا الشيخ الطوسي: (فإن قيل: فَلِمَ أَنكرتم أن يكون الاقتداء بالإمام إنّا يجب فيا نعلمه حسناً، فأمّا ما نعلمه قبيحاً أو نشك في حاله فلا يجب الاقتداء فيه؟

⁽١) نهج الحقّ وكشف الصدق: ص ١٦٤.

⁽٢) تفسير الفخر الرازي: ج ٤، ص ٣١ ـ ٤٤.

⁽٣) الكشّاف: ج ١، ص ١٨٣

قيل له: هذا يسقط معنى الاقتداء جملة ويزيله عن وجهه... وللزم أيضاً أن يكون الإمام نفسه مقتدياً برعيّته من هذا الوجه، وفساد ما أدّى إلى ما ذكرناه ظاهر)(١). وكذلك قول الصدوق: (إنّ الدليل على أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً هو أنّه لو جاز عليه فعل الخطيئة، فإن وجب الإنكار عليه سقط محلّه من القلوب فلا يتبع)(٢). فلا معنى لأن يجعل الكاتب المعصوم هو الحاكم الذي يقع في الخطأ والمعاصي والمنكرات، فهذا ليس معصوماً حتى يشكل أحمد الكاتب على مبنى الشيعة في ذلك.

صياغة نظرية شيعية من أعداء التشيع

صاغ أحمد الكاتب نظريّة شيعيّة تقول: لم يكن عامّة الشيعة يميّزون بين أعُّة أهل البيت (٣)؛ ليسهل له نفي النص الإلهي.

وحصل الكاتب على هذه النظريّة من أقوال سليمان بن جرير، وأبي الجارود زياد ابن أبي زياد الهمداني الكوفي، ومن مواقف كثير النواء أبي إسماعيل، أو كثير بن إسماعيل بن نافع النواء، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدام ثابت الحدّاد.

وهؤلاء الذين صاغ أحمد الكاتب من أقوالهم ومواقفهم نظريّة شيعيّة عامّة هم من أعداء أعُنّة أهل البيت، بل نسب بعضهم الكذب إلى الأعُدّ، وإليك أقوالهم:

أمّا سليمان بن جرير الذي نظر للكذب على أعّة أهل البيت الميلاً، _كها ذكر ذلك النوبختي _ ونسب الكذب إليهم، وخصوصاً في البداء والتقيّة، وكفّره أهل السنّة لأنّه كفّر عثمان بن عفّان، فقد قال هذا متجرّئاً على أعّة أهل البيت الميلان : (إنّ أعّة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معها من أعتهم على كذب أبداً، وهما القول بالبداء وإجازة التقيّة)(٤).

⁽١) تلخيص الشافي: ج ١، ص ١٩٢.

⁽٢) النكت الإعتقاديّة: ص ٤٠.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥٥.

⁽٤) فرق الشيعة: ص ٧٦ ـ ٧٧.

فكيف تؤخذ نظريّة شيعيّة من رجل نسب الكذب إلى الأثمّة، وكفّره أهل السنّة لتكفيره عثمان.

أمّا بالنسبة إلى أبي الجارود، فيقول أحمد الكاتب: (كان يـوالي الإمـام البـاقر فـي البداية، ثمّ انتقل إلى حزب أخيه زيد بن على)(١).

وهذا ليس انتقالاً كما يصوّره أحمد الكاتب؛ لأنّ زيد بن علي لم يشكّل حزباً أمام أخيه الباقر على ، وكان زيد على علم بالإمامة.

ولمًا وجد الكاتب أنّ زيداً وأنصاره على علم تام بالإمامة، وأنّ انضام أبي الجارود لا يشكّل نقطة سلبيّة على الإمامة، راح يبحث عن مواقفه وأقواله، ناسياً البحث العلمي الذي أثبت رجوع أبي الجارود إلى مذهب الحقّ بعد أن شرّق يميناً وشهالاً؛ لأنّ الحسن بن محبوب نقل عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليه وبين يديها لوح فيه أسهاء الأوصياء، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وأربعة منهم على (٢).

ورواية هكذا خبر تدل على رجوعه عن مذهب الزيديّة، خصوصاً وإنّ الحسن ابن محبوب الذي روى الخبر عن أبي الجارود ولد قريباً من وفاة الصادق على، فلا محالة _كها يقول السيد الخوئي _أن تكون هذه الرواية بعد تغيّره، وبعد اعتناقه مذهب الزيديّة عاد وروى هذا الخبر الذي يعتقد بمضمونه _ بكثير، فإذا روى أنّ الأوصياء اثنا عشر، آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم على، كان هذا رجوعاً منه إلى الحق، والله العالم (٣).

فلم يتطرّق الكاتب إلى كلّ تلك البحوث والأقوال، وراح يجرر النظريّة الشيعيّة من كلّ الملازمات، ويستخرجها من أقوال ومواقف سليان بن جرير الذي عرفت موقفه وقوله، ومن قول أبى الجارود الذي أرسله إرسال المسلّمات بدون بحث

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٥.

⁽۲) عيون أخبار الرضا: ج ۲، ص ۵۲، ح ٦ و٧.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٢٥_ ٣٢٦.

وتحقيق.

أمّا كثير النوّاء، فقد تبرّأ منه الصادق على الله اللهمّ إنّي إليك من كثير النوّى أبرأ في الدنيا والآخرة»(١).

وأمّا بالنسبة إلى الحكم بن عبينة _ أو عتيبة _ فقد قال له الباقر ولسلمة بن كهيل: «شرّقا أو غرّبا، لن تجدا علماً صحيحاً إلّا شيئاً خرج من عندنا أهل البيت»(٢).

وأيضاً حكم عليه الباقر الله وجعله ممن قال الله عزّ وجلّ عنهم: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنًا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾.

وشمل الإمام الباقر على بهذا الحكم سلمة بن كهيل، وكثير النوّاء، وأبا المقدام... إلخ. وأمّا سلمة بن كهيل وأولئك الذين ذكرهم أحمد الكاتب، فإنّ الكشي يقول بحقهم ما هذا نصّه: (والحسن بن صالح بن حي، وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبو المقدام ثابت بن الحدّاد، وهم الذين دعوا إلى ولاية علي على ألم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، ويبغضون عثان وطلحة والزبير وعائشة... إلخ)(٣).

إذن، لا تصاغ نظريّة شيعيّة عامّة من هؤلاء الذين صدرت أحكام اللعن بحقّهم من أهل البيت الميّل والذين لا يميّزون بين إمامة على وأبي بكر وعمر، ويثبتون لهم إمامتهم كما يقول الكشّى.

ولا أدري لماذا لم يناقش الكاتب أقوال أبي خالد الوالبي، الذي يقول للسجّاد الله الفالم ولا أدري لماذا لم يناقش الكاتب أقوال أبي خالد الوالبي، الذي يقول الأمام الذي فرض الله طاعته على كلّ مسلم) (٤). ومحمّد بن الحسين عليّ وعليك وعلى كلّ مسلم) (٥) مخاطباً أبا

⁽١) رجال الكشي: ترجمة كثير النوى، ص ٢٤١، رقم ٤٤٠ و ٤٤١.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٤٦٣، باب ليس شيء من الحقّ في يد الناس إلّا ما خرج من الأئمّة.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ١٤، نقلاً عن الكثّني في رجاله.

⁽٤) معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ١٣١.

⁽٥) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٣٤٧.

٩٨ دفاع عن التشيّع

خالد الوالبي.

وأمثال منصور بن حازم، الذي يقول للصادق اللهِ: (وأشهد بالله أنَّك أنت الحجّة، وأنّ طاعتك مفروضة)(١).

فالنظريّة الشيعيّة تؤخذ من أنصار نفس تلك النظريّة، لا من أعدائها. أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب يحكم بدون بحث وتحقيق، فهو يقول: (إنّ سالم بن أبي حفص الذي كان أوّل الدعاة إلى إمامة الصادق بعد وفاة أبيه ينضم إلى حركة زيد)(٢).

ونحن لا نناقش مسألة الانضام إلى حركة زيد؛ لأنّ الحركة كانت تعرف الإمامة والإمام، كما صرّح بذلك قائدها زيد الشهيد، ولكنّ سالماً هذا ذمّه الإمام الباقر عليه بقوله: «ويل سالم ويل سالم، ما يدري سالم ما منزلة الإمام، إنّ منزلة الإمام أعظم ممّا يذهب إليه سالم والناس أجمعون» (٣).

فالرجل مذموم في زمن الباقر والد الصادق الله فكيف يكون أوّل الدعاة إلى إمامة الصادق، أضف إلى ذلك، أنّه ضال مضلّ منحرف، كما عبّر عنه السيّد الحوئي (٤)، فلا تؤخذ منه نظريّة شبعيّة.

واستنكر الإمام الصادق على عليه أقواله وأفعاله وقال: «ما يريد مني سالم» (٥). فمن هؤلاء وأمثالهم صاغ أحمد الكاتب نظريّته التي تقول: (لم يكن عامّة الشيعة يميّزون بين أغّة أهل البيت).

وأراد من تلك النظريّة نتيجة تقول: إنّ الإمامة ليست من الله. وبعد أن اطّ لع القارئ على أقوال ومواقف أولئك، نترك له الحكم على ماكتبه أحمد الكاتب، ثمّ راح يشوّش على القارئ بقوله: (ويؤيّد هذا _ يؤيّد قول الجاروديّة _قول قسم من الشيعة في

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٢٤٤ _ ٢٤٥، ح ١٥.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٥.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ١٥ _ ١٦.

⁽٤) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ١٥ ـ ١٧.

⁽٥) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ١٥ ـ ١٦.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة

ذلك الوقت بانقطاع الإمامة بعد الحسين)(١).

ونسب هذا الكلام إلى النوبختي، وبعد مراجعة كتاب فرق الشيعة للنوبختي وجدنا أنّ هؤلاء يسمّون بالسرحوبيّة، وقال النوبختي: (إنّ أبا الجارود زياد بن المنذر لقبه سرحوباً _ وقال _ : كلّهم من الزيديّة)(٢).

فلهاذا عدّهم الكاتب فرقة أخرى مناصرة للجاروديّة، فهل أراد أن يكثّر السواد ظنّاً منه أنّ القارئ غافل عن هكذا تدليس؟!

مخالفة نص القرآن الكريم

لقد خالف الكاتب نص القرآن الكريم عندما نفى عقليّاً أن يُنصّب الله تعالى لقيادة المسلمين طفلاً المسلمين طفلاً صغيراً، فقال: (لم يكن يُعقل أن يُنصب الله تعالى لقيادة المسلمين طفلاً صغيراً) (٣).

وهذا النفي العقلي من قبل الكاتب خالف به نص القرآن الكريم عندما قال متحدّثاً على لسان عيسى: ﴿قَالَ إِنِّ عَبْدُاللهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ (٤).

ويقول الرازي: الجمهور قالوا: (إنّه قال هذا الكلام حال صغره)(٥).

فعلى قول الكاتب يكون القرآن قد خالف العقل في تنصيب عيسى نبيّاً لقيادة الناس وهو طفل صغير.

وقال تعالى: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً ﴾ ^(٦).

والحكم هنا هو النبوّة، يقول الرازي: (والأقرب حمل الحكم على النبوّة لوجهين:

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٦.

⁽٢) فرق الشيعة: ص ٦٧ ـ ٦٨.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٢.

⁽٤) سورة مريم: آية ٣٠.

⁽٥) التفسير الكبير: ج ٢١، ص ١٨٢.

⁽٦) سورة مريم: الآية ١٢.

الأوّل: أنّ الله تعالى ذكر في هذه الآية: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحُكُمْ صَبِيّاً ﴾ صفات شرف ومنقبته، ومعلوم أنّ النبوّة أشرف صفات الإنسان، فذكرها في معرض المدح أولى من ذكر غيرها، فوجب أن تكون نبوّته مذكورة في هذه الآية، ولا لفظ يصلح للدلالة على النبوّة إلّا هذه اللفظة، فوجب حملها عليها.

الثاني: أنّ الحكم هو ما يصلح لأن يحكم به على غيره ولغيره عـلى الإطـلاق، وذلك لا يكون إلّا بالنبوّة.

فإن قيل: كيف يعقل حصول العقل والفطنة والنبوّة حال الصبا.

قلنا لهذا السائل: إمّا أن يمنع من خرق العادة أو لا يمنع؟ فإن منع منه فقد سدّ باب النبوّات، لأنّ النبوّة بناء الأمر فيها على المعجزات ولا معنى لها إلّا خرق العادات، وإن لم يمنع فقد زال هذا الاستبعاد، فإنّه ليس استبعاد صيرورة الصبي عاقلاً أشدّ من استبعاد انشقاق القمر وانفلاق البحر).

إذن، لقد خالف الكاتب نص القرآن عندما قال: (لم يعقل أن يُعنَصِّب الله طفلاً)، وقصد الكاتب من نفيه العقلي هذا، نفي إمامة الجواد على الأنه صغير، متناسياً أنّ الإمامة تجري مجرى النبوّات، فليس منكراً إذن أن تكون إمامة الجواد قبل أن يبلغ الرشد، إذ يجوز للإمام أن يؤتى الحكم صبيّاً(١).

ولا يوجد سبباً لإنكار إمامة الجواد على إلّا صغر السن كما يقول النوبختي: (إنّ أبا الحسن الرضا على توفي وابنه محمّد ابن سبع سنين فاستصبوه واستصغروه، وقالوا: لا يجوز الإمام إلّا بالغاً)(٢).

ومن المعلوم أنّ أولئك الذين استصغروه ليس كأمثال علي بن جعفر الذي جعل نفسه عبداً للإمام عندما وبخه أصحابه لتعظيمه هذا الصغير وهو شيخ كبير، فقال لهم: (اسكتوا، إذا كان الله عزّ وجلّ _ وقبض على لحيته _ لم يؤهّل هذه الشيبة وأهّل

⁽١) الإمامة وأهل البيت: ج ٣، ص ١٦٨.

⁽٢) فرق الشيعة: ص ٩٧.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة......

هذا الفتى ووضعه حيث وضعه أنكر فضله؟ نعوذ بالله ممّا تقولون، بل أنا له عبد) (۱). فأولئك الذين استصغروه هم عبدة العباسيين الذين دعوا له يحيى بن أكثم ليناظره. فالمشكلة الرئيسيّة هي صغر الإمام، ولكنّهم نبذوا الكتاب وراء ظهورهم كما فعل أحمد الكاتب، ولم يلتفتوا إلى أنّ عيسى ويحيى أعطيا النبوّة صغيرين، ولهذا ردّ الإمام الرضا عليه مقالتهم عندما قال: «فقد قام عيسى بالحجّة وهو ابن ثلاث سنين» (۲).

وبهذا المنهج دعا الإمام الجواد إلى إمامته عندما قالوا له: إنّ الناس ينكرون عليك حداثة سنّك، فقال: «وما ينكرون من ذلك، وقد قال الله تعالى لنبيّه: ﴿قُلْ هَاذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (٣)، فوالله ما اتبعه حينئذ إلّا علي وله تسع سنين وأنا ابن تسع سنين «(٤).

عدم توخّى الأمانة في النقل من المصادر

اعتمد الكاتب هذا الأسلوب لتشويش ذهن القارئ عمداً ـ وهذه وسيلة العاجز ـ ولم نقل بالعمديّة إلّا بعد العجز عن تأويل ذلك لتبرئته حتى على مبدأ السبعين محملاً، فلقد كذب الكاتب على الشيخ الصدوق من خلال نقله لشبهة وردها في كهال الدين، لأنّ منهج الصدوق في كهال الدين هو ذكر إشكال الزيديّة وغيرهم، ثمّ يشرع بالرد، وعادة ما ينقل شبهتين أو ثلاث ثمّ يشرع بالرد عليها واحدة بعد واحدة، ولكن الكاتب نقل اعتراض الزيديّة على لسان الشيخ الصدوق، وهذا الاعتراض شمل على أربع إشكالات، ولم ينقل جواب الصدوق إلّا على الإشكال الرابع حتى يشوّش ذهن القارئ بذلك، يقول أحمد الكاتب: (وقد نقل الصدوق اعتراض الشيعة الزيديّة على الاثني عشريّة وقولهم: إنّ الرواية التي دلّت على أنّ الأئمة اثنا عشر قول أحدثته الإماميّة قريباً

⁽۱) الكافى: ج ١، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤، باب ٧٣، ح ١٢.

⁽٢) الكافي: باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني اللله.

٣) يوسف: الآية ١٠٨.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٤٤٧، ح ٨.

وولدوا فيه أحاديث كاذبة، واستشهادهم على ذلك بتفرّق الشيعة بعد وفاة كلّ إمام إلى عدّة فرق، وعدم معرفتهم للإمام بعد الإمام، وعن معنى البداء في إسماعيل ومحمّد بن علي الذي يتنافى مع وجود القائمة المسبقة بأسماء الأئمّة، ووفاة زرارة دون معرفته بالإمام بعد الصادق، ثمّ ردّ الصدوق على الزيديّة فقال: إنّ الإماميّة لم يقولوا إنّ جميع الشيعة كانوا يعرفون الأئمّة الاثني عشر، ولم ينكر أنّ زرارة لم يكن يعرف الحديث، ولكنّه انتبه بعد ذلك إلى منزلة زرارة وعدم إمكانيّة جهله بأي حديث من هذا القبيل، وهو أعظم تلامذة الإمام الصادق، فتراجع وقال: إنّ زرارة ربماكان يخفي ذلك تقيّة، ثمّ عاد فتراجع مرّة أخرى بعد قليل، وقال: إنّ الكاظم قد استوهبه من ربّه لجهله بالإمام، لأنّ الشاك فيه على غير دين الله) (۱).

هذا هو نص الكاتب الذي نقل من كهال الدين للشيخ الصدوق، وفي هذا النص عدّة اعتراضات للزيديّة:

الأوّل: الأئمّة اثنا عشر قول أحدثته الإماميّة.

الثانى: تفرّق الشيعة بعد وفاة كلّ إمام.

الثالث: معنى البداء في إسهاعيل ومحمد.

الرابع: وفاة زرارة من دون معرفة الإمام بعد الصادق.

ولكن للأسف لم ينقل الكاتب سوى ردّ واحد مزوّر للشيخ الصدوق على مسألة زرارة، ونحن سنذكر ردود الشيخ الصدوق على تلك الإشكالات، ونبيّن تـزوير الكاتب وتحريفه.

ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الأوّل:

نقل الشيخ الصدوق الروايات التي تؤكّد أنّ أصل نظريّة الاثني عشريّة هو رسول الله عن الله عن مجالد، عن الله عن مسروق، قال: بينا نحن عند عبدالله بن مسعود نعرض مصاحفنا عليه، إذ الشعبي، عن مسروق، قال: بينا نحن عند عبدالله عن يكون من بعده خليفة؟ قال: إنّك لحدث قال له شاب: هل عهد إليكم نبيّكم المنتيجية كم يكون من بعده خليفة؟ قال: إنّك لحدث

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٢.

السنّ، وإنّ هذا شيء ما سألني عنه أحد من قبلك، نعم عهد إلينا نبيّنا ﷺ أنّه يكون من بعده اثنا عشر خليفة بعدد نقباء بني إسرائيل.

وذكر الشيخ الصدوق طرق هذا الحديث وألفاظه المختلفة من كتب السنّة، ثمّ قال: (وقد أخرجت طرق هذا الحديث أيضاً، وبعضهم روى «اثنا عشر أميراً»، وبعضهم روى «اثنا عشر خليفة»، فدلّ بذلك أنّ الأخبار التي في يد الإماميّة عن النبي الشيّقيّة والأعُمّة بذكر الأعُمّة الاثني عشر أخبار صحيحة (١).

كلّ ذلك حذفه الكاتب، ونقل فقط اشكال الزيديّة، ليشوّش ذهن القارئ.

ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثاني:

وكلام الشيخ نقض على كلامهم ومبناهم، وإلّا فيوجد جواب حلّي لهذه الشبهة، ولكن حتّى هذا النقض لم يذكره الكاتب ليجعل من الشيخ الصدوق مسلّماً لشبهاتهم.

ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثالث:

ملخّص الردّ: إنّكم قلتم إنّ الصادق نصّ على إسماعيل بالإمامة، فأين هذا الخبر، ومن رواه، ومن تلقّاه بالقبول، وتحدّاهم الصدوق في أن يأتوا بحديث واحد على ذلك، وقال: إنّا هذه حكاية ولّدها قوم قالوا بإمامة اسماعيل، وليس لها أصل، لأنّ الخبر بذكر الأثمّة الاثنى عشر الميم قد رواه الخاص والعام عن النبي والأثمّة.

وقال الشيخ الصدوق: (فأمّا قول الصادق «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل

⁽١) كمال الدين: ص٧٤٠.

⁽٢) كمال الدين: ص ٧٤.

ابني» فإنّه يقول: ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني، إذ اخترمه في حياتي ليعلم بذلك أنّه ليس بإمام بعدى).

وقد ذكر الصدوق عقيدة الشيعة في البداء ليسدّ المنافذ على المتصيّدين بالماء العكر، فقال: وعندنا من زعم أنّ الله عزّ وجلّ يبدو له في اليوم شيء لم يعلمه أمس فهو كافر والبراءة منه واجبة (١).

ورد الشيخ الصدوق من قال بإمامة إسماعيل بالنصوص الواردة على الأعمّة الاثني عشر، وغير ذلك. كلّ ذلك حذفه الكاتب ليوهم القارئ عدم وجود ردّ من قبل الصدوق عليه.

ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الرابع:

لقد حرّف الكاتب الشبهة وجوابها، وصاغ ذلك بكلهات منمقة كالشعارات البرّاقة البعيدة عن الحق والحقيقة، فلقد نسب للشيخ الصدوق أنّه لم ينكر عدم معرفة زرارة بحديث الأعُمّة الاثنى عشر (٢)، ولا يعرف الإمام موسى الكاظم.

وبمراجعة بسيطة لكلام الصدوق نجده يقول: (إنّ هذا كلّه غرور من القول وزخرف)، رادًا على الزيديّة الذين أشكلوا بعدم معرفة زرارة بإمامة الكاظم على النام الله وهو لا يعرف قال: فالصادق على لا يجوز أن يقول لزرارة إنّه من أحب الناس إليه وهو لا يعرف إمامة موسى بن جعفر (٣).

فحرّف الكاتب كلام الشيخ الصدوق، ونسب إليه أنّه لا ينكر عدم معرفة زرارة بالأعّة الاثنى عشر.

وما اتبعه الكاتب ليس جديداً على التشيّع وعلماًئه حتى ينطلي ببساطة على القارئ المسلم، أضف إلى ذلك، أنّ الشيخ الصدوق قد ضعّف الخبر الذي يروي أنّ زرارة وضع المصحف على صدره، لأنّ فيه أحمد بن هلال، وهو مجروح عند مشايخنا _

⁽١) كمال الدين: ص ٧٥.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٢.

⁽٣) كال الدين: ص ٨٢.

كها يقول الصدوق ـ وقال أيضاً: حدّثنا شيخنا الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: سمعت سعد بن عبدالله يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيّع رجع عن التشيّع إلى النصب إلّا أحمد ابن هلال، وكانوا يقولون إنّ ما تفرّد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعاله(١).

وما ذكره الكاتب بأنّ الكاظم قد استوهب زرارة من الله، فهذا حديث ضعيف، ومن أراد فليرجع إلى كتب الحديث والرجال ليطّلع على ذلك.

ونحن قد بحثنا قضيّة زرارة بما فيه الكفاية، فراجع.

البناء على أغلاط النساخ

من الأمور التي استفاد منها الكاتب، وجعلها ركناً لنظريّته هي الأغلاط التي وقع بها النسّاخ لبعض الكتب، أو بعض الروايات، وستتعرّف هنا على أحد الموارد التي طبّل لها الكاتب من دون أن يبحث عن الحقيقة، وهي أنّ الصادق الله أشار بصراحة إلى إسهاعيل، وأنّ الهادي الله أشار بصراحة أيضاً إلى محمّد، ثمّ عدلوا عن ذلك، وصيّر الصادق الله الأمر في موسى، وصيّر الهادي الله الأمر في الحسن العسكري، وكلمة (أشار بصراحة) توقف الباحث، فلقد نقل الكاتب هذه الإشارة بصراحة من البحار، والرواية كما يلى:

عن أبي هاشم الجعفري، قال: كنت عند أبي الحسن العسكري الله وقت وفاة ابنه أبي جعفر، وقد كان أشار إليه ودل عليه، وإني لأفكر في نفسي وأقول هذه قصة أبي إبراهيم وقصة إسهاعيل، فأقبل علي أبو الحسن الله وقال: «نعم يا أبا هاشم، بدا لله في أبي جعفر وصير مكانه أبا محمد، كما بدا له في إسهاعيل بعدما دل عليه أبو عبدالله الله ونصبه هو، كما حدثتك نفسك وإن كره المبطلون، أبو محمد ابني الخلف من بعدي عنده ما تحتاجون إليه ومعه آل الإمامة والحمد لله»(٢).

واستفاد الكاتب من عبارات ذكرت في الرواية، والعبارات هي:

⁽١) كمال الدين: ص ٨٢.

⁽۲) بحار الأنوار: ج ٥٠، ص ٢٤١.

١٠٦ دفاع عن التشيّع

١ ــوقد كان أشار إليه ودلّ عليه.

٢ ـ وصيّر مكانه أبا محمّد.

٣ ـ بعدما دلّ عليه أبو عبدالله ونصّبه.

ورواية البحار هذه أخذت من رواية الشيخ الطوسي ﴿ والتي أخطأ النسّاخ عند نقلها، وسنذكر رواية الشيخ الطوسي، ثمّ نبيّن كيفيّة خطأ النسّاخ في ذلك.

هذه الرواية نقلها الطوسي في الغيبة بنفس ما ذكر في البحار بلا زيادة أو نقصية، حرفاً بحرف^(۱)، إذن مصدر الرواية هو الغيبة للشيخ الطوسي، ولو تعمّقنا في التاريخ قليلاً إلى ما قبل الشيخ الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠، أي لو ذهبنا إلى المفيد، المـتوفى سنة ٣١٩ ـ قبل سنة ٣١٩ ـ قبل الطوسي بـ ٤٧ سنة ـ وإلى رواية الكليني المتوفى سنة ٣٢٩ ـ قبل الطوسي بـ ١٣١ سنة ـ نجد أنّ نفس هذه الرواية، ونفس الطريق وجد عند المفيد وعند الكليني، فيقطع بأنّ الطوسي أخذ الرواية من المفيد والكليني، ولكن مـا هـي رواية المفيد والكليني، هل فيها نفس تلك الألفاظ حتى يستفيد منها الكاتب أم لا؟

يقول المفيد: عن أبي هاشم الجعفري، قال: كنت عند أبي الحسن الله بعدما مضى ابنه أبو جعفر وإني لأفكّر في نفسي أريد أن أقول: كأنّها أعني أبا جعفر وأبا محمّد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر بن محمّد الله وإنّ قصتها كقصّتها، إذ كان أبو محمّد هو المرجى بعد أبي جعفر الله فأقبل عليَّ أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: «نعم يا أبا هشام، بدا لله في أبي محمّد بعد أبي جعفر الله ما لم يكن يُعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله، وهو كما حدّثتك نفسك وإن كره المبطلون، وأبو محمّد ابني الخلف من بعدي عنده العلم وما يحتاج إليه، ومعه آلة الامامة» (٢).

وبنفس هذه الألفاظ حرفاً بحرف نقل الكليني الرواية، فخلت من تلك العبائر التي استفاد منها الكاتب، أضف إلى ذلك أنّك عرفت معنى البداء، وهو الكشف للـناس

⁽١) الغيبة للطوسي: ص ٥٥ ـ ٥٦.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٣١٩؛ الكافي: ج ١، ص ٣٨٨.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة.....الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة.

بقوله «لم يكن يُعرف له»، فعرفها الله لهم بموت محمّد، وكذلك كشف الحال بالنسبة لموسى بموت إسماعيل.

وللأسف الشديد، نسب الكاتب الرواية بتلك العبائر إلى الطوسي والمفيد والكليني وغيرهم (١). مع أنّ رواية المفيد والكليني التي هي المصدر خلت من هذه العبائر التي جعلها الكاتب ركناً أساسيّاً في عدم وجود إمامة إلهيّة.

ومّما قدّمنا يظهر كذب الكاتب في النسبة، وحتى في الغيبة للطوسي، فبالرغم من نقل تلك العبائر في الغيبة فإنّها من أغلاط النسّاخ، فالبناء على أغلاط النسّاخ لا ينتج نظريّة مطلقاً.

إنكار المسلمات بدون بحث وتحقيق

أنكر الكاتب مسلّمات كثيرة، من دون بحث وتحقيق، فبعد إنكار الإمامة الإلهيّة وإنكار ولادة وامامة محيمّد بن الحسن العسكري بكلمات إعلاميّة أكثر من كونها تحقيقيّة، جرّه ذلك إلى إنكار الإمامة العموديّة هاملاً كلّ الأحاديث التي ازدهرت بها كتب الشيعة حول هذا الموضوع، فيلم يبشر إلى حديث رسول الله عليه الحسين الحياد وأنت سيّد ابن سيّد أخو سيّد، أنت امام ابن امام أخو امام، أنت حجّة ابن حجّة أخو حجّة، وأنت أبو حجج تسعة تاسعهم قائمهم»(٢). ولم يناقش ذلك تضعيفاً أو تأويلاً.

ولم يشر إلى قول الصادق الأمين ﷺ بحق ولده الحسين ﷺ: «أنت حجة أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم» (٣).

وأهمل قول رسول الله ﷺ :«يكون تسعة أمَّة بعد الحسين بن علي تاسعهم

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٥.

⁽٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٤، باب ٩٤، ح ٤٤.

⁽٣) الخصال: ج ٢، ص ٤٨٦، باب التسعة، ح ١٢؛ كمال الدين: ص ٢٥٠، باب ٢٤، ح ٩.

ولم يشر إلى عشرات الأحاديث التي تسالم على نقلها محدّثو الشيعة وثـقاتهم، ونقلها بعض المنصفين من أهل السنّة، أمثال القندوزي الحنني والجـويني وغـيرهم، والتي أكّدت تلك الحقيقة (٢).

أضف إلى ذلك، أنّ كثيراً من الفرق التي سقطت في الطريق، وانحرفت عن جادّة الصواب لم تواصل الاعتراف بباقي أئمّة البيت العلوي، وكثيراً منهم لم يخرجوا عن فضاء التسلسل العمودي لأئمّتهم كي يحافظوا على هذا الأصل الإسلامي.

ولم يجهد الكاتب نفسه عناء البحث في ذلك، وما أن علم بتراث الشيعة الضخم المليء بالأحاديث التي نقلها صحابة رسول الله المليقية أمثال جابر بن عبدالله، وسلمان الفارسي وغيرهم، والتي تؤكّد كون الإمامة عموديّة، عدل عن ذلك وشكّك في ولادة الإمام المهدي، التي نُقلت إلينا بأحاديث صحيحة، مثل قول أبي هاشم الجعفري للإمام العسكرى: ألك ولد؟ فقال: «نعم».

وهذا الحديث الذي أثبت فيه العسكري الخلف من بعده، نقله لنا ثقة الإسلام الكليني عن محمّد بن يحيى العطّار (الثقة) (٢)، عن أحمد بن اسحاق (الثقة) عن أبي هاشم الجعفري (الثقة) عن الحسن العسكري.

وغير ذلك من الأحاديث التي امتلأت بها كتب الشيعة، والتي بـوّبها محـد توهم وثقاتهم، ووضعوها في أبواب وأخضعوها لمختلف الدراسات الحديثيّة والدرائيّة التي أكدت صحّة عقيدتهم، فلم يستطع الكاتب ولا غيره أن يـوجد تـغرة في التراث الشيعى على مرّ القرون والذي دوّنه وحفظه ثقات المسلمين كابراً عن كابر.

⁽۱) الكافى: ج ١، ص ٥٩٩، باب ١٢٦، ح ١٥.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.

⁽٣) رجال النجاشي: ص ٣٥٣، رقم ٩٤٦.

⁽٤) خلاصة الأقوال: ص ٦٣، رقم ٧٣.

تضعيف الحديث ثم الاحتجاج به

من الواضح الجليّ أنّ الباحث إذا اعتقد بضعف حديث لسبب معبّن، إمّا لوضعه أو جهالة في السند أو ما شابه ذلك، فإنّه لا يحتجّ به على الخصوم، لأنّ منتهى الحجّة به خصومة نفسه بعد أن ضعّفه، وقد اتّبع أحمد الكاتب هذا الطريق، فقد نقل حواراً بين زيد الشهيد وبين أخيه الإمام الباقر على أنه وقال: (فدخل زيد ذات مرّة على أخيه الباقر ومعه كتب من أهل الكوفة يدعونه فيها إلى أنفسهم ويخبرونه باجتماعهم ويأمرونه بالخروج، فقال له أبو جعفر: «هذه الكتب ابتداء منهم أو جواب ما كتبت بهم إليه ودعوتهم إليه»؟ فقال: بل ابتداء من القوم لمعرفتهم بحقنا وبقرابتنا من رسول الله، ولما يجدون في كتاب الله عزّ وجلّ من وجوب مودّتنا وفرض طاعتنا، ولما نحن فيه من الضيق والضنك والبلاء، فقال له أبو جعفر: «إنّ الطاعة مفروضة من الله عزّ وجلّ، وسنة أمضاها في الأولين، وكذلك يجريها في الآخرين، والطاعة لواحد منّا والمودّة للجميع...»، فغضب زيد عند ذلك.... ثمّ عرزته وجاهد في سبيل الله حقّ جهاده، ودفع عن رعيته وذبّ عن حريمه.... فقال أبو جعفر: «هل تعرف يا أخي من نفسك شيئاً مما نسبتها إليه فتجيء عليه بشاهد من كتاب الله أو حجة من رسول الله أو تضرب به مثلاً...»؟ (١).

وقال الكاتب بعد ذلك: (ومن المحتمل أن يكون موضوعاً في وقت متأخّر من قبل الإماميّة)(٢).

والسرّ في ذلك أنّ هذا الحديث حمل لنا موقف الباقر الله المساند للإمامة والمدافع عنها، ثمّ بعد لحظات احتج بهذا الحديث وقال: (يعبّر عن احتجاج الإمام الباقر على أخيه زيد بالعلم قبل نشوء نظريّة النص أو الوصيّة في الإمامة) (٣)، واحتج به مرّة أخرى، وجعل

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٧.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٨.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٨.

زيداً يتبنّى الموقف بقوله: (أمّا زيد بن علي فقد كان يقول: ليس الإمام منّا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبط عن الجهاد...). إلى آخر ما في كلام زيد أعلاه.

أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب تجاهل في هذا الحوار قول زيد إلى الباقر على: (إنّ الناس يجدون في كتاب الله فرض طاعتنا). وأجابه الإمام الباقر على: «إنّ الطاعة لواحد منّا»(١).

ألا يدلّ وجدان الناس ـ باعتراف زيد ـ في كتاب الله فرض طاعة أهل هذا البيت الحسيني على النص والوصيّة، وهذا شاهد واضح لا يحتاج إلى استدلال وبحث وتفكير، ولكن أحمد الكاتب استفاد من ذيل الحديث وترك صدره الذي صرّح بأنّ الناس يعلمون من كتاب الله لا من شيء آخر، بأنّ أحد رجال البيت الحسيني إمام مفترض من الله تعالى.

أمّا بالنسبة لموقف زيد من إمامة الباقر عليه ، فأجاب عنه الصادق عليه : «لو ملك لعرف كيف يضعها» (٢).

ونحن لا نريد أن نثبت صحّة هذا الحوار بقدر تبيين منهج الكاتب في الاستفادة من الروايات، وأخذ ما ينفعه وترك ما يضرّه في نفس الرواية، وإلّا فإنّ ذلك الحوار ضعيف بالإرسال، وبجهالة الحسين بن الجارود وموسى بن بكر، كما يمقول السيّد الخوئي (٣).

مخالفة جمهور المحدّثين والمفسّرين

لقد خالف الكاتب جمعاً كبيراً من المفسّرين والمحدّثين حول مصاديق أهل البيت، حيث اتفق المفسّرون على أنّ المراد من أهل البيت: محمّد وعلي وف اطمة والحسسن والحسين بيك ، وقال بهذه الحقيقة الفخر الرازي في تفسيره، والزمخشري في الكشّاف،

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٤١٧.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٣٤٧.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٥٣.

والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والشوكاني في فتح القدير، والطبري في جامع البيان، والسيوطي في الدر المنثور^(۱).

وشارك أهل الحديث في هذا الاتفاق، فقال بهذه الحقيقة كلّ من: ابن حـجر في الإصابة، والحاكم في المستدرك، والذهبي في التلخيص، وأحمد بن حنبل في مسنده، ومسلم في صحيحه، والترمذي في صحيحه، والطبري في معجمه الصغير (٢).

فكل هؤلاء اتفقوا على أنّ المراد من أهل البيت هؤلاء الخمسة، فضلاً عن إجماع الشيعة على ذلك، ولكنّ الكاتب خالف ذلك وقال: (إنّ كلمة أهل البيت لم تكن محدّدة في أشخاص معينين) (٣).

فكيف يمكن الاعتاد على كلام شخص مثل أحمد الكاتب خالف كلّ هؤلاء، وحتى أنّه لم يشر إليهم لا من قريب ولا من بعيد.

الكذب على التراث السنى

لم يقصر الكاتب كذبه على الشيعة وتراثهم فحسب، بل طال تراث إخواننا أهل السنّة أيضاً، وهذا ممّا يؤكّد هويّة الكاتب الجديدة وانتاءه الأصيل إلى من كان يتولّى. فلقد كذب على التراث السنيّ قاطبة عندما نسب إليه أنّه لم يحصر الخلفاء باثني عشر خليفة، فقال: (وإنّ الأحاديث السنيّة بالذات لا تحصرهم في اثني عشر)(٤).

وبكلامه هذا كذب على البخاري، لأنّ البخاري نقل في صحيحه قـول رسـول

⁽۱) الجامع لأحكام القرآن: ج ۱۶، ص ۱۸۳؛ فتح القدير: ج ٤، ص ۲۷۹؛ جامع البيان: ج ۱۲، ص ٦؛ الدر المنثور: ج ٦، ص ٦٠٣.

⁽٢)المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٨ - ١٦٠، رقم ٤٧٠٥ - ٤٧٠٩؛ مسنداً حمد: ج ٤، ح ١٦٥٤٠؛ صحيح مسلم: ح ٢٤٢٤؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧٨٧؛ المعجم الصغير للطبري: ٣٣/٣.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٩.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٦.

١١٢ دفاع عن التشيّع

وكذب على أحمد، فإنّ أحمد بن حنبل نقل في مسنده قول الرسول ﷺ: «اثني عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل» (٣).

فهل يوجد عاقل يقول بأنّ هذه الأحاديث لا تحصر الخلفاء في اثني عشر؟ ولم يقف التراث السنّي عند البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل، ولكثرة من خرّج هذا الحديث ننقل فقط المصادر محيلين القارئ إليها لمطالعتها:

سنن أبي داود: ج ٤، ص ١٠٦، ح ٢٧٩ - ٢٥١؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢، ص ٢٠٨، ح ١٩٩١؛ سنن الترمذي: ج ٤، ص ٢٠٠، مستدرك الحاكم: ج ٣، ص ٢١٨؛ حلية الأولياء: ج ٤، ص ٣٣٣؛ فتح الباري: ج ١٣، ص ١٩٦؛ البيداية والنهاية: ج ١، ص ١٥٨؛ صحيح مسلم بشرح النووي: ج ١٢، ص ١٠٠؛ تفسير ابن كثير: ج ٢، ص ١٤٠ في تفسير الآية ١٢ من سورة المائدة؛ كتاب السلوك في دول الملوك للمقريزي: ج ١، ص ١٢٠ من ١٦ من القسم الأوّل؛ شرح الحافظ ابن قيم الموزيّة على سنن أبي داود: ج ١١، ص ٣٦٣، شرح حديث ٢٥٩٤؛ شرح العقيدة الطحاويّة: ج ٢، ص ٢٣٠؛ الحاوي للفتاوي: ج ٢، ص ٨٥؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي: ج ١١، ص ٣٦٣، شرح حديث ٢٥٩؛ مشكاة المصابيح المتبريزي؛ ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١٩٨٥؛ السلسلة الصحيحة للألباني؛ حديث رقم للتبريزي؛ ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١٩٨٥؛ السلسلة الصحيحة للألباني؛ حديث رقم ٢٣٨٠؛ كنز العبّال: ج ١٢، ص ٣٢، حديث رقم ٣٣٨٥، وص ٣٣، حديث رقم ٣٣٨٥، وص ٣٨٠، وص ٢٤٠، وص ٢٥٠، و ٢٤؛ بنابيع المودّة: ج ٣، ص ٢٠٥، باب ٧٧.

⁽۱) صحيح البخاري: ج ٦، ص ١٦٤٠، رقم ٦٧٩٦، كتاب الأحكام، باب الإستخلاف.

⁽٢) صحيح مسلم: ج ٣، ص ١٥٥، رقم ١٨٢٢، كتاب الأمارة، باب الناس تبع لقريش.

⁽٣) مسند أحمد: ج ١، ص ٦٥٧، رقم ٣٧٧٢.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة.....

كلّ هذا التراث رفضه الكاتب وقال: (إنّ الأحاديث السنيّة بالذات لا تحصرهم في اثنى عشر)(١).

فياترى هل يوجد بعد ذلك من يصدّق كلمة واحدة ممّا كتبه المؤلّف، ولماذا هذا الحقد على الأعمّة بحيث أعها حتى عن مشاهدة مسلمة من مسلّهات الفكر الإسلامي السنّي والشيعي؟ ولماذا أراد الكاتب أن يمسح من دواوين الإسلام الحديثيّة حتى الإشارة إلى العدد بشكل إجمالى؟

انكار أحاديث صحيحة بدون علّة

عودنا الكاتب بإنكاراته المتكرّرة التي طالت حتى المسلّمات، ولم يقف عند مسلمات الشيعة، بل أنكر حتى مسلّمات الفكر السنّي، كما يتبيّن من إنكار حصر الخلفاء باثني عشر، وبعد أن أنكر ولادة المهدي (عج) التي أخبر بها والده العسكري وبأحاديث صحيحة _كما تقدّم _ تحتّم عليه أن ينكر الغيبة وما شابه ذلك، ونحن هنا لا نريد أن نبحث التراث الشيعي حول الغيبة إلّا بقدر إعلام الكاتب بأنّ هناك أحاديث صحيحة أكّدت هذا الموضوع، ومن رجال ثقات، فما هو توجيهه لتلك الأحاديث؟

نقل الشيخ الصدوق عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن أيّوب بن نوح، قال: قلت للرضا ﷺ: إنّا لنرجو أن تكون صاحب هذا الأمر، وأن يردّه الله عزّ وجلّ إليك من غير سيف، فقد بويع لك وضربت الدراهم باسمك، فقال ﷺ: «ما منّا أحد اختلفت إليه الكتب وسُئل عن المسائل وأشارت إليه الأصابع ومُملت إليه الأموال إلّا اغتيل أو مات على فراشه حتى يبعث الله عزّ وجلّ لهذا الأمر رجلاً خنى المولد والمنشأ، وغير خنى في نسبه»(٢).

تؤكّد هذه الرواية وضوح نسب المهدي الذي أنكره الكاتب، فضلاً عن غيبته، ولم

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٦.

⁽٢) كمال الدين: ص ٣٤٥، باب ٣٥، ح ١.

يوجّه لنا الكاتب هذه الأحاديث، ولم يستطع أن يرميها بتهمة الضعف السندي أو الإرسال أو ما شابه ذلك، لأنّ السند هنا الشيخ الصدوق، فلا يحتاج إلى تعريف، فهو قطب الإماميّة وثقتهم وصاحب شمعة من شموع تراثهم (من لا يحضره الفقيه) والذي نقل عنه الشيخ الصدوق هو محمّد بن الحسن بن الوليد الذي يقول عنه النجاشي: (هو شيخ القميين وفقيهم ومتقدّمهم ووجههم... ثقة، ثقة، عين مسكون إليه)(١).

وترجم له الشيخ الطوسي بأنّه: (جليلَ القدر، بصير بالفقه، ثقة)(٢).

وقال الحلي بحقّه: (ثقة، ثقة، عين، مسكون إليه، جليل القدر، عظيم المنزلة، عارف بالرجال، موثوق به) (٣). وقال المامقاني عنه: (ثقة) (٤).

فهذا الرجل الثاني في السند، والرجل الثالث فيه هو محمّد بن الحسن الصفّار الذي جعله النجاشي وجهاً في القميين، وقال عنه: (ثقة، عظيم القدر، راجحاً)(٥)، وعدّه الطوسى من أصحاب العسكري(٦)، ووثّقه الحلّي والمامقاني(٧).

وأمّا الرجل الرابع الذي أخبر بوضوح نسب المهدي وأنكره الكاتب هو يعقوب ابن يزيد الذي قال عنه النجاشي: (ثقة صدوقاً)(^). وقال عنه الطوسي: (هو وأبـوه ثقتان)(٩). وقال عنه الحلّي: (ثقة صدوقاً)(١٠).

⁽١) رجال النجاشي: ص ٣٨٣، رقم ١٠٤٢.

⁽٢) رجال الطوسي: ص ٤٣٩، رقم ٦٢٧٣، مَن لم يروِ عن واحد من الأُمَّةُ.

⁽٣) خلاصة الأقوال: ص ٢٤٧، رقم ٨٤٢.

⁽٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٣٤، رقم ١٠٥٣٤.

⁽٥) رجال النجاشي: ص ٣٥٤، رقم ٩٤٨.

⁽٦) رجال الطوسي: ص ٤٠٢، رقم ٥٨٩٨، أصحاب العسكري عليُّه.

⁽٧) خلاصة الأقوال: ص٢٦٠ ـ ٢٦١، رقم ٩١٠؛ تنقيح المقال: ج١، ص١٣٥، رقم ١٠٥٥١.

⁽٨) رجال النجاشي: ص ٤٥٠، رقم ١٢١٥.

⁽٩) رجال الطوسي: ص ٣٦٩، رقم ٥٤٨٨، أصحاب علي بن موسى الرضا عليٌّ.

⁽١٠) خلاصة الأقوال: ص ٢٩٨، رقم ١١٠٧.

⁽۱۱) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٦٨، رقم ١٣٢٩١.

وآخر ما في السند الذي أنكر الكاتب، والذي روى عن الإمام الرضا على هـو أيّوب بن نوح الذي تحدّث عنه النجاشي بـقوله: (كـان وكـيلاً لأبي الحسـن وأبي محمّد الله عظيم المنزلة عندهما، مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العـبادة، ثـقة في رواياته)(١). وقال عنه الطوسي إنّه ثقة (٢). وقال الحلي بحقّه: (ثقة، مأموناً، شـديد الورع، صحيح الاعتقاد)(٣). وقال المامقاني بحقه: (ثقة)(٤).

هذا هو حال السند الذي أثبت غيبة المهدي المنتظر، وأثبت وضوح نسبه اللذين أنكرهما الكاتب من دون سبب يذكر.

وأنكر الكاتب الحديث الذي نقله الشيخ الصدوق عن أبيه علي بن الحسين بن بابويه القمّي، عن سعد بن عبدالله، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن العبّاس بن عامر القصّابي، قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر الله يقول: «صاحب هذا الأمر من يقول الناس لم يولد بعد» (٥).

فأثبت الإمام الكاظم عليه في هذا الحديث وقبل الغيبة بعشرات السنين بأنّ الناس سيختلفون في مولده، وإنكار الكاتب لهذا الحديث لا وجه له لا من ناحية المتن ولا من ناحية السند، وكيف ينكر السند الذي فيه والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، الذي قال عنه النجاشي: (شيخ القميين في عصره ومتقدمهم وفقيهم وثقتهم)(1). وقال عنه الطوسي: (ثقة)(٧). ووثّقه كل من الحلّي والمامقاني(٨).

⁽١) رجال النجاشي: ص ١٠٢، رقم ٢٥٤.

⁽٢) رجال الطوسى: ص ٣٥٢، رقم ٥٢١٤، أصحاب على بن موسى ارضا عليه!.

⁽٣) خلاصة الأقوال: ص ٥٩، رقم ٥٨.

⁽٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٩، رقم ١١٩٥.

⁽٥) كمال الدين: ص ٣٣٦، باب ٣٤، ح ٢.

⁽٦) رجال النجاشي: ص ٢٦١، رقم ٦٨٤.

⁽٧) رجال الطوسي: ص ٤٣٢، رقم ٦١٩١، من لم يرو عن واحد من الأُمَّة الم

⁽٨) خلاصة الأقوال: ص ١٧٨، رقم ٥٣١، تنقيح المقال: ج ١، ص ١٠٦، رقم ٨٢٤٦.

وأمّا سعد بن عبدالله فجعله النجاشي شيخ هذه الطائفة وفـقيهها ووجـيهها^(۱). وقال عنه الطوسي: (جليل القدر)^(۲). وقال الحلي: (واسع الأخبار، كثير التـصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها)^(۳). ووثّقه المامقاني^(٤).

ونقل سعد بن عبدالله الحديث عن الحسن بن موسى الخشّاب، وهو من وجوه أصحابنا، مشهور كثير العلم والحديث كها يقول النجاشي^(٥). وعدّه الطوسي من أصحاب العسكري^(٦)، وتابع الحلّى النجاشي بقوله المتقدّم^(٧).

وأمّا الرجل الأخير في السند الذي نقل الحديث الذي أثبت مولد الإمام المهدي واختلاف الناس فيه، هو العبّاس بن عامر القصابي، الذي ترجم له النجاشي بقوله: (الشيخ الصدوق الثقة، كثير الحديث)(٨). وذكره الطوسي في رجاله(٩). وعدّه الحليّ من الثقات(١٠)، وكذلك المامقاني(١١).

فهذا حال السند الذي أنكر متنه الكاتب، وكذلك أنكر حديثاً رواه الشيخ الصدوق عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، قال: قال أبو عبدالله على: «يأتي على الناس زمان يغيب عنهم إمامهم»، فقلت له _ والكلام لزرارة _ ما يصنع الناس في ذلك

⁽١) رجال النجاشي: ص ١٧٧ ـ ١٧٨، رقم ٤٦٧.

⁽٢) رجال الطوسي: ص ٢٧ ٤، رقم ٦١٤١، من لم يروِ عن واحد من الأُمَّةُ عَلَيْكُمْ!.

⁽٣) خلاصة الأقوال: ص ١٥٦، رقم ٤٥٢.

⁽٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ٦٢، رقم ٤٧٠٢.

⁽٥) رجال النجاشي: ص ٤٢، رقم ٨٥.

⁽٦) رجال الطوسي: ص ٣٩٨، رقم ٥٨٤٠، أصحاب العسكري.

⁽٧) خلاصة الأقوال: ص ١٠٤، رقم ٢٤٠.

⁽٨) رجال النجاشي: ص ٢٨١، رقم ٧٤٤.

⁽٩) رجال الطوسي: ص ٤٣٤، رقم ٦٢٢٢، من لم يروِ عن واحد من الأُمَّةُ عَلِيْكُمْ؛ .

⁽١٠) خلاصة الأقوال: ص ٢١٠، رقم ٦٨٢.

⁽۱۱) تنقیح المقال: ج ۱، ص ۸۱، رقم ۲۲۱۶.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة......

الزمان؟ قال: «يتمسكون بالأمر الذي هم عليه حتى يتبيّن لهم»(١).

هذا الحديث الذي أنكره الكاتب نقله الشيخ الصدوق الثقة، عن والده (الثقة) كها قال النجاشي والطوسي والحيِّي والمامقاني^(۲)، نقله والد الصدوق عن عبدالله بن جعفر الحميري شيخ القميين ووجههم بتعبير النجاشي^(۳)، ووثيقه الطوسي والحيلي والمامقاني^(٤)، ونقل عبدالله بن جعفر الحميري هذا الحديث ـ الذي أثبت غيبة الإمام المنتظر (عج) وحدد موقف الناس منه ـ عن أيوب بن نوح الثقة عند النجاشي والطوسي والحيِّي والمامقاني^(٥)، ونقل أيوب بن نوح عن محمّد بن أبي عمير الذي ترجمه له النجاشي بقوله: (جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين)^(٢)، وجعله الطوسي من أوثق الناس عند المخاصّة والعامّة (^(۱)) والذي قال الكشّي بحقّه: (إنّه ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنه وأقرّ له بالفقه والعلم)^(۸)، وأمّا المحقّق المامقاني فقد قال بحقّه: ثقة، مراسيله كالمسانيد الصحاح^(۹).

ونقل الرجل هذا الحديث الذي أنكره الكاتب عن جميل بن درّاج، الذي تحدّث

⁽۱) كمال الدين: ص ٣٢٨، باب ٣٣، م ٤٤.

⁽۲)رجال النجاشي: ص ۲٦١، رقم ٦٨٤؛ رجال الطوسي: ص ٤٣٣، رقم ٦١٩، من لم يروعن واحد من الأثمّة الميكيّن؛ خلاصة الأقوال: ص ١٠٨، رقم ٥٣١، تنقيح المقال: ج ١، ص ١٠٦، رقم ٢٤٦. (٣) رجال النجاشي: ص ٢١٩، رقم ٥٧٣.

⁽٤)رجال الطوسي: ص ٤٠٠، رقم ٥٨٥٧، أصحاب العسكري للله ؛ خلاصة الأقوال: ص ١٩٣ ـ ١٩٤، رقم ٥٧٨٥.

⁽٥)رجال النجاشي: ص ٢٠٢، رقم ٢٥٤، رجال الطوسي: ص ٣٥٢، رقم ٢١٤، أصحاب الرضاطيُّة؛ خلاصة الأقوال: ص ٥٩، رقم ٥٩، تنقيح المقال: ج ١، ص ١٩، رقم ١١٩٥.

⁽٦) رجال النجاشي: ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧، رقم ٨٨٧.

⁽٧) الفهرست للطوسى: ص ٢١٨ ـ ٢١٩، رقم ٦١٧.

⁽٨) خلاصة الأقوال: ص ٢٣٩ _ ٢٤٠، رقم ٨١٦. نقلاً عن الكشي.

⁽٩) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٣، رقم ١٠٢٧٢.

عند النجاشي، فقال: (شيخنا ووجه الطائفة شقة)(١)، ووثّقه الطوسي والحلّي والحلّي والمامقاني^(٢)، وقال بحقّه الكشي إنّه: (ممّن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه فيما يقول، والإقرار له بالفقه)^(٣).

وأمّا الرجل الأخير في السند، والذي سمع الحديث من فم الإمام الصادق الله والذي أثبت للناس على لسان الصادق الله أنّ للمهدي غيبة، فهو زرارة بن أعين الذي تحدّث عنه النجاشي بقوله: (شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدّمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلّماً، شاعراً، أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه)(٤)، وقال بحقّه الطوسي إنّه ثقة (٥)، وقد تابع الحليّ النجاشي في توثيقه المتقدّم (٢)، وأمّا المامقاني فقد قال: (ثقة، وأي ثقة)(٧). فهذا موقع الرجل الذي نسب إليه الكاتب بأنّه يجهل إمام زمانه.

هذه الأحاديث الصحاح التي نقلناها من الشيخ الصدوق فقط هي غيض من فيض من الأحاديث الصحاح التي نقلها الإماميّة الاثنا عشريّة جول مولد الإمام الثاني عشر وغيبته واختلاف الناس فيه، وتلقوها كابراً عن كابر، كلّ ذلك أنكره الكاتب بكلهات إعلاميّة وشعارات واهية لا تنطلي إلّا على جهّال الناس.

⁽۱) رجال النجاشي: ص ۱۲٦ ـ ۱۲۷، رقم ۳۲۸.

⁽٢) الفهرست للطوسي: ص ٩٤، رقم ١٥٤؛ خلاصة الأقوال: ص ٩٢-٩٣، رقم ٢٠٩؛ تنقيح المقال: ج ١، ص ٢٨، رقم ١٩٣٣.

⁽٣) رجال الكشي: ترجمة محمّد بن أبي عمير.

⁽٤) رجال النجاشي: ص ١٧٥، رقم ٤٦٣.

⁽٥) رجال الطوسى: ص ٣٣٧، رقم ٥٠١٠.

⁽٦) خلاصة الأقوال: ص ١٥٢، رقم ٤٤١.

⁽٧) تنقيح المقال: ج ١، ص ٥٦، رقم ٤٢١٣.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة.....

إنكار علائم الظهور بدون بحث وتحقيق

أنكر الكاتب علائم الظهور التي تحدّث عنها الفكر الإسلامي عامّة (السنيّ والشيعي)، والتي رويت بأسانيد صحاح لا يعتريها الشكّ مطلقاً، فقال في هذا الجال: (إنّ جميع هذه الروايات الواردة في هذا الشأن هي مرسلة أو مرويّة عن مجاهيل وغلاة ووضّاعين)(١).

وهذا الشعار _كالشعارات السابقة _خلا من التحقيق لسند أو متن روايات علائم الظهور، منها: الظهور، فهو إنكار ساذج لأسانيد صحيحة روت لنا علائم الظهور، منها:

ما رواه الحاكم، عن علي بن أبي طالب على عندما سأله رجل عن المهدي فقال: «هيهات»، ثمّ عقد بيده سبعاً فقال: «ذلك يخرج في آخر الزمان، ثمّ إذا قال الرجل الله الله قتل، فيجمع الله تعالى له قوماً كقزح السحاب، يؤلّف الله بين قلوبهم، لا يستوحشون إلى أحد، ولا يفرحون بأحد، يدخل فيهم على عدّة أصحاب بدر، لم يسبقهم الأوّلون، ولا يدركهم الآخوون، وعلى عدد أصحاب طالوت الذين جازوا معه النهر».

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)(٢).

وأخرج ابن ماجه حديثاً في علائم الظهور عن رسول الله ﷺ قال: «يقتل عند كنزكم ثلاثة كلّهم ابن خليفة، لا يصير إلى واحد منهم، ثمّ تطلع الرايات السود من قبل المشرق، فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم»، ثمّ ذكر شيئاً لا أحفظ _ على حدّ تعبير الراوي _ ثمّ قال: «فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنّه خليفة الله المهدى» (٣).

قال الحاكم _ متحدّثاً عن سند هذا الحديث _ : (صحيح على شرط الشيخين) (٤). وقال ابن كثير: (وهذا إسناد قوى صحيح) (٥).

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٥٥.

⁽٢) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٧، رقم ٨٦٥٩.

⁽٣) سنن ابن ماجه: ج ٢، ص ١٣٦٧، رقم ٤٠٨٤.

⁽٤) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥١٠، رقم ٨٤٣٢.

⁽٥) كتاب النهاية (الفتن والملاحم): ج ١، ص ٣٠١.

ثمّ تحدّث ابن كثير عن هذا الحديث فقال: (هذه الرايات ليست هي الرايات التي أقبل بها أبو مسلم الخراساني فاستلب بها دولة بني أميّة في ١٣٢ هـ بل رايات سود تأتي بصحبة المهدي)(١).

وغير ذلك من العلامات التي نُقلت بالأحاديث الصحاح عن رسول الله ﷺ وقد وعن أمير المؤمنين، والعشرات من هذه الروايات نقلت عن أغمّة أهل البيت ﷺ، وقد رماها الكاتب بسهام الضعف والوضع من دون مناقشة تـذكر، أضف إلى ذلك أنّ الصحابة رووا بالآثار الصحيحة الكثير من العلامات، كما ذكر ابن حمّاد.

يقول عبدالرزّاق في مصنّفه، عن معمّر بن راشد الأزدي أبي عروة البصري، عن ابن طاووس وهو عبدالله بن عبّاس، قال: (لا يخرج المهدي حتّى تطلع مع الشمس آية) (٢).

فهذا الأثر الذي روي عن معمّر بن راشد الثقة الثبت الفاضل، الذي قال عنه ابن حجر في تهذيبه: (إنّ حديثه عن ابن طاووس مستقيم)^(٣)، وكذلك قال الذهبي^(٤)، وأمّا ابن طاووس فهو ثقة فاضل^(٥)، وأخيراً علي بن عبدالله بن عبّاس أبو محمّد فهو ثقة عابد^(٢).

فهذه الأحاديث، وعشرات مثلها، وبأسانيد صحيحة من ثقات توكد وجود علامات للمهدي قبل ظهوره، استهزأ بها الكاتب من غير دراسة ولا بحث، ورماها بالوضع والاختلاق، وجرّه هذا القول إلى قول آخر، وهو أنّ أحاديث علامات الظهور لم تحدّد هويّة المهدي، بينا نجد على بن المكّي الهلالي يقول في حديث إنّه دخل

⁽١) كتاب النهاية (الفتن والملاحم): ج ١، ص ٣٠١.

⁽٢) مصنف عبدالرزّاق: ج ١١، ص ٣٧٣، رقم ٢٧٧٥.

⁽٣) تهذيب التهذيب: ج ١٠، ص ٢٢٠، رقم ٤٤١.

⁽٤) ميزان الإعتدال: ج ٤، ص ١٥٤، رقم ٨٦٨٢.

⁽٥) تقريب التهذيب: ص ٢٥١، رقم ٣٣٩٧.

⁽٦) تقريب التهذيب: ص ٣٤٢، رقم ٤٧٦١.

على رسول الله ﷺ وفاطمة على عند رأسه في مرضه، فبكت، فأخبرها رسول الله ﷺ باختياره واختيار على الله والأوصياء من بعده، وهم خير الأوصياء، وأخذ رسول الله ﷺ يعدّد علائم الظهور التي أنكرها الكاتب، ثمّ أخيراً وكها يقول الحديث وأخبر رسول الله ﷺ فاطمة بأنّ المهدي من ولدها، ومن ولد الحسين بالذات. وأخرج هذا الحديث الذي أنكر الكاتب مضمونه الطبراني والهيثمي بالذات. وأخرج هذا الحديث الذي أنكر الكاتب مضمونه الطبراني والهيثمي والحويني وغيرهم، والذي حدّد فيه رسول الله ﷺ هويّة المهدي من فاطمة على من الحسين على، وحدّد الأوصياء فيه.

وهذا غيضٌ من فيض من الأحاديث التي حدّدت معالم الظهور وعلاماتد، ومن أراد الاطّلاع أكثر فليراجع معجم أحاديث الإمام المهدي^(١)، كلّ ذلك أنكره الكاتب بكلمة إنشائيّة خالية من المصادر.

الاشتباه في فهم ألفاظ الروايات

ونتيجة للفهم الخاطئ لألفاظ الروايات وقع الكاتب في اشتباهات فضيعة، أدّت به إلى إنكار نص رسول الله ﷺ على أغّة أهل البيت ﷺ، ومن مصاديق ذلك قوله: (إنّ الأئمة لم يكونوا يعرفون بخلفهم من قبل)(٢).

والسرّ في فهمه الخاطئ هذا أنّه لم يستطع أن يميّز بين الروايات جيّداً، أي لم يستطع التمييز بين معرفة الإمام بنفسه أنّه إمام، وبين بداية إمامته.

أمّا الأمر الأوّل، وهو معرفة الإمام بنفسه أنّه إمام، فهذا ممّا دلّت عليه كتب الحديث، وطالعتنا به الروايات التأريخيّة بالتصريح بأسمائهم من قبل رسول الله ﷺ، كما نقل ذلك القندوزي الحنني في ينابيعه، والصدوق في إكمال الدين، والكليني في الكافي، مضافاً إليه حديث اللوح الذي نقله الصدوق والكليني.

أمّا الصدوق فقد قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا أبي عن

⁽١) معجم أحاديث الإمام المهدي ٥ بحلَّدات.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٣.

أحمد بن محمّد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر الله عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة الله وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر اسماً، آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم على صلوات الله عليهم (١).

وروى الصدوق هذا الحديث بطريق آخر، وهو: عن أحمد بن محمّد بـن يحـيى العطّار، عن أبيد، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر بن عبدالله الأنصاري.... الحديث.

وقد يقال: إنّ السند غير حجّة من وجهين:

الأوّل: أنّ الحسين بن أحمد بن إدريس في السند الأوّل، وأحمد بن محمّد بن يحيى العطّار في السند الثاني لم يوثّقا.

قلت: هما من مشايخ الإجازة، ولم يذكر الصدوق أحدهما في جميع كتبه إلا مترضياً عليه، ومن البداهة أن لا يقال للفاسق: (رضي الله عنه)، بل يقال ذلك للرجل الجليل. ولو تنزلنا بعدم دلالة هذا اللفظ على الوثاقة، فإنّه من البعيد كلّ البعد أن يتفق كلّ منها على الكذب على أبيه، لأنّها رويا الحديث عن أبويها.

وممّا يدل على صدقها أنّ الكليني أخرج الحديث بسند صحيح، عن أبي الجارود، وابتدأ السند بوالد الشيخ الصدوق عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر بن عبدالله الأنصاري (٢)، والمشايخ الثلاثة الأوَل في هذا السند من أجلّاء المحدّثين وثقاتهم المشهورين بالاتفاق. الثانى: أنّ أبا الجارود قد طُعن عليه، فالسند ليس بحجّة.

والجواب: إنّ أبا الجارود تابعي، ومن أين للتابعي أن يعلم بأنّ في أسهاء الأوصياء المي ثلاثاً باسم محمد وأربعة باسم علي؟! وهذا هو المنطبق مع الواقع، وقد مات أبو الجارود قبل إتمام هذا الواقع بعشرات السنين، على أنّ الشيخ المفيد قد وثقه

⁽۱) کیال الدین: ص ۲۹۳، باب ۲۸، ح ۳.

⁽۲) الكافي: ج ١، ص ٥٣٢، باب ١٢٦، ح ٩.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة.....

في رسالته العددية.

هذا، والصدوق أخرج حديث اللوح في أوّل الباب بهذا السند، قال: حدّثني أبي ومحمّد بن الحسن (رضي الله عنهما) قالا: حدّثنا سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر الحميري، عن أبي الحسن صالح بن حمّاد والحسن بن طريف، عن بكر بن صالح.

وحدّثنا أبي، ومحمّد بن موسى المتوكّل، ومحمّد بن علي بن ماجيلويه، وأحمد بن علي بن ماجيلويه، وأحمد بن إبراهيم بن تاتانه، وأحمد بن زياد الهمداني (رضي الله عنهم) قالوا: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن بكر بن صالح، عن عبدالله بن الحديث.

والسندان صحيحان، إلّا بكر بن صالح الذي ضُعِّف، ولا يضر ضعفه هنا لأنّه من غير المعقول أن يخبر الرجل الضعيف عن شيء قبل أوانه، ثمّ يتحقّق ذلك الشيء على طبق ما أخبر به، ثمّ لا يكون الخبر _ بعد ذلك _ صادقاً، فالرجل روى عن الإمام موسى بن جعفر على أين له أن يعلم بأولاده وصولاً إلى المهدي على المهما يبدو من طبقته لم يدرك الأغمّة (الهادي والعسكري والمهدي على السند الأوّل على هذا أن من مشايخ الحسن بن طريف الراوي عن بكر بن صالح في السند الأوّل هو ابن أبي عمير (ت ٢١٧)، ومن في طبقته (۱).

فحديث اللوح: _عهد من رسول الله ﷺ إلى الأغّة من ولده، كما قال الصادق ﷺ: «أترون الأمر إلينا نضعه فيمن نشاء؟ كلّا والله، إنّه عهد من رسول الله ﷺ إلى على بن أبي طالب، رجل فرجل إلى أن ينتهي إلى صاحب هذا الأمر»(٢) _ يخبر بحقيقة علم الأغّة بأنفسهم بأنّهم أغّة، وقد أنكر أحمد الكاتب ذلك(٣).

وأمَّا الأمر الثاني ـ وهو معرفة الإمام وقت بداية إمامته ـ فيقول الصادق الله: «إنّ

⁽١) المهدي في الفكر الإسلامي: ص ٨٦ ـ ٨٨.

⁽٢) بصائر الدرجات: ص ٤٧١، باب ١، ح ٢.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٣.

الإمام التالي يعرف إمامته في آخر دقيقة من حياة الأوّل» $^{(1)}$ ، أي يعرف بداية إمامته بقر ينة آخر دقيقة من حياة الأوّل.

وعبرت رواية صفوان بن يحيى عن هذا المعنى الذي خلط الكاتب فيه، قال: قلت لأبي الحسن الرضا لله أخبرني عن الإمام متى يعلم أنّه إمام، حين يبلغ أنّ صاحبه قد مضى، أو حين يمضي مثل أبي الحسن لله قبض ببغداد وأنت هيهنا؟ قال: «يعلم ذلك حين يمضى صاحبه» (٢).

فالإمام الرضا على أكّد أنّ الإمام اللاحق يعرف بداية إمامته حينا يمضي الإمام السابق، لا حينا يبلّغ بأنّ الإمام السابق قد مضى، فلعلّ هذا الإبلاغ ليس له حقيقة وواقع، فلا يمكن أن يكون هناك إمامان في وقت واحد، فبداية إمامته تبدأ بعد وفاة السابق.

وهذا الخلط الذي وقع فيه الكاتب بين معرفة الإمام نفسه بأنّه إمام، وبين بداية إمامته، أدّى به إلى القول: (لم تكن هناك قائمة مسبقة بأسماء الأثمّة القادمين، وإنّما كانت هذه القضيّة متروكة للزمن.... وقال: إنّ الأئمّة لم يكونوا يعرفون بخلفهم من قبل) (٣).

وبعد ما تقدّم تبيّن أنّ هذا الكلام لا معنى له، ناشئ من عدم التحقيق والبحث والتمييز بين الروايات.

وعندما لم يجد الكاتب أدلّة على ما يقول، راح يبحث عن قضيّة سؤال الشيعة للأغّة عن هويّة الإمام اللاحق، وفي بعض الأسئلة يرفض الأعُّة تحديد الهويّة (٤)، ولكنّه تجاهل السبب الذي حدا بالأعُّة عدم تحديد هويّة الإمام اللاحق لأولئك الذين لم يؤنس منهم رشد (٥)، واكتفى بالنتيجة، لأنّ السبب يدينه، والسبب حكما هو واضح

⁽١) بصائر الدرجات: ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

⁽٢) بصائر الدرجات: ص ٤٦٦، ح ١.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٣.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٤.

⁽٥) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة......

عملاً _ ما قام به أبو جعفر المنصور ببثّ جواسيسه ينظرون إلى من تتفق شيعة جعفر عليه فيضربون عنقه (١).

فلهذا السبب رفض الأعُمّة تحديد هويّة الإمام اللاحق لأولئك الذين لم يؤنس منهم رشداً، فالمسألة ليست كما يتصوّر الكاتب بهذه السهولة أن يطرح الإمام هويّة الإمام اللاحق، لأنّ ذلك معناه الذبح، كما يقول الكاظم الله(٢).

مخالفة المفسرين واتهامهم

خالف الكاتب المفسرين في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا اللهَ الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مَنْكُمْ ﴾ (٣)، وننى الكاتب دلالة الآية على العصمة، وقال: (إنّ الآية قد تفهم على أساس النسبيّة، بل إنّ هذا ـ النسبيّة في الطاعة ـ ما يوحي به العرفِ والعقل والآيات الأخرى في القرآن الكريم) (٤).

ومراد الكاتب من النسبيّة في الطاعة أنّ أولي الأمر ليسوا بمعصومين، ولكن فلنستمع إلى الرازي في تفسيره لهذه الآية، يقول الرازي: (إنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لابدّ أن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى اجتاع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وإنّه محال، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنّ كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٤١٢، ح ٧.

⁽٢) نفس المصدر السابق.

⁽٣) النساء: الآية ٥٩.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٩.

١٢٦ دفاع عن التشيّع

أَنَّ أُولِي الأمر المذكور في الآية لابدّ أن يكون معصوماً)(١).

بينها نجد الكاتب يقول: بأنّ من يفهم من الآية هذا المعنى مخالف للعرف والعقل والآيات الأخرى كلّها أدلّة على فهم الآيات الأخرى كلّها أدلّة على فهم النسبيّة في الطاعة التي تتحدّث عنها الآية، فاتهام الرازي بعدم معرفته بالعرف والعقل وآيات القرآن ومن قبل الكاتب من عجائب الدنيا.

ثمّ راح الكاتب يشوّش ذهن القارئ فقال: (فإنّ المسلمين الأوائل لم يكونوا يفهمون من معنى الإطلاق والطاعة لأولي الأمر حتّى في المعاصي والمنكرات، وقد رفضت جماعة من المسلمين كان الرسول الأكرم قد أرسلها في سريّة وأمّر عليها رجلاً طاعة ذلك الرجل عندما أمر الجماعة في وسط الطريق بدخول نار أشعلها وطالبهم بالامتثال لأوامره، وقالوا له: لقد فررنا من النارفكيف ندخل فيها)(٢).

ومن الغريب جدّاً أن يجعل الكاتب مورد نزول الآية دعابة فعلها عبدالله بن حذافة، تقول الرواية: إنّ عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي السهسمي إذ بعثه النبي ﷺ في سريّة، قال أبو عمر: وكان في عبدالله بن حذافة دُعابة معروفة، ومن دُعابته أنّ رسول الله ﷺ أمّره على سريّة فأمرهم أن يجمعوا حطباً ويوقدوا ناراً، فليّا أوقدوها أمرهم بالتقحّم فيها، فقال لهم: ألم يأمركم رسول الله ﷺ بطاعتي؟ وقال: «من أطاع أميري فقد أطاعني»، فقالوا: ما آمنّا بالله واتبعنا رسوله إلّا لننجو من النار، فصوّب رسول الله ﷺ فعلهم، كما يقول القرطبي (٣).

لقد أصبح القرآن عند الكاتب نازلاً لدعابات يلعب بها عبدالله بن حذافة، وليس لهداية البشريّة، فمورد نزول الآية عند الكاتب هو دعابة يلعب بها عبدالله بن حذافة، ورفض أن يكون مورد نزول الآية علي بن أبي طالب على تقول الرواية: رسول الله على بعث سرية يوماً على رأسها على، فصنع على شيئاً أنكروه، فتعاهد أربعة

⁽۱) التفسير الكبير: ج ۱۰، ص ۱۱٦.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٩ ـ ٨٠.

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن: ج ٥، ص ٢٦٠.

من أصحاب رسول الله ﷺ أن يعلموه، وكانوا إذا قدموا من السفر بدأوا برسول الله ﷺ، فقالوا له ذلك، فنهرهم وقال غاضباً: «ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، علي منّي وأنا من علي، وعلي ولي كلّ مؤمن بعدي»(١).

أَضف إلى ذلك قول الباقر ﷺ في قوله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاُولِي النَّامُونَ وَالْأَمْرِ مَنْكُمْ ﴾ (٢) قال: «هي في علي وفي الأمَّة، جعلهم الله مواضع الأنبياء» (٣).

ويقول أمير المؤمنين على: «إنّ هذه الآية نزلت فيمن قرنهم الله بنفسه ونبيّه، وهم أولئك الذين قال عنهم رسول الله ﷺ: إنيّ تارك فيكم أمرين لن تـضلّوا بـعدي إن تمسّكتم بهما، كتاب الله عزّ وجلّ وعترتي أهل بيتي» (٤). كلّ ذلك نبذه الكاتب وراء ظهره ليشترى به ثمناً قليلاً، فبئس ما يشترون.

ادعاءات إعلاميّة فارغة

امتلأ كتاب أحمد الكاتب بالادعاءات الإعلاميّة الفارغة التي في كثير منها لا يسوق لها أي شاهد، وفي بعضها الآخر يحرّف المراد الواقعي لها من قبل فقهاء الإماميّة ومتكلّميهم، وأنكر في بعض آخر حقائق اتفق عليها الفكر الإسلامي، أعم من كونه سنّياً أو شيعياً، فلقد أنكر العدد المحدّد للأئمّة أو الخلفاء من بعد رسول الله عليها الفوت الذي نجد فيه أنّ العدد الاثني عشر (خليفة، امام، أمير) ورد في روايات كتب الفريقين، كما سيتضح فها بعد.

ثمّ شنَّع على الشيعة فهمه الخاطئ لألفاظ أحاديث تقول: إنَّ الإمامة مستمرَّة في

⁽۱) مصنّف بن أبي سنيّة: ج ٧، ص ٥٠٤، ح ٥٨؛ مسند أحمد: ج ٤، ح ١٩٤٢؛ سنن الترمذي ج ٥، رقم ٣٣١؛ الإحسان بترتيب صحيح ابن حيّان: ج ٦، ص ٢٦٩، رقم ٦٩٣٨.

⁽٢) النساء: الآية ٥٩.

⁽٣) الميزان: ج ٤، ص ٤٢١.

⁽٤) الميزان: ج ٤، ص ٤٢١.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٩.

١٢٨ دفاع عن التشيّع

الخلق، وقال: (إنّ الإمامة لا تنقطع ولا تنحصر في عدد معين) (١)، ولكنّه لا يستطيع أن يطلي أكاذيبه على القارئ، لتسالم الفكر الشيعي والسنّي على وجود اثني عشر خليفة حتى تقوم الساعة، يقول مسلم في صحيحه:

«لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، ويكون عليكم اثني عشر خليفة كلهم من قريش»(٢).

فالحديث واضح المعنى، إنّ الرقم المحدّد اثني عشر، هو خلفاء الله على البشريّة من بعد رسول الله ﷺ حتى تقوم الساعة، ولكن عندما أنكر الكاتب ذلك العدد زوّر كلمة (حتى تقوم الساعة) وما يشابهها في كتب الشيعة، ليجعل الإمامة إلى يوم القيامة وأنّها مستمرّة بدون عدد محدّد.

وبعد هذا وذاك، كذب على الشيعة من جديد عندما قال: (إنّ النظريّة الإماميّة تقول: إنّ النص قد حدث على على فقط، وإنّ النص على الأثمّة الآخرين يتم من قبل الأوّل للثاني، وهكذا)(٣).

وهذا كذب محض، وافتراء واضح، لأنّ الشيعة تسالموا في نقل النصوص على إمامة أهل البيت بهي من رسول الله على وأعدّ بعض الفقهاء أبواباً خاصة باسم (النصوص العامّة على إمامة الأغمّة الاثني عشر بهي وخلافتهم على لسان رسول الله على على الله الحر العاملي وغيره (٤)، ومسألة النص على الأغمّة من قبل رسول الله على عديث اللوح الذي نقله جابر وغيره من أصحاب رسول الله على كسلمان، مسألة مفروغ عنها في الفكر الشيعي، وكذلك بعض كتب المنصفين من السنّة، أمثال القندوزي الحنفي الذي جعل باباً بعنوان: (بيان الأغمّة الاثني

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٩.

⁽٢) صحيح مسلم: ح ١٨٢٢.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٠.

⁽٤) إثبات الهداة: ج ٢، ص ٢٤٤ ـ ٥٦٦.

عشر بأسمائهم)(١)، ونقل حديث رسول الله ﷺ: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون».

يقول الحرّ العاملي: إنّ النبي ﷺ قال: «أوحى الله إليّ يا محسمّد، إنّي اطّ لعت إلى الأرض إطّلاعة فاخترت منها عليّاً فجعلته الأرض إطّلاعة فاخترت منها عليّاً فجعلته وصيّك ووارث علمك والإمام بعدك، وأخرج من أصلابكما الذريّة الطاهرة والأغيّة المعصومين، خزّان علمي، فلو لاكم لما خلقت الدنيا ولا الآخرة ولا الجنّة ولا النار، يا محمّد أتحبّ أن تراهم؟ فقلت: نعم، فنو ديت، يا محمّد، ارفع رأسك، فرفعت رأسي، فإذا أنوار علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمّد بن علي، وجعفر بسن محمّد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمّد بن علي، وعلي بن محمّد، والحسن بسن علي، والحجّة يتلالاً من بينهم كأنّه كوكب دريّ، يا محمّد هم الأغمّة بعدك المطهّرون من صلك...»(٢).

هذا ما ذكره الحرّ العاملي في إثبات الهداة، والغرض من نقلنا لهذا الكلام هو أن نبيّن أنّ الكاتب نسب إلى الحرّ العاملي أنّه قال بأنّ النص حدث على الإمام على فقط، وأنّ النص على الأعمّة الآخرين يتم من قبل الأوّل للثاني (٣)، بينا نرى أنّ الحر العاملي نقل الحديث أعلاه، وعشرات مثله تؤكّد النص على الأعمّة من قبل الرسول ﷺ.

ثم أطلق الكاتب شعارات فارغة، لم تعترف بها الشيعة في أي زمان، فقال: (وكانت النظرية تعترف بعدم وجود النص الصريح من بعض الأئمة على بعض)(٤).

فلو تفضّل علينا الكاتب، وذكر لنا مورداً واحداً تقول الشيعة فيه أنّ النص على هذا الإمام لم يقم عليه دليل؟ بل على العكس تماماً، فقد ذكروا أحاديث للنص عليهم من رسول الله ﷺ، وثمّ من آبائهم واحداً بعد واحد، وأنّه أمر إلنهي لا يضعه الإمام

⁽١) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٢٨١، باب ٧٦.

⁽٢) إثبات الهداة: ج ٢، ص ٥٢٠؛ عيون أخبار الرضا: باب النصوص على الرضا عليه.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٠.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٠.

١٣٠ دفاع عن التشيّع

حيث يشاء، كما يقول الصادق عليه.

وأوّل تأويلاً قسريّاً بعض الأحاديث التي تقول بأنّ الإمام اللاحق تبدأ إمامته في اللحظة الأخيرة من حياة الإمام الأوّل، فأوّله الكاتب بأنّ الإمام السابق يجهل الإمام اللاحق، وحاول جاهداً بتأويل قسري أن يحمّل الأحاديث ذلك المعنى(١).

الإهمال المتعمد لكثير من الروايات

أهمل الكاتب تراثاً كاملاً من الروايات الصحيحة التي حفلت بها كتب الشيعة، منها ما تعلّق بالإمامة الإلهيّة، ومنها ما تعلّق بولادة المهدي (عج)، فلقد روى الشيخ الطوسي وحده (٣١ رواية) حول ولادة الإمام الثاني عشر، أضف إلى ذلك روايات الكليني والمفيد والصدوق وغيرهم، كلّ ذلك أهمله الكاتب، واكتفى بمناقشة روايتين منه فقط، وأهمل أيضاً خبر محاولة اعتقال الإمام المهدي الذي رواه الصدوق، والذي حدّث به أحمد بن عبيدالله بن خاقان، فقال:

لقد ورد _ جعفر _ إلى السلطان يخبره باعتلال الإمام العسكري واستعدّوا لذلك، وبعد وفاة الإمام أعدّوا العدّة للمداهمة والتفتيش للقبض على من يهد عروش الطواغيت، ولكن خيّب الله مسعاهم(٢).

كلّ ذلك أهمله الكاتب، ونسب محاولة القبض على الإمام إلى مرويّات الطوسي والمجلسي والصدر، واتهم أخبارهم بالإرسال^(٣)، ولم يذكر بقيّة علماء الشيعة أمثال الصدوق وغيره، والذين دوّنوا حادثة محاولة اعتقال الإمام.

وعندما أحسّ الكاتب بأنّ الروايات في هذا الجال كثيرة جدّاً وكلامه السابق لا يفي بالغرض، جعل من العبّاسيين الساعد الأيمن للعلويين، وأوجد الموادعة والمؤانسة بينهم، فقال: (كان المعتضد العبّاسي يميل إلى التشيّع... مما يبعد صحّة الرواية المرسلة التي

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٠.

⁽٢) كمال الدين: ص ٤٩ ـ ٥٢.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٥.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة.....

تتحدّث عن محاولة اعتقال الإمام المهدي) $^{(1)}$.

ولقد فسر أحمد الكاتب إرسال السلطان إلى داره _ الحسن العسكري _ من يفتشها ويفتش حجرها، وختم على جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده، وجاؤوا بنساء يعرفن الحبل، فدخلن على جواريه فنظرن إليهن، فذكر بعضهن أنّ جارية هناك بها حمل، فأمر بها فجُعلت في حجرة ووكل بها نحرير الخادم وأصحابه ونسوة معهم (٢)، فسره بالميل إلى التشيّع.

ولم يذكر الكاتب أنّ جعفر أخبر المعتمد ـ الذي يميل إلى التشيع على حد زعمه ـ بالإمام المنتظر، فثارت ثائرته ـ كما يقول الصدوق ـ فوجّه المعتمد بخدمه فقبضوا على صقيل الجارية، فطالبوها بالصبي فأنكرته وادعت حبلاً بهـا لتخطي حـال الصبي، فسُلّمت إلى أبي الشوارب القاضي (٣).

ولم يذكر الكاتب قول أحمد بن عبدالله حيث قال: فلمّا دفن _ الحسن والد المنتظر _ وتفرّق الناس، اضطرب السلطان وأصحابه في طلب ولده، وكثر التفتيش في المنازل والدور⁽²⁾.

كلّ هذا أهمله الكاتب ليجعل المؤانسة والموادعة والمحبّة بين العبّاسيين والعلويين دليله لعدم الضغط العبّاسي على البيت العلوي.

أحمد الكاتب يريح نفسه عناء البحث

أراح الكاتب نفسه عناء البحث عن فصل مهم، نقله الثقات إلينا من فصول دراسة الإمام الثاني عشر، وهو الاعترافات الصريحة والصحيحة من قبل العشرات، بل المئات الذين شاهدوا الإمام المنتظر في حياة أبيه العسكري وبعدها، ونحن هنا نكتفي

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٥.

⁽٢) كمال الدين: ص ٥١ ـ ٥٢.

⁽٣) كمال الدين: ص ٤٧٢.

⁽٤) كمال الدين: ص ٥٢.

١٣٢ دفاع عن التشيّع

بنقل بعض الأسهاء والثقات الذين شاهدوا الإمام، والذين ضرب الكاتب عنهم صفحاً، فلم يُشر هم بكلمة واحدة، منهم: إبراهيم ابن إدريس أبو أحمد (۱)، وإبراهيم ابن عبده النيسابوري (۲)، وإبراهيم بن محمّد بن أحمد الأنصاري (۳)، وإبراهيم بن مهزيار أبو إسحاق الأهوازي (٤)، وأحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري (٥)، وأحمد بن إسحاق الوكيل (٢)، وأحمد بن الحسين بن عبداللك الأزدي (٧)، وأحمد بن عبدالله الماشمي (۸)، وأحمد بن محمّد بن مطهّر (۹)، وأحمد بن هلال والحسن بن أيّبوب (۱۰)، وأبو الأديان (۱۱)، وإسماعيل بن الحسن الهرقلي (۱۲)، وإسماعيل بن علي النوبختي (۱۳)، وجعفر بن عمرو (۱۲)، والحسن علي النوبختي (۱۳)، وجعفر بن عمرو (۱۲)، والحسن

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٣٩٢، ح ٨؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٣٥٣.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٣٩٢، ح ٢؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٣٥٢.

⁽٣) الطبري، دلائل الإمامة: ص ٢٩٨.

⁽٤) كيال الدين: ص ٤٠٨، باب ٤٤، ح ١٩؛ ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٣٥، باب ٨٣، ح ١٢.

⁽٥) ينابيع المودّة: ص ٣٣١، باب ٨٣، ح ٧.

⁽٦) كمال الدين: ص ١٨ ٤، ح ٢١؛ الإحتجاج للطبرسي: ج ٢، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

⁽٧) الغيبة للطوسى: ص ١٥٢.

⁽٨) الغيبة للطوسى: ص ١٥٥.

⁽٩) الكافي: ج ١، ص ٣٩٢، ح ٥؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٣٥٢.

⁽١٠) الغيبة للطوسى: ص ٢١٧.

⁽١١) كمال الدين: ص ٤٣٢، باب ٤٤، ح ٢٥.

⁽١٢) النجم الثاقب: ج ٢، ص ٣٤٣، الباب السابع.

⁽١٣) الغيبة للطوسى: ص ١٦٤.

⁽١٤) الكافي: ج ١، ص ٣٩٢، ح ٩.

⁽١٥) كمال الدين: ص ٤٠٥، ح ١٥.

⁽١٦) الغيبة للطوسى: ص ٢٠٨.

ابن أيّوب بن نوح (١)، والحسن بن الحسين الأيادي (٢)، والحسن بن عبدالله التميمي (٣)، والحسن بن وجناء النصيبي (٤)، والحسين بن روح أبو القاسم، وأبو الحسين ابن أبي البغل الكاتب (٥)، وحكيمة بنت الإمام الجواد (٢)، ورشيق صاحب الماداري (٧)، وسعد بن عبدالله القمّي (٨)، وأبو سورة (٩)، وغيرهم، هذا فضلاً عن المشاهدات الجاعيّة في حياة العسكري وبعدها، وآمن بتلك المشاهدات ونقلها ثقات الشيعة ومؤلّفوها، أمثال المفيد والطوسي والكليني والصدوق وغيرهم من أقطاب الفكر الشيعي، كل ذلك تجاهله الكاتب ولم يذكره إلّا بعبارة إعلاميّة خالية من أي مصدر قائلاً: (إنّ عامّة الشيعة لم يكونوا شاهدوا أي ولد للإمام العسكري) (١٠).

وأهمل الكاتب هذا الكم الهائل من الاعترافات من دون تأويل أو تضعيف وما شابه ذلك والذي تعوّدناه من الكاتب أمام كلّ دليل خلاف مدّعاه.

أجمد الكاتب يعتمد على رواية ثم يضعفها

لقد تخبّط الكاتب تخبطاً عجيباً في الاعتماد على الروايات، فتارة يعتمد على رواية لأنّ فيها مقطعاً نافعاً في استدلاله، فيجعل تلك الرواية ركناً لنظريّته، وأخرى يضعّف نفس تلك الرواية إذا كان المقطع الآخر بهدم استدلاله في المقطع الأوّل، في يتناول

⁽١) الغيبة للطوسى: ص ٢١٧.

⁽٢) تبصرة الولى: ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

⁽٣) الغيبة للطوسي: ص ١٦٣؛ الخرائج والجرائح: ج ١، ص ٤٧١، ح ١٥.

⁽٤) منتخب الأثر: ص ٤٨٨، رقم ٧.

⁽٥) فرج المهموم: ص ٢٤٥.

⁽٦) إعلام الورى: ج ٢، ص ٢١٤.

⁽٧) الغيبة للطوسي: ص ١٤٩.

⁽٨) كال الدين: ص ٤٥٤، ح ٢١؛ حلية الأبرار: ج ٢، ص ٥٥٧.

⁽٩) الثاقب في المناقب: ص ٥٩٦، رقم ٥٣٨.

⁽١٠) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.

١٣٤ دفاع عن التشيّع

سندها ومتنها وبدون أمانة علميّة، إمّا بتضعيف الثقات أو بالتأويل القسري الذي لا تتحمله ألفاظ الرواية، ومن مصاديق ذلك أنّ الكاتب جعل رواية أبا الأديان البصري ركناً أساسيّاً لعدم مشاهدة الشيعة لإمامهم المنتظر، وقال:

(عامّة الشيعة لم يكونوا يعرفون أحداً غير جعفر من أبناء الإمام الهادي، ولم يكونوا شاهدوا أي ولد للإمام العسكري، وهذا ما تؤكّده رواية أبي الأديان البصري)(١).

ولكن عندما حملت هذه الرواية بعض الإشارات للتعرّف على الإمام المهدي، قال الكاتب بحقها:

وأمّا رواية أبي الأديان البصري التي ينفرد بنقلها الصدوق ويرسلها دون أي سند.... ولا يعرف أحد شخصاً بهذا الاسم ممّا يؤكّد اختلاقه من بعض الغلاة)(٢).

فما حدا ممّا بدا، بالأمس وفي (ص ١٩١) كانت الرواية القاعدة الأساسيّة للاستدلال على ما أراد، واليوم وفي (ص ٢٢٤) أصبحت ضعيفة مرسلة، راويها غير معروف. وما هذا التخبّط إلّا للمنهج العشوائي الذي اعتمده الكاتب في الاعتاد على الروايات وتقطيعها، وتأييد ما ينفعه من قطعها، وتضعيف ما يهدم أركان استدلاله منها.

ولم يكتفِ الكاتب بذلك، بل حمّل الرواية أكاذيب لم تحملها، وجعل من أبي الأديان البصري _ على الرغم من اتهامه بالجهالة _ رجلاً معزيّاً ومهنئاً لجعفر، معزياً بوفاة العسكري، ومهنئاً بمقام جعفر الجديد، وهو الإمامة، ونسب ذلك إلى الرواية (٣)، بينا نجد أبا الأديان هذا في تلك الرواية يقول: (إن كان جعفر هو الإمام فقد بطلت الإمامة لأني _ والكلام لأبي الأديان _ كنت أعرفه يشرب النبيذ ويقامر في الجسوق ويلعب الطنبور)(٤). فلم ينقل هذه المواصفات لجعفر والتي حدّث بها أبو الأديان،

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٤.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.

⁽٤) كمال الدين: ص ٤٣٢.

الفصل الأوّل/ مخالفات صريحة......

واكتفى بالتعزية والتهنئة، فقطع الرواية عن سياقها الموضوعي.

ولم يقف الكاتب عند ذلك، ولكي يضلّل القارئ بأكاذيبه أضاف إلى المعزّين والمهنئين عثمان بن سعيد العمري، وجعل من الرواية تلك دليلاً على ذلك، وهذا كذب محض، وافتراء واضح، ومن أراد التأكّد فليرجع إلى الرواية (١)، ولن يجد فيها ذلك أبداً.

ولم يقف الكاتب عند ذلك الحد، بل نسب للرواية بأنّ وفداً من الشيعة هنّا جعفر وعزّاه، بينا نجد أنّ ذلك الوفد أراد أن يبرز للناس عدم أهليّة جعفر لهذا المنصب، تقول الرواية: سألوه عن بعض مواصفات الإمامة فلم يجب عنها، وأجاب عنها الخادم الذي خرج من الإمام الحجّة، وهذا لم يذكره الكاتب الذي قطع الرواية، وأخرج ما هو داخل فيها، وأضاف ما هو خارج عنها تشويشاً لذهن القارئ.

أحمد الكاتب يخصم نفسه

امتلاً كتاب المؤلّف بالمتناقضات حتى عجزنا عن إحصائها، فلقد نسب إلى أهل قم أنّهم لم يلتزموا بقانون الوراثة العموديّة في الإمامة وقال:

(إنّ أهل قم.... لم يكونوا يلتزمون بقانون الوراثة العموديّة في الإمامة)(٢).

ولكن بعد أسطر نقل رواية تشير إلى أنّ أهل قم رفضوا إمامة جعفر الكذّاب لهذا البند الأساسي الراسخ في أذهانهم، فقال:

(العقبة الرئيسة التي حالت دون إيمان بعض الشيعة بإمامة جعفر هي المبدأ القديم المشكوك فيه الرافض لاجتماع الإمامة في الأخوين بعد الحسن والحسين وقد طرحه وفد قم على جعفر بن على أثناء الحوار)(٣).

ولم يميّز الكاتب بين لفظة «الوراثة العموديّة» وبين لفظة «عدم اجتماع الإمامة في

⁽۱) كمال الدين: ص ٤٣١ ـ ٤٣٣، ح ٢٥.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٢.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٢.

الأخوين بعد الحسن والحسين» والتي تعبّر عن الوراثة العموديّة، فنسب إلى أهل قم كلا اللفظين ذات المعنى الواحد من دون أن يلتفت إلى أنّ معنى كلا اللفظين واحد، وقال متحدّثاً عن الشيعة:

(المشكلة الرئيسيّة في جعفر لدى البعض منهم هي مسألة الجمع بين الأخوين في الإمامة)(١).

وكثير مثل هذه العبارات العشوائيّة اتسم به كتاب هذا الرجل.

أحمد الكاتب يفسر الحديث برأيه

تحدّث الكاتب عن كثير من الأحاديث التي نقلها الفريقين، برأيـه مـن دون أي وثيقة تؤيّده، ففسر كلمة الحجّة في الأحاديث بأنّها الحكومة، ولم يـعطِ للإمـام أي صلاحيّة أخرى سوى الحكومة، فأوجد تناقضاً لم يكن موجوداً بـين الغيبة وبـين الأحاديث التي تنصّ على ضرورة وجود حجّة لله على الأرض، فقال:

(ما فائدة هذه الأحاديث إذاكان الإمام غائباً ولم ينظم المسلمين ويقودهم لتطبيق أحكام الإسلام ويؤسس الحكومة الإسلاميّة)^(۲).

وهذا التساؤل مبني على عدم فهم وظيفة الإمام أو الحجّة بالأمّة، وإشكال الكاتب هذا لا ربط له بالغائب المنتظر، لأنّ كلّ أغتنا _ ما عدا علي والحسن المنظ اللذين حكما لبعض الوقت _ لم يحكموا ولم يستلموا القيادة السياسيّة في المحتمع، ولكن ظلّوا يدافعون عن الشريعة وحفظوها من التحريف والتلاعب، ابتداءً من زمن الخلفاء الراشدين وإلى يوم الغيبة التي أرسوا فيها قواعد الفقه الإسلامي وحدّدوا مسارات الشريعة، ووضعوا الخطوط الحمراء لكلّ من أراد البحث والتقصّي حول أحكامها.

إذن، كلام الكاتب كان مبنياً على عدم الفهم ـ الذي أوقعه في اشتباهات كثيرة ـ لألفاظ الأحاديث، ومن هذه الأحاديث:

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٣.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص

قول العبد الصالح على الخرجة المنتقوم لله على خلقه إلّا بإمام حيّ يعرف» (١).

وقول الإمام على على الله «اللهم بلى، ولا تخلو الأرض من حجّة قائم لله بحـجّته، إمّـا ظاهر معلوم، وإمّا خائف مغمور، لئلّا تبطل حجج الله وبيناته»(٢). وغير ذلك كثير.

فعندما عجز الكاتب عن إيجاد نقطة ضعف في هذه الأحاديث سنداً ومتناً، رماها بتهمة التناقض بين ضرورة وجود الحجّة وقيامه، وبين غيبة الإمام المنتظر^(٣).

وفسر وجود الحجّة بقيام الدولة أو الرئيس في المجتمع، وعندما فهم من الرئيس القائد السياسي الذي يقود دفّة الحكم وقع في الفخ الذي رسمه لنه فسه، وإشكال الكاتب هذا لا علاقة له بالغيبة وإن كان هو لا يعلم بذلك، لأنّ الأغمّة الميلي باستثناء على والحسن الميلية، لم يستلموا الحكم ولم يتهيّأ لهم الظرف السياسي لذلك، ولكن لم ينعزلوا عن المجتمع، بل ظلّوا يدافعون عن الوظيفة الأساسيّة لهم وهي حفظ الشريعة من التحريف والتبديل، فحتى لو سُدّ الطريق السياسي والسيطرة على دفّة الحكم لتنفيذ هذه الوظيفة، فهناك طرق أخرى سار عليها الأعمّة الميلي لتنفيذ وصيّة رسول الله المنتها الم

يقول الشيخ الصدوق:

(إنّ خصومنا قد جهلوا آثار حكمة الله تعالى، وأغفلوا مواقع الحقّ ومناهج السبيل في مقامات حجج الله تعالى مع أعمّة الضلال في دول الباطل في كلّ عصر وزمان، إذ قد ثبت أنّ ظهور حجج الله تعالى في مقاماتهم في دول الباطل على سبيل الإمكان والتدبير لأهل الزمان، فإن كانت الحال ممكنة في استقامة تدبير الأولياء لوجود الحجّة في الحجّة في الحال غير ممكنة من الحجّة في الحاص والعام، كان ظهور الحجّة كذلك، وإن كانت الحال غير ممكنة من استقامة تدبير الأولياء لوجود الحجّة بين الخاص والعام، وكان استناره مما توجب الحكمة ويقتضيه التدبير، حجبه الله وستره إلى وقت بلوغ الكتاب أجله، كما قد وجدنا الحكمة ويقتضيه التدبير، حجبه الله وستره إلى وقت بلوغ الكتاب أجله، كما قد وجدنا

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٢٣٢، باب ٤.

⁽٢) الغيبة للنعماني: ص ١٣٦، باب ٨ ح ١.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٧.

من ذلك في حجج الله المتقدّمة من عصر وفاة آدم الله إلى حين زماننا هذا منهم المستخفون ومنهم المستعلنون، بذلك جاءت الآثار ونطق الكتاب(١).

ولكن من لا علم له بالآثار ولا دراية له بالكتاب يرتب دليل التناقض بينه وبين نفسه، حتى لو لم يصدّقه أحد، فالمهم إدراجه ضمن كتاب يثير شبهات ضدّ الإسلام والمسلمين.

⁽١) كمال الدين: ص ٣٢.

الفصل الثاني

الكذب المتعمّد على علماء الشيعة



أحمد الكاتب يكذب على الشيخين المفيد والنوبختي نسب الكاتب لرجال الإماميّة وثقاتهم أحاديث ما قالوها وما تطرّقوا لها قط، بل

قالوا عكسها تماماً، وكان ذلك نتيجة لمنهج الكاتب في صياغة حديث الإمام أو كلام الإمامي بأسلوبه الخاص، أخنى هذا المنهج وراءه الكثير من الحقائق، ونسب الأقوال إلى أناس هم بريئون منها، فنسب للشيخ المفيد والنوبختى كلاماً لم يقولاه، ولاحتى

على معلم شم بريون مهم. فللشب تنسيخ المفيد والتوبحيي فارما ثم يقولا ه، ولا حتى أشارا إليه، بل نقل لنا المفيد خلافه تماماً. . قدل الكاشر، (لذّ الشّذ الله في مال خد على المناسرة الدينة عن أن مال سنة الديم تنت السريد.

يقول الكاثب: (إنّ الشيخ المفيد والنوبختي قالا: إنّ كثيراً من الشيعة الإماميّة لبّوا نداء جعفر أخ الإمام العسكري، وكادوا يجمعون على القول بإمامته)(١). ولكن الشيخ المفيد الذي نُسب إليه هذا الكلام يقول خلاف ذلك تماماً، وجعل

الجمهور من الشيعة يؤمنون بإمامة ابنه القائم، ولم يقولوا بإمامة جعفر هذا، ونسب الشيخ المفيد هذا الكلام إلى النوبختي، يقول الشيخ المفيد: (ولما توقي أبو محمد الحسن ابن علي بن محمد، افترق أصحابه بعده على ما حكاه أبو محمد الحسن بن موسى النوبختى، فقال الجمهور منهم بإمامة ابنه القائم المنتظر وأثبتوا ولادته)(٢).

والعبارة واضحة لا تحتاج إلى تأمّل وشرح، ليقف القارئ على معناها، أو يؤولها بألفاظ، ويحمّلها معنى قسرياً، فلم يستطع الكاتب بهذه الطرق أن يوجد ثغرة فيها، فغيّر معناها ولفظها ونسب ذلك إلى المفيد بلفظه الخاص.

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.

⁽٢) الفصول المختارة: ص ٣١٨.

والمطالع لكتاب «فرق الشيعة» للنوبختي لا يجد هذا الإجماع على جعفر الذي تكلّم به الكاتب ونسبه إليه، بل إنّ النوبختي قال: (سوى نفر يسير قليل، فإنهم مالوا إلى أخيه جعفر بن علي)(١). ولا يوجد أيضاً في كتاب المقالات والفرق للأشعري هذا الإجماع على جعفر، الذي تحدّث عنه الكاتب(٢)، ومن أراد فليراجع ليطّلع على الحقيقة بنفسه.

أحمد الكاتب يكذب على الشيخ الصدوق سيركخ

يقول أحمد الكاتب: (ويتطرّف الصدوق جدّاً، وبشكل غير معقول، فينقل عن الإمام السجاد أنّه كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له، وعدم التعرّض لسخطه، ويتهم الثائرين بالمسؤوليّة عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان) (٣).

ولكن بمراجعة بسيطة لما نقله الصدوق في يكتشف القارئ زيف ما ادّعاه أحمد الكاتب، ونحن هنا ننقل كلام الصدوق حتى يعرف القارئ خبث الكاتب وادعاء، يقول الشيخ الصدوق نقلاً عن زين العابدين علي : «وحق السلطان أن تعلم أنّك جُعلت له فتنة، وأنّه مبتلى فيك بما جعل الله عزّ وجل له عليك من السلطان، وأنّ عليك أن لا تتعرّض لسخطه فتُلق بيدك إلى التهلكة وتكون شريكاً له فيا يأتي إليك من سوء» (٤).

فهذه الكلهات تحدّر الإنسان من أن يلتي بنفسه إلى التهلكة بيد حكّام الجور وسلاطين الزمان الذين لا يتورّعون عن هتك المحارم وسفك الدماء، ومن قصد لذلك عامداً كان كمن ساعد على نفسه، فهي وصيّة لا تأباها العقول، وتقبلها الأنفس المفطورة على المحافظة، ولا أعلم كيف طوّعها الكاتب لمرامه، وهو أنّ السجّاد عليه يوصى الشيعة بالخضوع للحاكم، والطاعة له؟! والغريب نسبة هذا الفهم إلى الشيخ

⁽١) فرق الشيعة: ص ١٠٤.

⁽٢) المقالات والفرق: ص ١١٠.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

⁽٤) الأمالي للصدوق: المجلس ٥٩، ص ٤٥٢.

الفصل الثاني/الكذب المتعمّد على علماء الشيعة

الصدوق، مع براءة الشيخ عن هذا الفهم براءة الذئب من دم يوسف.

فالإمام يطالب المسلم بالمحافظة على نفسه في حالة عدم قابليّنه على المقاومة، وإلّا لو توفّرت القابليّة والمقوّمات لذلك كان هناك منهج آخر تماماً، ونتيجة لوضوح كلام الإمام زين العابدين عليه لم ينقل الكاتب كلام الإمام بنصّه، بل عبر عنه بتعبيره الخاص، كما هو أعلاه، معتقداً أنّ القارئ لا يراجع المصادر، وغافل عن هذا النوع من التحريف.

أحمد الكاتب يكذب على الصدوق والنوبختي والنعماني

عاد الكاتب إلى الكذب على أقطاب الفكر الشيعي، ونسب إليهم أقوالاً يصوغها بعباراته، لا يصدّق بها من له أدنى عقل، فمثلاً نسب إلى الشيخ الصدوق أنّه شاكّ في نظريّة الإمامة الاثنا عشريّة (1)، بينا نجد الشيخ الصدوق يبصرّح بقوله: (إنّ عدد الأعُمّة الثنا عشر، والثانى عشر هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً).

وردّ الشيخ الصدوق كلام الزيديّة بقوله: (أفيكذّب رسول الله ﷺ في قوله الأثمّة الثمّة عشر)(٢).

هذه كلمات الشيخ الصدوق في نظريّة الإثنى عشريّة التي نسب الكاتب الشكّ إليه فيها، أضف إلى ذلك فإنّ كتب الشيخ الصدوق قد استلأت بأحاديث تنص على الإمامة في أولاد علي، وهم اثنا عشر، والثاني عشر هو الغائب المنتظر، ولو طالعت أي كتاب للشيخ الصدوق لعرفت صحّة هذا المعنى، ونحن لن نحيل القارئ إلى كتاب خاص، فأى كتاب شاء طالعه وجد خلاف ما يقوله أحمد الكاتب.

وأمّا النوبخي، فقد نسب الكاتب إليه هذا القول: (إنّ الإمامة ستستمر في أعقاب الإمام الثاني عشر إلى يوم القيامة) (٣).

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٣.

⁽٢) كمال الدين: ص ٨٣.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٠.

وجعل مصدر هذا الكلام كتاب النوبختي (فرق الشيعة) الفرقة التي قالت بوجود ولد للعسكري، وبمراجعتنا لذلك لم نجد هذا النص، ولا حتى أي إشارة إليه في كتاب فرق الشيعة، الفرقة التي قالت بوجود ولد للعسكري^(۱).

وأمّا كذبه على النعماني، فلقد نسب إليه أنّه لم يستطع إثبات وجود الإمام محمّد بن الحسن العسكري^(٢).

بينا نجد النعماني من بين علماء الشيعة كتب كتاباً باسم الغيبة، كرّسه لإثبات أنّ المهدي هو الحجّة بن الحسن العسكري، وهو صاحب الغيبة، وذكر نسبه وعلامات ظهور، ومدّة حكمه، وغير ذلك من الأدلّة الكثيرة التي احتواها كتابه الذي صنّفه على أبواب بلغت (٢٥ باباً) موزعة على (٣٣٢ صفحة).

أحد الكاتب لم يفهم منهج الشيخين الصدوق والكليني

فهم المنهج من المبادئ الأساسيّة للحديث عن صاحبه، والذي يجهل بمنهج أحد لا يحق له التحدّث عنه، لأنّ ذلك سيوقعه في أخطاء فادحة.

وهنا وقع الكاتب في خطأ فادح بعدما جهل منهج الكليني والصدوق في قـبول الرواية وردّها، وأخذ يناقشهم في مرويّاتهم.

فأمّا منهج الكليني في الكافي فهو أخذه الرواية التي يثق بصدورها من المعصوم بحيث يقطع بذلك الصدور، يقول ثقة الإسلام:

(وقلت: إنّك تحب أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع جميع فنون علم الدين ما يكتني به المتعلّم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين والسنن القائمة التي عليها العمل وبها يؤدّى فرض الله وسنّة نبيّه)(٣).

فرق الشيعة: ص ١٠٥ ـ ١١٩.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٨.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٥٥.

فهذه هي شهادة الشيخ الكليني على ما ورد في كتابه، بأنّ جميع الأخبار صحيحة واردة عن الصادقين، واعتبرت هذه الشهادة من التوثيقات الإجماليّة لصحّة صدور أخبار الكافي عن الصادقين، وفرق بين القطع بصدور الأخبار وبين كون رواة تـلك الأخبار ثقات.

وهكذا الشيخ الصدوق قال في مقدّمة كتابه «من لا يحضره الفقيه»:

(ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحّته، وأعتقد فيه أنّه حجّة فيا بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالت قدرته، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع)(١).

فالخبر الصحيح عند الكليني والصدوق والمتقدّمين هو ما أيّدته القرائن الداخليّة والحارجيّة، وليس الاعتاد على وثاقة الأشخاص فقط، فوثاقة الشخص طريق لصحّة صدور الخبر، وليس هو الطريق المنحصر في الوثاقة، بل هناك طرق أخرى، وهي القرائن الخارجيّة ومن جملتها:

١ - وجود الحديث في كثير من الأصول الأربعائة المؤلّفة في عصور الأئمّة، أو
 وجوده في أصل معروف الانتساب لمن اجتمعت العصابة على تصديقهم كزرارة
 ومحمّد بن مسلم وأضرابهم.

٢ ـ اندراج الحديث في أحد الكتب التي عرضت على الأئمة فأثنوا على مصنفيها.
 وكتاب سليم من الكتب التي أثنى الصادق على عليها.

٣ - كون الحديث مأخوذاً من الكتب التي شاع عن السلف الوثوق بها والاعتماد
 عليها.

فهذه القرائن وغيرها كانت بيد الكليني والصدوق والطوسي والمتقدّمين، يعملون بها لقبول الرواية وردّها، ولا يحقّ لأحد بعد تصريحهم بذلك أن يشكل على أنّ هذا الحديث في طريقه شخص ضعيف مثلاً أو ما شابه ذلك، وهذا ما سقط فيه الكاتب عندما قال: (الكليني والصدوق اعتمدوا في قولهم بالنظريّة الاثني عشريّة على كتاب

⁽١) من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٣.

١٤٦ دفاع عن التشيّع

سليم)^(۱).

فحتى لو اعتمدوا على كتاب سليم، وسلّمنا _ جدلاً _ للكاتب بعبارته الإعلاميّة التي ضعّف بها كتاب سليم، فهذا لا يعني _ وعلى ضوء ما تقدّم _ بأنّ أحاديث (الأئمّة اثنا عشر) ليست صادرة عن أئمّة الحق ﷺ، أضف إلى ذلك أنّ الكليني والصدوق لم يعتمدا على كتاب سليم في ذلك، ومن راجع الكافي علم بصحّة هذا الكلام جيّداً، وكذلك كتب الشيخ الصدوق.

فالمراجعة السريعة، والتقاط الروايات بشكل غير مدروس، وعدم فهم مناهج المحدّثين أوقع أحمد الكاتب في اشتباه فظيع لا يقع فيه مَنْ له أدنى معرفة بمناهج المحدّثين ومرويّاتهم.

أحمد الكاتب يتهم الشيخ الطوسي

ونتيجة لعدم الاطّلاع الكافي للكاتب على مناهج المحدّثين ـ وخصوصاً القدماء ـ في قبول الرواية وردّها، رمى الشيخ الطوسي بقوله: (نرى الشيخ الطوسي الذي ألّف الفهرست والرجال في علم الرجال ينقل... عن رجال يضعّفهم في كتبه)(٢).

وسبب اتهام الشيخ الطوسي بذلك ما قدّمناه من عدم الفهم والاطلاع للكاتب على منهج الشيخ في قبول الرواية وعدمها، فحاسبه الكاتب على منهج لم يكن يعمل به، وإغّا حدث هذا المنهج زمن العلّامة الحلي وشيخه ابن طاووس (ت ٦٧٣ هـ)، هذا المنهج الذي قسّم الحديث فيه إلى أربعة أقسام: الصحيح، والحسن، والموثّق، والضعيف، وهذا التقسيم لم يكن موجوداً في زمن الطوسي والمتقدّمين حتى يشكل عليهم الكاتب به، بل كان لهم منهج خاص ساعد عليه العصر الزمني الذي عاشوه آنذاك، والعجيب أنّ الكاتب قد اعترف بالحدوث المتأخّر لهذا التقسيم الرباعي ولكنّه نسى واتهم الشيخ الطوسي بعدم العمل به.

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٥.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٩.

يقول الشيخ البهائي في محكي مشرق الشمسين ـ بعدما ذكر التقسيم الرباعي ـ :
وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا، بل المتعارف بينهم إطلاق الصحيح
على ما اعتضد بما يقتضي اعتادهم عليه، واقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه،
وذلك بأمور:

١ منها وجوده في كثير من الأصول الأربعائة التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمة وكانت متداولة في تلك الأعصار مشتهرة بسينهم اشتهار الشمس في رابعة النهار.

٢ ــ ومنها تكرره في أصل أو أصلين فيها فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة.

٣ ـ وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجـماعة الذيبن أجمـعوا عـلى
 تصديقهم، كزرارة ومحمد بن مسلم.... إلخ.

٤ ـ اندراجه في أحد الكتب التي عُرضت على الأئمة فأثنوا على مصنفيها، ككتاب عبيدالله بن على الحلبى الذي عرضه على الصادق الميلا.... إلخ.

٥ _كونه مأخوذاً من الكتب التي شاع بين السلف الوثوق بها والاعتاد عليها(١).

إذن، هناك قرائن أخرى غير القرائن الداخليّة للخبر، كوثاقة الراوي وما شابه ذلك، وهي القرائن الحارجيّة كها ذكرنا سابقاً، تبتني على أسس موضوعيّة ومنهجيّة علميّة في قبول الحديث ورفضه، هذه القرائن بموجبها يتم الوثوق بصدور الخبر من المعصوم، وفرقٌ بين الوثوق بصدور الخبر من المعصوم وبين كون رواة الخبر كلّهم ثقات.

فالمنهج القديم هو الاعتاد على القرائن الداخليّة والخارجيّة للخبر، ولكن بعد تقادم الزمان فقدت الكثير من القرائن الخارجيّة وأصبح الاعتاد فقط على القرائن الداخليّة من قبل علماء الشيعة احتياطاً منهم من الأحاديث الضعيفة التي يسعب تمييزها، وبدأ العمل بهذا المنهج من زمن العلّامة الحلّي وشيخه ابن طاووس (ت٦٧٣

⁽١) وسائل الشيعة: ج ٢٠، ص ٦٥ ـ ٦٦.

١٤٨ دفاع عن التشيّع

هـ)، وأشكل الكاتب على الطوسي وطالبه بأن يتبع المنهج الثاني فقط، متجاهلاً المنهج الأوّل الصحيح والدقيق والموضوعي في اعتهاد الأخبار والركون إليها والذي ساعد عليه العصر الزمني أيضاً.

أحد الكاتب يتهم علماء الشيعة بما لم يفعلوه

نتيجة لكثرة التزوير والقطع والتحريف الذي اتبعه الكاتب في منهاجه، ونستيجة لعدم الاطلاع الكافي على التراث الشيعي اتهمهم بإهمال قضيّة الإمام المهدي التي تعتبر من مسلّمات الفكر الإسلامي (السنّي والشيعي)، فقال بعدم (وجود قضيّة مهملة أو معرض عنها في التراث الشيعي كقضيّة وجود الإمام المهدي)(١).

وهذا الشعار الإعلامي الذي لم يستند الكاتب فيه إلى أي مصدر موثوق، لم يكن جديداً عليه، فلقد أنكر على الفكر الشيعي القول بالإمامة الإلهيّة، وأنكر على الفكر السيّي حصر الخلفاء في اثني عشر وهو ما صرّح به البخاري ومسلم، وغير ذلك من المسلّمات، وسنوقف الكاتب على بعض كتابات الشيعة وعلمائها حول قضيّة الإمام المهدي وغيبته إلى يومنا هذا، حيث ألّف أولئك المدافعون عن الإسلام كتباً مستقلّة في هذا الموضوع، وصل بعضها إلينا ونالت يد التخريب والتشويه للإسلام بعضها الآخر، فقد ألّف ابراهيم بن صالح الأغاطي الذي روى عن أبي الحسن المنظر (٢٦ كتاباً باسم الغيبة كما يقول الشيخ الطوسي (٣)، وألّف الحسن بن محمّد بن ساعة الكوفي (ت ٢٦٣ هـ) كتاباً باسم الغيبة أن وكتب عمّد بن أحمد ابن الجنيد الذي كان حيّاً سنة (٢٦٩ هـ) كتاباً باسم الغيبة (٥)، وكتب محمّد بن أحمد ابن الجنيد

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٩.

⁽٢) رجال النجاشي: ص ٢٤، رقم ٣٧.

⁽٣) الفهرست للطوسي: ص ٣٩، رقم ٩.

⁽٤) الفهرست للطوسى: ص ٣٤، رقم ٢.

⁽٥) الفهرست للطوسي: ص ٣٩، رقم ٩.

كتاباً باسم (إزالة الران عن قلوب الإخوان في معنى الغيبة) (١)، وكتب محمّد ابن الحسن ابن جمهور العمّي البصري كتاباً باسم وقت خروج القائم (٢)، وألّف محمّد ابن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي كتاباً باسم الغيبة (٣)، وألّف الشيخ الطوسي محمّد بن أبراهيم المعروف بابن أبي بن الحسن كتاباً بالغيبة أيضاً (٤)، وألّف النعاني محمّد بن إبراهيم المعروف بابن أبي زينب، وهو من أعلام القرن الرابع الهجري كتاباً باسم الغيبة أيضاً (٥).

أضف إلى الأبواب الكثيرة والمتناثرة في كتب القدماء والمتأخّرين والمسهاة (أبواب الغيبة)، كلّ هذه الكتب ألّفت للاستدلال، ونقل الروايات وتمحيصها وردّ الشبهات المثارة ضد الإمام المنتظر، سواء كانت حول ولادته أو غيبته، فهذا التراث العظيم من الكتب والمؤلّفات أنكره الكاتب بشعار واحد (إنّ قصّة الإمام المهدي مهملة).

أضف إلى ذلك، كتب أخرى حملت أسماء أخرى كرّست لإثبات الغيبة، مثل كمال الدين للشيخ الصدوق وغيرها.

الكاتب يكذب على السيد المرتضى

قال الكاتب: (وإذا كان حديث الغدير يعتبر أوضح وأقوى نصّ من النبي بحق أمير المؤمنين، فإنّ بعض علماء الشيعة الإماميّة الأقدمين كالشريف المرتضى يعتبره نصّاً خفيّاً غير واضح بالخلافة)(٦).

والعجيب من هذا الكلام أنّه كذب صريح لا يحتمل التأويل والحمل، ونحن نعرف أنّ أولئك الذين يكذبون عادة يكذبون بأمر يخنى على القارئ ولا يستطيع كشفه

⁽١) الفهرست للطوسى: ص ٢٠٩، رقم ٢٠١.

⁽٢) الفهرست للطوسى: ص ٢٢٣، رقم ٦٢٦.

⁽٣) الفهرست للطوسي: ص ٢٣٧ _ ٢٣٨، رقم ٧١٠.

⁽٤) الغيبة للشيخ الطوسى: كتاب مستقل.

⁽٥) الغيبة للشيخ النعماني: كتاب مستقل.

⁽٦) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٢٢.

بسهولة، أمّا هذا الرجل فإنّه يجعل من القارئ وكأنّه لم يرَ كتاباً في حياته إلّا كتابه، ولم يطالع قصاصة إلّا ما قاله، فالسيّد المرتضى واضح وصريح في حديث الغدير حيث يقول:

(قد دللنا على ثبوت النص على أمير المؤمنين الله بأخبار مجمع على صحّتها، متّفق عليها وإن كان الاختلاف واقعاً في تأويلها، وبيّنا أنّها تفيد النص عليه بغير احتال ولا إشكال، كقوله النّه الله النت مني بمنزلة هارون من موسى» و «من كنت مولاه فعلي مولاه»، إلى غير ذلك ممّا دللنا على أنّ القرآن يشهد به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ (١)، فلابد أن نطرح كلّ خبر نافٍ ما دلّت عليه هذه الأدلّة القاطعة إن كان غير محتمل للتأويل فحمله بالتأويل على ما يوافقها ويطابقها إذا ساغ ذلك فيه)(٢).

وأكثر من ذلك ذهب السيّد المرتضى إلى أنّ النص على أمير المؤمنين شابت بطريقين:

الأوّل: الفعل، ويدخل فيه القول.

الثاني: القول دون الفعل.

وذكر أمثلة لذلك، ولو كان الكاتب موضوعياً في طرحه، لا يسريد أن يستغفل القارئ، لا أقل يذكر عبارة السيّد المرتضى التي يقول فيها: (الذي نـذهب إليـه أنّ النبي المني التي نصّ على أمير المؤمنين المؤلف بالإمامة بعده، ودلّ على وجوب فرض طاعته ولزومها لكلّ مكلّف، وينقسم النص عندنا في الأصل إلى قسمين:

أحدهما: يرجع إلى الفعل، ويدخل فيه القول.

الآخر: إلى القول دون الفعل.

فأمّا النص بالفعل والقول فهو ما دلّت عليه أفعاله ﷺ وأقواله المبيّنة لأمير المؤمنين علي من جميع الأمّة، الدالّة على استحقاقه من التعظيم والإجلال،

⁽١) المائدة: ٥٥.

⁽٢) المرتضى، الشافي: ج ٣، ص ٩٩.

وأمّا النص بالقول دون الفعل، فينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما علم سامعوه من الرسول والشيئة مراده منه باضطرار وإن كان الآن نعلم ثبوته والمراد منه استدلالاً، وهو النص الذي في ظاهره ولفظه الصريح بالإمامة والخلافة، ويسمّيه أصحابنا النص الجليّ، كقوله والشيئة: «سلّموا على على بإمرة المؤمنين»، و«هذا خليفتي فيكم من بعدى، فاسمعوا له وأطبعوا».

والقسم الآخر: لا نقطع على أنّ سامعيه من الرسول ﷺ علموا النص بالإمامة منه اضطراراً، ولا يمتنع عندنا أن يكونوا علموه استدلالاً من حيث اعتبار دلالة اللفظة وما يحسن أن يكون المراد، أو لا يحسن، وأمّا نحن فلا نعلم ثبوته والمراد به إلّا اللفظة وما يحسن أن يكون المراد، أو لا يحسن، وأمّا نحن فلا نعلم ثبوته والمراد به إلّا استدلالاً، كمقوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبي بعدي» و«من كنت مولاه فعلي مولاه»، وهذا الضرب من النص هو الذي يسميه أصحابنا بالنص الخني (٢).

فحرّف الكاتب معنى الخفي عند السيد المرتضى وكذب عليه بأنّ حديث الغدير غير واضح الدلالة، على الرغم من عدم قطع السيّد المرتضى في هذا القسم الأخير،

⁽۱) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٤٢ ـ ١٤٣، ح ٢٥١؛ تاريخ بغداد: ج ٣، ص ٣٩٠. (٢) الشافي: ج ٢، ص ٦٥ ـ ٨٦.

لكنه قطع في القسم الأوّل بأنّ أولئك الذين سمعوا الرسول الشَّيْقَ علموا بالنص اضطراراً، فلو كان الكاتب موضوعياً في الطرح لنقل القسمين، بينا نجده اكتفى بالقسم الأخير ليشوّش ذهن القارئ ويحرّف كلام السيّد المرتضى من معناه المقصود.

فكيف تنسب جهالات الكاتب للسيّد المرتضى وهو يصرّح بقوله: (قد دللنا على ثبوت النص على أمير المؤمنين بأخبار مجمع على صحّتها، متفق عليها، وإن كان الاختلاف واقعاً في تأويلها، وبيّنا أنّها تفيد النص عليه بغير احتال ولا إشكال، كقوله: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى» و«من كنت مولاه فعلى مولاه»)(١).

إذ دلالة حديث الغدير عند السيّد المرتضى لم تكن خفيّة، بـل واضحة نـاصعة بالبرهان والاستدلال، ومن خلال ذلك بان مراد السيّد المرتضى الذي حرّف معناه الكاتب بقوله: (إنّا لا ندّعي علم الضرورة في النص لا لأنفسنا ولا على مخالفينا، وما نعرف أحداً من أصحابنا صرّح بادعاء ذلك).

ويكني في تكذيب كلامه هذا، كلام السيّد المرتضى في الذريعة نفسها، حيث ننى القياس بعنوان (فصل: في نني ورود العبادة بالقياس)، قال: (ويمكننا أن نستدلّ على نني العبادة بالقياس أيضاً بإجماع الإماميّة على نفيه وإبطاله في الشريعة، وقد بيّنا أنّ في

⁽١) الشافي: ج ٣، ص ٩٩.

⁽٢) الإحتجاج: ج ١، ص ١٨٣.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٢٧.

وقال أيضاً: (فأمّا نسخ القياس والنسخُ به فمبني على أنّ القياس دليل في الشريعة على الأحكام وسندل على بطلان ذلك...)(٢).

فإلى أي حد يصل أحمد الكاتب في تضليل وتشويش الرأي العام حول فقهاء الإماميّة وعلمائها، فكم هو الفرق بين اعتبار الذريعة مبنيّة على القياس، وبين كلام صاحب الذريعة الذى ينقل إجماع الإماميّة على نفى القياس.

أضف إلى ذلك، إنّ السيّد حمل حملة شديدة على القياس والاجتهاد المرادف له، فقال: (إنّ الاجتهاد والقياس لا يثمران فائدة ولا ينتجان علماً، فضلاً عن أن تكون الشريعة محفوظة بهما)(٣).

⁽١) الذريعة في أصول الشريعة: القسم الثاني، ص ٦٩٧.

⁽٢) الذريعة في أصول الشريعة: القسم الأوّل، ص ٤٥٩.

⁽٣) الشافي: ج ١، ص ٢٧٦.



الفصل الثالث

الخلط المفضوح



عدم التمييز بين الحسن المثنى والحسن المثلّث

ونتيجة لعدم إعطاء البحث حقّه، والتسرّع في الأحكام لمجرّد وجود ما يلائم الفكر الذي يراد دعمه، لم يميّز الكاتب ببن الحسن المثنّي والحسن المثلّث، فقد قال:

(وقد قيل للحسن بن الحسن بن علي الذي كان كبير الطالبيين في عهده، وكان وصي أبيه وولي صدقة جدّه: ألم يقل رسول الله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»؟ فقال: بلى، ولكن والله

لم يعنِ رسول الله بذلك الإمامة والسلطان، ولو أراد ذلك لأفصح لهم به)^(۱). وعلينا أن نعرف مَنْ هذا الحسن بن الحسن بن على، وهنا نطرح هذه الأسئلة:

ا _ هل ورد في الرواية الاسم بالكامل، أي (الحسن بن الحسن بن علي) أم ورد في الرواية فقط (الحسن بن الحسن) وأضاف الكاتب كلمة (علي)؟

٢ ـ هل هذا هو الحسن المثنّى الذي كان يلي صدقات جدّه أمير المؤمنين الله كما يقول أحمد الكاتب، كما في النص أعلاه، أم هو الحسن المثلّث الذي يقول عنه الإمام الصادق الله «لو توفي الحسن بن الحسن _أي المثلّث كما يقول السيّد الخوئي _على الزنا والربا وشرب الخمر كان خيراً له ممّا توفي عليه» (٢).

أمّا بالنسبة للسؤال الأوّل، فلم يرد في الرواية أنّه (الحسن بن الحسن بن علي)، بل أضاف أحمد الكاتب كلمة (علي) ليوهم القارئ بأنّ المقصود من هذا هو الحسن المثنّى، وليس المثلّث، وإليك نص السند الذي روى منه أحمد الكاتب في تهذيب ابن

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣١.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١، رقم ٢٧٦٠.

عساكر: (عن فضيل بن مرزوق، أنّه قال: سئل الحسن بن الحسن فقيل له: ألم يـقل رسول الله...)، إلى آخر الرواية (١).

فهذا هو سند الرواية، فلم يُذكر فيه أنّ الحسن هذا هو الحسن بن الحسن بن علي، بل ذكر فقط الحسن بن الحسن، فلماذا أضاف أحمد الكاتب (علي)؟ لا نعرف له وجها إلّا أنّه أراد أن يوهم القارئ، ويشوّش ذهنه بأنّ الحسن هذا هو الحسن المثنى، إذن سند الرواية خالِ من كلمة الإمام على الله.

وأمّا بالنسبة للسؤال االثاني: إنّ الحسن هذا هل هو المثنى _ اي الحسن بن الحسن ابن على ؟ ابن على - ، أم هو الحسن المثلّث الذي هو الحسن بن الحسن بن على ؟

الجواب على هذا السؤال يتوقّف على معرفة الشخص الذي روى الخبر عن الحسن بن الحسن؛ لأنّ سند الرواية لم يحدّد من هو هذا الحسن، وبمراجعة بسيطة لكتب الرجال السنيّة نجد أنّ فضيل بن مرزوق الذي روى هذا الخبر لم يسرو عن الحسن المثنّى مطلقاً، بل روى عن الحسن المثلّث، ومن أراد ذلك فليرجع إلى تهذيب الكمال للمزّي ليطّلع على الحقيقة (٢).

إذن، بقرينة الراوي عن الحسن نعرف أنّ الحسن هذا هو الحسن المثلّث وليس الحسن المثنّى.

ما الفرق بين الحسن المثنى أم الحسن المثلّث؟

الجواب: إنّ أحمد الكاتب نسب الكلام المتقدّم إلى الحسن المثنّى، الذي كان يلي صدقات جدّه، والذي يقول عنه الشيخ المفيد: (إنّه كان جليلاً رئيساً فاضلاً ورعاً، كان يلي صدقات أمير المؤمنين عليه في وقته.... _ إلى أن قال _ : ومضى الحسن بن الحسن _ المثنّى _ ولم يدّع الإمامة ولا ادعاها له مدّع)(٣).

ولم يجعل أحمد الكاتب قائل هذا الكلام الحسن المثلُّث، الذي كانت له مواقف

⁽١) تهذيب تاريخ دمشق: ج ٤، ص ١٦٩، طبعة احياء التراث العربي.

⁽٢) تهذيب الكمال: ج ٢٣، ص ٣٠٦، رقم ٤٧٦٩، ترجمة فضيل بن مرزوق.

⁽٣) مجمع رجال الحديث: ج ٤، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢، رقم ٢٧٦١.

سيّئة مع الأعُمّة، والذي لا يُستغرب صدور هذا الكلام منه، ولم يكن ذا شأن في المجتمع، ولم تؤثّر كلمته كما تؤثّر كلمة الحسن المثنّى، ولهذا قال بحقّه الإمام الصادق اللهِ: «لو توفّي الحسن بن الحسن _المثلّث كما يقول السيّد الخوئي _ على الزنا والربا وشرب الخمر كان خيراً له ممّا توفّى عليه»(١).

فرجل مذموم بهذا الشكل من قبل الإمام الصادق الله لحري به أن ينكر الإمامة لحسده، ولهذا يتأسّف الإمام الصادق الله على ما مات عليه من إنكار الأمر، أي الإمامة.

عدم التمييز بين موقع العقل والنقل في الاستدلال

يقول: (ونظراً لضعف النصوص التي يرويها الإماميّة حول النص بـالخلافة عـلى أهـل البيت، فقد اعتمد المتكلّمون الاوائل بالدرجة الأولى على العقل في تسنيد نظريّتهم)(٢).

وهذه النتيجة التي ارتجل بها الكاتب لم تسبقها دراسة لأسانيد ونصوص الروايات التي تقول بالنص والخلافة لأهل البيت، أضف إلى ذلك أنّه خلط بين موقع العقل وموقع النقل، فهو لم يميّز كما ميّز المتكلّمون الشيعة بين الموقعين في الاستدلال.

وحل هذا الخلط هو أنّ دور العقل هو إثبات أصل ووجوب الحاجة إلى الإمام، أمّا موقع النص فهو إثبات هذا الإمام، وهذا الإمام، أي مصاديق الإمامة، يقول الشيخ الجراجكي: (اعلم _أيدك الله _إنّ الله جلّ اسمه قد يسّر لعلماء الشيعة من وجوه الأدلّة العقليّة والسمعيّة على صحّة إمامة أهل البيت ما يثبت الحجّة على محافهم.

فالعقليّات دالّة على الأصل من وجوب الحاجة إلى الإمام في كلّ عصر وكونه على صفات معلومة كالعصمة مثلاً، ليتميّز بها عن جميع الأمّة، ليست موجودة في غير من أشار إليه. والسمعيّات، منها القرآن الدالّ في الجسملة على إمامتهم وفضلهم على الأنام)(٣).

⁽۱) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ٢٩٩ ـ ٣٠١، رقم ٢٧٦٠.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٧ ـ ٦٨.

⁽٣) الإستنصار: ص ٣.

وكذا الشيخ المفيد يقول: (ولا يمنع الحجّة لهم بهاكونها أخبار آحاد؛ لما اقترن إليها من الدلائل العقليّة فيم سمّيناه وشرحناه من وجوب الإمامة وصفات الأثمّة)(١).

وغير ذلك من كلمات متكلّمي الإماميّة الذين أعطوا للعقل دوراً في مسألة وجوب الحاجة إلى الإمام وإن كانت هناك نصوص تدلّ على ذلك أيضاً.

وكذلك قال المرتضى حول وجوب النص على الإمام: (اعلم أنّ كلامنا في وجوب النص، وأنّه لابدّ منه، ولا يقوم غيره في الإمامة مقامه تقدم).

وقال: (العصمة والفضل في الثواب والعلم على جميع الأُمّة؛ لأنّه لا شبهة في أنّ هذه الصفات لا تستدرك بالاختيار ولا يوقف علمها إلّا بالنص).

فخلط أحمد الكاتب بين موقع العقل وموقع النقل، وحمّل الشيعة أخطاءه الناجمة عن سوء فهمه.

معاني الاجتهاد وخلط الكاتب فيها

خلط الكاتب بين معاني الاجتهاد، حيث يوجد معنيان، أحدهما حرّمه الأغمّة واستمرّ تحريمه عند فقهائهم، وهو المعنى الخاص، ومعنى جائز يستعمل بين علماء الإماميّة، وأدّى خلط الكاتب في المعنيين إلى إثارة الشهبات على الشيعة من قبله، وربط ذلك بمسألة الإمام المهدي (عج)، وسنقف على مداخل البحث حول الاجتهاد ومعانيه، وغيّز المحرّم من المحلّل حتى يتضح للكاتب ولغيره معنى الاجتهاد الذي تقول به الشيعة.

الاجتهاد في اللغة هو بذل الوسع في طلب الأمر (Υ) .

وأمَّا في الاصطلاح عند الفقهاء والأصوليين فله معنيان:

۱ _ معنی خاص. ۲ _ معنی عام.

المعنى الخاص: هو المعنى المرادف للقياس عند البعض، وللـقياس والاسـتحسان

⁽١) الثقلان، عدّة رسائل: ص ١٨٠.

⁽٢) لسان العرب: ج ٢، ص ٣٩٧، مادّة جهد.

يقول الشافعي: (فما القياس؟ أهو الاجتهاد أم هما مفترقان؟ قلت: هما اسمان بمعنى واحد)(١).

أمّا مصطفى عبدالرزّاق، فقد عدّ القياس والاستنباط والاستحسان معاني مرادفة للاجتهاد، فقال: (فالرأي الذي نتحدّث عنه هو الاعتاد على الفكر في استنباط الأحكام الشرعيّة، وهو مرادنا بالاجتهاد والقياس، وهو أيضاً مرادف للاستحسان والاستنباط)(٢).

وظلّ هذا المعنى مرافقاً لكلمة الاجتهاد عند السنّة، الأمر الذي دعا أغّة أهل البيت وفقهاء الشيعة إلى رفض هذا المعنى، وكان في طليعة الرافضين جعفر بسن محسد الصادق على فقال لأبي حنيفة القائل بهذه المباني المرادفة للاجتهاد: «أيّها أعظم قتل النفس أو الزنا»؟ وعندما قاس الأمر أبو حنيفة في عقله وجد قتل النفس أعظم، فقال: قتل النفس.

فسأله الإمام: «فإنّ الله قبل في قتل النفس شاهدين، ولم يقبل في الزنا إلّا أربعة»! ثمّ سأله أيّها أعظم الصلاة أم الصوم؟

فقاس أبو حنيفة فوجد الصلاة يوميّة والصوم شهر واحد في السنة، فقال: الصلاة. فردّ عليه الإمام على الله الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة»؟ ثمّ قال له الإمام: «اتق الله ولا تقس الدين برأيك» (٣).

وتابع فقهاء الإماميّة أمّمتهم في هذا الرفض، فألّفوا الكتب في ذلك، فصنّف عبدالله ابن عبدالرحمن الزبيري كتاباً أسهاه «الاستفادة في الطعون على الأوائسل والرد على أصحاب الاجتهاد والقياس»(٤).

⁽١) الرسالة للشافعي: ص ٤٧٧.

⁽٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة: ١٣٨ كما في مقدمة النص والاجتهاد.

⁽٣) حلية الأولياء: ج ٣، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

⁽٤) رجال النجاشي: ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن الزبيري، ص ٢٢٠، رقم ٥٧٥.

وصنف علي بن أحمد الكوفي أبو القاسم كتاباً أسماه «الرد على أصحاب الاجتهاد في الأحكام»(١).

وصنّف الشيخ المفيد كتاباً ردّ فيه على ابن الجنيد أسماه «النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرأى»(٢).

وتركت تصانيف ابن الجنيد؛ لما نسب إليه من العمل بالاجتهاد بهذه المعاني المرفوضة عند الشيعة، كما قال الشيخ الطوسي في الفهرست^(٣).

فهذا المعنى مرفوض عند الشبعة وأئمتهم من ذلك الزمان إلى يومنا هذا.

أمّا المعنى العام للاجتهاد، فلقد تحدّث عنه الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ)، فقال: (الاجتهاد عبارة عن بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال...، ولكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة)(٤).

وقال الآمدي: (استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعيّة على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه)(٥).

وقال محمّد الخضري بيك: (بذل الجهد في استنباط الحكم الشرعي ممّا اعتبره الشارع دليلاً)(٦).

وقال المحقّق الحلي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ): (الاجتهاد في عرف الفقهاء بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعيّة، من أدلّة الشرع اجتهاداً لأنّه يبتني على اعتبارات نظريّة ليست مستفادة من ظواهر

⁽١) رجال النجاشي: ترجمة علي بن أحمد الكوفي، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦، رقم ٦٩١.

⁽٢) رجال النجاشي: ترجمة الشيخ المفيد، ص ٣٩٩، رقم ١٠٦٧.

⁽٣) فهرست الطوسى: ص ٢٠٩، رقم ٢٠١.

⁽٤) المستصفى: ج ٢، ص ٣٥٠.

⁽٥) الإحكام في أصول الأحكام: ج ٤، ص ٢٩٦.

⁽٦) تاريخ التشريع الإسلامي: ص ٨٧.

وفَصَل المحقق الحلي الاجتهاد عن القياس فقال: (على هذا يلزم أن يكون الإماميّة من أهل الاجتهاد؟ قلنا: الأمر كذلك، لكن فيه إيهام من حيث أنّ القياس من جملة الاجتهاد، فإذا استثني القياس كنّا من أهل الاجتهاد في تحصيل الأحكام بالطرق النظريّة التي ليس أحدها القياس)(١).

وقال السيّد الخوني في تعريفه للاجتهاد: (بذل الوسع لتحصيل الحجّة على الواقع أو على الوظيفة العمليّة الظاهرية).

فقالت الشيعة بهذا المعنى من الاجتهاد، ورفضوا المعنى الأوّل، فخلط الكاتب بين المعنيين، ولم يستطع التمييز بينها، فحمّل الشيعة ما لم يقولوه، حمّلهم تبعات استنتاجه الخاطئ وعدم تمييزه بين المعنى الخاص للاجتهاد ومعناه العام.

وبقي هنا سؤال: لماذا لجأ السنّة إلى الاجتهاد بهذه المعاني: القياس، الاستحسان، المصالح المرسلة؟

السرّ في ذلك هو نقص النصوص اللفظيّة لتغطية وقائع الحياة، لأنّهم وقفوا بعد وفاة رسول الله ﷺ على عدم استمرار الإمامة، ولهذا يقول ميمون بن مهران:

(وكان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله كلي في ذلك الأمر سنة قضى بها، فإن أعياه خرج، فسأل المسلمين، فقال: أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أنّ رسول الله كلي قضى في ذلك بقضاء؟ فربما اجتمع اليهم النفر كلّهم يذكر فيه قضايا، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ علينا علم نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنة عن رسول الله كلي جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به)(٢).

وقال عمر بن الخطَّاب لأحد عيَّاله: (فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه

⁽١) معارج الأصول: ص ١١٧.

⁽٢) دائرة المعارف، الإنصاف في بيان سبب الإختلاف: ج ٣، ص ٢١٢.

سنّة رسول الله عَلَيْتُ ولم يتكلّم فيه أحد قبلك، فاختر أي الأمرين شئت، وإن شئت أن تجتهد برأيك لتقدّم فتقدم، وإن شئت تتأخّر فتأخّر)(١).

وكلام أبي بكر أكثر احتياطاً من كلام عمر، لأنّه لم يجعل الأمر لرأي واحد، بل جعله لآراء متعدّدة لعلها تنمّ عن تصرّف معيّن زمن رسول الله ﷺ.

وعن ابن مسعود قال: (من عرض له منكم قضاء فليقضي بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فلي كتاب الله ولم يكن في كتاب الله ولم يقض به الصالحون فليجتهد برأيه)(٢).

أضف إلى ذلك الاجتهادات المقابلة للنصوص الذي تبرّع بالقيام بها مجموعة من الصحابة، أعطت الضوء الأخضر لمن يأتي بعدهم أن يجتهد بقياسه واستحسانه ومصالحه في الدين.

أمّا الإماميّة الاثني عشريّة فقد آمنوا باستمرار الرسالة وحملها من قبل خلفاء رسول الله والمكانيّة بالذي خصّهم بما تحتاج إليه الأمّة، فقاموا بتغطية المستجدّات الزمانيّة والمكانيّة بالنصوص المودعة عندهم من قبل رسول الله والله والله والله والله وحده أربعة آلاف من طلبة العلم، منهم أصحاب المذاهب الأربعة، واعترف أولئك بفضل حضور حلقة درس الصادق الله كما روي عن أبي حنيفة قوله: (لولا السنتان لهلك النعمان)(٢)، تلك السنتان التي قضاها تحت منبر الصادق الله، فهذه الجامعة النصوصيّة المستمدة من رسول الله والله والمنتقلة عن دخول صراع مع المستجدّات، ووضعت في تلك الفترة التي عاش الأعمّة فيها القواعد الأصوليّة والفقهيّة التي مهدت للغيبة، يقول محمّد على الأنصاري متحدّثاً عن تلك الفترة:

(وضعت نواة القواعد العامّة للفقه الجعفري، ونـقلت إليـنا بشكـل روايــات، ثمّ وضعت على طاولة البحث العلمي، فكانت نتيجة ذلك بـروز القــواعــد الأصــوليّة

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) تهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: ص ١٧٧، كما في مقدّمة النص والاجتهاد.

⁽٣) التحفة الإثني عشريّة: ص ٨.

والفقهيّة التي يعتمد عليها الاجتهاد (بالمعنى العام) حتى اليـوم، مـن: الاسـتصحاب والبراءة الشرعيّة، وقاعدة اليد، وترجيح الروايات المتعارضة، والعمل بالخبر الواحد وأمثال ذلك، وهذه كلّها لها أهميّتها الخاصّة التي تميّز المذهب عن غيره، وتجعله غنيّاً ياشى احتياجات كلّ عصر من دون تحريف)(١).

ومن خلال هذه القواعد المنبثة في نصوص الروايات، قضى أغمّة الشيعة على أكبر مشكلة تواجه فقهاء هذه الطائفة بعد الغيبة، وبهذه القواعد أرسى المذهب الشيعي أصوله المحمديّة، فهرع العلماء في عصر الغيبة لتلك السفرة، فألّفوا كتباً في جمعها ليدور رحى الاجتهاد حولها، فألّف السيّد المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦ هـ) كتاب «الذريعة إلى أصول الشريعة» بحث فيه عن القواعد الأصوليّة.

يقول الأنصاري محمّد علي: (إنّ الكتب الفقهيّة كانت على شكل كتب روائيّة، ثمّ أخذت تتسع شيئاً فشيئاً، فظهرت بشكل كتب فقهيّة مبوّبة واستدلاليّة مبنيّة على القواعد العامّة، ومن كان لهم الأثر الكبير في هذه المحاولة الشيخ محمّد بن محمّد بن النعان المفيد المتوفى (سنة ١٦٣ هـ) وتلميذه الشريف السيّد المرتضى علم الهدى المتوفى (سنة ٢٣٦ هـ)، وكان أكثرهم جهداً في هذه العمليّة شيخ الطائفة محمّد بن المحسن الطوسي المتوفى (سنة ٢٦٠ هـ)، فقد ألّف عدّة كتب فقهيّة وروائيّة وأصوليّة، منها الخلاف والنهاية والمبسوط في الفقه، والتهذيب والاستبصار في الحديث، والعدّة في الأصول)(٢).

وحمل الشيخ الطوسي على أولئك الذين يتهمون التشيّع بقلّة فروعه لعدم استخدامه القياس والاجتهاد بالمعنى الخاص المتقدّم، فقال:

(أمّا بعد، فإنّى لا أزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفقهة والمنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الإماميّة ويستنزرونه وينسبونهم إلى قلّة الفروع وقلّة المسائل، ويقولون: إنّهم أهل حشو ومناقضة، وإنّ من ينفي القياس والاجتهاد لا

⁽١) مقدمة تاريخ حصر الاجتهاد: ص ٤١ ـ ٤٢.

⁽٢) مقدمة تاريخ حصر الاجتهاد: ص ٤٣ ـ ٤٤.

طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأصول، لأنّ جلّ ذلك وجمهورهم من هذين الطريقين، وهذا جهل منهم بمذاهبنا، وقلّة تأمّل لأصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل موجودة في أخبارنا).

ثمّ قال: (وأمّا ما كبّروا به كتبهم من مسائل الفروع فلا فرع من ذلك إلّا وله مدخل في أُصولنا ومخرج على مذاهبنا، لا على وجه القياس، بل على طريقة توجب علماً يجب العمل عليها ويسوغ الوصول إليها من البناء على الأصل وبراءة الذمّـة وغـير ذلك)(١).

والغريب هنا أنّ التشيّع سابقاً كان يُتهم بعدم العمل بالقياس، واليوم يتهمه الكاتب بالعمل بالقياس لجهله حتى بشبهات أسلافه على الإماميّة.

فالاجتهاد بالمعنى الخاص لا رصيد له عند التشيّع لا ماضياً ولا حاضراً، والاجتهاد بالمعنى العام الذي يدور حول تلك القواعد الأصوليّة والفقهيّة المبثوثة بالروايات عليه المعوّل، وإليه المفزع لتحصيل الحجّة على الواقع أو على الوظيفة الفعليّة، كما يقول السيّد الخوئي (٢).

وخاب مسعى أحمد الكاتب عندما ظنّ بوجود ثغرة في الفكر الشيعي، وأراد أن ينفذ منها، فعاد خائباً، ولكن هل يعود بدون تخليط وكذب وافتراء أم لا؟

فهو على عادته السابقة، وكما في كلّ مورد يفشل في الحصول على مؤيّد له، راح ينسب القول بالقياس إلى الشيخ المفيد، بينا نجد المفيد ألّف كتباً للرد على ابن الجنيد الذي يقول بالقياس حسب ما نسب إليه.

أمّا اجتهاد الشيخ المفيد فهو بذل الجهد والوسع في الكتاب والسنّة.

ثمّ كذب الكاتب على السيّد المرتضى عندما نسب إليه القول ببطلان الاجتهاد (٣)،

⁽١) المبسوط: ج ١، ص ١.

⁽٢) الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد: ص ٩.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٧٩.

بينا نجد السيّد المرتضى لا يعمل بالاجتهاد بمعنى القياس، حيث يقول: (إنّ الاجتهاد علماً، فضلاً عن أن الاجتهاد بالمعنى الخاص والقياس لا يثمران فائدة ولا ينتجان علماً، فضلاً عن أن تكون الشريعة محفوظة بهما)(٢).

أحمد الكاتب لم يفهم معنى الاجتهاد مقابل النص ويكذب على السيّد الخميني

حاول الكاتب الكذب على السيّد الخميني الله من خلال اتهامه بالاجتهاد بمعنى القياس، واتهامه بمسألة الاجتهاد مقابل النص^(٣).

ولم يستطع الكاتب أن يثبت ذلك بدليل، بل اكتنى _ وعــلى طـريقته الســابقة _ بالكلام اليتيم الخالي من التوثيق.

فلقد عرّف الإمام الخميني ﷺ الاجتهاد بأنّه: (تحصيل الحكم الشرعي المستنبط بالطرق المتعارفة لدى أصحاب الفن، أو تحصيل العذر كذلك)(٤).

فالسيّد الإمام لم يذكر شيئاً جديداً خلافاً لما عليه الإماميّة، بل اتبع نفس الطرق والوسائل المستخدمة لاستنباط الحكم الشرعي، وأطلق عليها ومن خلال التعريف أعلاه «الطرق المتعارفة».

وكذلك حمّل السيّد الخميني الأخباريين مسؤوليّة الفهم الخاطئ لمباني الأصوليين وقال:

(وظنّي أنّ تشديد نكير بعض أصحابنا الأخباريين على الأصوليين في تــدوين

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٢٧.

⁽٢) الشافي: ج ١، ص ٢٧٦.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣٢.

⁽٤) الرسائل: ج ٢، ص ٩٦.

الأصول وتفرّع الأحكام عليها إنّا نشأت من ملاحظة بعض مباحث كتب الأصول ممّا هي شبيهة في كيفيّة الاستدلال والنقض والإبرام بكتب العامّة، فظنّوا أنّ بيان استنباطهم الأحكام الشرعيّة أيضاً شبيهة بهم من استعال القياس والاستحسان والظنون، مع أنّ المطّلع على طريقتهم في استنباطها يرى أنّهم لم يتعدّوا عن الكتاب والسنّة والإجماع الراجح إلى كشف الدليل المعتبر)(١).

وبكلام الإمام هذا برّاً نفسه والأصوليين الإماميّة من التهم المـوجهة إليهـم مـن رجل لا يحق له التحدّث عن هكذا مباحث لأنّها من شأن الفقهاء.

وبعد أن وجد الكاتب أنّ الإمام الخميني يمرّح بنني القياس والاستحسان وغيرهما، كذب عليه مرّة أخرى، فنسب إليه العمل بالاجتهاد مقابل النص^(٢).

وخالف الكاتب في نسبته هذه إلى السيّد الإمام أبسط قضيّة اتفق عليها الفكر الشيعي، وهي حرمة الاجتهاد مقابل النص الذي عرّفها السيّد تتي الحكيم بأنّها: إعمال الرأي في التماس الحكم الشرعي مع إغفال النص القائم على خلافه (٣).

وتسمية ذلك باجتهاد من قبل الإماميّة مراعاة لبعض الأمور، وإلّا أي اجتهاد هذا يضرب النص الشرعي ويأتي برأيه، وبمعنى آخر: تكذيب للشريعة، وإدخال الأهواء فيها.

فالإماميّة لم يقفوا عند حد إنكار مسألة الاجتهاد مقابل النص الذي اتهم الكاتب السيّد الخميني بها فقط، بل لم يسمّوا ذلك اجتهاداً أصلاً، إلّا لظروف استثنائيّة حفاظاً على وحدة المسلمين، وإلّا أي اجتهاد هذا الذي يقول: (متعتان كانتا على عهد رسول الله عليها وأعاقب عليها، متعة الحجّ ومتعة النساء)(٤).

والسرّ الذي دعا الكاتب أن يفقد عقله في نسبة الاجتهاد مقابل النص إلى السيّد

⁽١) الرسائل: ج ٢، ص ٩٧.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣٣.

⁽٣) مقدمة الاجتهاد والنص: ص ١٤:

⁽٤) تفسير الرازي: تفسير قوله: ﴿من تمتع بالحج إلى العمرة﴾، سورة البقرة.

الخميني هو عدم فهم المنهج العام للسيّد الإمام في فهم الدين الذي رآه نظاماً شاملاً متكاملاً لمختلف جوانب الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتاعيّة، ويقوم هذا الدين بالإشراف المباشر على حياة الناس، وسعى السيّد الإمام إلى تطبيق ذلك، فواجه مختلف التحديّات التي تحاول إبعاد الدين عن السياسة وعن الإشراف العام على أعمال الناس، فأخطأ الكاتب في فهم هذا المنهج المشرف على حياة المجتمع فسماه اجتهاداً مقابل النص، ومنهج السيّد هذا قد ورثه من أسلافه علماء الإماميّة، فالمتتبع في صلاحيّات الفقيه الشيعي من عصر الغيبة إلى يومنا هذا يجد انبساطاً وانقباضاً في تلك الصلاحيّات، نشأ الانقباض في الظروف الزمانيّة والمكانيّة، فكان استثناءاً.

الخلط بين الأقوال

يقول: (وقد اندس السبئيّة في الحركة الكيسانيّة التي انطلقت للـثأر من مقتل الإمام الحسين على المختار بن عبيدالله الثقفي)(١).

لقد أطلق أحمد الكاتب هذا الشعار بدون أن يسنده إلى أيّ مصدر، فلقد ذكره إنشاءً فقط، ولا يستطيع أن يذكر مصدراً لهذا الكلام؛ للفرق الشاسع بين الحمركتين السبئيّة والكيسانيّة، ولهذا نجد بعض المستشرقين وأذنابهم عندما أرادوا أن يؤرّخوا للتشيّع قالوا: التشيّع من صنيع عبدالله بن سبأ. وآخرون قالوا: التشيّع نتيجة لحالة الندم التي عبر عنها الشيعة بعد مقتل الحسين وقيامهم بالثورة.

ولكلّ من القولين أنصاره، ففصل هؤلاء بين السبئيّة وبين الحركة التي قام بها الشيعة بعد مقتل الحسين الله للثأر، والتي وصفها البعض من دون بحث وتحقيق بالكيسانيّة.

فجاء أحمد الكاتب ودمج بين الحركتين من دون بحث وتحقيق، أضف إلى ذلك أنّ أحمد الكاتب قد اعترف بأنّ عبدالله بن سبأ شخصيّة أسطوريّة، قال: (سواء كان

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣ ـ ٣٤.

عبدالله بن سبأ شخصيّة حقيقيّة أم اسطوريّة)(١). فالسبئيّة ليست مقطوعاً بها عند الكاتب حتى تندس في الحركة الكيسانيّة.

أضف إلى ذلك أنهسم زعموا أنّ السبئيّة قائلة بالإمامة السياسيّة للإمام على، ولم يُثبت لنا أحمد الكاتب أنّ السبئيّة قالت بالأغمّة من ولده أم لا؟ فإذا قالت بالأغمّة من ولده، أي الحسن والحسين والتسعة من ولد الحسين الحيي فلا معنى لأن تندس مع الكيسانيّة القائلة بإمامة محمّد بن الحنفيّة لاختلاف المعتقد، وإذا لم تقل بإمامة الحسن والحسين الحي فعلى أحمد الكاتب أن يثبت بقاء الحركة السبئيّة المزعومة إلى وقت انطلاق الثورة على قتلة الحسين الحي حتى تندس بها، فكلّ ذلك لم يتطرّق له أحمد الكاتب لا من قريب ولا من بعيد، بل اكتنى بالكلام الإنشائي فقط.

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣ ـ ٣٤.

الفصل الرابع

افتراءات وأكاذيب المؤلّف على مصاديق الإمامة الإلهيّة

المبحث الأوّل: الإمام على للطِّلاِ

النص أم الأولويّة عند الإمام على طليّلا: لم يستطع الكاتب تجاوز إحجام أمير المؤمنين عليه عن بيعة أبي بكر بعد أن اتفق الجميع على ذلك، فتراجع عن الشورى نسبيّاً وقال: (ولا شكّ أنّ تمنّع الإمام على من المسارعة إلى بيعة أبي بكركان بسبب أنّه كان يرى نفسه أولى وأحق بالخلافة)(١).

إذن، تراجع الكاتب عن مسألة الشورى، لأنّ الشورى لا تنظر إلى ما يعتقده الشخص بقدر نظرها إلى اجتاع الناس وعدمه، وهذا ما عليه المسلمون، ولنقف مع الكاتب قليلاً لنتعرّف على نظر الإمام في مسألة الخلافة بالرجوع إلى الفكر الذي ناشد فيه المسلمين بعدما حدث في سقيفة بني ساعدة، هل كان فكراً قائماً على أساس النص، ويدّعي أنّ النص عليه من رسول الله، أم قائماً على أساس أنّ الإمام يرى نفسه أولى من الجميع؟ فلنذهب إلى علي بن أبي طالب للجواب عن هذا السؤال، يقول عليه معرض ردّه:

«لا يقاس بآل محمّد ﷺ من هذه الأمّة أحد، ولا يسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعهاد اليقين، إليهم ينيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفهم الوصيّة والوراثة»(٢).

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢١.

⁽٢) نهج البلاغة: الخطبة ٢، ص ٢٥.

أي وصيّة هذه التي يتحدّث عنها أمير المؤمنين الله وأي وراثة؟ فهو يطالب المسلمين بالتعرّف على أهل البيت، ومعرفة موقعهم في الإسلام، وفي أي رتبة يصنّفون: هل مع الناس، أم أحقّ من الناس؟ وهل هذا الحق من باب أولى، أو من باب الوصيّة والوراثة؟

ففي هذه الخطبة يبيّن أمير المؤمنين على حقّ الأغمّة من ولده، وحقّه في الخلافة بأنّها وصيّة رسول الله علي النص، وليست بالأولويّة، ويتعجّب أمير المؤمنين على من هذه الأمّة التي أقصته لا من باب أنّه أولى بالخلافة، بل من باب أنّه وصي نبي، أقصته من منصبه ورتبته التي وضعه الله فيها، وينقل لنا تعجبه هذا بقوله: «فياعجبي! ومالي لا أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصّون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي»(١).

ماهو الأثر الذي تركه رسول الله ﷺ ويطالب به أمير المؤمنين؟ ومن هو الوصى الذي يتعجّب أمير المؤمنين من الأمّة التي لم تتبعه؟

وأكثر من ذلك كلّه ندرس في فكر علي الله أنّ الأئمّة هم من قريش بل من بني هاشم، ولا تصلح الولاة من غيرهم، فقال الله «أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دوننا كذباً وبغياً ؟.... إنّ الأئمّة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم» (٢).

وراح الإمام غير مرّة يطالب الأمّة بالتعرّف على أهل البيت، ويأمرهم بالتزام سمتهم، واتّبعوا أثرهم، سمتهم، واتباع أثرهم، فقال على النظروا أهل بيت نبيّكم، فالزموا سمتهم، واتّبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردىً، فإن لبدوا فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخّروا عنهم فتهلكوا» (٣).

فأي أولويّة هذه تجعل من المتبوع مقياساً للحقّ، سبقه ضلالة، والتأخّر عنه هلاك؟!

⁽١) نهج البلاغة: الخطبة ٨٨، ص ١٤٣.

⁽٢) نهج البلاغة: الخطبة ١٤٤، ص ٢٦٣.

⁽٣) نهج البلاغة: الخطبة: ٩٧، ص ١٨١.

فهذا الفكر الذي كان أمير المؤمنين ﷺ يطالب الناس أن يؤمنوا بــه، ويــتّبعوه، وحجّهم يوماً من الأيّام فقال لهم: «الله الله، لا تنسوا عهد نبيّكم إليكم في أمري»(١).

أي عهدٍ هذا الذي يتكلّم عنه أمير المؤمنين ويطالب الأمّة أن لا تنساه؟ إنّه عهد الإمامة والخلافة، فهو بنفسه يقول: «فوالله الذي أكرمنا أهل البيت بالنبوّة والخلافة، وجعل منّا محمّد ﷺ، وأكرمنا بعده بأن جعلنا أمّة للمؤمنين، لا يبلغ عنه غيرنا، ولا تصلح الإمامة والخلافة إلّا فينا»(٢). ولا تتحمّل هذه الألفاظ التأويل القسري ليجرّها الكاتب إلى ما يريد.

بالإضافة إلى ذلك، ناشد أمير المؤمنين الناس يوماً، فقال لهم: «أنشد الله من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، لما قام وشهد»، فقام اثنا عشر بدريّاً شهدوا لعلى بذلك(٣).

وأخيراً ننقل فكر الإمام علي الله من قول عمر لابن عبّاس، حيث سأله مرّة، فقال له: مازال ابن عمّك يزعم أنّ رسول الله قد نصّ عليه (٤).

إذن، علي ﷺ أدرى بفكره من الكاتب، وفكره قائم على أساس النص والوصيّة، لا على أساس الشورى، كما صرّح هو بذلك وأيّده عمر بن الخطّاب _كما بيّناه _.

لماذا على عليه الشورى: يقول الكاتب: (ممّا يؤكدكون نظام الشورى دستوراً كان يلتزم به الإمام أمير المؤمنين.... هو دخوله في عمليّة الشورى التي أعقبت وفاة الخليفة

⁽١) الإحتجاج: ج ١، ص ١٥٣.

⁽٢) الإحتجاج: ج ١، ص ٣٥٣.

⁽٣) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و ٧٧٢ و ٩٥٣ و ٩٥٣؛ سنن النسائي: ح ٨٥٤٢؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ١٧٣٠؟ سنن البن ماجد: ج ١، ح ٢٨٠؛ البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٩ - ٢٣٢، وج ٧، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥ في نحو عشرين طريقاً.

⁽٤) نهج البلاغة: ج ١٠، باب ٢٢٣، ص ٢١.

ويلاحظ على هذا الكلام أنّ الإمام على الله كان يؤمن بالنص والوراثة والوصية، ولم يلتزم بمبدأ الشورى قط _كها اتضح فيا تقدّم _، وهذا منهج الإمام في الدفاع عن حقّ أهل البيت الله فقد قال يوماً مبيّناً مواقعهم وخصائصهم: «لا يقاس بآل محمد الله فقد الأمّة أحد، ولا يسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعهاد اليقين، إليهم ينيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولايسة، وفيهم الوصيّة والوراثة» (٢).

بهذا المنهج دافع الإمام عن موقع أهل البيت ﷺ، وأمّا مسألة دخوله بالشورى بعد وفاة عمر بن الخطّاب، فتتبين وتتضح من الشروط التي سنّها عمر، ومنها:

الشرط الأوّل: يدخل في هذه الشورى ستّة أشخاص، يعيّنهم عمر بن الخطاب. وتسمية الخلافة بهذا الشرط شورى من ضيق الخناق واقعاً.

الشرط الثاني: الخليفة الموعود بالخلافة يخرج من هؤلاء الستّة لا من غيرهم. فكأنّما الأمّة الإسلاميّة كانت عبارة عن ستّة أشخاص فقط.

الشرط الثالث: ضرب أعناق أولئك الذين يعارضون إذا اتفق أكثر الستّة على رجل واحد.

الشرط الرابع: في حالة اتفاق اثنين على رجل، واثنين على آخر، رجِّحت الكفّة التي فيها عبدالرحمن بن عوف _ وإن لم يسلم الباقون ضربت أعناقهم.

الشرط الخامس: مدّة التشاور ثلاثة أيّام، وإلّا ضربت أعناق الستّة، أي أهل الشورى جميعاً.

الشرط السادس: يتكفّل ضرب الأعناق صهيب الرومي في خمسين رجلاً

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٣.

⁽٢) نهج البلاغة: الخطبة ٢، ص ٢٥.

فياترى كيف كانت الحالة السائدة عند أهل الشورى قبل الدخول فيها؟ وهل هناك تهديدات بالقتل لمن لم يدخل في هذه الشورى؟ كلّ ذلك حكاه لنا المأمون عندما رفض الرضا على ما عرضه عليه، قال: (إنّ عمر بن الخطّاب جعل الشورى في ستّة أحدهم جدّك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وشرط فيمن خالف منهم أن تضرب عنقه)(٢)، وحتى لو لم يقل المأمون ذلك فإنّ شورى محاطة بالسيوف حري بها أن تهدّد أعضاءها وقارس بحقهم القتل والإرهاب.

هذا بالإضافة إلى أنّ الخلافة عند أمير المؤمنين أهم من حقّه المغتصب، وعدم دخوله معناه تهديد المنصب الوحيد الذي بقي بعد رسول الله تشرئب له الأعناق، يقول الإمام بهذا الخصوص: «حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمّد، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً، تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم التي إنّا هي متاع أيّام قلائل، يزول منها ما كان كما يزول السراب، أو كما يتقشّع السحاب» (٣).

فهو ﷺ ينظر إلى الإسلام أوّلاً، ثمّ إلى حقوقه ثانياً.

إذن، مسألة دخوله في الشورى واضحة المعالم لمن عرف شرائط الشورى، ومسن عرف منهج الإمام في التعامل مع القضايا المختلفة بعد وفاة رسول الله المنظمة المعامل مع القضايا المختلفة بعد وفاة رسول الله المنظمة المعامل مع القضايا المختلفة بعد وفاة رسول الله المنظمة المعامل مع القضايا المختلفة بعد وفاة رسول الله المعاملة ا

وحتى لا يضيِّع هذا المنهج حقّه المغتصب تبرّم الإمام من الشورى، واستهان بها حتى وصل به الأمر إلى أن يقول: «فيالله وللشورى، متى اعترض الريب فيَّ مع الأوّل منهم حتى صرت أوّن إلى هذه النظائر»(٤).

فالإمام _كما هو واضح _ يغتصب نفسه اغتصاباً للدخول في الشورى المزعومة

⁽١) التكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٧.

⁽٢) شرح شافية أبي فراس: ص ٢٢٠.

⁽٣) نهج البلاغة: ص ٤٢٧.

⁽٤) نهج البلاغة: خطبة رقم ٢، ص ٢٨ المعروفة بالشقشقيّة.

١٧٨ دفاع عن التشيّع المطوّقة بالسيو ف.

ولهذا جعل أمير المؤمنين عليه كلام عمر في أنّ علياً أحد الستّة، جعله «زعماً» وليس حقيقة، يقول عليه: «حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أني أحدهم، فيالله وللشورى»(١)، وإلّا فالإمام قطب الرحى، ينحدر عنه السيل، ولا يرقى إليه الطير.

إذن، دخول الإمام في الشورى كان محاطاً بهذا الواقع المرير الذي كان يعيشه، ويصبّر نفسه عليه بقوله: «لا يعاب المرء بتأخير حقّه، إنّا يعاب من أخذ ما ليس له»(٢). كلّ ذلك تجاهله الكاتب ورتّب على دخول الإمام في الشورى بسذاجة واضحة.

المبحث الثاني: الإمام الحسن عليَّالِا

النص والوصيّة في فكر الإمام الحسن عليّه : حاول أحمد الكاتب أن يعتمد على حجّة واهية أخرى تقول: (إنّ الإمام الحسين لم يعتمد في دعوة الناس لبيعته على ذكر أي نص حوله من الرسول ﷺ ومن أبيه)(٣).

والمراجع المتأمّل لكلهات الإمام الحسن الله يجد عكس ما يقوله هذا الرجل تماماً، ولهذا نجد الكاتب يكتني في هذا المجال بنقل الروايات بتعبيره الخاص فقط؛ من دون أن يذكر لسان الرواية ليوهم القارئ بصحّة ما يقول، وإلّا كيف لم يعتمد الإمام الحسن الله على النص وهو القائل: «والله ما فيها وما بينها حجّة لله على خلقه غيري وغير أخى الحسين» (٤).

وكيف لا يعتمد على النص، وهو يخاطب الناس بقوله: «ألا تعلمون إنني إمامكم

⁽١)نهج البلاغة: خطبة رقم٣، ص ٢٨، وشرح النهج لابن أبي الحديد: ج ١، ص ١٨٤. ٠

⁽٢) شرح نهج البلاغة: ج ١٨، ص ٣٩٠، باب ١٦٨.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٦.

⁽٤) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٩.

وكذلك خاطب الناس بمصطلح (أهل البيت) الذي كان لا يشك أحد بأنّ مصاديق هذا المصطلح هم امتيازات خاصّة خلَّفها هم رسول الله وَ الله الله الله الله الله العملي تارة، والقولي أخرى، فيقول الإمام الحسن الله في هذا المضار: «أيّها الناس، أنا ابن البشير، وأنا ابن النير، وأنا الذي أرسله رحمة للعالمين... وأنا من أهل البيت».

وأشار إلى مسألة النص والخلافة بعد وفاة أبيه الله عندما خطب بالناس قائلاً: «إنّ الله عزّ وجلّ بمنّه ورحمته لمّا فرض عليكم الفرائض لم يفرض ذلك عليكم لحاجة منه اليه، بل رحمة منه، لا إلنه إلّا هو.... ففرض عليكم الحج والعمرة وإقام الصلاة.... والولاية لنا أهل البيت، وجعلها لكم باباً لتفتحوا به أبواب الفرائض، ومنتاحاً إلى سبيله، ولولا محمّد الله عنها وأوصياؤه كنتم حيارى لا تعرفون فرضاً من الفرائض، وهل تدخلون داراً إلّا من بايها» (٢).

فلقد جعل الإمام الحسن على مسألة الولاية والخلافة مفتاحاً لشرائع دين الله، وباباً لقبول فرائضه وطاعاته، وهل يوجد أجلى وأوضح من هذا الكلام من ابن بنت رسول الله عَلَيْتُكُو ولكن إفلاس الكاتب من كلّ ما ذكره سابقاً جعله يتشبّث بأبسط الطرق لإيهام القارئ وتشويش ذهنه؛ ليجعل منه أداة طيّعة لتصديق ما يقول، ولكن أنى له ذلك؛ لأن القارئ ليس كالكاتب يصدّق بمجرّد أن يقرأ، بل يبحث عن ذلك بحثاً يجعله مقتنعاً بما يقول ويفعل.

ولم يقف الكاتب عند هذا الحد، بل راح يبحث في الكتب السنيّة لينقل لنا قـول عبدالله بن العبّاس فقال: إنّ أمير المؤمنين توفي، وقد ترك خلفاً، فإن أحببتم خرج إليكم، وإن كرهتم فلا أحد على أحد، فبكى الناس،

⁽١) كمال الدين: ص ٢٩٧، باب ٢٩.

⁽٢) ينابيع المودة: ج ٣. ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥. نقلها عن أمالي الطوسي: ج ٢. ص ٢٦٨.

١٨٠ دفاع عن التشيّع

وقالوا: بل يخرج إلينا)(١).

واعتمد في نقل هذا النص على مصدر سنيّ، ولكن المقارن لهذا النص الوارد في ذلك المصدر مع نفس النص الوارد في الكتب الشيعيّة يجد أنّ هناك حذفاً تعرّض إليه هذا النص حتى ينسجم مع مبادئ من نقله، فلقد نقل الشيخ المفيد في الإرشاد قول ابن عبّاس: (معاشر الناس هذا ابن نبيكم ووصي إمامكم فبايعوه، فاستجاب له الناس وقالوا: ما أحبّه إلينا وأوجب حقّه علينا. وتبادروا إلى البيعة له بالخلافة)(٢).

فالفقرة التي تقول: (ووصي إمامكم)، تخالف تماماً ما استشهد به الكاتب، وجعله شاهداً على فكره السياسي بأنّ الشورى هي الدستور السائد عند المسلمين، وكان يجب على الكاتب ـ لو كان موضوعيّاً ـ أن يبحث النصوص الواردة عن الطرفين ـ على أقلّ التقادير ـ وتقييمها سنداً ومتناً والحكم عليها، لا أن يكتني بنقل نص من طرف واحد، ويستخرج لنا نظريّته السياسيّة.

أضف إلى ذلك، أنّ مسألة النص كانت تعيش مع الإمام الحسن الله في كلّ جلساته ومحاججاته مع معاوية، فعندما يحاول معاوية أن ينال من الإمام علي الله يتصدّى الحسن الله لإبراز دور الإمام وموقعه في الشريعة، ولقد جمعت إحدى الجلسات معاوية والحسن الله فنال معاوية من الإمام علي الله فقام الحسن الله خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: «إنّه لم يبعث نبي إلّا وجعل له وصي من أهل بيته، وإنّ عليّاً كان وصى رسول الله الله عليه من بعده» (٣).

فهل يحتاج المنصف بعد هذا الكلام إلى إيضاح موقف الحسن على مسألة الوصيّة والخلافة.

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٦.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٨ ـ ٩. نقلاً عن مقاتل الطالبيين: ص ٥١.

٣) بحار الأنوار: ج ٤٤، ص ٩٠، باب سائر ما جرى بينه وبين معاوية.

يبحث في بنود الصلح، فيقتطع منها ما يحلو له، فقال: (وقد تجلّى هذا الإيمان -إيمان الإمام الحسن بالشورى - مرّة أخرى عند تنازله عن الخلافة إلى معاوية واشتراطه عليه العودة بعد وفاته إلى نظام الشورى، حيث قال في شروط الصلح: «... على أنّه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى بين المسلمين»)(١).

ولكن خفي عليه أنّ الرجالي السنّي الشهير «الذهبي» نقل هذا النص بألفاظ أخرى في سير أعلام النبلاء، قال: (واشترط عليه _اشترط الحسن على معاوية _أن يكون له الأمر من بعده)(٢).

فحاول الكاتب أن يخني هذا البند الذي جاء به الذهبي، والذي يثبت أنّ الخلافة للحسن من بعد معاوية، وتنازل الإمام هذا ليس عن موقع الإمامة، بل عن موقع القيادة؛ للخلل الذي أصاب المسلمين آنذاك، وهذا ما صرّح به الإمام عندما خطب المسلمين قائلاً: «إنّا هادنت إشفاقاً على نفسي وأهلي والمخلصين من أصحابي» (٣).

وترجم الإمام ذلك بقوله: «أنا المدفوع عن حقّى»(٤).

إذن، لو كانت الخلافة شورى _ كها قال الكاتب _ لم يجز للحسن الله أن يخاطب المسلمين بحفظ موقعه كإمام مفترض الطاعة من الله (٥)، ولم يجز له أن يقول: «والله ما فيها وما بينها حجّة لله على خلقه غيري وغير أخى الحسين» (٦).

فكل ذلك دليل على تمسّك الإمام الحسن على بالولاية والخلافة بالنص والتعيين، لا بالشورى والانتخاب، ولهذا قال: «إنّه لم يبعث نبي إلّا وجعل له وصى من أهل بيته،

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٦.

⁽٢) سير أعلام النبلاء: ج ٣، ص ٢٧٨.

⁽٣) بحار الأنوار: ج ٤٤، ص ٥٦، باب كيفيّة مصالحة الحسن لمعاوية.

⁽٤) بحار الأنوار: ج ٤٤، ص ٨٩، باب سائر ما جرى بينه وبين معاوية.

⁽٥) كمال الدين: ص ٢٩٧، باب ٢٩.

⁽٦) الإرشاد: ١١/ ٢، ص ٢٩.

المبحث الثالث: الإمام الحسين المثلا

النص والوصيّة في فكر الإمام الحسين عليّه! بعد أن لبّى الإمام الحسن على نداء الحق مسموماً على أيدي الطغاة، ولم يترك في حياته أي إشارة على خلاف منهج أبيه لمعاوية وأنصاره ليتمسّكوا بها من بعده، وبعد أن بيّن موقع أخيه الحسين عليه في الأمّة قائلاً: «والله ما فيها وما بينها حجّة لله على خلقه غيري وغير أخي الحسين» (٢)، بعد هذا كلّه جاء الإمام الحسين عليه مدافعاً عن نظريّة النص والولاية، قائلاً: «أمّا بعد، فانسبوني فانظروا من أنا، ثمّ ارجعوا إلى أنفسكم وعاتبوها فانظروا... ألست ابن بنت نبيّكم وابن وصيّد» (٣)، وقال أيضاً مخاطباً أصحاب ابن زياد: «ما بالكم تناصرون عليّ... أما والله لئن قتلتموني لتقتُلنَّ حجّة الله عليكم» (٤).

وبعد كلّ هذه التأكيدات من قبل أخيه الحسن ومن قِبَلِه اللَّهِ الكاتب ليقول: (لا توجد أيّة آثار لنظريّة النص في قصّة كربلاء) (٥).

ولم يعطِ الكاتب أي رواية على ذلك، بل اكتنى بذكر الكلام المتقدّم؛ لأنّه لا يستطيع أن يحذف أو يحرّف استدلالات الإمام الحسين علي أمثال «حجّة الله عليكم»، وغيرها العشرات من الشواهد التي حفلت بها قصّة كربلاء، متناسياً أنّ سبب وقعة كسربلاء هي خلافة الحسين علي لأخيه الحسن علي في الولاية وتصدّيه لقيادة الشيعة سياسياً أنذاك.

⁽١) بحار الأنوار: ج ٤٤، ص ٩٠، باب سائر ما جرى بينه وبين معاوية.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٩.

⁽٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٩٧.

⁽٤) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٩.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٧.

المبحث الرابع: الإمام على بن الحسين (السجاد) علي المبحث الرابع:

إمامة على بن الحسين السجّاد عليُّلا: ولمّا لم يجد الكاتب في النصوص ما يدعم نظريّته، راح يبحث عن أفكار الإمام الحسين عليه وتأمّلاته، وكأنّ الكاتب استقرأ فكر الإمام كاملاً وحصل منه على نتيجة تقول: (لم يفكّر -الإمام الحسين -بنقل الإمامة إلى أحد من ولده، ولم يوصِ إلى ابنه الوحيد الذي ظلّ على قيد الحياة)(٣).

ويظهر أنّ الكاتب لم يطّلع، أو تجاهل ما ورد في كتب الشيعة الإمامية المعتبرة أمثال الإمامة والتبصرة والكافي والإرشاد وغيرها حول النص على إمامة زين العابدين على، وتجاهل ما فيها من التركيز على وصيّة الحسين على إلى ولده على على قبل أن يتوجّه إلى العراق، بالإضافة إلى دفعه لسلاح رسول الله على اليه، وغير ذلك من الشواهد والنصوص التي أدّت بعمّ الإمام محمّد بن الحنفيّة أن يقول بإمامة على بن

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٧.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٣١.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٨.

١٨٤ دفاع عن التشيّع المن بعد أبيه (١).

أضف إلى ذلك، هناك أبواب خاصّة في كتب الشيعة سمّيت باسم (الإشارة والنص على على بن الحسين)(٢).

كلّ ذلك نبذه الكاتب وراء ظهره، وأطلق عبارته المتقدمة بدون دراية ورواية ولا تفكير ومطالعة.

ثمّ لجأ إلى التزوير والتقطيع بعدما وجد الله وصية لولده علي، فقال: (إنّها وصيّة عاديّة جدّاً، تتعلّق بأموره الخاصّة، ولا تتحدّث أبداً عن موضوع الإمامة والخلافة) (٣).

وهذه الوصيّة (العاديّة جدّاً)! يقول الراوي فيها: (فيها جميع ما يحتاج إليه ولد آدم إلى أن تفنى الدنيا)(٤).

فهل توجد وصيّة عاديّة وشخصيّة جدّاً، فيها جميع ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة.

فأحمد الكاتب لم ينقل هـذا المـقطع تـزويراً مـنه للـحقائق، وتحـريفاً لنـصوص الروايات.

إلى هنا تبيّن أنّ الكاتب اتبع كلّ أنواع التزوير والقطع والتحريف، لكنه لم يستطع أن ينني إمامة الحسين عليه، ومن بعده إمامة ولده الإمام زين العابدين عليه، ووصيّة الامام الحسين عليه إليه.

النص والوصيّة في فكر الإمام زين العابدين عليّا لا: لقد أوضح الإمام زين العابدين عليه نظريّة النص والخلافة والإمامة الإلهيّة بـقوله: «إنّ أولي الأمـر الذيـن

⁽۱) الإمامة والتبصرة: ص ٦٠- ٦١؛ بصائر الدرجات: ص ٥٠٢؛ الكافي: ج ١، ص ٥٠٩؛ إعلام الورى: ج ١، ص ٤٨٤؛ الإحتجاج: ج ٢، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٣٦٤، باب ٦٨، باب الإشارة والنص على على بن الحسين.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٨.

⁽٤) بصائر الدرجات: ص ١٤٨ / ٩.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة ١٨٥٠

جعلهم الله عزّ وجلّ أعّة للناس، وأوجب عليهم طاعته أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين ابنا على بن أبي طالب، ثمّ انتهى الأمر إلينا» (١).

ولامَ الإمام زين العابدين الناس على تقصيرهم بحق أهل البيت، وعلى تأويلهم القرآن بآرائهم، فأدّى بهم الأمر في نهاية المطاف إلى الاختلاف والفرقة، ولم يسبقَ شخص موثوق به يمكن الرجوع إليه والركون إلى قوله، ولو أنّهم تمسّكوا بأحاديث رسول الله ﷺ بحق أهل البيت وساروا على طريق الإمامة الإلهيّة لما حدث كـلّ ذلك، فقال ﷺ؛

«وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجّوا بمتشابه القرآن، فقالوا بآرائهم.... فإلى من يفزع خلف هذه الأمّة وقد درست أعلام هذه الملّة، ودانت الأمّة بالفرقة والاختلاف، يكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا يَكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا بَاللهُ عَلَى المُعْتَلِقُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَباده، ولم يدع الخلق سدى وأبناء أغمّة الهدى ومصابيح الدجى، الذين احتج الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجّة، هل تعرفونهم أو تجدونهم إلّا من فروع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً» (٢).

فيؤكد الإمام عليه على الأمّة موقع هؤلاء الحجج، وقرناء الكتاب، وأبناء الأمّة. وبعد كلام الإمام هذا ومنهجه في التعامل مع أهم قضيّة من قضايا المسلمين. يقول

أحمد الكاتب: (إنّ الإمام زين العابدين لم يدَّع الإمامة ولم يتصدّ لها)^(٣).

فهذه أقوال الإمام زين العابدين للله التي تكشف زيف ادعاء الكاتب وتــزويره وتحريفه.

أحمد الكاتب يتهم الإمام السجّاد عليُّلا: لقد اتهم الكاتب الإمام زين العابدين

⁽۱) كال الدين: ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

⁽٢) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٤، تفسير الآية ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

١٨٦ دفاع عن التشيّع

بالانعزال، ووضع عنواناً بارزاً سمَّاه (اعتزال الإمام زين العابدين)(١).

ويكني لرد هذه التهمة ما قاله العالم السني الشهير «الذهبي» بحق الإمام زيس العابدين، فقد قال: (فقد كان _ زين العابدين _ أهلاً للإمامة العظمى لشرفه وسؤدده وعلمه وتألم وكهال عقله)(٢).

أضف إلى ذلك، أنّ الانعزال المقصود هنا؛ إمّا اجتاعيّاً، أو سياسيّاً. أمّا الأوّل فقد خالفه التاريخ المنقول عن زين العابدين، يقول أبو حمزة الثمالي: (كان زين العابدين يحمل الخبز بالليل على ظهره، يتبع به المساكين في الظلمة) (٣). ويقول شيبة بن نعاقة: (لمّا مات على وجدوه يعول مائة أهل بيت) (٤).

فكيف بحال المنعزل أن يتبع هؤلاء؟! ونحن نجد اليوم من يتصدّى للمواقع، ومن يدّعي ألقاباً كثيرة، نجده غافلاً عمّا يدور حوله، فثمّ من يدّعي أنّه أبو الأيتام وصاحب نظريّة الدفاع عن حقوق الإنسان، بينا نجد في الواقع أنّ الناس تتضوّرون من حوله جوعاً ولا يعلم بهم.

إذن، الانعزال الاجتاعي لا ينسجم مع التاريخ الذي وصف لنا مواقف الإمام زين العابدين.

أمّا إذا كان المقصود منه سياسيّاً، فهو لا ينسجم أيضاً مع أقوال الإمام الله في الدفاع عن الحق المغتصب، وعن بيان دور الأعمّة في المجتمع، فهو الذي يقول: «وأبناء أعمّة الهدى، ومصابيح الدجى الذين احتج الله بهم على عباده، ولم يدع الخلف سدى من غير حجّة»، وراح الإمام يحدد أصولهم وفروعهم حيث يقول: «هل تعرفونهم أو تجدونهم إلّا من فروع الشجرة المباركة، وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

⁽٢) سير أعلام النبلاء: ج ٤، ص ٣٩٨/ ١٥٧.

⁽٣) تاريخ دمشق: ح ٤١، ص ٣٨٣؛ حلية الأولياء: ج ٣، ص ١٣٥ _ ١٣٦.

⁽٤) طبقات ابن سعد: ج ٥، ص ١٧٢ / ٧٥٥.

وأخيراً لجأ إلى ما عودنا عليه من التزوير والقطع، فراح يجرّد الحقائق التاريخيّة عمّا يحيط بها، وينقلها للقارئ ليشوّش ذهنه، فيقول في هذا المضار: (وقد بايع الإمام على بن الحسين يزيد بن معاوية بعد واقعة الحرّة) (٢).

ولم ينقل ما أحاط بهذه الواقعة من أمور وتهديدات، ونحن هنا ننقل إليك كامل الظروف التي أحاطت ذلك الموقف:

يقول الكليني في روضته: (ثمّ أرسل _ يزيد _ إلى علي بن الحسين الله ، فقال له مثل مقالته للقرشيين، فقال له علي بن الحسين الله ، «أرأيت إن لم أقر لك أليس تقتلني كما قتلت الرجل بالأمس» فقال له يزيد _ لعنه الله _: بلى. فقال له علي بن الحسين الله ، فقال له «قد أقررت لك بما سألت، أنا عبد مكره، فإن شئت فأمسك، وإن شئت فبع »، فقال له يزيد _ لعنه الله _ : أولى لك، حقنت دمك، ولم ينقصك ذلك من شرفك) (٢).

فهذه الرواية التاريخيّة التي استند إليها أحمد الكاتب وتبجّح بها من غير أن ينقلها للقارئ كها هي، لا تحتاج إلى تعليق، فالإمام مكره مهدّد بهدر الدم، غير قادر على دفع ما يواجهه، ولا يحق لأحمد الكاتب أن يستند إلى هذه الرواية ليجعل الاعتزال هو العنوان لزين العابدين، وإلّا لما اضطرّ يزيد أن يهدّد الإمام بهذا الأسلوب، فكان عليه أن يبحث عن رواية في ظرف طبيعي، وليس تحت التهديد والوعيد، هذا كلّه إذا سلّمنا بصحّة صدور البيعة من الإمام على ليزيد.

موقف ابن الحنفيّة من علي بن الحسين طلِيَّتِلا: كان موقف ابن الحنفيّة من زين العابدين واضحاً لا ريب فيه، وطالعتنا الرواية التاريخيّة بذلك، فقد ذكر جعفر بسن محمّد بن غا في كتابه (أنّه اجتمع جماعة قالوا لعبدالرحمن بن شريح: إنّ المختار يسريد

⁽١) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٣ ــ ٤٤٤، في تفسير الآية ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

⁽٣) روضة الكافي: ص ١٦٠، حديث علي بن الحسين مع يزيد.

الخروج بنا للأخذ بالثأر، وقد بايعناه ولا نعلم، أرسله إلينا محمد بن الحنفيّة أم لا؟ فانهضوا بنا إليه نخبره بما قدم به علينا، فإن رخّص لنا اتبعناه، وإن نهانا تركناه، فخرجوا وجاؤوا إلى ابن الحنفيّة.... فلمّا سمع ابن الحنفيّة كلامهم.. حمد الله وأثنى عليه وصلّى على النبي، وقال: أمّا ما ذكرتم بما خصّنا الله، فإنّ الفضل لله يعطيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وأمّا مصيبتنا بالحسين فذلك في الذكر الحكيم، وأمّا الطلب بدمائنا فقوموا بنا إلى إمامي وإمامكم علي بن الحسين، فلمّا دخل ودخلوا عليه أخبر خبرهم الذي جاؤوا لأجله، قال: «يا عم، لو أنّ عبداً زنجيّاً تعصّب لنا أهل البيت، لوجب على الناس مؤازرته، وقد ولّيتك هذا الأمر، فاصنع ما شئت»، فخرجوا وقد سمعوا كلامه، وهم يقولون: أذن لنا زين العابدين عليه ومحمّد بن الحنفيّة)(١).

فأعطى زين العابدين على الخطوط العريضة لمحمّد بن الحنفيّة وأتباعه بقوله: «لو أنّ عبداً زنجيّاً يتعصّب لنا أهل البيت وجب على الناس مؤازرته»، وفهم محمّد وأصحابه من هذا الضوء الأخضر الالتفاف حول أي ثورة تدعو للإطاحة بالواقع القائم، أضف إلى ذلك اعتراف محمّد بن الحنفيّة وأصحابه بإمامة زين العابدين على وذلك عندما قال لهم: (قوموا بنا إلى إمامي وإمامكم على بن الحسين).

فهذا الموقف لابن الحنفيّة واضح وجلي، لا يستطيع أحمد الكاتب ولا غيره أن يدغدغ فيه، ولقد تسالم عليه علماء الشيعة، فهذا الشيخ المفيد يقول: (محمّد بن الحنفيّة لم يدّع قط الإمامة لنفسه، ولا دعا أحداً إلى اعتقاد ذلك فيه، وقد كان سئل عن ظهور المختار وادعائه عليه أنّه أمره بالخروج والطلب بثأر الحسين المنظية وأنّه أمره أن يدعو الناس إلى امامته عن ذلك وصحّته فأنكره، وقال لهم: والله ما أمرته بذلك، لكنني لا أبالي أن يأخذ بثأرنا كلّ أحد، وما يسوءني أن يكون المختار هو الذي يطلب بدمائنا، فنصر بعض الشيعة المختار بناءً على الطلب بدم الحسين، ولم ينصروه على القول بإمامة أبي القاسم)(٢).

⁽۱) البحار: ج 20، ص ٣٦٥، ح ٢، الطبعة الحديثة؛ معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ١٠٠٠. (٢) الفصول المختارة، المفيد: ج ٢، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

وقال السيّد الخوئي: (هذا القول باطل جزماً، فإنّ محمّد بن الحنفيّة لم يدّع الإمامة لنفسه حتى يدعو المختار الناس إليه)(١).

وقد صرّح ابن الحنفيّة ثانياً إلى أبي خالد الكابلي، بأنّ الإمام هو علي بن الحسين المنه عندما سأله قائلا: (جعلت فداك، إنّ لي حرمة ومودّة وانقطاعاً، فأسألك بحرمة رسول الله وأمير المؤمنين، إلّا أخبرتني أنت الإمام الذي فرض الله طاعته على خلقه؟ قال: فقال: يا أبا خالد حلّفتني بالعظيم، الإمام علي بن الحسين المنه علي وعلى كلّ مسلم...)(٢).

لقد طالعتنا هذه الرواية بأمرين:

الأوّل: أنّ الإمامة هي الفكر السائد لدى الناس، ومن يمثّله يحمل امتياز الطاعة المفروضة.

الثاني: أنَّ الإمام هو على بن الحسين الرِّكِ.

المبحث الخامس: الإمام الباقر عليلا

الإمامة الإلهيّة عند الإمام الباقر عليّلا: اعتمد الإمام الباقر على في طرح إمامته على ثلاثة محاور:

المحور الأوّل: النص.

المحور الثاني: العلم ووراثة رسول الله ﷺ.

المحور الثالث: امتلاكه سلاح رسول الله ﷺ.

⁽۱) معجم رجال الحديث: ج ۱۸، ص ۱۰۱_۱۰۲.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ١٣١.

أمّا بالنسبة للمحور الأوّل، فقد ترجمه الباقر على بقوله: «مَن عَبَدَ الله عبادة اهمّام وتعب ولم يعتقد بإمام عادل، وأنّه منصوب من الله، فلا يقبل الله منه سعياً، ومثله كمثل نعجة فقدت راعيها وقطيعها، فظلّت حائرة نهارها، فلمّا جنّ الليل ظنّت أنّها وجدت راعيها وقطيعها لتلحق بهم، فلمّا أصبح الصباح رأت الراعي غير راعيها، فعادت إلى حيرتها تبحث، ثمّ رأت قطيعاً آخر، فأرادت أن تلحق بها، ودعاها راعي ذلك القطيع، وقد رأى أنّها ضالّة، ولما وجدت أنّه غير راعيها عادت إلى حيرتها، حتى لقيها الذئب فافترسها، ذلك هو حال من أصبح لا إمام له، حتى إذا مات مات ميتة جاهليّة» (١).

فلقد صرّح الإمام الباقر على بأنّ الإمام منصوب من الله بالنص بقوله: «وأنّه منصوب من الله»، وجعل اتّباع الإمام من أمهات المسائل في الشريعة الإسلاميّة، وإلّا كانت النتيجة الحتميّة لكدحه مينة الجاهليّة.

أمّا بالنسبة إلى المحور الثاني، وهو العلم ووراثة رسول الله ﷺ، فلقد ركّز الإمام الباقر على ذلك في أذهان الناس، وراح يصرّح به ويطرحه كمسألة من مسائل الإمامة الإلهيّة، يقول أبو بصير: قلت يوماً للباقر على: أنتم ورثة رسول الله ﷺ؟ قال: «نعم»، قلت: رسول الله ﷺ وارث الأنبياء جميعهم؟ قال: «وارث علومهم»، قلت: وأنتم ورثتم جميع علوم رسول الله ﷺ؟ قال: «نعم»... إلى (٢).

إذن. نظريّة الإمام الباقر الله تركّزت على هذه المحاور الثلاثة في طرح الإمامة

⁽١) الإمامة وأهل البيت: ج ٣، ص ٢٣.

⁽٢) نور الأبصار: ص ٢٢٠.

⁽٣) بصائر الدرجات: ص ١٧٦ ـ ١٧٧، ح ٥.

كقيادة عامّة للمسلمين باعتبارها منصب رسول الله ﷺ، وهم ورثبته، وأضاف الباقر على جمّاً غفيراً من الروايات التي تشير إلى تلك المعاني، فقد نـقل الصـقّار في بصائر الدرجات عن الباقر على قال: «الإمام يعرف الإمام الذي يكون من بعده»(١).

وقال أيضاً مفسّراً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْ لِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نَعِيّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾، قال: «إيّانا عنى أن يسؤدّي الأوّل منّا إلى الإمام الذي يكون من بعده الكتب والسلاح (٢).

فلقد طرح الباقر على الإمامة ومحاورها الثلاثة بدون أي منازع أو منافس له، لارتكازه في طرحه على ركن أساسي من أركان الإمامة، ألا وهو البيت الحسيني، فلقد روى الصدوق عن سلمان الفارسي قوله: دخلت على النبي المنافي الحسين المن على على فخذه وهو يقبّل عينه ويلثم فاه، ويقول: «أنت سيّد ابن سيّد، أنت إمام ابن إمام أبو أمّة تسعة، أنت حجّة الله ابن حجّته، وأبو حجج تسعة من صلبك تاسعهم قاممهم» (٣).

أضف إلى ذلك طائفة من الروايات أكدت أنّ الإمامة للبيت الفاطمي الحسيني، ومن ادّعى خلاف ذلك فهو مفتر على الله، ومن هذه الروايات ما نقله على الهلالي عن رسول الله والمن الله والله والله والله والمنه والله والله والله والله والمنه والله والله والمنه وا

⁽١) بصائر الدرجات: ص ٤٧٤، ح ٤.

⁽٢) بصائر الدرجات: ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦، ح ٤.

⁽٣) اكمال الدين: ص ٢٥٠، ح ٩؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٥٦، ح ١٧؛ الخصال: ج ٢، ص ٥٩، ح ٣٨.

⁽٤) أخرج الدار قطني، كما في البيان في أخبار صاحب الزمان للكنجي الشافعي: ص ١١٧، باب ٩؛ والفصول المهمّة لابن الصبّاغ: ص ٢٩٥_٢٩، فصل ١٢٠؛ فضائل الصحابة للسمعاني، على ما في ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٤، باب ٩٤، ح ٤٣

١٩٢ دفاع عن التشيّع

قائمهم، وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»(١).

فهذه الركيزة الأساسيّة وهي البيت العلوي الفاطمي الحسيني هي التي يسرتكز عليها الأغمّة، والتي جاءت على لسان رسول الله كالشّيّة، وتناقلتها كتب الحديث والرواية، فلقد نقلها الصدوق والكليني والقندوزي الحنني والمقدسي الشافعي (٢)، وغيرهم، ومن الأغمّة الباقر عليه الذي هو الوريث لذلك البيت الحسيني، فبعد كلّ هذه الحقائق جاء أحمد الكاتب ليقول: (وقد خاض الباقر معركة مريرة لانتزاع قيادة الشيعة من ابن عمّه أبي هاشم وأتباعه وتثبيتها للفرع الفاطمي والبيت الحسيني) (٣).

فبعدما تقدّم تبين أنّ الباقر كان هو الوريث الوحيد للبيت العلوي الفاطمي الحسيني، وهذا يعني أنّه يحصل على امتياز خاص لإمامة الناس بنصوص رسول الله المنه التي أثبتت أنّ الإمامة والقيادة في البيت الحسيني. ولا يحتاج إلى خوض معركة جعجع سلاحها الكاتب بالألفاظ فقط؛ لأنّ أحاديث الإمامة في البيت الحسيني أكثر من أن تحصى، اتفقت جميعها على حقيقة تقول على لسان رسول الله على " إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أغّة تاسعهم قائمهم... "، إلخ (٤).

وعندما اصطدم أحمد الكاتب بهذه الطوائف الكثيرة من الروايات التي تشبت الحلافة للبيت الحسيني من قبل رسول الله المنظمة عاد وقال: (الإمام الباقر يعتبر نفسه أولى من الجميع)(٥).

وهذا ممّا لا غبار عليه حتى يقرّره أحمد الكاتب، فهو أولى من الجميع لأمور كثيرة جدّاً، منها:

⁽١) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤، ح ٤٥.

⁽٢) الخصال: ج ٢، ص ٥٥٥، ح ٣٨، أبواب الاثني عشر؛ اكمال الدين: ص ٢٥٠، ح ٩، باب ٢٤؛ الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، ح ٥١، باب ٢٤؛ عقد الدرر: ص ١٣٢، باب ٤، فصل ٢.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٣٥.

⁽٤) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤، ح ٤٥.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٣٥.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

- ١ _ النص عليه بالإمامة.
- ٢ ـ امتلاكه سلاح رسول الله ﷺ.
- ٣ ـ وراثة العلم من رسول الله ﷺ.
- ٤ ـ وريث البيت العلوي الفاطمي الحسيني.
- ٥ ـ ما عتاز به الباقر الله من مؤهلات ذاتية.
- كلِّ ذلك جعله أولى من الجميع في إمامة وقيادة المسلمين.

إفتراء الكاتب على إمامة الباقر عليه أشكل أحمد الكاتب على نظريّة النص والوصيّة، وقال: (فإنّ نظريّة الإمام الباقر السياسيّة كانت تقوم بصورة رئيسيّة على أعمدة العلم وامتلاك سلاح رسول الله عليه وحق وراثة المظلوم، أكثر ممّا كانت تقوم على النص الصريح والوصيّة الواضحة، حيث لم تكن نظريّة الإمامة قد تبلورت لدى الشيعة في بداية القرن الثانى الهجري إلى مرحلة الارتكاز على موضوع النص والوصيّة).

وحمل هذا الإشكال بين مفرداته محورين:

المحور الأوّل: أنّ الإمام الباقر على اعتمد بصورة رئيسيّة في طرح إمامته على أعمدة العلم وامتلاك سلاح رسول الله ﷺ.

المحور الثاني: نظريّة الإمامة تبلورت في بداية القرن الثاني الهجري.

أمّا بالنسبة للمحور الأوّل فإنّ المطالع للرواية التاريخيّة والحديثيّة يجد خلاف ذلك عاماً، لأنّ الإمام الباقر عليه يقول: «من عَبَدَ الله عبادة اهتام وتعب ولم يعتقد بإمام عادل، وأنّه منصوب من الله...»، إلخ (١). فهذا يخالف كلام الكاتب بالمرّة.

وقد جعل الإمام الباقر على الولاية لهم ممّا أنزله الله إليهم، فقال: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ قال: «الولاية»(٢).

ولماذا لا يعتمد البافر علي على النص، وقد ورد عليه النص بالإمامة عن النبي أوّلاً.

⁽١) الإمامة وأهل البيت: ج ٣، ص ٢٣.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٤٧٧، باب نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

وأمير المؤمنين ثانياً، والحسن والحسين ثالثاً، وأبيه رابعاً، كما يقول الشيخ المفيد (١)؟!

فكل هذه الركائز التي رفدت الباقر الله وجعلته إماماً للشبيعة أنكرها أحمد الكاتب، وقال: (إنّ نظريّة الإمام الباقر السياسيّة لم تقم على النص والوصيّة).

أمّا المحور الثاني، وهو ما افتراه الكاتب بأنّ نظريّة الإمامة تبلورت في بداية القرن الثاني الهجري، فبالإضافة إلى ما ورد من الرسول ﷺ حول مسألة النص على أمير المؤمنين، وقد نقلنا ذلك فيا تقدّم، احتجّ أمير المؤمنين بالنص والوصيّة له، فقام مخاطباً المسلمين: «أنشد الله من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، لما قام وشهد».

وشهد بالإمامة والنص والوصيّة للإمام علي الله اثنا عشر بدريّاً، قالوا: نشهد أنّا سمعنا رسول الله ﷺ يقول ذلك يوم غدير خم.

وتسالم على هذا المناشدة أمّهات الكتب السنيّة من الصحاح وغيرها ومؤلّفيها، أمثال أحمد بن حنبل والنسائي والترمذي وابن ماجة وغيرهم (٢)، وقد نقل ابن كثير أسانيد هذه المناشدة (٣).

واحتج أيضاً من بعده ولده الحسن على بقوله: «أنا ابن النبي وأنا ابن الوصي» (٤). واحتج الحسين على من بعد أخيه الحسن على بالنص والوصية السياسية بقوله: «ألست ابن بنت نبيّكم وابن وصيّه».

فلا أعلم كيف يحتجّ علي وولداه الحسن والحسين ﷺ على الأُمّة بالنص والوصيّة السياسيّة، والكاتب يقول: (لقد تبلورت هذه النظريّة في القرن الثاني)؟!

ثمّ بعد أن فشل الكاتب في إيجاد منفذ له في نظريّة الإمام الباقر علي السياسيّة، راح

الإرشاد: ج ۲، ص ۱٦٠.

 ⁽۲) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و ٦٧٢ و ٩٥٣ و ٩٦٤؛ سنن النسائي: كتاب الخصائص، ح ١٥٤٢؛
 الترمذي: ج ٥، ح ٣٧١٣؛ ابن ماجة: ج ١، ح ١١٦ و ١٢١١.

⁽٣) البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٨ ـ ٢٣١.

⁽٤) ذخائر العقبي: ص ٢٣٩.

يبحث عن منفذ آخر له بعد وفاة الباقر ﷺ، وقال: (بعد وفاته _ الباقر ﷺ _ سنة ١١٤ هـ حيث ذهب فريق منهم إلى اتباع أخيه الإمام زيد بن علي الذي أعلن الشورة ضدّ الخليفة الأموي هشام بن عبدالملك سنة ١٢٢ هـ اعتماداً على نظريّة أولى الأرحام)(١).

وأراد من هذا الكلام القول بأنّ نظريّة الإمامة لم نكن نظريّة معروفة، ولكن أنّى له هذا؟ فقد ردّه زيد بن على نفسه عندما قال: (جعفر إمامنا في الحلال والحرام)(٢).

فلقد اعترف زيد بالإمامة في هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق التي ملأت كتب الحديث الشيعيّة، وأنها في جعفر الصادق بعد والده الباقر، وقد برّاً الإمام الصادق الحلية زيداً ممّا ينسب إليه من البعض بقوله: «فإنّ زيدكان عالماً، وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنّه دعاكم إلى الرضا من آل محمّد المحمّد الم

إذن، لم ينفع أحمد الكاتب ذلك الفريق الذي التفّ حول زيد بن علي؛ لعلم ذلك الفريق وعلم زيد نفسه وتصريحه بإمامة جعفر عليها.

وبعد أن عجز الكاتب عن إيجاد أي منفذ في البيت العلوي، راح يتبع أولئك المنحرفين _ بعد وفاة الباقر على _ الذين انحرفوا عن خط أهل البيت، فقال: (وذهب فريق آخر بقيادة المغيرة بن سعيد إلى القول بإمامة محمّد بن عبدالله بن الحسن). ومن المعلوم أنّ هذا الرجل ذهب إلى هذا القول قبل وفاة الإمام الباقر على ولكنّه لم يظهر ذلك إلّا بعد وفاة الإمام، على زعم أنّه نبى في نهاية المطاف(٤).

فأراد الكاتب أن يقول بعد هذا الكلام: إنّ نظريّة الإمامة غير واضحة، وإلّا لما تفرّقوا. وهذا كلام خالٍ من الموضوعيّة؛ لأنّ أولئك الذين ذهبوا مع زيد كانوا عالمين بإمامة جعفر الصادق المنيّز، كما هو واضح _ وذكرناه سابقاً _ ، وبتصريح قائدهم زيد ابن علي، وأمّا المغيرة بن سعيد فقد قال بإمامة عبدالله بن الحسن قبل وفاة الباقر المنيّز،

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٨.

⁽٢) رجال الكشي: ترجمة سليان بن خالد، ص ٣٦١، رقم ٦٦٨.

⁽٣) روضة الكافي: ص ١٨٠، ح ٣٨١، معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٦.

⁽٤) فرق الشيعة: ص ٧٥.

وليس بعدها، وكان هذا الرجل مذموماً من قبل الباقر نفسه، ومثّله الإمام الباقر بالشيطان لأنّه قد «أتته آياتنا وعلم مكانتنا، ولكن اتبع الشيطان وكان من الغاوين» (١)، ولقد ذمّه الإمام الصادق على بقوله: «لعن الله المغيرة بن سعيد» (٢)، وسواء تفرّق المغيرة وأمثاله أم لا لا يضر ذلك في الإمامة مادام الباقر والصادق وأبناء البيت العلوي يدافعون عن هذا المنصب.

إذن، أفلس الكاتب من أي وثيقة تنفعه، لا من البيت العلوي ـ أي من الباقر وزيد ـ ولا من أعدائهم، أمثال المغيرة وغيره.

المبحث السادس: الإمام الصادق الله المبحث السادس

أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الصادق للثيلا: سار الإمام الصادق للله على ما سار عليه آباؤه في طرحه لمسألة الإمامة والنص والوصيّة، وتحرّك بنفس الاتجاه الذي تحرّكوا فيه لتركيز هذه النظريّة في الفكر الإسلامي.

فقد تحدّث الصادق على عن الإمامة بالنص والوصيّة، وقال لعبدالأعلى: «فَذَّكر ما أنزل الله في علي، وما قاله رسول الله ﷺ في حسن وحسين عليه، وما خص الله به علياً علياً على، وما قال فيه رسول الله ﷺ من وصيّته إلى الحسن...»(٣).

وجعل الإمام الصادق مسألة النص من أمّهات مسائل الإمامة والخلافة، وقيادة دفّة المجتمع الإسلامي، ونقل حديث اللوح الذي كان بيد أمّه فاطمة عليه الذي رآه جابر بن عبدالله الأنصاري، والذي فيه السلسلة الذهبيّة للأغّة عليه واحداً بعد واحد،

⁽١) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٧٨، رقم ١٢٥٥٨.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٧٥، رقم ١٢٥٥٨.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٤٤١، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٢.

وانطلق الإمام الصادق عليه ليركز نظريّة فرض الطاعة التي هـي مـن رواشـــح الإمامة قائلاً: «نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلّا معرفتنا، ولا يُعذر الناس بحهالتنا»(٢).

إلى غير ذلك من الطرق والوسائل التي اتبعها الإمام الصادق عليه في تأصيل نظريّة النص والولاية في أذهان المسلمين.

أضف إلى ذلك، النصوص الكثيرة التي وردت بحق الصادق الله من أبيه الباقر الله والتي توجت الصادق الله إماماً للمسلمين، ومن هذه النصوص التي حفلت بها كتب الشيعة، أنّ الباقر الله نظر يوماً إلى أبي عبدالله الله يشي، فقال: «ترى هذا؟ هذا من الذين قال الله عزّ وجلّ: ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَهُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَيْمًا لَهُ وَنُجِعَلَهُمْ أَيْمًا لَهُ الْوَارِثِينَ ﴾ (٤).

وكذلك نقل أبو عبدالله الصادق على قول الوصيّة من أبيه إليه (٥)، وكذلك قول الإمام الباقر على إلى الصادق على المريّة»(٦).

ونُقلت أحاديث النص على الصادق الله في كتب الشيعة المختصّة بهذا المجال(٧).

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٥٩٣، باب ما جاء في الاثني عشر اللَّهِ.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٣، باب فرض طاعة الأثمَّة.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٢٨٣، باب أنّ الأئمّة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٣٦٦، باب الإشارة والنص على أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق للثُّلِّد.

⁽٥) المصدر السابق.

⁽٦) المصدر السابق.

⁽٧) أبواب الإشارة والنص على الأئمَّة ﷺ في الكافي وغيره.

وبالرغم من كلّ هذه النصوص الواردة بحق الصادق عليه، وما قام به الصادق من دور في تركيز لهذه النظريّة، قال أحمد الكاتب: (لا توجد في التراث السيعي أحاديث كثيرة عن موضوع النص عليه الإمام الصادق أو الوصيّة له من أبيه في الإمامة، ماعدا رواية تتحدّث عن وصيّة عاديّة جداً)(١).

وحتى هذه الرواية التي لم يفهم الكاتب مغزاها، كانت تحمل بين طيّاتها الوصيّة والنص على الإمام الصادق الله وإليك نصّ الرواية:

عن أبي عبدالله قال: «إنّ أبي الله استودعني ما هناك، فلمّا حضرته الوفاة قال: ادعُ لي شهوداً، فدعوت له أربعة من قريش فيهم نافع مولى عبدالله بن عمر، فقال: اكتب: هذا ما أوصى به يعقوب بنيه ﴿ يَا بَنِيَّ إِنَّ الله اصْطَنَى لَكُمُ الْدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُم مُسْلِمُونَ ﴾، وأوصى محمّد بن علي إلى جعفر بن محمّد، وأمره أن يكفّنه في بُرده الذي كان يصلي فيه الجمعة، وأن يعممه بعهامته وأن يربع قبره ويرفعه أربع أصابع... قال للشهود انصرفوا رحمكم الله، فقلت له: يا أبت _ بعدما انصرفوا _ ما كان في هذا بأن تشهد عليه؟ فقال: يابني، كرهت أن تُخلب وأن يقال: إنّه لم يُوصَ إليه، فأردت أن تكون لك الحجّة» (٢).

فأراد الإمام الباقر ﷺ أن يثبت عنوان الوصيّة للصادق فقط أمام هؤلاء، ويكون وصي أبيه.

وهناك روايات كثيرة نقلنا بعضها دلّت على أنّ الباقر نصّب الصادق الله إماماً للمسلمين عند أصحابه للمسلمين، فالنتيجة النهائية أنّه وصي أبيه أمام هؤلاء، وإماماً للمسلمين عند أصحابه وأنصاره، وله ذا قال الإمام الباقر له في ذيل هذه الرواية: «فأردت أن تكون لك الحجّة».

فعنوان الوصيّة هو الحجّة، والغريب أنّ أحمد الكاتب قال بعد أسطر: (إنّ الإمام الصادق نافس عمّه زيداً اعتماداً على موضوع الوصيّة من أبيه) (٣).

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٩.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨ باب الإشارة والنص على أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق عليه ﴿

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٩.

فإذا كانت الوصيّة عاديّة فكيف يعتمد عليها الإمام الصادق الله في موضوع المنافسة المزعومة؟ فاضطرب الكاتب في الكلام، ووجد أنّ مسألة النص من المسائل المركوزة في جلسات الأعُّة ونقاشاتهم، فراح يبحث عن وسيلة أخرى، فقال: (وتشير بعض الروايات التي ينقلها الصفّار والكليني والمفيد عن الإمام الصادق أنّه كان يخوض معركة الإمامة مع منافسة عمّة زيد...)، إلخ.

والمتابع للرواية التاريخيّة يجد أنّ زيداً قد اعترف بإمامة جعفر ولم ينافسه، وقال بحقّ الإمام الصادق ﷺ:(جعفر إمامنا في الحلال والحرام)(١).

وكان الإمام الصادق على في طليعة المدافعين عن زيد الشهيد بقوله: «فإنّ زيداًكان عالمًا وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنّا دعاكم إلى الرضا من آل محمد الميليم، ولوظهر لوفى بما دعاكم إليه» (٢).

فقول زيد بحقّ جعفر ﷺ، وقول الصادق جعفر بن محمّد ﷺ بحقّ زيـد، يــنفي موضوع المنافسة التي خلقها أحمد الكاتب.

وهذا الاستظهار لا مجال لتصديقه، ونشأ لدى الكاتب نتيجة لعدم فهم مناهج المحدّثين، أمثال الصفّار والمفيد، فهم يقسّمون كتبهم إلى أبواب أو أجزاء أو فصول، وفي كلّ واحد من تلك الأجزاء أو الفصول يحمل جهة من الجهات التي اختصّ بها الأعمّة بهيلًا، فذهب أحمد الكاتب إلى الفصول والأجزاء التي تحدّثت عن امتلاك

⁽١) رجال الكشي: ترجمة سليان بن خالد، ص ٣٦١، رقم ٦٦٨.

⁽٢) روضة الكافي: ص ١٨٠، ح ٣٨١؛ معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٦.

⁾ أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٠.

الأُمَّة ﷺ لسلاح رسول الله ﷺ، وترك في نفس تلك الكتب الأبواب التي تتحدّث عن النصّ والوصيّة، ومن أراد الاطّلاع على ذلك فمبجرّد مطالعة الفهارس لكـتب أولئك الأعلام يتضّح له ما نقول.

وبعد أن يئس الكاتب من كلٌ ما تقدّم، عاد وكما عودنا إلى التزوير وتقطيع الروايات، عاد إلى الإمام الصادق يللج نفسه وقال: (لم يكن الإمام الصادق يطرح نفسه كإمام مفترض الطاعة من الله، وإنّما كزعيم من زعماء أهل البيت، ولذلك فقد استنكر قول بعض الشيعة في الكوفة: إنّه إمام مفترض الطاعة من الله. وهذا ما تقوله نفس الرواية السابقة الواردة على لسان سعيد السمّان وسليمان بن خالد: أنّ الإمام الصادق كان جالساً في سقيفة له إذ استأذن عليه أناس من أهل الكوفة، فأذِن لهم، فدخلوا عليه فقالوا: يا أبا عبدالله، إنّ أناساً يأتوننا يزعمون أنّ فيكم أهل البيت إماماً مفترض الطاعة؟.... فقال: «لا، ما أعرف ذلك في أهل بيتي»، قالوا: يا أبا عبدالله، إنّهم أصحاب تشمير وأصحاب خلوة وأصحاب ورع، وهم يزعمون أنّك أنت هو؟... فقال: «هم أعلم، وما قالوا، ما أمرتهم بهذا» (١). واكتنى الكاتب بهذه الكلبات ولم يكمل الرواية التي تقول:

فخرجوا، فقال لي: «يا سليان _ الإمام قال لأحد أصحابه _ من هـؤلاء»؟ قـلت: الناس من العجليّة _ وهم الضعفاء من الزيديّة، فسمّوا العجليّة لأنّهم أصحاب هارون ابن سعيد العجلي _ قال الإمام: «عليهم لعنة الله...»(٢).

فلنسأل أحمد الكاتب: لماذا قال: «عليهم لعنة الله»؟ فتفسير هذه الكلمة يـوضّح معنى قول الإمام عليه: «ما أعرف ذلك في أهل بيتي»، هذا أوّلاً.

وثانياً: إنّ الإمام الصادق على لا تأخذه في الله لومة لائم، فعندما يجد شخصاً أدخل في الدين ما ليس فيه يلعنه على رؤوس الأشهاد، وهذا ما حصل مع المغيرة بن سعيد، حيث قال الإمام الصادق على بحقه: «لعن الله المغيرة بن سعيد» (٣)، وكذلك قال

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤١.

⁽٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٦.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٧٥، رقم ١٢٥٥٨.

الفصل الرابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

بحقّ محمّد بن عبدالله بن الحسن الذي ادّعى أنّه المهدي، قال: «كذب عدو الله، بل هو ابنى»(١).

بينها في هذه الرواية نجد الإمام الصادق علله لم يكذّب القوم بدعواهم أنّه إمام مفترض الطاعة، بل قال: «هم أعلم وما قالوا»، ولم يكذّبهم ولم يلعنهم، فمفردات الرواية وأجوبة الإمام علله تعطي للرواية فها واضحاً، ولكنّ الكاتب جرّد الرواية من جوّها الحقيق، وقطع منها ما يعترض طريقه، فشوّش ذهن القارئ بما قال.

وبعد فشل أحمد الكاتب من كلّ ما تقدّم عاد ليتّهم الإمام الصادق الله بعدم اتصافه عيرة إلهيّة خاصّة، وعدم معرفة اتصافه عيرة إلهيّة خاصّة، وعدم معرفة الشيعة في ذلك الزمان بأي نص إلهي حول الإمامة، فقد نمت الحركة الزيديّة بقيادة زيد بن على الذي فجر الثورة في الكوفة عام ١٢٢هـ) (٢).

ولا ندري كيف لا يتمتع الإمام الصادق للله بميزة إلهيّة وهو يـقول: «إنّ سـليّان ورث داود، وإنّ محمّداً ورث عندنا علم التوراة والإنجـيل والزبور وتبيان ما في الألواح»(٣).

ولم نجد مَنْ وقف أمام الإمام واستنكر قوله هذا، بل لم نجد في التاريخ مطلقاً من وقف بوجه أحد الأغمّة وردّ عليهم ما يقولون، وكم قال الأغمّة من أقوال ومن صفات نسبوها لأنفسهم، ونتحدّى الكاتب أن يجد نصّاً واحداً يثبت مواجهة نفر من الأمّة الإسلاميّة لما يقوله الأغمّة، فكلّ ذلك ألا يعتبر ميزة إلهيّة لهؤلاء الأشخاص. ومن تصفّح كتب الإماميّة يجد مميزات إلهيّة وليس ميّزة واحدة، ثمّ كيف لا تعرف الشيعة أي نص حول الإمامة، وقد تمسّكوا بعد وفاة كلّ امام بالإمام اللاحق، فإذا لم يوجد نص، فلهاذا امتنع عن البيعة عمّار وأبو ذر والزبير وغيرهم؟ ولماذا قُتِل علي بن أبي طالب الحيّا ولماذا سمّ الحسن الحيّا ولماذا كلّ هذه المؤامرات

⁽١) مقاتل الطالبيين: ص ٢١٢.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٢.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٢٨٢.

٢٠٢ دفاع عن التشيّع

والدسائس بحقّ الشيعة؟

وأمّا حركة زيد الشهيد فلم تكن حركة قبال الإمامة، كى يقول الكاتب: إنّها غت نتيجة لعدم وجود نص؛ لأنّ زيداً نفسه يقول لابنه يحيى: (الأعُمّة اثنا عشر، أربعة من الماضين وغانية من الباقين. فقلت: فسقهم يا أبه، فقال: أمّا الماضون فعلي بن أبي طالب والحسن والحسين وعلي بن الحسين...)، وراح يعد الأعُمّة، ثمّ لم يكتف يحيى بذلك، بل سأله؛ هل هو أحد هؤلاء أم لا؟ فقال له زيد: (لا، ولكني من العترة...)(١).

فحركة زيد حركة مباركة من قبل الأئمّة بهي وإلّا لما دعا له الإمام الصادق للله بقوله: «رحمه الله، أما أنّه كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أما أنّه لو ظفر لوفى، أما أنّه لو ملك لعرف كيف يضعها» (٢).

هذا بالنسبة إلى حركة زيد، أمّا الزيديّة كفرقة نشأت بعد وفاة زيد بن علي، وسرّ نشوئها هو عدم الفهم الحقيقي لثورة زيد، وما كان يريد منها، فاجتهد البعض في تفسير أهداف تلك الثورة والنوايا التي يدعو زيد إليها، فقالوا بأنّ زيداً يدعو إلى نفسه، وقال الشيخ المفيد في هذا المضار: (واعتقد كثير من الشيعة فيه الإمامة، وكان سبب اعتقادهم ذلك فيه خروجه بالسيف يدعو إلى الرضا من آل محمّد، فظنّوا يريد بذلك نفسه، ولم يكن يريدها؛ لمعرفته باستحقاق أخيه على للإمامة من قبله ووصيّته عند وفاته إلى أبى عبدالله)(٣).

ووافق كثير من علماء الشيعة الشيخ المفيد هذا الرأي(٤).

ثمّ قال أحمد الكاتب لينقذ موقفه: (وقد بايع محمّد بن عبدالله بن الحسن ذي النفس الزكيّة عامّة الشيعة بمن فيهم العبّاسيّون والسفاح والمنصور)(٥).

⁽١) كفاية الأثر: ص ٣٠٠.`

⁽٢) رجال الكشى: ترجمة السيد بن محمّد الحميري، ص ٣٨٥، رقم ٥٠٥.

⁽٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٧١٢.

⁽٤) كفاية الأثر: ص ٣٠١ ـ ٣٠٣؛ بحار الأنوار: ج ٤٦، ص ٢٠٥.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٢.

وذكر أحمد الكاتب لهذه الدعوى مصادر، أمثال فرق الشيعة للنوبختي، والإرشاد للمفيد، ومقاتل الطالبيين للإصفهاني، وبمراجعة بسيطة لهذه المصادر نجد أنّ هذا المعنى غير موجود مطلقاً، بل هو من صياغات الكاتب نفسه لكي يستخرج نتيجة تقول بعدم وضوح الإمامة لدى عامّة الشيعة، وكذّبه النوبختي بقوله: (وعندما توفي أبو جعفر افترقت أصحابه فرقتين، فرقة قالت بإمامة محمّد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأمّا الفرقة الأخرى من أصحاب أبي جعفر محمّد بن على ين أبي طالب، وأمّا الفرقة الأخرى من أصحاب أبي جعفر محمّد بن على ين أبي طالب، وأمّا الفرقة الأخرى من أصحاب أبي جعفر محمّد بن على ين أبي طالب، وأمّا الفرقة الأخرى من أصحاب أبي جعفر محمّد بن على ين الحسن بالله القول بإمامة أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق).

إذن، فعبارة (إنَّ عامّة الشيعة بايعت محمّد بن عبدالله بن الحسن) غير موجودة في فرق الشيعة للنوبختي مطلقاً، بل هي من تزويرات الكاتب الكثيرة، وكيف تبايع الشيعة محمّد بن عبدالله والإمام الصادق الله يكذّب دعواه بقوله: «كذب عدوالله»(۱). وقال بحقّه الصادق الله: «إنّها والله ما هي إليك ولا إلى ابنيك، ولكنّها لهؤلاء، وإنّ ابنيك لمقتولون»، فتفرّق أهل المجلس الذين اجتمعوا لمبايعة محمّد هذا ولم يجتمعوا بعدها، كما يقول الإصفهاني (۲).

فتفرّق القوم عنه لا ينسجم مع مبايعة عامّة الشيعة له كما يقول الكاتب.

إذن، كلّ الغبار الذي أثاره أحمد الكاتب حول إمامة الصادق الله لم يجد نفعاً، ونذكّر أحمد الكاتب أنّ أعداء الإمام الصادق الله اعترفوا بإمامته، أمثال أبي مسلم الخراساني، حيث عرض الخلافة ابتداءً على الإمام الصادق^(٣)، ورفضها الإمام لعلمه بعاقبة الأمور، وكذلك أبو سلمة طلب من الإمام الصادق القدوم لمبايعته (٤).

وقد نظم أبو هريرة الأبّار صاحب الإمام الصادق الله هذه الحادثة شعراً فقال: ولمّا دعا الداعون مولاي لم يكن ليشني إليسه عسزمه بـصوابِ

⁽١) مقاتل الطالبيين: ص ٢١٢.

⁽٢) مقاتل الطالبيين: ص ٢٢٥.

⁽٣) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: ج ١، ص. ٥٧.

⁽٤) مروج الذهب: ج٣، ص ٢٨٠؛ تاريخ اليعقوبي: ج ٣، ص ٩٥.

ولمّا دعوه بالكتاب أجابهم بحرق الكتاب دون ردّ الجوابِ وماكان مولاي كمشري ضلالة ولا ملساً منها الردى بثوابِ ولكسنّه لله في الأرض حجّة دليل إلى خير وحسن مآبِ (١) فهؤلاء اعترفوا بالإمام الصادق على ذلك.

الإمامة عند الصادق عليُّلا: ركّز الإمام الصادق عليًّ مفهوم الإمامة في أذهان أصحابه وأنصاره آنذاك، فقال لأحدهم عندما سأله عن قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيدٍ ﴾، قال عليه: «يعني بذلك الإمامة، جعلها الله في عقب الحسين إلى يوم القيامة».

وحفلت كتب الحديث بأقوال وتوصيات الإمام الصادق الله لأصحابه حول مسألة الإمامة، وراح يوجّه الأصحاب إلى زيارة قبر جدّه الحسين الله وأعلمهم بأنّ هناك شرطاً لقبولها، وهو أنّك تعترف بأنّه إمام مفترض الطاعة، فقال الصادق الله: «وزيارته _ زيارة الحسين الله _ مفترضة على من أقدّ للحسين بالإمامة من الله عزّ وجلّ» (٢).

وعندما تطرّق الكاتب إلى موقف الإمام الصادق على من الإمامة لم يجد بداً إلّا التحريف وقطع الأحاديث حتى تنفعه في نظريّته، فقال: (إنّ هشام بن سالم الجواليقي كلّم رجلاً بالمدينة من بني مخزوم في الإمامة، فقال له الرجل: فمن الإمام اليوم؟ فقال له: جعفر ابن محمّد، فتعجّب الرجل، وقال: فوالله لأقولها له، فغمّ لذلك هشام غمّاً شديداً خوفاً من أن يلومه الإمام الصادق أو يتبرّأ منه) (٣).

فاكتنى الكاتب بذلك، ولم يكمل الرواية لكي يوقع في هشام بن سالم، ولكن الرواية تقول: فأتاه الخزومي فدخل عليه فجرى الحديث، قال: فقال له مقالة هشام، فقال أبو

⁽۱) مناقب ابن شهر آشوب: ج ٤، ص ٢٥٠.

⁽٢) أمالي الصدوق: ص ٢٠٦، ح ٢٢٦.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٥ ـ ٨٦

كلّ ذلك قطعه الكاتب ولم يبيّنه، فأيّد الإمام مقالة هشام، وقال للمخزومي: «نحن لذلك أهل»، وأمّا خوف هشام من طرحه للإمامة فيجيب عليه المنصور الذي دسّ الجواسيس في كلّ مكان حتى وصل به الأمر أن يعطيهم أموالاً يحملوها للإمام حتى يوقعه في الفخّ، وهذا ما حدّث به التاريخ(٢).

ثمّ راح الكاتب يبحث عن الروايات المرسلة التي تشير إلى عتاب الإمام الصادق لهشام بن سالم، وقيس الماصر، ولقد كفانا السيّد الخوئي بحث تلك الروايات، وقيال عنها: مرسلة (٣).

أضف إلى ذلك أنّ الكاتب أراد أن يستدلّ بكلام الصادق الله لضرب موقف هشام بن سالم وقيس الماصر، لأنّهم يقولون بالإمامة، والرواية على فرض صحّها والتي أطلق الإمام كلامه على هشام بن سالم وقيس الماصر فيها، تحدّث بها هشام بن الحكم، وأثبت للشامي الإمامة، وقال الشامي: فأنا الساعة أشهد أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، وأنّك _ الإمام الصادق _ وصي الأوصياء، ولمّا انتهى ذلك، قال الإمام لهشام بن الحكم مؤيّداً مناظرته وشهادة الشامي، قال له: «مثلك فليكلّم الناس». هذا كلّه لم يعترف به الكاتب حتى يستدلّ ببعض الفقرات لضرب أصحاب الامام.

أضف إلى ذلك أنّ هذا الشامي عندما جاء إلى المناظرة قال له الإمام الصادق على الله الله الله الإمام الصادق على الله الذي عندك وتريد أن تناظرنا به من كلام رسول الله اللهام من عندك» في الشامي: من كلام رسول الله بعضه، ومن عندي بعضه، في قال له الإمام: «فأنت إذن

⁽١) رجال الكشي: ترجمة هشام بن سالم، ص ٢٨١، رقم ٥٠١.

⁽۲) مناقب ابن شهر آشوب: ج ٤، ص ٢٣٩ _ ٢٤٠.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ٩٩، رقم ٩٦٧٢.

شريك رسول الله عَلَيْتَكَا »، فقال: لا. قال: «فسمعت الوحي عن الله»؟ قال: لا. قال: «فتجب طاعتك كما تجب طاعة رسول الله»؟ قال: لا. فالتفت الإمام إلى أحد أصحابه وقال: «هذا قد خصم نفسه قبل أن يتكلم»(١).

فالإمام جعل وجوب الطاعة من صفات ذلك الشخص الذي يدعي أنّ عنده فرائض وفقهاً وكلاماً وكلّ شيء، وهذا مختص بالأئمّة فقط، فهؤلاء فقط تجب طاعتهم، وهذا لا يعترف به الكاتب أيضاً.

كلّ هذا الكلام حذفه الكاتب، وذكر فقط قول الإمام الصادق على هذه الجلسة، بعد أن تمّت لهشام بن سالم وقيس الماصر، الذي أراد الإمام بكلامه أن يوجههم ويعلّمهم كيفيّة النقاش والمحاورة، على فرض صحّة الرواية، ونصحهم بأن يكونوا كهشام بن الحكم الذي لعب في الرواية دور المناظر والمدافع عن الإمامة.

ثمّ راح الكاتب يفتّش جعبته عن رواية أخرى بشرط أن تكون قابلة للتحريف، فذكر رواية يوجّه فيها الإمام الصادق الله مؤمن الطاق وجعل منها مورداً من موارد ذم الإمام الصادق لهذا الرجل، لأنّه تكلّم بالإمامة مع أنّ الرواية لم تذكر مورد الحديث، أضف إلى ذلك أنّ السيّد الحوئي قال: (فلا ينبغي الشكّ في عظمة الرجل وجلالته، والروايات المادحة له متظافرة وصحيحة السند)(٢)، فكلام السيّد الحوئي هذا أطلق بعد البحث والتحقيق في حال الرجل الذي يقول عنه الطوسي: (ثقة متكلّماً حاذقاً).

وأخذ الكاتب يتمسّك بتوجيهات الصادق لأصحابه، ومنها قوله إلى مؤمن الطاق: «لا تتكلّم»، فقال مؤمن الطاق للمفضّل بن عمر: أخاف أن لا أصبر^(٣). ولم تبيّن الرواية أي مورد آخر غير هذا الكلام، فهي توصية من الصادق الله لأصحابه، لأنّ الفترة كانت حرجة، كما يقول محمّد أبو زهرة: (ليس هناك من ريب في أنّه كان للتقيّة

⁽۱) الإرشاد: ج ۲، ص ۱۹۶ ـ ۱۹۸.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٣٩.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٦.

الفصل الرابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

في عصر الإمام الصادق وما جاء بعده وهي كانت مصلحة للشيعة وفيها مصلحة للإسلام لأنّها كانت مانعة من الفتن المستمرّة)(١).

وعلى فرض أنّها ذامّة لمؤمن الطاق فهي متعارضة مع كثير من الروايات المتضافرة والمادحة له، ومنها الصحيحة السندكها يقول السيّد الخوتي^(٢).

وأخيراً. فالرواية ضعيفة السند، لوجود المفضّل بن عمر، وهو مطعون، كما قــال السيّد الخوئي^(٣).

وراح الكاتب يعتمد على تلك الروايات الذامّة للرجل، منها الروايـة التي سأل الإمام الصادق فضيل بن عثمان عن موقف مؤمن الطاق وقال: «بلغني أنّه جدل...»، إلخ، وهذه الرواية ضعيفة بعلي بن محمّد النعيمي، كما يقول السيّد الحنوئي (٤).

وعلى فرض صحّتها، فالإمام يوجّه مؤمن الطاق في نـقاشاته، ولم تـقل الشيعة بعصمة مؤمن الطاق، وكلام الأحول في نفسه، يقول السيّد الخوئي: (لا يريد أن يتكلّم بالجدل إلّا أنّ الحماية عن الدين والعصبيّة له دعته إلى ذلك)(٥).

ثمّ راح الكاتب يدمج بين الروايات ليشوّش ذهن القارئ بذمّ رجل مثل أبي بصير، فقال: (ويقول الكشي: إنّ الإمام الصادق رفض أن يستقبل أبا بصير، وقال له: «يهلك أصحاب الكلام وينجو المسلمون، إنّ المسلمين هم النجباء»، وقال: «إنيّ لأحدّث الرجل الحديث وأنهاه عن الجدال والمراء في دين الله، وأنهاه عن القياس، فيخرج من عندي فيتأوّل حديثي على غير تأويله»)(٦).

وأراد من ذلك أن يشوّه صورة الرجل الإمامي أبي بصير، ونحن هنا نفكّك بـين

⁽١) الإمام الصادق: ص ٢٤٣ _ ٢٤٤.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٣٩.

⁽٣) المصدر نفسه.

⁽٤) المصدر نفسه.

⁽٥) المصدر نفسه.

⁽٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٦ ـ ٨٧.

الروايات التي دمجها الكاتب ليتبيّن إلى أي حد تمادى هذا الرجل في كذبه وتزويره. أمّا الرواية التي تقول: إنّ الإمام الصادق على لم يأذن لأبي بصير فهي:

محمّد بن مسعود، قال: حدّثني جبرائيل بن أحمد، قال: حدّثني محمّد بن عـيسى، عن يونس، عن حمّاد الناب، قال: جلس أبو بصير على باب أبي عبدالله على للطلب الإذن، فلم يؤذن له.

وهذه الرواية ضعيفة لأنّ جبرائيل بن أحمد لم يوثّق، فلا يمكن الاعتاد عليها(١).

وأمّا كلمة الإمام «يهلك أصحاب الكلام وينجو المسلمون...»، إلخ، التي نسبها الكاتب إلى الكشي حكما ذكره سابقاً هذه الكلمة لا توجد في ترجمة أبي بصير عند الكثي، وهناك ثلاث رجال يلقبون بأبي بصير لم يوجد هذا الكلام في واحد منهم كما يقول الكشي، وأسماء الرجال الثلاثة هي: ليث بن البختري، وعبدالله بن محمّد الأسدي، ويحيى بن أبي القاسم، وكلّ منهم يلقّب بأبي بصير.

أمّا كلمة الإمام التي دمجها الكاتب وهي «إنّي لأحدّث الرجل الحديث وأنهاه عن الجدال....»، إلخ، والتي جعل منها الكاتب مورد ذم لأبي بصير، جاءت عند الكشّي نفسه بهذا الشكل:

«إني لأحدّث الرجل الحديث وأنهاه عن الجدال والمراء في دين الله، وأنهاه عن القياس فيخرج من عندي فيتأوّل حديثي على غير تأويله.... إنّ أصحاب أبي كانوا زيا أحياءً وأمواتاً، أعني زرارة ومحمّد بن مسلم ومنهم ليث بن البختري وبريد العجلي، وهؤلاء القوّامون بالقسط، وهؤلاء السابقون السابقون أولئك المقرّبون»(٢).

وأبو بصير هو ليث بن البختري، الذي جعله الكاتب بدمج الروايات وتحريفها مذموماً، بينا هو عند الصادق على من القوّامين بالقسط السابقين السابقين - كما يقول الكشي - وغير مشمول بالحديث الذي نسبه الكاتب إلى الإمام الصادق بحق أبي بصير.

⁽۱) معجم رجال الحديث: ج ۲۰، ص ۸۰.

⁽٢) رجال الكشي: ترجمة ليث بن البختري، ص ١٧٠، رقم ٢٨٧.

الفصل الرابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

ألا يكني كلّ هذا الدجل والشعوذة وخلق الفتن داخل الأمّة الإسلاميّة بعد أن بدأ الحقّ يتضح وبدأت الغيوم تنجلي.

أحمد الكاتب ومسألة البداء

وقبل التعرّض لكلام الكاتب الذي ردّد مقالة السابقين فيه، نقول: إنّ البداء بمعناه المرفوض من الشعارات التي رفعت قديماً وحاضراً لضرب نظريّة الإمامة الإلهيّة. واستخدم هذا الشعار على مرحلتين:

المرحلة الأولى: رفع لإسقاط مكانة الأغمّة ﷺ عند الناس، وأوّل مَن تـصدّى لذلك سليان بن جرير ـ الذي اعتقد بأنّ الإمامة شورى ـ وقال: (إنّ أغمّة الرافيضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معها من أغمّهم على كذب أبداً، وهما القول بالبداء وإجازة التقيّة)(١).

ومقالة هذا الكذّاب واضحة الهدف، وهو تحجيم دور الأئمّة ﷺ داخل المجتمع من خلال الاتهامات والظنون التي تصدّى لها أئمّة أهـل البــيت لكشـف زيـفها وبــيان أهدافها، فقال الإمام الصادق ﷺ: «مابدا لله في شيء إلّاكان في عــلمه قــبل أن يــبدو له»(٢).

وقال أيضاً: «إنّ الله لم يُبدَ له من جهل»^(٣).

وبهذه المواجهة الصريحة لرد الشبهات فشلت كلِّ مخططات أولئك لتحجيم دور

⁽١) فرق الشيعة: ص ٧٦.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٢٠٢، باب ٢٤ باب البداء.

⁽٣) المصدر نفسه.

⁽٤) المصدر نفسه.

٢١٠ دفاع عن التشيّع

الإمام في الأمّة، والقضاء على الإمامة الإلهيّة.

المرحلة الثانية: وبعد فشل تلك النسبة إلى الأئمّة توجّه أولئك المنحرفون إلى الشيعة ليغيّروا الهجمة ويبدّلوا طرف المواجهة، فجعلوا طرفهم الجديد هم أصحاب الأئمّة، وهكذا بدأت الهجمة على الشيعة بعدما فشلت على الأئمّة أوّلاً، وانبرى علماء الشيعة لمواجهة ذلك بفتاوى وأقوال صريحة.

فقال الشيخ المفيد: (إنّ الله تعالى عالم بكلّ ما يكون قبل كونه، وأنّه لا حادث إلّا وقد علمه قبل حدوثه، ولا معلوم وممكن أن يكون معلوماً إلّا وهو عالم بحقيقته، وأنّه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السهاء، وبهذا اقتضت دلائل العقول والكتاب المسطور والأخبار المتواترة من آل الرسول المنتقالية وهو مذهب جميع الامامية)(١).

وقال الشيخ الطوسي: (إنّ الله تعالى عالم، بمعنى أنّ الأشياء واضحة له حاضرة عنده، غير غائبة عنه، بدليل أنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ من كان كذلك فهو عالم بالضرورة)(٢).

وهكذا قال السيّد المرتضى والعلّامة والحلّي وغيرهم ٣٠).

فسد علماء الشيعة باب حجّة المنحرفين بأنّ الشيعة تنسب الجهل إلى الله تعالى بذريعة البداء، وجاء الكاتب في القرن العشرين، وبلا بحث وتحقيق، ليجعل من البداء مشكلة تعيشها الشيعة (٤).

ونبع هذا الكلام من جهل تام بمعنى البداء في الفكر الإسلامي، وليس الشيعي فحسب، والدليل على ذلك، أنّه جاء في صحيح البخاري عن رسول الله عَلَيْظَةَ: «إنّ ثلاثة في بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى، بدا لله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكاً، فأتى

⁽١) أوائل المقالات: ص ٥٤ ـ ٥٥.

⁽٢) الرسائل العشر: ص ٩٤، المسألة السادسة.

⁽٣) الذريعة: ج ١، ص ١٢٨؛ كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد: ص ٣١٠.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٦.

الأبرص فقال: أي شيء أحبّ إليك؟ قال: لون حسن وجلد حسن، قد قذَّرني الناس، قال: فسحه فذهب عنه فأعطي لوناً حسناً وجلداً حسناً، فقال: أي المال أحبّ إليك، قال: الإبل، فأعطي ناقة عشراء.... وهكذا فعل مع الأقرع والأعمى، وأغناهم الله، وبعد مدّة أتاهم ذلك الملك بصورة رجل مسكين، فطلب منهم، فلم يعطه الأقرع والأبسرص، وأعطاه الأعمى، فقال الملك للأعمى: أمسك مالك، فإنّا ابتُليتم، فقد رضي الله عنك وسخط على صاحبيك»(١).

وعلّق ابن الأثير على هذا الحديث فقال: (وفي حديث الأقرع والأبرص والأعمى: بدا لله عزّ وجلّ أن يبتليهم، أي قضى بذلك، وهو معنى البداء هاهنا)(٢).

فعبارة (بدا لله) نقلها البخاري وابن الأثير، وهـؤلاء لم يكـونوا شـيعة، فـالفكر الإسلامي يقول بالبداء بالمعنى الجائز إطلاقه على الله، لا بالمعنى الذي رفـع لضرب الأئمّة ﷺ أوّلاً، والشيعة ثانياً، وهو نسبة الجهل إلى الله.

فجهل الكاتب وأمثاله بالمعنى المسموح وشنّع على الشيعة قولهم بالبداء المرفوض الذي ردّه الشيخ الطوسي قبل مئات السنين بقوله: (فأمّا إذا أضيفت هذه اللفظة _ أي البداء _ إلى الله تعالى، فمنه ما يجوز إطلاقه عليه ومنه ما لا يجوز، فأمّا الذي يجوز من ذلك فهو ما أفاد النسخ بعينه، ويكون اطلاق ذلك عليه على ضرب من التوسّع، وعلى هذا الوجه يحمل جميع ما ورد عن الصادقين المي من الأخبار المتضمّنة لإضفاء البداء لله تعالى دون ما لا يجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن، ويكون إطلاق ذلك فيه تعالى والتشبيه هو أنّه إذا كان ما يدلّ على النسخ يظهر به للمكلّفين ما لم يكن ظاهراً لهم، ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلاً لهم أطلق على ذلك لفظ البداء)(٢).

إذن، فالبداء عند الشيعة ليس كما تصوّره سلمان بن جرير وأتباعه، ومن يقول

⁽١) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ح ٣٢٧٧.

⁽٢) النهاية في غريب الحديث: ج ١، ص ١٠٩.

⁽٣) عدّة الأصول: ج ٢، ص ٢٩، الطبعة الحجريّة.

٢١٢ دفاع عن التشيّع

بهذا المعنى فهو كافر عندهم وأفتوا بذلك.

قال الشيخ الصدوق: (وعندنا من زعم أنّ الله عزّ وجلّ يبدو له اليوم في شيء لم يعلمه أمس، فهو كافر والبراءة منه واجبة)(١).

وقال الشيخ الطوسي: (فأمّا من قال بأنّ الله تعالى لا يعلم بشيء إلّا بعد كونه، فقد كفر وخرج عن التوحيد)(٢).

وهكذا سار علماء الشيعة بالإفتاء بكفر من قال بهذا المعنى، يقول السيّد محسن الأمين: وقد أجمع علماء الشيعة في كلّ عصر وزمان على أنّه بهذا المعنى باطل ومحال على الله، لأنّه يوجب نسبة الجهل إليه تعالى، وهو منزّه عن ذلك تنزيهه عن جمسيع القبائح (٣).

فنبذ الكاتب كل تلك الأقوال الشيعيّة والفتاوى من علمائهم ومفكريهم، ونسب البداء إلى الشيعة بالمعانى المرفوضة لديهم، وجعله مشكلة عند الشيعة (٤).

أمّا لماذا قال الكاتب بذلك، فإنّه سيتبيّن بعد هذا البحث.

ما بدالله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني

لم يستطع الكاتب أن يوفّق بين أمرين عندما اطّلع على قول الصادق الله أعلاه: الأمر الأوّل: هو قول الإمام الصادق الله: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل في».

الأمر الثاني: إذا كانت الإمامة من الله تعالى وأنّ الأئمّة معروفون معلومون من زمان رسول الله ﷺ، فلماذا قال الصادق ﷺ هذا الكلام؟

وبعبارة أخرى: إنّ الكاتب أغمض عينيه عن المعنى الحقيقي لقول الإمام

⁽١) كمال الدين: ص ٦٩.

⁽٢) الغيبة للطوسى: ص ٢٦٤.

⁽٣) نقض الوشيعة: ص ٥١٥.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٦.

الفصل الرابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

الصادق على ذلك، وراح يتهم المتكلّمين الشيعة بأنّهم لم ينظروا إلى أحـاديث أهـل البيت في تأويلهم لكلام الإمام الصادق على الله الحقائق التاريخيّة.

ونحن هنا نستجيب لهذه الدعوة من الكاتب، لننظر سبويّة في أحاديث الإمام الصادق عليها، ولنعرف قبل تأويل الكلام:

أوِّلاً: موقف الإمام الصادق من مسألة الإمامة.

ثانياً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة إساعيل بن الإمام الصادق؟

ثالثاً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة موسى بن جعفر.

رابعاً: ما معنى قول الصادق الله: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسهاعمل ابني»؟

أوّلاً: موقف الإمام الصادق عليه الباقر عليه الإمامة: سار الصادق عليه في مسألة طرح الإمامة على منوال أبيه الباقر عليه لتشابه الظروف التي عاشها الباقر وولده الصادق عليه فني تلك الحقبة الزمنية صار تحدّي الإمامة من قبل الملوك والحكّام بواسطة أناس مرقوا عن الدين، فباعوا دينهم بدنيا غيرهم، وطبّل البعض لإمامة زيد بن علي، ليعوّم مسألة الإمامة، مستغلاً الظروف التي سادت ذلك العصر، وخروج زيد بن علي على حكّام الجور.

فانبرى الباقر ومن بعده الصادق لهذه الحركات المشبوهة، فكما أثبت الباقر على أنّ الأرض لا تبقى يوماً واحداً بغير حجّة لله على الناس^(٢)، أثبت ولده الصادق على الأرض الآاثنان لكان أحدهما الحجّة»^(٣).

ثمّ تخطّى الصادق ﷺ هذه المرحلة، وأثبت للناس مكانة هـذا الحـجّة، ومـصير

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٧.

⁽٢) نظريّة الإمامة والسياسة: ص ٣٥٨.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ١٧٩، ح ١.

٢١٤ دفاع عن التشيّع

الناس في حالة جهلهم له، فقال: «من مات V يعرف إمامه مات ميتة جاهليّة» (١).

ولكن وإلى هذا الحد بقي عدد هؤلاء الحجج غير معروف ومن أي نسب هم؟ ونقل الصادق على حديثاً عن رسول الله ﷺ أنّه قال لعلي: «يا علي هم اثنا عشر أرّهم أنت وآخرهم قائمهم» (٢).

ونقل أيضاً حديث رسول الله ﷺ: «الأئمة بعدي اثنا عشر، أوّ لهـم عـلي بـن أبي طالب وآخرهم القائم هم خلفائي وأوليائي وأوصيائي وحجج الله على أمّتي بعدي، المعترف بهم مؤمن والمنكر لهم كافر» (٣).

ولم يقف الإمام الصادق على في طرحه لموضوع الإمامة عند هذا الحد، لأنّ ما طرحه قد يؤوَّل ويحرّف، فراح يضيّق الدائرة على المتصيّدين بالماء العكر، ويحدّد صفات الإمام وشرائطه فقال: «الله تبارك وتعالى نصّب الإمام علماً لخلقه، وجعله حجّة على أهل مواده وعالمه وألبسه الله تاج الوقار وغشّاه من نور الجبّار.... فهو عالم بما يسرد عليه من ملتبسات الدجى ومعميات السنن ومشبهات الفتن، فلم يزل الله يختارهم لخلقه من ولد الحسين.... فالإمام هو المنتجب المرتضى والهادى المنتجى والقائم المرتجى» (٤).

ثمّ ذكر عشرة صفات للإمام منها: العصمة والنصوص، وأن يكون أعلم الناس وأتقاهم لله، وأعلمهم بكتاب الله، وأن يكون صاحب الوصيّة الظاهرة، ويكون له المعجز والدليل، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يكون له فيء، ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه (٥).

وقال الصادق الله متحدّثاً عن الإمام قائلاً: «المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم

⁽١) الغيبة للنعاني: ص ١٢٩، ح ٦، عنه البحار: ج ٢٣، ص ٧٨.

⁽۲) الأمالي للصدوق: ص ۷۲۸، ح ۹۹۸.

⁽٣) كمال الدين: ص ٢٤٧، ح ٤: عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٦٢ _ ٦٣، ح ٢٨.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢، ح ٢.

⁽٥) الخصال: ج ٢، ص ٤٩٨. ح ٥، باب العشرة.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

الله، وقد قال الله تبارك وتعالى: من يعتصم بالله فقد هُدِي إلى صراط مستقيم ١١٠٠.

وقال أيضاً: «هو المعتصم بحبل الله وحبلُ الله هو القرآن، لا يفترقان إلى يوم القيامة، والإمام يهدى إلى القرآن، والقرآن يهدى إلى الإمام»(٢).

وأشار على في حديثه هذا إلى حديث رسول الله ﷺ الذي تسالم عليه الشيعة والسنّة «لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

وأكَّد في حديثه الأخير على حديث اللوح وغيره من الأحــاديث عــن رســول الله وَالنَّهُ الله وَالنَّهُ الله وَالنَّهُ الله وَالنَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّالِي وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّا لَاللّه

وراح الصادق على يبين لأصحابه وخوّاصه جزاء من يدّعي الإمامة، فقال: «من ادّعى الإمامة وليس من أهلها فهو كافر»(٤).

وجعله مفترياً على الله ورسوله، فقال: «من ادّعى الإمامة وليس بإمام، فقد افترى على الله وعلى رسوله وعلينا» (٥).

وجعل مثواهم جهنم خالدين فيها، فقال: ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَة تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهم مُسْوَدَّة أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوَى لِلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (٦).

ثمّ جعل الناس كلّهم محتاجين إلى الإمام، والإمام مستغنِ عنهم، فقال: «حاجة

⁽١) معاني الأخبار: ص ١٣٢، ح ٢.

⁽٢) معاني الأخبار: ص ١٣٢، ح ١.

⁽٣) كمال الدين: ص ٢١٣ ـ ٢١٤، ح ٩؛ بصائر الدرجات: ص ٤٧١، ح ٣.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٤٣٤، ح ٢.

⁽٥) ثواب الأعمال: ص ٢٥٤، - ٢.

⁽٦) غيبة النعماني: ص ١١١، ح ١.

٢١٦ دفاع عن التشيّع

الناس إليه و $V \ge 1$ الناس إليه و $V \ge 1$

فهذا هو التراث الحديثي الذي دعا أحمد الكاتب المتكلّمين إلى النظر فيه قبل تأويل «مابدا لله في شيء»، وهذه الحقائق التاريخيّة، فهل يستجيب الكاتب لها؟

إذن، نظرة الإمام الصادق إلى الإمامة هو عهد معهود من الله إلى نبيّه، وبلّغه رسوله إلى علي وبعض الصحابة، أمثال جابر الذي نقل حديث اللوح، وسلمان وغيرهما، فهذه النظرة هي المقدّمة الأولى التي دعانا الكاتب إلى سبرها لفهم كلام الإمام الصادق عليه: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني».

ثانياً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة إسهاعيل؟: تحدّى الشيخ الصدوق قبل مئات السنين، أولئك النفر اليسير الذين قالوا بإمامة إسهاعيل، تحدّاهم في أن يأتسوا برواية واحدة تدل على مدّعاهم، فقال:

(بِمَ قلتم إنّ جعفر بن محمّد ﷺ نصّ على إسهاعيل بالإمامة؟ وما ذلك الخبر؟ ومن رواه؟ ومن تلقّاه بالقبول؟ فلم يجدوا إلى ذلك سبيلاً، وإنّا هذه حكاية ولّدها قـوم قالوا بإمامة إسهاعيل، ليس لها أصل)(٢).

وكذلك تحدّى الشيخ المفيد، فقال:

(إنّه ليس أحد من أصحابنا يعترف بأنّ أبا عبدالله ﷺ نصّ على ابنه إسماعيل، ولا روى راوٍ ذلك في شاذ من الأخبار، ولا في معروف منها)^(٣).

وهكذا تحـدّى علماء الشيعة ومفكّروهم بعدم وجود أي نص في ذلك، ولو كــان شاذًا وغير معروف على إمامة إسهاعيل.

والمتتبع لما نقله التاريخ، وكتّاب الفرق والملل عنهم، يجد أنّهم تمسّكوا بالود والحبّ الذي يكنّه الإمام الصادق عليه لولده إسماعيل، أضف إلى ذلك أنّه أكبر ولده، وما ذنب

⁽۱) غيبة النعماني: ص ۲٤٢، ح ٤٠.

⁽٢) كمال الدين: ص ٧٥.

⁽٣) الفصول المختارة: ج ٢، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

الإمامة عندما تُفَسَّر خطأ من قبل البعض، وهذا ما تحدّث عنه الشيخ المفيد، فقال:

(كان الناس في حياة إسماعيل يظنّون أنّ أبا عبدالله عليه ينصّ عليه، لأنّه أكبر ولده، وبما كانوا يرونه من تعظيمه، فلمّا مات إسماعيل زالت ظنونهم وعلموا أنّ الإمامة في غره)(١).

وهذه هي المقدّمة الثانية لفهم كلام الإمام الصادق المتقدّم.

ثالثاً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة موسى بن جعفر؟: لقد حفلت كتب الإماميّة بالنصوص الدالّة على إمامة موسى بن جعفر، وعلى حد تعبير الشيخ المفيد: (فمن روى صريح النص بالإمامة من أبي عبدالله الصادق على ابنه أبي الحسسن موسى على من شيوخ أصحاب أبي عبدالله وخاصّته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين)(٢).

فلقد روى الكليني والمفيد وابن الصبّاغ والعلّامة والمجلسي عن الفيض بن المختار، قال: قلت لأبي عبدالله عليه خذ بيدي من النار، من لنا بعدك؟ قال: فدخل أبو إبراهيم _ وهو يومئذ غلام _ فقال: «هذا صاحبكم فتمسّك به» (٣).

وروى المفيد والطبرسي وغيرهم، أنّ أبو عبدالله قال بحق موسى بن جعفر: (وهو القائم مقامي والحجّة لله تعالى على كافّة خلقه من بعدي)(٤).

فلم يترك الصادق الله أصحابه بدون إمام، فلقد شخّصه لهم باسمه وعلاماته، وحفلت كتب الشيعة بعشرات النصوص الدالّة على إمامة موسى بن جعفر من قبل والده الصادق الله ولم يكتف الأصحاب بمعرفة الإمام بعد الصادق الله بل راحوا

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٦.

⁽٣)الكافي: ج ١، ص ٣٦٨، ح ١؛ الفصول المهمة: ص ٢٣١؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٢٧؛ بحار الأنوار: ج ٤٨، ص ١٨، ح ١٨.

⁽٤) إعلام الورى: ج ٢، ص ٧؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٢٢٠.

يسألون الإمام بعد ولده موسى؟ فهذا عيسى بن عبدالله بن محمّد بن عمر بن أبي طالب، يسأل الصادق الله أن كان كون فبمن أأتم؟ قال: فأوما إلى ابنه موسى الله قلت: فإن حدث بموسى حدث، فبمن أأتم؟ قال: «بولده»، قلت: فإن حدث بولده حدث وترك أخا كبيراً وابناً صغير فبمن أأتم؟ قال: «بولده»، ثمّ قال: «هكذا أبداً»، قلت: فإن لم أعرفه ولا أعرف موضعه، قال: «تقول: اللهم إني أتوّلى من بق من حججك من ولد الإمام الماضي» (١).

والمطالع لكتب الشيعة حول هذا الموضوع يجد قولنا نزراً يسيراً ممّا نقلوه ودوّنوه عن أغُتّهم ﷺ.

وهذه هي المقدّمة الثالثة التي دعا الكاتب المتكلّمين إليها لفهم معنى قول الصادق عليه: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني».

رابعاً: ما معنى قول الصادق للثُّلَّةِ:

«ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني»

بعد تلك المقدمات الثلاثة التي أكّدت أنّ الإمام الصادق على ينظر إلى الإمامة إلى أمّا عهد من الله تعالى، ليس لأحد يضعه حيث يشاء، وبعدما نفى إمامة إسماعيل لأصحابه (٢)، وبعد تنصيبه لولده موسى بن جعفر على لموقع الإمامة، بعد كلّ تلك المقدّمات التي حفلت كل واحدة منها بعشرات الأحاديث من قبل الإمام، نستطيع أن نفهم قول الإمام الصادق على: «ما بدا لله في شيء كها بدا له في إسماعيل ابني».

قال الشيخ الصدوق: (فأمّا قوله «ما بدالله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني» يعني ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني، إذ اخترمه ليُعلم بذلك أنّـه ليس بـإمام بعدي)(٣).

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٣٦٩، ب ٣٧.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٣٣٧، ح ١.

⁽٣) كمال الدين: ص ٧٥.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

ولا يتوهّم الكاتب وغيره بأنّ هذا التأويل دخيل على الفكر الإسلامي، فإنّ هذا المعنى نقله البخاري في حديث «بدا لله أن يبتليهم»(١).

وقال ابن الأثير معلّقاً على هذه العبارة في الحديث الذي جاء في صحيح البخاري: وفي حديث الأقرع والأبرص والأعمى: بدا لله عزّ وجلّ أن يبتلهم (٢).

فهذا المعنى وهذه الكلمة «ما بدا لله» لم تأت عند الشيعة فقط، بل جاءت عند السنّة أيضاً، وفي صحيح البخاري بالمعنى الصحيح الذي يمكن نسبته إلى الله تعالى، وليس كها ذهب إليه الكاتب وغيره.

أضف إلى ذلك، أنّ الشيخ المفيد جعل كلام الصادق الله كلاماً أجنبياً عن الإمامة، فقال في تفسير الكلمة: (يعني ما ظهر لله تعالى فعل في أحد من أهل البيت الله فقال في إسماعيل؛ ذلك أنّه كان الخوف عليه من القتل مستنداً، والظنّ به غالباً، فصرف الله عنه ذلك بدعاء الصادق الله ومناجاته لله فيه، وبهذا جاء الحبر عن على ابن موسى الرضا الله وليس الخبر كها ظنّه قوم من الشيعة في أنّ النص كان قد استقرّ في إسماعيل، فقبضه الله إليه وجعل الإمامة بعده في موسى الله فقد جاءت الرواية بضد ذلك عن أغّة آل الرسول المنه في فروي أنّهم قالوا: «مهما بدا لله في شيء فانه لا يبدو له في نقل نبي عن نبوّته ولا إمام عن إمامته ولا مؤمن قد أخذ عهده بالإيمان عن إيمانه» (٣).

ونظر كلّ من الصدوق والمفيد إلى كلام الصادق الله وأعطى تفسيره بناءً على ذلك التراث الذي دعا الكاتب المفكّرين اللجوء إليه قبل فهم قول الصادق المنقدّم، وسواء حمل كلام الصادق الله على فهم الشيخ الصدوق أو فهم المفيد لا يدل كلا الفهمين على ما ادّعاه الكاتب.

⁽١) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب ماذكر في بني إسرائيل، ح ٣٢٧٧.

⁽٢) النهاية في غريب الحديث: ج ١، ص ١٠٩.

⁽٣) المسائل الحكيريّة: ص ١٠٠، مسألة ٣٧.

المبحث السابع: الإمام الكاظم علي الله

إمامة موسى الكاظم عليّا إلى بعد النصوص الكثيرة التي اتفق على نقلها علماء الشيعة أمثال الصدوق والكليني والطوسي والمفيد وغيرهم، وبعد الإجماع الذي قال به النوبختي على إمامة موسى بن جعفر عندما قال: (فاجتمعوا _ أصحاب أبي عبدالله الصادق _ جميعاً على إمامة موسى بن جعفر)(۱)، بعد كلّ ذلك، احتلّ الإمام موسى الكاظم على موقعه القيادي والتوجيهي للشيعة، وليس كها ذهب الكاتب إلى أنّ الإمام الكاظم احتلّ مقامه القيادي بعد وفاة أخيه عبدالله الأفطح، لأنّ أصحاب الصادق عليه وكها يقول النوبختي _ أنكروا إمامة عبدالله وخطاًوه في فعله وجلوسه محلس أبيه وادعائه الإمامة، وكان فيهم من وجوه أصحاب أبي عبدالله الإمامة، وكان فيهم من وجوه أصحاب أبي عبدالله الإمامة،

وعندما علم الكاتب بتلك النصوص الدالّة على إمامة موسى الكاظم الله ، وقول النوبختي وغيره، راح يكذّب على الشيخ الصدوق، فقطع جزءاً من كلامه، واستدلّ به على عدم وجود نص على الإمام الكاظم، وعدم عصمته، ونسب هذا التزوير للشيخ الصدوق، فقال: (يقول الشيخ الصدوق في معرض الاستدلال على إمامة الكاظم: إنّ الإمام إذا كان ظاهراً واختلفت إليه شيعته ظهر علمه... وظهر من فضله في نفسه ما هو بين عند الخاصة والعامّة، وهذه هي أمارات الإمامة...) (٣).

وأراد الكاتب من نقل هذا النص للصدوق القول: إنّ الإمام موسى الكاظم يتمتع بمواصفات ليس بحاجة بعدها إلى النص أو العصمة.

وعودنا الكاتب على ذلك، فقد اقتطع صدر الكلام للشيخ الصدوق الذي صرّح بنصوص الإمامة إلى الكاظم من قبل أبيه الصادق، وقال: (أوصى بالإمامة إلى

⁽١) فرق الشيعة: ص ٨٩

⁽٢) فرق الشيعة: ص ٨٩.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٠ ـ ٩١.

موسى...)(١)، إلخ، وكتاب الصدوق (كال الدين) قائم على إثبات النص والعصمة للأثمّة، وقد أفرد عنواناً خاصّاً باسم: (وجوب عصمة الإمام)، وساق الأدلّة والأحاديث على ذلك(٢)، ولم يقف الكاتب عند هذا الحد، بل تحدّث حديثاً إنشائيّاً خالياً من أي توثيق، يقول فيه: (إنّ النصوص _النصوص الدالّة على إمامة الكاظم _ لم تكن حاسمة في معركة الإمامة)(٣).

وعندما سبر تلك النصوص واطّلع على أقوال علماء الشيعة، ومنهم الصدوق الذي قال: (إنّ لنا أخبار وحملة آثار... نقلوا عن جعفر بن محسمد الله من علم الحلال والحرام... وحكوا مع نقل ذلك عن أسلافهم أنّ أبا عبدالله الله أوصى بالإمامة إلى موسى الله...)(٤)، بعد أن علم بكلّ ذلك عرف أن كلمة (لم تكن حاسمة) لا معنى لها، فرمى كلّ تلك النصوص بالوضع والتزوير والتجريف، فقال: (إنّ تلك النصوص لم تكن حاسمة في معركة الإمامة، أو بالأحرى لم تكن موجودة في البداية)(٥).

ولكن لم يناقش لا سنداً ولا متناً حتى حديثاً واحداً من تلك الأحاديث التي قال عنها الشيخ الصدوق: (وردت إلينا من حملة الآثار، أولئك الذين نقلوا إلينا الحلال والحرام).

وبعد الإفلاس التام راح يتشبّث بالثورات التي قامت آنذاك، وجعلها علامة على نفي إمامة موسى الكاظم الله ومن تلك الثورات ثورة شهيد فخ الحسين بن روح، ولكنّه نسي أنّ الحسين هذا لم يدَّع الإمامة لنفسه، بل دعا إلى الرضا من آل محمّد الله على ورفض أي بيعة له إلا على هذا الشرط، فقال لأصحابه: (أبايعكم على كتاب الله وسنّة رسول الله، وعلى أن يُطاع الله ولا يعصى، وأدعوكم إلى الرضا من آل

⁽١) كمال الدين: ص ١٠٦.

⁽٢) كيال الدين: ص ٢٢.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩١.

⁽٤) كمال الدين: ص ١٠٦.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩١.

محمّد)(١). فهو يدعو إلى الرضا من آل محمّد، كما اعترف بهذا الكاتب نفسه عندما نقل بيعة الحسين لأصحابه(٢).

ثمّ راح يكذّب على المؤرّخين عندما قال نقلاً عن مقاتل الطالبيين: إنّ عامّة الشيعة في عهد الكاظم انصرفوا إلى عيسى بن زيد بن على وبايعوه سرّاً بالإمامة.

ونحن ندعو كلّ أصحاب الفكر ليرجعوا إلى مقاتل الطالبيين^(٣) ليروا كنذب الكاتب بأنفسهم.

موقف زرارة من إمامة الإمام الكاظم طلي الله: لقد أثارت الزيديّة أمام الاثني عشريّة شبهة تقول: إنّ زرارة مات ولم يعرف إمام زمانه، وأرسل ابنه عبيدالله إلى المدينة ليتعرّف على ذلك، ومات زرارة قبل عودة عبيدالله، ووضع زرارة المصحف على صدره وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمد عليه .

وكرّر أحمد الكاتب _كالببغاء _ هذه الشبهة من لسان الزيديّة، وتجاهل كلّ الردود عليها من ذلك الزمان إلى يومنا هذا، ونحن هنا نبتعد عن البحث السندي لهذه الشبهة، ومتن الحديث الذي لا يدلّ على ما أراده، ونسلّم جدلاً بما يقول ليتبيّن الأمر فيا بعد، وندرس ذلك في اتجاهات:

الأوّل: لماذا لم يخبر زرارة بعض الشيعة بالإمام الذين طلبوا منه معرفة اسمه بعد وفاة الصادق اللج ، وأرسل ابنه عبيدالله ليتحسّس الخبر.

الثاني: هل روى زرارة خبراً ينافي هذه الشبهة.

الثالث: موقع زرارة عند أهل البيت عليكا.

أمَّا الأمر الأوَّل: فقد أجاب عنه الإمام الرضا بعد حفنة من السنين، وبعد وفاة

⁽١) مقاتل الطالبيين: ص ٣٧٨.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٢.

⁽٣) مقاتل الطالبيين: ص ٣٤٢.

الصادق والكاظم وزرارة، قال الشيخ الصدوق: حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر المممداني (التقة الديّن)(۱)، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم (الثقة الثبت المعتمد الصحيح المذهب عند النجاشي والطوسي)(۲)، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى ابن عبيد (الذي قال عنه النجاشي: جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف)(۲)، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني (الذي حجّ أربعين حجّة وهو وكيلاً للرضا والجواد والهادي، وقد صرّحت الروايات بعدالته وفضله عند الكشي)(٤)، قال: قلت للرضا في إبن رسول الله أخبرني عن زرارة، هل كان يعرف حقّ أبيك عليه؟ قال: نعم، فقلت له: فَلِمَ بعث ابنه عبيدالله ليتعرّف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر ابن محمّد، فقال عليه: إنّ زرارة كان يعرف أمر أبي الله ونص أبيه عليه، وأنّه ليتعرّف من أبي الله هل يجوز له أن يرفع التقيّة في إظهار أمره ونصّ أبيه عليه، وأنّه ليتعرّف من أبي الله هل يجوز له أن يرفع التقيّة في إظهار أمره ونصّ أبيه عليه، وأنّه لي طرفع المصحف وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر فرفع المصحف وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر فرفع المصحف وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر فرفع المصحف وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر فرفع المصحف وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر فرفع المصحف وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر في أبي عمد المحمد وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر في أبي عمد المحمد وقال: اللهم إنّ إمامي من أثبت في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر أبي عمد المحمد المحم

وهذه الرواية بهذا السند المعتبر _ كها عرفت حال رجاله _ تؤكّد أنّ زرارة كـان يعرف إمامه بعد الصادق الله جيّداً، ولكن كان يكتم ذلك، وعندما طُولِب بـإظهار الأمر وضع المصحف على صدره وقال: قوله المتقدّم.

ويبرز هنا سؤال، هل فعلاً كان زمن زرارة والوضع السياسي يتطلّب هذا التكتم على الإمام موسى بن جعفر أم لا؟

أجاب عن هذا السؤال الكليني في الكافي عندما أثبت أنَّ أبا جعفر المنصور بثّ

⁽١) كمال الدين: ص ٣٤٤، ذيل الحديث ٦، باب ٣٤ ما أخبر به الكاظم من وقوع الغيبة.

⁽٢) رجال النجاشي: ص ٢٦٠، رقم ٦٨٠.

⁽٣) رجال النجاشي: ص ٣٣٣، رقم ٨٩٦.

⁽٤) رجال الكشي: الأحاديث: ١٠٠٩، ١٠٥٣، ١١٣٥، ١١٣٦.

⁽٥) كمال الدين: ص ٨١.

جواسيسه في المدينة ينظرون إلى من تتفق شيعة جعفر بن محمّد الصادق الله عليه فيضربون عنقه(١).

وأجاب عن هذا السؤال موقف المنصور من الشيعة، عندما قال: قتلت من ذريّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتركت إمامهم وسيّدهم جعفر بن محمّد.

وأجاب عنه أيضاً قول الصادق على لزرارة عندما سأله عن التقيّة، قال له: إنّ هذا خير لنا وأبق لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر لصدقكم الناس علينا، ولكن أقل لبقائنا وبقائكم (٢).

وأجاب عنه أيضاً الإمام الكاظم لأصحابه الذين سألوا في أن يذيعوا أمره، قال: «لا تُذِع فإن أذعت فهو الذبح».

وأجابت عنه أيضاً وصيّة الإمام الصادق على يقول أيّوب النحوي: بعث إليّ أبو جعفر المنصور في جوف الليل فأتيته، فدخلت عليه وهو جالس على كرسي، وبين يديه شمعة، وفي يده كتاب، فقال لي: هذا كتاب محمّد بن سليان (من المدينة) يخبرنا أنّ جعفر بن محمّد قد مات... ثمّ قال لي: اكتب إن كان أوصى إلى رجل واحد بعينه فقدّمه واضرب عنقه، قال: فرجع الجواب: إنّه قد أوصى إلى خمسة، أحدهم أبو جعفر المنصور. فقال المنصور: ليس إلى قتل هؤلاء سبيل (٣).

هذه وصيّة الإمام الصادق على يوصي فيها إلى خمسة منهم الإمام الكاظم، ومنهم أبو جعفر المنصور، فهل توجد ترجمة لهذه الوصيّة غير الوضع السياسي المتربّص بالإمام بعد الصادق على وكيف بهذا الوضع يُطالَب زرارة باعلان إمامة الكاظم من دون أن يستشيره في الأمر، ولمّا لم يرجع الجواب كتم زرارة الأمر تحسّباً لهذه الأوضاع.

وأمَّا الأمر الثاني: فإنّ زرارة روى عن الصادق ﷺ خبراً ينافي عـدم مـعرفته

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٣٥١، ح ٧.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٦٥، ح ٥.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٧٠ ـ ٢٧١، ح ١٢ و ١٤.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

بالإمام بعد الصادق، والخبر الذي رواه زرارة عن الإمام الصادق قوله: اعرف إمامك. فإنّك إذا عرفته لم يضرّك تقدّم هذا الأمر أو تأخّر (١).

فهل من المعقول يسمع مثل زرارة الذي يقول عنه الصادق له ولأصحابه: «والله إنّهم أحب الناس إليّ أحياءً وأمواتاً» (٢)، ولم يسأل عن الإمام الذي بعده.

وأمّا الأمر الثالث: فإنّ رجال الشيعة وعلماءها أثبتوا وبطرق مختلفة جلالة وعظمة بيت زرارة وعلمهم بالإمامة بشكل قاطع لا يقبل الشكّ، يقول الحسين بن روح متحدّثاً عن بيت زرارة: (أهل بيت جليل عظيم القدر في هذا الأمر)^(٥)، ويريد بالأمر الإمامة، وبعد أن علم الكاتب أنّ الطعن في بيت زرارة وشخص زرارة ليس كافياً للتشويش والتدليس، قال: (إنّ أقطاب الإماميّة لم يكونوا يعرفون بأي نص حول الكاظم)^(٢)، فهنا لم يكتفِ بزرارة، بل شمل الأمر أقطاب الإماميّة.

فكيف لا يعرفون النص، وقد روى الكليني (١٦) حــديثاً للـنص عــلى الإمــام

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٤٣٢، ح ١.

⁽٢) كمال الدين: ص ٨٢.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٨.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٤٣٨، ح ٢.

⁽٥) الغيبة للطوسى: ص ١٨٤.

⁽٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٠.

٢٢٦ دفاع عن التشيّع

الكاظم على، وأفرد إليها باباً أسماه: الإشارة والنص على الكاظم على الكاظم على (١).

وكيف لا تعرف الأقطاب النص على موسى الكاظم الله وهذا الفيض بن المختار قال: قلت لأبي عبدالله الله: خذ بيدي من النار، من لنا بعدك؟ فدخل أبو إسراهم الكاظم الله وهو يومئذ غلام، فقال: «هذا صاحبكم فتمسّك به»(٢).

وكيف لا تعرف الشيعة الإمام الكاظم عليه، والصادق عليه يوصي أحد أصحابه بأن يوضّح لأصحابه الثقات أمر الكاظم عليه (٣). أضف إلى ذلك، قول الصادق لأصحابه: «هذا صاحبكم فتمسكوا به»، كما يقول المفيد والكليني وابن الصبّاغ (٤).

ولم يكتفِ الإمام ﷺ بذلك، بل أوضح إلى سليان بن خالد أمر الكاظم ﷺ بقوله: «عليكم بهذا بعدى، فهو والله صاحبكم بعدي» (٥).

وبعد أن سُدّت الأبواب بوجه الكاتب، راح يحرّف ويزوّر ويقطع الحديث، فلقد استدلّ بصدر حديث يقول: إنّ هشام بن سالم وأصحابه ذهبوا إلى المدينة يسألون عن الإمام. وسلّم الكاتب بهذا المقطع، ولكن تجاهل ذيل الرواية وهو دخولهم على الكاظم على و تصريحهم بأنّه الهدى إلى الله (٦)، والإمام من بعد أبيه.

أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الكاظم الله

الكذبة الأولى: قال: (لم يكن الإمام موسى الكاظم يدعو إلى نفسه)(V).

ولا أدري ماذا يفسّر كلام الإمام موسى بن جعفر الله إلى هشام بن سالم، عندما

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٢، باب ٧١.

⁽۲) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨، ح ١.

⁽٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨، ح ١؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٢٧؛ الفصول المهمة: ص ٢٣١.

⁽٥) الكافي: ج ١، ص ٣٧١، ح ١٢؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٩.

⁽٦) الكافي: ج ١، ص ٤١٢ ـ ٤١٣، ح ٧.

⁽٧) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٢.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

سأله عن الإمام، وأنّ قسماً من الشيعة لا يعرفون الإمام، فقال له: «لا إلى المرجئة، ولا إلى الله عن الإيمام، ولا إلى المعتزلة، والا إلى الخوارج، إليَّ إليَّ»(١).

ولا يستطيع الكاتب ردّ هذه الرواية، لأنّه استدلّ بصدرها في (ص ٩٠)، حيث ورد في الصدر أنّ مجموعة من الشيعة كانوا لا يعرفون الإمام فتحيّروا إلى أين يذهبون إلى المرجئة، أم إلى القدريّة، أم الزيديّة، أم المعتزلة، أم الخوارج، فرأى الكاتب أنّ هذا الكلام بنفعه ليقول: إنّ الشيعة لا يعرفون الإمام، فاستدلّ بصدرها(٢)، وقطع كلام الإمام، وهنا قال: لم يكن الإمام يدعو إلى نفسه، فلا عذر للكاتب في رد الرواية أبداً.

الكذبة الثانية: قال: (لم يكن يوجد عليه أي نص خاص من الله أو من أبيه).

والمطالع لكتب الشيعة المختصّة بهذا المجال يجد أنّهم أفردوا أبواباً خاصّة للنصوص على أغنّهم، فهذا الكليني أفرد بابا خاصّاً نقل فيه (١٦) حديثاً، كلّها تدلّ على إمامة الكاظم على بنص أبيه وأجداده، وسمّى ذلك الباب: (الإشارة والنص على إمامة الإمام الكاظم)(٣).

أضف إلى ذلك، اعترافات علماء الشيعة بورود النصوص على إمامة الكاظم الله من أبيه، يقول الشيخ الصدوق: «إنّ أبا عبدالله (جعفر الصادق) أوصى بالإمامة إلى موسى»(٤).

واعترف علي بن جعفر، أخو الإمام الكاظم الله بإمامة أخيه، حيث قال: كنت عند أخي موسى بن جعفر، وكان والله حجّة بعد أبي صلوات الله عليه (٥).

وبعد هذا الكذب الصريح، راح يستهزئ بحدوث الكرامات لأولئك الأئمّـة المنظم،

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٤١٢ ـ ٤١٣، ح ٧.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٠.

⁽٣) الكافئ: ج ١، ص ٣٦٨ - ٣٧٢/ باب الإشارة والنص على أبي الحسن موسى، الأحاديث ١٦١.

⁽٤) كمال الدين: ص ١٠٦.

⁽٥) الغيبة للطوسي: ص ٢٨.

٢٢٨ دفاع عن التشيّع

أولئك الذين شهدت سيرتهم الذاتيّة بتقواهم ووروعهم وقربهم من الله، وكما حدّث به كلّ علماء الرجال من السنّة والشيعة، فلقد حدثت الكسرامات لأناس لم يكونوا بدرجتهم من الإيمان والورع والتقوى، فكيف بالأغّة، ومن راجع كتاب كرامات الأولياء(١) يجد وضوح هذا الكلام.

المبحث الثامن: الإمام الرضا علي الله

أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الرضا للنُّلا:

الكذبة الأولى: قال: (غموض النص على إمامة على بن موسى الرضا)(٢).

لقد روى الكليني في الكافي (١٦) حديثاً حول إمامة الرضا ﷺ، بعدد أحاديث إمامة الكاظم ﷺ، وأفرد لها باباً أسهاه: الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا ﷺ، وكذلك الشيخ المفيد في الإرشاد، واختلفت ألسن تلك الأحاديث اختلافاً لفظياً، واتفقت على إمامة الرضا ﷺ من بعد أبيه الكاظم ﷺ، فمن تلك الألفاظ: (هذا صاحبكم بعدي)، (اشهدوا أنّ ابني هذا وصيي والقيّم بأمري وخليفتي من بعدي)، (وقال له سائل: أخبرني من الإمام بعدك، فقال: ابني فلان، يعني الحسن الرضا)، وغير فلك من الأحاديث الكثيرة التي رواها خاصة الإمام الكاظم وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته، مثل داود بن كثير الرقيّ، ومحمّد بن إسحاق بن عيّار، وعلي بن يقطين، ونعيم القابوسي وغيرهم، كما يقول الشيخ المفيد والكليني (٣).

الكذبة الثانية: قال: (إنّ زوجة الكاظم الأثيرة أم أحمد لم تعرف إمامة الرضا)(٤).

⁽١) جامع كرامات الأولياء: ج ١ وج ٢.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٤.

⁽٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٤٨، - ١١؛ الكافي: ج ١، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٠، باب الإشارة والنص على الإمام للطلا.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٤.

الفصل الرابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

واعتمد الكاتب في هذا الكلام على رواية أشار لها في الهامش، ولم ينقلها بالنص، لأنّ الرواية ليس فيها ما يدّعيه، وسننقلها حتّى يتبيّن ذلك:

عن مسافر، قال: أمر أبو إبراهيم الله حين أخرج به أبا الحسن أن ينام على بابه في كل ليلة ... فلمّا كان ليلة من الليالي أبطأ عنه، وفُرش له، فلم يأت كما كان، فاستوحش العيال وذُعروا، ودَخَلَنا أمر عظيم من إبطائه، فلمّا كان من الغد أتى الدار ودخل على العيال وقصد إلى أمّ أحمد، فقال لها: هاتِ التي أودعك أبي، فصرخت ولطمت وجهها وشقّت جيبها، وقالت: مات والله سيّدي فأخرجت له سفطاً وألني دينار وأربعة آلاف دينار، فدفعت ذلك أجمع إليه دون غيره، وقالت: إنّه قال لي فيما بيني وبينه وكانت أثيرة عنده: احتفظي بهذه الوديعة عندك لا تطلعي عليها أحداً حتى أموت، فإذا مضيت في أتاك من ولدي فطلبها منك فادفعيها إليه واعلمي أني مت(١).

فالرواية كما هو واضح لا علاقة لها بتشخيص الإمام، بل ناظرة إلى الوقت الذي تعلم فيه زوجة الإمام بوفاته، فلعلّ تلك المرأة كانت تعلم بإمامة الرضا، وتجهل أمر زوجها، هل هو حي أم لا؟ وعندما طلب منها الرضا الوديعة علمت بوفاته.

أضف إلى ذلك، أنّ الرواية تحمل أمراً أنكره الكاتب، وهو أنّ الإمام لا يغسله إلّا إمام، فهي تشير إلى غياب الإمام الرضا على للله كاملة لا يعرفون مكانه، ولا يستطيع الكاتب أن ينكر الرواية، لأنّه قد استفاد منها استفادة خاطئة.

ثمّ أضاف إلى كذبه: (إنّ الشيعة بايعت أحمد ابن الإمام الكاظم بالإمامة، وأحد البيعة منهم)، مع أنّ الشيخ المفيد يقول: إنّ أحمد كان كرياً جليلاً ورعاً، وكان أبو الحسن يحبّه ويقدّمه، وكذلك قال السيّد الخوتى (٢). وتفرّد الكاتب بنسبة البيعة إليه.

الكذبة الثالثة: قال: (تشبّث الإماميّون في عمليّة إثبات الإمامة للرضا بوصيّة الإمام الكاظم إليه... ولكن الوصيّة كانت غامضة أيضاً) (٣).

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٤٤٤، في أنّ الإمام متى يعلم أنّ الأمر قد صار إليه.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٤٤؛ معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٣٤٥، رقم ٩٨٢.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٤.

ويرد على ذلك أنّ الإماميّة لديها من النصوص الكثيرة جدّاً غير الوصيّة تدلّ على إمامة الرضا من قبل أبيه وأجداده، نقلها الكليني والمفيد والطوسي وغيرهم، أضف إلى ذلك أنّ الوصيّة لم تكن غامضة كها يدّعي الكاتب، فقد جعلت تلك الوصيّة الإمام الرضا هو المحور في كلّ شيء، وأنّ بقيّة أبناء الإمام كها عبّرت الوصيّة التي وردت على لسان الكاظم: «لا أمر لهم معه»، وجاء فيها: «أي شخص يمنع الرضا من هذه الوصيّة فهو برئ من الله ورسوله، وأي سلطان أو أحد من الناس كفه (الرضا) عن شيء أو أحال بينه وبين شيء ممّا ذكرت، فهو من الله ومن رسوله برئ، والله ورسوله منه براء، وعليه لعنة الله وغضبه ولعنة اللاعنين والملائكة المقرّبين والنبيين والمرسلين وجماعة المؤمنين» (۱).

فأي أمر تحمل هذه الوصيّة كي يسوّرها الكاظم الله بهذه الأسوار التي تُخرِج الإنسان من الإسلام رأساً؟

ولهذا السبب اعترف القاضي أبو عمران الطلحي قاضي المدينة بمكانة على بن موسى الرضا، فقال: ما أحد أعرف بالولد من والده، والله ما كان أبوك عندنا بمستخفّ في عقله ولا ضعيف في رأيه (٢).

وتقول الرواية: عندما فض الخاتم العبّاس بن موسى وجدوا فيه إخراجهم (أي جميع ولد الإمام موسى بن جعفر إلّا على بن موس الرضا) وإقرار علي لها وحده، وإدخاله إيّاهم في ولاية علي إن أحبّوا أو كرهوا، وإخراجهم من حدّ الصدقة وغيرها، وكان فتحه عليهم بلاء وفضيحة وذلّة، ولعلى الله خيرة، كما تقول الرواية.

إمامة الرضا علي الله وموقف الشيعة: لقد طرح الكاظم الله إسامة ولده الرضا لشيعته في حياته، فتارة ينص عليه بالإمامة من بعده، يقول الشيخ الكليني بسنده عن داود الرقى، قال: قلت لأبى إبراهيم الله بجعلت فداك اني قد كبر سنى فخذ بيدي من

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٣٧٨، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا.

⁽٢) المصدر السابق.

الفصل الرابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة٣٦١

النار، فأشار إلى ابنه أبي الحسن الرضا، وقال: «هذا صاحبكم من بعدي» (١)، وكذلك عندما سألوه عن الخلف من بعده، قال: «هذا أبو الحسن الرضا» (٢).

ونقل الكليني (١٦) حديثاً حول إمامة الرضا ﷺ وكذلك المفيد، وأفرد علماء الشيعة لمراسيم تنصيب الإمام علي الرضا ﷺ وتقليده الإمامة أبواباً خاصّة سمّيت باسم الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا ﷺ، كلّ هذا لم يلتفت إليه الكاتب ولم يناقشه بكلمة واحدة، وأطلق عبارة إعلاميّة تقول بغموض النص على إمامة الرضا ﷺ (٤).

ولم يشهد الشيعة وحدهم بإمامة الرضا الله بل شهد أعداء الشيعة وأعداء الإمام الرضا أيضاً بذلك، فقام عامل المأمون خطيباً عندما أرسل إليه المأمون رسالة قال فيها: اخطب الناس وادعهم إلى بيعة الرضا، فلنر ماذا قال هذا الرجل في خطبته، هل دعا الناس بأمر المأمون، وأنّهم يجب عليهم الطاعة، أم دعاهم إلى ما في نفوسهم ومكنون ضميرهم؟ فقال عبدالجبّار بن سعد المساحق عامل المأمون:

(أيّها الناس؛ هذا الأمر الذي كنتم فيه ترغبون، والعدل الذي كنتم تنتظرون والخير الذي كنتم ترجون، هذا علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب).

ستة آباؤهم ما هم من أفضل من يشرب صوب الغمام (٥) ولا تحتاج هذه الخطبة إلى شرح يبيّن موقع الرضا في النفوس، والعجيب من الكاتب أن يقول: (ولم يظهر عليهم أي ميل خاص لإمامة على بن موسى الرضا) (١).

⁽۱) الکافی: ج ۱، ص ۳۷۲، ح ۳.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٣٧٣، ح ٥.

⁽٣) الكافى: ج ١، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا على الله

⁽٤) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٩٥.

⁽٥) العقد الفريد: ج ٥، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

⁽٦) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٩٥.

أيُّ ميلٍ أكثر من هذا الذي تحدّث عنه عامل المأمون عدو الرضا الله، وهذا العامل يعرف الناس وميولهم لأنّه كان والياً عليهم.

وبعد أن يئِس الكاتب من كلامه المتقدّم التجأ إلى قادة البيت العلوي ليجعل منهم قادة للزعامة الشيعيّة، فقال:

(ونتيجة لغموض النص حول الإمام الرضا..... فقد برز عدد من الزعماء العلويين الآخرين كقادة للحركة الشيعيّة المعارضة، كعلي بن عبيدالله بن الحسن بن الحسن بن العسن بن أبي طالب، وعبدالله بن موسى، ومحمّد بن إبراهيم (ابن طبا) بن الحسن بن الحسن بن على بن أبي طالب) (١).

ولنبحث معاً في مواقف هؤلاء، هل هم حقّاً كانوا يجهلون موقع الرضا ﷺ، كما يقول الكاتب أم لا؟

أمّا بالنسبة إلى علي بن عبيدالله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بـن أبي طالب، هذا الرجل كما يقول الكليني يعرف مقام الإمام الرضا جيّداً، وصرّح بـذلك عندما قال: (أشتهي أن أدخل على أبي الحسن الله أسلّم عليه، فقال له أحدهم: فما يمنعك من ذلك؟ قال: الإجلال والهيبة له، وأتق عليه).

وشهد الإمام الرضا على له ولزوجته بأنّه على علم تام بالإمامة، فقال على لله للمان ابن جعفر عندما حدّثه عنه قال له: «يا سلمان إنّ علي بن عبيدالله وامرأته وبنيه من أهل الجنّة، من عرف هذا الأمر من ولد على وفاطمة عليه لم يكن كالناس»(٢).

ولا يستطيع الكاتب أن يرمي هذه الرواية بضعف السند أو ما شابه ذلك، لأنّ السيّد الخوتي بعد تحقيق لها قال: هذه الرواية صحيحة (٣).

إذن، فقد نسب الكاتب الكذب حتى إلى الإمام الرضا على الأن الإمام أقر بولاية الرجل وأنكر الكاتب ذلك.

⁽١) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٩٥.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٤٣٩، باب فيمن عرف الحقّ من أهل البيت ومن أنكره، كتاب الحجّة.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ١٢، ص ٨٩

وأمّا عبدالله بن موسى، والذي جعله الكاتب طامعاً في منصب الإمامة، يـقول السيّد الخوني بحقّه: (إنّه لم يتصدَّ لهذا الموقع أبداً)(١)، وكـذلك ابـن طـبا، فـهؤلاء لم يتصدّوا لموقع الإمامة، بل تصدّوا لموقع قيادة المعارضة، وهذا التصدّي لم يكن بعيداً عن أنظار الإمام الرضا على الذي صرّح لسليان بن جعفر بأنّ علي بن عبيدالله بـن الحسن يعرف هذا الأمر.

وكيف يجهل هؤلاء الإمام الرضا، ويعرفه عدوّه، فقد دخل ابن مؤنس يوماً على المأمون ورأى الإمام جالساً إلى جنبه، فقال للمأمون: يا أمير المؤمنين هذا الذي بجنبك والله صنم يُعبد من دون الله (٢).

وكذب ابن مؤنس، فهو إمام يطاع، مفروض الطاعة من الله، ولكنّه أراد أن يثير حفيظة المأمون بهذا الكلام.

وكيف يجهل هؤلاء الإمام الرضا، وقد جعل الإمام طاعته مفروضة من الله، كطاعة على بن أبي طالب عندما سأله رجل، قال له: طاعتك مفروضة، فقال: «نعم»، قال: مثل طاعة على بن أبي طالب، قال: «نعم» (٣).

وهل هناك تأويل يتفضل به الكاتب علينا لقول الرضا ﷺ، وهو يمرّ بنيسابور: «لا إلىه إلّا الله حصني، فمن دخل حصني أمن من عذابي». ولكن لم يتركها على حالها، بــل قال: «بشروطها وأنا من شروطها» (٤٠).

ولا يستطيع الكاتب أن ينكر هذا الحديث، لأنّ السند فيه هو السلسلة الذهبيّة الذي يقول عنه أحمد بن حنبل: لو قُرِئ هذا الإسناد على مجنون لبرئ من جنّه (٥).

ويقول المأمون العدوّ اللدود للإمام: (هذا خير أهل الأرض وأعلمهم وأعبدهم).

⁽۱) معجم رجال الحديث: ج ۱۰، ص ۳۵۲_۳۵۳.

⁽٢)عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ١٦١؛ مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ٨٦ بباب ما وقع بينه وبين المأمون.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٢٤٣، ح ٨؛ الإختصاص: ص ٢٧٨؛ مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ١٠٣.

⁽٤) أمالي الصدوق: ص ٣٠٦، ح ٣٤٩.

⁽٥) مناقب آل أبي طالب: ج ٤، ص ٣٤١_ ٣٤٢.

وننقل للكاتب الذي جهل موقع الرضا بالأمّة، ننقل له كلمة للـدكتور الشـبيبي حيث يقول: (وجاء الرضا ليكون مطمح أنظار الطوائف الإسلاميّة كلّها)(١).

فلاحظ كيف خالف الكاتب أبسط وأجلى حقيقة في الفكر الإسلامي، ولهذه المكانة العظيمة في المجتمع الإسلامي وقف كلّ الثوّار، وكلّ الأحرار أمام الرضا عليه وقفة المطيعين، ولم يحدّثنا التاريخ _ كها يقول السيّد مرتضى العاملي _ عن حدوث أي ثورة علويّة ضد المأمون بعد البيعة للرضا، سوى ثورة عبدالرحمن بن أحمد في اليمن، وكان سببها _ باتفاق المؤرّخين _ هو فقط ظلم الولاة وجورهم، وقد رجع إلى الطاعة بمجرّد الوعد بتلبية مطالبه، والسرّ في عدم القيام بالثورات هو أنّ الكلّ قادة وسوقة ينظرون إلى الرضا عليه إماماً من أئمة الله تعالى (٢).

وعدم حصول ثورة بعد البيعة نقطة تستوقف الباحث، فلعلّ كـلّ الشورات التي حدثت من العلويين والشيعة كانت بإيعاز من الأئمّة، وهذا ما ترجمه المأمون برسالته إلى عبدالله بن موسى، حيث قال: (ما ظننت أحداً من آل أبي طالب يخافني بعد ما عملته بالرضا) (٣).

أحمد الكاتب يبرى ساحة المأمون: لم يكتفِ الكاتب بالتجري على الأعَّة ﷺ، بل راح يبرى ساحة أعدائهم، فهو يقول: (إنّ المأمون قد عاهد الله أن يضع الخلافة في أفضل العلويين)(٤).

إذن، المسألة أنّ المأمون قد عاهد الله، ولم يكن هناك تخطيط مسبق، فلنستنطق التاريخ عن هذه الحقيقة بهذه الأسئلة:

هل كان فعلاً عهد من المأمون إلى الله في تحويل الخلافة؟

⁽١) الصلة بن التصوّف والتشيّع: ص ٣٢.

⁽٢) الحياة السياسيّة للإمام الرضا عليه: ص ٢٢٦.

⁽٣) المصدر نفسه.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٧.

وهل قَبِلَ الإمام هذه الخلافة برحابة صدر لأنّها عهد من قبل المأمون لله تعالى؟ أمّا بالنسبة للسؤال الأوّل فيجيبنا عنه المأمون نفسه، عندما قبال له الريان: إنّ الناس يقولون: إنّ البيعة للإمام كانت من تدبير الفضل بن سهل، قبال المأمون.... ويحك يا ريّان أيجسر أحد أن يجيء إلى خليفة وقد استقامت له الرعيّة والقوّاد، واستوت له الخلافة، فيقول له ادفع الخلافة من يدك إلى غيرك؟ أيجوز هذا في العقل(١).

فهل يحتاج كلام المأمون إلى توضيح؟ إذن، مكانة الإمامة والطاعة المفروضة من الله للأغمّة حمّمت على المأمون أن يغيّر أساليب التصفية الجسديّة إلى سياسة الاحتواء، حتى يحفظ للعبّاسيين حكمهم ودولتهم، وصرّح المأمون بقوله للعبّاسيين عندما احتجّوا على ولاية العهد هذه، فقال: (فإن تنزعموا أني أردت أن يؤول إليهم للعلويين عافية ومنفعة، فإني في تدبيركم والنظر لكم ولعقبكم ولأبنائكم من بعدكم)(٢).

إذن، ولاية العهد في ظلّ سياسة الاحتواء هذه هي لتركيز السلطة والسيطرة عليها بسياسة جديدة، ولكن يقظة وحذر الإمام قلبت على المأمون موازينه، حيث صرّح أبو الصلت أنّ هذه الولاية رفعت الإمام وازداد بها فيضلاً عند النياس ومحلّاً في نفوسهم، فلم يتقبّل ذلك المأمون وعاد إلى سياسة آبائه؛ التصفية الجسديّة (٣).

وأمّا السؤال الثاني: هل قبل الإمام الخلافة برحابة صدر؟ كي يوضح لنا أنّ الأمر هو عهد من المأمون إلى الله في تحويل الخلافة، كما يقول الكاتب أم لا؟ لقد طالعنا التاريخ بجواب لهذه المسألة:

يقول ابن كثير والقندوزي الحنفي والصدوق والمفيد والكليني: إنَّ المأمون قبال

⁽۱) عيون أخبار الرضانج ١، ص ١٦٣، ح ٢٢؛ مسند الإمام الرضانج ١، ص ٧٥، باب ما وقع بينه وبين المأمون.

⁽٢) الحياة السياسيّة للإمام الرضا لليِّك: ص ٢٠٧.

⁽٣) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٢٦٤.

٢٣٦ دفاع عن التشيّع

للرضا على فإنّى قد رأيت أن أعزل نفسي عن الخلافة وأجعلها لك وأبايعك.

قال الإمام: «إن كانت هذه الخلافة لك فلا يجوز لك أن تخلع لباساً ألبسكه الله وتجعله لغيرك، وإن كانت الخلافة ليست لك فلا يجوز أن تجعل لى ما ليس لك».

قال المأمون: لابدّ لك من قبول هذا الأمر.

قال الإمام: «لست أفعل ذلك طائعاً أبداً»(١).

فالكلام المنمّق للمأمون الذي جعله الكاتب دليـلاً له، ارتـطم بحـنكة الإمـام السياسيّة وتدبيره، وسرعان ما رجع إلى حقيقته (لابدّ لك من قبول هذا الأمر).

وقد صرّح الإمام بكراهيّته لهذا الأمر، فقال: «قد علم الله كراهيّتي» (٢).

ولماذا لا يكره ذلك وهو مجبور على قبوله وإلّا القتل، وتحدّث الإمام عن ذلك فقال: «خيّرت بين قبول ذلك وبين القتل فاخترت القبول على القتل... ودفعتني الضرورة إلى قبول ذلك على إجبار وإكراه»(٣).

ووصف الإمام على الله قبوله الولاية بقبول جدّه على على الله بالشورى التي خلّفها عمر ابن الخطّاب، فقال لأحدهم عندما استنكر ذلك، قال له: ما حمل جدّي على الدخول في الشورى(٤).

ولم يقف الكاتب عند اتهام الإمام وتبرئة ساحة المأمون، بل راح يمدح المأمون، فقال: (وقد أعاد المأمون الفكر العبّاسي السياسي إلى الجناح العلوي الفاطمي، وأعلن أنّ الحقّ الأساسي في الخلافة للعلويين بناء على حقّ الإمام في خلافة الرسول ﷺ (٥).

وأتصوّر أنّ الكاتب عندما بحث هذا لم يكن بوعيه التام، لأنّه لو طالع مطالعة سريعة للتاريخ، لوجد أنّ المأمون يصرّح وبعبارة لا تقبل التأويل مجيباً الريّان: ويجك

⁽۱) البداية والنهاية: ج ۱۰، ص ۲۷۳؛ علل الشرائع: ج ۱، ص ۲۳٦؛ الإرشاد: ص ۳۱۰.

⁽٢) الأمالي للصدوق: ص ٧٥٧/ ١٠٢٢؛ بحار الأنوار: ج ٤٩، ص ١٣٠.

⁽٣) الأمالي للصدوق: ص ٧٥٧/ ١٠٢٢؛ علل الشرائع: ج ١، ص ٢٣٩.

⁽٤) معادن الحكمة: ج ٢، ص ١٩٢؛ عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ١٥٢.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٧.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

ياً ريّان أيجسر أحد أن يجيء إلى خليفة وقد استقامت له الرعيّة والقوّاد، واستوت له الخلافة، فيقول له ادفع الخلافة من يدك إلى غيرك؟ أيجوز هذا في العقل^(١).

ونترك الإجابة لأحمد الكاتب فقد يجوّز عقله ذلك!!

النتيجة المتوقعة: بعد أن فشل المأمون في سياسة الاحتواء لكي يركز قيادة العبّاسيين ويدعمها باستغلال الرضا عليه، بعد هذا الفشل الذي تحدّث عنه أبو الصلت وقال: إنّ المأمون كان يكرمه ويجبّه لمعرفته وجعل له ولاية العهد من بعده ليرى الناس أنّه راغب في الدين، فلمّا لم يظهر منه إلّا ما ازداد به فضلاً عندهم ومحلّاً في نفوسهم انقلب عليه (٢).

يقول ابن حجر وابن الصبّاغ وغيرهم: (إنّ المأمون سمّ الإمام الرضا الله السّ).").

وتكتم أحمد الكاتب على هذه الجريمة لشكّه في عمليّة السم هذه، ولم يشر إليها، ولكي نثبت للكاتب أنّ الذي دسّ السمّ هو المأمون، حتّى يقطع في ذلك، لأنّ دينه منعه من التهام المأمون، ولم يمنعه من التزوير والتحريف، نقول:

إنّ هذه الحقيقة تتبيّن من خلال ما دار في أذهان أولئك الذين عاشوا ذلك العصر، فهم أدرى بمن فعل هذه الفعلة، فالناس قالوا: إنّ المأمون هو الذي سمّ الرضا، وهذا ما نستكشفه من كلام المأمون للرضا عندما قال للإمام قبل موته: (وما أدري أيّ المصيبتين عليّ أعظم، فقدي إيّاك أو تهمة الناس لي أنّي اغتلتك وقتلتك)(٤).

⁽۱)عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ١٦٣ ، ح ٢٢؛ مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ٧٥ ، باب ما وقع بينه وبين المأمون.

⁽٢) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٢٦٣.

⁽٣) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٥٩٣؛ الفصول المهمة: ص ٢٦٢؛ إثبات الوصيّة: ص ٢١٦؛ التنثية والاشراق: ص ٣٠٨؛ مروج الذهب: ج ٤، ص ٣٥.

⁽٤) مقاتل الطالبيين: ص ٤٦٠؛ عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٢٦٩، ح ١.

فالناس كانوا على علم بالقاتل والفاعل لهذه الفعلة الخسيسة التي ورثها العبّاسيون من الأمويّين، وبالخصوص من معاوية.

وما إن توفي الرضا على ومرّت فترة لم تكن طويلة حتى برز ما أضمره المأمون سنين وسنين، حيث أمر عامله على مصر بأن (يغسل المنابر التي دعي عليها لعلي بن موسى فغسلت)(١).

وبعد كلّ هذه الحقائق الجليّة جاء الكاتب ليبرر شرعيّة خلافة المأمون بكلّ ما في جعبته، ولكن أبي الصبح إلّا أن يسفر عن وجهه.

جنايات المؤرّخين بحقّ الرضا عليّه! عندما يحاول بعض الناس الالتفاف على قضيّة من القضايا، يذكر لها أسباب فيها نوع خفاء، حتى تنطلي على الناس، بحيث لا يستطيع أحد أن يكشفها، بينا نجد بعض المؤرّخين عندما يصلون إلى أعَّة أهل البيت عليه يتوسّلون بأمور لا يعقلها الطفل الصغير فضلاً عن القارئ المتأمّل.

ونحن هنا أمام حادثة سم الإمام الرضا ﷺ، فلقد جنى الطبري وابن الأثير وأبو الفداء وغيرهم على أنفسهم وعلى عقولهم قبل جنايتهم على الحقيقة، عندما قالوا في قضيّة موت الرضا ﷺ: (إنّه أكل عنباً فأكثر منه فمات)(٢).

إمام من أئمّة المسلمين، وولي العهد، يكثر من أكل العنب فيكون سبباً في موته، ولا أدري أيوجد مصدِّق لذلك أم لا؟!

هذه الأمور تدعونا للتوقّف أمام كلّ ما نقله هـؤلاء في كـتبهم، والبـحث عـن مقاصدهم، قبل النظر في سطورهم وأوراقهم. ولم يصدّق البعض هذه الأكذوبة، وفكّر بمحاولة جديدة للالتفاف على المسألة، فقال: إنّ موت الإمام كان فجأة (٣).

وهذا على الأقل، أهون من السابق، ونسب فريق آخر السم إلى (القيل) ليقلُّل منها

⁽١) الولاة والقضاة للكندى: ص ١٧٠.

⁽٢) الطبري: ج ٧، ص ١٥٠؛ الكامل في التاريخ: ج ٦، ص ٣٥؛ تاريخ أبي الفداء: ج ٢، ص ٢٣، وغير هم. (٣) تاريخ ابن خلدون: ج ٣، ص ٣١٣.

وصرّحت بعض الكتب، كالصواعق المحرقة والفصول المهمة وإثبات الوصيّة والتنبيه والإشراف ومروج الذهب وغيرها، بأنّ المأمون قد سمّ الرضا ﷺ (١).

المأمون يعرف الإمامة والكاتب يجهلها: لقد نوّه الإمام للمأمون بإمامته، وذلك من خلال قوله له: «وما زادني هذا الأمر الذي دخلتُ فيه في النعمة عندي شيئاً، ولقد كنت في المدينة وكتابي ينفذ في المشرق والمغرب، ولقد كنت أركب حماري وأمر في سكك المدينة وما بها أعزّ مني»(٢).

واعترف المأمون بالإمامة ووجوب نصب الإمام من قبل الله كالنبي، فـقال بأنّ الإمام حجّة الله على خلقه ومعدن العلم ومفترض الطاعة(٣).

وهذه المعرفة لم تقتصر على المأمون فقط، بل كان عيّاله أيضاً. يرون هذا كها نقل عن عبدالجبّار بن سعيد المساحني، وكذلك الفضل بن سهل^(٤).

كلّ ذلك أنكره أحمد الكاتب وأهمله ولم يشر إليه.

أحمد الكاتب ينكر إمامة الرضا عليه الله : لقد ذكر الكاتب حديثاً واحداً عن يزيد ابن سليط حول إمامة الرضا عليه ، وقال: (هو أبرز ما في تلك النصوص) (٥).

ثمّ قال: (إنّ هذه الرواية الأخيرة هي أكثر الروايات الواردة بشأن إمامة الرضا صراحة

⁽١) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٥٩٣؛ الفصول المهمة: ص ٢٦٢؛ إثبات الوصيّة: ص ٢١٦؛ التنبيد والأشراف: ص ٢٠٦؛ مروج الذهب: ج ٤، ص ٣٥.

⁽۲) الکافی: ج ۸، ص ۱۵۱، ب ۸، ح ۱۵۱.

⁽٣) الحياة السياسية للإمام الرضا علي : ص ٣٣٣.

⁽٤) رسالة الفضل للإمام، الحياة السياسيّة للإمام الرضا عليه: ص ٤٤٥ ـ ٤٤٦.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٩.

۲٤٠ دفاع عن التشيّع

ووضوحاً)^(۱).

فأوّل الكاتب الرواية وحمّلها تحميلاً قسريّاً، بالرغم من هجومه على بعض مَنْ يؤولون الأحاديث، ونحن نتجنّب البحث فيها، ونذكر للقارئ عدّة روايات أخسرى نصّاً وتصريحاً على إمامة الرضا عليه، جهلها الكاتب ولم يلتفت إليها، لما فيها من الوضوح والصراحة، بل كذب على القارئ بأنّه لا يوجد أبرز من تلك الرواية التي ذكرها، وإليك بعض ما ورد في كتب الشيعة حول إمامة الرضا عليه:

يقول الكليني بسنده إلى داود الرقي، قال: قلت لأبي إبراهيم على: جعلت فداك، إني قد كبر سني فخذ بيدي من النار، قال: فأشار إلى ابنه أبي الحسن على فقال: «هذا صاحبكم من بعدي»(٢).

ويقول المخزومي: بعث إلينا أبو الحسن موسى الله فجمعنا ثم قال لنا: «أتدرون لم دعو تكم»؟ فقلنا: لا، فقال: «اشهدوا أنّ ابني هذا وصيّي والقيّم بأمري وخليفتي من بعدي» (٣).

ويقول داود بن سليمان: قلت لأبي إبراهيم ﷺ: إنّي أخاف أن يحدث حــدث ولا ألقاك، فأخبرني من الإمام بعدك؟ فقال: «ابني فلان» ــ يعنى أبا الحسن ﷺ ــ(٤).

ويقول الصدوق: بسنده إلى محمد بن إساعيل بن الفضل الهاشمي، قال: دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر الله أن كان ما أسأل الله أن لا يريناه فإلى من؟ قال: «إلى علي ابني، وكتابه كتابي، وهو وصيي وخليفتي من بعدى» (٥).

وقد نقل الشيخ الصدوق أحاديث وروايات في النص على الإمام الرضا ﷺ،

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٩.

⁽٢) الكافى: ج ١، ص ٣٧٢، باب الإشارة على أبي الحسن الرضا علي .

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٧٣، باب الإشارة على أبي الحسن الرضا علي .

⁽٤) الكافى: ج ١، ص ٣٧٤، باب الإشارة على أبي الحسن الرضا على.

⁽٥) عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٣١، ح ١.

الفصل الرابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

بلغت (٢٩) حديثاً، وكذلك نقل الكليني والمفيد وغيرهم، فكلّ ذلك أهمله الكاتب، ونقل نصّاً واحداً، وقال: هذا أبرز النصوص. مع أنّه واحد من تلك النصوص البارزة على إمامة الرضا على إمامة الرضا على إلى المنا المنا اللهاء الرضا اللهاء اللهاء

أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب قد كذب على الإمام الرضا الله أيسضاً. لأنّه شكّك بإمامته، بينا نجد أنّ الإمام نفسه صرّح بذلك كما طالعتنا الرواية التأريخيّة التي تقول: إنّ النجاشي الأسدي سأل الإمام أنت صاحب هذا الأمر؟ فأجابه الإمام: «إي والله على الإنس والجنّ»(١).

وسأله أحدهم: طاعتك مفروضة؟ فأجابه الإمام: «نعم»، فقال له: مثل طاعة علي ابن أبي طالب؟ فقال له: «نعم».

ولم يكتفِ الكاتب بذلك، بل صرّح بأنّ الإمام الكاظم علي كان يجهل إمامة الرضاع الله (٢).

وخالف بهذا ما نقله علماء الشيعة قاطبة من نص الكاظم علي على الرضا علي في موارد كثيرة جدًاً.

المبحث التاسع: الإمام الجواد لما للله

أكاذيب الكاتب حول إمامة الجواد عليه : ولمّا يئس الكاتب من صغر عمر الجواد على لِما ظهر منه من علم الإمامة، راح يتهم الجواد على بعدم النص عليه (٣). ونحن هنا نكتني بالجواب على هذا الكذب الصريح بقول الشيخ المفيد، حيث قال: (فمن روى النص عن أبي الحسن الرضا على ابنه أبي جعفر عليه بالإمامة على بن جعفر بن محمّد الصادق، وصفوان بن يحيى، ومعمّر بن خلّد، والحسين بن يسار، وابن

⁽۱) عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٠.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٤.

٧٤٢ دفاع عن التشيّع

أبي نصر البزنطي، وابن قياما الواسطي، والحسن بن الجهم، وأبو يحيى الصنعاني، والخيراني، ويحيى بن حبيب الزيّات في جماعة كثيرة يطول بذكرهم الكتاب)(١).

ومن أراد أن يطّلع على مرويّات هؤلاء بالنص على إمامة الجواد علي فليرجع إلى كتب الحديث المعتبرة عند الإماميّة، أمثال الكافى وغيره.

ويكفينا هنا قول رجل من البيت العلوي وهمو عملي بسن جمعفر، حميث قمال للجواد عليه: (أشهد أنّك إمامٌ عند الله)(٢).

ومن شدّة تعظيم علي بن جعفر للجواد الله وتكريمه له، وبخّه أصحابه على ذلك، بأنّك شيخ كبير، وهذا صبى، فأجابهم:

(اسكتوا، إذا كان الله عزّ وجلّ ـ وقبض على لحيته ـ لم يؤهّل هذه الشيبة وأهّل هذا الفتى ووضعه حيث وضعه أنكر فضله؟ نعوذ بالله ممّا تقولون، بل أنا له عبد)(٣).

فهل يشهد علي بن جعفر بهذا المقام وبهذه العبوديّة ولم يعرف الإمامة؟ لكنّ الكاتب شاهد النصوص الصريحة لإمامة الجواد، وشاهد اعترافات أصحابه بإمامته التجأ إلى اتهام الإمام الجواد الله بتهمة جديدة، حيث يقول: إنّ الإمام الجواد لم يدّع الإمامة لنفسه، فقال: (عدم ادعاء الإمام الجواد نفسه بالإمامة)(٤).

وخالف بهذا الكلام الرواية التاريخيّة التي تقول إنّ الإمام كان يدعو إلى نفسه، وكان يستند إلى كتاب الله بقوله: ﴿ قُلْ هَاذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَانْ وَمَانْ وَمَانُ وَمَانُ وَمَانُ اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَانُ اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَانُ اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى وَله تسع سنين وأنا ابن تسع ويفسّرها لهم فقال: «فوالله ما اتبعه حينئذ إلّا على وله تسع سنين وأنا ابن تسع

⁽١) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

⁽۲) الكافي: ج ١، ص ٣٨٤، ب ٧٣.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٣، باب ٧٣.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

⁽٥) يوسف: الآية ١٠٨.

فالإمام يدعو الناس إلى إمامته ويرد مقالة المنحرفين والمموّلين من قبل المأمون وغيره من العبّاسيين.

الحالة الخاصة للجواد التي أنكرها الكاتب: أراد العبّاسيّون بـقيادة المأمـون أن يوقعوا بالإمام الجواد من خلال مناظرة عقدوها له مع قاضي القضاة يحيى بن أكثم، حتى يكشفوا للناس بأنّ الإمامة والعـصمة مـصطلحات لا واقـع لهـا في الخـارج، وخصوصاً أنّ صغر السن للإمام الجواد شجّعهم على ذلك.

فجاء يحيى بن أكثم قاضي القضاة مستعدّاً للمنازلة، مستهزئاً بالطرف المقابل لصغر سنّه، متوقعاً فوزه بالجولة الأولى وإنهاء مسألة الإمامة والعصمة في الواقع الإسلامي، والغاءها من أذهان الناس، فابتدر يحيى بن أكثم بالسؤال عن محرم قتل صيداً:

أجابه الإمام علي مستفسراً عن سؤاله بشقوق يجهلها السائل، فقال له:

«هل قتل في حل أو حرم؟ عالماً كان أو جاهلاً؟ عـمداً أو خـطأ؟ حـرّاً كـان الحـرم أو عبداً؟ صغيراً كان أو كبيراً؟ مبتدياً بالقتل أو معيداً؟ من ذوات الطير كان الصيد أو مسن غيرها؟ من صغار الطير أو من كباره؟ مصّراً على ما فعل أو نادماً؟ في الليل كان القتل أو في حج»؟(٢).

وراح الإمام ينهل من علم الإمامة ويشقّق المسألة، فتحيّر ابن أكثم بجواب هذه الشقوق وألقم حجراً، عند ذلك انبرى المأمون ليتستر على هذه الفضيحة الجديدة لهم بقوله: (إنّ أهل هذا البيت خصّوا من دون الخلق بما ترون من الفضل، وإنّ صغر السنّ فيهم لا يمنعهم من الكمال.... أفلا تعلمون أنّ الله قد خصّ هؤلاء القوم وأنّهم ذريّة بعضهم من بعض، يجري لآخرهم ما يجري لأوّهم)، قالوا: صدقت (٣).

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٤٤٧ - ٨.

⁽٢) الشيعة في الميزان: ص ٢٤٣ _ ٢٤٤.

⁽٣) الشيعة في الميزان: ص ٢٤٤.

فالعجب كلّ العجب، أنّ المأمون يعترف بهذه الحالة الخاصّة، والكـاتب يحـاول إنكارها.

وأكّد المسعودي ذلك بقوله: (إنّ أصحاب الرضا ﷺ سألوا الجواد فأجمابهم بإجابات والده، فاعترفوا له بالإمامة)(١).

ومن المعلوم أنّ الرضا على قد توفي والجواد له من العمر تسع سنين، ولهذا اعترف المأمون بسر اختياره للجواد زوجاً لابنته، قال: (وقد اخترت محمّد بن علي الجواد لتفوّقه على كافة أهل الفضل والعلم مع صغر سنّه، وسيظهر لكم وتعلمون أنّ الرأي ما رأيت.

قالوا: إنَّه صغير السن ولا معرفة له ولا فقه.

قال: ويحكم، أنا أعرف به منكم إنّه من أهل بيت علّمهم الله ولم يزل آباؤه أغنياء في علم الدين والأدب على الرعايا، وإن شئتم فامتحنوه حتّى يتبيّن لكم ذلك)(٢).

كل هذه الأقوال، وهذا الواقع التاريخي، أهمله الكاتب ولم يشر إليه، ولم يكتفِ بإهمال الواقع التاريخي الذي يثبت حالة خاصة للجواد على باعتراف العباسيين والمأمون نفسه، بل أنكر النص على ولده الهادي، متناسياً ما نقلته كتب الشيعة عليه من قبل أبيه الجواد، منها قول الجواد لإسماعيل بن مهران: «الأمر من بعدي إلى ابني على»(٣).

أضف إلى ذلك، عشرات الأحاديث التي حفلت بها كتب الشيعة على إمامة الهادي على الله والتي أفردوا لها أبواباً خاصّة سمّيت أبواب الإشارة والنص على الإمام الهادي الأثار.

(٤)

ولم يقف الكاتب عند هذا الحد، بل زوّر وصيّة الجواد للهادي، حيث قــال: (إنّ

⁽١) إثبات الوصيّة: ص ٢١٦ ـ ٢٢٨.

⁽٢) الشيعة في الميزان: ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٤، باب ٧٤.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٣٨٤، باب ٧٤.

بينها نص الوصيّة يقول: إنّه _ الجواد ﷺ _ أوصى إلى علي ابنه بنفسه وإخوانه... وجعل عبدالله بن المساور قائماً على تركته من الضياع والأموال والنفقات (٢).

إذن، عبدالله بن المساور لم يكن وصيّاً على الهادي، كما زوّر ذلك الكاتب، بل هو قائم على الأموال والتركات، وهذه استجابة من الجـواد ﷺ لسنّة جـدّه رسـول الله ﷺ، ولا ضير فها أبداً.

المبحث العاشر: الإمام الهادي عليَّةِ

افتراءات الكاتب حول إمامة الهادي للنظية: لم يتطرّق الكاتب إلى النصوص التي دلّت على إمامة الهادي للظيء والتي حفلت بها كتب الشيعة الإماميّة، ولكنّه لم يـترك إمامة الهادي للظيء عرّ عليه بدون تزوير وتحريف للحقائق، فبينما يقول النوبختى:

(نزل أصحاب محمّد بن علي الله الذين ثبتوا على إمامته إلى القول بإمامة ابنه ووصيّه علي بن محمّد الله فلم يزالوا على ذلك سوى نفر منهم يسير عدلوا عنه إلى القول بإمامة أخيه موسى بن محمّد، ثمّ لم يلبثوا على ذلك إلّا قليلاً حتى رجعوا إلى إمامة على بن محمّد، ورفضوا إمامة موسى بن محمّد)(٣).

وهذا النص من مؤرّخ مثل النوبختي يكذّب كلّ ما ادعاه الكاتب حول إمامة الإمام الهادي الله وأنّ الشيعة وقعوا في حيرة وغموض حول إمامة الهادي الله أنّه الإمام فكيف وقع الشيعة بالغموض والحيرة وعامّة الناس تنظر إلى الهادي الله أنّه الإمام المبرّز من البيت العلوي؟ يقول يحيى بن هرثمة الذي أرسله المتوكّل للقبض على

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٤.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٣٨٦.

⁽٣) فرق الشيعة: ص ١٠٠ ـ ١٠١.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٥.

ولهذا المقام الرفيع الذي يحتلّه الهادي على المهادي المنتق المتوكّل بأي شخص من العرب الإلقاء القبض عليه، فأوكل أمره إلى الأتراك فهاجموا داره ليلاً في سامرّاء (٢).

وقد اعترف الدكتور محمّد بيومي مهران بهذه المكانة السامية بقوله: (لمقام علي الهادي في المدينة وميل الناس إليه خاف _ المتوكل _ منه)(٣).

وهذا المقام كان للإمام الهادي الله في أيّام حياته، وليس كما يـقول الكـاتب: إنّ الشيعة ابتدعوها _ أي الإمامة _ بعد قرون من زمان الأئمّة. فهذا أحد الأشـخاص يقول: أنا واقف على باب المتوكّل أنتظر الدخول حتّى نُودي بإحضار على الهـادي، فقلت: من هذا؟ فقالوا لي: رجل علوي تقول الرافضة بإمامته يريد المتوكّل قتله.

ولمّا يئس الكاتب من إيجاد فجوة في إمامة الهادي، سواء كانت في النصوص التي دلّت على إمامته، أو بالرأي العام الذي كان ينظر للهادي بأنّه إمام، راح يبحث عن طريق المعاجز وعلم الإمام بالغيب الذي اختصّ الله بمه رسوله، وعلمه الرسول للأثمّة عليه واحداً واحداً، واستغرب الكاتب استغراباً شديداً من حصول بعض الكرامات للإمام الهادي، متناسياً أنّ هذه الكرامات نُسبت لأثمّة أهل البيت من قبل السيوطي وابن الساعي والإصفهاني وغيرهم، فضلاً عن علماء الشيعة ومؤلّفها.

يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً: وعلى نفس الطريقة التي دعا الكاتب المتكلّمين إليها، وهي البحث عن تراث أهل البيت، لمعرفة هذه الرواية قبل اللجوء إلى تأويلها، ونحن كها فعلنا مع كلمة الإمام الصادق «بدا لله في إسهاعيل» نفعل هنا حيث نقوم بدراسة موضوعيّة لتراث الإمام الهادي على حتى نستطيع أن نفهم

⁽١) الإمامة وأهل البيت: ج ٣، ص ١٨٨.

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

كلمة الهادي الله وستشمل هذه الدراسة أربعة محاور:

المحور الأوّل: موقف الإمام الهادي ﷺ من الإمامة.

المحور الثاني: هل توجد أحاديث تصرّح بإمامة محمّد بن الهادي؟ لأنّ الرواية تقول عن علي بن جعفر، قال: كنت حاضراً أبا الحسن على للّ توفي ابنه محمّد. فقال للحسن: يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً.

المحور الثالث: هل توجد نصوص على إمامة العسكري عليه؟

المحور الرابع: ما معنى كلمة الهادي على الله للعسكري: «يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً».

وبعد دراسة التراث الشيعي حول هذه المحاور تتضح بشكل جلي كــلمة الإمــام الهادي الله العسكري الله.

المحور الأوّل

موقف الإمام الهادي عليه من الإمامة: بنفس الخط سار الهادي عليه في طرحه لنظريّة الإمامة الإلهيّة المتبناة من قبل البيت العلوي، والمستلهمة من رسول الله ﷺ. فقد جعل معرفة الأئمّة والسير خلفهم، هو دين الله الذي ارتضاه لعباده (١).

فارتواء الناس من هذا المنهل هو الدين الصادق عند الهادي الله وما عداه فليس بشيء، بل ليس من الله تعالى، وبادر الأصحاب إلى عرض دينهم وعقائدهم على إمامهم الهادي، فأقبل عبدالعظيم الحسني ليعرض معتقدات عليه، ويحصل على الإمضاء الشرعى فقال له:

(إنّ الله تبارك وتعالى واحد ليس كمثله شيء، خارج عن الحدّين حد الإبطال وحدّ التشبيه...)، وهكذا راح السيّد عبدالعظيم الحسني يعرض معتقداته _إلى أن قال: _(وإنّ الإمام والخليفة وولي الأمر بعده _بعد رسول الله ﷺ أمير المؤمنين علي بن

أبي طالب، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ علي بن الحسين، ثمّ محمّد بن علي، ثمّ جعفر بن محمّد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ علي بن موسى، ثمّ محمّد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ علي بن موسى، ثمّ محمّد بن علي، ثمّ أنت يا مولاي).

ولنستمع إلى إمضاء الإمام الهادي الله إلى هذا التقرير الذي يحمل معتقدات رجل من المسلمين، قال له: «يا أبا القاسم، هذا والله دين الله الذي ارتضاه لعباده فاثبت علمه»(١).

ويكشف هذا الإمضاء عن التبني الكامل والمطلق للإمامة الإلهيّة من قبل الإمام الهادي على وتأصيل هذا الفهم لدين الله في نفوس أصحابه يعبّر عن الخطّ الفكري الذي انتهجه الإمام في حياته، ولم يكتفِ الإمام باعتراف عبدالعظيم الذي أوقيف الإمامة الإلهيّة عند الهادي، بل قال: «ومن بعدي الحسن ابني، فكيف للناس بالخلف من بعده»؟

فأعطى الإمام الهادي على المصداق الحقيقي لحديث رسول الله كَالَا الذي اتفقت السنة والشيعة عليه «الخلفاء اثناء عشر»، وهذا خير دليل على علمهم بما يقع من أمور في المستقبل، ولهذا تعجّب الرجل من كلام الإمام هذا، وراح يسأله عمما يحدث وما الخبر، فقال: وكيف ذلك يا مولاي؟

فأجابه الإمام: «لأنّه لا يُرى شخصه، ولا يحل ذكره باسمه حتى يخرج فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً».

ولم يكتفِ الإمام الهادي على أبهذا الطرح فقط، بل أصرّ على أنّ الإمامة جارية فيه عندما كتبت له الشيعة يسألونه عن الأمر من بعده، فكتب إليهم على «الأمر لي مادمت حيّاً (٢) وإذا حدث حدثِ فالأمر إلى من أنا أنصبه.

إنّ الإمام بعدي الحسن ابني، وبعد الحسن ابنه القائم، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً. كها ملئت جوراً وظلماً».

إذن، المقدّمة الأولى هي أنّ الإمام الهادي علي الله كان على علم تام وتبنِّ مطلق لمسألة

⁽١) مسند الإمام الهادي عليه: ص ١٤٦.

⁽۲) مسند الإمام الهادى: ص ١٤٨، رقم ٨٩.

الفصل الرابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة ٢٠٠١

الأمامة الإلهيّة، وهي ليست إمامة عاديّة بشريّة، كما يقول الكاتب^(١)، حتى يجهل الإمام الذي بعده.

المحور الثاني

هل هناك نصوص على إمامة محمّد ابن الإمام الهادي؟: من خلال تصريح النوبختي يستطيع القارئ معرفة وجود نصوص حول محمّد ابن الإمام الهادي أم لا؟ يقول النوبختي: (إنّ سائر أصحاب الإمام علي بن محمّد الهادي قالوا بإمامة الحسن بن على الله وثبّتوا له الإمامة بوصيّة أبيه)(٢).

إذن، سائر أصحاب الإمام توجّهوا إلى الحسن الله ولم يقل أحد من أصحابه بأنّ الإمامة في محمّد، وبني متمسّكاً بهذا القول، أضف إلى ذلك أنّه لا يوجد نص واحد على إمامة محمّد ابن الإمام الهادي، بل يوجد نهي من الإمام الهادي الله لأصحابه عندما توهّموا أنّ الإمام هو محمّد لكبر سنّه.

يقول الكليني بسنده إلى النوفلي، الذي قال: قلت يوماً للهادي عليه عندما مرّ بنا السيّد محمّد ابن الإمام الهادي، قال له: جعلت فداك هذا صاحبنا بعدك، فقال: «لا»(٣).

إذن، توجد توصية من الإمام الهادي إلى أصحابه في مسألة ولده محمد، والسر الوحيد الذي حدا بالبعض للتمسّك بمحمّد ابن الإمام هو كبر سنّه، ولكنّ عندما توفيّ ظهر لهم خلاف ما ذهبوا إليه.

أضف إلى ذلك، أنّه قبل مئات السنين تحدّى علماء الشيعة كلّ أعدائهم بأن يأتوا بنص واحد على إمامة محمّد بن الهادي الله ، كما فعل الشيخ المفيد، ولكن لم يجد

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٦.

⁽٢) فرق الشيعة: ص ١٠٤.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٦، باب ٧٥، ح ٢.

المحور الثالث

هل توجد نصوص على إمامة العسكري؟: لقد نصّ الإمام الهادي على بعشرات الأحاديث على إمامة الحسن العسكري على وتناقل الكليني والمفيد والطوسي وغيرهم هذه الحقيقة، وأفردوا أبواباً خاصّة بذلك، ووضع الكليني باباً خاصّاً نقل فيه أحاديث النص على العسكري.

يقول الكليني بسنده عن النوفلي، قال: كنت مع أبي الحسن الله في صحن داره، فمرّ محمّد ابنه، فقلت له: جعلت فداك هذا صاحبنا بعدك؟ فقال: «لا، صاحبكم بعدي الحسن» (٢).

ووصف الإمام الهادي على الأصحابه أنّ الأمر بعده إلى الأكبر من ولده، ولكنّهم لم يلتفتوا إلى أنّ الأكبر من ولده بعد حياته وليس في حياته، بقرينة أنّ الأمر بعده _أي بعد حياته _ فتمسّكوا بمحمّد الذي كان أكبر ولده في حياته، ولكن بعد وفاة محمّد في حياة أبيه أصبح العسكري هو الأكبر في ولد الهادي.

وجعل له علامة، بأنّه الذي يصلّي عليه بعد مماته. ويـقول عـبدالله بـن محـمّد الإصفهاني: (لمّا مات الهادي اللهِ، خرج العسكري أبو محمّد، فصلّى عليه)(٣).

ثمّ أخذ الإمام يصف ابنه العسكري لأصحابه فقال: «أبو محمّد ابني أنصح آل محمّد غريزة، وأوثقهم حجّة، وهو الأكبر من ولدي، وهو الخلف، وإليه ينتهي عُسرى الإمامة وأحكامها» (٤).

وأحال الإمام الهادي أصحابه من بعده إلى الحسن، ووصفه بأنّ عنده ما يحتاج

⁽١) الفصول الختارة: ج ٢، ص ٣١٧.

⁽۲) الكافي: ج ١، ص ٣٨٦، ح ٢.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٦، ح ٣.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٣٨٨، ح ١١.

ونتيجة لكلّ هذه التأكيدات التفّ سائر أصحاب الهادي حول العسكري، كما يقول النوبختي: (إنّ سائر أصحاب الإمام علي بن محمّد الهادي قالوا بإمامة الحسن بن على الله وثبّتوا له الإمامة بوصيّة أبيه)(٢).

فهذه هي المقدّمة الثالثة التي نستطيع أن نفهم بها كلام الإمام الهادي للعسكري: «يا بني أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً».

المحور الرابع

ما معنى «أحدث لله شكراً»؟: فبعد تلك المحاور الثلاثة التي أثبتنا فيها أنّ الإمام الهادي الله كان يتبنى خط الإمامة الإلهيّة، وكان يعرّف أصحابه بالأئمّة من بعده، وبعد نفيه إمامة محمّد ابنه، وإثبات النصوص الكثيرة على إمامة العسكري، بعد كلّ ذلك نستطيع أن نفهم معنى كلمة الهادي الله للإمام العسكري الله : «يا بني أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً».

فلقد فهم بعض أصحاب الإمام، أنّ الإمامة في محمّد، ونشأ فهمهم الخاطئ هذا ممّا روي عن أحدهم أنّه دخل على الإمام الهادي وسأله عن الخلف من بعده؟ فأجابه بأنّه في الكبير من ولدي، وكان الكبير هو السيّد محمّد (٣).

وتوهم أولئك بأنّ الإمام ينصب محمّداً في حياته، ولكن الإمام ناظر إلى أنّ الأمر من بعده، وليس في حياته، وإلّا لا معنى للأمر في حياته لمحمّد، والإمام حي يرزق، ولما توفي محمّد في حياة أبيه بتي الحسن أكبر ولده من بعده، فأمره أن يشكر الله بأن أظهر الأمر بعد خفائه على الناس.

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) فرق الشيعة: ص ١٠٤.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٧، ح ٦.

وهذا ما صرّح به الإمام الهادي الله إلى أبي هاشم الجعفري، الذي كان عنده لحظة وفاة محمّد، يقول الجعفري: بينها أنا أفكّر فأقبل إليَّ الهادي الله وقال: «نعم يا أبا هاشم، بدا لله في أبي محمّد بعد أبي جعفر الله الله يكن يعرف له كها بدا له في موسى بعد مضى إسماعيل ما كشف به عن حاله» (١).

فالناس كانوا يظنّون بإمامة محمّد بعد وفاة أبيه، ولكنّ محمّداً توفي في حياة أبيه، فانكشف زيف ما توهّموه، وأنّ الأمر للحسن وليس لمحمّد.

يقول الشيخ الطوسي: (بدا لله في محمد كها بدا له في إسهاعيل، معناه: ظهر من الله وأمره... أن الأمر في محمد من حيث كان الأكبر، كها كان يظنّ جماعة أنّ الأمر في إسهاعيل بن جعفر دون موسى الميلاء فلمّا مات محمد ظهر من أمر الله فيه، وأنّه لم ينصبه إماماً كها ظهر في إسهاعيل مثل ذلك، لا أنّه كان ينصّ عليه ثمّ بدا له في النص على غيره، فإنّ ذلك لا يجوز على الله تعالى العالم بالعواقب(٢).

إذن، بعد تلك المقدمات الأربع، وهي تبنّي الإمام الهادي لخط الإمامة، كما اتضح فيا تقدّم، وبعد عدم وجود أي نص على إمامة محمّد، بل شهادة الإمام الهادي الله بأنّه ليس بإمام، وبعد النصوص الكثيرة على إمامة الحسن العسكري في حياة محمّد أخيه، بعد كلّ ذلك يتضح قول الإمام: «يا بني أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً»، بأنّ الله أظهر أمر الحسن الله بعدما خنى على البعض، لوجود محمّد في الحياة.

الحياة الشخصية لجعفر الكذاب

لقد تشبّت الكاتب بمواقف جعفر هذا في أكثر من مرّة، وجعل من مواقفه دليلا

⁽۱) الکافی: ج ۱، ص ۳۸۸، ح ۱۰.

⁽٢) الغيبة للطوسى: ص ١٢١.

على عدم الإمامة، وإن كان ذلك عليلاً، لأنّ الإمامة قبل جعفر، كما تبيّن فيما تـقدّم، واعترف الكاتب من مواقف جعفر، ولكنّه لم يتطرّق إلى حياة جعفر هذا.

لقد اتفق الكليني والمفيد والطوسي والطبرسي على أنّ جعفر هذا مُعلن الفسوق فاجر شرّيب للخمور.... خفيف قليل في نفسه (١).

وقال بحقّه أبو الأديان الذي اعتمد الكاتب على تلك الرواية في (ص ١٩١) وضعّفها في (ص ٢٢٤) قال: إن يكن هذا إماماً فقد بطلت الإمامة، لأني كنت أعرفه يشرب النبيذ ويقامر في الجوسق ويلعب بالطنبور (٢).

ولقد ألّفت كتب للرد على جعفر الكذّاب هذا وأنصاره، منها ما الّـفه سـعد بـن عبدالله العتبي كتاباً للرد عليه^(٣).

بالإضافة إلى ذلك كلّه توسّله بالحكّام والوزراء كي يجعلوا له منصب أخيه، وردّوه بأنّ منصب أخيه من الله، فإذا أعطاه الله لك فلن يضرّك ما عملنا، كما حدّث بذلك جعفر بن خاقان الوزير للوالى آنذاك.

فكلّ هذه الحقائق تنكّر لها الكاتب، ولم يشر إليها، وجعل من جعفر هذا ركناً ركناً لنظريّته، لأنّه لم يجد من الثقات والصالحين من أصحاب الإمام الهادي وغيرهم من يسعفه فها يقول.

المبحث الحادى عشر: الإمام العسكرى المليلا

هل أخبر العسكري بوجود خلف له؟: أنكر الكاتب حقيقة ناصعة نُـقلت إليـنا

⁽۱)الكافي: ج ١، ص ٥٧١، باب ١٢٤، ح ١؛ كمال الدين: ص ١٥١ لقدمة؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٣٢٣؛ إعلام الورى بأعلام الهدى: ج ٢، ص ١٤٨.

⁽٢) كمال الدين: ص ٤٣٢، باب ٤٣ من شاهد القائم.

⁽٣) قاموس الرجال: ج ٢، ص ٣٩٥_٣٩٦.

بأخبار الثقات ثقة عن ثقة، بأنّ العسكري الله أخبر بوجود ولد له، وأنّه الخليفة من بعده على منصب الإمامة والقيادة.

يقول ثقة الإسلام الشيخ الكليني: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري، قال: قلت لأبي محمّد عليه جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: «سل»، قلت: يا سيّدي، هل لك ولد؟ فقال: «نعم».

وسند هذا الحديث لا مجال لإنكاره مطلقاً لأنّ الكليني هو ثقة الإسلام، وهو غني عن التعريف.

ومحمّد بن يحيى العطّار، يقول النجاشي بحقّه: (شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث)(١).

ويقول الطوسي مترجماً له: (قمي كثير الرواية)(٢). ونقل الحلّي ما قاله النجاشي بحقّ الرجل^(٣).

وأمّا أحمد بن إسحاق فهو مشترك بين الرازي والأشعري، كما يـقول السيّد الخوتي (٤).

أمَّا الأشعري: يقول النجاشي بحقِّه: (كان خاصَّة أبي محمَّد ﷺ) (٥).

وقال الطوسي بحقّه: (قمّي ثقة)^(٦). وقال الحكّي: (ثقة... شيخ القميين، رأى صاحب الزمان)^(٧). وقال المامقاني مترجماً له: (ثقة)^(٨).

⁽١) رجال النجاشي: ص ٣٥٣، رقم ٩٤٦.

⁽٢) رجال الطوسي: ص ٤٣٩، رقم ٦٢٧٤، من لم يرو عن واحد من الأُمَّةُ ﷺ.

⁽٣) خلاصة الأقوال، القسم الأوّل: ص ٢٦٠، رقم ٩٠٨.

⁽٤) معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٤٣.

⁽٥) رجال النجاشي: ص ٩١، رقم ٢٢٥.

⁽٦) رجال الطوسي: ص ٣٩٧، رقم ٥٨١٧، من أصحاب العسكري.

⁽٧) خلاصة الأقوال: ص ٦٣، رقم ٧٣.

⁽٨) تنقيح المقال: ج ١، ص ٨، رقم ٢٩٤.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة ٢٥٥

فسواء كان الرازي أو الأشعري، فكلاهما ثقتان مصرّح بوثاقتهما وجلالتهما عند علماء الرجال.

وأمّا الرجل الرابع الذي نقل الرواية عن العسكري مباشرة، وهـو أبـو هـاشم الجعفري داود بن القاسم، فيقول النجاشي بحقّه: (كان عظيم المنزلة عند الأمّمّة الميّلين، شريف القدر، ثقة)(٤).

وعدّه الطوسي ثقة جليل القدر^(٥). وقال الحلّي بحقّه: (ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة عند الأئمّة ﷺ، وكان شريفاً عندهم، له موقع وجليل عندهم)^(١).

فهذه كلمات أساطين فى الرجال بحقّ من نـقل روايـة تـدلّ عـلى وجـود ولد للعسكري الله ، وهو الخلف من بعده، كلّها تنكّر لها الكاتب ولم يشر إليها، لأنّها لا تتحمل التأويل والكذب حتى يشير إليها ويحرّف المراد منها.

إذن، بهذا الخبر الصحيح وبأمثاله المتوارث كابراً عن كابر، أثبت الشيعة إمامة المنتظر الغائب، أضف إلى ذلك، إخبار العسكري لمحمّد بن علي بن بلال بالحلف من بعده.

يقول ثقة الإسلام الكليني: عن علي بن محمّد (الثقة)(٧) (وقال بح حلّى: ثـذ.

⁽١) رجال الطوسي: ص ٣٨٣، رقم ٥٦٤٣، أصحاب على بن محمّد أبي الحسن الثالث.

⁽٢) خلاصة الأقوال: ص ٦٢، ح ٧١.

⁽٣) تنقيح المقال: ج ١، ص ٨، رقم ٢٩٣.

⁽٤) رجال النجاشي: ص ١٥٦، رقم ٤١١.

⁽٥) رجال الطوسي: ص ٣٧٥، رقم ٥٥٥٣، أصحاب محمّد بن على الثاني عليه ال

⁽٦) خلاصة الأقوال: ص ١٤٢، رقم ٣٩٠.

⁽V) معجم رجال الحديث: ج ١٢، ص ١٢٧، رقم ٨٣٨٤

فاضل، فقيه، أديب)^(۱)، عن محمد بن علي بن بلال (الذي وثّقه الطوسي^(۲)، والحلي^(۳)، والحويًا) قال: خرج إليَّ من أبي محمّد قبل مضيّه بسنتين يخبرني بالخلف من بعده، ثمّ خرج إليَّ من قبل مضيّه بثلاث أيّام يخبرني بالخلف من بعده (۵).

كل تلك التوثيقات الرجاليّة والتصريحات من قبل العسكري الله بوجود ولد له أنكرها الكاتب وأهملها ولم يشر إليها.

أضف إلى ذلك، إخبار العسكري عمراً الأهوازي بالخلف من بعده، وقال له: «هذا صاحبكم من بعدى»(٦).

وأفرد ثقة الإسلام الكليني باباً لإخبارات العسكري على بيامامة ولده الحسجة المنتظر سهاها «باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار»(٧).

فياترى لماذا تجاهل الكاتب هذا التراث الروائي الصحيح المنقول من ثقة إلى ثقة؟ ولماذا أهمله من دون أن يشير إليه؟ ولماذا بحث عن روايات حرّفها وأوّلها قسريّاً للاستدلال على مطلوبه؟ كلّ ذلك يجعلنا نقف موقف التشكيك من نوايا مبيّنة لهمذا الرجل ليس للشيعة فحسب، بل للإسلام كله.

الوضع السياسي عشيّة الغيبة وغداتها

عودنا الكاتب أن يطلاق الشعارات الإعلاميّة الفارغة عند البحث في أي نقطة من النقاط الحسّاسة والمهمّة في موضوع الإمامة أو الغيبة، فرفع هنا شعار التعاطف

⁽١) خلاصة الأقوال: ص ١٨٧، رقم ٥٥٩.

⁽٢) رجال الطوسي: ص ٤٠١، رقم ٥٨٨٨، أصحاب الحسن بن على العسكري للثُّلا.

⁽٣) خلاصة الأقوال: القسم الأوّل، ص ٢٤٢، رقم ٨٢٥.

⁽٤) معجم رجال الحديث: ج ١٦، ص ٣١١.

⁽٥) الكافي: ج ١، ص ٣٨٩، ح ١.

⁽٦) الكافي: ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣.

⁽٧) الكافي: ج ١، باب ٧٦ الإشارة والنص إلى صاحب الدار.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

العبّاسي مع البيت العلوي، ووضع لذلك عنواناً بارزاً في كتابه (١)، وخالف بشعاره هذا الذي لم يذكر له أي مصدر، أقوال المؤرّخين ومرويّاتهم عن تلك الفترة، وجعل الكاتب من عصر العسكري عصر الازدهار الذي عاشه أغّة أهل البيت الميّلاً. ولفرض منهجيّة البحث هنا، نحن نثبت للكاتب ثمانية بحوث من خلالها يستطيع القارئ أن يطّلع على التعاطف الذي زعمه الكاتب بين العبّاسيون والبيت العلوي، وبالخصوص مع الهادي والعسكري والحجّة المنتظر (عج).

البحث الأوّل: قائمة بأساء المقتولين في أيّام العسكري من العلويين. البحث الثاني: قائمة بأساء العلويين الذي قتلوا في أيّام العسكري بالسجون. البحث الثالث: موقف العسكري من خلفاء عصره (المعتز والمهتدي والمعتمد). البحث الرابع: قطع الرؤوس وحملها للخلفاء أيّام العسكري. البحث الحامس: منهج العسكري في التحرّك السياسي. البحث السادس: المؤرّخين والصراع العبّاسي العلوي. البحث السابع: وصف شعري لظلم العبّاسيين للبيت العلوي.

وبعدما يكمل القارئ هذه البحوث الثمانية يستطيع أن يـفهم التـعاطف العـبّاسي العلوي الذي زعمه الكاتب.

البحث الأوّل

قائمة بأسهاء المقتولين في أيّام العسكري من العلويين فقط: لقد قفز الكاتب

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٥٢.

على كلّ الحقائق التأريخيّة عندما نسب للعبّاسيين كلمة التعاطف التي أراد منها نتيجة تقول لا داعي للغيبة مادام العبّاسيين يسعون إلى كسب خواطر العلويين وموادعتهم من خلال مشاعر الحب التي يكنّونها إليهم، ونحن هنا سنبرز (مشاعر الحبّ) التي قال بها الكاتب من خلال قائمة بأسهاء العلويين الذين قتلوا أيّام العسكري فقط، وإلّا فإنّ عدد العلويين الذين قتلوا زمن الدولة العباسيّة لا تسعه مجلّدات وهم:

١ _ أحمد بن عبدالله بن موسى بن محمد بن سلبان بن داود بن الحسن بن الحسن ابن على الله .

٢ _ جعفر بن محمّد بن جعفر بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسبن ﷺ.

٣ _ يحيى بن على بن عبدالرحمن بن القاسم بن الحسن بن زيد.

٤ _ محمّد بن الحسن بن إبراهيم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي.

٥ ـ جعفر بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي.

٦ ـ موسى بن عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

وقال الإصفهاني بحقّه: كان رجلاً صالحاً راوياً للحديث... دسّ السم إليه سعيد الحاجب فقتله، وأخذ رأسه وحمله إلى المهتدي في المحرّم سنة ٢٥٦(١).

٧ ـ محمد بن عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن أبي الكرام بن
 محمد بن على بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب.

٨ _ أحمد بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن الحسن بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن على بن أبي طالب.

٩ _ عبيدالله بن علي بن عيسى بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين.

١٠ علي بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن عبيدالله بن الحسين بن علي، أغتيل هذا غدراً.

١١ _ عمد بن أحمد بن محمد بن الحسن بن على بن عمر بن على بن الحسين.

⁽١) مقاتل الطالبيين: ص ٥٣١.

١٢ ـ حمزة بن الحسن بن مجيمًد بن جعفر بن القاسم بن إسحاق بن عبدالله بـن جعفر بن أبي طالب. قُتِل ومُثِّل به، كما يقول المؤرّخ السنّي الإصفهاني.

١٣ - حمزة بن عيسى بن محمّد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبى طالب.

١٤ ـ محمّد وإبراهيم ابنا الحسن بن عبيدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بـن علي بن أبي طالب.

١٥ _ الحسن بن محمّد بن زيد بن عيسى بن زيد بن الحسين.

١٦ - إسماعيل بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن إسماعيل بن عبدالله بن جعفر ابن أبي طالب.

۱۷ _ الحسين بن إبراهيم بن علي بن عبدالرحمن بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن على بن أبي طالب.

وهذا غيضٌ من فيض من أولئك الذين لم تنقل لنا أخبارهم، ودوّن ذلك المؤرّخ ا الإصفهاني في كتابه مقاتل الطالبيين^(۱)، ولا طريق لأحمد الكاتب لإثبات التعاطف العبّاسي العلوي إلّا من خلال إنكار هذه الأسماء والشخصيّات التاريخيّة، ووضعها في خانة الأسطورة ليتخلّص من شبحها في بحثه.

البحث الثاني

قائمة بأساء العلويين الذين قتلوا في أيّام العسكري عليّه بالسجون: وإذا استطاع الكاتب أن ينكر تلك القائمة التي حوت أساء العلويين الذين قتلوا في المواجهات تارة، والغدر والاغتيال أخرى، فعليه أن يعد العدّة لإنكار هذه القائمة الجديدة لأولئك الشرفاء الذين أبوا الموادعة مع الظالمين وترك أغتهم، فسجنوا وماتوا صبراً في السجون، وهذه القائمة أيضاً خاصّة بزمان العسكري عليه الذي ادّعى فيه الكاتب الحب والتعاطف العبّاسي للعلويين بشعارات فارغة، وأمّا القائمة فهي:

⁽١) مقاتل الطالبين: ص ٥٢٥ ــ ٥٣٩.

١ ـ الحسن بن محمد بن جعفر بن عبدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب، فهو ابن أبي طالب، فهو علوي الأب والأم.

٢ _ عيسى بن إسهاعيل، وهو من أحفاد عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، حبس
 بالكوفة ومات هناك.

٣ أحمد بن محمد بن يحيى بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، حبسه
 الحرث بن أسد عامل أبي الساج في دار مروان، فمات بالحبس.

٤ _ على بن موسى، من أحفاد الحسن ﷺ.

٥ _ محمّد بن الحسين بن عبدالرحمن، من أحفاد الإمام الحسن الله.

٦ ـ على بن موسى بن إسهاعيل بن موسى بن جعفر.

٧ _ إبراهيم بن موسى، من أحفاد الحسن، حبسه محمّد بن أحمد عامل المهتدي على المدينة فمات في حبسه.

٨ _ عبدالله بن محمّد بن يوسف، من أحفاد الحسن، توفي في حبسه.

٩ _ موسى بن موسى بن محمّد بن سليان، من أحفاد الحسن الزكي، توفي بالسجن.

١٠ _ محمّد بن الحسين بن محمّد، من أحفاد الحسن.

١١ _ محمّد بن أحمد بن عيسى، من أحفاد زيد بن علي.

١٢ _ ابنه أحمد بن محمد بن أحمد بن عيسى، من أحفاد زيد.

١٣ _ محمّد بن عبدالله، من أحفاد الحسن.

هذا ما جادت به قريحة المؤرّخ الإصفهاني في كتابه المعروف مقاتل الطالبيين (١)، وإلّا فإنّ الأعداد كثيرة جدّاً، لأنّ الحروب كانت دمويّة، والمواجهة علنيّة بين أفراد البيت العلوي والعبّاسيين، وكانت تزف إلى السجون جماعات جماعات، منهم من يُعلم قتله ومنهم من يغيّب ولم يعلم حاله.

وأخيراً ننقل كلمة للمهتدي _ الخليفة المعاصر للعسكري _ تثبت وحشيّة هؤلاء.

⁽١) مقاتل الطالبيين: ص ٤٣٤ ــ ٤٥٦.

وبعد ذلك كلّه، هل يوجد من يشكّ في أنّ الكاتب كان كاذباً في عبارته الإعلاميّة الخالية من التوثيق بأنّ هناك تعاطفاً من قبل العبّاسيين تجاه العلويين، والتي اعــتمد عليها في ادعاء عدم وجود سبب للغيبة.

الىحث الثالث

موقف العسكري من خلفاء عصره (المعتز والمهتدي والمعتمد): بعد أن أثبتنا للقارئ قائمة بأسماء المقتولين، وقائمة بأسماء الموتى في السجون من العملويين زمن العسكري الله وخلفاء عصره.

من المعروف تاريخيّاً أنّ العسكري ﷺ عاصر المعتز العبّاسي والمهتدي العـبّاسي والمعتمد العبّاسي.

أمّا بالنسبة إلى المعتز العبّاسي ـ الذي قتل أخاه المستعين بمعونة الأتراك وحُمـل رأسه إليه وهو يلعب بالشطرنج ـ فقد تعرّض للعسكري أكثر من مرّة لما يراه من العسكري بأنّه العدوّ اللدود له، فأمر بحبسه ـ كها يقول الكمليني ـ وصير أمره في الحبس إلى أشرّ خلق الله كها اعترف صالح بن وهب بذلك(٢).

ولم يكتفِ المعتز بحبس العسكري عند أحد من أشراره، بل حبسه مرّة أخرى عند علي بن أو تامش الذي كان يظهر العداوة لأهل البيت، وعلى وصف الشيخ المفيد: كان شديد العداوة لآل محمّد (٣).

ولمَّا أحسّ المعتز بأنّ وسائل الحبس غير كافية لمواجهة العسكري الله ، عزم على قتله، وهذا ما طالعنا به الأربلي عندما قال: لما أمر المعتز سعيد الحاجب بحمل الإمام

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٥٧٦، باب ١٢٤، ح ١٦.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٥٧٨، باب ١٢٤، ح ٢٣.

⁽٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٢٩.

٢٦٢ دفاع عن التشيّع

أبي محمد إلى الكوفة، كتب إليه أبو الهيثم: جعلت فداك، بلغنا خبر أقلقنا؟ فأحابه الامام: «بعد ثلاثة يأتيكم الفرج، فقُتِل المعتزيوم الثالث» (١).

ويقول ابن شهر آشوب: (إنّ المعتز تقدّم إلى سعيد الحاجب: أن أخرج أبا محمّد إلى الكوفة ثمّ اضرب عنقه في الطريق)(٢).

فهذا هو موقف الخليفة المعاصر للعسكري والذي حاول بمختلف الوسائل القضاء على العسكري عليه ولكن خيّب الله مسعاه.

وأمّا المهتدي الذي عاصره العسكري الله أيضاً، فلقد قبال متوعّداً العلويين ومهدّداً لهم: (والله لأجلينهم عن جديد الأرض) (٣).

وهذا التهديد الذي انتهى بقتل العشرات منهم، وزج الآخرين في السجون وموتهم فيها _كها اتضح من البحث الأوّل والثاني _ خُتم بحبس الإمام العسكري، حيث نقل الطوسي عن أبي هاشم قوله: كنت محبوساً مع أبي محمّد عليه في حبس المهتدي بن الواثق (٤).

فهذا حال الخليفة الثاني المعاصر للعسكري.

وأمّا الثالث، وهو المعتمد، فقد سعى لقتل الإمام ﷺ حينا حبسه وسلّمه إلى يحيى ابن قتيبة الذي كان يضيّق عليه حبسه، كما قال ابن شهر آشوب^(٥).

ولم يكتفِ المعتمد بحبس الإمام وإيداعه في ظلمات السجون، بل راح حتى في تلك الظلمات يتجسّس عليه، فعندما حبسه في سجن علي بن جرين مع أخيه جعفر، كان المعتمد يسأل علي بن جرين عن أخبار العسكري في كلّ وقت، فحتى في ظلمات السجون لم يتركوا الأئمة وشأنهم، بل كانوا يتابعونهم ويتابعون تحرّ كاتهم، ولعلّ هذه

⁽١) كشف الغمّة: ج ٣، ص ٢١٢.

⁽٢) مناقب آل أبي طالب: ج ٤، ص ٤٦٤.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٥٧٦، باب ١٢٤، ح ١٦.

⁽٤) الغيبة للطوسى: ص ١٣٤.

⁽٥) مناقب آل أبي طالب: ج ٤، ص ٤٦٢.

البحث الرابع

قطع الرؤوس وحملها للخلفاء أيّام العسكري: هذه الطريقة التي ورثها العبّاسيون من الأمويين، عندما مثّلوا بجئّة سيّد الشهداء أبي عبدالله الحسين، وحملوا رأسه ورؤوس اخوانه وأصحابه إلى عاصمة الأمويين دمشق مستهينين بكل القيم والمعايير الإنسانيّة، فضلاً عن الإسلاميّة، ومروّعين الأطفال والنساء ومهددين المناطق الإسلاميّة، والفعلة الحسيسة هذه ورثها العباسيّون من أسلافهم الأمويين، ولا نريد أن نستعرض الحالات التي قُطِعت فيها الرؤوس وحملت إلى ملوك بني العبّاس على طول الحقبة الزمنيّة المشؤومة التي حكوا فيها المسلمين إلّا بقدر الحاجة، وإعلام أحمد الكاتب بأنّ التعاطف العبّاسي مع العلويين كان حلماً يراه، وأراد أن يثبته في كتابه، ولم تقتصر وحشيّة العبّاسيين في هذا العمل على البيت العلوي، بل تعدّت في كتابه، ولم تقتصر وحشيّة العبّاسيين في هذا العمل على البيت العلوي، بل تعدّت حيّ إلى العبّاسيين أنفسهم، حيث قام المعتز العبّاسي المعاصر للعسكري الله بقطع رأس أخيه المستعين وحمله بواسطة الأتراك إلى عاصمة الدولة العبّاسيّة إلى المعتز النبي كان مشغولاً بلعب الشطرنج حينها.

ونفس الفعلة فعلها المعتمد ـ الذي عاصر العسكري ـ مع العلويين، فقد عمد ـ بعد أن شرّدهم وطاردهم وقتل من قتل منهم وحبس من حبس ـ إلى قطع رؤوسهم والطواف بها في البلدان الإسلاميّة ليشهّر بهم، فلقد قتل المعتمد أحمد بن محمّد بسن عبدالله بن إبراهيم، وهو من البيت العلوي الطاهر، وقطع رأسه، وحُمل إلى المسلمين (۱)، كدليل للتعاطف العبّاسي مع العلويين الذي قال به أحمد الكاتب.

والذي يطالع التاريخ يجد أنّ هذه الوسيلة، وهي قطع الرؤوس وحملها إلى الخلفاء، كانت ميزة الحكومات مع العلويين، سار الأمويّون عليها وورثها العباسيّون، وقتلوا

⁽١) راجع مقاتل الطالبيين: ص ٥٣٦.

وقطّعوا رؤوس بني فاطمة وحملوها ليطوفوا بها، ومن ثمّ صلبها ونشرها على الطرق والممرات العامّة لتكون عبرة لكلّ من يحاول التدخّل في السياسة، كلّ هذا تجاهله الكاتب، وشوّش ذهن القارئ بأنّ هناك تعاطفاً مزعوماً بين العبّاسيين والعلويين.

البحث الخامس

منهج العسكري عليُّللِا في التحرّك السياسي: تقول الروايات: إنّ العسكري كان على اتصال دائم بأصحابه، لموقعه القيادي الذي شغله بعد أبيه الهادي عليه ونقف هنا لنتعرّف على طريق الاتصال هذا.

هل هو الطريق العلني الواضح، وأمام أعين الناس ـ بناءً على التعاطف العبّاسي العلوي المزعوم من قبل الكاتب ـ أم هناك طريق آخر غير ذلك فرضته الظروف والأحوال على تحرّكات الإمام؟ فالتاريخ ـ وليس العبارات الإعلاميّة ـ هو الذي يحدّد هذا الطريق أو ذاك!

ونستطيع أن نعرف واسطة الاتصال من خلال وصف العسكري الله لعصره، قال الله والسّعار، قال الله وقد شملنا زيغ الفتن واستولت غشوة الحيرة، وقارعنا الذل والصّعار، وحكم علينا غير المأمونين في دينك، وابتز أمورنا معادن الابن ممن عطّل حكمك وسعى في إتلاف عبادك وإفساد بلادك... ثم قال: واشتريت الملاهي والمعازف بسهم اليتيم والأرملة، وحكم في ابشار أهل الذمة وولي القيام بأمورهم فاسق كلّ قبيلة، فلا ذائد يذودهم عن هلكه، ولا راع ينظر إليهم بعين الرحمة، ولا ذو شفقة يشبع الكبد الحرّى من مسغبة، فهم أولوا ضرع بدار مضيعة، وأسراء مسكنة، وخلفاء كأبه وذلّة»(١).

بهذه الكلمات التي لا تحتاج إلى شرح لفهم معناها، يتلاشى العصر الذهبي الذي رسمه الكاتب للعسكري، وجعل أبرز سهاته التعاطف بين بني العبّاس والعلويين، وعلى أساس ذلك تحرّك العسكري للاتصال بأصحابه وخلّص شيعته، فلم يكن اتـصالاً

⁽١) مهج الدعوات: ص ٨٦.

نقل ابن شهر آشوب عن داود بن الأسود قوله: (دفع إليَّ العسكري عصا وقال لي اعطها للعمري، وفي الطريق انكسرت العصا، فإذا في وسطها كتاب)، ويقول ابن الأسود: لمَّا رجعت قال لي الإمام بعدما أخبرني بما حدث لي في الطريق: «وإذا سمعت لنا شاقاً فامضِ لسبيلك، وإيّاك أن تجاوب من شيعتنا أو تُعرِّفه من أنت، فإننا ببلد سوء ومصر سوء، وامضِ في طريقك، فإنّ أخبارك وأحوالك ترد إلينا، فاعلم ذلك»(١).

فبينا يضع العسكري كتابه في وسط عصا، يقول الكاتب لا داعي لغيبة الإمام الحجّة، لعدم الخوف، وبينا يصف العسكري بلده بأنّه بلد سوء ومصر سوء، يـقول الكاتب بأنّ الحياة كانت تملأها العاطفة بين بني العبّاس والعلويين.

إذن، تحرّك العسكري كان بأقصى درجات السريّة، بحيث وصل الأمر إلى تحذير داود بن الأسود في نهاية الخبر: بأنّ ما يفعله يعلم به العسكري، حتّى يكون هذا الرجل أميناً في تصرّفاته تحسّباً لمواقف السلطة الغاشمة.

ولم يقف العسكري على هذا المنهج فحسب، بـل أوصى أصحابه بـقوله: «ألا لا يسلّمنّ عليَّ أحدٌ، ولا يشير إليَّ بيده، ولا يومئ، فإنّكم لا تؤمنون على أنفسكم» (٢).

ورسم لهم طريقاً للاتصال، ألا وهو التجمّع في أحد البيوت في عتمة الظلمات. يقول السيّد المرتضي واصفاً ذلك الزمان:

كان أبو محمّد يبعث إلى أصحابه وشيعته: «صيروا إلى موضع كذا وكـذا وإلى دار فلان بن فلان العشاء العتمة في ليلةكذا، فإنّكم تجدوني هناك»^(٣).

ويقول محمّد بن عبدالعزيز البلخي: (كنت واقفاً عندما مرّ العسكري بباب العامّة بسرّ مَن رأى، فقال في نفسه: تراني إن صحت يا أيّها الناس هذا حجّة الله عـليكم فاعرفوه يقتلونني).

⁽۱) مناقب ابن شهر آشوب: ج ٤، ص ٤٦٠ ـ ٤٦١.

⁽٢) البحار: ج ٥٠، ص ٢٦٩.

⁽٣) عيون المعجزات من دلائل المولى أبي محمّد الحسن الأخير الثلا وبراهينه: ص ١٤٠.

يقول هذا الرجل: فلمّا دنا منّي العسكري ونظرت إليه... فـقال لي: «أمـا إنّك لو أذعت لهلكت»، وقال: «إنّما هو الكتمان أو القتل، فأبقوا على أنفسكم»(١).

كلّ ذلك أدّى بأصحاب العسكري أن لا يصرّحوا حتى باسمه عندما ينقلون رواية عنه لتوصياته عليه بذلك.

يقول الأردبيلي: (وكلّما ورد عن الرجل فالظاهر أنّه العسكري ﷺ)(٢).

فهذه هي توصيات الإمام لشيعته، وهذه هي استجابات الشيعة لتلك التوصيات، والتي حدّثنا عنها التاريخ، وهذا عصر العسكري المليء بالظلم والانحراف وسيطرة الذين لا يؤتمن عليهم في الدين والدنيا على مقاليد الحكم آنذاك. ولهذا العصر قلّد الكاتب وسام التعاطف.

البحث السادس

المؤرّخون والصراع العبّاسي العلوي: خلّف ذلك الصراع الدموي عشرات الآلاف من القتلى ومثلهم من الأيتام والأرامل، وعلى مدى سنين وسنين طال فيها الحكم العبّاسي، يقول الخوارزمي متحدّثاً عن السفّاح:

(وسلَّط عليهم ـ على العلويين ـ أبا مجرم لا أبا مسلم يقتلهم تحت كلّ حجر ومدر ويطلبهم في كلّ سهل وجبل).

ويقول الخطيب البغدادي وابن كثير: (إنّ أبا مسلم هذا اعترف بذلك حينا قال: أمرت أن أجرّد السيف وآخذ بالظنّة، وأقتل على التهمة، ولا أقبل المعذرة، فهتكت حرمات حتم الله صونها، وسفكت دماءً فرض الله حقنها، وزويت الأمر عن أهله، ووضعته في غير محلّه)(٣). ولكن جاء هذا الاعتراف عندما ضُرِبت مصالح هذا المجرم

⁽١) إثبات الوصيّة: ص ٢٥١.

⁽٢) جامع الرواة: ج ٢، ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.

⁽۳) تاریخ بغداد: ج ۷، ص ۲۰.

وما زلنا مع السفّاح وظلمه، حيث يقول أحمد أمين: (كانت حياته حياة سفك للدماء وقيضاء على المعارضين)(١). واعترف الجنرال جلوب بذلك في كتابه إمبراطوريّة العرب(٢).

وبعد أن زالت هذه الغمّة، جاء المنصور الذي افتتح دولته بـقتل أخـيه السـفّاح للسيطرة على مقاليد السلطة، وقتل عمّه عبدالله بن علي وأبا مسلم مـؤسس الدولة العبّاسيّة.

يـقول المسعودي: (إنّ السرّ في تسمية نفسه بـالمنصور، لأنّه انتصر عـلى العلويين)(٣).

واعترف بعظمة لسانه عندما قال: (قتلت من ذريّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتركت سيّدهم ومولاهم وإمامهم جعفر بن محمّد)(٤).

يقول الطبري: (إنّه ترك خزانة فيها رؤوس من العلويين، وقد علّق في كلّ رأس ورقة كتب فيها ما يستدلّ على اسمه واسم أبيه ومنهم شيوخ وشبّان وأطفال)(٥).

وعندما لامه عمّه عبدالصمد بن علي على هذا الإسراف في القتل، قال له: (آل أبي طالب لم تغمد سيوفهم ونحن بين قومٍ رأونا بالأمس سوقة واليوم خلفاء، فليس نتعهد هيبتنا إلّا بنسيان العفو واستعال القوّة)(٦).

يقول السيوطي: (قتل خلقاً كثيراً حتّى استقام ملكه)(٧).

⁽۱) ضحى الإسلام: ج ١، ص ١٠٥.

⁽٢) امبراطورية العرب: ص ٤٢٠ ـ ٤٩٩.

⁽٣) التنبيه والأشراف: ص ٢٩٥.

⁽٤) الأدب في ظل التشيّع: ص ٦٣.

⁽٥) النزاع والتخاصم للمقريزي: ص ٦٣.

⁽٦) تاريخ الخلفاء: ص ٣٢٣.

⁽٧) تاريخ الخلفاء: ص ٣١٥.

وتوعّد الإمام الصادق بالقتل، يقول ابن شهر آشوب: (إنّ المنصور هذا قال للصادق على الأرض منكم قامة سوط)(١). فهذا الرجل الذي توعّل في سفك دماء العلويين هو وعيّاله، يقول المسعودي الذي نقل كلام المسيب ابن زهرة عندما قال له المنصور:

(إني أرى أنّ الحجّاج أنصح لبني مروان، فأجابه المسيب: يا أمير المؤمنين، ما سبقنا الحجّاج إلى أمر فتخلّفنا عنه، والله ما خلق الله على جديد الأرض خلقاً أعزّ علينا من نبيّنا ﷺ، وقد أمر تنا بقتل أولاده فأطعناك)(٢).

فهم يتسابقون على قتل أولاد النبي ﷺ طاعة للعبّاسيين، الذي يقول الكاتب إنّهم يتعاطفون مع العلويين.

وجاء من بعده المهدي الذي أضاف وسيلة جديدة للمحاربة والنزاع، وهي خلق الفرق وبأسهاء أصحاب الأعُمّة، حتى يشوّه سمعتهم عند الناس، فاخترع فرقة الزراريّة نسبة إلى زرارة، وأخرى الجواليقيّة (٣).

واتهم الشيعة وأصحاب الأعُمّة بالزندقة لكي يسوّغ لنفسه قبتلهم وتشريدهم ومطاردتهم، يقول عبدالرحمن بدوي: (إنّ الاتهام بالزندقة في ذلك العصر كان يسير جنباً إلى جنب مع الانتساب إلى مذهب الرافضة)(٤).

وجاء بعد المهدي الهادي ابنه، يقول اليعقوبي عنه: (أخاف الطالبيين خوفاً شديداً، وألح في طلبهم وقطع أرزاقهم وعطياتهم، وكتب إلى الآفاق يطلبهم)(٥).

و يكفيك واقعة فخ التي روّعت المسلمين عموماً، ولم يكتفِ هؤلاء بالقتل والتشريد، بل كانوا يعمدون إلى قطع الرؤوس وحملها لإرهاب الناس، وجاء بعده

⁽١) مناقب ابن شهر آشوب: ج ٣، ص ٢٥١؛ بحار الأنوار: ج ٤٧، ص ١٧٨.

⁽۲) مروج الذهب: ج ۲، ص ۳۲۸.

⁽٣) تنقيح المقال: ج ٣، ص ٢٩٦؛ قاموس الرجال: ج ٩، ص ٣٢٤.

⁽٤) من تاريخ الإلحاد في الإسلام: ص ٣٧.

⁽٥) تاریخ الیعقوبی: ج ۳، ص ۱٤۸.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

الرشيد ليعلن الحرب الشعواء على آل أبي طالب وشجرة النبوّة، وعلى حــدّ تـعبير الخوارزمي: (حصد شجرة النبوّة واقتلع غرس الإمامة).

ويقول الفخري في الآداب السلطانيّة: (كان يقتل أولاد بيت الرسول مـن غـير جرم).

واعترف هو بنفسه على جرمه بحق آل أبي طالب، ونقل اعتراف أبو الفرج الإصفهاني في الأغاني، حيث قال على لسان الرشيد: (حتام أصبر على آل بني أبي طالب، والله لأقتلنهم ولأقتلن شيعتهم ولأفعلن وأفعلن).

ونفّذ هذا المخطّط الإرهابي بقتل أولاد فاطمة وشيعتهم، كما يقول ابن عبدربّه(١).

وعندما أرسل الجلودي لحرب محمّد بن جعفر بن محمّد، أمره أن يغير على دور آل أبي طالب في المدينة ويسلب ما على نساءهم من ثياب وحلي، ولا يـدع عـلى واحدة منهن إلّا ثوباً واحداً^(٢).

ولم يرق له أن يرى أحداً من الطالبيين في بغداد، يقول الطبري وابن الأثير: (أمر بإخراج الطالبيين جميعاً من بغداد إلى المدينة كرهاً لهم)(٣).

ولم يكتفِ هذا بالقتل والتشريد والمطاردة للأحياء حتى عطف حقده على الأموات وهدم قبر الحسين، وحرث أرض كربلاء على يد عامد هناك.

ونحن لا نريد في بحثنا هذا أن نستقرئ مواقف ملوك بني العبّاس: السفّاح، المنصور، المهدي، الهادي، الرشيد، الأمين، المأمون، المعتصم، الواثق، المتوكّل، المنتصر، المستعين، المعتز، المهتدي، المعتمد، المعتضد، المكتني، المقتدر، القاهر، الراضي، المتق،

⁽١) العقد الفريد: ج ٢، ص ١٨٠.

⁽٢) أعيان الشيعة: ج ١، ص ٢٩؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٤٧٩.

⁽٣) تاريخ الطبري: ج ٨، ص ٢٣٥؛ الكامل لابن الأثير: ج ٥، ص ٨٥.

المطيع، إلّا بقدر إعلام القارئ بأنّ هذا التعاطف ـ المزعوم ـ خيال وليس حقيقة، فتاريخهم كان صفحة سوداء ملوّثة بدماء عترة الرسول المسيّقيّة، ووصمة عار على جبين الإنسانيّة بمواقفهم من آل أبي طالب، ومطاردتهم وتشريدهم وقتلهم ومحاصرتهم اقتصاديّاً وسيّاسيّاً واجتاعيّاً، حيث وصل الأمر إلى العلويّات، كما يقول الإصفهاني: (كن يتداولن الثوب الواحد من أجل الصلاة)(١).

وسار هؤلاء جميعهم بسياسة واحدة مع العلويين، يقول بندها الأساسي: من كان بينه وبين أحد من الطالبيين خصومة فاقبل قوله بدون بيّنة، ولا تسمع لطالبي بيّنة أو قولاً.

هذا هو البند الأساسي للدولة العبّاسيّة الذي عمل به وكتبه المنتصر إلى عبّاله (۲). واستمرّ هذا الإرهاب الذي لا مثيل له في التاريخ، والذي أدّى في بعض الحالات إلى إبادة مناطق كاملة، كما حدث في الموصل (۳).

ولاقى أئمّة أهل البيت وشيعتهم أقسى أنواع السياسات الظالمة والجائرة من بني العبّاس، بحيث أصبح ذلك الظلم أنشودة الشعراء، حيث يقول أحدهم:

تالله ما فعلت أمية فيهم معشار ما فعلت بنو العبّاس

وقال أبو عطاء أفلح بن يسار السندي المتوفى (سنة ١٨٠ هــ) وهو ممّن عــاصر الدولتين الأمويّة والعبّاسيّة، قال في زمن السفّاح:

ياليت جور بني مروان دام لنا وليت عدل بني العبّاس في النار^(٤) ولقد تكلّمنا سابقاً في مواقف المعتز والمهتدي والمعتمد الذين حاصروا العسكري اللهم وذكرنا ما لاقاه منهم، فلا نعيد.

حتّى المستشرقون اقرّوا بهذا الظلم، الذي سمَّاه أحمد الكاتب تعاطفاً.

⁽١) مقاتل الطالبيين: ص ٤٧٧.

⁽٢) الخطط للمقريزي: ج ٤، ص ١٥٣.

⁽٣) النزاع والتخاصم للمقريزي: ص ٩٩.

⁽٤) المحاسن والمساوئ: ص ٢٤٦؛ الشعر والشعراء: ص ٤٨٤.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

يقول فان فلوتن: ولا غرو، فإنّ العلويين لم يلقوا من الاضطهاد مثل ما لقوا في عهد الأوّلين من خلفاء بني العبّاس^(١).

وقد وصل هذا الظلم إلى حدّ أنّ ابراهيم بن هرمة المعاصر للمنصور دخـل إلى المدينة وأتاه رجل من العلويين فسلّم عليه، فقال له إبراهيم: (تنحّ عـنيّ ولا تشـط بدمي)(٢).

وأخيراً ننقل كلبات الخضري والشبراوي حلول هذه العصور المظلمة، يقول الخضري حول الوضع العبّاسي مع البيت العلوي: (فكان نصيب آل علي في خلافة بني هاشم أشدّ وأقسى ممّا لاقوه في عهد خصومهم من بني أميّة، فقُتِلوا وشُرِّدُوا كلِّ مشرّد، وخصوصاً في زمن المنصور والرشيد والمتوكّل من بني العبّاس، وكان اتهام شخص في هذه الدولة بالميل إلى واحد من بني علي كافياً لإتلاف نفسه ومصادرة أمواله، وقد حصل فعلاً لبعض الوزراء وغيرهم)(٣).

ويقول الشبراوي: (وخلف العسكري بعده ولده، وهو الثاني عشر من الأمّة أبو القاسم محمّد عليه وكان أبوه قد أخفاه حين ولد، وستر أمره لصعوبة الوقت وخوفه من الخلفاء، فإنّهم كانوا في الوقت يتطلّبون الهاشميين ويقصدونهم بالحبس والقـتل ويريدون إعدامهم)(٤).

وما نقلناه غيض من فيض من الاعترافات التي ملأت كتب التــاريخ والحــديث، والتي تحدّثت عن الظلم العبّاسي للبيت العلوي، والتي تجاوزها الكاتب بهــدوء مــن دون إشارة، ووضع لها عنواناً بارزاً في كتابه، مجرّداً من الوثائق، أسهاه: (تعاطف الخلفاء العبّاسيين مع العلويين) (٥).

⁽١) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليّات: ص ١٣٤.

⁽۲) تاریخ بغداد: ج ۲، ص ۱۲۷.

⁽٣) محاضرات تاريخ الأمم الإسلاميّة: ج ١، ص ١٦١.

⁽٤) الإتحاف بحب الأشراف: ص ١٧٩.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٥٢.

٢٧٢ دفاع عن التشيّع

البحث السابع

وصف شعري لظلم العبّاسيين للبيت العلوي: لكلّ حالة من حالات الجـتمع أدبها الخاص، فبينا وُصِف الظلم العبّاسي من قبل المؤرّخ والمحدّث وغيرهم، ساهم الشاعر في ذلك الوصف وأخرجه، بحلّة جديدة، تضيف وصمة عار أخرى على جبين العبّاسيين ومن حاول تبرئتهم.

وفي هذه الوقفة القصيرة نقف مع الشعراء لوصف تلك الحالة، يقول أحدهم:

تالله ما فعلت أميّة فيهم معشار ما فعلت بنو العبّاس
وقال أبو عطاء أفلح بن يسار السندي المتوفى (سنة ١٨٠ هـ) وهو ممّن عاصر
الدولتين الأمويّة والعبّاسيّة، حيث عاصر خلاصة الظلم الأموي، وأوج الظلم العبّاسي، قال في شعره:

ياليت جـور بـني مـروان دام لنـا وليت عدل بني العبّاس في النار^(۱) ويقول منصور بن الزبرقان النمري المتوفى فى خلافة الرشيد:

آل النبي ومن يحببهم يستضامنون مخافة القاتل أمِنَ النصارى واليهود وهم من أمّة التوحيد في أزل(٢)

ولقد وقعت هذه الأبيات كالصاعقة على الرشيد، ممّا أدّى به إلى إصدار أوامره بأن ينبش قبر هذا الشاعر وتحرق عظامه (٣).

ويقول أبو حنيفة أو الطغراثي ـ على اختلاف النسبة ـ في جملة أبيات له: ومتى تولّى آل أحمد مسلم قتلوه أو وصموه بالإلحاد ويقول إبراهيم بن عبدالله بن الحسن واصفاً آل الرسول في ذلك العهد:

⁽١) المحاسن والمساوئ: ص ٢٤٦؛ الشعر والشعراء: ج ٢، ص ٧٦٧.

⁽٢) الأزل: الضيق والشدّة.

⁽٣) زهرة الأدب: ج ٣، ص ٧٠٥.

الفصل الرابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

أصبح آل الرسول أحمد في النا ويقول دعبل الخزاعي:

وليس حي من الأحياء نـعلمه إلّا وهـم شركـاء في دمائهم قستلأ وأسرأ وتحسريقأ ومسنهبة أرى أميّة معذورين إن فعلوا

من ذي بيان ولا بكر ولا مضر كها تشارك أيسار على جزر فعل الغزاة بأهل الروم والخــزر ولا أرى لبني العبّاس من عــذر

س کـــذی عــرة بــه جـرب

ويقول على بن العبّاس، الشاعر المعروف بابن الرومي مولى المعتصم: بني المصطفى كم يأكل الناس شلوكم

> أك___لً أوان لل_نى مح_مد وخاطب بني العبّاس قائلاً:

أفي الحقّ أن يمسوا خمــاصاً وأنــتم وتمشون مختالين في حجراتكم وليدهم بادى البطون ووليسدكم ولم تقنعوا حتى استثارت قــبورهم

لبلواكهم عها قليل مفرج قـــتیل زکــی بـالدماء مـضرّج

يكاد أخوكم بطنة يتبعج ثقال الخطى أكفالكم تترجرج من الريف ريان العظام خدج ب كالبكم فها بهسيم وديزج ولقد ذكر سهاحة العلّامة جعفر مرتضى العاملي جانباً مهيّاً مـن ظــلم العــبّاسيين

> ووحشيّتهم، لا يستغني القارئ عن معرفته. ويقول الشاعر الشيعي البسامي:

> > تالله إن كانت أمية قد أتت فلقد أتاه بنو أبيه بمثله أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا ويقول عيسى بن زيد:

إلى الله أشكو ما نسلاقي ويستعد قسوم بحتهم لنا

قبتل ابين بنت نبيها منظلوما هــذا لعــمرك قــــبره مـهدوما

نعتثل ظلماً جهرة ونخاف ونشقى بهم والأمر فيه خلافُ ولقد دُفن الشاعر سديف حيّاً من قبل عبدالصمد بن علي عامل المنصور لأنّه قال:

انّـا لنأمـل أن تـرتد أُلفـتنا بعد التباعد والشحناء والأحن فینا کأحکام قوم عابدی وثن(۱) وتنقضي دولة أحكام قبادتها

وقال أحمد بن أبي نعيم الذي نفاه المأمون بسبب هذا البيت:

ما أحسب الجور ينقضي وعــلى الـ أمّــــة وال مـــن آل عـــبّاس^(٢) وأخيراً نختم هذا الفصل بمقتطفات من قبصيدة أبي فسراس الحسمداني (المستوفى ٣٥٧هـ)، فقال في قصيدته المعروفة بالشافية:

> يا للرجال أما لله منتصر بنو على رعايا في ديارهم شمّ قال:

لا يطغين بني العباس ملكهم أتسفخرون عسلهم لاأبسا لكم وما تــوازن يــوماً بــينكم شرف ولا لكم مثلهم في الجدم مصل ولا لعرقكم من عرقهم شبه ثمّ أضاف:

كم غدرة لكم في الدين واضحة أأنـــــتم آله فــــيا تـــرون وفي ههات لا قربت قربي ولا رحم كانت مودّة سلمان لهم رحماً

من الطغاة، أما للدين منتقم والأمر تملكه النسوان والخدم

بنو على موالهم وإن رغموا حستى كأنّ رسول الله جـدّكـم ولا تساوت لكم في موطن قدم ولا لجـــ دكــم مسـعاة جـدهم ولا نـــثيلتكم مــن أمـهم أمـم

وكسم دم لرسسول الله عندكم أظفاركم من بنيه الطاهرين دم يوماً إذا أقصت الأخلاق والشميم ولم تكن بسين نسوح وابسنه رحم

بعد كلُّ هذا الظلم الذي عبّر عنه الشعراء المعاصرون له، والذين تحمّلوا بسبب شعرهم أشدّ أنواع القتل والتعذيب، فحفظوا لنا وصفاً أميناً لخلفاء بني العبّاس، جاء أحمد الكاتب وفي القرن العشرين ليصف لنا أولئك الخلفاء بالعطف والرحمة على

⁽١) العمدة لابن رشيق: ج ١، ص ٧٥؛ العقد الفريد: ج ٥. ص ٨٧

⁽٢) وفيات الأعيان: ج ٦. ص ١٥٣.

المبحث الثاني عشر: الإمام المهدي المنتظر (عج)

ما معنى المهدى؟: هذا اللقب حمل بين طيّاته معنيين:

المعنى الأوّل: أنّه لقب لكلّ من يهدي إلى الله تعالى.

المعنى الثاني: ذلك الرجل الثائر الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مـلئت ظـلماً وجوراً.

ومصاديق المعنى الأوّل تشمل الثاني، بخلاف العكس لأنّ الأوّل لقب لكلّ من يحمل مشعل الهداية إلى الله تعالى، ولقب المهدي بكلا قسميه تحدّث عنه الباقر الله عندما نسب لنفسه أنّه المهدي بالمعنى الأوّل، ونفى عنها أنّه المهدي الثائر الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً صاحب السيف.

يقول الحكم بن أبي نعيم: سألت الباقر على، أنت المهدي؟

فأجابه الباقر علي «كنّنا مهدى إلى الله».

ولم يكتفِ السائل بهذا الجواب العام، لأنّ المركوز في ذهنه أنّ المهدي هو صاحب السيف الذي عِلاً الأرض قسطاً وعدلاً، فأعاد السؤال على الباقر الله:

أنت الذي تقتل أعداء الله؟

هنا حدّد السائل مراده من المهدي، ولكنّ الإمام على أجابه:

«يا حكم، كيف أكون أنا وقد بلغت خساً وأربعين سنة؟ وإنّ صاحب هذا الأمر أقرب عهداً باللبن منّى وأخف على ظهر الدابّة»(١).

إذن، ميّز الباقر عليه بين المهدي الهادي إلى الله، والمهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً. فاشتبه الكاتب في التمييز هذا، ولم يستطع اكتشافه، وراح يشنّع على الأئمّـة

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٦٠١ ـ ٦٠٢، باب ١٢٨، ح ١.

٢٧٦ دفاع عن التشيّع

وبالخصوص الإمام الباقر الله بأنّ هويّة المهدي غامضة لديهم (١).

وما أدري كيف تكون هويّة المهدي غامضة عند الباقر الله والشيخ الصدوق نقل باباً كاملاً احتوى على (١٧) حديثاً تحت عنوان «ما أخبر به أبو جعفر بن محمّد ابن علي الباقر الله من وقوع الغيبة بالقائم الله وأنّه الثاني عشر من الأثمّة»، كـل ذلك ذكره في كمال الدين (٢).

وكيف تكون غامضة لديه وهو يقول بحقّه: «انظروا من تخفى على الناس ولادته فهو صاحبكم»(7).

وكيف تكون غامضة لديه وهو يرفض أن يكون هو المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كها أجاب الحكم بن أبي نعيم بقوله:

كيف أكون أنا وقد بلغت خمساً وأربعين سنة (٤)؟

ولمّا يئس الكاتب من إيجاد ثغرة عند الباقر علي انتقل إلى ولده الصادق علي، ونسب له غموض هويّة المهدي لديه (٥)، ونقل حديثاً عن الإمام الصادق علي، عندما سأله أحد أصحابه مرّة، أنت صاحب هذا الأمر، فقال: «لا». قال: من هو؟ قال: «الذي يملأها عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً على فترة من الأعُدّ».

وأقصى ما يدلّ عليه هذا الحديث أنّ الإمام الصادق عليه رفض نسبة المهدي بالمعنى الثانى لديه، ووصفه بأنّه ذلك الرجل الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

ولا يدلّ الحديث على غموض هويّة المهدي عند الصادق أبداً، فهو تحميل قسري لعنى الحديث، لإثبات مدّعى سابق لا دليل عليه، سوى التأويلات القسريّة والتحميل المرفوض.

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٧٧ _ ١٧٨.

⁽٢) كمال الدين: ص ٣٠٤ ـ ٣١١، باب ٣٢.

⁽٣) كمال الدين: ص ٣٠٤ _ ٣٠٥، باب ٣٢، ح ٣.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٦٠١ ـ ٦٠٢، باب ١٢٨، ح ١.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٧٩.

الفصل الرابع / افتراءات واكاذيب على مصاديق الإمامة

وكذلك فعل الرضا ﷺ، فلقد أكّد لأيّوب بن نوح عندما قال له: انّي أرجو أن تكون صاحب هذا الأمر... رفض الرضا هذا المعنى (١).

والسرّ الذي أدّى إلى تبادر المعنى الثاني عند أصحاب الأثمّة من لقب المهدي هو الضغط السياسي الذي كانوا يتعرّضون له في كلّ فترة ابتداءً من وفاة رسول الله عَلَيْتُكُو وإلى يومنا هذا، ولهذا نسب بهذا المعنى إلى كثير من الأثمّة عليه كعلي بن أبي طالب (٢) مثلاً، وإلى غير الأثمّة كأبنائهم مثل محمّد بن الحنفيّة (٣)، وإلى عبدالله بن محمّد بن الحنفيّة (١٤)، وإلى الطيّار عبدالله بن معاوية (٥) وغيرهم.

فهؤلاء وغيرهم ألصقت بهم صفة المهدي بمعناه الثاني، لكن لم يشهد لنا التاريخ أي تصريح لهم بذلك، بل رفضوا ذلك المعنى وأكدوا أنّهم هداة إلى الله تعالى فقط.

فلم يستطع الكاتب الاطلاع على التراث لكي يميّز بين هذين المعنيين جيّداً. فنسب غموض الهويّة للأمَّة الميّل ولشيعتهم.

مهدوية محمد بن الحنفية: يقول الذهبي: (عن الأسود بن قيس، قال: لقيت رجلاً من عنزة، فقال: انتهيت إلى ابن الحنفية، فقلت: السلام عليك يا مهدي، قال: وعليك السلام، قلت: إنّ لي حاجة، فلمّا قام دخلت معه، فقلت: مازال بنا الشين في حبّكم حتّى ضربت عليه الأعناق، وشرّدنا في البلاد، وأوذينا، ولقد كانت تبلغنا عنك أحاديث من وراء، فأحببت أن أشافهك، فقال: إيّاكم وهذه الأحاديث، وعليكم بكتاب الله، فإنّه به هُدي أوّلكم، وبه يهدى آخركم، ولئن أوذيتم لقد أوذي من كان

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣، باب ٨، ح ٣٢٥؛ كمال الدين: ص ٣٤٥، باب ٣٥، ح ١٠

⁽٢) المقالات والفرق: ص ١٩ ـ ٢٠.

⁽٣) فرق الشيعة: ص ٤٤؛ المقالات والفرق: ص ٢٦.

⁽٤) فرق الشيعة: ص ٤٨.

⁽٥) فرق الشيعة: ص ٥٢؛ المقالات والفرق: ص ٤٤.

۲۷۸ دفاع عن التشيّع

خيراً منكم، ولأمر آل محمد أبين من طلوع الشمس)(١).

لقد طالعتنا هذه الرواية بمبادئ متعدّدة:

أحدها: أنّ محمّد بن الحنفيّة يقال له المهدى.

ثانيها: نهى الشيعة عن الأحاديث الواردة بحقّ محمّد بن الحنفيّة.

ثالثها: أنّ آل رسول الله ﷺ وقيادتهم وإمامتهم أبين من طلوع الشمس، كها يقول ابن الحنفيّة.

ويجب علينا في هذا المجال أن نعرف المعنى الأساسي لكلمة المهدي التي تطلق على محمد بن الحنفيّة؛ لأنّ المهدي في الفكر الإسلامي: هو ذلك الرجل الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، حيث قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى متلئ الأرض ظلماً وعدواناً، ثمّ يخرج رجل من عتري أو من أهل بيتي _ الترديد من الراوي _ يملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً» (٢).

والحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، كما قال ذلك الحاكم (٣).

إذن، الفكر الإسلامي يحمل معنى لكلمة المهدي، فهل هذا المعنى هو نفس المعنى المراد من إطلاق كلمة المهدي على محمد بن الحنفيّة أم لا؟

وأفضل طريق لمعرفة ذلك هو ما صرّح به محمّد بن الحنفيّة نقسه، فقال: (أجل، أنا مهدي أهدي إلى الرشد والخير، واسمي محمّد، قولوا سلام عليك يا محمّد، أو يا أبا القاسم)(٤).

إذن، لم يكن المهدي بمعناه المرتكز لدى الفكر الإسلامي هو نفس المعنى الذي يطلق على محمّد بن الحنفيّة، ومن هذا نفهم معنى كلام محمّد بن الحنفيّة عندما قال:

⁽١) سير أعلام النبلاء: ج ١٤، ص ١٢٢.

⁽۲) مسند أحمد: ج ۱، ح ۱۰۹۲۰؛ صحیح ابن حبان: ج ۱۰، ص ۲۳۲، ح ۲۲۲۳؛ المستدرك علی الصحیحین: ج ٤، ص ۲۰۱، م ۸٦۷٤

⁽٣) ابراز الوهم المكنون: ص ٥١٥.

⁽٤) سير أعلام النبلاء: ج ٤، ص ١٢٣.

فهدويّة محمّد بن الحنفيّة بمعنى أنّه راشد إلى الخير، وراشد إلى طريق الحق، أمّـا المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي فهو الذي يهدي إلى أمرٍ قد خنى^(٢).

فما نسبه الكاتب إلى محمّد بن الحنفيّة ومهدويّته كلام خالِ من البحث والتحقيق.

هوية المهدي عند رسول الله وأهل بيته طبقيلان : لقب المهدي كان أملاً يحلق فوق رأس كلّ من له طموح سياسي لقيادة الدولة، لما لهذا اللقب من مواصفات حصل عليها من رسول الله تَهَلَيْتُكُو ، وأهل بيته من بعده، فهو يحمل شرعية القيام والثورة، ويُقنع الناس لما هو مركوز في أذهانهم بالالتفاف حول حامله، وحتى لا يستغلّ هذا اللقب في الإسلام من قبل الانتهازيين الذين يحرّفون المداليل اللفظيّة، حدّد رسول الله تَهَلَيْتُهُ نسب هذا الشخص بتحديدات ضيّقت على المتصيّدين بالماء العكر فرصة استغلاله.

فلقد ذكر ابن ماجة والحاكم والسيوطي والطوسي وغيرهم أنّ رسول الله ﷺ «نحسن ولد حدّد نسب المهدي ومنبعه بأنّه من ولد عبدالمطلب حدين قال ﷺ «نحسن ولد عبدالمطلب سادة أهل الجنّة أنا وحمزة وعلى وجعفر والحسن والحسين والمهدي» (٤).

وبما أنّ ولد عبدالمطلّب كثيرون، ومن أي ولد عبدالمطلب يكون المهدي، وما اسمه؟ كلّ ذلك أجاب عنه قول رسول الله ﷺ؛ «لا تنقضي الأيّام ولا يذهب الأمر حتى يملك

⁽١) سير أعلام النبلاء: ج ٤، ص ١٢٥.

⁽٢) البرهان: ص ١٥٧، باب ٨، رقم ١٠.

⁽٣) حيلة الأولياء: ج ٣، ص ١٧٧.

⁽٤)سنن ابن ماجه: ج ٢، ص ١٣٦٨، رقم ٤٠٨٧، بابخر وج المهدي؛ مستدرك الحاكم: ج ٣، ص ٢٣٣؛ الغيبة للطوسي: ص ١١٣.

. ٢٨٠ دفاع عن التشيّع

العرب رجل من أهل بيتي اسمه يواطئ اسمي» $^{(1)}$.

وقد عدّ البغوى هذا الحديث من الأحاديث الحسان.

ولكن هل اكتنى رسول الله ﷺ بهذه التحديدات؟ يقول أبو داود، وابن ماجه، والطبراني، والحاكم، وابن حجر، والمتني الهندي وغيرهم، أنّ رسول الله ﷺ لم يكتفِ بالتحديدات السابقة، فأضاف إلى المهدي تحديداً آخر أضيق دائرة من السابق، فنقلوا عن رسول الله ﷺ قوله: «المهدى حق وهو من ولد فاطمة» (٢).

والغريب أنّ هذا الحديث تعرّض لمحاولة اغتيال وحذف من صحيح مسلم، فبينا نشاهد ابن حجر والمتتي الهندي والشيخ محمّد بن علي الصبّان والشيخ حسن العدوي المالكي، خرّجوا هذا الحديث من صحيح مسلم، ولكنه لا وجود له في الصحيح في طبعاته الجديدة، كما جاء في كتاب المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي.

المهم أنّ المهدي من ولد عبدالمطلب ومن النبي من فاطمة على واسمه محمد، إلى هنا يستطيع من ينتسب إلى فاطمة على أن يستغل هذا اللقب، فضيّق رسول الله الدائرة كما حدّثنا بذلك الدار قطني وابن الصبّاغ المالكي والسمعاني والقندوزي الحنني والشيخ الصدوق وغيرهم، قول رسول الله الله الفاطمة على: «يا فاطمة إنّا أهل بيت أعطينا ست خصال لم يعطها أحد من الأوّلين ولا يدركها أحد من الآخرين غيرنا أهل البيت... ومنّا مهدي الأمّة الذي يصلي عيسى خلفه، ثمّ ضرب على منكب الحسين الله فقال: من هذا مهدى الأمّة» (٣).

⁽۱) مسند أحمد: ج ۱، ۷۱۰، رقم ۷۸۰؛ سنن أبي داود: ج ٤، ص ۲۳۳، رقم ۲۸۲؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ۱، ص ۱۳۳، رقم ۲۲۳؛ مصابيح السنّة للطبراني: ج ۳، ص ۲۲۳؛ مصابيح السنّة للبغوي: ج ۳، ص ۲۹۲، رقم ۲۲۱۰.

⁽٢) سنن أبي داود: ج ٤، ص ١٠٧، رقم ٤٢٨٤؛ سنن ابن ماجه: ج ٢، ص ١٣٦٨، رقم ٤٠٨٦؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢٣، ص ٢٦٧، رقم ٥٦٦؛ الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٧٧، باب ١١؛ كنز العمّال: ج ١٤، ص ٢٦٤، رقم ٣٨٦٦٢؛ اسعاف الراغبين: ص ١٤٥؛ مشارق الأنوار: ص ٥٩.

⁽٣) أخرجه الدارة طني كما في البيان في أخبار صاحب الزمان للكنجي: ص١٦ ١-١١٧، باب ٩ ؛ الفصول

وكذلك أخرج الصدوق عن سلمان قوله: دخلت على النبي ﷺ وإذا الحسين عليه على فخذيه وهو يقبل عينيه ويلثم فاه وهو يقول: «أنت سيّد ابن سيّد، أنت إمام ابن إمام أبو الأثمّة، أنت حجّة ابن حجّة أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم»(١).

وبالإضافة إلى النسب الذي أوصله رسول الله كَلَيْكُ إلى الحسين الله أضاف إليه صفة أخرى: بأنّ عيسى يصلي خلفه، ولم يكتف بصفة واحدة، بل أضاف أخرى كما صرّح بذلك الصدوق والجويني والقندوزي الحنفي، بأنّ للمهدي هذا غيبة حيث قال كَلَيْكُ: «المهدي من ولدي... تكون له غيبة» (٢).

إلى هنا قيّد رسول الله ﷺ هذا اللقب بتحديدات يصعب على الانتهازيين استغلالها، وسار أغّة أهل البيت ﷺ على هذا المنهج، كلّ منهم يضيف إليه تحديداً يضيّق الدائرة لهذا اللقب، فقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: «هو _المهدي _ رجل منّى»(٣).

ولا يشتبه البعض، بأنّ المهدي إذا كان من ولد رسول الله ﷺ فكيف يكون من ولد علي عليه، فهو من رسول الله ﷺ لأنّه من ولد فاطمة، ومن علي لأنّه زوج البتول وقرّة عين الرسول ﷺ.

وكذلك الإمام الحسن على حيث قال: «ذلك التاسع من ولد أخي» (٤).

وهكذا سار أئمّة أهل البيت _كها نقل ذلك النعماني وغيره _على إضافة التحديدات

المهمّة: ص ٢٥ - ٢٦ - ٢٦، فصل ١٢؛ فضائل الصحابة للسمعاني على ما في ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٨٣٩، رقم ٢٦، باب ٩٤.

⁽۱) الخصال: ج ۲، ص ۶۸٦، رقم ۱۲ باب التسعة؛ كال الدين: ص ۲۵۰، باب ۲۶، ح ۹. (۱) الخصال: ج ۲، ص ۲۵۰، باب ۲۵، ح ۹. (۲) كال الدين: ص ۲۷۲، باب ۲۵، ح ٥؛ فرائد السمطين: ج ۲، ص ٣٣٥، ح ٥٨٧؛ ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦، باب ٩٤.

⁽٣)الفتن لابن حماد: ص ٢٦٦،باب نسبة المهدي؛التشريف بالمنن لابن طاووس: ص ١٧٦،باب ١٩٠، م ٢٣٨.

⁽٤) کیال الدین: ص ۲۹۷ ـ ۲۹۸، ح ۲، باب ۲۹.

لهذا اللقب، وهذا موسى بن جعفر المنطق يقول: إذا فقد الخامس من ولد السابع من الأغمّة فالله الله في أديانكم (١). إلى أن وصل الأمر إلى أبيه الحسن العسكري، فأخبر بولادة ابنه، وأنّه المهدي المنتظر، والخليفة من بعده، ليغلق الباب تماماً ويطوي عليهم كلّ الفرص، يقول الكليني: أخبرنا علي بن محمّد (الثقة) (٢)، عن محمّد بن بالله (الثقة) يقول بأنّ العسكري أخبره بالخلف من بعده (٤).

وكذلك ورد الحديث الصحيح عن أبي هاشم الجعفري الذي يخبر فيه العسكري أبا هاشم هذا بولده وأنّه الخلف من بعده (٥).

وغيرها من الأحاديث التي نقلها الكليني في الكافي، والمفيد في الإرشاد، والطوسي والنعاني في غيبتيهما وغيرهم، والتي تؤكّد إخبار العسكري أصحابه بولده المنتظر.

وبعد كلّ هذا التضييق والتحديد لهذا اللقب بالاسم والنسب تارة، وبالوصف والإشارة أخرى، أنكر الكاتب ابن الحسن العسكري عن طريق غموض هويّته عند أهل البيت (٦)، ولكنّ الصحيح أنّ الغموض ليس عند أهل البيت، بل عند الكاتب لأنّه لم يستطع ـ على أفضل التقادير _ أن عيرّ بين المهدي بأنّه هاد إلى الله، وبين المهدي الذي علا الأرض قسطاً وعدلاً، وهذا ما اتضح سابقاً (٧).

الإمام الثاني عشر وأنّه المهدي المنتظر: بعد أن أفلس الكاتب من الحصول على

⁽١) الغيبة للطوسي: ص ١٠٤.

⁽۲) خلاصة الأقوال: ص ۱۸۷، رقم ۵۹، معجم رجال الحديث: ج ۱۲، ص ۱۲، رقم ۸٤۸٤؛ تنقيح المقال: ج ۲، ص ۳۰۳، رقم ۸۳۵٤؛

⁽٣) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٤، رقم ١٠٤٥٥.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٣٨٩، باب ٧٦، ح ١.

⁽٥) الكافي: ج ١، ص ٣٨٩، باب ٧٦، ح ٢.

⁽٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٧٧.

⁽٧) في الصفحة ٢٢٩.

الوثائق الكافية لنقد ونني نظريّة الإمامة الاثني عشريّة راح يبحث في الجزء الشاني عن الإمام المهدي (عج) ليدعم نظريّته التي أفلست من الوثائق في جزئه الأوّل وبمختلف الوسائل التي رأيناه يتبّعها هناك من التزوير والتحريف وقطع الأحاديث وتوثيق الضعفاء وتضعيف الثقات، ولم يستطع بكلّ ذلك أن يفتح ثغرة في نظريّة الإمام الإلهيّة، فلجأ إلى طريق جديد لعلّه يجد فيه ضالّته، وأوّل ما افتراه على المهدي (عج) هو أنّ نظريّة المهدويّة مركّبة من الإيمان بوجود الإمام الثاني عشر، وأنّه المهدي المنتظر، وراح يفصل بين جزئي النظريّة التي لم يثبت فصلها في التاريخ، كما سنوضّح ذلك، فقال:

(كانت النظريّة المهدويّة الاثنا عشريّة نظريّة مركبة من الإيمان بوجود الإمام الثاني عشر وأنّه المهدي المنتظر.....، ولكنّ الدراسة التاريخيّة المعمقة لقصّة نشوء هذه النظريّة تكشف عن وجود فاصل زمني طويل بين جزئي النظريّة)(١).

وبعد فشله في إقناع القارئ بعدم وجود إمامة إلهيّة، راح يفكّك بين الإيمان بالإمام الثاني عشر وبين كونه المهدي المنتظر الغائب، والمستقرئ لتاريخ الاسلام وما حمله الرواة والمحدّثون يجد أنّ الإيمان بمسألة الإمام الثاني عشر وكونه المنتظر الغائب من زمن رسول الله ﷺ.

فلم يفصل الرسول ﷺ بين الإمام الثاني عشر، وبين كونه الغائب المنتظر الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

ويقول النعماني في الغيبة: إنّ رسول الله ﷺ قال مخاطباً علي:

«يا على الأثمّة الراشدون المهتدون المعصومون من ولدك. أحد عشر إماماً أنت أوّهم

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٧٧.

⁽٢) كمال الدين: ص ٢٤٥، باب ٢٤، ح ١.

وآخرهم اسمه اسمي يخرج فيملأ الأرض عدلاً كها ملئت جوراً وظلماً يأتيه الرجل والمال كدس»(١).

«أنا سيّد النبيّين، وعلي سيّد الوصيين، وإنّ أوصيائي بعدي اثنا عــشر، أوّلهــم عــلي، وآخرهم المهدي» (٢).

وقال الجويني: عن عبدالله بن عبّاس، قال: قـال رسـول الله ﷺ: «إنّ خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر، أوّلهم أخي وآخرهم ولدي»، قيل: يا رسول الله، ومن أخوك، قال: «علي بن أبي طالب»، قيل: فمن ولدك، قال: «المهدي الذي علاها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً» (٣).

وغير ذلك من الأحاديث الشريفة التي لم تفصل _ كها فصل الكاتب _ بين الإيمان بالإمام الثاني عشر، وبين كونه المهدي المنتظر، ولو فرضنا أنّ هذه الأحاديث يشكّك فيها الكاتب، فلهاذا لم يذكر بحقها شيئاً، لا من ناحية السند ولا من ناحية المتن، فقد أهملها عاماً مشوّشاً ذهن المطالع بعدم وجودها، وأكثر الظن أنّه أهملها لعدم إمكانه إنكار متنها ولا سندها، فأفضل طريق لذلك الإهمال، ولم يقف عدم الفصل على رسول الله المنتظيم، بل سار أعّة أهل البيت المنظم على عدم الفصل هذا، يقول الصدوق: عن أمير المؤمنين المنظم قوله: «التاسع من ولدك يا حسين هو القائم بالحق المظهر للدين الباسط للعدل» (٤).

وكذلك بنت الرسول وقرّة عينه فاطمة البتول عليه ، حيث نقل جابر حديث اللوح

⁽١) الغيبة للنعماني: ص ٩٢ ـ ٩٣، ح ٢٣.

⁽۲) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦، باب ٧٨، ح ٣.

⁽٣) فرائد السمطين: ج ٢، ص ٣١٢، ح ٥٦٢.

⁽٤) کال الدین: ص ۲۸۷، باب ۲٦، ح ١٦.

الذي بيدها، حيث يقول جابر: دخلت على فاطمة وبين يديها أسهاء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر اسهاً آخرهم القائم (١). وأخرج الكليني هذا الحديث بسند صحيح (٢).

وكذلك الحسن على أخبر بعدم الفصل هذا الذي نسجه الكاتب، فقال متحدثاً عن الغائب وأنّه الثاني عشر: «ذلك التاسع من ولد أخي الحسين ابن سيّدة الإماء، يطيل الله عمره في غيبته»(٣).

وقال الحسين على في ذلك: «دخلت على جـدّي رسـول الله ﷺ فأجـلسني عـلى فخذية، وقال لي: إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أعّة، تاسعهم قاعمهم، وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»(٤).

ويقول أيضاً: «منّا اثنا عشر مهديّاً، أوّهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وآخرهم التاسع من ولدي، وهو الإمام القائم بالحق.... له غيبة يرتد فيها أقوام» (٥).

وسار علي بن الحسين السجّاد على عدم الفصل الذي ابتدعه الكاتب، فقال:

«إنّ الله تبارك وتعالى خلق محمد وعلي والأثمّة الأحد عشر من نور عظمته...» ثمّ في حديث آخر ذكر بقوله: «الغيبة بولي الله عزّ وجلّ الثاني عشر من أوصياء رسول الله سَلَيْنَ والأُمّة من بعده» (١٦).

وكذلك الإمام الباقر الله ميث قال: «يكون تسعة أغمة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قاغهم» (٧).

⁽۱) الغيبة للطوسي: ص٢٩؛ كمال الدين: ص٢٩٤، باب ٢٨، ح٤؛ الكافي: ج١، ص٥٩٨، باب ٢٦١، ح٩.

⁽٢) المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي: ص ٨٧.

⁽٣) كمال الدين: ص ٢٩٧، باب ٢٩، ح ٢.

⁽٤) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤، ح ٤٥.

⁽٥) کیال الدین: ص ۲۹۸، باب ۳۰، ح ۳.

⁽٦) کیال الدین: ص ۲۹۹ ـ ۳۰۰، باب ۳۱، ح ۱.

⁽٧) الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، باب ١٢٦، ح ١٥.

وقال أيضاً: «منّا اثنا عشر محدّثاً، السابع من بعدي ولدي القائم»(١١).

أمّا الصادق ﷺ فقد رُوي عنه عدم الفصل هذا، كما حدّث الطوسي بذلك (٢).

وقال الإمام الكاظم على «إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم لا يزيلنّكم عنها، فإنّه لابدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة» (٣).

اعترافات علماء السنّة بأنّ المهدي هو محسمّد بن الحسن العسكري: ولكي نكل حقول الهويّة الشخصيّة للإمام محمّد بن الحسن العسكري، وبعد اعترافات

⁽۱) غيبة النعماني: ص ٩٦، ح ٢٨.

⁽٢) الغيبة للطوسي: ص ٩٣.

٣) غيبة النعماني: ص ١٥٤، - ١١.

الفصل الرابع / افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

علماء الأنساب بذلك، نأتي إلى علماء السنّة الذين صرّحوا بأنّ محمّداً هو ابن الحسن العسكري.

يقول محمّد بن طلحة الشافعي (المتوفي سنة ٦٥٢ هـ):

(محمد بن الحسن الخالص بن علي المتوكّل بن القانع بن علي الرضا ابن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين الزكي بن علي المرتضى أمير المؤمنين بن أبي طالب، المهدي الحجّة الخلف الصالح المنتظر عليهم السلام)(١).

ويقول محمّد بن يوسف الكنجي الشافعي (المتوفى سنة ٦٥٨ هـ):

(وخلّف علي الهادي من الولد أبا محمّد الحسن ابنه)، ثمّ ذكر تاريخ ولادته ووفاته، وقال: (ابنه هو الحجّة الإمام المنتظر، وكان قد أخنى مولده وستر أمره لصعوبة الوقت وخوف السلطان)(٢).

ويقول على بن محمّد الصبّاغ المالكي: (الحجّة الخلف الصالح ابن أبي محمّد الحسن الخالص...)، إلخ^(٣).

ويقول سبط ابن الجوزي (المتوفى سنة ٦٥٤ هــ):

(هو محمّد بن الحسن بن علي بن محمّد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر بن محمّد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ، وكنيته أبو عبدالله، وأبو القاسم، وهو الخلف الحجّة، صاحب الزمان، القائم، والمنتظر، والتالي، وهو آخر الأثمّة)(٤).

ويقول ابن خلكان (المتوفى سنة ٦٨١ هــ):

(أبو القاسم محمّد بن الحسن العسكري بن على الهادي بن محمّد الجواد المذكور....

⁽١) مطالب السؤول: ج ٢، ص ٧٩ الباب الثاني عشر.

⁽٢) كفاية الطالب.

⁽٣) الفصول المهمة: الفصل الثاني عشر، ص ٢٩١.

⁽٤) تذكرة الخواص: ص ٣٢٥.

۲۸۸ دفاع عن التشيّع

كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين)^(۱). ويقول الذهبي (المتوفي سنة ٧٤٨ هـ):

(وفيها أي في سنة ٢٥٦ هـ ولد محمّد بن الحسن بن علي الهادي بن محمّد الجواد.... الذي تلقّبه الرافضة الخلف الحجّة، وتلقّبه بالمهدي والمنتظر، وتلقّبه بصاحب الزمان، وهو خاتمة الاثنى عشر)(٢).

ويقول يوسف بن قنبر على بن عبدالله البغدادي الحنني: (أولاد العسكر منهم:

(م ح م د) بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن الرضا بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكنيته أبو عبدالله، وأبو القاسم، وهو الخلف الحجّة صاحب الزمان القائم المنتظر والتالي، وهو آخر الأثمّة)(٣).

أمّا محي الدين ابن العربي (المتوفي سنة ٦٣٨ هـ)، فيقول الشعراني:

(وعبارة الشيخ محيي الدين في الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات: واعلموا أنّه لابد من خروج المهدي عليه، ولكن لا يخرج حتى تمتلئ الأرض جموراً وظلهاً، فيملأها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلّا يوم واحد طوّل الله تعالى ذلك اليوم حتى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله عليه من ولد فساطمة عليه، وجدّه الحسين بن علي بن أبي طالب، ووالده الحسن العسكري ابسن الإمام علي النقى)(٤).

هذا ما نقله الشعراني من الفتوحات لابن العربي، ولكن يد التحريف طالت هذا الكلام، وحذفته من الفتوحات لابن العربي^(٥).

ويقول عبدالله بن على الشافعي اليافعي (المتوفي سنة ٧٦٨ هـ):

⁽١) وفيات الأعيان: ج ٤، ص ١٧٦، رقم ٥٦٢.

⁽٢) العبر في خبر من غبر: ج ١، ص ٣٨١؛ دول الإسلام: ص ١٤٥.

⁽٣) الزام الناصب: ج ١، ص ٣٢٣.

⁽٤) اليواقيت والجواهر: ج ٢، ص ٥٦٢، المبحث الخامس والستون.

⁽٥) دفاع عن الكافي: ج ١، ص ٥٧٣.

الفصل الوابع/افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة ٢٨٩

(وفيها حوادث سنة ٢٦٠ ـ توفي الشريف العسكري أبو محمّد الحسن بن علي ابن محمّد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر الصادق، أحد الأثمّة الاثني عشريّة على اعتقاد الإماميّة، وهو والد المنتظر عندهم، صاحب السرداب، ويعرف بالعسكري، وأبوه أيضاً يعرف بهذه النسبة)(١).

ويقول أحمد بن حجر (المتوفى سنة ٩٧٤ هــ):

(ولم يخلف _ العسكري _ غير ولده أبي القاسم محمّد الحجّة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن أتاه الله فيها الحكمة، ويسمّى القائم المنتظر...)، إلخ^(٢).

وقال أحمد بن يوسف أبو العبّاس القرماني الحنني (المتوفي سنة ١٠١٩ هــ):

(وكان عمره _ الحجّة _ عند وفاة أبيه خمس سنين، أتاه الله فيها الحكمة، كما أوتيها يحيى الله صبّياً) (٣).

وقال سليمان بن إيراهيم المعروف بالقندوزي الحنفي (المتوفى سنة ١٢٧٠):

(فالخبر المعلوم المحقّق عند الثقات، أنّ ولادة القائم عليه كانت ليلة الخامس عشر من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين في بلدة سامرّاء)(٤).

وقال الشبلنجي (المتوفي سنة ١٣٠٨):

(وهو آخر الأئمّة الاثني عشر على ما ذهب إليه الإماميّة.... إلى أن قال: ولد محمّد ابن الحسن الخالص سنة خمس وخمسين ومئتين) (٥).

ويقول الزركلي الوهابي (المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ): (محمّد بن الحسن العسكري الخالص بن علي الهادي، أبو القاسم، آخر الأثمّة الاثني عشر عند الإماميّة، ولد في سامرًاء ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنبن، وقيل في تاريخ مولده ليلة النصف

⁽١) مرآة الجنان: ج ٢، ص ١٢٧، حوادث سنة ٢٦٠.

⁽٢) الصواعق الحرقة: ج ٢، ص ٢٠١، الباب الحادي عشر.

⁽٣) أخبار الدول وآثار الأول: ج ١، فصل ١١، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

⁽٤) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٠٦، آخر باب ٧٩.

⁽٥) نور الأبصار: ص ٢٥٧.

من شعبان سنة ٢٥٥هـ وفي تاريخ غيبته سنة ٢٦٥هـــ)^(١).

ويقول عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني:

(يترقّب خروج المهدي (عج)، وهو من أولاد الحسن العسكري، ومولده ليلة النصف من شعبان سنة ٢٥٥)(٢).

واعترف بهذه الحقيقة العلّامة الشيخ أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهتي النيسابوري الشافعي (ت ٤٥٨ هـ) في كتابه «شعب الإيمان»، والعلّامة عـبدالله بـن أحمد بن محمّد بن الخشّاب (ت ٥٦٧ هـ) في كتابه «تاريخ مواليد الأثمّة ووفـياتهم». والشيخ محمّد بن طلحة الحلبي الشافعي (ت ٦٥٢ هـ) في كتابه «مطالب السؤول». والمؤرّخ الشهير شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحـموي (ت ٦٢٦ هـ) في كــتابـه «معجم البلدان»، والشيخ فريد الدين العطَّار (ت ٦٢٧ هـ) في كتابه «مظهر الصفات»، والشيخ محى الدين أبو عبدالله محمّد بن على بن محمّد المعروف بابن الحاتمي الطائي الأندلسي (ت ٦٣٨ هـ) في كتابه «الفتوحات»، والشيخ جلال الدين محمّد البـلخي الرومي المعروف بالمولوي (ت ٦٧٢ هـ) في ديوانه الكبير، والشيخ صلاح الديسن الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في كتابه شرح الدائرة، وغير هؤلاء، وأحصاهم الشيخ نجم الدين جعفر بن محمّد العسكري في كتابه «المهدي الموعود المنتظر» عند علماء أهل السنَّة والإماميَّة، وأوصلهم إلى (٤٠ عالماً) من أصحاب الكتب، وأضاف الشيخ لطف الله الصافي (٢٦ عالماً) آخر من أصحاب الكتب، فبلغ عددهم (٦٦ عالماً) من علماء السنّة اعترفوا بولادة الإمام المهدي ابن الحسن العسكري على وهذا غيضٌ من فيض من الاعترافات الكثيرة جدّاً بولادة الإمام الثاني عشر، وأنّه ابن الحسن العسكري. كلِّ هذا تجاهله أحمد الكاتب ولم يناقشه بكلمة واحدة.

أحمد الكاتب ينكر ما أثبته علماء الأنساب: لا يحق لأي أحد أن يدلو دلوه في

⁽۱) الأهلام: ج ٦، ص ٨٠.

⁽٢) اليواقيت والجواهر: ج ٢، ص ٥٦٢، المبحث الخامس والستون.

أي مكان وفي أي زمان، إلّا أن يكون ذا خبرة كافية في المورد المطروح للنقاش، وفي موارد ولادة الرجال وعدمها _ وخصوصاً إذا طالت المدّة _ يترك الأمر إلى علماء الأنساب المشخلين بهذا الفن لكي يثبتوا الحقيقة أو ينفوها.

وعلماء الأنساب ابتداءً من زمن الغيبة الصغرى، وحــتّى عــام ١٢٤٦ هــ قــالوا بوجود ولا للعسكري الله وهو المهدي المنتظر.

يقول النسّابة سهل بن عبدالله بن داود بن سليان البخاري الذي عاصر الغيبة الصغرى: (وولد علي بن محمّد التقي الله الحسن بن علي العسكري الله من أم ولد نوبيّة تدعى ريحانة، وولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وقبض سنة ستين ومائتين بسامرّاء وهو ابن تسع وعشرين سنة، وولد علي بن محمّد التقي الله جعفر، وهو الذي تسمّيه الإماميّة جعفر الكذّاب، وإغّا تسمّيه الإماميّة بذلك لادعائه ميراث أخيه الحسن الله دون ابنه القائم الحجّة (عج) لا طعناً في نسبه)(١).

ويقول السيّد العمري ــ وهو نسّابة مشهور في القرن الخامس الهجري ــ:

(ومات أبو محمد على وولده من نرجس معلوم عند خاصة أصحابه وثقات أهله، وسنذكر حال ولادته والأخبار التي سمعناها بذلك، وامتحن المؤمنون بل كافّة الناس بغيبته، وشره جعفر بن علي إلى مال أخيه وحاله، فدفع أن يكون له ولد، وأعانه بعض الفراعنة على قبض جواري أخيه)(٢).

وقال الفخر الرازي الشافعي ـ نسّابة القرن الخامس ـ المتوفيّ سنة ٦٠٦: (أمّا الحسن العسكري الإمام ﷺ فله ابنان وبنتان، أمّا الابنان فأحدهما صاحب الزمان (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) والثاني موسى، درج في حياة أبيه)(٣).

ويقول نسّابة القرن السادس المـروزي الأزورقاني: (إنّ جعفر كان كذَّاباً ووصفه

⁽١) أبي نصر البخاري، سر السلسلة العلويّة: ص ٣٩ ـ ٤٠.

⁽٢) الجدي في أنساب الطالبيين: ص ١٣٠.

⁽٣) الفخر الرازى، الشجرة المباركة في أنساب الطالبيّة: ص ٧٨ ـ ٧٩.

بذلك لأنّه أنكر ولادة الإمام المهدي (عج))(١).

ويقول النسَّابة جمال الدين أحمد المعروف بابن عِنَبة، والمتوفى سنة ٨٢٨ هـ :

(أمّا علي الهادي فيلقّب العسكري لمقامه بسرّ من رأى، وكانت تسمّى العسكر، وأمّه أم ولد، وكان في غاية الفضل ونهاية النبل، أشخصه المتوكّل إلى سرّ من رأى فأقام بها إلى أن توفّي، وأعقب من رجلين، هما:

الإمام أبو محمّد الحسن العسكري ﷺ، وكان من الزهد والعلم على أمر عظيم، وهو والد الإمام محمّد المهدي)(٢).

وذكر النسّابة أبو الحسن محمّد الحسيني اليماني الصنعاني الزيـدي، وهـو نسّـابة معروف في القرن الحادي عشر، ذكر المهدي المنتظر بأنّه من أبناء العسكري واسمـه محمّد(٣).

ويقول محمّد أمين السويدي (المتوفى سنة ١٢٤٦):

(محمّد المهدي، وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، وكان مربوع القامة حسن الوجه والشعر، أقنى الأنف، صحيح الجبهة)(٤).

وأخير يقول محمّد ويس الحيدري السوري: (فالحسن العسكري أعـقب محـمّد المهدى صاحب السرداب)(٥).

وقال على هامش هذه العبارة: (ولد في النصف من شعبان سنة ٢٥٥ هـ.، وأُمّه نرجس)(٦).

فهذه هي اعترافات علماء الفن بولادة الثاني عشر، الغائب المنتظر، فلا يحق لأحد

⁽١) الفخرى في أنساب الطالبيين: ص ٨.

⁽٢) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ١٨٠.

⁽٣) روضة الألباب لمعرفة الأنساب: ص ١٠٥.

⁽٤) سبائك الذهب: ص ٧٨.

⁽٥) الدرر البهيّة في الأنساب الحيدريّة والأويسيّة: ص ٧٣، طبع حلب _سوريا ١٤٠٥ هـ.

⁽٦) هامش الدرر البهيّة: ص ٧٣ ـ ٧٤.

حديث الغيبتين: دوّن الفقهاء والمحدّثون الثقات في موسوعاتهم الحديثيّة هذا الحديث ابتداءً من عصر الغيبة وإلى يومنا هذا، فلقد نقل ذلك الكليني والطوسي والنعاني والطبري والمجلسي وغيرهم.

يقول ثقة الإسلام الكليني: عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله الله قال: «للقائم غيبتان يشهد في أحدهما المواسم يرى الناس ولا يرونه»(١).

وقال أيضاً: عن إسحاق بن عبّار قال: قال أبو عبدالله على الله الله المعنى المحاق بن عبّار قال: قال أبو عبدالله على المعنى الأخرى لا تعلم بمكانه فيها إلّا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصة مواليه» (٢).

وفي الحديث الثالث شرح الإمام حال الناس في هاتين الغيبتين وموقفهم منها، يقول الشيخ الكليني بسنده عن أبي عبدالله على: «لصاحب هذا الأمر غيبتان، إحداهما يرجع منها إلى أهله، والأخرى يقال هلك في أي وادٍ سلك»، قلت: كيف نصنع إذا كان كذلك؟ قال: «إذا ادّعاها مدّعِ فاسألوه عن أشياء يجيب فيها مثله»(٣).

وتحدّث الشيخ الطوسي عن حديث الغيبتين، ونقلها في موسوعته (الغيبة)، يقول الشيخ الطوسي بسنده عن أبي عبدالله على قال: «إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما أطول من الأخرى، حتى يقال: مات، وبعض يقول: قُتل، فلا يبقى على أمره إلّا نفر يسير من أصحابه، ولا يطّلع أحد على موضعه وأمره ولا خبره إلّا المولى الذي يلي أمره».

وعلَّق الشيخ الطوسي على هذا الحديث فقال: (فهذا الخبر صريح فيا نذهب إليه في صاحبنا لأنّ له غيبتين:

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٤٠٠، كتاب الحجّة، باب الغيبة، ح ١٢.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٤٠١، كتاب الحجّة، باب الغيبة، ح ١٩.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٤٠١، كتاب الحجّة، باب الغيبة، ح ٢٠.

الأولى: كان يعرف فيها أخباره ومكاتباته.

والثانية: أطول، انقطع ذلك فيها، وليس يطّلع عليه أحد إلّا من يختصّه، وليس كذلك لأبي الحسن موسى الله (١٠).

واستقرأ الشيخ الطوسي أحاديث الغيبتين وما حملت من ألفاظ دلّت عـلى أنّ للمهدي غيبتين.

فقد نُقل عن أبي عبدالله على مخاطباً حازم بن حبيب: «يا حازم، إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين يظهر في الثانية، إن جاءك من يقول إنّه نفض يده من تراب قبره فلا تصدّقه»(٢).

ونقل الشيخ الطوسي حديث آخر لأبي عبدالله الله حيث قال: «أما إنّ لصاحب هذا الأمر فيه غيبتين، واحدة قصيرة والأخرى طويلة» (٣).

ونقل الشيخ أيضاً عن أبي عبدالله على قوله: «إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين، إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قتل، ويقول بعضهم ذهب، حتى لا يبق على أمره من أصحابه إلّا نفر يسير لا يطلع موضعه أحد من ولده ولا غيره إلّا المولى الذي يلي أمره» (٤).

ونقل الشيخ النعاني في كتابه الغيبة فقال: عن إسحاق بن عهّار الصيرفي، قال: سمعت أبا عبدالله ﷺ يقول: «للقائم غيبتان إحداهما طويلة والأخرى قصيرة، فالأولى يعلم بمكانه فيها إلّا خاصة من شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصة مواليه في دينه» (٥).

⁽١) الغيبة للطوسي: ص ٤١.

⁽٢) الغيبة للطوسى: ص ٢٦١.

⁽٣) الغيبة للطوسى: ص ١٠٣.

⁽٤) الغيبة للطوسى: ص ١٠٢.

⁽٥) الغيبة للنعماني: ص ١٧٠، باب ١٠. ح ١.

ونقل عن الإمام الباقر على قوله: «إن لصاحب هذا الأمر غيبتين....»، إلخ (١). ويقول النعهاني متحدّثاً عن الباقر على أنّه قال: «إنّ للقائم غيبتين يقال له في إحداهما هلك، ولا يدرى في أي وادٍ سلك»(٢).

ولقد نقل النعماني مجموعة من الأحاديث التي تدلّ على أنّ للإمام الحجّة غيبتين، إحداهما طويلة والأخرى قصيرة (٣).

ونقل الطبري في دلائل الإمامة عن هشام بن الحكم قال: لصاحب هذا الأمر غيبتان، إحداهما أطول من الأخرى(٤).

فهذه هي أحاديث الغيبتين وغيرها، نقلت من الأئمّة المعصومين الحيلاء ونقلها الكليني المعاصر للغيبة، والطوسي والنعاني والطبري، ونقلها من أصحاب الإمام الباقر الحيلاء إبراهيم بن عمر اليماني، ومحمّد بن مسلم الثقني وغيرهم، ومن أصحاب الصادق الحيلاء إسحاق بن عبّار الصيرفي، وحازم بن حبيب وعبيد بن زرارة، والمفضّل ابن عمر، وزرارة بن أعين، وهشام بن الحكم، وعبدالأعلى مولى آل سام.

كلّ هؤلاء تسالموا على نقل حقيقة حديث الغيبتين الذي أنكره أحمد الكاتب (٥)، ولم يكتفِ بالإنكار، بل كذب على القارئ بأنّ هذا الحديث أوّل من نقله هو النعماني، فقال:

(إنّ الاستشهاد بالغيبتين قد ابتدأه النعماني في منتصف القرن الرابع الهجري، بعد انتهاء عهد النوّاب الخاصّين، ولم يشر إليه من سبقه من المؤلّفين حول الغيبة الذين اكتفوا بالإشارة إلى الغيبة الواحدة)(٦).

⁽۱) الغيبة للنعماني: ص ۱۷۱، باب ۱۰، ح ۳.

⁽٢) الغيبة للنعماني: ص ١٧٣، باب ١٠، ح ٨.

⁽٣) الغيبة للنعماني: ص ١٧١ و١٧٢ و١٧٥، باب ١٠، ح ٥ و٦ و١٥.

⁽٤) دلائل الإمامة: ص ٢٩٣، باب ما ورد من الأخبار في وجوب الغيبة.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٩.

⁽٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٩٠.

فلا أدري، هل يعلم الكاتب بأنّ سنة وفاة الكليني (٣٢٩ هـ) معاصرة للغيبة الصغرى، والذى استشهد بحديث الغيبتين كها بينّاه أم لا؟

التوقيعات الصادرة من امام العصر والزمان: غُيِّب الإمام المهدي كما تغيِّب الغيوم الشمس، وتحقِّق الحاجز المصرِّح به والمعلوم عند المسلمين بينهم وبين إمامهم، ولكن بتي هناك بصيص أمل للاتصال والمتابعة عبر قناة النوّاب الأربعة الذي اعترف به الكاتب بنفسه عندما قال بحقهم: (اتفقت عامّة الاثني عشريّة على الأخذ من النوّاب الأربعة وميّزوهم عن غيرهم)(١).

ومرّر الإمام المغيّب عبر هؤلاء الثقات توجيهاته إلى الأمّة وتوصياته، يقول الشيخ الكليني: عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمّد بن عثان العمري (رضي الله عنه) أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليَّ فورد في التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان (عج) _ ذلك الخط الذي يقول عنه أحد أصحاب الأغمّة هو نفس الخط الذي كان يخرج عن العسكري (٢) _ ، وأجاب الإمام المهدي عن مسائل إسحاق بن يعقوب، وكذلك أجاب عن الكثير من المسائل التي رفعها إليه الأصحاب عن طريق النوّاب، وقد بلغت التواقيع عند الشيخ الصدوق وحده ثلاثة وأربعين توقيعاً، ووضع لها باباً خاصاً سمّ، ذكر التوقيعات الواردة عن القائم، ولم يناقش الكاتب لا أسانيد هذه التوقيعات ولا متونها، واكتنى بوصفها بأنّها إشاعات، ولكن من أين هذه الإشاعات، هل من رجال أسانيد هذه المتون الثقات؟ أم من النوّاب الأربعة المتفق على جلالتهم وقدرهم؟ كلّ ذلك أهمله الكاتب، ولم يحمل طرف المسؤوليّة عن تلك الإشاعات.

الاختلاف في اسم أمّ الإمام وولادته: من عجيب الأدلّة التي اعتمدها الكـاتب على عدم وجود الإمام المهدي، هو الاختلاف الحاصل كما يراه في اسم أمّ الإمام، أو

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

⁽٢) الغيبة للطوسى: ص ٢١٦.

الفصل الرابع/ افتراءات وأكاذيب على مصاديق الإمامة

الاختلاف في سنة ولادته (١)، وما شابه ذلك، وهذا من استدلالات الغريق الذي يتعلّق بالقشّة لإثبات مدّعاه.

ولو سلّمنا للكاتب، ولم نتبّع ما اشتهر من الروايات وتظافر بأنّ اسم أمّ الإمام هو (نرجس)، وأنّ سنة ولادته هي (٢٥٥ هـ) في النصف من شعبان، والذي اعترف به ابن خلكان في وفيات الأعيان (٢)، وغيره -كها تقدّم -.

فلو تركنا كلّ ذلك، وسلّمنا للكاتب أنّه يوجد اختلاف تاريخي في اسم أمّ الإمام وسنة ولادته، فهل هذا يدل على عدم وجوده؟

وعليه أيضاً أن يلتزم بعدم وجود الصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء على سيّدة نساء العالمين، لأنّ السنّة أنفسهم اختلفوا في زمن ولادتها، ولم يكن الاختلاف بالأيام أو بالأشهر، بل فاق ذلك بكثير.

وعليه أن يلتزم بعدم وجود أمير المؤمنين علي الله المنهم اختلفوا في ولادته، فهل ولد يوم ١٣ رجب أم يوم ٢٣ رجب. وعليه أن يلتزم بعدم وجود الحسن السبط، لأنهم اختلفوا في ولادته، هل كانت يوم الثلاثاء منتصف شهر رمضان سنة (٢ هـ) أم سنة (٣ هـ). وعليه أن يلتزم بعدم وجود الحسين الله فإنهم اختلفوا في ولادته. وعليه أن يلتزم بعدم وجود الحاظم الكاظم الخائم اختلفوا في اسم أمّه، هل هي حميدة وهو المشهور، أو نباتة (٣).

ولو استقرأنا التاريخ على مبنى أحمد الكاتب، وهو الاختلاف في اسم الأمّ أو ولادة

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢١٠ ـ ٢١١.

⁽٢) وفيات الأعيان: ج ٤، ص ١٧٦، ح ٥٦٢.

⁽٣) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ١٧٧.

. دفاع عن التشيّع				
أئمسة المسلمين	ں، فلا يبقى لنا من	م وجود الشخص	لمنا ذلك دليلاً لعد	الشخص، وجع
			م أحد ^(١) .	وعظهاء الإسلا

⁽١) دفاع عن الكافي: ج ١، ص ٥٣١.

الفصل الخامس

نظرية الشورى في مواجهة

التحديّات



سند الشورى الوثائق

يقول عمر بن الخطّاب: (لا يفترن امرؤ أن يقول: إنّا كانت بيعة أبي بكر فلتة و مقتلة و مقتلة الله الله الله عنه الله عنه الله عنه الله الله عنه الله ع

طالعتنا كتب الحديث والتاريخ بهذا السند الوثائقي الذي يعبِّر عن مسألتين مهمتين: الأولى: أنَّ بيعة أبي بكر لم تكن عن مشورة، كها قال الداوودي في معنى فلتة: (يعني من غير مشورة)(٢).

الثانية: لم تكن الشورى نظريّة سياسيّة مطروحة آنذاك كما يدلّ عليه قول عمر في بيعة أبي بكر: (فلتة... ولكن وقى الله شرّها)، ولم تكن معروفة عند عمر بن الخطّاب الذي خالفها بتصريحاته مراراً وتكراراً، يقول ابن الأثير وأحمد بن حنبل وابن الجوزي والذهبي: إنّ عمر قال: (لو كان أبو عبيدة حيّاً لوليته) وقال أيضاً: (لو كان معاذ بن جبل حيّاً لوليته) وقال: (لو كان سالم حيّاً ما جعلتها شورى) وقال:

⁽۱) صحیح البخاري: کتاب المارقین من أهل الردّة والکفر، باب رجم الحبلی من الزنا، ح ۱۶۶۲؛ مسند أحمد: ج ۱، ص ۳۰۸ عتاریخ الطبری: ج ۲، ص ۶۶۸. و ۲) فتح الباري: ج ۱، ص ۱۱۷، طبعة دار الفكر.

⁽٣) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥؛ صفة الصفوة: ج ١، ص ٣٦٧؛ سير أعلام النبلاء: ج ١، ص ١٠؛ مسند أحمد: ج ١، ص ١٨، رقم ١٠٩.

⁽٤) صفة الصفوة: ج ١، ص ٣٦٧.

⁽٥) طبقات ابن سعد: ج ٣، ص ٢٤٨.

إذن، إذا كانت الشورى كنظرة سياسيّة غائبة فضلاً عن كونها نظريّة سياسيّة، فلهاذا طرحها عمر للساحة؟ ولماذا أكّدها وشدّد عليها بقوله: (فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعة تغرّة أن يُقتلا)، كلّ ذلك يبين لنا أنّ الخليفة الثاني كان يعيش أزمة، وكان خائفاً من شيء يدور خلف الكواليس، فما هو هذا الشيء الذي سبّب أرق الخليفة الثاني في مسألة الخلافة ياترى؟

أجاب على ذلك ابن حجر العسقلاني عندما ذكر أنّ عبدالرحمن بن عوف جاء إلى ابن عباس في موسم الحجّ، وكان يتعلّم عنده القرآن، فقال له: (لو سمعت ما قاله أمير المؤمنين ـ يعني عمر بن الخطّاب ـ إذ بلغه أنّ فلاناً قال: لو قد مات عمر لبايعت فلاناً، فا كانت ببعة أبي بكر إلّا فلتة (۱). فهم عمر أن يخطب الناس ردّاً على هذا القول، فنهيته لاجتاع الناس كلّهم في الحجّ، وقلت له: إذا عدت المدينة فقل هناك ما تريد، فإنّه أبعد عن إثارة الشغب.... فلمّا رجعوا من الحجّ إلى المدينة، قام عمر في خطبته فقال: لا يفترنّ امرؤ أن يقول: إنّما كانت ببعة أبي بكر فلتة، وتمت، ألا إنّها قد كانت كذلك، ولكن وقى الله شرّها! فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرّةً أن يُقتلا)(٢).

إذن، هذا الكلام الأخير الذي تناقلته كتب الحديث والتاريخ السنيّة، والذي سنّ فيه الخليفة الثاني مبدأ الشورى كنظرية سياسيّة، كان ردّاً على فلان الذي قال: (لو مات عمر لبايعت فلاناً)(٣).

وهنا يبرز سؤال، من هو فلان القائل؟ ومن هو فلان الذي إذا مات عمر يبايعه القائل؟

أمَّا القائل: (لو مات عمر لبايعت فلاناً)، فقد صرّح به ابن حجر العسقلاني بقوله:

⁽۱) فتح الباري: ج ۱۶، ص ۱۰، باب ۳۱؛ ارشاد الساري: ج ۱۶، ص ۳۳۹، کتاب الحدود، باب ۳۰. (۲) صحیح البخاري: کتاب الحاربین من أهل الردّة والکفر، باب رجم الحبلی من الزنا، ح ۲ ۱۶۶؛ مسند أحمد: ج ۱، ص ۵۲، ح ۳۹۳؛ سیرة ابن هشام: ج ۲، ص ۳۰۸ می ۳۰۸ تاریخ الطبری: ج ۲، ص ۶۵۲. (۳) إرشاد الساري: ج ۱۲، ص ۳۳۹، کتاب الحدود، باب ۳۰.

الفصل الخامس/ نظريّة الشوري في مواجهة التحديّات.....

(وجدت في الأنساب للبلاذري بإسناد قوي من رواية هشام بن يوسف عن معمّر، عن الزهري، بالإسناد المذكور في الأصل، ولفظه: قال عمر بلغني أنّ الزبير قال: لو مات عمر ...)(١).

وأمّا السؤال الآخر، وهو من هذا الذي يبايعه الزبير؟ هل هو من أمثال سالم ومعاذ وأبي عبيدة، الذين صرّح عمر بأنّهم لو كانوا أحياءً لولّاهم منصب الخلافة، أم رجل آخر ليس من أمثال هؤلاء؟

الجواب على ذلك: لو كان هذا الرجل من أمثال هؤلاء، لما لجأ الخليفة الثاني إلى سنّ الشورى كطريق جديد للخلافة؛ لأنّ عمر بنفسه صرّح: (لو كان أبو عبيدة أو سالم أو معاذ أحياء لوليتهم).

إذن، الرجل له منهج غير منهج هؤلاء، وغير منهج الخليفة الثاني، ولحد الآن لم نتعرّف على اسمه ونسبه، والبعض أطلق المسألة باسم فلان واكتنى، ولم يحاول، أو لم يرغب في أن يتعرّف عليه، ولكن ابن حجر العسقلاني صرّح بهذه الحقيقة المرّة على البعض، بأنّ ذلك الرجل الذي كان الزبير يريد مبايعته بعد موت عمر هو علي بن أبي طالب الله كلام ابن حجر:

(وجدت في الأنساب للبلاذري بإسناد قوي من رواية هشام بن يوسف عن معمّر، عن الزهري، بالإسناد المذكور في الأصل، ولفظه: قال عمر بلغني أنّ الزبير قال: لو مات عمر لبايعنا عليّاً)(٢).

فتحصّل من كلّ ذلك: طرح الشورى بديلاً للنص لإيقاف الزبير عمّا ينويه في مسألة الخلافة، وأخذت هذه النظرة منذ ذلك الوقت تدبّ في جسم الأمّة الإسلاميّة سنين وسنين، ولكنّها فشلت؛ لأنّها لم تكن مرتكزة على أصل في الإسلام، وصرّح بفشلها الدكتور أحمد محمود صبحي بقوله: (أمّا من الناحية الفكريّة فلم يقدّم أهل السنّة نظريّة متاسكة في السياسة تحدّد مفاهيم البيعة والشورى وأهل الحِلّ والعقد.

⁽١) المصدر نفسه.

⁽٢) ارشاد الساري: ج ١٤، ص ٣٣٩، كتاب الحدود، باب رقم ٣٠.

فضلاً عن هوّة ساحقة بين النظريّة والتطبيق، أو بين ما هو شرعي وبين ما يجري في الواقع)^(١).

إذن، سند الشورى الوثائقي هو الخوف من وصول علي الله إلى سدّة الحكم ـ وهو الذي أراده الكاتب ـ أن يكون تشريعاً للأمّة لقبول نظريّة الشورى ورفض الإمامة الإلهيّة.

إفلاس الشورى من الوثائق

بعد أن أفلست الشورى _كنظريّة سياسيّة للحكم _ من أي مستند وثائقي، لا من منشئها وهو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، حيث قال: (لو كان سالم حيّاً ما جعلتها شورى)(٢)، ولا من الفكر السائد عند الصحابة آنذاك، حيث يقول عثمان بن عفّان لعبدالله بن عبّاس: (ولقد علمت إنّ الأمر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه واختزلوكم دونه)(٣).

بحيث وصل الأمر بالصحابة أن يراجعوا عمر بن الخطّاب ويسألوه على أن ينصّ على من يخلفه (٤)؛ نتيجة للعقيدة الراسخة لديهم حول مسألة الخلافة بالنص لا بالشورى.

فبعد كلّ هذا الوضوح الذي لم يستطع أحمد الكاتب إخفاءه، راح يبحث عن عبدالله بن سبأ ليعلّق هذه النظريّة التي آمن بها الصحابة عليه، ويخرج بنتيجة تقول: (إنّ نظريّة النص نظريّة دخيلة على المجتمع الإسلامي)، ولكن عندما سمع بأنّ السيّد العسكري(٥) قد شمّر سواعده في البحث عن هذا الرجل، وأثبت للعالم بأنّ هذا

⁽١) الزيديّة: ص ٣١ ـ ٣٢.

⁽٢) خلافة الرسول بين الشوري والنص: ص ٣٦، نقلاً عن طبقات ابن سعد: ج ٣، ص ٢٤٨.

⁽٣) شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ٩.

⁽٤) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥.

⁽٥) عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى: ج ١ وج ٢.

شخص مختلق، تردد أحمد الكاتب نتيجة لذلك من تعليق الأمر على عبدالله بن سبأ، فقال: (وسواء كان عبدالله بن سبأ شخصية حقيقية أم أسطورية). فهل تعقل كلمة (سواء كان) هنا بعد أن ربّب على وجوده بقوله: (أوّل تطوّر ظهر في صفوف الشيعة على يد المدعو عبدالله بن سبأ)(١).

ولنترك ذلك إلى القارئ، ونعود مع الكاتب لأنّه رجع بعد اقتناعه بعدم وجود عبدالله بن سبأ، إلى القول بالوصيّة السياسيّة ثانياً، وقال: (إنّ هذا القول أي القائلين بالوصيّة السياسيّة ـ كان ضعيفاً ومحصوراً في جماعة قليلة من الشيعة في عهد الإمام على الله وإنّ الإمام نفسه قد رفضه بشدّة، وزجر القائلين به)(٢).

وما هذه الكلمات إلّا اجترار لما تقدّم، وإلّا فإنّ الفكر المرتكز لدى الصحابة هو الوصيّة السياسيّة، وإلّا لما كانوا يراجعون عمر بن الخطّاب ويسألونه على أن ينصّ على من يخلفه في الحكم (٣) بعد أن نصّ أبو بكر نفسه على عمر.

وبعد أن نظر الكاتب إلى يديه الخالية من الوثائق التي تدعم فكره، تـوجّه إلى قضيّة نشوء التشيّع ليتخلّص من الشواهد العليلة المتقدّمة، وتـابع في كـلامه هـنا المستشرقين وأتباعهم أمثال جولد تسيهر وطه حسين وأحمد أمين وغيرهم، وقال: (إنّ التشيّع نشأ بعدما تولّى يزيد الحكم من قبل أبيه)، وقال: (إنّ ذلك التيّار وجد في تولية معاوية لابنه يزيد من بعده أرضاً خصبة للنمو والانتشار)(٤).

وهذه الفكرة الجديدة، بل حتى الألفاظ استعارها أحمد الكاتب من أسياده المستشرقين وأذنابهم، ولكن لم تقف تلك الفكرة أمام الحقيقة الساطعة، ألا وهي أن الأرض الخصبة التي نما ونشأ التشيّع فيها، كانت على عهد رسول الله عَلَيْظِيَّة، وأمّا ما بعد ذلك، فقد واجه التشيّع حرباً شعواء من قبل طلّاب الدنيا وحكّامها، وهذه

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

⁽٣) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

الحقيقة ترجمتها لنا كتب الحديث والتاريخ والتفسير، حيث يقول السيوطي في الدر المنثور: إنّ رسول الله والمنظورة على: «أنت وشيعتك يا على، وموعدي وموعدكم الحوض، إذا جاءت الأمم للحساب تدعون غُراً محجلين»(١).

فهذه النفحات الرساليّة من فم رسول الله ﷺ هي التي بذرت بـذرة التشيّع، بحيث نما ونشأ وترعرع في ذلك العهد، وتصدّى رسول الله ﷺ بنفسه تقليد أولئك أوسمة الشرف لأنهم شايعوا وبايعوا علي بن أبي طالب ﷺ وجعلهم الله تعالى خير البريّة، يقول الطبري في تفسيره: عن محمّد بن علي، قال: لمّا نزلت الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولِئَكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾، فقال رسول الله ﷺ: «أنت وشيعتك يا على»(٢).

أضف إلى ذلك، أنّ هذه الحقيقة نقلها وتسالم عليها ابن عساكر، وابـن حـجر، والخوارزمي، والحاكم الحسكاني، والشبلنجي، والقندوزي الحنفي وغيرهم^(٣).

إلى هنا لم يحصل أحمد الكاتب على أي دعم لأكاذيبه فلجأ إلى مواقف الأغمّة على المحل بطريقة إنشائيّة خالية من أي دليل، لأنّه لم يجد موقفاً واحداً للأغمّة على خلاف نظريّة النص والوصيّة، كيف ذلك وهم في طليعة المدافعين عن هذه النظريّة، وهي حقّهم المغصوب؟! فقال الكاتب في هذا الجال: (والمشكلة الرئيسيّة التي واجهت تياد الإمامة السياسيّة هي عدم تبنّي الإمامين الحسن والحسين له، واعتزال الإمام علي بن الحسين عن السياسة)(٤).

بالإضافة إلى اعتراف الكاتب بأنّ تيّار الإمامة السياسيّة كان على عهد الإمامين

⁽۱) الدر المنثور: ج ۸، ص ۵۸۹.

⁽٢) جامع البيان: ج ١٥، ص ٢٦٥.

⁽٣) تاريخ دمشق: ترجمة الإمام علي، ج ٢٤، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥؛ الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٢٥ ـ ٤٦٨ ٤؛ المناقب للخوارزمي: ص ١١ / ٢٢، ١٢١، ١؛ شواهد التنزيل: ج ٢، ص ٥٥ ٤ ـ ٤٧٤، أوردهنا ٢٣ حديثاً مع تخريجاتها؛ نور الأبصار: ص ٧٠؛ ينابيع المودّة: ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢١.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

الحسن والحسين المنطخ وليس كما قال: إنّه نشأ في ظروف متأخّرة _ بالإضافة إلى ذلك _ لم يستطع أن يدعم مقولته هذه بأي مصدر، بل اكتنى بالتعبير الإنشائي الخالي من أي وثيقة، والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم وجود أي نص يصرّح بهذا الادّعاء، بل قامت النصوص من الأئمّة المنطخ على خلاف ذلك، فكيف لم يتبنَّ الحسن الحالي تسيّار الإمامة السياسيّة وهو القائل مخاطباً المسلمين: «ففرض عليكم الحجّ والعمرة وإقامة الصلاة.... والولاية لنا أهل البيت، وجعلها لكم باباً لتفتحوا به أبواب الفرائض» (١).

فهل من المعقول أنّه لا يتبنّى تيّار الولاية السياسيّة وهـو يجـعلها فـريضة مـن الفرائض، بل باباً لكلّ الفرائض؟!

أمّا الإمام الحسين ﷺ فقد تصدّى وتبنّى تيّار الولاية الذي أدّى به إلى الشهادة هو وأنصاره وأهل بيته.

وأمّا زين العابدين على فقد جعل أولي الأمر أئمّة الناس، وأوجب على الناس طاعتهم بقوله: «إنّ أولي الأمر الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أئمّة للناس، وأوجب عليهم طاعتهم أمير المؤمنين على بن أبي طالب ثمّ الحسن، ثمّ الحسين ابنا على بن أبي طالب، ثمّ النهى الأمر إلينا» (٢).

فكيف يعتزل الواقع السياسي وهو ينصّب نفسه ولي أمر المسلمين، وخليفة علي والحسن والحسن؟!

وهذا غيض من فيض من كلمات الائمة عليه حول موضوع الإسامة والولاية، وتجاهل الكاتب ذلك لا ينني الحقيقة بقدر ما يثير غبار في أذهان القرّاء سرعان ما ينجلي بمجرّد اليقظة إلى أهداف هؤلاء وما يكنّونه للإسلام.

ثمّ لمّا جعل الانعزال عنواناً لزين العابدين الله ، راح يبحث عن قائد جديد للشيعة، ليقول إنّ الإمامة ليست من الله، فقال: (إنّ القائلين بالوصيّة السياسيّة التقوا حول

⁽١) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥؛ الأمالي للطوسي: ص ٦٥٤ _ ٦٥٥/ ١٣٥٥.

⁽۲) كمال الدين: ص ۲۹۹ ـ ۳۰۰.

محمّد بن الحنفيّة باعتباره وصى أمير المؤمنين أيضاً)(١).

ولكنّه نسي أو تناسى أنّ لجوء بعض الشيعة إلى محمّد بن الحنفيّة للطلب بـثأر الحسين الله كان اضطراراً لأنّهم خاطبوا _ كها يقول المسعودي _ زين العابدين على أن يكون إماماً لهم وقائداً في ثورتهم التي ينوون القيام بهـا، فرفض زين العابدين الله واليك نص المسعودي في ذلك: (وكتب الختار كتاباً إلى على بن الحسين السجّاد يريد على أن يبايع له ويقول بإمامته ويظهر دعوته.... فأبى أن يقبل الإمام)(٢).

وسر عدم قبول الإمام على دعوة القيادة هذه أنّه بالأمس القريب كان مع أبيه الحسين على ويسمعه حينا يستنهضهم من دون جدوى، فاضطرّ أولئك بعد رفض الإمام إلى أن يستمدّوا شرعيّة ثورتهم من بيت على بن أبي طالب، لعلم المسلمين بأنّ الوصيّة السياسيّة فهم، فلجأوا إلى محمّد بن الحنفيّة.

أحاديث صريحة بالإمامة والخلافة ليست من طرق الشيعة

وأراد الكاتب أن يتجاهل كلّ الحقائق التي تدور في فلك الحديث والتاريخ، والتي نصت على كون أمير المؤمنين إماماً بعد رسول الله عَلَيْتُكُا، وخليفة ووصيّاً، ولكن تجاهله هذه المرّة ليس بإطلاق شعار الضعف والتوهين بالروايات، بل تحت شعار: (جاءت من طرق الشيعة)، فقال حول موضوع الإمامة: (إنّ الإماميّة استشهدوا بأحاديث صريحة بالخلافة والإمامة ولكن من طرق الشيعة).

وإليك مجموعة من الأحاديث الصريحة بالإمامة والخلافة، ولكن لا من طريق الشيعة ومصادرهم:

قال رسول الله ﷺ: «إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا» (٤).

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

⁽٢) مروج الذهب: ج ٣، ص ٨٧.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٧.

⁽٤) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ والكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٦٦_ ٦٤؛ والسيرة الحلبيّة: ج ١، ٥

الفصل الخامس/ نظريّة الشورى في مواجهة التحديّات.....

وقال رسول الله ﷺ: «إنّ عليّاً مني وأنا منه، وهو ولي كلّ مؤمن بعدي» (١).

أضف إلى ذلك حديث الغدير، الذي تناقلته السنّة، والذي قال أبو الطفيل لزيد: سمعته من رسول الله، ووافقه زيد، وأضاف: وإنّه ما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينه وسمعه بأذنه (٢)، وعبّر عنه الذهبي بأنّه حديث صحيح (٣). وغير ذلك من الأحاديث، أمثال حديث المنزلة المتواتر (٤).

فهل هذه طرق شيعيّة يا أستاذ؟!

ثمّ عندما وجد الكاتب أنّ أحاديث الإمامة والخلافة ليست منحصرة بطرق الشيعة فقط، راح يلوّح بشعار التضعيف والاختلاق أو التأويل القسري الخالف لظاهر إرادة المعنى السياسي^(٥).

ولا أعلم أنّ لكلمات رسول الله ﷺ: «ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا» التي نقلها الطبري وتسالم عليها السنّة في التاريخ والحديث _كما تقدّم _ لا أعلم لها تأويلاً قسريّاً، فتأويلها يحطّ من معناها السياسي المراد، وأمّا تهمة التضعيف والاختلاق فلا معنى لها، لأنّ هذه الكلمات وغيرها جاءت في تراث من لا يرى المعنى السياسي لعلي خلفاً لرسول الله ﷺ، فكيف يضع أو يختلق حديثاً خلاف مبانيه وتوجّهاته.

وأمّا حديث الغدير الذي حاول الكاتب أن يلتفُّ عليه بتحريف معنى كلام السيّد

دس ۲۱۰؛ وشرح نهج البلاغة: ج ۱۲، ص ۲۱۰ و ۲۶۶؛ و تفسير الخازن: ج ۳، ص ۳۳۳؛ ومعالم التنزيل: ج ۳، ص ۲۰۰ ـ ۳۱۱.

⁽۱)مسندأحمد: ج ٤، ح ١٩٤٢٦؛ وسنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧١٢؛ ومصنّف ابن أبي شيبة: فضائل علي، ج ٧، ص ٥٠٤، ح ١٩٣٨. ح ٦٩٣٨.

⁽٢) سنن النسائي: ج ٥، ح ١٤٦٤.

⁽٣) البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٨؛ وقال: قال شيخنا الذهبي هذا حديث صحيح.

⁽٤) مسند أحمد: ج ١، ح ١٤٩٣ و ١٥ ١٠؛ صحيح البخاري: فضائل علي، رقم ٣٥٠٣؛ صحيح مسلم: فضائل علي، ح ٢٤٠٤؛ مصنّف ابن أبي شيبة: فضائل علي: ج ٧، ص ٤٩٦، ح ١١ _ ١٥.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٧.

المرتضى، فهذَا الحديث سدّ باب البحث فيه العلّامة الأميني في كتابه (الغدير في الكتاب والسنّة والأدبِ)، ولم يترك شاردة ولا واردة تعلّقت في هذا البحث إلّا أحصاها، فحيّى الله الأقلام الحقّة التي خدمت الإسلام والعلم بالتحقيق والتنقيب المجرّد عن الدوافع، سوى البحث العلمي المحض الخادم لطلّاب الحقيقة والموضوعيّة.

ثمّ هل من الإنصاف أن ينسف تراث أمّة بالكامل، قائم على أساس النص والوصيّة بكلمتين (الجعل والاختلاق) كها يقول أحمد الكاتب، من دون أن يبيّن مواضع الجعل والاختلاق، أو التحريف أو التأويل القسري.

أضف إلى حديث الغدير تهنئة عمر لعلي بـقوله: (هـنيئاً لك يـابن أبي طـالب، أصبحت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة) (١)، وبادر أبو بكر وعمر والصحابة إلى تهنئة أمير المؤمنين بالولاية والإمرة من دون أن يبحثوا في دلالة كلمة مولى (٢).

وكذلك، كلمات علماء المسلمين أمثال الحسن بن إبـراهــيم بــن زولاق (٣٨٧) حيث قال: (إنّ رسول الله استخلف أمير المؤمنين) (٣).

وجعل أبو الحسن الواحدي (ت ٢٨٥) نفسه مسؤولاً عن هذه الولاية (٤)، ويقول أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥): (لكن أسفرت الحجّة وجهها وأجمع الجهاهير على متن الحديث من خطبته في يوم غدير خم باتفاق الجميع.... فقال عمر: (بخّ بخ لك يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة)، فهذا تسليم ورضاً وتحكيم، ثمّ بعد هذا غلب الهوى لحبّ الرئاسة، وحمل عمود الخلافة وعقود البنود، وخفقان الهوى في قعقعة الرايات، واشتباك ازدحام الخيول، وفتح الأمصار، ساقهم كأس الهوى، فعادوا إلى الخلاف الأوّل فنبذوه وراء ظهورهم، واشتروا به ثمناً قليلاً، فبئس

⁽۱) مسند أحمد: ج ٤٠ - ١٨٠١١؛ تفسير الرازي: ج ١٢، ص ٤٤؛ تذكرة الخواص: ص ٣٦.

⁽٢) تاريخ بغداد: ج ٨، ص ٢٨٤، ر ٤٣٩٢؛ ذخائر العقبي: ص ١٢٥.

⁽٣) المقريزي في الخطط: ج ٢، ص ٢٢٢/ ٣٨٩.

⁽٤) الغدير: ج ١، ص ٦٨٠.

النص أم الشورى في فكر الصحابة؟

إنّ المتنبع للفكر السائد آنذاك يجد مسألة النص من المسائل المفروغ عنها، ولهذا تعجب أمير المؤمنين المن عندما سمع بذلك التدبير، وقال: «أوَمنهم من ينكر حقّنا؟!».

فلو لم يكن الفكر السائد هو النص والوصيّة لما اعترف عمر بكثرة اللغط، وارتفاع الأصوات في السقيفة (٢)، ولما أطلق كلمته المشهورة لابن عبّاس عندما قال له: (يابن عبّاس، أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمّد ﷺ؟.... كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة) (٣).

ومتى كانت كراهيّة العرب ورضاها هو المصدر لوضع الحكم الإلهي؟! فهل قبلت العرب الإسلام برحابة صدر، ولم تضع على رأس رسول الله ﷺ الرفث، ولم تحاصره في شعب أبي طالب مع أنصاره، ولم تحاربه في بدر والأحزاب وغيرها؟! فهذا فكر الخليفة الثاني في مسألة النص، وسأل ابن عبّاس مرّة، قال له: (مازال ابن عمّك يزعم أنّ رسول الله قد نصّ عليه).

عثان بن عفّان: قال يوماً لابن عبّاس: (ولقد علمتُ أنّ الأمر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه واختزلوه دونكم)(٤).

⁽١) سر العالمين: ص ٢٠.

⁽٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج ١٤، ص ١١١، طبعة دار الفكر.

⁽٣) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٨٨.

⁽٤) شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ٩.

ابن عبّاس: جاء في معرض كلام ابن عبّاس لعمر عندما قاله له: (إنّ القوم كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة)، قال له ابن عبّاس: (وأمّا قولك: إنّهم أبَوْا أن تكون لنا النبوّة والخلافة، فإنّ الله عزّ وجلّ وصف قوماً بالكراهيّة، فقال: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَاهُمُ ﴾ (١). فجعل ابن عبّاس الأمر منزلاً من الله تعالى، وليس أولويّة كما يقول الكاتب.

سلمان الفارسي: يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّ وصيي وموضع سرّي وخير من أترك من بعدي، ينجز عِدَتي ويقضى ديني علي بن أبي طالب» (٢).

أبو أيّوب الأنصاري: يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول لفاطمة: «أمَا عــلمت أنّ الله عزّ وجلّ اطّلع على أهل الأرض فاختار منهم أباك فــبعثه نــبيّاً، ثمّ اطّــلع الثــانية فاختار بعلك، فأوحى إلى فأنكحته واتخذته وصيّاً» (٣).

بريدة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لكلّ نبي وصي ووارث، وإنّ وصيي ووارثي على بن أبي طالب» (٤).

أمّ الخير بنت الحريش البارقيّة: وقفت تحرّض أهل الكوفة على قـتال معاوية فقالت: (هلّموا رحمكم الله إلى الإمام العادل والوصى الوفي والصدّيق الأكبر)(٥).

عمرو بن حمق الخزاعي: قال لأمير المؤمنين على: (والله يا أمير المؤمنين، إني ما أحببتك ولا بايعتك على قرابة بيني وبينك، ولا إرادة مال تؤتينه، ولا سلطان ترفع ذكري بد، ولكنني أجبتك لخصال خمس: إنّك ابن عمّ رسول الله المؤمنين بقوله: (هو محمّد بن أبي بكر: بعث رسالة إلى معاوية يصف فيها أمير المؤمنين بقوله: (هو

⁽١) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٢٨٨.

⁽۲) مجمع الزوائد: ج ۹، ص ۱۱٪ کنز العبّال: ج ۱۱، ص ٦١٠، ح ٣٢٩٥٢.

⁽٣) مجمع الزوائد: ج ٨، ص ٥٣ ؟؛ الفصول المهمّة: ص ٢٩٦.

⁽٤) مناقب ابن المغازلي: ص ١٤١١، ح ٢٣٨؛ ميزان الإعتدال: ج ٢، ص ٢٧٣.

⁽٥) بلاغات النساء: ص ٣٧ ـ ٣٨.

⁽٦) شرح نهج البلاغة: ج ٣، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

ومن لقّب علياً عليه بالوصي أبو ذر، وحذيفة بن اليمان، وحجر بن عدي، وأبو الهيثم بن التيهان، وغيرهم^(٢)، ولهذا يقول اليعقوبي: (كان المهاجرون والأنـصار لا يشكّون في على)^(٣).

وأكثر من ذلك، ونتيجة للعقيدة الراسخة في مسألة النص في فكر الصحابة، اضطرّ البعض منهم أن يراجع عمر بن الخطّاب ويسأله أن ينص على من يخلفه (٤).

أهل البيت للهَيْلاُ ونظريّة النص

يقف أهل البيت في طليعة المدافعين والعاملين لتركيز نظريّة النص في الفكر الإسلامي، ابتداءً من أوّل مظلوم في الإسلام، وانتهاءً بالحسن العسكري على وولده القائم (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)، يقول أمير المؤمنين على في هذا الجال مخاطباً الأمّة التي خلّفت عهد رسول الله عَلَيْكُ وراءها: «الله الله، لا تنسوا عهد نسبيّكم إليكم في أمري» (٥).

وسار ولده الإمام الحسن على وثاني أغّة أهل البيت على هذا المنوال، فقال معرّفاً بنفسه: «أنا ابن النبي، وأنا ابن الوصي»(٦).

وركّز ذلك المفهوم عندما قال بعد وفاة أبيه: «على خاتم الأوصياء» $^{(\vee)}$.

وطالب الأُمَّة الإسلاميَّة بالانصياع لأهل البيت ﷺ لأنَّهــم الأمراء والقادة لهــذا

⁽١) مروج الذهب: ج ٣، ص ٢١؛ وقعة صفين: ص ١١٨.

⁽٢) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٦٥ ــ ١٨٣؛ وقعة صفين: ص ٩٤ ــ ١١٩.

⁽٣) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٢٤.

⁽٤) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥.

⁽٥) الطبرسي، الإحتجاج: ج ١، ص ١٨٣.

⁽٦) ذخائر العقبي: ص ٢٣٩.

⁽٧) مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١٤٦.

الدين بعد رسول الله ﷺ، فقال مخاطباً إيّاهم: «اتقوا الله فينا، فإنّا أمراؤكم»(١).

وكذلك منهج زين العابدين على في الدفاع عن هذا الحق المغصوب لم يختلف عن منهج آبائه الذين سبقوه، بل بنفس الأسلوب راح الإمام على ينبّه الأمّة من سباتها بقوله: «وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجّوا بمتشابه القرآن، فتأوّلوا بآرائهم... فإلى من يفزع خلف هذه الأمّة، وقد درست أعلام هذه الملّة، ودانت الأمّة بالفرقة والاختلاف، يكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيّنَاتُ ﴾، فمن الموثوق به على إبلاغ الحجّة وتأويل الحكم إلّا أعدال الكتاب وأبناء أمّة الهدى ومصابيح الدجى، الذين احتج الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجّة؟ هل تعرفونهم أو تجدونهم إلّا من فرع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؟» (٣).

واستمرّ أغّة الهدى ومصابيح الدجى على هذا المسلك في الدفاع عن حقهم وبأساليب مختلفة، تبرّعاً تارة، واحتجاجاً أخرى، والمتصفّح للتراث الحديثي والتأريخي يجد هذا بوضوح عند أهل البيت الميلان ، يقول الصادق الله «أترون أنّ الوصي منّا يوصي إلى من يريد؟ لا، ولكنّه عهد من رسول الله لرجل فرجل، حتى ينتهي الأمر الى صاحبه» (٤).

ويجيب الإمام الصادق على على سؤال المفضّل عن تفسير قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾، قال: «يعني بذلك الإمامة، جعلها الله في عقب الحسين إلى يـوم

⁽١) الصواعق المحرقة: ص ١٣٧، طبعة مصر، ١٣١٢ هـ.

⁽٢) كتاب سليم: ج ٢، ص ٧٩١؛ الغدير: ج ١، ص ٣٩٧_ ٣٩٨.

⁽٣) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٤، في تفسير الآية ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٤، ح ٢، باب ٦٠.

ولم يكتف المفضّل بهذا الجواب، بل راح يسأل عن السر وراء جعل الإمامة في ولد الحسين على دون ولد الإمام الحسن على وهما سبطا رسول الله كالمنظية، وسيّدا شباب أهل الجنّة، فأجابه الصادق على «إنّ موسى وهارون كانا نبيين مرسلين أخوين، فجعلها الله في صلب هارون دون صلب موسى، ولم يكن لأحد أن يقول: لم فعل الله ذلك؟ فإنّ الإمامة خلافة الله عزّوجل، ليس لأحد أن يقول لم جعلها الله في صلب الحسين دون صلب الحسن؟ لأنّ الله هو الحكم في أفعاله، لا يُسأل عن فعله وهم يسألون»(١).

وهل هناك أوضح من هذا الدفاع عن المنهج الرسالي في الخلافة والإمامة؟! وهكذا سار الإمام موسى الكاظم ﷺ في دفاعه عن منصبه الذي نصّبه الله فيه، فقال للرشيد: «أنا إمام القلوب، وأنت امام الجسوم»(٢).

وأمّا علي بن موسى الرضا فقد ذكر لأهل نيشابور حديث السلسلة الذهبيّة: «لاإله إلّا الله حصني، فمن دخل حصني أمِنَ من عذابي». وذكر لهذا الحديث تلك السلسلة الذهبيّة _ آباءه الطاهرين _ التي يقول عنها أحمد بن حنبل: (لو قرأت هذا الإسناد على مجنون لبرئ من جنّته)(٣).

فعندما ذكر الرضا ﷺ ذلك لأهل نيشابور، أخرج رأسه من راحلته وقال لهم: «بشروطها، وأنا من شروطها» (٤).

بل أكثر من ذلك جعل الإمام الرضا على طاعته مفروضة على الناس، فقال له أحدهم يوماً: طاعتك مفروضة؟ فقال: «نعم»، وأراد ذلك الرجل أن يعرف أنّ هذه الطاعة هي نفس تلك الطاعة التي امتلكها على بن أبي طالب على، فقال له: مثل طاعة

⁽۱) بحار الأنوار: ج ۱۲، ص ٦٦، باب ٣، ح ۱۲.

⁽٢) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٥٩٢.

⁽٣) مناقب آل أبي طالب: ج ٤، ص ٣٤١_٣٤٢.

⁽٤) نقله في مجلة للسنة الأولى ص ١٥ ٤ عن صاحب تاريخ نيسابور؛ عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ١٤٥.

على بن أبي طالب؟ فقال: «نعم»(١).

ويتعجّب الإمام من بعض أصحابه الذين يريدون أن يحدّدوا تكليف الإمام في إظهار أمره، فقال له الحسين بن مهران: قد أتانا ما نطلب إن أظهرت هذا القول، قال: «تريد ماذا؟ أتريد أن أذهب إلى هارون فأقول له: إني إمام وأنت لست شيء»(٢).

إذن، النص والوصيّة هو المنهج الذي سار عليه أغّة أهل البيت الله في توعية الاُمّة وتعريفها بأغّتها وأمرائها، ولا يسع المجال هنا لذكر أقوال وتقريرات أغّة أهل البيت الله في هذا الخصوص، والتي ملأت كتب الشيعة والسنّة المترجمة لحياتهم.

الفكر السياسي الأموي

المستبع للأحداث السياسية المتداعية بعد عهد الخلفاء الأربعة يجد أنّ الفكر السياسي العام قائم على أساس الوصاية والنص بالخلافة (الأرض لله وأنا خليفة الله) (٣). وهذه الدعوة لم تكن اعتباطية وشعاراً طرح من دون جدوى، بل كان لهذا المصطلح (خليفة الله) الأثر الكبير في نفوس الناس، وفي ارتكازات الفكر السياسي الموروث من أحاديث رسول الله ﷺ، ولهذا ادّعى الأمويّون أنّ الله هو الذي نصّبهم في أماكنهم التي اغتصبوها من أهل البيت الميلا، وكما قال الحجّاج بن يوسف: (إنّ أمير المؤمنين عبدالملك بن مروان استخلفه الله في بلاده وارتضاه إماماً على عباده...) (٤).

وتشبّث الأمويون بهذه المصطلحات لما لها من امتيازات خاصة في الفكر الإسلامي ترفد من يحملها بالدعم الشرعي والشعبي، وعلى مختلف الأصعدة والميادين، ولهذا يقول الوليد بن يزيد في بيعته: (استخلف الله خلفاءه على منهاج نبوّته حين قبض نبيّه)(٥).

⁽١) الكافي: ج ١، ص ٢٤٣؛ مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ١٠٣، ح ٣٩.

⁽٢) كشف الأستار: ج ١، ص ٤٣٢.

⁽٣) أنساب الأشراف: ج ٤، ص ١١٧.

⁽٤) الإمامة والسياسة لابن قتيبة: ج ٢، ص ٢٥.

⁽٥) تاريخ الطبري: ج ٥، ص ٥٢٩.

ويوضّح هذا الادّعاء، وهذا الاستخلاف، أنّ المسألة لم تكن شورى، بل هي نص إلهي على خلافة المسلمين بعد رسول الله ﷺ.

وبثّ الأمويّون دعاتهم في الأمصار ليبلّغوا بهذا الدستور الإسلامي الصحيح الذي صرفوا مصاديقه وأبقوا المفهوم على حاله، يقول روح بن زنباع الجذامي لأهل المدينة حين أبطأوا عن بيعة يزيد: (إنّا لا ندعوكم إلى لخم وجذام وكلب، ولكنّا ندعوكم إلى قريش ومن جعل الله له هذا الأمر واختصّه به، وهو يزيد بن معاوية)(١).

واعترف أحمد الكاتب بهذا الفكر السياسي الأموي، وقال: (إنّ الأمويين كانوا يقولون للمسلمين: إنّ الله اختارهم للخلافة وآتاهم الملك)(٢).

وراح الأمويون يلصقون مفهرم العصمة بهم، وأطلق الحجّاج لقب المعصوم على عبدالملك بن مروان، وقال في رسالة وجهها إليه: (لعبد الله عبدالملك أمير المؤمنين وخليفة ربّ العالمين، المؤيّد بالولاية، المعصوم من خطل القول وزلل الفعل بكفالة الله الواجبة لذوى أمره)(٣).

فالفكر السياسي الأموي قائم على مفاهيم الوصيّة والنص والعصمة من الله تعالى، لما لتلك المفاهيم من شرعيّة اكتسبتها من أحاديث رسول الله ﷺ.

إذن، ليس للشورى نصيب في الفكر السياسي الإسلامي في عصوره الأولى.

أمّا الفكر العبّاسي فكان يقوم على مفهوم النصّ والوصيّة من علي الله إلى ابنه محمّد بن الحنفيّة، وإلى أبي هاشم.

فكلّ تلك الأفكار كانت مبنيّة على مفاهيم الولاية والنص والعصمة، فأين مبدأ الشورى الذي يقرّه أحمد الكاتب دستوراً للمسلمين؟ ولا يتوقّع أحد أنّ الأمويين

⁽١) البيان والتبيين: ج ١، ص ٣٩٢.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٧.

⁽٣) العقد الفريد: ج ٥، ص ٢٥.

والعبّاسيين طرحوا مفهوم النص والوصيّة اعتباطاً. بل كان أمراً مـدروساً ليكسـبوا الشرعيّة بحرف المصداق فقط، وإبقاء هذه المفاهيم على حالها.

ولمّا لم يجد الكاتب في كلّ الأفكار السياسيّة التي طرحت ابتداءً من الخلفاء الأربعة وإلى الفكر الأموي، ثمّ العبّاسي ـ عندما لم يجد منفذاً ـ راح يعلّق أخطاءه المنهجيّة على العصمة، ويجعل ذلك المفهوم رد فعل من قبل الشيعة إلى ما طرحه الأمويّون، فقال: (وربماكان ادّعاء العصمة للإمام ـ من أهل البيت ـ رد فعل من بعض الشيعة على قيام الأمويين بتعيين من بعدهم)(١).

وهذا القول يمكن تصديقه إذا كانت العصمة مدّعاة من قبل الشيعة لأهل البيت الميالية أمّا إذا كانت العصمة ثابتة لهم بنص القرآن، وباعتراف المفسّرين السنّة والشيعة، فيكون قول أحمد الكاتب زخرفاً.

يقول الرازي في تفسيره لآية التطهير: ﴿إِنَّا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَـنْكُمُ الرِّجْسَ أَهَـلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُم تَطْهِيراً﴾، يقول: (إنّ الرجس قد يزول عيناً ولا يطهر المحل، فقوله تعالى ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ أي يزيل عنكم الذنوب ﴿وَيُطَهِّرَكُم﴾ أي يلبسكم خلع الكرامة)(٢).

و(ال) في كلمة ﴿الرِّجْسَ﴾ لا يمكن أن تكون عهديّة لخلو ما سبق من الآيات من أيِّ كلام حول الرجس، فهي إمّا جنسيّة أو استغراقيّة، وهذا المعنى شامل لنفي جميع أنواع الرجس صغيراً أو كبيراً. فالعصمة ثابتة لأهل البيت بنص القرآن.

أُمّا أهل البيت التي عنتهم الآية فهم: فاطمة وعلي والحسن والحسين ﷺ، وصرّح بذلك الترمذي ومسلم والحاكم الحسكاني والحاكم في مستدركه والهيثمي^(٣).

ومن بعدهم من ولدهم بدليل قول رسول الله ﷺ: «يخرج رجل من أهل بيتي...»

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٧.

⁽٢) تفسير الفخر الرازي: ج ٢٥، ص ١٨١.

⁽۳) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٢٨٨١؛ مسند أحمد: ج ٦، ح ٢٥٩٦٩؛ صحيح مسلم: ح ٢٤٢٤؛ شوالعنزيل: ج ٢، ص ٢٧١، ح ٤٧٤٨؛ مع الزوائد: ج ٩، ص ١٦٧.

فالعصمة بنص القرآن ثابتة ومصاديقها بنصّ رسوله مشخّصة وليست هي ادعاء للشيعة أمام الأمويين، كها قال الكاتب.

أضف إلى ذلك قول رسول الله ﷺ: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون»(١).

نظرية الإمامة العباسية

من الأمور المهمة التي اعتمد عليها الكاتب في نظريّة الشورى هي المعارضة العباسيّة؛ لأنّ الأمر لو كان نصّاً لما حدثت هذه المعارضة وبهذا الحجم، وسنتطرّق إلى هذه المسألة بالتفصيل، فنقول:

قبل التعرّف على أوصياء بني العبّاس لابدّ من تنقيح مسألة مهمة ترتكز عليها مسألة الوصيّة في بني العبّاس، ألا وهي تحديد شعارات الفكر العبّاسي الأوّل الذي انطلق لاستلام السلطة، فما هو الشعار المعبّر عن ذلك الفكر الذي طرحه العبّاسيون، والتفّت فصائل المقاومة حوله بمجرّد سهاعه.

وبمطالعة الرواية التأريخيّة نجد أنّ أوّل شعار طرح لاستنهاض الناس ضدّ الأمويين هي الدعوة للرضا من آل محمّد، وهذا الشعار كان واضح المعاني في الفكر الإسلامي، ولا يشكّ أحد أنّ آل محمّد هم ابنا علي: الحسن والحسين، وكان هذا الشعار يؤلّف الفصائل ويجمعها لتحقيق الهدف، لأنّ كلمة أهل البيت هي السحر الذي يؤلّف قلوب مختلف طبقات الشعب، ويجمعهم حول الراية السوداء (٢).

ولهذا يعتذر أبو مسلم الخراساني الممهّد الأوّل للدولة العباسيّة بعد القتل والتشريد لآل الرسول يعتذر بقوله: (وزويت الأمر عن أهله ووضعته في غير محلّه)(٣).

⁽١) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

⁽٢) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: جلد ١، ج ١، ص ٥٣٢.

⁽٣) تاریخ بغداد: ج ۱۰، ص ۲۰٦ ـ ۲۰۷.

وواضح معنى (زويت الأمر عن أهله ووضعته في غير محله)، بأنه استنهض الناس للرضا من آل محمد، ثمّ بعد ذلك وعندما استنبت الأمور تغيّرت المصاديق لذلك الشعار، وادّعى العباسيّون الوصاية من طريق أبي هاشم بن محمد بن الحنفيّة، وقد لاقت هذه القصّة بعض القبول في بعض المناطق الإسلاميّة كما يقول أحمد أمين.

ولكن لو استجوبنا التاريخ، كيف ادّعى العباسيّون الوصاية من أبي هاشم. أجاب ابن أبي الحديد عن أبي جعفر الإسكافي حيث قال: (لمّا مات علي أمير المؤمنين للله طلب محمّد بن الحنفيّة من أخويه الحسن والحسين ميراثه من العلم، فدفعا إليه صحيفة لو أطلعاه على غيرها لهلك، وكان في هذه الصحيفة ذكر لدولة بني العبّاس، فصرّح ابن الحنفيّة لعبدالله بن العباس بالأمر وفصّله له)(١).

إذن، توجد صحيفة من ميراث على الله عند محمّد بن الحنفيّة، اطّلعَ عليها عبدالله ابن العبّاس، ويبقى سؤال يقول: كيف وصلت هذه الصحيفة لبني العبّاس ليجعلوها وثيقة مهمّة من وثائق الدولة العبّاسيّة الرسميّة؟

والجواب على ذلك: أنّ هذه الصحيفة وصلت إليهم من طريق أبي هاشم عبدالله ابن محمّد بن الحنفيّة، الذي نهض بالثورة ضدّ الأمويين، فلقد قيل: إنّ عبدالله هذا اجتمع مع محمّد بن علي بن عبدالله بن العبّاس ومعاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وعبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب، وهؤلاء الثلاثة هم الذين حضروا وفاة أبي هاشم هذا، وأطلعهم على أهداف ثور ته (٢).

وبعد أن توفي أبو هاشم هذا، ادّعى كلّ من محمّد بن علي ومعاوية بن عبدالله بن جعفر الوصاية منه، وهذا الادّعاء يكشف عن أمور:

١ ـ أنّ أبا هاشم لم يوصِ لأحد منها، وإلّا لما اختلفا في ذلك، وخصوصاً أنّ عبدالله بن الحارث بن نوفل كان حاضراً ذلك الاجتاع ولم يؤيّد أحداً.

⁽١) شرح نهج البلاغة: ج ٧، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

⁽٢) الحياة السياسيّة للإمام الرضا: ص ٢٩.

٢ ـ إن هؤلاء اطلعوا على تلك الصحيفة من هذا الطريق، ولهذا ادّعى كلّ واحد
 منهم الوصاية، ليكون له السبق فى تأسيس تلك الدولة الموعودة.

إلى هنا تبيّن أنّ ميراث علي الله كان فيه صحيفة، ذكرت دولة بني العبّاس، وصرّحوا بذلك عندما قال داود بن علي وهو والي مكّة آنذاك من قبل أخيه السفّاح، قال: (إنّه والله ما كان بينكم وبين رسول الله ﷺ خليفة إلّا علي الله وأمير المؤمنين هذا الذي خلني)(١)، يعنى السفّاح.

إلى هنا نجد أنّ العبّاسيين ورثوا الخلافة من صحيفة لميراث علي، اطّلع عليها محمّد ابن الحنفيّة، ثمّ ولده أبو هاشم، ثمّ سرت في ولد ابن الحنفيّة، ومن ثمّ إلى العبّاسيين الذين ادّعوا الوصاية من أبي هاشم، وهذه الصحيفة وإن كانت هي إنباء عن غيب، لكن حاول العبّاسيون غش المسلمين بأنّها وصيّة جاءت من علي بن أبي طالب على ولكن بقي سؤال: إذا كانت من علي بن أبي طالب على ولكن بقي سؤال: إذا كانت من علي بن أبي طالب على وهذه العبّاسيين في ولد الحسن والحسين عليه؟ فلابد للعبّاسيين فلهذا سرت في بني العبّاس ولم تسرِ في ولد الحسن والحسين عليه؟ فلابد للعبّاسيين أن يجيبوا عن هذا التساؤل.

ولم يجد العبّاسيّون طريقاً لذلك إلّا من خلال تغيير سلسلة الوصاية، وحذف اسم علي بن أبي طالب على و تعديل البنود، فهدّد هارون الرشيد أبا معاوية الضرير وهو أحد محدّثي المرجئة، وقال له: (هممت أنّه من يثبت خلافة على فعلت به وفعلت)، ولم يقف العبّاسيّون عند هذا الحد، بل أسسوا فرقة الراونديّة، أسّسها المهدي، وجعلت هذه الفرقة العبّاس هو الإمام بعد رسول الله على عبدالله بن العبّاس ثم... حتى يصل الأمر إليه (٢).

إذن، عُدِّلَ البند، وجُعِلَ مصدر السلسلة العبّاس بن عبدالمطلب؛ حتَّى لا يطالب أبناء الحسن والحسين بالخلافة والوصيّة، ونحن هنا لا نريد من البحث أكثر من ذلك. وإلّا فقد بقي من الكلام مزيد.

⁽۱) مروج الذهب: π ، ص ۲۸۲؛ تاریخ الطبری: π ، ص ۸۵؛ تاریخ الیعقوبی: π ، ص ۹۷. (۱) فرق الشیعة: ص π ، π تاریخ ابن خلدون: π ، ص ۲۱۸؛ مروج الذهب: π ، ص ۲۳۸.

إلى هنا نجد أنّ الفكر العبّاسي قائم على الوصيّة والنص، ولهذا قال أحمد الكاتب: (فقاموا -العباسيّون -بالانسحاب من الفكر الشيعي القديم وتعديل نظريّتهم السياسيّة، وذلك بإعادة صياغة مصدر الشرعيّة لنظامهم الوليد استناداً إلى أولويّة جدّهم العبّاس بن عبدالمطلب)(١).

فوقع أحمد الكاتب في شباك النص والوصية الذي طارده طيلة مدّة بحثه وإن حاول أن يضيف كلمة «أولويّة جدّهم العبّاس»، فهذه الكلمة لا تنفع؛ لأننا علمنا بأنّ السلسلة التي غيّرها العبّاسيّون كانت سلسلة وصاية ونص السابق على اللاحق، ولهذا قال أحمد الكاتب: (انسحب العبّاسيّون من الفكر الشيعي القديم)، ولو سألنا أحمد الكاتب: ما هو الفكر الشيعي القديم؟ فإنّه لن يستطيع أن يجيب بأكثر ممّا أجاب به أبو مسلم الخراساني بقوله: (وزويت الأمر عن أهله ووضعته في غير محلّه)(٢).

فأهله هم الحسن والحسين وأولاد الحسين الميلا، واحداً بعد واحد، والفكر الشيعي القديم هو النص والوصيّة لهم، كما نقلته كتب الشيعة وتسالمت عليه أقطاب الفكر الشيعى كابراً عن كابر.

إذن، الإمامة العبّاسيّة كانت قائمة على مسألة النص والوصيّة، وهذا يبرز لنا مدى التفكير الإسلامي بمسألة الخلافة المحمّلة بتبعات النص، ولذلك حاول العبّاسيّون استغلال ذلك.

موقف بعض الحسنيين

لقد تبيّن فيا مضى أنّ الفكر العبّاسي قائم على أساس النص والوصيّة، كما رأينا في السلسلة المدّعاة، سواء كانت من علي بن أبي طالب أو من العبّاس، المهم أنّ الفكرة واحدة، وهي ادّعاء الوصاية والنص لا الشورى والانتخاب والأولويّة، كما يحاول الكاتب إثبات ذلك، هذا بالنسبة للفكر السياسي العبّاسي.

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٢.

⁽۲) تاریخ بغداد: ج ۱۰، ص ۲۰۱ ـ ۲۰۷.

أمّا بالنسبة لبعض الحسنيين الذين حاول أحمد الكاتب أن يستفيد من موقفهم المعارض لأهل البيت الميني الذين حاول المعض الكلمات التي وردت على لسان أحد الحسنيين كلمة (ليس) ليحرّف المعنى الكلي للرواية، حيث إنّ قول عبدالله بن الحسن: (لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا)(۱)، وهو يؤكّد مسألة النص والوصيّة، فأضاف أحمد الكاتب له كلمة (ليس) ليحرّف معناه، ويستفيد منه كموقف حسني مؤيّد للشورى، وقال: إنّ عبدالله بن الحسن يقول: (ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا)(٢).

وحتى لو كانت هناك معارضة فلا تنفع الكاتب لأنّها تدعو إلى الإمامة، فهذا إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي الميّ يدعو إلى إمامة أخيه محمّد كها يقول الأشعري^(٣)، مع أنّ محمّداً لم يحصل على ذلك عن طريقة بيعة حتى تفسّر الإمامة بهذا الطريق، وكذلك قال السيّد الخوئي: (إنّ عبدالله بن الحسن قد نصّب نفسه للإمام) كها تقدّم.

إذن، موقف بعض الحسنيين لم ينفع أحمد الكاتب أبداً وإن حاول أن يحرّف في بعض الموارد _ كها ذكرنا سابقاً _ أو يضع عنواناً باسم المعارضة الحسنيّة (٤)، ليوهم القارئ بأنّ الإمامة كانت لها معارضة شديدة.

وفي ختام هذا الكلام نقول: إنّ التاريخ قد ظلم الحسنيين في مواقفهم، وإن وقف البعض أمام الأغّة المجلل - كما وقف أولاد الأغّة أمثال جعفر الكذّاب - فني الحسنيين الحسن المثنى الذي كان كما يقول المفيد: (رجلاً جليلاً، رئيساً، فاضلاً، ورعاً، كان يلي صدقات أمير المؤمنين في وقته.... - إلى أن قال -: ومضى ولم يدَّع الإمامة ولا ادعاها له مدّع) (٥). وغيره من الحسنيين الذين كانت لهم مواقف مشرّفة مع الأغّة المجلل ، وكان

⁽١) بصائر الدرجات: ص ١٥٣.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣١.

⁽٣) المقالات والفرق: ص ٧٦

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٤.

⁽٥) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ٣٠١_ ٣٠٢، رقم ٢٧٦١.

بعضهم رواة حديث أمثال عبدالعظيم الحسني وغيره، ولدينا كلام كثير ليس هنا محلّه.

العدو يعترف بإمامة أهل البيت المتملك

لا توجد شهادة أوثق وأدق وأصدق من شهادة العدوّ، لأنّ العدو يسعى داعماً إلى أن يجعل من يعاديه صغيراً في أعين الناس، كها اعترف المأمون بذلك عندما قال: (ولكننا نحتاج إلى أن نضع منه _الإمام الرضا _قليلاً قليلاً)(١).

إذن، فالعدو خير شاهد عندما يعترف لنا بإمامة أهل البيت الميلاً، ولنأتي إلى أعداء الأثمّة، أمثال المنصور وابن مؤنس والرشيد والمأمون وأبي مسلم الخراساني الذين جرّدوا سيوفهم لتحجيم دور الأثمّة الميلا داخل الجتمع الإسلامي، يـقول المنصور: (قتلت من ذريّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتركت سيّدهم ومولاهم وإمامهم جعفر بن محمّد)(٢).

فهل يحتاج هذا النص إلى شرح واستدلال على اعتقاد المنصور بأنّ الإمام هـ و جعفر بن محمّد عند الشيعة الإماميّة؟!

أمّا ابن مؤنس فقد أطلق تلك العبارة التي بيّنت موقع الإمام الرضا ﷺ في قلوب المسلمين، فقال للمأمون سرّاً _ والرضا ﷺ جالس إلى جانبه _ : (يا أمير المؤمنين هذا الذي بجنبك والله صنم يعبد دون الله)(٣).

وكذلك المأمون عندما أراد أن يرّر المخطّط على الرضا ﷺ ويجعله جسراً شرعيّاً للنصبه، يقول المسعودي وابن الأثير: (إنّه صرّح بموقع الإمام في قلوب الناس)(٤).

والرشيد يشكو لعظيم البرامكة يحيى بن خالد غمّه وحيرته في أمر الإمام موسى الكاظم الله وصرّح له يحيى هذا بموقع الإمام، فقال: (إنّ الكاظم الله علينا قلوب

⁽٢) الأدب في ضل التشيّع: ص ٦٣. نقلاً عن شرح القصيدة الشافية: ص ١٦١.

⁽٣) مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ٨٦/ باب ما وقع بينه وبين المأمون.

⁽٤) مروج الذهب: ج ٤، ص ٣٤؛ الكامل لابن الأثير: ج ٦، ص ٣٢٦.

ولا تجد أصرح من كلام أبي مسلم الخراساني، عندما صرّح برسالته الموجهة إلى المنصور، فقال: (إنّ أخاك أمرني أن أجرّد السيف وآخذ بالظنّة، وأقتل على التهمة، ولا أقبل المعذرة، فهتكت بأمره حرمات حتّم الله صونها، وسفكت دماءً فرض الله حقنها، وزويت الأمر عن أهله ووضعته في غير محلّه)(٢).

والمتتبع لكتب التاريخ والحديث يجد الكثير من الشطحات التي اعترف بها الأعداء بإمامة أهل البيت عليه وما هي إلا وثيقة دامغة بحق كلّ من يـدّعي أنّ الإمامة والحلافة منصب شاغر تشغله المهاترات الكلاميّة واللغط وارتفاع الأصوات، كها عبّر بذلك عمر عن اجتاع السقيفة (٣).

اتهام لا محلّ له

عاد الكاتب من جديد لاتهام الفكر الإمامي بإسقاط الشورى كنظريّة سياسيّة للحكم، وقال: (يقوم الفكر الإمامي بإسقاط الشورى طريقاً لاختيار الإمام، ويحلّ محلّها النصر....)(٤).

فلم تكن هناك شورى حتّى يسقطها الفكر الإمامي، بل كان الفكر الإســـلامي مستسلماً لفكرة النص والوصيّة آنذاك.

فأين الشورى ممّا خرّجه الطبري، وقال: إنّ الرسول ﷺ قال لعلي: «إنّ هذا أخي وصيى وخليفتي قال لعلي: «إنّ هذا أخي ووصيى وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»(٥)؟!

وأين الشورى وأمير المؤمنين يناشد بجديث الغدير الذي نُـصِّبَ بـــه وليّـــاً عـــلى

⁽١) الغيبة للطوسي: ص ٢٠.

⁽۲) تاریخ بغداد: ج ۱۰، ص ۲۰۲ ـ ۲۰۷؛ البدایة والنهایة: ج ۱۰، ص ۷۶.

⁽٣) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج ١٤، ص ١١١، طبعة دار الفكر.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٣.

⁽٥) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٦٢- ١٤؛ السيرة الحلبيّة: ج ١، ص ٤٦١.

فأي شورى ينادي بها أحمد الكاتب، هل هي التي وقف عــلى رأسهــا صهــيب الرومي فينتظر النتيجة لمدّة ثلاثة أيّام وإلّا ضُربت أعناقهم (٤)؟

هذه هي الشوري في التاريخ والفكر الإسلامي.

أمّا النص والوصيّة فتملك من الرصيد في الفكر ما لا تملكها مسألة مطلقاً، وكيف لا تملك هذا الرصيد ورسول الله يقول لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي» (٥)، وكذلك يقول: «علي مني وأنا منه، وهو ولي كلّ مؤمن بعدي» (٦)، وهناً عمر أمير المؤمنين بقوله: (هنيئاً لك يابن أبي طالب، أصبحت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة) (٧).

فلم يكن للشوري أي رصيد _كما وضّحنا فيا سبق _ حتّى يسقطها الفكر الإمامي، كما يقول الكاتب.

⁽١) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و ٧٧٢ و ٩٦٤؛ سنن النسائي، كتاب الخصائص: ح ٨٥٤٢.

⁽٢) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب الإستحلاف، ح ٦٧٩٦.

⁽٣) طبقات ابن سعد: ج ٣، ص ٢٤٨. نقلاً عن خلافة الرسول بين الشوري والنص: ص ٣٦.

⁽٤) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٧.

⁽٥) مسند أحمد: ج ١، ح ١٤٦٦ و ١٤٩٣؛ صحيح البخاري: فضائل علي، ح ٣٥٠٣؛ صحيح مسلم: ح ٢٤٠٤؛ مصنف ابن أبي شيبة: ج ٧، ص ٤٩٦، ح ١٤.

⁽٦) مسند أحمد: ج ٤، ص ١٩٤٢٦؛ سنن الترمذي ج ٥، ح ٢٧١٢.

⁽٧) مسند أحمد: ج ٤، ص ١٨٠١١؛ تفسير الرازي: ج ١٢، ص ٤٢؛ تذكرة الخواص: ص ٣٦.

النتيجة النهائية

تعتبر الإمامة السياسيّة ركيزة من مرتكزات الفكر الإسلامي الأصيل لما لها من تأكيدات حصلت عليها من القرآن والسنّة، ولذا نجد كلّ من له طموح سياسي للوصول إلى سدّة الحكم يتشبّث بتلك الركيزة، فلقد تشبّث الأمويّون بها، فرفعها معاوية كشعار يقول: (الأرض لله وأنا خليفة الله)، وأطلق عبدالملك بن مروان كلمته المشهورة بحقّ السلطان، حيث قال: (هو ظلّ الله في الأرض).

وهذه الصفات هي صفات الإمام القائم بالحقّ والمُوصىٰ إليه، فأراد معاوية وعبدالملك وأمثالهما أن يشوّشوا الفكر الإسلامي بهذه العبارات بتحريف مصاديقها، ولكنّهم فشلوا في كسب الأمّة والسيطرة على شرعيّة الحكم بلقب الوصي أو الإمام.

وكذلك ادّعاها العبّاسيّون بعدما عدّلوا في حلقات الوصيّة كما اتضح سابقاً، حتى وصل الأمر إلى أن يخترعوا الفرق، كالراونديّة التي ادعت أنّ رسول الله قد قبض، وأنّ أحق الناس بالإمامة بعده العبّاس بن عبدالمطلب(۱). وفشل العبّاسيّون كما فشل الأمويّون _ من قبل _ في كسب امتيازات المصطلح، وصرّح بفشلهم هذا الدكتور أحمد معمود صبحي عندما قال: (ذلك المثل الأعلى للعدالة والمساواة الذي انتظره الناس من العباسيين قد أصبح وهماً من الأوهام، فشراسة المنصور والرشيد وجشعهم وجور أولاد علي بن عيسى وعبثهم بأموال المسلمين يذكّرنا بالحجّاج وهشام ويوسف الثقني، وعمّ الاستياء أفراد الشعب)(۲).

ونستطيع أن نفهم من دراسة كلّ تلك الادّعاءات أنّ الجميع يسعى للحصول على امتياز الإمامة ليكسب الشرعيّة والخلافة لعموم المسلمين، وهذا يرّجح لنا عمق هذه الفكرة في الذهن الإسلامي، بحيث لم يستطع الكاتب أن يجد طريقاً لتأويل هذا التكالب على هذا المصطلح إلّا الإنكار، فأخطأ في تشخيص الموقف عندما جعل من

⁽١) المقالات والفرق: ص ١٨٠.

⁽٢) نظريّة الإمامة للدكتور أحمد محمود صبحى: ص ٣٨١.

ادّعاء الحركات المختلفة للإمامة من قبل السلطات تارة، والانتهازيين أخرى، جعل من هذا الادّعاء دليلاً على عدم وجود الوصيّة السياسيّة، ولكن نجد أنّ كل من له طموح في السيطرة والتحكّم في أمور المسلمين ادّعى الوصيّة والإمامة؛ لما لها من شرعيّة مرتكزة في أذهان المسلمين، استحدثها من أقوال الرسول على المنه وأقوال الإمام على المنه والحسن والحسين المنه، ففهوم الإمامة والوصيّة ومصاديقها ثابتة على حالها، وإن انحرفت الادعاءات في تشخيص المصداق هنا وهناك، وجاء الكاتب من بعد ذلك الانحراف ليجعل نني الإمامة هو السبيل الوحيد لتفسير الادّعاءات الكثيرة والمتكررة للامامة والوصاية.

الفصل السادس افتراءات أحمد الكاتب على أركان نظرية الإمامة الإلهية



نظرية الإمامة الإلهية

تعتمد نظريّة الإمامة على النص كركن رئيسي لها ثمّ العصمة لهذا الإمام المنصوص عليه، وترجم الشيخ الأشعري هذا الكلام بقوله: (وإنَّ النبي ﷺ نصَّ عليه وأشار إليه باسمه ونسبه وعيَّنه، وقلَّد الأمَّة إمامته وأقامه ونصّبه لهم علماً وعقد له عليهم إمرة المؤمنين، وجعله وصيّه وخليفته ووزيره في مواطن كثيرة، وأعلمهم أنّ منزلته منه منزلة هارون من موسى، إلَّا إنَّه لا نبيَّ بعده، وإذ جعله نظير نفسه في حياته وأنَّه أولى بهم بعده، كما كان هو أولى بهم منهم بأنفسهم، إذ جعله في المباهلة كنفسه بقول الله تعالى ﴿ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُم ﴾ (١)، ولقول رسول الله ﷺ لبني وليعة: «لتنتهنّ يــا بــني وليعة أو لأبعثن إليكم رجلاً كنفسي»، فمقام النبي لا يصلح من بعده إلّا لمن هو كنفسه، والإمامة من أجلّ الأمور بعد الرسالة، إذ هي فرضٌ من أجلّ فرائض الله، وأنّه لابدّ مع ذلك من أن تكون تلك الإمامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيامة، تكون في ولده من ولد فاطمة بنت رسول الله، ثمّ في ولد ولده، منها يقوم مقامه أبداً رجلٌ منهم معصوم من الذنوب، طاهرٌ من العيوب، نقٌّ، مبرأ من الآفات والعاهات في الديس والنسب والمولد، يُؤمّن منه العمد والخطأ والزلل، منصوص عليه من الإمام الذي قبله، مشار إليه بعينه واسمه، وأنّ الإمامة جارية في عقبه على هذا السبيل، ما اتصل أمر الله ونهيه ولزم العباد التكليف)(٢).

(۱) آل عمران: ٦١.

⁽٢) المقالات والفرق: ص ١٧.

ولكل فقرة من هذه الفقرات حجّة عليها قامت من رسول الله ﷺ.

فأمّا مسألة النص على أمير المؤمنين على فيكفي حديث الغدير الذي تناقلته الألسن من مختلف المشارب والطبقات، واحتجّ به أمير المؤمنين على القوم بقوله: «أنشدكم الله من سمع رسول الله كالله الله المناققة على مولاه، لما قام وشهد»، فقام اثنا عشر بدريّاً شهدوا بذلك(١).

واحتج به الإمام الحسن الله بقوله: «وقد رأوه وسمعوه حين أخذ بيد أبي بغدير خم، وقال لهم: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والي من والاه وعادِ من عاداه»(٢).

وكذلك احتج به الحسين الله أمام سبعائة رجل في الحج فيهم مئتا رجل من أصحاب النبي والتابعين (٣)، وقال: «أنشدكم الله أتعلمون أنّ رسول الله المنظمة نصّبه يوم غدير خم فنادى له بالولاية» (٤).

وأمّا فقرة: (وجعله وصيّه وخليفته ووزيره) فقد نقل الطبري في تاريخـه حديث رسول الله ﷺ: «إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطبعوا» (٥).

وأمّا أنّه أولى بهم بعده، فقول رسول الله ﷺ: «إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو ولي كلّ مؤمن ومؤمنة بعدى»^(٦).

وأمّا أنّه بمنزلة هارون من موسى، فقد دلّ عليه قول الرسول: «أنت منّي بمسنزلة

⁽۱) مسند أحمد: ج ۱، ح ٦٤٢ و ٦٧٢ و ٩٥٣ و ٩٦٤؛ سنن النسائي: الخصائص، ح ٨٥٤٢ البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٩. في نحو عشرين طريقاً.

⁽٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٦٩، باب ٩٠؛ الغدير للأميني: ج ١، ص ٣٩٨.

⁽٣) الغدير: ج ١، ص ٣٩٩.

⁽٤) سليم بن قيس الهلالي: ج ٢، ص ٧٩١، ح ٢٦.

⁽٥) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٦٦ ـ ٣٦؛ السيرة الحلبيّة: ج ١، ص ٤٦؛ شرح نهج البلاغة: ج ١١، ص ٢١٠ و ٢٤؛ وصحّحه مختصر تاريخ دمشق: ج ١٧، ص ٢١٠ ـ ٣١، معالم التنزيل: ج ٣، ص ٤٠٠؛ تفسير الخازن: ج ٣، ص ٣٣٣.

⁽٦) مسنداً حمد: ج ٤، ح ١٩٤٢؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ١٢ ٣٧؛ مصنف بن أبي شيبة، فضائل علي: ج ٧، ص ٥٠٤، رقم ٦٩٣٨.

وأمّا أنّ الإمامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيامة تكون في ولده من ولد فاطمة، فقد دلّت عليها أحاديث رسول الله ﷺ: «إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمّة تاسعهم قائمهم، وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»(٢).

وكذلك قوله: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون» (٣).

وأمّا تشخيص هؤلاء التسعة الذين نصّ عليهم رسول الله ﷺ، فلقد شخّصهم رسول الله ﷺ بأسمائهم ابتداءً بعلى، وانتهاءً بالمهدي (٤).

أضف إلى ذلك، نص السابق على اللاحق، وهذا ما حفلت به كتب الشيعة الإماميّة، ولكثرة تلك النصوص عمد فقهاء الشيعة ومحدّثوهم إلى تخصيص أبواب باسم الإشارة والنص على الأئمّة واحداً بعد واحد، وبمراجعة بسيطة للكافي أو غيره يجد القارئ نفسه أمام سيل من النصوص والوصايا التي دلّت على إمامة كلّ واحد من الأثمّة (٥).

وأمّا مسألة العصمة، فقد نصّ عليها رسول الله ﷺ بقوله: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون» (٦)، وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي نصّت على عصمة أهل البيت ﷺ، وتوزّعت هذه الأحاديث وأمثالها على حديث الثقلين (٧) الذي نصّ رسول الله فيه على عدم افتراقهم عن كتاب الله

⁽١) صحيح مسلم، فضائل علي: ح ٢٤٠٤؛ مصنّف ابن أبي شيبة، فضائل علي: ج ٧، ص ٢٩٦، ح ١٤.

⁽٢) ينابيع المودة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤.

⁽٣) ينابيع المودة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

⁽٤) ينابيع المودة: ج ٣، ص ٢٨١، باب ٧٦.

⁽٥) الكافي: أبواب الإشارة والنص على الأئمَّة المِيِّلانِ

⁽٦) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

⁽٧) سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧٨٨.

الذي لا يأتيه الباطل أبداً، وأكّد ابن حجر هذه الحقيقة بقوله: (وفي أحاديث الحث على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يـوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك)(١).

أضف إلى ذلك آية التطهير التي نصّت على عصمتهم وطهّرتهم من كلّ رجس، وتناقلت هذه الحقيقة الكتب المعتمدة في الإسلام، واختصت تلك الفضيلة بهم، كما قال الخطيب البغدادي والسيوطي (٢).

إذن، كلّ تلك الفقرات كانت مستندة إلى أقوال رسول الله وَ اللَّهِ التي تناقلتها كتب التاريخ والحديث.

فنظريّة الإمامة نظريّة موافقة للعقل والنقل، كما صرّح بذلك الجراجكي بقوله: (إعلم _ أيّدك الله _ إنّ الله جلّ اسمه قد يسّر لعلماء الشيعة من وجوه الأدلّة العقليّة والسمعيّة على صحّة إمامة أهل البيت ما يثبت الحجّة على مخالفيهم، فالعقليّات دالّة على الأصل من وجوب الحاجة إلى الإمام في كلّ عصر، وكونه على صفات معلومة (كالعصمة) ليتميّز بها من جميع الأمّة ليست موجودة في غير من أشار إليه. والسمعيّات منها القرآن الدال في الجملة على إمامتهم وفضلهم على الأنام)(٣).

وبالإضافة إلى النص والعصمة، ظهرت عند الأئمّة معاجز كثيرة وكرامات دلّت على مواقعهم عند الله تعالى.

وعندما لم يجد الكاتب أي ثغرة في نظريّة الإمامة؛ للوثائق النبويّة على كلّ فقراتها، راح يشوّش ذهن القارئ بإضافة كلمات لا تحت إلى نظريّة الإمامة بصلة، فقال: (ينتقل الفكر الإمامي من القول بضرورة العصمة في الإمام مطلق الإمام، إلى ضرورة النص)(٤).

⁽١) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٢.

⁽۲) تاریخ بغداد: ج ۱۰، ص ۲۷۷؛ الدر المنثور: ج ٦، ص ٦٠٣.

⁽٣) الإستنصار: ص ٣.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٥.

إنّ الفكر الإمامي لم يقل: إنّ العصمة في مطلق الإمام، بل قال: إنّ العصمة في الإمام المنصوب المعين والمنصوص عليه، والذي حصل على ذلك الوسام وتلك الدرجة من رسول الله كالله ومن آبائه، فكلمة (مطلق الإمام) عند الكاتب أراد منها المعنى الذي رقّ له الأمويون، ذلك المعنى الذي يشمل كلّ من أتى إلى الحكم بأي طريقة أو أسلوب، وظهرت منه الأخطاء، وظهر منه الزلل والاعتداء والظلم، فأراد الكاتب أن يضرب التشيّع بأنّ بعض الأعمّة يظهر منهم الغلط والزلل والظلم، فكيف ينعتون بالعصمة والنص؟ وأراد من هذا الطريق توهين نظريّة الإمامة، ونسي أحمد الكاتب أنّ الأمويّين هم الذين رفعوا شعار مطلق الإمام، وطالبوا المسلمين بطاعة خلفائهم طاعة مطلقة _كها قال أحمد الكاتب ذلك بنفسه (۱) _ وليس أعمّة أهل البيت الكاتب

النص والتعيين في الفكر الإسلامي

بعد أن دلّ القرآن الكريم على عصمة أهل البيت بنص آية التطهير، وباعتراف المفسّرين من الفريقين، نجد أنّ مفاهيم العصمة والنص والتعيين هي الركيزة الأساسيّة في الفكر الإسلامي، ولهذا حاول الأمويّون سرق هذه المفاهيم والصاقها بهم، يقول يزيد مؤبناً أباه معاوية: (إنّ معاوية بن أبي سفيان كان عبداً من عبيد الله، أكرمه الله واستخلفه وخوّله ومكّن له.... وقد قلّدنا الله عزّ وجل ما كان إليه)(٢).

فالخلافة لمعاوية من الله تعالى كما يقول يزيد، وإنَّ الله قلَّده إيَّاها.

وبهذا نطق الوليد بن يزيد بقوله: (استخلف الله خلفاءه على منهاج نبوّته حاين قبض نبيّه)(٣).

وراح الحجّاج يطلق صفة العصمة على أميره عبدالملك بن مروان، حين قال له في رسالة موجّهة إليه: (لعبدالله عبدالملك أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين، المؤيّد

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥٠.

⁽٢) الإمامة والسياسة: ج ١، ص ١٧٤.

⁽٣) تاريخ الطبري: ج ٥، ص ٥٢٩.

بالولاية، المعصوم من خطل القول وزلل العقل....»(١).

فهذه المفاهيم كانت متداولة في الفكر الإسلامي آنذاك، ولكن حُرّفت مصاديقها الأساسيّة وهم أهل البيت عليهم ، يقول ابن عباس: (قال رسول الله ﷺ: «أنا وعلي والحسن والحسن وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون»)(٢).

وكذلك عن أبي هريرة: (سأل رسول الله عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾، قال: «جعل الإمامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الأثمّة، ومنهم مهدي هذه الأمّة» (٣).

وأُكّد هذه المفاهيم أغّة أهل البيت ﷺ، يقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ؛ «إنّا الطاعة لله عزّ وجلّ ولرسوله، ولولاة الأمر، وإنّا أمر بطاعة أولي الأمر لأنّهم معصومون مطهّرون لا يأمرون بمعصية »(٤).

وأكّد السجّاد هذه الحقيقة بقوله: «الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلق لتعرف» (٥).

وصرّح الصادق ﷺ بذلك فقال: «الأنبياء وأوصياؤهم لا ذنوب لهم لأنّهم معصومون مطهّرون» (٦).

وهذه المفاهيم من صلب الفكر الإسلامي، وغالط الكاتب هنا عندما جعلها من مبتدعات القرن الثاني وقال: (هذه المفاهيم التي كانت تتبلور في مطلع القرن الثاني الهجري)(٧).

⁽١) العقد الفريد: ج ٥، ص ٢٥.

⁽٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

⁽٣) كفاية الأثر: ص ٨٦.

⁽٤) بحار الأنوار: ج ٢٥، ص ٢٠٠.

⁽٥) معانى الأخبار: ص ١٣٢.

⁽٦) بحار الأنوار: ج ٢٥، ص ١٩٩.

⁽v) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص١٥٠.

فكيف تتبلور في القرن الثاني الهجري وقد نطق بها القرآن في آية التطهير، ورسوله في أحاديثه، وصرّح بها أمير المؤمنين والسجّاد والصادق ﷺ، وتناقلها الصحابة أمثال سلمان وجابر وغيرهم، وسرقها الأمويون أمثال معاوية ويـزيد، فكـل ذلك تجاهله الكاتب ولم يشر إليه.

ولكي يدعم الكاتب موقفه استعرض كلمات هشام بن الحكم حول الإمامة والعصمة، ومناظراته، وأراد من هذا الاستعراض أن يجعل من هشام بن الحكم هو المخترع لتلك المفاهيم، ولكن اشتبه على الكاتب، وخلط بين أمرين:

الأوّل: موقع هذه المفاهيم من الفكر الإسلامي.

الثانى: الاستدلال عليها.

أمّا الأمر الأوّل، فإنّ هذه المفاهيم كانت مرافقة لرسالة رسول الله ﷺ، لأنّها المكملة لها، ونطق بها رسول الإنسانيّة، وصرّح بها الأغنّة، وقال بها الصحابة، وسرقها الأمويّون، ثمّ العباسيّون، ولكن في زمن رسول الله ﷺ لم تحتج هذه المفاهيم إلى استدلال ونظر، بل كانت واضحة للعيان.

وأمّا الأمر الثاني، فإنّه وبعدما حدث للأمّة ما حدث من نهب التراث وتزوير الحقائق، ورفع العصا أمام المعارضين، بعد كلّ ذلك احتاجت هذه المفاهيم إلى من يفتق الكلام بها ويستدل عليها، وكان هشام بن الحكم أهلاً لذلك، فقد قال العلامة الحلى مترجماً لهشام: (فتق الكلام في الإمامة وهذّب المذهب بالنظر)(١).

إذ الأحداث الساخنة وما يرافقها من سياسات جعلت كلّ واحد يجرّ النار إلى قرصه فاحتاجت تلك المفاهيم إلى من يفتق الكلام فيها، ويستدلّ عليها، ويبرهنها، فانبرى لذلك العمل التلميذ البارع الوفى للأثمّة هشام بن الحكم.

فخلط أحمد الكاتب بين الأمرين، فجعل هذه المفاهيم من مخترعات هشام بس الحكم.

⁽١) خلاصة الأقوال: ص ٢٨٨ _ ٢٨٩، رقم ١٠٦١.

العصمة

وحاول الكاتب أن ينفذ إلى نظريّة الإمامة من زاوية العصمة ليطلق شعاره بأنّ أهل البيت لم يكونوا يؤمنون بهذا المبدأ من قبل (١). وقبل التعرّف على موقف أهل البيت الله لابد أوّلاً من التعرّف على موقف القرآن منها، وموقف الفكر الإسلامي من هذا المصطلح، ثمّ نتعرّف على موقف أهل البيت الله من هذا الركن الأساسي لنظريّة الإمامة، ثمّ الحكم النهائي بناءً على ذلك.

العصمة في ضوء القرآن

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (٢)، استدلّت الشيعة على عصمة أئمتهم بهذه الآية، وذلك من خلال هذه المقدمات:

إنَّما: أقوى أدوات الحصر والتوكيد على الإطلاق، وهذا ما نطق به النحاة.

يريد: الإرادة هنا حسب ما قسموها قسمان: تكوينية وتشريعيّة.

يقول على المشكيني في اصطلاحات الأصول: (تنقسم الإرادة إلى:

تكوينيّة: وهي إرادة الشخص صدور الفعل عنه بنفسه من دون تخلّل إرادة غيره في صدوره، كما في إرادة الله تعالى خلق العالم، وإيجاد الأرض والسماء، وكإرادتك أكلك وشربك وصلاتك وصيامك، ويسمّى هذا القسم بالإرادة التكوينيّة.

تشريعيّة: هي إرادة الشخص صدور الفعل من غيره بإرادته واختياره، كما في إرادة الله تعالى صدور العبادات والواجبات من عباده باختيارهم وإرادتهم، لا مجرّد حصولها بأعضائهم، وصدورها بأبدانهم بدون تخلّل القصد منهم، وكما في إرادتك صدور الفعل من ابنك وخادمك بلا إجبار منك وإلجاء، ويسمّى هذا بالإرادة

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٠.

⁽٢) الأحزاب: الآية ٣٣

وتفسير الآية بالإرادة التشريعيّة، وكها يقول السيّد محمّد تتي الحكيم، يتنافى مع نص الآية بالحصر المستفاد من كلمة (إغّا)، إذ لا خصوصيّة لأهل البيت في تشريع الأحكام لهم، وليست لهم أحكام مستقلّة عن أحكام بقيّة المكلّفين، والغاية من تشريعه للأحكام إذهاب الرجس عن الجميع، لا عن خصوص أهل البيت، على أنّ مملها على الإرادة التشريعيّة يتنافى مع اهتام النبي المراقيّة بأهل البيت، وتطبيق الآية عليم بالخصوص (٢).

أمّا من هم أهل البيت المقصودون في الآية؟ تقول عائشة: خرج النبي اللَّيْقَالَةِ غداة، وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء علي فأدخله، ثمّ قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ (٣).

وأمّا من ناحية السند، يقول الحاكم النيسابوري: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)(٤).

وتقول أُمَّ سلمة: في بيتي نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾، قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلى علي وفاطمة والحسن والحسين (رضوان الله عليهم) وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتى».

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه).

وقال علي بن أبي طالب على: «كان رسول الله ﷺ يَأْتِيْكُ يأتيناكلٌ غداة فيقول: الصلاة رحمكم الله الصلاة، ﴿ إِنَّمَا يُسرِيدُ اللهُ لِيكُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُسطَهِّرَكُمْ رحمكم الله الصلاة، ﴿ إِنَّمَا يُسرِيدُ اللهُ لِيكُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُسطَهِّرَكُمْ

⁽١) اصطلاحات الأصول: ص ٢٩.

⁽٢) الأصول العامّة للفقد المقارن: ص ١٥٠.

⁽٣) صحيح مسلم: ح ٢٤٢٤.

⁽٤) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ٥٩، ح ٤٧٠٧.

⁽٥) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٨ ـ ١٥٩، ح ٤٧٠٥.

تَطْهِيراً ﴾ (١).

وأمّا المقصود من إزالة الرجس، يقول الطباطبائي: (إزالة كلّ هيئة خبيثة في النفس تخطئ حقّ الاعتقاد والعمل، فتنطبق على العصمة الإلهيّة التي هي صور علميّة نفسانيّة تحفظ الإنسان من باطل الاعتقاد وسيئ العمل)(٩).

وبهذا استدلّت الشيعة على عصمة أهل البيت في هذه الآية، وللأسف لم نجد الكاتب يتطرّق لا من قريب ولا من بعيد لهذا الاستدلال، وناقش الشيعة أي دعوى خلاف ذلك بالأدلّة العلميّة، مستقبلين آراء الطرف الآخر بروح الحريّة في الطرح، والانصياع للعلم والبحث العلمي.

أضف إلى ذلك، استدلال الشيعة بآيات أخر، مثل: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلَّنَاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى الظَّالِمِينَ ﴾ (١٠)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَنَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَىٰ بُوْهَانَ رَبِّهِ كَذَٰ لِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّـهُ كَـانَ مِـنْ عِـبَادِنَا لَوْلَا أَنْ رَأَىٰ بُوْهَانَ رَبِّهِ كَذَٰ لِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّـوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّـهُ كَـانَ مِـنْ عِـبَادِنَا

⁽۱) أمالي المفيد: ص ٣١٨، المجلس ٣٨، ح ٤.

⁽۲) الدر المنثور: ج ٦، ص ٦٠٤.

⁽٣) شواهد التنزيل: ج ٢، ص ٢٩.

⁽٤) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٩، ح ٤٧٠٦.

⁽٥) مسند أحمد: ج ٣، ح ١٣٣١٧؛ سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣١.

⁽٦) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٩، ح ٤٧٠٨؛ خصائص النسائي: ص ٤٨.

⁽۷) مسند أحمد: ج ۱، ح ۳۰۵۲.

⁽٨) الدر المنثور: ج ٦، ص ٦٠٣.

⁽٩) الميزان: ج ١٦، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

⁽١٠) البقرة: الآية ١٢٤.

هذا بالنسبة للنقل القرآني، أمّا العقل فلقد استدلّ على هذا المورد السيّد المرتضى والعلّامة الحلّي وغيرهما^(٢). ومن أراد فليرجع إلى مصادرهم المشار إليها.

العصمة في حديث رسول الله ﷺ

أمّا بالنسبة لموقف أهل البيت الميه من العصمة، فلقد طالعتنا كتب الحديث بالكثير من الروايات التي صرّحوا فيها بلفظ العصمة، ونسبوها إلى أنفسهم:

١ _ موقف رسول الله علي من العصمة:

صرّح رسول الله ﷺ بعصمته وعصمة ذريّته وولده، فعن ابن عبّاس، عن النبي ﷺ قال: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون» (٣).

وقال رسول الله ﷺ متحدّثاً عن الخلفاء من بعده علي وأبنائه: «فإنّهم خيرة الله عزّ وجلّ وصفوته، وهم المعصومون من كلّ ذنب وخطيئة»(٤).

وقال رسول الله ﷺ في حديث الثقلين الذي أخرجه مسلم والترمذي وأحمد بن حنبل والبزّار والحاكم وابن كثير (٥)، وغيرهم كثير جدّاً _ ليس محلّ بحثه هنا _ وبألفاظ مختلفة بلسان: «إنيّ تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، كتاب الله

⁽١) يوسف: الآية ٢٤.

⁽٢) الذخيرة: ص ٤٣٠؛ الباب الحادي عشر: ص ٤١ ـ ٤٢.

⁽٣) كمال الدين: ص ٢٦٦، ح ٢٨؛ عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٤، ح ٣٠.

⁽٤) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٢، ح ٢١١.

⁽٥) صحيح مسلم: ح ٢٠٠٨؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧٨٨؛ مسند أحمد: ج ٥، ح ١٢٠٦٨؛ البحر الزخار المعروف بمسند البزّار: ج ٣، ص ١٦٠ - ١٦١، المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٦٠. الماية والنهاية: ج ٥، ص ٢٠٨؛ تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٠٢.

وعترتي أهل بيتي».

يقول ابن حجر: (ومرّ له طرق مبسوطة في حادي عشر السنة، وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجّة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنّه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنّه قال ذلك بغدير خم، وفي أخرى أنّه قال ذلك لمّا قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف.

ثمّ قال: ولا تنافي، إذ لا مانع من أنّه كرّر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتهاماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة)(١).

وأمّا دلالة الحديث على عصمة أهل البيت:

أ ـ لاقترانهم بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتصريحه بعدم افتراقهم عنه، ومن البديهي أنّ صدور أيّة مخالفة للشريعة سواء كانت عن عمد أم سهو أم غفلة تعتبر افتراقاً عن القرآن في هذا الحال، وإن لم يتحقّق انطباق عنوان المعصية عليها أحياناً، كما في الغافل والساهي، والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه عدم مصاحبته لعدم التقييد بأحكامه، وإن كان معذوراً في افتراقه عنه، والحديث صريح في عدم افتراقها حتى يردا الحوض.

ب _ ولأنّه اعتبر التمسّك بهم عاصماً عن الضلالة داعًا وأبداً، كما هو مقتضى ما تفيده كلمة (لن) التأبيديّة.

جــ على أنّ تجويز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب وصدور الذنب منهم تجويز للكذب على الرسول الذي أخبر عن الله عزّ وجلّ بعدم وقوع افتراقها، وتجويز الكذب عليه متعمّداً في مقام التبليغ والإخبار عن الله في الأحكام وما يرجع إليها من موضوعاتها وعللها منافٍ لافتراض العصمة في التبليغ، وهي ممّا أجمعت عليها كلمة المسلمين على الإطلاق، حتى نفاة العصمة عنه بقول مطلق.

يقول الشوكاني بعد استعراضه لمختلف مبانيهم في عصمة الأنبياء: (وهكذا وقع الإجماع على عصمتهم بعد النبوّة من تعمّد الكذب في الأحكمام الشرعيّة لدلالة

⁽١) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٠.

الفصل السادس/افتراءات على أركان نظريّة الإمامة

المعجزة على صدقهم، وأمّا الكذب غلطاً فمنعه الجمهور، وجوّزه القاضي أبو بكر).

ولا إشكال أنّ الغلط لا يتأتّى في هذا الحديث، لإصرار النبي ﷺ على تبليغه في أكثر من موضع، وإلزام الناس بمؤدّاه، والغلط لا يتكرّر عادة، على أنّ الأدلّة العقليّة على عصمة النبي _والتي سبقت الإشارة إليها من استحالة الخطأ عليه في مقام التبليغ، وكلّما يصدر عنه تبليغ، كما يأتي _ تكفي في دفع شبهة القاضي أبي بكر، وتمنع من احتال الخطأ في دعواه عدم الافتراق(١).

هذه سيرة رسول الله عَلَيْتُكُ في طرح مسألة العصمة للأمّة، وللأسف لم نجد الكاتب تطرّق إليها أيضاً.

٢ ـ العصمة في حديث على النَّالِا وأبنائه المِيَّلِيمُ:

وأمّا موقف على على الله وأبنائه المهيم من مصطلح العصمة، فيقول الكليني: إنّ أمير المؤمنين الله قال: «إنّ الله تبارك وتعالى طهرنا وعصمنا، وجعلنا شهداء على خلقه وحجّة في أرضه، وجعلنا مع القرآن، وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا» (٢).

وقال الصدوق، عن أمير المؤمنين علي الله: «أمّا الطاعة لله عـزّ وجـلّ ولرسوله ولولاة الأمر، وإنّا أمـر بـطاعة أولي الأمـر لأنّهـم مـعصومون مـطهَّرون لا يأمـرون بعصية»(٣).

ونقل ابن أبي الحديد في شرحه عن أمير المؤمنين قوله: «وإنّما ينبغي لأهل العصمة والمصنوع إليهم في السلامة أن يرحموا أهل الذنوب والمعصية» (٤).

واستدلُّ الإمام الحسن ﷺ على عصمته بآية النطهير.

يقول الحاكم: قال الحسن عليه: «وأنا من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس

⁽١) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٦٧.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ١٤٧، باب الأمَّة شهداء لله على خلقه، ح ٥.

⁽٣) علل الشرائع: ج ١، ص ١٤٩ _ ١٥٠.

⁽٤) شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ٥٩، الخطبة ١٤٠.

٣٤٤ دفاع عن التشيّع وطهّرهم تطهيراً»(١).

وقال الإمام زين العابدين ﷺ: «الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، ولذلك لا يكون إلّا منصوصاً» (٢).

وقال أيضاً في دعائه بعرفة: «وأسألك بحقّ نبيّك محمّد ﷺ، وأتوسّل إليك بالأمّة الذين اخترتهم لسرّك، وعصمتهم عن معاصيك» (٣).

وقال الإمام الصادق على: «المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله» (٤). وقد عدّ الإمام الصادق على عشر خصال للإمام، منها العصمة، بل أوّ لها(٥).

وتحدّث الإمام الصادق على عن الأنبياء وأوصيائهم فقال: «الأنبياء وأوصياؤهم لا ذنوب لهم لأنّهم معصومون مطهّرون».

وتحدّث الإمام الرضا على عن العصمة والمعصوم، فقال: «الإمام المطهّر من الذنوب والمبرّأ من العيوب.... فهو معصوم مؤيّد...» (٦).

ونقول مرّة أُخرى للأسف، إنّ الكاتب لم يتطرّق إلى ذلك أيضاً.

وعبر الأئمة عن العصمة بألفاظ أخرى، وهذا منهج آخر للأئمة في التعبير عن الإمام المعصوم، يقول الإمام أمير المؤمنين ﷺ: «إنّه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين البخيل ولا الجاهل... ولا الجافي... والحائف للدول... ولا المرتشي ولا المعطّل للسنة...»(٧).

وقال الإمام عليه: «أيّها الناس، إنّ أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر

⁽١) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٧٢.

⁽٢) معاني الأخبار: ص ١٣٢، باب معنى العصمة، ح ١.

⁽٣) مصباح المتهجد وسلاح المتعبد: ص ٦٣٦.

⁽٤) معانى الأخبار: ص ١٣٢، باب معنى العصمة، ح ٢.

⁽٥) الخصال: ج ٢، ص ٤٩٨، باب العشرة، ح ٥.

⁽٦) الكافى: ج ١، ص ٢٥٨، باب نادر في فضل الإمام وصفاته؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ١٩٧ ، ح ١٠

⁽٧) نهج البلاغة: ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨، خطبة رقم ١٣١.

وكذلك قال الإمام الحسين على مخاطباً أهل الكوفة: «فلعمري، ما الإمام إلّا العامل بالكتاب، الحابس نفسه على الله، القائم بالقسط، والدائن بدين الله»(٢).

وقال الإمام الباقر على متحدّثاً على لسان رسول الله ﷺ حول شروط الحاكم، قال: «قال رسول الله ﷺ؛ لا تصلح أمّتي إلّا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على مَن يلي حتّى يكون له كالوالد الرحم» (٣).

فهذه الحدود التي وضعها أمَّة أهل البيت، مثل «أعلمهم بأمر الله، الحابس نفسه على الله، ورع يحتجزه...»، وما إلى ذلك ممّا ذكره الأمَّة، فهي أسوار تحيط بالإمام وتجعله معصوماً من كلّ الذنوب والمعاصي، هذه الأسوار أوقعت الكاتب في فخّ عندما نظر إليها، وبحث عن كلمة العصمة فيها فلم يجدها (٤)، قال: إنّ الأمَّة لا يؤمنون بالعصمة، حاذفاً الأحاديث التي نقلناها أوّلاً وفيها ألفاظ العصمة.

فللأئمَّة منهجان لطرح مفهوم العصمة خلط الكاتب بينهما:

المنهج الأوّل: التصريح بلفظ المعصوم والعصمة في أحاديثهم.

المنهج الثاني: ذكر الحدود التي تحيط بالإمام وتجعله معصوماً من دون أن يذكروا لفظ العصمة.

وطالعتنا السنّة المطهَّرة والكتب الحديثيّة بكلا المنهجين، فحذف الكاتب المنهج الأوّل ولم يشر إليه، واستدلّ بالمنهج الثاني على عدم عصمة أهل البيت مغالطاً ومشوّشاً لأذهان القرّاء، ولكن عندما أحسّ في نفسه أنّ المطالع النبه لا تنطلي عليه هكذا أباطيل، راح يفتّش عن الطرق التي اتبعها الأعُمّة بهي في تربية الناس وتعليمهم،

⁽١) نهج البلاغة: ص ٣٢٩_ ٣٣٠، خطبة رقم ١٧٣.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٩.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٤٧٠، باب ١٠٤.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٠ ـ ٨٥.

فنقل كلمة الإمام أمير المؤمنين الله في قوله: «فإنّي لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلى إلّا أن يكنى الله من نفسي ما هو أملك به منّي».

وبهذا الحديث ننى الكاتب العصمة عن الإمام علي الله المناسباً دور الإمام في الأمّة، ذلك الدور الذي يقوم على التربية والتعليم، وإلّا إذا كان الأمر كما يقول الكاتب يكون الإمام علي الله مرتكباً كلّ الذنوب بلا استثناء _ وحاشاه _ لأنّه الذي يقول: «اللهم اغفر لي الذنوب التي تنزل النقم، اللهم اغفر لي الذنوب التي تنزل النقم، اللهم اغفر لي الذنوب التي تنزل البلاء...»(٢)، وراح الخمام يعدّد الذنوب التي يجب التعوّذ والاستغفار منها معلماً البشرية طريقة الكلام مع الله عزّ وجلّ، ويربّيهم على السير في هذه الحياة تجنّباً لكلّ تلك الذنوب، فإذا لم يحمل كلام الإمام على تعليم الأمّة وتربيتها _ وهكذا سار أصحاب الأمّة على هذا المنهاج _ فتحلّ الكارثة بالإسلام، لأنّ الإمام على الله معروف عند الخاصة والعامّة _ من مهده وهذا الرسول الشيقي يقول: «إنّه ليغاف على قلبي، وإني لأستغفر بالنهار سبعين مرّة».

وكذلك أبو الحسن موسى الله يقول: «ربي عصيتك بالساني، ولو شائت وعارّتك لأخرستني، وعصيتك ببصري، ولو شئت وعزّتك لأكممتني، وعصيتك بسمعي ولو شئت وعزّتك لأصممتني، وعصيتك بيدى...»، إلخ.

ثمّ راح الكاتب يتكئ بعد أن تكسّر كلّ ما اعتمد عليه، على أحاديث لا سند لها ولا قيمة علميّة فيها، وأسانيد تحمل بين طيّاتها المهمل والمجهول.

ومن مصاديق ذلك، ما ذكر من احتجاج الزهراء على على على على أمر المزرعة التي باعها وأنفق أموالها، واستدلّ باحتجاج الزهراء على على نفي عصمة الإمام (٣)، ولم يذكر الكاتب سند هذه الرواية الذي توزّع بين المهمل وبين الضعيف، أمثال

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨١.

⁽٢) دعاء کميل.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٢.

الفصل السادس / افتراءات على أركان نظريّة الإمامة

فهذا سند الرواية التي نفت العصمة عن على للله والتي اعتمد عليها الكاتب.

ثمّ راح يضعّف الرواية التي تحدّثت عن العصمة من خلال سندها فقال: (الريان بن الصلت ضعيف) (٢). مع أنّ النجاشي قال عنه: (ثقة صدوق) (٢)، وقال الطوسي: (ثقة) (٤).

أمّا ما ذكره من المهملين في الرواية فهم من مشايخ الصدوق الذي ترضّى عنهم، كها يقول السيّد الخوئي، ولم يميّز المهمل عند القدماء وهو ما عنونه الرجاليّون ولم يضعّفوه... وكان ابن داود يعنون المهمل كالممدوح، وكان القدماء يعملون بالمهمل كالممدوح (٥).

ثمّ راح يعتمد على على بن محمّد بن الجهم -الذي كان يلعن أباه لأنّه سمّا عليّاً، كما حدّثنا التاريخ بذلك (٦) - لنفي موضوع العصمة، لأنّ الأخير نقل رواية ظاهرها يدلّ على أنّ الإمام الرضا تحدّث عن عصمة الأنبياء، ولم يتحدّث عن عصمة الأغمّة، وهذا الاستدلال مثل الذي قبله، لأنّ الإمام سُئل عن عصمة الأنبياء أوّلاً، ولم يُسأل عن عصمة الأنبياء أوّلاً، ولم يُسأل عن عصمة الأغمّة حتى يتحدّث عنها في هذا الحديث، أضف إلى ذلك أنّه تحدّث الإمام المطهّر من الذنوب والمبرّأ من العيوب... فهو الرضا نفسه عن العصمة قائلاً: «الإمام المطهّر من الذنوب والمبرّأ من العيوب... فهو معصوم مؤيّد...»(٧).

⁽۱) تهذیب الکال: ج ۱۸، ص ۳۷۳، ر ۳۵٤٦.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٥.

⁽٣) رجال النجاشي: ص ١٦٥، رقم ٤٣٧.

⁽٤) رجال الطوسى: ١٥.

⁽٥) كليّات علم الرجال: ص ١٢٠ ـ ١٢٣.

⁽٦) معجم رجال الحديث: ج ١١، ص ٢٩٧، رقم ٧٩٧٠.

⁽٧) الكافي: ج ١، ص ٢٥٨، باب نادر في فضل الإمام وصفاته؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ١٩٧، ح ١.

ولقد اعترف الكاتب بأنّ الإمام الرضا كان يتحدّث عن الإمامة بصراحة، وليس هي من صنع المتكلّمين فقال: (كان_الإمام الرضا_يتحدّث عن الإمامة بصراحة وجرأة، ولم يكن يخشى الخليفة العبّاسي المأمون...)(١). فتلاشى قوله: إنّ الإمامة من صنع المتكلّمين.

معرفة الإمام بالنص عليه

لقد حفلت كتب الشيعة بالنصوص المتواترة والكثيرة، والتي دلّت على قيادة أهل البيت للمجتمع الإسلامي، وجاءت هذه النصوص من رسول الله المسلطية عليهم واحداً بعد الآخر في أحاديث كثيرة، عبر عنها الشيخ المفيد بالمتواترة بقوله: (فإن قيل: ما الدليل على إمامة كلّ واحد من هؤلاء المذكورين؟

الجواب: الدليل على ذلك أنّ النبي عَلَيْنَ نصّ عليهم نصّاً متواتراً بالخلافة، مثل قوله عَلَيْنَا: «ابني هذا الحسين إمام ابن إمام أخو إمام أبو أغّة تسعة، تاسعهم قائمهم، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»)(٢).

ونقلت كتب الحديث الشيعيّة المعتبرة إمامة أولئك بالنص المتواتر، وخصّصت لذلك أبواباً خاصّة تحت اسم الإشارة والنص على إمامة كلّ واحد من الأغمّة (٣)، وهذا جلي لكلّ من راجع كتب الحديث المعتبرة لديهم، ولكن للأسف غشّ أحمد الكاتب القارئ عندما قال: (تعترف نظريّة الإمامة بعدم وجود النص على عدد من الأئمّة)(٤).

وبعد أن علم الكاتب أنّ هذا الكلام لا ينطلي على العقول المستحرّرة والنيرّة والمطالِعة والباحثة عن الحقيقة، راح يبحث عن نظريّة المعاجز ليفنّد نظريّة الإمامة من خلالها، وقال: (إنّ لجوء الإمامة للمعاجز نتيجة عدم النصوص على الأعمّة)، وهذا

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٣.

⁽٢) النكت الإعتقاديّة: ص ٤٣ ـ ٤٥.

⁽٣) الكافي: أبواب الإشارة والنص على الأمَّة المَيِّلاني .

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٨.

الكلام ثبت بطلانه فيما تقدّم، لأنّ النص على الإمام ثابت عند الإماميّة، بالإضافة إلى أنّ المعجز قد حصل للأولياء المتقين، كما حدّثنا به التاريخ، فضلاً عن الأئمّة الذين يمتلكون مميّزات ومؤهلات بنص القرآن الكريم، ولهذا قال الشيخ المفيد: (فإن قيل: ما الطريق إلى معرفته (الإمام الحجّة) حين ظهوره بعد استتاره؟

الجواب: الطريق إلى ذلك المعجزة على يده)(١).

وكلام الشيخ المفيد هذا لا يعني عدم وجود نص على الإمام المهدي فسلجأ إلى المعجز، ولهذا قال قبل هذا الكلام: (فإن قيل: ما الدليل على إمامة كلّ واحد من هؤلاء المذكورين؟

الجواب: الدليل على ذلك أنّ النبي ﷺ نصّ عليهم نصّاً متواتراً بالخلافة... فإن قيل: ما الطريق إلى معرفته (الإمام الحجّة) حين ظهوره بعد استتاره؟ الجواب: الطريق إلى ذلك المعجزة على يده)(٢).

وهذا يدل على أنّ النص عليهم ثابت بالتواتر، وأنّ المعجز لمعرفة الإمام المهدي لطول غيبته على الناس، فاختلط على أحمد الكاتب الأمر، وقال: إنّ المعجز هو طريق الإماميّة بعد فقدان النصوص.

وراح الكاتب يفتّش التاريخ عن شواهد لذلك، فلم يجد، فلجأ إلى علم الغيب وقال: (إنّ هشام بن الحكم قد بنى قوله بإمامة الصادق على دعوى علم الإمام بالغيب)(٣).

وسرّ كلامه هذا، أنّه اعتمد على مناظرة واحدة لهشام بن الحكم، استدعى الأمر أن يستدلّ هشام في بعض فروعها بعلم الإمام بالغيب، ولكن نسبي أنّ هشام بن الحكم له كتاب حول النص على الأغمّة سمّاه (الوصيّة والردّ على منكريها)، كما ذكر ذلك السيّد الخوتي (٤)، فكلام أحمد الكاتب أنّ هشام بن الحكم بنى على الغيب في

⁽١) النكت الإعتقاديّة: ص ٤٣ ـ ٤٥.

⁽٢) النكت الإعتقاديّة: ص ٤٣ ــ ٤٥.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٩.

⁽٤) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٧١، رقم ١٣٣٢٩.

الإمامة كلام خالِ من البحث والتحقيق، بل لم يكتفِ بذلك، فاتهم هشام بأنّه لم يتحدّث إلّا عن دليل المعجز، وعلم الإمام بالغيب^(۱)، ونسي أنّ له كتاباً كاملاً باسم النص على الأعُمّة أساه (الوصيّة والردّ على منكريها)، ثمّ راح يتهم المتكلّمين الأوائل للشيعة بأنّ أمر النص لم يكن معتمداً عندهم^(۲).

ولو سألنا أحمد الكاتب: من هم المتكلّمون الأوائل للشيعة؟ لأجاب: أنّ منهم محمّد بن خليل المعروف بالسكّاك، صاحب هشام بن الحكم، وكان متكلّماً على حدّ قول أحمد الكاتب نفسه أنّ له كتاباً أسماه (الإمامة والرد على من أبي وجوب الإمامة بالنص)(٤)، وصرّح بهذا الكتاب لهذا المتكلّم الإمامي كلّ من العلّامة الحيّ، والشيخ المفيد، والصدوق، والكشّي والطوسي(٥)، فلعلّ أحمد الكاتب نسى كلامه في (ص ٥١) واتهم المتكلّمين الأوائل للشيعة في (ص ٦٩) وقال: (بل إنّ أمر النص لم يكن معتمداً عند المتكلّمين الأوائل).

وكذلك من المتكلّمين الأوائل هشام بن الحكم، وهو أيضاً له كتاب حول مسألة النص على الأئمّة سماً ه (الوصيّة والردّ على منكريها) كما يقول السيّد الخوئي (٦).

فكلام الكاتب قائم على أساس الكذب والافتراء.

وبعد عجزه التام وتخبّطه في طرح المواضيع راح يتهم السجّاد على بعدم النص عليه، مع أنّ الثابت تاريخيّاً أنّ السجّاد على نصّ عليه رسول الله عَلَيْتُكُ، كما صرّح بذلك الكليني والطوسي (٧)، أضف إلى ذلك قول السجّاد نفسه: «ثمّ انتهى الأمر إلينا».

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٩.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٩.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥١

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥٢.

⁽٥) رجال النجاشي: ص ٣٢٨، رقم ٨٨٩؛ الفهرست للطوسي: ص ٢٠٧، رقم ٥٩٥.

⁽٦) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٧١، رقم ١٣٣٢٩.

⁽v) الكافي: ج ١، ص ٥٩٤ ـ ٥٩٥، ح ٤؛ الغيبة للطوسي: ص ٩١.

وبهذا يتضح أنّ بحث الكاتب قائم على الشعارات الفارغة والتحريف والتزويسر والقطع الذي يقوم به للحقائق، والكذب والافتراء الذي طال حتّى الأثمّة عليميًا الله .

الإمامة في ولد الحسين عليَّلا

لقد اتفقت الكتب الشيعيّة وبعض الكتب السنيّة الحديثيّة على أنّ الإمامة سارية في ولد الحسين الله وأشار إلى تلك الحقيقة المقدسي الشافعي، والقندوزي الحنفي، والحوارزمي، والحموئنيي الشافعي، وغيرهم من أهل السنّة، وكذلك الكليني والصدوق وغيرهم من علماء الشيعة ومحدّثيهم.

فقد نقل الخوارزمي هذه الحقيقة عن سلمان الفارسي والحسين بن علي، كما قال القندوزي في ينابيعه، عن الحسين على: «دخلت على جدّي رسول الله كالمشيق فأجلسني على فخذه، وقال لي: إنّ الله اختار من صلبك ياحسين تسعة أمّة تاسعهم قاممهم، وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»(٢).

واتفق سلمان مع الحسين في نقله هذا بقوله: دخلت على رسول الله ﷺ، وإذا الحسين على فخذه وهو يقبّل عينيه ويلثم فاه وهو يقول: «أنت سيّد، ابن سيّد، ابـن إمام، أبو أمّة، أنت حجّة، ابن حجّة، أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قاعمهم (٣).

وانضم ابن عبّاس إلى نقل هذه الحقيقة، كما يقول الحموئيني الشافعي، الذي نقل عن ابن عبّاس عن النبي وَلَيْنَا وعلى والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون».

⁽۱) كمال الدين: ص ٢٩٩، باب ٣١، ح ٢.

⁽٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤.

⁽٣) الخصال: ج ٢، ص ٥٩٥، ح ٣٨، أبواب الاثني عشر؛ كمال الدين: ٢٥٠، باب ٢٤. ح ٩.

وأكّد الكليني هذه الحقيقة على لسان الباقر الله بقوله: «يكون تسعة أمّـة بعد الحسين بن علي تاسعهم قاممهم» (١)، وكذلك قول الإمام الصادق الله «يكون تسعة أمّـة بعد الحسين بن علي تاسعهم قاممهم».

وهذه الحقيقة حملتها إلينا الأسانيد الصحيحة التي تجاهلها الكاتب، ونـذكر هـنا سنداً واحداً من الكافى كدليل على ذلك:

سند الحديث: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير.

أمّا علي بن إبراهيم فهو ثقة في الحديث ثبت معتمد صحيح المذهب كما يـقول الحلي (٢). وأمّا أبيه إبراهيم بن هاشم القمّي من الذين اتفق الأصحاب على وثاقته (٣). وأمّا ابن أبي عمير فهو جليل القدر عظيم المنزلة عندنا وعند المخالفين (٤)، وأمّا سعيد ابن غزوان فقال عنه النجاشي: ثقة.

وأمّا أبو بصير الذي قال عنه ابن الغضائري: عندي ثقة. كما يقول السيّد الخوني. أضف إلى ذلك العشرات من الأحاديث التي نُقلت عن رسول الله (٥) وعن أمير المؤمنين (٦)، والتي آمن بها الصحابة، أمثال جابر بن عبدالله (٧) وسلمان الفارسي (٨)، وغيرهم، أكدت هذه الحقيقة أنّ الائمة عليم من ولد الحسين على الله الحقيقة أنّ الائمة عليم من ولد الحسين الله المحابة المناس الله المحابة عليم المحابة المحا

وسأل أبو هريرة رسول الله ﷺ عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي

⁽١) أصول الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، باب ١٢٦، ح ١٥.

⁽٢) خلاصة الأقوال: ص ١٨٧، ر ٥٥٦.

٣) فلاح السائل: ص ٢٨٤.

⁽٤) خلاصة الأقوال: ص ٢٣٩.

⁽٥) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤، ح ٤٥.

⁽٦) الكافي: ج ١، ص ٥٢٥، باب ١٢٦.

⁽٧) كمال الدين: ص ٢٩٣، ح ٣.

⁽٨) الخصال: ج ٢، ص ٩٥٥، ح ٣٨، باب الاثني عشر.

الفصل السادس / افتراءات على أركان نظريّة الإمامة ٣٥٣

عَقِبِهِ ﴾ قال: «جعل الإمامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الأثمّة ومنهم مهدي هذه الأمّة»(١).

وصرّح بذلك على بن الحسين بقوله: «فينا نزلت ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَـقِبِهِ ﴾ والإمامة في عقب الحسين بن على بن أبي طالب إلى يوم القيامة» (٢).

أضف إلى ذلك أنّ ابن أبي الحديد ذكر أنّ المهدي من ولد الحسين عليه (٣).

وكذلك قال المقدسي الشافعي، عندما روى عن علي الله قوله في المهدي: «من ولد الحسين، ألا فمن تولّى غيره لعنه الله»(٤).

ولم يذكر الكاتب أي مناقشة لأسانيد ومتون هذه الأحاديث تحت عنوان الوراثة العموديّة، واكتنى بالقول بأنّ الإماميّة استدلّوا على ذلك بآية ﴿أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ الْعموديّة، واكتنى بالقول بأنّ الإماميّة استدلّل بهذه الآية، ولكن نقل الصدوق أنّ الباقر وولده الصادق استدلّا بهذه الآية في إمامة على بن الحسين (٢)، من جملة الاستدلالات على إمامة زين العابدين على وذكر الشيخ الصدوق روايات الاستدلال بأسانيد صحيحة، تركها أحمد الكاتب خوفاً من صحّتها، وإليك الأسانيد:

السند الأوّل: قال الصدوق: وعنه _ أي عن سعد بن عبدالله _ عن أحمد وعبدالله ابني محمّد بن عبسى، عن أبيها، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن مسكان، عن عبدالرحيم القصير، ثمّ ذكر الاستدلال.

فأمّا سعد بن عبدالله الأشعري، فيقول الحلّى بحقّه: (جليل القدر، واسع الأخبار،

⁽١) كفاية الأثر: ص ٨٦.

⁽٢) كمال الدين: ص ٣٠٣، ح ٨.

⁽٣) شرح نهج البلاغة: ج ١، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢، شرح الخطبة رقم ١٦.

⁽٤) عقد الدرر: ص ١٣٢، باب ٤، فصل ٢.

⁽ه) الأنفال: آية ٧٥.

⁽٦) الإمامة والتبصرة من الحبرة: ص ٤٧ _ ٤٩.

كثير التصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفقيهها)(١).

وأمّا أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبدالله، فهو شيخ قم ووجهها وفقيهها من غير مدافع (٢). وذكر أخاه عبدالله السيّد الخوئي في معجمه (٣)، وحسّنه المامقاني (٤).

وأمّا محـمّد بن عيسى بن عبدالله، فهو شيخ القميّين بـاعتراف الحـليّ (٥)، ووثـقه المامقاني في تنقيحه (٦).

وأمّا عبدالله بن المغيرة، فهو ثقة ثقة لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه (۱۰). وأمّا عبدالله بن مسكان، فهو ثقة عين عند النجاشي (۸). وعبدالرحم القمصير حسّنه المامقاني في نتايجه (۹).

فتجاهل أحمد الكاتب هذا السند لما في رجاله من مدح وإطراء من قبل علماء الرحال.

وأمّا السند الثاني: سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري، عن محمود بن عيسى ابن عبيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عبدالأعلى بن أبمن، عن الصادق الله.

فأمّا سعد، فقد تقدّم في السند الأوّل، وأمّا محمّد بن عيسى بن عبيد، فيقول النجاشي مجقّه: (جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف)(١٠)،

⁽١) خلاصة الأقوال: ص ١٥٦، رقم ٤٥٣.

⁽٢) خلاصة الأقوال: ص ٦١، رقم ٦٧.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٣١٦_٣١٢، رقم ٧١٢٨.

⁽٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ٢٢، ر ١٤٢٦.

⁽٥) خلاصة الأقوال: ص ٢٥٧، رقم ٨٨١.

⁽٦) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٤٣، رقم ١١٢١١.

⁽V) خلاصة الأقوال: ص ١٩٩، رقم ٦١٩.

⁽٨) رجال النجاشي: ص ٢١٤، رقم ٥٥٩.

⁽٩) تنقیح المقال: ج ۱، ص ٨٦، رقم ٢٥٧٥.

⁽١٠) رجال النجاشي: ص ٣٣٣، رقم ٨٩٦.

وأمّا حمّاد بن عيسى، فقد عبّر عنه الكشّي بقوله: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، وأقرّوا له بالفقه)(٢)، وقال النجاشي بحقّه: (ثقة في حديثه صدوقاً)(٣).

وأمّا عبدالأعلى بن أعين، فيقول الشيخ المفيد عنه: (هـو مـن فـقهاء أصحاب الصادقين الله والأعلام والرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم)(٤).

فهذه الأسانيد التي استدلّت بها الشيعة على إمامة زين العابدين بآية: ﴿ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ (٥)، والتي استغرب الكاتب من الاستدلال بها واستهزأ به (٦).

واستدلالات الشيعة لم تقتصر على ذلك فقط، بل وردت روايات كثيرة تناقلتها كتب الشيعة بالقبول والتسليم لما تحمل من صحّة في مضمونها وسندها.

كلّ ذلك أهمله الكاتب، وأطلق شعارات بعبارات إعلاميّة لا تنطلي على الباحثين والمحقّقين للموضوع.

استمرار الإمامة إلى يوم القيامة

يقول الترمذي وأحمد بن حنبل بسنديها عن رسول الله ﷺ قال: «إنّي تــارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، كــتاب الله حــبل ممــدود مــن السماء إلى الأرض

⁽١) خلاصة الأقوال: ص ٢٤١ _ ٢٤٢، رقم ٨٢١.

⁽٢) خلاصة الأقوال: ص ١٢٤ _ ١٢٥، ر ٣٢٣.

⁽٣) رجال النجاشي: ص ١٤٢، رقم ٣٧٠.

⁽٤) معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٢٥٤، رقم ٢٢٢١.

⁽٥) الأنفال: آية ٧٥.

⁽٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٢.

وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض... فانظروا كيف تخلفوني فيهما»(١).

وهذا الكلام له دلالات ودلالات، منها أنّ العترة معصومة من الخطأ والزلل. لأنّها لا تفترق عن القرآن، فمن جوّز عليهم الخطأ جوّز على القرآن الخطأ والاشتباه. ومنها أنّهم مع القرآن إلى يوم الورود، وهذه الحقيقة اعترف بها ابين حجر وقال: (وفي أحاديث الحث على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهّل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة، كها أنّ الكتاب العزيز كذلك)(٢).

وهذا ما يؤكّد استمرار الإمامة فيهم إلى يوم القيامة، وبهذه الحقيقة نطق الباقر على بقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا اللَّاسُولَ وَأُولِى النَّمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (٣)، قال: «إنّهم الأئمّة من ولد على وفاطمة إلى أن تقوم الساعة» (٤).

وكذلك قال الرضا على: «إنّ الأئمّة من ولد على وفاطمة إلى أن تقوم الساعة»(٥).

بالإضافة إلى العشرات من أمثال هذه الأحاديث التي ملأت كتب الشيعة، واتفقت عليها الإماميّة.

فلا طريق للكاتب في إنكار استمرار الإمامة إلى يبوم القيامة، إلّا إنكار هذه الأحاديث وما قبلها كحديث الثقلين، ولكنّ أنّى له ذلك وقد تسالم على حديث الثقلين مسلم والترمذي وأحمد واليعقوبي (١) وغيرهم.

⁽۱) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣٧٨٨؛ مسند أحمد: ج ٣، ص ١٧.

⁽٢) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٢.

⁽٣) النساء: آية ٥٩.

⁽٤) كمال الدين: ص ٢١٣، ح ٦.

⁽٥) مسند الرضا: ج ١، ص ١٠٨، ح ٦١.

⁽٦) صحیح مسلم: ج ٤، رقم ٢٤٠٠؛ سنن الترمذي: ج ٥، رقم ٣٧٨٨؛ مسند أحمد: ج ٣، ح ١٠٧٤٧؛ تاریخ الیعقوبي: ج ٢، ص ١٠٢٠.

هل معرفة الإمام عند عموم الشيعة؟

الذي يظهر من بعض الروايات أنّ الموقف يحتّم على الإمام كتان أمره ولو استلزم ذلك عدم معرفة الشيعة به، وهذا ما صرّح به الإمام موسى بن جعفر علي عندما سأله أحد أصحابه، قال له: جُعلت فداك، شيعتك وشيعة أبيك ضلّال _ أي لا يعرفونك _ فألقي إليه وأدعهم إليك، فقد أخذت عليّ بالكتان، قال عليه: «من آنست منهم رشداً فألق عليه وخذ عليه بالكتان، فإن أذاعوا فهو الذبح، فإن أذاعوا فهو الذبح، أن

والجوّ الحاكم في هذه الرواية هو جوّ الإرهاب السائد في عصر الإمام موسى بن جعفر، وصرّح الكليني واصفاً هذا الارهاب (إنّ أبا جعفر المنصور كان له بالمدينة جعفر على من اتفقت شيعة جعفر على فيضربون عنقه)(٢).

فالإمام في الرواية أعلاه قسّم شيعته إلى قسمين:

الأوّل: من آنست منه رشداً.

الثاني: من لم تؤنس منهم رشداً.

أمّا القسم الأوّل، فأولئك صرّح لهم الأئمة بهويّة الإمام اللاحق، وبعض الأمور الأخرى التي يتحمّلونها بأمانة من دون شكّ، وكلّ الروايات التي تنصّ على الأئمة والصحيحة تدلّ على أنّ ذلك الرجل الذي تحمّل هذا النص هو من أولئك الذين آنس منهم رشداً، ولهذا نجد أنّ الأئمّة يصرّحون بهويّة الإمام اللاحق للبعض، مثل قول الباقر على المحابه: «هذا خير البريّة»، وأشار إلى الصادق على الله المحابه: «هذا خير البريّة»، وأشار إلى الصادق على الله المحابه الله المحابد المعرفة المحابة المحروب المحروب

وهذا القسم كان يعرف الإمام جيّداً، ولكن في بعض الحالات يشتبه عليه بداية إمامة اللاحق بعد وفاة السابق، وسبب هذا الاشتباه بُعدُه عن محل إقامة الإمام السابق الذي تُوفّي، وهذا ما نصّ.عليه الصادق الله عندما سأله أحد أصحابه: أفيسع

⁽١) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٩ _ ٣٠٠.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٤١٣، ح ٧.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٦٧، باب ٧، ح ٥.

الناس إذا مات العالم ألّا يعرفوا الذي بعده؟ فقال: الإمام ﷺ: «أمّا أهل هذه البلدة ـ يعنى المدينة ـ فلا وأمّا غيرها من البلدان فبقدر مسيرهم»(١).

إذن، القسم الأوّل يعرفون الإمام جيّداً، وعدم معرفتهم في بعض الحالات ليس بالإمام كما اشتبه أحمد الكاتب، بل ببداية إمامته، كما نصّ الصادق على ذلك.

وأمّا القسم الثاني (من لم تؤنس منهم رشداً)، فهم عوام الشيعة، فأولئك لا يستبعد منهم حتى عدم معرفتهم بالإمام، فضلاً عن بداية إمامته، لما يلزم من معرفتهم محذور ذبح الإمام، كما نصّ على ذلك موسى بن جعفر ﷺ (٢)، فهم يعرفون الإمام من الشيوع العام، من دون امتلاك النص الصريح، لأنّ معنى هذا الامتلاك تعريض الإمام للخطر، وهذا ما صرّح به الصادق ﷺ لعبدالاً على عندما تكلّم الإمام عن صفات صاحب الأمر، فسأله عبدالأعلى: هل هذه الصفات مستورة مخافة السلطان؟ قال: «لا يكون في ستر إلّا وله حجّة ظاهرة، إنّ أبي استودعني ما هناك فليّا حضرته الوفاة قال: ادع لي شهوداً، فدعوت أربعة من قريش فيهم نافع مولى عبدالله بن عمر، قال: اكتب، هذا ما أوصى به يعقوب بنيه: ﴿ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تُمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾، وأوصى محمّد بن على إلى جعفر بن محمّد، وأمره أن يكفّنه في بُرده الذي كان يصلي فيه الجمعة، وأن يعممه بعهامته وأن يربع قبره ويرفعه أربع أصابع، ثمّ يخلي عنه، فقال: اطووه، ثمّ قال للشهود: انصرفوا رحمكم الله، فقلت بعدما انصرفوا: ماكان في هذا يا أبتِ أن يُشهد عليه؟ فقال: إني كرهت أن تغلب، وأن يقال أنّه لم يوصَ، فأردت أن تكون لك أن يُشهد عليه؟ فقال: إذا قدم الرجل البلد قال من وصي فلان، قيل: فلان» (٣).

فالباقر ﷺ وبتصريح الصادق ﷺ يوضح إمامة ولده بأمور عـامّة ـ أي بمـجرّد الوصيّة ـ خشيةً عليه، ولكن هذا البيان ليس للجميع على حدٍّ سواء، بل للخاصّة

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٤٤٢، باب ٨٩، ح ٣.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٤٤٠، باب ٨٩، ح ٢.

ولم يستطع أحمد الكاتب أن يميّز بين هذين القسمين من الشيعة، كما ميّزت رواية موسى بن جعفر بينهم، فاتهم عامّة الشيعة بالجهل بالإمام اللاحق، ووضع ذلك تحت عنوان (ماذا يفعل الشيعة عند الجهل بالإمام؟) (٢) وراح تحت هذا العنوان ينقل روايات لا علاقة لها بجهل الشيعة للإمام، من قبيل قول الراوي للإمام: إن أصبحت وأمسيت لا أرى إماماً أأتم به ما أصنع؟ قال الإمام: «فأحبّ من تحبّ وابغض من تبغض حتى يظهره الله عزّ وجلّ».

وهذه الرواية لا علاقة لها بجهل الشيعة بالإمامة، بل هي ناظرة إلى زمن الغيبة، أي غيبة الإمام الثاني عشر، وكلمة (لا أرى) واضح معناها أي (لا أشاهد)، وليس معناها (لا أعرف)، كما حمل ذلك الكاتب، ولهذا أجابه الإمام: فأحبّ من كنت تحبّ وابغض من كنت تبغض، وقرينة «حتى يظهره الله عزّ وجلّ» واضحة لا تحتاج إلى بيان بأنّ الرواية ناظرة إلى الغيبة، ولهذا نقل الشيخ الصدوق هذه الرواية في كمال الديس تحت باب إخبارات الصادق الله عن الغيبة، أي غيبة الإمام الثاني عشر (٣)، وكذلك وضعها الكليني في باب الغيبة (٤).

فالرواية بعيدة كلّ البعد عمّ اعتقده الكاتب من جهل السائل بالإمام، وعمّم ذلك وقال بجهل الشيعة بالإمام.

ولما لم يجد الكاتب ما يسند كلامه راح يـزوّر الروايـات، ويحـذف مـنها بـعض الكلمات ليستقيم المعنى على ما يريد، فلقد زوّر كلام الصادق على عندما نقل الكلام من كمال الدين، يقول أحمد الكاتب: (يقول الصادق: «كيف أنتم إذا بـقيتم دهـراً مـن عمركم لا تعرفون الإمام»؟ قيل: فإذا كان ذلك فكيف نصنع؟... قال: «تمسّكوا بالأوّل

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٣٦٧، باب ٧، ح ٥.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٤.

⁽٣) كمال الدين: ص ٣١٤، باب إخبارات الصادق عن الغيبة.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٣٩٦، باب ٣١ في الغيبة.

٣٦٠ دفاع عن التشيّع حجّ يستبين لكم»(١).

فحذف الكاتب كلمة من هذه الرواية، وهي أنّ الإمام لم يقل: (تمسّكوا بالأوّل)، بل قال: «تمسّكوا بالأمر الأوّل»، أي تمسّكوا بما جاءكم من أهل البيت حول هذا الموضوع موضوع الإمامة _ وأنّ هناك اثني عشر إماماً، الثاني عشر هو الذي لا تعرفونه، أي لا تتصلون به مباشرة، فأراد الكاتب من حذفه كلمة «الأمر» أن يشوّش ذهن القارئ بأنّ الإمام يوصي بالتمسّك بالإمام الأوّل عند الجهل بالإمام اللاحق _ الثاني _ ولكن عندما أضيفت كلمة «الأمر»، صار واضحاً بأنّ الإمام يأمرهم بالتمسّك باثني عسر إماماً وإن غاب الثاني عشر (٢).

أضف إلى ذلك، أنّ الرواية ناظرة إلى زمن الغيبة، ولا علاقة لها بجهل الشيعة بالإمام اللاحق بعد فقد السابق، فالرواية ناظرة إلى غيبة الثاني عشر المشخّص عند الشيعة نسبه، فلا يجهلونه، ولكن لا يرونه حتى يأخذون معالم دينهم كما تعوّدوه من الأغّة السابقين، فأمرهم الصادق الله أن يتمسّكوا بأمور دينهم التي حصلوا عليها من الأغّة السابقين، والتي في طليعتها إمامة الثاني عشر حتى يظهره الله تعالى.

وراح الكاتب يسوق أحاديث وروايات لا علاقة لها بجهل الشيعة للإمام مطلقاً. بل هي روايات خاصّة بالغيبة، ووضعها العلماء في أبواب الغيبة، فلعلّ الكاتب غفل عن ذلك.

ضرورة وجود العالم الربّاني المفسّر للقرآن

استغرب أحمد الكاتب تحت هذا العنوان قول الشيعة بأنّ عليّاً قيّم القرآن، كها جاء في رواية الكافي، وشهد بذلك منصور بن حازم، فقال: (فأشهد أنّ عليّاً كان قيّم القرآن) (٣)، فاستغرب الكاتب ذلك، ورفض هذا المنصب لعلي عليه بين طيّات بحثه، فلنترك استدلالات الشيعة وأحاديثهم في هذا الخصوص، ولنأتِ إلى العامّة لنرى هل

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٤.

⁽٢) كمال الدين: ص ٣٢٧، ح ٣٩، باب ٣٣.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٢٤٥، باب ٨.

يقول النسائي: (لمّا رجع رسول الله ﷺ عن حجّة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحاف فَقُمن، ثمّ قال: «كأنّي دعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض» (١).

وكلمة «لن يفترقا» تدل على أن كل ما عند أهل البيت هو القرآن بعينه، وإلا لجاز الكذب على رسول الله وحاشاه من ذلك، ومصاديق أهل البيت أوضح من أن نقيم الاستدلال عليها، أضف إلى ذلك أن علياً عليها نفسه نطق بهذه الحقيقة وقال:

«إنّ الله تبارك وتعالى طهّرنا وعصمنا وجعلنا شهداء على خــلقه وحــجّته في أرضــه، وجعلنا مع القرآن وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا» (٢).

ولا نجد في التاريخ كلّم أنّ رجلاً وقف بوجه علي وأبنائه وردّ كلامهم، ألا يكون ذلك دليلاً على أنّه قيّم للقرآن؟ فلهاذا لا يكون قيّاً للقرآن وهو القائل:

«ما نزلت آية إلّا وقد علمت فيا نزلت وأين أنزلت وعلى من نزلت، إنّ ربي وهب لي لساناً طلقاً وقلباً عقولاً»(٣).

وقال ابن ماجه عن ابن جنادة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «علي منّي وأنا منه، ولا يؤدّي عنّي إلّا علي» (٤).

⁽۱) السنن الكبرى للنسائي: ج ٥، ص ٤٥، ح ١٤٨٨

⁽۲) الكافي: ج ١، ص ٢٤٧، ح ٥.

⁽٣) مناقب الخوارزمي: ص ٩٠؛ الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٢٥٧.

⁽٤) سنن ابن ماجه: ج ١، ح ١١٩، باب الفضائل.

طاعته، وإلّا كان ذلك ترخيصاً في اتباع الخطأ، وهو محال على رسول الإنسانيّة.

ويقول البخاري: إنّ النبي ﷺ قال لعلي: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى»(١).

وهل يستطيع الكاتب أو غيره أن يقول: إنّ رسول الله ﷺ ليس بـقيّم عـلى القرآن، فإذا كان كذلك، وعلى منه بمنزلة هارون من موسى، أفلا يكـون قـيًّا عـلى القرآن بعده؟!

ويقول الترمذي: قال النبي ﷺ: «أنا دار الحكمة وعلى بابها» (٢).

فلهاذا هذا الاستغراب وهذه الجعجعة، وهذا تراث المسلمين أعم من كونه شيعياً أو سنّياً يصرّح بهذه الحقائق لأمير المؤمنين؟!

وبعد أن أفلس الكاتب من إيجاد الخدشة بعلي من هذا الجانب، راح يؤجّج نار حقده بين المسلمين بدعوى أنّ معنى علي قيّم القرآن: (عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة) (٣).

وهذا ما لم يقله علي ولا أبناؤه ولا أتباعه، ومعنى قيمومة علي أنّه على الله عالم بجميع الأحكام دقيقها وجليلها، الظاهر منها والباطن، وكلّ ما ورد في القرآن، وصرّح بهذه الحقيقة هو بقوله: «ما نزلت آية إلّا وقد علمت فيا نزلت، وأين نزلت، وعلى من نزلت، إنّ ربي وهب لي لساناً طلقاً وقلباً عقولاً» (٤).

وفرق واضح بين عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن، وبين عـلم أمـير المؤمنين بالقرآن، فأراد الكاتب أن يخلط بين المعنيين ليؤجّج الفتنة.

وراح الكاتب يحرّف استدلالات الشيعة على أنّهما دالّـة على عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة، وهـذا تــزوير مــنه وتحــريف

⁽١) صحيح البخاري: كتاب الفضائل، باب مناقب أمير المؤمنين، ح ٣٥٠٣.

⁽٢) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٥٩٦، ح ٣٧٢٣.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٠.

⁽٤) مناقب الخوارزمي: ص ٩٠؛ الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٢٥٧.

ونذكر هنا مقالاً واحداً للمرتضى، ذكره الكاتب دليلاً على عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن مباشرة، وقول المرتضى هو:

(لابد من أن يكون الإمام عالماً بجميع الأحكام، حتى لا يشذ عليه شيء منها، وإلّا لزم ذلك أن يكون قد كلّف القيام بما لا سبيل له إليه... أمّا الذي يدلّ على وجوب كون الإمام عالماً بجميع الأحكام فهو أنّه قد ثبت أنّ الإمام إمام في سائر الدين، ومتولِّ للحكم في جميعه جليله ودقيقه، ظاهره وغامضه، وليس يجوز أن لا يكون عالماً بجميع الدين والأحكام)(١).

وهذه العبارة نقلها أحمد الكاتب ليستدلّ بها على أنّ المسلمين لا يستطيعون التعامل مع القرآن مباشرة، وواضح الحقد الدفين لإثارة الفتنة بين المسلمين عند الكاتب، وهذه العبارة لا علاقة لها بما ذكر، بل تؤكّد أنّ الإمام عالم بجميع الأحكام، فالذي يختلف فيه المسلمين فالمرجع لهم فيه الإمام عليه، والذي لا يختلفون فيه واضح يتعاملون به مباشرة مع القرآن وإن كان المعنى الدقيق للقرآن عند أمير المؤمنين وعترته. فلقد خلط الكاتب بين مسألتين:

الأولى: عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة. الثانية: الإحاطة الكاملة بمعانى القرآن، دقيقه وجليله، ظاهره وغامضه.

أمّا بالنسبة إلى المسألة الأولى، فقول الشيعة واضح في قدرة المسلمين على التعامل مع القرآن والاستفادة منه، فالأمّنة يأمرون شيعتهم بالرجوع إلى القرآن في معرفة الحديث الصحيح من غيره، يقول الصادق عليه: «كلّ شيء مردود إلى الكتاب والسنّة، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»(٢).

فكيف يأمر الإمام شبينه بالرجوع إلى القرآن لمعرفة صحّة الحديث وكذبه، وكيف ينقل الشيعة ذلك في موسوعاتهم الحديثيّة المعتمدة وهم يقولون بعدم استطاعة

⁽١) نقلها أحمد الكاتب في ص ٦١ عن الشافي للمرتضى: ص ١٤ ــ ١٥.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ١٢١، باب ٢٢ الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، ح ٣.

٣٦٤ دفاع عن التشيّع

المسلمين التعامل مع القرآن.

نعم، الإحاطة الدقيقة والكاملة بمعاني ومعارف القرآن اختصّ بها أهل البيت الميلان ونسبوها لأنفسهم، ولم يقف أحد بوجههم ويرد ذلك عليهم، يقول أمير المؤمنين الله: «ما نزلت آية إلا وقد علمت فيا نزلت وأين أنزلت وعلى من نزلت، إني ربي وهب لي لساناً طلقاً وقلباً عقولاً» (١).

وعدم اعتراض أي من المسلمين عليه يثبت هذه الحقيقة، أضف إلى ذلك قوله الله القرآن وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا» (٢).

وكيف يفارقون القرآن وقد جعلهم الله ورسوله أحد الثقلين على لسان الصادق الأمين: «إنّي تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي»^(٣)، واستدلال الشيعة حول الإحاطة الكاملة بالقرآن، وليس التعامل المطلق مع القرآن.

وممّا يؤكّد قول الشيعة ما نقله سعيد بن المسيّب بقوله: (كان عمر بـن الخـطّاب يتعوّذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن)(٤).

فلهاذا يتعود؟ ألم يكن القرآن بين يديه ويرجع إليه ويخرج ما يريد؟! ولهذا كان الإمام علي الله يقول: «سلوني» بملء فمه، ولم يقل ذلك أحد من الصحابة، كها صرّح بهذا سعيد بن المسيّب(٥).

الفاضل والمفضول أو أفضليّة الإمام

ونتيجة للمؤهلات الذاتيّة والربانيّة _كالعصمة والعلم وغيرهما _ يـتوَّج الإمام وسام الأفضليّة على غيره، يقول الشيخ الطوسي: (الإمام يجب أن يكون أفضل من

⁽١) مناقب الخوارزمي: ص ٩٠؛ الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٢٥٧.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٧، ح ٥.

⁽٣) السنن الكبرى: ج ٥، ص ٥٥، ح ٨١٤٨ (١٢).

⁽٤) ينابيع المودّة: ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٦٦.

⁽٥) ينابيع المودّة: ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٦٧.

رعيّته في الظاهر، والدليل ما تقرّر في عقول العقلاء من قبح جعل المفضول رئيساً وإماماً في شيء بعينه على الفاضل، ألاترى أنّه لا يحسن منّا أن نعقد لمن كان لا يحسن الكتابة إلّا ما يحسنه المبتدئ المتعلّم الرياسة في الكتابة على من هو في الحذق بها والقيام بحدودها بمنزلة ابن مقلة حتى نجعله حاكماً عليه فيها وإماماً له في جميعها، وكذلك لا يحسن أن نقدّم رئيساً في الفقه وهو لا يقوم من علوم الفقه إلّا بما يتضمّنه بعض المختصرات على ما هو في الفقه بمنزلة أبي حنفية، وهذه الجملة لا يدخل على أحد فيها شبهة لأنّها معلومة بالضرورة، ومن نازع فيها لا يحسن مكالمته)(١).

واستدلال الشيعة هذا ينبع من فيوضات رسول الله ﷺ في هذا الجال عـندما قال: «من ولّي رجلاً وهو يعلم أنّ غيره أفضل منه فقد خان الله في أرضه» (٢).

وعندما خلص أحمد الكاتب إلى هذا البحث لم يستطع أن يتكلّم حرفاً واحداً عليه لما فيه من موافقته للنقل والعقل، واكتنى بنقل كلمات المفيد والطوسي في هذا الخصوص (٣).

هل طفولة بعض الأئمّة مشكلة واجهت الشيعة؟

ممّا لا شكّ فيه أنّ بعض الأغّة عِلَى توفي آباؤهم وهم دون سن البلوغ، ولكن هل هذه مشكلة حقّاً أم أريد بإثارتها بعد عشرات السنين من حياة الأغّة، التشويش على أذهان الناس، والانتقاص من مذهب التشيّع.

وقبل كلّ شيء، فالشيعة تعرض اعتقادها على القرآن الكريم لترى هل حصل هذا بنص القرآن، وأنّ الله نصّب لقيادة الناس من هو دون سن البلوغ أم لا؟

قال تعالى بحقّ يحيى اللهِ: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحُكُمْ صَبِيّاً ﴾ (٤)، وقال تعالى بحقّ عيسى اللهِ:

⁽۱) تلخيص الشافي: ج ١، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧.

⁽٢) الإمامة وأهل البيت: ج ١، ص ٦٨.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٢ - ٦٣.

⁽٤) مريم: الآية ١٢.

٣٦٦ دفاع عن التشيّع

﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمُهْدِ صَبِيّاً قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً ﴾ (١). قال الرازي في الحكم الذي أعطي ليحيى: إنّه النبوّة (٢). وذلك لأنّ الله تعالى قد أحكم عقله في صباه، وأوصى إليه، ذلك لأنّ الله تعالى بعث يحيى وعيسى المَيْظِ وهما صبيّان.

إذن، مسألة تقليد منصب النبوّة والقيادة والحكم لمن هو صبي لا ضير فيه بنص القرآن.

ولمًا كانت الإمامة الإلهيّة تجري مجرى النبوّة، وأنّ أمر الإمامة ليس بيد أحد، بل بيد الله تعالى يضعه حيث يشاء، كما يقول أبو بصير: كنت عند الصادق عليه فذكروا الأوصياء وذكرت إسماعيل، فقال: «لا والله يا أبا محمّد، ما ذاك إلينا، وما هو إلّا إلى الله عزّ وجلّ ينزل واحداً بعد واحد» (٣).

ويقول الإمام الصادق على الله لأحد أصحابه: «أترون الموصي منا يوصي إلى من يريد؟ لا والله، ولكن عهدٌ من الله ورسوله على الله ورسوله الماني المانية المانية الأمر إلى صاحبه الله ورسوله على الله ورسوله المانية ا

إذن، وبعد ما تقدّم، فلا ضير أن يكون الجواد أو غيره من الأعُمّة ﷺ بأعمار معيّنة ويستلمون الحكم والقيادة للشيعة.

يقول الشيخ المفيد: (إنّ كمال العقل لا يستنكر لحجج الله تعالى مع صغر السن، قال الله سبحانه: ﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكلِّمُ مَنْ كَانَ فِي المُهْدِ صَبِيّاً قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً ﴾، فخبر عن المسيح الله بالكلام في المهد، وقال في قصة يحيى الله: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحُكُمُ صَبِيّاً ﴾، وقد أجمع جمهور الشيعة مع سائر من خالفهم على أنّ رسول الله على الله على الله وهو صغير السن، ولم يدع الصبيان غيره، وباهل بالحسن والحسين الله وهما طفلان، ولم يُرَ مباهل قبله ولا بعده باهل بالأطفال، وإذا كان

مريم: الآية ٢٩ _ ٣٠.

⁽٢) تفسير الفخر الرازي: ج ٢١، ص ١٦٤.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٣٧، ح ١.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٣٣٧، ح ٢.

الفصل السادس/افتراءات على أركان نظريّة الإمامة

الأمر على ما ذكرناه من تخصيص الله تعالى حججه على ما شرحناه، بطل ما تعلّق به هؤلاء القوم)(١).

وقال أيضاً: (أَجَمَع أَهَلِ التفسير إلّا من شذّ منهم في قوله: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَيِصُهُ قُدَّ مِنْ دُبِرٍ فَكَذَبَتْ إِنْ كَانَ قَيِصُهُ قُدَّ مِنْ دُبِرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَيِصُهُ قُدَّ مِنْ دُبِرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَيِصُهُ قُدَّ مِنْ دُبِرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾، أنّه كان طفلاً صغيراً في المهد أنطقه الله تعالى حتى برّاً يوسف عليه من الفحشاء وأزال عنه التهمة)(٢).

إذن، مسألة تصدّي من هو دون سن البلوغ أمرٌ واقعٌ ولا مانع منه لحجج الله تعالى أبداً.

وبعد الفراغ من جواب القرآن على ذلك، نأتي إلى قرناء القرآن، الذين لم يفارقوا القرآن، ولن يفارقهم حتى يردوا على رسول الله والمسادق الأمين والمسادق الأمين والمسادق الأمين والمسادق المسادق الأمين والمسادق المسادق عندما أشار الإمام الرضا عليه إلى الجواد عليه ونصّبه ودلّ عليه، وهو ابن ثلاث سنين، قلت للإمام: جعلت فداك، هذا ابن ثلاث سنين، فقال: «وما يضرّه من ذلك، فقد قام عيسى بالحجّة وهو ابن ثلاث سنين» (٣).

وقد قيل للجواد: إنّ الناس ينكرون عليك حداثة سنّك، فقال: «وما ينكرون من ذلك وقد قال الله تعالى لنبيّه: ﴿ قُلْ هَلْـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُــوا إِلَى اللهِ عَــلَى بَــصِيرَةٍ أَنَــا وَمَــنْ اتَّبَعَنى ﴾، فوالله ما اتبعه حينئذ إلّا على وله تسع سنين، وأنا ابن تسع سنين» (٤).

فقد اتفق القرآن وقرناؤه على ردّ تلك الشبهات، فكلّ ذلك أهمله الكاتب ولم يُشِر إليه، ولم يناقشه بكلمة واحدة.

ثمّ رد الشيخ المفيد الشبهة التي طُعّمت بالآية: ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النّكَاحَ

⁽١) الفصول المختارة: ص ٣١٦.

⁽٢) الفصول الختارة: ص ٢٧٥.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٢، ح ١٠.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٤٤٧، ح ٨.

فَإِنْ آنَسْتُم مِنْهُم رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِم أَمْوَالْهُم (١)، فقال: هذا كلام يوهم الضعفة ويوقع الشبهة لمن لا بصيرة له، ويروع بظاهره قبل الفحص عن معناه، والعلم بباطنه وحجية القول فيه.

إنّ الآية التي اعتمدها هؤلاء القوم في هذا الباب، خاصة وليست بعامّة، بدلالة توجب خصوصها، وتدلّ على بطلان الاعتقاد لعمومها، وذلك أنّ الله سبحانه وتعالى قد قطع العذر في كمال من أوجب له الإمامة، ودلّ على عصمته من نصّبه للرئاسة، وقد وضّح بالبرهان القياسي، والدليل السمعي، إمامة هذين الإمامين فأوجب ذلك خروجها من جملة الأيتام الذين توجه نحوهم الكلام)(٢).

وراح يسوق الآيات التي خصصت بدليل العقل والنقل والإجماع، فقال:

(كها أوجب العقل خصوص قوله تعالى: ﴿ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾، وقام الدليل على عدم العموم في قوله تعالى: ﴿ وَأُوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، ﴿ وَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبُوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، ﴿ وَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبُوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، وكها خصّ الإجماع قوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاث وَرُباع ﴾ فأفرد النبي ﷺ بغير هذا الحكم ممن انتظمه الخطاب) (٣).

فأبطل الشيخ المفيد عمدة الاستدلال على الشيعة بالقرآن الكريم، حيث أورد عليهم آيات تدلّ في ظاهرها على العموم، ولكن خصّصت تارة بالدليل العقلي، وأخرى بالدليل الشرعي، وثالثة بالإجماع، فهذا لم يذكره الكاتب، بل ذكر فقط قول الشيخ المفيد:

(إنّ الخصوص قد يقع في القول ولا يصحّ وقوعه في عموم العقل، والعقل موجب لعموم الأثمّة بالكمال والعصمة، فإذا دلّ الدليل على إمامة هذين النفسين _ الجواد والهادي _ وجب خصوص الآية فيمن عداهما بلا ارتياب)(٤).

⁽١) النساء: الآية ٦.

⁽٢) الفصول الختارة: ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

⁽٣) الفصول الختارة: ص ١٥٠ ـ ١٥١.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٣ _ ١١٤.

وجعل هذا الكلام من مبتدعات الشيخ المفيد، ولم ينقل رد الشيخ المتقدّم، والسرّ في عدم نقله لكلام الشيخ كاملاً، هو إيقاع السامع في فخ نصبه الكاتب له، بأنّ نظريّة الإمامة من صنع المتكلّمين، ولهذا ذكر ردّ المفيد العقلي، ولم يذكر النصوص التي استدلّ بها المفيد، وأهمل كلّ ردود الشيعة على هذه الشبهة بطريقها النقلي والعقلي.

وراح الكاتب يتهم الشيخ المفيد بعدم مراجعة التاريخ (١)، وخالف باتهامه هذا واقع الشيخ المفيد الذي ألّف في التاريخ عدّة مؤلّفات، مثل الإرشاد، والجسمل، والتواريخ الشرعيّة، والمعراج، إضافة إلى مؤلّفاته الحديثيّة والكلاميّة، وقد اتفق علماء الرجال السنّة والشيعة عدا أحمد الكاتب على تضلّع الشيخ المفيد بالتاريخ، ووصفوه بأنّه صاحب التصانيف الكثيرة، ومن أراد فليرجع إلى أي كتاب رجالي ليعرف مكانة الشيخ المفيد في التاريخ الإسلامي (٢).

وأشكل الكاتب على كلام الشيخ (والعقل موجب نعموم الأغّة بالكمال والعصمة)، وذلك بنني موضوع العصمة والإمامة بدون ذكر مصدر لكلامه هذا، بل وضعه في خانة الإعلام الخالي من التوثيق، والشيعة لا يؤثّر عليها من يطلق الشعارات، فلقد تعوّدت على هذا التيّار من قديم الزمان، لأنّ التهمة من هذا التيّار مصداق لقول الشاعر: وإذا أتتك مذمّة من ناقص

واستعار الكاتب إشكال الشيعة على السنّة، بأنّ أخبار الآحاد لا تخصّص القرآن في مسألة ﴿ يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادَكُمْ لِلذَّكِرِ مَثْلُ حَظِّ الْأُنْتَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ اللَّنْتَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُا النّصْفُ ﴾ فأشكل الشيعة على السنّة، لماذا أخرجتم ولد رسول الله ﷺ من عموم هذه الآية بخبر واحد ينقضه القرآن ويرده اتفاق آل محمّد (٣).

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٤.

⁽٢) تاريخ الإسلام: وفيات سنة ١٣ ٤، ص ٣٣٢؛ العبر: ج ٢، ص ٢٢٥؛ دول الإسلام: ج ١، ص ٢١٦؛ مرآة الجنان: ج ٣، ص ٢٢.

⁽٣) الفصول المختارة: ص ١٥٣.

استعار أحمد الكاتب هذا الإشكال من الشيعة ليشكل عليهم بأنّ أخبار الآحاد لا تخصّص القرآن، ومن قال لك بأنّ أخبار الآحاد تخصّص القرآن؟ فالشيعة لا تستدلّ بأخبار الآحاد، ولا بالأدلّة العقليّة والفلسفيّة الظنيّة، بل تستدلّ وكها يبقول الشيخ المفيد: (بدليل العقل وبرهان القياس وتواتر الأخبار)(۱)، وما قاله الكاتب بأنّ الخبر الضعيف لا يخصّص القرآن تنمسّك به الشيعة على خصومهم، وتعلّمه الكاتب منهم، وأشكل به عليهم.

⁽١) الفصول المختارة: ص ١٥٣.

الفصل السابع

حديث الخلفاء اثنا عشر

·



حديث الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قريش

أكّدت النظريّة الإماميّة الاثنا عشريّة هذا الحديث الذي نقلته كـتب المسلمين، وتسالموا عليه، وجعلت هذا النقل حجّة عليهم، وطالبتهم بإعطاء مصداق حقيقي لهذا الحديث.

ولم يجهد الكاتب نفسه بإعطاء مصداق لذلك، بل ننى هذه النظريّة من الأساس، وقال: (إنّ الأحاديث السنيّة بالذات لا تحصرهم في اثنى عشر)(١).

وعلى الباحث أن يستقرئ التاريخ في إثبات قضيّة ونفيها، فلو استنطقنا التاريخ حول هذه المسألة لوجدنا البخاري يقول في صحيحه بسنده إلى جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي إنّه قال: كلّهم من قريش»(٢).

وقال مسلم في صحيحه، بسنده عن رسول الله ﷺ، قال: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة»، ثمّ قال كلمة لم أفهمها، فقلت: لأي ما قال؟ فقال: «كلّهم من قريش» (٣).

وكذلك نقل مسلم الحديث بلفظ قريب، وبسند آخر عن رسول الله المنظرة: «لايزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة... كلّهم من قريش»(٤).

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٦.

⁽٢) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، ح ٢٩٩٦.

⁽٣) صحيح مسلم: ح ١٨٢١، كتاب الإمارة.

⁽٤) المصدر السابق.

ونقله أيضاً بسند ثالث وبلفظ: «لا يزال الدين قامًا حتى تقوم الساعة ويكون عليكم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»(١).

وروى الترمذي، قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون من بعدي اثنا عشر أميراً... كلّهم من قريش»(٢).

وتسالم الفريقان على هذه النظريّة الاثني عشريّة التي نطق بهما لسان رسُول الله عَلَيْكُ .

وإليك جملة من المصادر التي نقلت هذا الحديث:

١ _ صحيح البخاري: ج ٤، ص ١٦٤، كتاب الأحكام، باب الاستحلاف.

٢ ـ صحيح مسلم: ج ١٢، ص ٢٠٢ وج ١٣، ص ٣١٩، دار الكتب العلميّة بعروت.

٣ ـ سنن الترمذي: ج ٤، ص ٥٠١.

٤ ــ سنن أبي داود: ج ٤، ص ١٠٦، رقم ٤٢٧٩ ــ ٤٢٨١.

٥ ــ مسند أحمد: ج ٥، ح ٩٠ و٩٣ و٩٧ و ١٠٠ و١٠٦ و١٠٧.

٦ ـ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢، ص ٢٣٨، رقم ١٩٩٦.

٧ _ مستدرك الحاكم: ج ٣، ص ٦١٨.

٨ ـ حلية الأولياء: ج ٤، ص ٣٣٣.

٩ _ البداية والنهاية: ج ١، ص ١٥٣.

۱۰ ـ الحاوي للفتاوي: ج ۲، ص ۸۵.

١١ _ مشكاة المصابيح للتبريزي: ج ٣، ص ٣٢٧، رقم ٥٩٨٣.

١٢ ـ السلسلة الصحيحة للأنباري: حديث رقم ٣٧٦.

١٣ _ كنز العيّال: ج ١٢، ص ٣٢، ح ٣٣٨٤٨ و ٣٣٨٥٨ و ٣٣٨٦١.

١٤ ـ فرائد السمطين: ج ٢، ص ١٤٥، ح ٤٢.

⁽١) صحيح مسلم: ح ١٨٢١، كتاب الإمارة.

⁽٢) سنن الترمذي: ج ٤، ص ٤٣٤، ح ٢٢٢٣.

الفصل السابع/حديث الخلفاء اثنا عشر.....

١٥ ـ يناييع المودّة: ج ٣، ص ١٠٤، باب ٧٠٧.

١٦ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ج ١٢، ص ٢٠١.

١٧ ـ شرح ابن الجوزية لسنن أبي داود: ج ١١، ص ٣٦٣، رقم ٤٢٥٩.

١٨ ـ عون المعبود، شرح سنن أبي داود: ج ١١، ص ٣٦٢، ح ٤٢٥٩.

١٩ ـ فتح الباري: ج ١٣، ص ٢١١.

كلّ هذه المصادر وغيرها خرّجت ولادة النظريّة الاثني عشريّة من لسان رسول الله ومن كتب الفكر الإسلامي المعتمدة، ومن أراد أن يستوعب هذا الحديث بكلّ أبعاده، فليراجع إحقاق الحقّ (١)، حيث استعرض المؤلّف ما ورد في كتب العامّة لهذا الحديث، ثمّ ذكر الصحابة الراوين له، فكلّ ذلك أنكره أحمد الكاتب وجعل ميلاد النظريّة الاثنا عشريّة في القرن الرابع.

مصاديق حديث «الخلفاء اثنا عشر»

ولو سألنا الفكر الإسلامي عن مصاديق هذا الحديث، انشعب القوم إلى قسمين: القسم الأوّل: تخبّط في طرح مصداق حقيقي لهذا الحديث، بحيث انتهى إلى عـدّ يزيد بن معاوية من مصاديقه.

قال ابن كثير: الخلفاء الأربعة _ أبو بكر وعمر وعثمان وعلي _ وعمر بن عبدالعزيز وبعض بني العبّاس، واستظهر أنّ المهدي منهم (٢).

وجعل ابن القيّم الجوزيّة معاوية ويزيد ابنه من مصاديق أولئك الخلفاء^(٣).

وقال القاضي الدمشقي: (الخلفاء الأربعة، ومعاوية، ويزيد بن معاوية، وعبدالملك ابن مروان وأولاده الأربعة _ الوليد وسليان ويزيد وهشام _ وعمر بن عبدالعزيز). فلقد عدّ يزيد منهم، متناسياً أنّ الحديث يحمل صفات خاصّة لتلك المصاديق،

⁽١) إحقاق الحقّ: ج ١٣، ص ١ - ٤٨.

⁽٢) تفسير ابن كثير: ج ٢، ص ٢٤، تفسير الآية ١٢ من سورة المائدة.

⁽٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود: ج ١١، ص ٢٤٤، شرح حديث ٢٢١.

منها أنّ الدين لا يقوم إلّا بهم، وهم القيّمون على دين الله، أمّا يـزيد فـهو شـارب للخمور بالاتفاق، يقول عنه سعيد بن المسيّب: (كانت سنوات يزيد شؤماً، في السنة الأولى قتل الحسين بن علي وأهل بيت رسول الله، وفي الثانية استبيحت حرم رسول الله وانتهكت حرمة المدينة، وفي الثالثة سفكت الدماء في حرم الله وحرقت الكعبة)(١). وأخيراً أجمل الرأي السنيّ في إعطاء مصداق لهذا الحديث السيوطي، بفشل هذه

واخيرا اجمل الراي السني في إعطاء مصداق هذا الحديث السيوطي، بفشل هذه النظريّة في تحديد معنى محدّد لذلك الحديث، فقال: (لم يقع إلى الآن وجود اثني عشر)(٢).

وأشار الدكتور أحمد محمود صبحي إلى ذلك، أي باعترافه بعجز النظريّة السنيّة عن إعطاء نظريّة سياسيّة متاسكة، فقال: (أما من الناحية الفكريّة فلم يـقدّم أهـل السنّة نظريّة متاسكة في السياسة)(٣).

إذن، حديث الخلفاء اثنا عشر، مجرّد ألفاظ لا يمثّله مصداق على أساس النظرة السنيّة له.

وهذا الحديث المتسالم عليه، قد ترجم مصاديق «الخلفاء اثنا عشر» لما في ذلك

⁽١) تاریخ الیعقوبی: ج ۲، ص ۲٤٠.

⁽٢) الحاوي للفتاوي: ج ٢، ص ٨٥.

⁽٣) الزيديّة: ص ٣٥ ـ ٣٧.

⁽٤) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٦٦٢، ح ٣٧٨٦؛ الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٦٥٣؛ المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٦٠- ١٦١، ح ٤٧١١.

الحديث من صفات لا تجتمع بأيِّ كان إلّا أن يكون قريناً للقرآن، ومن تلك الصفات: «لايزال الإسلام عزيزاً»، «لايزال الدين قاعاً»، «لايزال هذا الأمر عزيزاً»، «يكون لهذه الأمّة اثنا عشر قياً»، فعزّة الدين وقيمومته اقترنت بأولئك الاثني عشر الذين ذكرهم الحديث.

ونقل أيضاً هذا الاتجاه أحاديث عن رسول الله تشخّص مصاديق ذلك الحديث فنقل الكليني حديث اللوح بسند صحيح (١)، والذي قال فيه جابر بن عبدالله الأنصاري: دخلت على فاطمة على وبين يديها لوح فيه أسهاء الأوصياء، فعددت اثني عشر اسهاً، آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم على صلوات الله عليهم (٢). وذكر الكليني بسنده عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر قال:

ود در الكليبي بسنده عن ابي هاسم داود بن الفاسم الجعفري، عن ابي مجعفر فال «أقبل أمير المؤمنين الله ومعه الحسن بن علي... حتى ذكر الأعُمّة الاثني عشر جميعاً» (٣).

وروى الكليني والصدوق بسند صحيح (٤) النص على الأثمّـة من قـبل رسـول الله ﷺ، ابتداءً بعلى وانتهاءً بالمهدي المنتظر.

ونقل هذه الحقيقة الشيخ الصدوق في كهال الدين أيضاً (٥)، والقندوزي الحنني في ينابيع المودّة (٢)، ونقلها الخزّاز في كفاية الأثر (٧).

نقل الصدوق بسنده عن رسول الله ﷺ قال: «الأئمّة بعدي اثنا عشر، أوّلهم علي ابن أبي طالب، وآخرهم القائم، فهم خلفائي وأوصيائي وأوليائي، وحجج الله على أمّـــي بعدى، المقرّ بهم مؤمن، والمنكر لهم كافر»(^).

⁽١) المهدى المنتظر في الفكر الإسلامي: ص ٨٧.

⁽۲) الکافی: ج ۱، ص ۵۹۸، باب ۱۲۲، ح ۹.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٥٩١، باب ١٢٦، ح ١.

⁽٤) المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي: ص ٩١.

⁽٥) كمال الدين: ٢٩٤، باب ٢٨، ح ٤.

⁽٦) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

⁽٧) كفاية الأثر: ص ١٠ ـ ٢٢.

⁽ $_{\Lambda}$) من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ١٣٢، باب الوصيّة من لدن آدم، ح ٥.

وقال النعماني بسنده إلى رسول الله ﷺ قال: «إنّ من أهل بيتي اثني عشر محدّثاً»(١).

ونقل المفيد بسنده عن رسول الله ﷺ قال: «وإنّ لذلك ولاة من بعدي، علي بن أبي طالب، وأحد عشر من ولده» (٢).

وكذلك نقل المفيد قول الإمام علي بسنده: «أنا وأحد عشر من صلبي أُمَّـة محدّثون» (٣).

واستجاد العلّامة الحلّي من كتاب الإرشاد هذا المعنى، فنقل في كتابه المستجاد من الإرشاد قول رسول الله ﷺ: «أنا وأحد عشر من صلبي أئمّة محدّثون»(٤).

فبعد أن اتفق السنّة والشبعة على حديث «الخلفاء اثنا عشر»، أنكرها الكاتب بلا بحث ولا تحقيق، فقال:

(دليل الاثني عشريّة دليل متأخّر، بدأ المتكلّمون يستخدمونه بعد أكثر من نصف قرن من الحيرة، أي في القرن الرابع الهجري)(٥).

بينها شاهدنا أنّ دليل الاثني عشريّة اتفق على نقله السنّة والشيعة، وأنّ تسمية الحلفاء اثنا عشر من قبل رسول الله ﷺ نقلها الكليني المعاصر للغيبة الصغرى، واستدلّ به المفيد وغيره من أقطاب الفكر الشيعي، وليس دليلاً متأخّراً كما يقول الكاتب الذي عوّدنا على شعاراته الإعلاميّة الحالية من التوثيق.

أضف إلى ذلك السيرة الشخصيّة لحياة أولئك البررة، والتي نقلها علماء الرجال من السنّة والشيعة، تؤكّد بأنّهم الأجدر في تمثيل مصداق الحديث الذي أنكره الكاتب وجعله من مبتدعات القرن الرابع الهجري.

⁽١) الغيبة للنعماني، ص ٦٦ ـ ٦٧، باب ٤، ح ٦.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

⁽٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٤٦.

⁽٤) المستجاد من الإرشاد: ص ٢٥٨.

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٠.

الفصل السابع/ حديث الخلفاء اثنا عشر......

وأخيراً، يقول الشهيد الصدر:

(إنّ هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع، وإنّا هو تعبير عن حقيقة ربانيّة نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: «إنّ الخلفاء بعدي أثنا عشر»، وجاء الواقع الإمامي الاثنا عشري ابتداءً من الإمام على وانتهاءً بالمهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوى الشريف)(١).

وبعد أن علم أحمد الكاتب بمصادر حديث «الاثني عشر»، وعلم بمصاديق ذلك الحديث، وأنّ كلامه لا ينطلي على القارئ، أراد أن يلتف على تلك المصاديق باتهام سليم بن قيس الهلالي بهذا الطرح، حتى يضعّف كتاب سليم، ويقضي على تلك المصاديق المطروحة، ولكن الكاتب أخطأ في ذلك، لأنّ نظريّة الاثني عشريّة قام عليها الفكر الإسلامي - أعم من كونه شيعي أو سنيّ - وتحديد مصاديق تلك النظريّة جاء إلينا من غير طريق سليم - كها سيتضّح في البحث اللّاحق.

النص على الاثني عشر إماماً من غير طريق سليم

عندما عجز الكاتب من إيجاد أي ثغرة في نظريّة الإمامة الاثني عشريّة، راح يفتش عن أصولها، وجعل الركن الأساسي لهذه النظريّة كتاب سليم بن قيس الهلالي (الثقة)، ومن ثمّ راح يبحث عن المضعّفين لكتاب سليم (٣)، ولكنّه لم يستقرئ التاريخ جيّداً، ولا التاريخ الروائي حول هذه النظريّة، ولو سلّمنا _ جدلاً _ بضعف كتاب سليم،

⁽١) بحث حول المهدي: ص ٦٧.

⁽٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٢٩٠، ح ٤.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

٣٨٠ دفاع عن التشيّع

فإنَ نظريّة الاثني عشريّة والنص على الأئمّة جاء بطرق وكتب مختلفة، ولم يكن فيها سليم، وإليك بعضها:

١ - مختصر إثبات الرجعة للفضل بن شاذان:

قال محمّد بن إسماعيل: ثمّ قال حمّاد بن عيسى: قد ذكرت هذا الحديث حديث التشخيص على الأثمّة بالأسماء عند مولاي أبي عبدالله على، فبكى وقال: «صدق سليم، فقد روى لي هذا الحديث أبي عن أبيه، عن على بن الحسين، عن أبيه الحسين بسن على، قال: سمعت هذا الحديث من أمير المؤمنين» (١).

فهذا طريق آخر غير طريق سليم، لم يتوصّل إليه الكاتب، وبعبارة أدق: أهمله، حتّى يشوّش ذهن القارئ.

٢ ـ ذكر الطبرسي في الاحتجاج هذا الحديث عن أمير المؤمنين ﷺ برواية مسعدة ابن صدقة (٢).

- ٤ ـ إعلام الوري^(٤).
- ٥ تفسير العيّاشي^(٥).
- ٦ ـ تذكرة الخواص، عن الشعبي، عمّن سمع عليّاً (7).

فهذه المصادر وغيرها نقلت حديث الأئمّة اثنا عشر وأسهاءهم من غـير طـريق ملـم.

⁽١) مختصر إثبات الرجعة؛ ص ١، ونقلته عن مجلّة تراثنا عدد ١٠، تحقيق مختصر إثبات الرجعة.

⁽٢) الإحتجاج: ج ١، ص ٦٢٦.

⁽٣) کتاب سليم بن قيس: ج ٣، ص ٩٧٤.

⁽٤) اعلام الورى: ص ٢٧٥.

⁽٥) تفسير العيّاشي: ج ١، ص ٢٤٦.

⁽٦) تذكرة الخواص: ص ١٤٢.

ولقد ورد حديث الاثني عشريّة من غير طريق سليم في أصل عبّاد العصفري (ت ١٥٠ هـ) حيث جاء فيه: عبّاد بن عمرو، عن أبي حمزة، قال: سمعت علي بن الحسين الحِلِيَّ يقول: «إنّ الله خلق محمّداً وعليّاً وأحد عشر من ولده من نور عظمته، فأقامهم أشباحاً في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق، يسبّحون الله ويسقدّسونه وهم الأعُمّة من ولد رسول الله»(١).

أضف إلى ذلك ما نقله الكليني في النص على الأثمّة الاثني عشر من قبل الصادق الله، ولم يكن في الطريق سليم بن قيس (٢).

ونقل هذه الحقيقة البرقي في محاسنه، فأتى على الأئمّة واحداً واحداً عـلى لسـان الإمام أمير المؤمنين، ولم يكن سليم في طريقه (٣).

ونقل ذلك الشيخ الطوسي في (غيبته).

ولقد كتم أبو سلمة حديث الأوصياء والخلفاء وأسماءهم، بناءً على وصيّة من عائشة، وكشف ذلك لأمير المؤمنين بعد وفاتها عندما طالبه بـذلك، كـما روى ذلك الخزّاز (٤). كلّ هذه الحقائق مرّ علها الكاتب من دون التفات.

هل توجد روايات تقول: الأئمّة ثلاثة عشر؟

انتقد الكاتب علماء الشيعة بأنّهم لم يبحثوا المسائل بحثاً علميّاً، واتهم البعض بأنّهم بعيدون عن الواقع، وكان هو بانتقاده أولى عندما بنى نظريّته على أغلاط النسّاخ، والتأويلات القسريّة للأحاديث، وراح يتتبع عثرات النسّاخ ويدوّنها ويعتمد عليها من دون أي مطالعة لما كتبه العلماء بحقّها، وأخذ يطلق الشعارات الإعلاميّة بناءً على

⁽١) الأصول الستة عشر: ص ١٥، أصل عبّاد العصفري.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٤ _ ٢٤٥، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأثمّة، ح ١٥.

⁽٣) المحاسن للبرق: ج ٢، ص ٥٩ _ ٦٠/ ١١٧٠.

⁽٤) كفاية الأثر: ص ١٨٩ ـ ١٩٠، باب ما روى عن عائشة من النصوص.

٣٨٢ دفاع عن التشيّع

تلك الأغلاط، فقال: (برزت.... روايات تقول بأنّ الأئمّة ثلاثة عشر)(١).

ونسب تلك الروايات إلى ثقة الإسلام الكليني الذي دوّن أبواباً كثيرة في كـتابه لإثبات إمامة الاثني عشر، فلكي نـوقف القـارئ والكـاتب عـلى هـذه الروايـات سنعرضها ليتبين زيف هذه الدعوى.

الرواية الأولى: رواها الكليني بسنده إلى أبي سعيد العصفري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، قال: «قال رسول الله ﷺ: إني واثنا عشر من ولدي، وأنت يا على زر الأرض، يعنى أوتادها وحبالها» (٢).

وكما هو واضح فإنّ الكليني رواها عن أبي سعيد العصفري، وهذا الرجل له أصل من الأصول، كما صرّح بذلك صاحب الذريعة، وبمراجعة ذلك الأصل نجد الرواية بنفسها موجودة، ولكن بهذا الشكل:

عن عمرو، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي وأحد عشر من ولدي وأنت ياعلي زر هذه الأرض _ يعني أوتادها وحبالها أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الأحد عشر من ولدى ساخت الأرض بأهلها» (٣).

فهذه الرواية الأولى من أصلها الذي اعتمد عليه الكليني وليس فيها ما يشير إليه الكاتب، وما وقع في الكافي هو من أغلاط النسّاخ.

الرواية الثانية: أيضاً رواها الكليني، عن أبي سعيد العصفري، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من ولدي اثنا عشر نقباء نجباء مفهمون، آخرهم القائم بالحق علاها عدلاً كما ملئت جوراً» (٤).

ومادام أصل العصفري بأيدينا، بحثنا عن الحقيقة هناك، فوجدنا الرواية بالأصل تقول:

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٤.

⁽۲) الکافی: ج ۱، ص ٥٩٩، ح ۱۷، باب ١٢٦.

⁽٣) الأُصول الستة عشر: أصل عباد العصفري، ص ١٦.

⁽٤) الكافي: ج ١، ص ٦٠٠، باب ١٢٦، ح ١٨.

عن أبي جعفر قال: «قال رسول الله ﷺ: من ولدي أحد عشر نقباء نجباء محدّثون مفهمون، آخرهم القائم بالحق يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً»(١).

فهي تدل على إمامة اثني عشر وليس ثلاثة عشر.

الرواية الثالثة: رواها الكليني، محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر، قال: دخلت على فاطمة على وبين يديها لوح فيه أسهاء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وثلاثة منهم على (٢).

وبمراجعة بسيطة إلى ما نقله الصدوق في كمال الدين وتحت عنوان خبر اللوح، حيث ذكر عدّة طرق لهذا الخبر، وبمراجعة لسند نفس الرواية نجد أنّ الاختلاف يزول، يقول الشيخ الصدوق: حدّثنا أجمد بن محمّد بن يحيى العطّار، قال: حدّثنا أبي، عن محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر.

وحدّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا أبي عن أحمد بسن محمّد بسن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر قال: دخلت على فاطمة على وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وأربعة منهم علي (٣).

فالألفاظ الزائدة في رواية الكافي المشوّشة لمعنى الرواية هي:

١ ـ من ولدها.

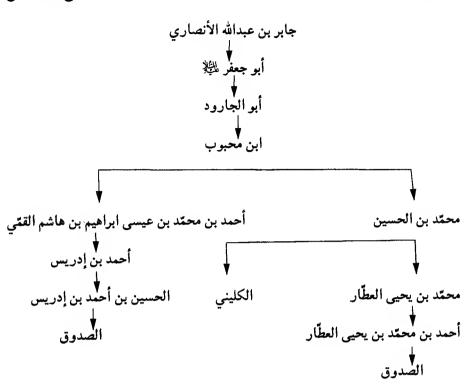
٢ ـ وثلاثة منهم علي.

ولا توجد هذه الألفاظ عند الشيخ الصدوق، وقد نقل ذلك بسندين كلاهما ينتهي إلى الحسن بن محبوب، ويتفقان مع الكليني في النقل بهذا الرجل، كما في المخطّط أدناه·

⁽١) الأصول الستة عشر: أصل عباد العصفري، ص ١٥.

⁽۲) الکافی: ج ۱، ص ۵۹۸، باب ۱۲۲، ح ۹.

⁽٣) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٥٢، ح ٧؛ كمال الدين: ٢٩٤، باب ٢٨، ح ٤.



إذن، طريق الصدوق وطريق الكليني واحد إلى ابن محبوب، وما نقله الصدوق هو الأدق، وأمّا ما نقله النسّاخ لكتاب الكافي فقد أضافوا إليه.

وقد نقل الشيخ الصدوق طرقاً عديدة لخبر اللوح وصلت إليه، ومن أراد المزيد فليراجع.

الرواية الرابعة: رواها الكليني عن ابن سهاعة، عن علي بن الحسين بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر الله يقول: «الاثنا عشر الإمام من آل محمد، كلّهم محدّث من ولد رسول الله عليه ومن ولد علي، فسرسول الله عليه وعلي ها الوالدان» (١).

نقل المفيد هذه الرواية من الكافي بهذا الشكل:

⁽۱) الكافي: ج ١، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٧، باب ١٢٦، ح ٧.

الفصل السابع / حديث الخلفاء اثنا عشر.....

«الاثنا عشر الأُمَّة من آل محمّد، كلّهم محدّث، على بن أبي طالب وأحد عشر من ولده، ورسول الله وعلى هما الوالدان»(١).

ونقلها الشيخ الصدوق عن الكليني أيضاً، فقال: «اثنا عشر إماماً من آل محمّد، كلّهم محدّثون بعد رسول الله، وعلي بن أبي طالب منهم» (٢).

ومن الواضح أنّ الشيخ المفيد والصدوق نقلا الرواية من الكافي مسن دون ذلك الاشتباه الذي وقع فيه النسّاخ بعد المفيد والصدوق.

فمثل هذه الروايات اعتمدها الكاتب وجعلها ركناً لنني نظريّة الإمامة الاثني عشريّة.

ولو سلّمنا بوجود هذه الروايات في المرتبة الثانية، فهل تقف أمام التراث الإمامي القائم على أنّ الأغمّة اثنا عشر؟ ولماذا لا يبحثها الكاتب سنديّاً؟ أضف إلى ذلك، وعلى حد تعبير السيّد العسكري الذي أخضع هذه الروايات للمنهج العلمي الذي اعتمدنا عليه، قال:

(إنّ فقهاء مدرستهم _مدرسة أهل البيت _لم يسموا أي جامع من جوامع الحديث لديهم بالصحيح كما فعلته مدرسة الخلفاء، حيث سمّت بعض جوامع الحديث لديهم بالصحاح، ولم يحجروا بذلك على العقول، ولم يوصدوا باب البحث العلمي في عصر من العصور، وإنّا يعرضون كلّ حديث في جوامعهم على قواعد دراية الحديث لأنّ رواة تلك الأحاديث غير معصومين عن الخطأ والنسيان اللذين يعرضان على كلّ بشر لم يعصمه الله...)، إلخ(٣).

إذن، ما اعتمد عليه الكاتب كان من أغلاط النسّاخ، وكان علماء الشيعة ملتفتين إلى ذلك قبل ولادة أحمد الكاتب، وأخضعوه للبحث العلمي، وهو ما لم يذكره الكاتب حتى بالإشارة.

⁽١) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٤٧.

⁽٢) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٠، ح ٢٥؛ الخصال: ج ٢، ص ٥٦٦، باب الاثني عشر، ح ٤٩.

⁽٣) معالم المدرستين: ج ٣، ص ٣٢٧.



الفصل الثامن

التسرّع في الأحكام من دون بحث ودراية

ثورة التوابين ومشكلة القيادة

يقول الكاتب: (نتيجة للفراغ القيادي فقد انتخب الشيعة في الكوفة بعد مقتل الحسين سليمان بن صرد الخزاعي زعيماً لهم)(١).

وأراد الكاتب من هذا الكلام أن يوجد سنداً يدعم مقولته السابقة باعتزال الإمام زين العابدين، ولكن المتتبع للأحداث وبنظرة شموليّة لذلك الوضع، يجد أنّ سليان بن صرد الخزاعي من الذين كاتبوا الحسين ليبايعوه، ولكنّه عجز عن نصرته ودعمه، وبعدما قتل الحسين تولّدت لدى الشيعة ردّة فعل عنيفة جدّاً، هزّت ضائسرهم، وأخذوا يلومون أنفسهم في عدم نصرة الإمام على المناهم.

أضف إلى ذلك أنّ يزيد وبعد مقتل الحسين لم يترك حرمة إلّا وانتهكها، فأخذ الشعور بالندم يدبّ في ضمير الأمّة الإسلاميّة، وأحسّت أنّها مقصرة بحق أغّتها وقادتها، وأرادت أن تعبّر عن تقصيرها ذلك، وتعيد زمام المبادرة بالقيام بعمل معيّن، ولا يوجد عمل ينقذهم إلّا الثورة على الواقع الفاسد الذي يعيشونه، ولكن من يقودهم لذلك العمل؟

علي بن الحسين بالأمس القريب كان مع أبيه، ويصكّ مسامعه استنهاض أبيه لهم بدون إجابة، وعلى رغم هذا الشعور فقد كتب سليان بن صرد إلى علي بن الحسين ليبايع له، ويقول بإمامته ويظهر دعوته (٢)، فأبى الإمام الله؛ لما يحمل من نظرة شموليّة

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

⁽۲) مروج الذهب: ج ۳، ص ۸۳.

للأوضاع آنذاك، والتي أدّت بالناس إلى التخلّي عن أبيه الحسين على فاضطرّ سلمان الله وضاع آنذاك، والتي أدّ عمل بن الحنفيّة (١)، لاكتساب الشرعيّة لما يقوم به من عمل، ولما عثّله محمّد من موقع في هذا البيت القيادي في الأمّة.

وما كتابة سليان إلى محمّد بن الحنفيّة إلّا خير شاهد على المركز الذي يحتلّه بيت علي بن أبي طالب في فكر الأمّة، ولم يتصدَّ ابن الحنفيّة للأمر، بل لجأ إلى زين العابدين فأذن له الإمام في ذلك، وخرج محمّد بن الحنفيّة وأنصاره من الإمام وهم يقولون: (أذِنَ لنا زين العابدين)(٢). وقامت الثورة، وسميت بثورة التوّابين، لأنّهم قالوا: (ما لنا من توبة ممّا فعلنا إلّا أن نقتل أنفسنا في الطلب بدمه)(٣).

إذن، ما استفاده الكاتب من هذا الموقف ليس إلّا تحريفاً لنصوص الأدلّة، أضف إلى ذلك ما قاله المسعودي: (لم تكن إمامة محمّد بن الحنفيّة إلّا بعد أن أبى على بن الحسين المنطق قبول كتاب سليان بن صرد الخزاعي، وبعد الإلحاح المستمر رفض الإمام، فتوجّه سليان إلى محمّد بن الحنفيّة ليكتب له وعدّه بالشرعيّة)(٤).

عقيدة المختار بن أبي عبيدة الثقفي

بعد أن خرج المختار للطلب بدم الحسين رافعاً هذا الشعار، وبعد أن كتب إلى زين العابدين (٥) ليمدّه بالشرعيّة السياسيّة كها يقول المسعودي، بعد كلّ ذلك نجد أنّ بعض التهم قد ألصقت بالمختار، أمثال ادعائه النبوّة ونزول الوحى عليه (٢).

تلك الشعارات، وهذه التهم تدعو الباحث إلى التأمّل، فكيف يطلب إمداده

⁽١) نفس المصدر السابق.

⁽۲) معجم رجال الحديث: ج ۱۸، ص ۱۰۰ ـ ۱۰۱، ر ۱۲۱۵۲.

⁽٣) تاریخ بغداد: ج ۱، ص ۲۱٦.

⁽٤) المسعودي، مروج الذهب: ج ٣، ص ٨٧ بتصرّف.

⁽٥) مروج الذهب: ج ٣، ص ٨٧.

⁽٦) الفرق بين الفرق للبغدادي: ص ٣٣.

الفصل الثامن/التسرّع في الأحكام.....

بالشرعيّة وهو نبي يوحى إليه؟ وهذا هو الذي ألجأنا إلى دراسة عقيدة المختار كـي نستوضح موقفه العقيدي والسياسي.

وبمطالعة النشاط السياسي لتلك الفترة المربكة في حياة الأمّة الإسلاميّة نجد ثلاث أحزاب سياسيّة يحاول كلّ منها الإطاحة بالآخر:

الأوّل: التجمعات الشيعيّة.

الثاني: الدولة الأمويّة.

الثالث: حركة ابن الزبير وأنصاره.

ومن الواضح جدًا أنّ التهم التي ألصقت بالمختار كانت بعد وفاته، أمثال أنّه زعيم الحركة الكيسانيّة؛ لأنّه من المعلوم أنّ هذه الحركة ولدت بعد وفاة محمّد بن الحنفيّة، والمختار توفّى قبل محمّد بن الحنفيّة (١).

إذ كيف يكون زعياً لحركة لم تولد بعد؟! إذ كلّ ما ألصق بالمختار كان بعد وفاته، وهذا واضح لا يختلف عليه اثنان، ولا يتناطح عليه عنزان، ويـؤيّد ذلك شكـوى الحكم بن المختار بعد وفاة أبيه إلى الإمام الصادق الله من تلك التهـم التي ألصـقت بأسه(٢).

ولكن نتساءل: من ألصق هذه التهم بالختار؟

وبعودة إلى النشاطات السياسيّة التي تمارس في تلك الفترة نجد أنّ الدولة الأمويّة التي كانت إحدى التيّارات السياسيّة العاملة آنذاك، والتي ثار المختار عليها وانتزع الحكم منها في بعض المناطق، نجدها جنّدت مرتزقيها للنيل من هذه الشخصيّة التي جرّعتها المنون، وأفضل وسيلة للنيل من الرجل في أي مجتمع من الجمتمعات رميه بعقائد تخالف عقائد المجتمع السائدة، وبما أنّ المجتمع كان إسلاميّاً، رموه بادّعاء النبوّة ونزول الوحى عليه (٣).

⁽۱) معجم رجال الحديث: ج ۱۰۸، ص ۱۰۱.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٩٥

⁽٣) الفرق بين الفرق: ص ٣٣.

٣٩٢ دفاع عن التشيّع

واستطاعت الدولة الأمويّة أن تحجّم هذه الشخصيّة، وتؤطّر ثورتها بإطار خاص، لا يتعدّى تحقيق المطامع الشخصيّة لذلك الثائر البطل.

أضف إلى ذلك، النشاط السياسي الفعّال الذي قام به ابن الزبير ضد هذه الشخصيّة الإسلاميّة التي انتزعت الحكم من الزبيريين، حتى قاتل المختار مصعب بن الزبير، الذي سيطر الأخير على الحكم، ولقد ترجم الزبيريّون هذا الموقف ضدّ المختار عندما بعث ابن الزبير أخاه عروة إلى محمّد بن الحنفيّة يقول له: (إنّي غير تاركك أبداً حتى تبايعني أو أعيدك في الحبس، وقد قتل الله الكذّاب الذي كنت تدّعي نصرته)(١).

فتحجيم شخصيّة المختار وتأطيرها بإطار ضيّق إجتمع عليه المتضادّان، الدولة الأمويّة والزبيريّون، ورموه بالتهم والأباطيل، وحاولوا إخفاء حقيقة ثورته؛ لأنّ في حقيقة ثورته الاعتراف بإمامة زين العابدين عندما كتب إليه، كما يقول المسعودي، وهذا الاعتراف يدين كلا الطرفين، يدين الدولة الأمويّة لاستلامها مقاليد السلطة في المجتمع الإسلامي مع وجود أعّة الحقّ ومصابيح الدجى «الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أعّة للناس وأوجب عليهم طاعتهم» (٢)، كما يقول الإمام زين العابدين عليها.

ويدين الزبيريين الذين يدعون الناس إليهم، ويحاولون كمّ الأفواه بالنار والحديد، كما هو واضح في تهديدهم لمحمّد بن الحنفيّة، إمّا بالبيعة أو بالحبس^(٣).

إذن، عقيدة المختار اجتمع على تشويهها الأعداء ـ الأمويون والزبيريون ـ لأنّ تلك العقيدة أرادت نصرة أهل البيت المين وإرجاع الحق إليهم، ولقد وفي بعض هذه الأهداف، وقال بحقد الإمام الصادق المنهن «ما امتشطت فينا هاشميّة ولا اختضبت حتى بعث إلينا المختار برؤوس الذين قتلوا الحسين الله وهذه الرواية صحيحة السند كيا يقول السيّد الخوتي (٤).

⁽۱) الطبقات الكبرى: ج ٥، ص ٧٩/ ٦٨٠.

⁽۲) کیال الدین: ص ۲۹۹ ـ ۳۰۰.

⁽٣) الطبقات الكبرى: ج ٥، ص ٧٩/ ٦٨٠.

⁽٤) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٩٤.

ونهى الإمام الباقر على عن سبّ الخــتار، وقال: «لا تسبّوا المختار، فإنّه قتل قــتلتنا وطلب بثأرنا، وزوّج أراملنا، وقسّم فينا المال»(١).

إذن، عقيدة المختار عقيدة واضحة، لا غبار عليها، لخصها السيّد محمد صادق آل بحر العلوم بقوله: (الذي انعقد عليه اتفاق الإماميّة صحّة عقيدة المختار، كما هو مذكور في كتبهم الرجاليّة والتاريخيّة، وكتب الحديث، وما نُبز به من القذائف، فهو مفتعل عليه وضعته أعداؤه تشويهاً لسمعته، وقد دعا له الإمام السجّاد علي بن الحسين المينية، وشكره الإمام الباقر المينا على صنيعه، وأطراه وترحّم عليه هو وابنه الصادق المينية، وتواتر الثناء عليه والذب عنه من علماء الشيعة)(٢).

إذن، لن يستطيع الكاتب أن يتفق مع الأمويين والزبيريين لتشويه هذه العقيدة، بعد أن انعقد اتفاق الإماميّة على صحّتها، وإن حاول تشويش الأذهان في الجملة.

نظرية الإمامة واستفسارات الشيعة

كانت نظريّة الإمامة واضحة في الفكر الإسلامي بما لا يقبل الشك، ووضوح هذه النظريّة نتيجة لما حملته من موروث نصي عليها من قبل الرسول الشيّي ومن قبل أمّة أهل البيت، ولهذا نجد كلاً من الأمويين والعبّاسيين ادّعوا الإمامة كما يقول الكاتب، فكلّ يحاول جر هذا المفهوم لمصاديقه التي يؤيّدها، وأمّا المصاديق الحقيقيّة له فقد فرضت عليها الظروف الموضوعيّة في بعض الأحيان التكتم وعدم إذاعة السر، لما يواجهونه من محن من طغاة العصر، ونتيجة لوضوح فكرة الإمامة وغموض مصداقها في بعض الأحيان، وعدم الإيمان بالمصاديق الأمويّة والعباسيّة لذلك المفهوم نجد في بعض الأحيان، وعدم الإيمان بالمصاديق الأمويّة والعباسيّة لذلك المفهوم نجد الجميع يسأل عن الإمام، وتُمّد الأعناق إلى البيت العلوي في كلّ فترة وكلّ عصر، ولهذا نجدهم تارة لا يؤمنون بموت إمام، ويتمسكون به حتى بعد وفاته، كما حدث للبعض مع الإمام الصادق المنج عندما توفيّ، ولم يتشخّص عند أولئك المصداق الذي

⁽۱) معجم رجال الحديث: ج ۱۸، ص ۹٤.

⁽٢) هامش فرق الشيعة للنوبختي: ص ٤١، هامش رقم ١.

عِثْل الإمامة، فتمسّكوا بالإمام الصادق وقالوا: إنّ الإمام لم يمت، وسمّوا الناووسيّة.

والبعض الآخر نجده يتمسّك ببعض أبناء الأئمّة الذين يحملون بعض المواصفات مثل أكبر ولده، أو ما شابه ذلك، ويجعلونه الإمام مع رفضه لهذا الموقع.

والبعض الآخر نجدهم يتمسكون حتى بأبناء الأئمة الذين توفّوا في حياتهم، فكلّ ذلك نتيجة لغموض المصداق لديهم؛ لما فرضته الظروف، وخصوصاً في زمن الإمام الصادق على الذي تحدّث عنه محمد أبو زهرة فقال: (فلا ريب من وجود التقيّة في عصر الصادق ومن بعده، وهي كانت مصلحة للشيعة، وفيها مصلحة الإسلام، لأنّها كانت مانعة من الفتن المستمرّة)(١).

ولكن رغم تلك الظروف نجد في كلّ عصر وزمان ثلّة من المؤمنين يحملون فكرة الإمامة مشعلاً وهّاجاً، ويعرفون مصداقها الحقيقي باسمه ونسبه، وصرّح الأثمّة لهم في ذلك، كما قال الإمام الكاظم على له الله له الله المام الكاظم على الشيعة، قال له: «سل تُخبر، ولا تُذِع، فإن أذعت فهو الذبح» (٢).

فهذا هو الواقع الذي عاشه الشيعة مع أغّتهم على مر العصور، وأكثر من ذلك فلقد كان المنصور يبعث جواسيسه بمعيّة الأموال حتى يسلّموها إلى الإمام الصادق الله ليتمكّن المنصور من قتله بهذه الطريقة، كها حدّث بذلك ابن المهاجر (٣).

فهذه هي الظروف التي تحكم الأئمة في بعض الأحيان في طرح ما يؤمنون به داخل الساحة الإسلاميّة، وعلى أساس هذا الواقع يجب دراسة تحرّكات الأئمّة وتصرّفات الشيعة في بعض الأوقات، فلم يعطِ الكاتب لهذا الواقع أي أهميّة في دراسته، وأكثر من ذلك راح يكذّب على الإماميّة بقوله: (وكان الإماميّون قد التقوا حوله)(٤) أي

⁽١) الإمام الصادق: ص ٢٤٣ _ ٢٤٤ بتصرّف.

⁽۲) الإرشاد: ج ۲، ص ۲۲۲؛ بصائر الدرجات: ص ۲۵۰-۲۵۲؛ رجال الکشي: ترجمة هشام بن سالم، ص ۲۸۲ _ ۲۸۳، رقم ۵۰۲،

⁽٣) مناقب ابن شهرآشوب: ج ٤، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٧.

الفصل الثامن/التسرّع في الأحكام.....

اسماعيل ابن الإمام الصادق الله.

ولكن التاريخ حدّث بخلاف ذلك تماماً. يقول النوبختي: (إنّ الإماميّة لا زالوا ثابتين على إمامة أبي عبدالله جعفر بن محمّد في أيّام حياته غير نفر يسير)(١).

وأولئك النفر الذين حسبهم الكاتب جميع الإماميّة قد اختلطت عليهم الحسابات، أمّا الإماميّة أمثال هشام بن سالم، وعبدالله بن أبي يعفور، وعمر بن يزيد السابري، ومحمّد بن النعمان أبي جعفر الأحول مؤمن الطاق، وعبيد بن زرارة، وجميل بن درّاج، وأبان بن تغلب، وهشام بن الحكم، وغيرهم من وجوه الشيعة وأهل العلم منهم والنظر والفقه _كما يقول النوبختي _قد ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر، وحتى أولئك النفر اليسير الذين جعلهم الكاتب العمود الفقري لنظريّته، حتى أولئك بعدما تبيّن الحقى وتوفي الإمام الصادق الله وورث الكاظم الإمامة وأبطلت الدعاوى التي أثيرت عادوا إلى القول بإمامة موسى بن جعفر، كما صرّح بذلك النوبختي، واجتمعوا جميعاً على إمامة موسى بن جعفر، كما صرّح بذلك النوبختي، واجتمعوا جميعاً على إمامة موسى بن جعفر، كما صرّح بذلك النوبختي، واجتمعوا جميعاً على إمامة موسى بن جعفر، كما

وكما قلنا ـ نتيجة لخفاء المصداق ـ تعلّق بعض الشيعة بإسماعيل ابن الإمام الصادق الله ، بدون دليل عليه، سوى علاقة الوالد بولده، من قبيل تقبيل الإمام لإسماعيل في حالة وفاته، وبعض الأدعية مثل قول الإمام: «سألت الله في إسماعيل أن يبقيه بعدى» (٣).

وهذه دعوى لا تسقط من فم أي أب، فضلاً عن الإمام الصادق، فهذا المدح والحب وَلَّد مع غموض الشخص الخلف من بعد الصادق الله عند البعض الذين لم يكونوا مقرّبين من الإمام هذا التشويش، ولهذا قالوا: إنّ أباه أشار إليه بالإمامة (٤)، ولم

⁽١) فرق الشيعة: ص ٧٥.

⁽٢) فرق الشيعة: ص ٨٩.

⁽٣) رجال الكشي: ترجمة عبدالله بن شريك، ص ٢١٧، رقم ٣٩١.

⁽٤) فرق الشيعة: ص ٧٩.

٣٩٦ دفاع عن التشيّع

يقولوا نصّ عليه، وقد اعترف الكاتب أيضاً بعدم وجود نص عليه (١)، ورغم كلّ ذلك قاوم الإمام الصادق الله هذه الشبهة عند البعض، فأنزل جثمان ابنه إسماعيل عدّة مرّات ودعا المشيّعين للنظر إلى وجهه والتأكّد من وفاته، وقد اعترف بـذلك أحمـد الكاتب نفسه (٢).

وفعل الإمام هذا تقريراً لهم بأنّ الإمام من بعده ليس إسهاعيل كها توهموا، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل التفّ عليهم أبو الخطّاب الذي لعنه الإمام الصادق^(٣)، وتحوّل الأمر من إمامة إسهاعيل إلى نبوّة أبي الخطّاب نفسه (٤)، ثمّ ساد الهرج والمرج فيهم.

أمّا وجوه الشيعة، وأهل العلوم منهم ـكها يقول النوبختي ـ والنظر والفقه ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر بعد أبيه، حتّى رجع إلى مقالتهم عامّة من كان قــال بــإمامة عبدالله بن جعفر (٥).

وكان ذلك نتيجة للمنهاج الذي وضعه الإمام الصادق الله لأصحابه في التعرّف على مَنْ بعده، بحيث قسمهم إلى قسمين: قربوا من المدينة وبعدوا عنها، فأمّا أولئك الذين في المدينة وهم من المقرّبين لن يجهلوا الإمام بعد أبيه، على حدّ تعبير الإمام، وأمّا أولئك الذين بعدوا عن محلّ إقامة الإمام، لعلّهم يجهلون الإمام من بعد أبيه، فسأله محمّد بن مسلم في شأن أولئك البعيدين من إقامة الإمام إذا قدموا المدينة، ما هي مواصفات الإمام؟ قال: يعطى السكينة والوقار والهيبة (١).

وهذه المواصفات تميّز الإمام الكاظم على عن غيره من ولد الصادق على الأن الكشّي قال بحق عبدالله الأفطح: (ظهر منه من الأشياء التي لا ينبغي أن تظهر من

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٩.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٧.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ٢٤٨

⁽٤) فرق الشيعة: ص ٨١

⁽٥) فرق الشيعة: ص ٨٩.

⁽٦) الإمامة والتبصرة من الحيرة: ص ٨٨.

فالسكينة والوقار والهيبة لم تكن مواصفات عبدالله الأفطح، حتى ييقول الكاتب: هع فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامته) (٣). فأين هذا الإجماع من قول النوبختي:

(أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامته) (٣). فأين هذا الإجماع من قول النوبختي: (هشام بن سالم، وعبدالله بن أبي يعفور، وعمر بن يزيد السابري، ومحمّد بن النعمان أبي جعفر جعفر الأحول مؤمن الطاق، وعبيد بن زرارة، وجميل بن درّاج، وأبان بن تغلب، وهشام بن الحكم، وغيرهم من وجوه الشيعة وأهل العلم منهم والنظر والفقه، ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر حتى رجع إلى مقالتهم عامّة من كان قال بإمامة عبدالله بن جعفر، فاجتمعوا جميعاً على إمامة موسى بن جعفر) (٤). فحدث تعارض بين قول النوبختي هذا، وقول أحمد الكاتب: (أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامة عبدالله)، وحل التعارض هذا لا يجتاج إلى كلام.

وبعد إفلاس الكاتب من كلّ ذلك، راح يتهم الصفّار والكليني والمفيد والكيشي بالقول بأنّ أقطاب النظريّة الإماميّة كهشام بن سالم ومحمّد بن النعمان ذهبوا في البداية إلى إمامة عبدالله الأفطح (٥)، مع أنّ أولئك الذين ذكرهم الكاتب لم يقولوا هذا، بلل نقلوا رواية أنّ هؤلاء ذهبوا إلى عبدالله الأفطح ليسألوه عن مسائل، ليبطلوا جلوسه مكان أبيه فسألوه فخرجوا منه ووردوا على موسى بن جعفر عليه (١).

ثمّ راح الكاتب يتكلّم في (ص ٨٩) بكلام يناقض كلامه المتقدّم في (ص ٨٨)، أي بصفحة واحدة، فقال في (ص ٨٨): أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامة عبدالله الأفطح. وفي (ص ٨٩) قال: كاد أن يحظى بإجماع الشيعة.

⁽١) رجال الكشي: ترجمة عهّار بن موسى الساباطي، ص ٢٥٤، رقم ٤٧٢.

⁽٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٠.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٨.

⁽٤) فرق الشيعة: ص ٨٩

⁽٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٨

⁽٦) الكافي: ج ١، ص ٤١٢ ـ ١٣٤، ح ٧.

٣٩٨ دفاع عن التشيّع

فهذا التناقض والإضطراب ينم عن ضعف في دراسة الواقع دراسة متكاملة ثمّ إصدار حكم بحقه.

إساعيل في نظر الشيعة

لم تنظر الشيعة إلى إسماعيل بأنّه إمام من أغّة أهل البيت المنظم، كما يقول الشيخ المفد:

(أنّه ليس أحد من أصحابنا يعترف بأنّ أبا عبدالله الله نصّ على ابنه إسماعيل، ولا رُوي ذلك في شاذ من الأخبار، ولا في معروف منها، وإنّما كان الناس في حياة إسماعيل يظنّون أنّ أبا عبدالله الله ينصّ عليه لأنّه أكبر أولاده، وبما كانوا يرونه من تعظيمه، فلمّ مات إسماعيل رحمه الله زالت ظنونهم وعلموا أنّ الإمامة في غيره).

وفتّش الشيخ عن وجود نص أو خبر على إمامة اسهاعيل، ولم يجد، وقــال: (لا يوجد أثر ولا خبر يعرفه أحد من نقلة الشيعة)(١).

فكان إسهاعيل رجلاً محترماً، من أولاد الإمام، ومن البيت العلوي، ولهذا كانت وفاته أمراً عاديّاً عند أصحاب الإمام جعفر بن محمّد، لأنّه سُئل عن إمامة إسهاعيل فنفاها في حياته أكثر من مرّة (٢).

ولكن بعض المتصيّدين بالماء العكر، أراد أن يدخل إلى السور الذي ضربه أعّة أهل البيت بهي على الإمامة من هذا الطريق، والبعض الآخر استعاروا مغفّلين مدح الإمام الصادق على لولده كدليل على الإمامة، مع أنّ الإمام الصادق على نفي إمامة إسماعيل أكثر من مرّة (٣).

وأكثر من ذلك عندما توفي إسهاعيل كشف الإمام عن وجهه حتى لا يدّعوا حياته، وراح يقبّله مراراً وتكراراً.

⁽١) الفصول الختارة: ج ٢، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

⁽٢) هامش فرق الشيعة: ص ٧٥، رقم ١.

⁽٣) المصدر السابق.

الفصل الثامن/التسرّع في الأحكام....

ووجد الكاتب ضالّته في موقف هؤلاء من دون أن ينقل أي نص لهم على إمامة إسماعيل، بل أطلق عبارة اعلاميّة قال فيها: (سببت وفاة إسماعيل هزّة في الفكر الإمامي)(١).

ولو سألنا النوبختي عن هذه الهزّة لقال: (إنّ القائلين بإمامة جعفر بن محمّد لم يزالوا. ثابتين على إمامته أيّام حياته غير نفر يسير)(٢).

فهذه الهزّة المدّعاة لم يصدّق بها ولا نقلها أي شخص سوى الكاتب، وقد نسجها من خياله وقدّمها للقارئ لكي يشوّش الحقيقة ويضيّعها.

الإمامة الإلهية

لفظ الإمام من الألفاظ القرآنيّة التي وردت في القرآن الكريم، ونسبها إلى بعض أنبياء الله تعالى بقوله: ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ فَأَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَـاعِلُكَ لِـلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ (٣).

فالإمامة مفهوم قرآني أعطي لإبراهيم ﷺ، وتساءل نبي الله إبراهيم ﷺ عن مواصفات من يشغل هذا المنصب، فأجابه تعالى ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِىَ الظَّالِينَ﴾، فأطلقت كلمة الظالمين هنا ولم تحدّد، فشملت كل أنواع الظلم للنفس وللغير، فتدل الآية على عصمة ذلك الشخص الذي يحمل هذا المفهوم (٤).

وثبت ذلك المفهوم لأمير المؤمنين ﷺ بنص القرآن الكريم: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ (٥)، وأتّفق أَنّها نزلت في علي ﷺ، والمراد من كلمة ﴿وَلِيُّكُمُ ﴾ من كان متحققاً بتدبيركم، والقيام

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٦.

⁽٢) فرق الشيعة: ص ٧٥.

⁽٣) البقرة: ١٢٤.

⁽٤) تفسير الرازي: ج ٤، ص ٣١ ـ ٤٢.

⁽٥) المائدة: آية ٥٥.

بأموركم، وثبت أنّ المعني بـ ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أمير المؤمنين، وفي ثبوت هذين الوصفين ـ كما يقول الشيخ الطوسي ـ دلالة على كونه إماماً لنا(١).

وكذلك ثبتت إمامته على بنصوص رسول الله المنطقة من قبيل: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والر من والاه وعاد من عاداه» (٢)، «إنّ عليّاً مني وأنا منه وهو وليكم بعدي» (٣)، «أنت ولي كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة» (٤)، «إنّ هذا أخبي ووصيبي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا» (٥)، إلى غير ذلك من العشرات، بل المئات من الأحاديث النبويّة الشريفة التي توّجت أمير المؤمنين على إماماً للمسلمين، وخليفة لرسول ربّ العالمين، ونقلتها كتب الخاصّة والعامّة على السواء.

وأمّا سريان هذه الإمامة في ولد أمير المؤمنين علي ﷺ فجاء أيضاً على لسان رسول الله ﷺ ونقلته كتب الشيعة والمنصفين من السنّة.

فلقد خاطب رسول الله عَلَيْكُ الحسين الله بقوله: «أنت سيّد ابن سيّد أخو سيّد، أنت إمام أخو إمام، أنت حجّة ابن حجّة أخو حجّة، وأنت أبو حجج تسعة، تاسعهم قائمهم»(٦).

وكذلك قول سيد البشر: «إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أمّـــة، تـــاسعهم خاتمهم وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»(٧).

وصرّح أئمَّة أهل البيت بهذه الحقيقة، يقول السجّاد ﷺ: «فينا نزلت ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً

⁽۱) تلخیص الشافی: ج ۲، ص ۱۰.

⁽۲) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و ٦٧٢ و ٩٦٤ و ٩٦٤؛ سنن النسائي: كتاب الخصائص، ح ٢٥٨٤ البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢.

⁽۳)مسنداً حمد: ج ٤، ح ٢٦ ١٩٤؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ١ ١ ٣٧؛ مصنف بن أبي شيبة، فضائل علي: ج ٧، ص ٤ - ٥، رقم ٥٠٤.

⁽٤) المستدرك على الصحيحين: ج Υ ، ص Υ - ١٤٢، ح Υ - ٢٥٢٤.

⁽٥) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٦٢ _ ٦٤؛ السيرة الحلبيّة: ج ١، ص ٢٦.

⁽٦) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٤، باب ٩٤، ح ٤٤؛ مقتل الحسين للخوارزمي: ص ٢١٢ ـ ٢١٣، ح ٧.

⁽٧) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤.

الفصل الثامن/التسرّع في الأحكام.....

بَاقِيَةً فِي عَقِبِه ﴾، والإمامة في عقب الحسين بن علي بن أبي طالب إلى يوم القيامة»(١).

وكذلك قال أبو جعفر الحياد: «يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم» (٢). وروى الكافي هذا الحديث بسند صحيح جدّاً.

إذن، الإمامة لعلى بنص القرآن، ولولده بنص رسول الله عَلَيْكُا.

ولم ينقل الكاتب هذه النصوص للقارئ ليطّلع على حقيقة الأمر، واكتنى بالإشارات إلى ذلك من دون تعليق (٣).

الإمامة في مواجهة الظروف الموضوعيّة

حملت الإمامة امتيازات خاصة حصلت عليها من إشارات القرآن، وتأكيدات رسول الله عليه ومن هذه الامتيازات قول خبزية بين ثيابت: إني سميعت رسول الله عليه ومن هذه الامتيازات قول خبزية بين ثيابت: إني سميعت رسول الله عليه والباطل، وهم الأعمة الذين يُقتدى بهم» (٤)، وقال أبو ذر: سمعت رسول الله عليه يقول: «الأمر لعلي بعدي، ثم للحسن والحسين، ثم في أهل بيتي من ولد الحسين» (٥). ونتيجة لذلك هنا عمر بن الخطاب علي بن أبي طالب بقوله: (بخ بخ لك يابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة) عندما قلد الرسول علي بن أبي طالب بي وسام الولاية.

وبقيت هذه الفكرة في أذهان الصحابة والمؤمنين، ولكن وبعد أن أقصي من يمثّلها بالقوّة نتيجة: (كره العرب أن تجتمع النبوّة والخلافة في بيت واحد) على حدّ تعبير عمر بن الخطّاب (٦)، ظلّت هذه الفكرة عرضة لقراصنة السياسة من الأمويين

⁽۱) کیال الدین: ص ۲۰۳، ح ۸

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، باب ١٢٦، ح ١٥.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥٨.

⁽٤) الاحتجاج: ج ١، ص ١٩٧.

⁽٥) الخصال: ج ٢، ص ٥٤٤، باب الاثني عشر، ح ٥.

⁽٦) الكامل لابن الأثير: ج ٣، ص ٦٦، سيرة عمر سنة ٢٣؛ تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٨٩.

والعبّاسيين وغيرهم، ليحصلوا على امتيازاتها، واستمرّ أعَّة أهـل البـيت ﷺ رغـم الإقصاء المتعمد يدافعون عن هذا المنصب مستغلّين ظروف الدولة.

فالإمامة كانت ولا زالت واضحة في الفكر الإسلامي، ولكن مصداقها تارة يدافع ويعلن نفسه، وأخرى يكتم ذلك؛ للظروف التي تحيط به، فعلي الله أعلن نفسه للأمة، واستنكر على أولئك المتربّصين بهذا المنصب عملهم، وقال: «أوَمنهم من ينكر حقّنا»، وراح يعاتب الأمّة على ما فعلوه بقوله: «فياعجي! ومالي لا أعجب من خطأ هذه الفرقة على اختلاف حجمها في دينها، لا يقتصّون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي»(١).

وصرّح أمير المؤمنين على بالخلافة بقوله: «ولا تصلح الإمامة والخلافة إلّا فينا» (٢)، وراح يناشد البدريين بحقّه، كما حدّث بذلك أحمد بن حنبل والنسائي والترمذي وابن ماجة وابن كثير (٣)، واستمرّ أمير المؤمنين على بالمطالبة العلنيّة، ولكن أحكمت الدولة قبضتها على الأمّة، ولم تنفع الاحتجاجات آنذاك.

فجاء من بعده ولده الحسن، وطالب بمنصب أبيه أيضاً، وخاطب الناس بكون على خاتم الأوصياء، ثمّ راح الله يطالبهم بمميّزات هذا المنصب وهي الطاعة له، فقال لهم: «ألا تعلمون أنني إمامكم مفترض الطاعة عليكم» (٤)، وناشد عدي بن حاتم الأمّة بهذا النمط من الخطاب بقوله: (ألا تجيبون إمامكم وابن بنت نبيّكم) (٥).

وجاء الحسين بن علي ليطالب الأمّة علناً بحفظ الحقوق، فناشدها بحديث الغدير الذي أثبت الخلافة لعلي وأولاده من بعده (٦)، وانتفض على الوضع القائم بثورة دوت

⁽١) نهج البلاغة: ص ١٤٣، الخطبة ٨٨.

⁽٢) الإحتجاج: ج ١، ص ٣٥٣.

⁽٣) مسندأ حمد: ج ١، ح ٦٤٢ و ٧٧٢ و ٩٥٣؛ سنن النسائي: رقم ٢ ٨٥٤؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ١٧ ٧٣؛ سنن ابن ماجه: ج ١، ح ١١٦ و ١٢١.

⁽٤) كمال الدين: ص ٢٩٦ _ ٢٩٧، باب ٢٩، ح ٢.

⁽٥) شرح نهج البلاغة: ج ١٦، باب ٣١، ص ٣٨.

⁽٦) کتاب سلیم: ج ۲، ص ۷۹۱، ح ۲٦.

وهكذا راح الأئمّة ﷺ من ولد علي ﷺ ينظرون إلى الموقف، وإلى الظروف التي تحيط بهم.

وبدأ الطغاة يبثّون العيون، وخصوصاً أبا جعفر المنصور، كما يقول الكليني، فلقد بثّ جواسيسه في المدينة ينظرون إلى من تنفق شيعة جعفر عليه فيضربون عنقه (٢)، ولام هشام بن سالم نفسه عندما كلّم رجلاً من بني مخنزوم بالإمامة وظلّ خائفاً للأجواء المحيطة بالإمام الصادق (٣).

وتسابق كلّ من الأمويين والعباسيين بهذه السياسات الإرهابيّة للحصول على هذا المنصب، فراح العبّاسيّون يعدّون سلسلة الوصاية بحيث جعلوا جذرها يرتوي من علي بن أبي طالب الميّلة، ولكن عندما علموا أنّ أولاد علي الحسن والحسين وأولادهم أحقّ منهم بالمطالبة، عدّلوا هذا البند، وجعلوا الجذر يرتوي من العبّاس مباشرة، والظروف هي التي كانت تحدّد موقف الإمام، فتارة يعلن إمامته ويدافع عنها وأخرى يكتم أمره ويأمر أصحابه بعدم إذاعة السرّ؛ لضعف الناصر، وقلّة العدد.

هذه هي الظروف التي عاشتها الإمامة، ولابدّ أن تؤخذ في الحساب عندما تبحث هذه المسألة، وكلّ من حاول أن يحدّد موقف الإمام بدون هذا الواقع وبدون تملك المقدّمات تصبح دراسته ناقصة غير موصلة إلى نتيجة سليمة، وبهذا وقع أحمد

⁽١) عيون المعجزات: ص ٦٧.

⁽٢) الكافي: ج ١، ص ٤١٢، باب ٧.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٨.

الكاتب عندما رأى أنّ بعض الأئمّة أمروا أصحابهم بعدم إذاعة السر، وبعضهم عمل على خلاف ذلك، راح يشكُّك بنظريَّة الإمامة الإلهيَّة، ناسياً أنَّ فكرة الإمامة لم تختفِ من الفكر الإسلامي قط، والذي حصل أنّ هذا الإمام أو ذاك أخفي نفسه خوفاً على الموقع الذي يشغله في الإسلام، وعندما علم الكاتب أنّ القارئ ليس غافلاً عن هذه الظروف راح يبحث عن زاوية أخرى، وهي البيت العلوي وشخصيّاته الذين نقل التاريخ عن مواقفهم ببعض الروايات التي أسيء فهمها، وجعلها ضربة جديدة لنظريّة الإمامة، والشخصيّة المقصودة هي شخصيّة زيد بن على بن الحسين عليه، وما دار من حوار بين زيد وبين مؤمن الطاق، فقال الكاتب: (إنّ زيداً قد فوجئ بالإمامة، واستغرب أن يكون الإمام السجّاد والد زيد قد أخبر مؤمن الطاق ولم يخبره)(١)، ولكن الكاتب تناسى قول زيد في الإمامة: وما نقله حول إمامة الاثنى عشر لولده يحيى، وعـندما سأله ولده هل أنت منهم، قال: (لا، ولكني من العترة)، ولهذا ترحّم عليه الصادق عليه، وأخبر أصحابه أنّ زيداً «كان مؤمناً وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أمَا إنّه لو ظفر لوفي»(٢)، فهذه الصفات والألقاب التي حازها زيد من الإمام الصادق الله تنم عن وفاء زيد ودرايته بالأمر، والسرّ الذي أدّى بالكاتب وغيره من المؤلّفين إلى القـول الخاطئ بحقّ زيد هو ذلك الحوار الذي دار بين زيد الله وبين مؤمن الطاق، فلقد كان حواراً تلفّه السريّة التامّة في مسألة الإمامة، ولم يتوصّل مـؤمن الطـاق إلى القـصد الحقيق لزيد، ولأجل أن يقف القارئ على حقيقة الأمر ننقل ذلك الحوار بالكامل، وللثمرات الجمّة التي تحتويها هذه المقابلة.

تقول الرواية: (إنّ زيداً بعث إلى مؤمن الطاق _ وهو الذي يتكلّم _ فقال لي: يا أبا جعفر، ما تقول إن طرقك طارق منّا، أتخرج معه؟ قال: فقلت له: إن كان أباك أو أخاك خرجت معه. قال: فقال لي: فأنا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم فاخرج معي. قال: قلت: لا، ما أفعل جعلت فداك. قال: فقال لي: أترغب بنفسك عنيّ؟ قال:

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٥.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٧.

قلت له: إنّا هي نفسٌ واحدة، فإن كان لله في الأرض حجّة فالمتخلّف عنك ناجٍ والخارج معك والخارج معك والخارج معك سواء. قال: فقال لي: يا أبا جعفر، كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة ويبرد لي اللقمة الحارة حتى تبرد شفقةً عليَّ، ولم يشفق عليَّ من حرّ النار، إذ أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟ فقلت له: جعلت فداك من شفقته عليك من حرّ النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبالِ أن أدخل النار.... فقال زيد: أما والله، لئن قلت ذلك لقد حدّثني صاحبك الإمام الصادق الله الله عنده أني أقتل وأصلب بالكناسة، وأنّ عنده لصحيفة فيها قتلي وصلبي)(١).

وحملت هذه الرواية غرات عديدة:

الثمرة الأولى: اعتراف صريح وواضح بأنّ الفكر الإمامي قائم على مسألة الإمامة الإلهيّة، وهذا الاعتراف في زمن الإمام الصادق اللهِ، وعلم الصادق اللهِ بذلك وعدم ردعه يفنّد قول الكاتب بأنّ الإمامة فكرة حادثة.

الثمرة الثانية: قول زيد بن علي: (لقد حدَّني صاحبك بالمدينة أني أقتل وأصلب بالمكناسة، وأنَّ عنده صحيفة فيها قتلي وصلبي)، وهو اعتراف من زيد الله بإخبار الصادق له عن المغيّبات، وبنفس هذا الإخبار نكتشف أنَّ لزيد مكانة عند الصادق الله وإلّا لما أخبره بهذا الخبر خوفاً من أن ينتشر ويُقتل زيد غير هذه القتلة التي أخبر بها الصادق، فيكذّبوا الصادق الله عندها ويسقطوه من أعين الناس.

الثمرة الثالثة: عدم إحاطة مؤمن الطاق بمقولة زيد (كنت أجلس مع أبي على الحوان فيلقمني البضعة السمينة...)، فهذا استنكار واضح من قبل زيد بن علي على مؤمن الطاق، بأنّه كيف أنّ السجّاد لا يخبرني بالإمامة ويخبره، كلّا بل أخبرني أي بالإمامة وأنا خارج أجاهد هؤلاء بأمر إمامي الذي أخبرني حتى بقتلي وصلبي، ولم يخبرني بالإمامة؟ أي أخبرني حتى في الجزئيّات، فكيف لا يخبرني بالكليّات، وهذا ما

⁽۱) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٧.

٤٠٦ دفاع عن التشيّع

ذهب إليه السيّد الخوئي^(١).

مع أنّ زيداً نفسه قال: (الأغمّة اثنا عشر...)، وإنّ (جعفر إمامنا في الحلال والحرام)(٢).

وعندما أغلقت كلّ النوافذ أمامه راح يتشبّث بعلم الغيب لكي يخرجه من مأزقه، وعندما بحث ولم يجد رواية واحدة صريحة ينفي فيها أحد الأثمّة علم الغيب عن نفسه، لجأ إلى تزوير الأحاديث، فقال: (وكانت النظريّة الإماميّة في البداية تقوم على موضوع علم الأئمّة بالغيب كطريق لإثبات ارتباط الإمام بالله، ولكنّ الإمام الصادق كان دائماً ينفي علمه بالغيب ويقول بصراحة: «يا عجباً لأقوام يزعمون أنّ نعلم الغيب»)(٣).

وحاول الكاتب النفوذ إلى نظريّة الإمامة من هذا الطريق، مستدلاً بحديث يدلّ بظاهره على نفي الإمام العلم بالغيب، وهذا الحديث جاء عن الصادق على قائلاً: «وياعجباً لأقوام يزعمون أنّ نعلم الغيب»(٤).

ولم يترك الإمام الصادق على الفرصة لأحمد الكاتب وغيره كبي يستغلّ هذا الحديث، فذكر الصادق على في ذيل هذا الحديث مباشرة، وبعدما قام من مجلسه، ذكر لأصحابه بعدما سألوه: لماذا هذا القول؟ قال لهم: إنّ لديه علم الكتاب كلّه، وأنّ الذي جاء بعرش بلقيس إلى سليان علمه علم من الكتاب، وإن نسبة علم هذا إلى علم الإمام كقدر قطرة من المطر في البحر الأخضر (٥).

ولكن _ وللأسف _ قطع أحمد الكاتب هذا القسم من الحديث، ونقل صدر الحديث الذي نطق به الإمام في مجلس عام، فالكاتب لم يدرس أجواء الرواية والحديث، بل أخذ المقطع الذي ينفعه من دون رويّة ودراسة، بالإضافة إلى أنّه غير أمين في

⁽١) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٥٥.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٧.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٧.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٧.

⁽٥) بصائر الدرجات: ص ٢٣٠ ـ ٢٣١، ح ٥.

ثمّ يقول الكاتب: (إنّ الإمام الصادق كان دائماً ينفى علمه بالغيب)(١).

فلو تفضّل علينا الكاتب ونقل لنا رواية واحدة خالصة تدلّ على أنّ الإمام نفى عنه علم الغيب الذي أعطاه الله لنبيّه، وعلّمه رسول الله ﷺ إلى أوصيائه، وبما أنّه لم يجد ذلك استشهد بالرواية أعلاه التي يلف صدرها جو التقيّة، وأمّا ذيلها بعدما انفضّ المجلس _كها تقول الرواية _ ففيه تصريح الإمام لأصحابه بمقدار علمه.

ثمّ راح أحمد الكاتب يستدلّ برواية تقول: إنّ الإمام أخبر أصحابه بأنّ عليهم عيناً، ولم يرَ أُولئك الأصحاب ذلك العين، فقال الكاتب معقباً على الرواية بأنّها تحمل التناقض في نفسها، لأنّ الإمام يخبرهم عن العين وأصحابه لم يشاهدوه، وراح يشنّع على الشيعة بذلك، ونسي الكاتب أنّ الرواية ضعيفة بإبراهيم بن إسحاق الأحمر الذي يقول النجاشي بحقّه: (ضعيفاً في حديثه مموهاً) (٢)، وكذلك قال الطوسي: (ضعيفاً في حديثه، منهاً في دينه) (٣).

ونحن هنا نريد أن ننبّه الكاتب على أنّ الباحث عليه أن يطمئن للروايات التي يستدلّ بها، وليس من قصدنا تضعيف الرواية، لأنّه على فرض صحّة الرواية، فإنّه لا يوجد فيها أي تناقض، لأنّ إخبار الإمام بأنّ عليهم عيناً لا يستلزم معرفتهم به، أضف إلى ذلك أنّها معارضة بجم غفير من الروايات التي حفلت بها كتب الشيعة، والتي تصرّح بأنّ الأئمّة لهم علم خاص ورثوه من رسول الله عليه من كما صرّح بذلك الإمام الصادق عليه (٤).

ثمّ شنّ الكاتب هجومه الجديد على الشيعة حول مسألة التقيّة، وجعلها ظاهرة

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٧.

⁽٢) رجال النجاشي: ص ١٩، رقم ٢١.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٢٠٤ _ ٢٠٦/ ١٠٢.

⁽٤) بصائر الدرجات: ص ١٢٩.

٤٠٨

حديثة في الإسلام أطلقها الإماميّة (١). وسنلاحظ ذلك في بحث مستقلّ إن شاء الله تعالى.

الوكالة منهج الأغة للاتصال بشيعتهم

اعتمد أمَّة أهل البيت منهجاً في الاتصال بالشيعة في مختلف بقاع الأرض، وهو منهج الوكالة، أو ما يسمّى اليوم بالسفارة، وهذا المنهج ليس هو بالجديد المبتكر، فهو وسيلة الاتصال القديمة والحاضرة لكلّ دولة برعاياها البعيدين عنها، يقول أحمد بن إسحاق: قلت للإمام الهادي: يا سيّدي أنا أغيب وأشهد، ولا يتهيّأ لي الوصول إليك إذا شهدت في كلّ وقت، فقول من نقبل وأمر من غتثل؟

فأجابه الإمام: «هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ما قاله لكم فعني يقول، وما أدّاه إليكم فعني يؤدّى»(٢).

وأبوعمرو هذا هو عثمان بن سعيدالعمري، وهو وكيل الإمام الهادي والعسكري الله والمهدي (عج)، والذي يقول السيّد الخوتي بحقّه: (و الروايات في مـدحه وجـلالته متظافرة)(٣). وأمّا الكاتب فيقول بحقّ تلك الروايات: (ضعيفة سنداً ومتناً)(٤).

فهو والسيّد الخوتي في وثاقة العمري على طرفي نقيض، واتهم العمري باستصحاب الوكالة، بينا نجد الشيعة عندما يتوفّى الإمام السابق، يسألون اللاحق عن وضع الوكلاء، فبالرغم من التوثيق الذي أصدره الهادي بحقّ أبي عمرو عثمان بن سعيد العمري، جاء السائل إلى العسكري مباشرة يسأله بهذا السؤال، وهو عمّن نأخذ وممن نقبل؟ فأجابه العسكري على بنفس جواب الهادي على:

«هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي وثقتي في المحيا والمهات، فما قاله لكم فعنيّ

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٨.

⁽٢) الغيبة للطوسي: ص ٢١٥.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ١١، ص ١١٢، رقم ٧٥٩١.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

الفصل الثامن/التسرّع في الأحكام.....

يقول، وما أدّاه إليكم فعني يؤدّي»(١).

ولهذا كان عبدالله بن جعفر والشيعة يسألون العمري بحق التوثيقين الصادرين من الهادي والعسكري أن يخبرهم بخبر الإمام الحجّة (٢).

فتجاهل الكاتب كل تلك الاستفسارات والتأكيدات من قبل الشيعة على الوكيل، وصير هذا المنصب للمستصحبين، كل من يستصحب الوكالة السابقة فهي له، متناسياً متابعات الشيعة الدقيقة حتى للخط الصادر من الإمام، ومقارنته بالخطوط القديمة، خوفاً من التزوير والتلاعب، ولهذا يقول أحدهم:

(كانت تخرج من عثمان وابنه محمد توقيعات بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن العسكري)(٣).

كلّ ذلك تجاهله الكاتب، ورمى الشيعة بأنّهم يتعلّقون بالوكلاء لأنّهم يخبرونهم عن الغيب، بينها نجد الكثير من التوقيعات تتعلّق بمسائل شرعيّة وعقائديّة ومـا إلى ذلك.

ولم يكتفِ بذلك، بل نفى ومن دون مناقشة أي نص حول وكالة محمّد بن عثمان بن سعيد العمري^(٤).

بينها نجد العسكري المله يقول: «إنّ عثمان بن سعيد العمري وكيلي، وإنّ ابنه محمّد وكيل ابنى مهديّكم» (٥).

بالإضافة إلى قول الإمام المهدي (عج): «محمّد بن عثمان العمري فإنّه ثقتي وكـتابه كتابي» (٢٠).

⁽١) الغيبة للطوسى: ص ٢١٥.

⁽٢) الغيبة للطوسى: ص ٢١٥.

⁽٣) الغيبة للطوسي: ص ٢١٦.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٧.

⁽٥) الغيبة للطوسى: ص ٢١٦.

⁽٦) كال الدين: ص ٤٤٠، باب التوقيعات.

ولم يناقش الكاتب ذلك لا سنداً ولا متناً، بل اكتنى بعبارة إعلاميّة تنني نص الوكالة لمحمّد بن عثان العمري، والعجيب أنّه قال: (لم يذكر المؤرّخون الشيعة أي نص مباشر عليه من المهدي)(١).

بينها نجد المهدي (عج) يقول ـ وكها نقل ذلك الصدوق وهو مؤرّخ شيعي ـ : «محمّد ابن عثمان العمرى فإنّه ثقتي وكتابه كتابي» (٢).

وبعد ذلك اتهم العمري بأنّه يزوّر كلمات الإمام المهدي بخطّ يده، مع اتفاق كـلّ الرجاليين على وثاقته وجلالته وعظمته.

ولم يقف الاتهام عند العمري، بل اتهم كلّ الوكلاء من دون بحث وتحقيق بالكذب والتزوير مع عظمتهم وجلالتهم، يقول السيّد الخوئي بحقّ أحدهم وهو الحسين بن روح: (وشهرة جلالته وعظمته أغنتنا عن الإطالة في شأنه)(٣).

وقد اعترف الكاتب بنفسه بأنّ الشيعة قد التفّوا حول هؤلاء الشقات، وأخذوا معالم دينهم منهم، واعتبروهم الواسطة بينهم وبين الإمام بقوله: (وعامّة الشيعة يميّزون أولئك النوّاب الأربعة عن بقيّة المدّعين المذمومين)(٤).

ولم يعطنا الكاتب تفسيراً موضوعيّاً عن هذا الالتفاف حول هؤلاء الثقات، فلقد ناقض نفسه بنفسه، فهل يلتف عامّة الشيعة حول مروّرين برعمه يبحثون عن مكاسبهم الخاصّة؟ خصوصاً إذا علمنا إنّ عامّة الشيعة وكما اتضح سابقاً يسألون الإمام عن حال الوكيل باستمرار، والأعمّة يبيّنون لشيعتهم الموقف، فلقد بيّن الأعمّة موقفهم من: علي بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثان بن عيسى الرواسبي (٥)، ولعنوهم، وأمروا شيعتهم بالابتعاد عنهم وطردهم من مجالسهم، وكذلك

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٧.

⁽٢) كمال الدين: ص ٤٤٠، باب التوقيعات.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ٥، ص ٢٣٦، رقم ٣٣٩٧.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

⁽٥) الغيبة للطوسى: ص ٢١٣.

على الطرف الآخر وثّقوا عثمان وابنه والحسين بن روح والسمري عــلي بــن محــمّد. وأمروا شيعتهم بالإلتفاف حولهم وهم ثقات مأمونون على الدين والدنيا.

حديث: من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة

لقد اشتبه على الكاتب الأمر، وخصم نفسه بنفسه، عندما نقل هذا الحديث عن الإمام الرضا ﷺ، قال: «من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الأمّة أمرها ويتولّى من غير مشورة، فاقتلوه، فإنّ الله قد أذن ذك »(١).

وبالرغم من وضوح الأمر في هذا الحديث الذي يختص فيها لم ينزل فيه قـرآن. فالإمامة ليست مورداً لهذا الحديث مطلقاً.

ونحن لا نريد أن نؤوّل الحديث، ولكن نريد من الكاتب أن يعطينا جواباً على هذا السؤال، وهو: إنّ هذا الحديث نسب إلى النبي بهذا الإسناد:

محمد بن عمر بن محمد بن سلم بن البرّاء الجعابي، حدّثني أبو محمد الحسن بن عبدالله بن محمد بن العبّاس الرازي التميمي، قال: حدّثني سيّدي علي بن موسى الرضا الله الله على، قال: حدّثني أبي محمّد بن علي، قال: حدّثني أبي علي بن الحسين، قال: حدّثني أبي الحسين بن علي، قال: حدّثني أبي علي بن الحسين، قال: حدّثني أبي الحسين بن علي، قال: حدّثني أبي علي بن أبي طالب الله على الله الله على الله

هذا سند الحديث الذي نقله الكاتب. وبنفس هذا السند نُقلت هذه الأحاديث عن رسول الله ﷺ:

الأوّل: قال رسول الله ﷺ: «من مات وليس له إمام من ولدي مات ميتة جاهليّة» (٢).

الثاني: قال رسول الله ﷺ: «الأئمّة من ولد الحسين ﷺ، من أطاعهم فقد أطاع الله،

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٢.

⁽٢) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٣، ح ٢١٤.

ومن عصاهم فقد عصى الله عزّ وجلّ، هم العروة الوثق، وهم الوسيلة إلى الله عزّ وجلّ» (١). الثالث: قال رسول الله عَلَيْ اللهُ عَن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَقِفُوهُم إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ ﴾، قال: «عن ولاية على اللهِ »(٢).

وهذه الأحاديث الثلاثة وردت بنفس إسناد حديث «من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة»، وهي واضحة لا تقبل التأويل بأنّ الإمامة في ولد الرسول الشيء من الحسين الله ومن جهلهم فقد مات ميتة جاهليّة، فإمّا أن ينكر الكاتب هذه الأحاديث ويرميها بالجعل والاختلاق والوضع، فعليه أن ينكر ما استدلّ به، لأنّ السند واحد، وإمّا أن يقرّ بهذه الأحاديث التي لا تقبل التأويل والماطلة، ويووّل الحديث الذي ذكره حول الشورى، فلا طريق ثالث لديه.

إذن، إنّ المراد من حديث «من جاءكم يريد أن يفرّق الجهاعة» ناظر إلى كلّ مورد لم ينزل فيه قرآن، ولم يوجد فيه نص، فهو ناظر إلى أمور الناس الأخرى غير الإمامة والولاية التي نصّها الله ورسوله والأعمّة من بعده، واحداً بعد آخر، وقد تقدّم أنّ ابن عبّاس حاجج عمر عندما قال عمر له: (إنّ العرب كرهت لكم أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة)، فأجابه ما مضمونه: إنّ أمر الولاية والخلافة ممّا أنزله الله، ومن كره ما أنزله الله فصيره معروف، ومحدّد في كتابه العزيز. كما تقدّم.

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٤، ح ٢٢٢.

الفصل التاسع

جهل الكاتب بموارد التقيّة وعلم الأئمّة بالغيب



موقف القرآن من التقيّة

قال تعالى: ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَـنْ يَـفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللهِ الْمُصِيرُ ﴾ (١).

قال الطبري في تفسير هذه الآية: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾. قال: (إلَّا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم وتنضمروا لهم العداوة.

وقد حدّث عن عكرمة ومجاهد في قوله: ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾، أي ما لم يهرق دم مسلم ولم يستحل ماله.

وعن الضحّاك وابن عبّاس: التقية باللسان، ومن حمل على أمر يتكلّم به وهو لله معصية، فتكلّم مخافة على نفسه وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه، إنّما التقيّة باللسان)(٢).

قال الرازي بعد أن ذكر ستة أحكام للتقيّة في تفسير هذه الآية: ظاهر الآية يدل على أنّ التقيّة إغّا تحل مع الكفّار الغالبين، إلّا إنّ مذهب الشافعي أنّ الحال بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشركين حلّت التقيّة محاماة عن النفس. وقال أيضاً: التقيّة جائزة لصون النفس، ثمّ تساءل الرازي بقوله: (وهل هي جائزة لصون النفس، ثمّ تساءل الرازي بقوله: (وهل هي جائزة لصون المال)؟ فحكم بالجواز احتالاً اعتاداً على قوله مي قوله مي المسلم كحرمة مال المسلم كحرمة

⁽١) آل عمران: آية ٢٨.

⁽٢) جامع البيان: ج ٣، ص ٢٢٩.

دمه»، وقوله ﷺ: «من قُتِل دون ماله فهو شهيد»، ثمّ جعل الرازي التقيّة جائزة للمؤمنين إلى يوم القيامة، وقال: (لأنّ دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان)(١).

ثمّ جاء القرطبي، فنقل قول الحسن البصري (التبقيّة جائزة للإنسان إلى يسوم القيامة)(٢).

وقال تعالى: ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالْإِيمَانِ وَلَـٰكِنَ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣).

واتفق الشافعي في أحكامه (٤) وابن الجوزي في زاده (٥) والقرطبي في جامعه على دلالة الآية على مورد التقيّة، ونحن نكتني بذكر كلام القرطبي، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى ما أشرنا إليه من المصادر.

قال القرطبي مفسّراً للآية: (هذه الآية نزلت في عبّار بن ياسر في قول أهل التفسير، لأنّه قارب بعض ما ندبوه إليه)، ونقل قول ابن عبّاس: وأمّا عبّار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مُكرهاً، فشكا ذلك إلى رسول الله عَلَيْنَةَ، فقال له رسول الله عَلَيْنَةَ: «فإن عادوا فعد» (٦).

وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُـلاً أَنْ يَـقُولَ رَبِّكُمْ اللهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كِذْبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِى يَعِدُكُمْ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ (٧).

قال الرازي مفسّراً الآية: (إنّه تعالى حكى عن ذلك المؤمن أنّه كان يكتم إيمانه،

⁽۱) التفسير الكبير: ج ٨، ص ١٢.

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن: ج ٤، ص ٥٧.

⁽٣) النحل: آية ١٠٦.

⁽٤) الشافعي، أحكام القرآن: ج ٢، ص ١١٤ ـ ١١٥.

⁽٥) زاد المسير: ج ٤، ص ٤٩٦.

⁽٦) الجامع لأحكام القرآن: ج ١٠، ص ١٨١.

⁽٧) غافر: الآية ٢٨.

الفصل التاسع / الجهل في موارد التقيّة وعلم الأئمّة بالغيب ٤١٧

والذي يكتم كيف يمكنه أن يذكر هذه الكلمات مع فرعون؟ ولهذا السبب حصل هنا قولان:

الأوّل: أنّ فرعون لمّا قال: ذروني أقتل موسى، لم يصرّح ذلك المؤمن بأنّه على دين موسى، بل أوهم أنّه مع فرعون وعلى دينه، إلّا أنّه زعم أنّ المصلحة تقتضي ترك قتل موسى، لأنّه لم يصدر عنه إلّا الدعوة إلى الله، والإثبات بالمعجزات القاهرة، وهذا لا يوجب القتل، والإقدام على قتله يوجب الوقوع في ألسنة الناس بأقبح الكلمات.

الثاني: أنّ مؤمن آل فرعون كان يكتم إيمانه أوّلاً، فلمّا قال فرعون ﴿ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ ﴾ أزال الكتان وأظهر كونه على دين موسى وشافه فرعون بالحق)(١).

المهم من القولين أنّ الرجل كتم إيمانه، وهذا يكني لإثبات التقيّة التي اتبعها الرجل خوفاً على نفسه.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِـنُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُنْحْسِنِينَ﴾ (٢).

وكلّ مورد يتخلّص العبد فيه من إلقاء نفسه في التهلكة أي يظهر خلاف ما يكتم هو مصداق الآية، وهذه هي التقيّة، وهذا المعنى يصدق على الآيات: ﴿لَا يُكُلِّفُ اللهُ نَفْسَاً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ (٣)، ﴿ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (٤)، ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَخْسَنُ ﴾ (٥).

وقال تعالى أيضاً: ﴿ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مِمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطَرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (٦).

⁽١) التفسير الكبير: ج ٢٧، ص ٥٣.

⁽٢) البقرة: آية ١٩٥.

⁽٣) الطلاق: آية ٧.

⁽٤) البقرة: آية ١٨٥.

⁽٥) فصّلت: الآية ٣٤.

⁽٦) الأنعام: آية ١١٩.

٤١٨

والاضطرار يحصل من كلّ المواقع والجهات، فقد يقع العبد مضطرّاً أمام الظالم، فيكون مستثنى، وعليه إظهار خلاف ما يكتم.

فهذا هو جواب القرآن الكريم حول موقفه من التقيّة.

مصاديق التقيّة في التأريخ

أمّا الموارد التي حدثت فيها التقيّة في زمن رسول الله ﷺ وأجازهم عليها، فهي كثيرة جدّاً، منها أنّ النبي أرسل مجموعة من المسلمين لقتل كعب بن الأشرف، فقالوا: يا رسول الله، أتأذن لنا أن ننال منك؟ فأذن لهم(١).

ويقول الطبري: (إنّ الحجّاج بن غلاط السليمي وبعد فتح المسلمين لخيبر استأذن رسول الله عَلَيْكُ للذهاب إلى مكّة لجمع أمواله، وأذِن له النبي، فلمّا قرب من مكّة رأى رجالاً من المشركين يتصيّدون الأخبار، ولم يعلموا بإسلامه، فسألوه عن ذلك، فقال لهم: وعندي من الخبر ما يسرّكم، قال: فالتاطوا بجنبي ناقتي يقولون: إيه يا حجّاج، قال: قلت: هزيمة لم تسمعوا بمثلها قط، وأخبرهم بأنّ المسلمين قد هُزِموا في خيبر، وأسِر رسول الله عَلَيْكُ، مع علمه بأنّ المسلمين فتحوا خيبر) (٢).

ويقول البخاري نقلاً عن عائشة: (إنّ رسول الله استأذن عليه رجل للدخول عليه، فقال: «ائذنوا له، فبئس ابن العشيرة _أو _بئس أخو العشيرة»، فلمّا دخل ألان له الكلام، فقلت له: يا رسول الله _والكلام لعائشة _قلت ما قلت، ثمّ ألنت له في القول؟ فقال عَلَيْتُكُونَ: «أي عائشة، إنّ شرّ الناس منزلة عند الله من تركه أو ودعه الناس اتقاء فحشه»)(٣). ونقل البخاري رواية أخرى تدلّ على التقيّة من رسول الله عَلَيْتُكُونَ (٤).

⁽١) ابن العربي، أحكام القرآن: ج ٢، ص ١٢٥٧.

⁽٢) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٣٠٥، حوادث سنة ٧ هـ؛ الكامل لابن الأثير: ج ٢، ص ٢٢٣.

⁽٣)صحيح البخاري: ج ٨،ص ٢٨، كتاب الأدب، باب المواراة مع الناس؛ سنن أبي داود: ج ٤، ص ٢٥١،

⁽٤) صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس، ٥٧٨٠.

الفصل التاسع/الجهل في موارد التقيّة وعلم الأئمّة بالغيب

أضف إلى ذلك ما نطق به رسول الله ﷺ من أحاديث تكشف عن براءة مَن يكتم أمراً ويُظهر خلافه خوفاً من خطر محتمل، مثل: «رفع عن أُمّتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه»(١)، وحديث «لاضرر»(٢).

فالتقيّة محاطة بهذا الحجم الغفير من الآيات والروايات، التي لا يستطيع أحد إنكارها، لنقلها في أمّهات الكتب السنيّة والشيعيّة، وتسالم عليها فحول الفقهاء والمحدّثين من الطرفين.

التقيّة عند أغّة أهل البيت الميّلِكُ

يقول الإمام علي على الله: «وآمرك أن تستعمل التقيّة في دينك..... وتصون بذلك من عرف من أوليائنا، فإنّ ذلك أفضل من أن تتعرّض للهلاك.... وإيّاك وإيّاك أن تترك التقيّة التى أمرتك بها...»، إلخ^(٣).

لقد تحدّث الباقر الله عن التقيّة معاتباً الكيت على قوله:

ف الآن صرت إلى أميد ما لله المصائر

وبعد اعتذار الكميت عن قوله هذا بقوله: نعم، قد قلت ذلك، ما أردت بـ إلى الدنيا، لقد عرفت فضلكم.

فأجابه الإمام ﷺ: «أما إن قلت ذلك تقيّة، إنّ التقيّة لتحلّ»(٤).

وتحدّث الإمام الصادق على عن التقيّة بقوله مخاطباً أبا عمر الأعجمي: «يا أبا عمر، إنّ تسعة أعشار الدين في التقيّة، ولا دين لمن لا تقيّة له»(٥).

ويقول الكليني، بسنده عن معمّر بن خلّاد، قال: سألت أبا الحسن علي عن القيام

⁽۱) کنز العیّال: ج ٤، ص ٢٣٣، ح ١٠٣٠٧.

⁽٢) من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٢٤٣، ح ٧٧٧.

⁽٣) الإمام الصادق، محمّد أبو زهرة: ص ٢٤١ _ ٢٤٢.

⁽٤) الأغاني: ج ١٧، ص ٢٥.

⁽٥) الكافى: ج ٢، ص ٢٢٥، باب التقيّة، ح ٢.

للولاة، فقال: قال أبوجعفر على: «التقيّة من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقيّة له» (١). وغير ذلك من الأحاديث التي نقلها الشبعة في كتب الحديث المعروفة عندهم تحت باب التقيّة.

ونُسِب للإمام السجّاد قوله:

كيلا يرى الحقّ ذو جهل فيفتتنا إلى الحسين وأوصاه قبله الحسنا لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا يسرون أقبح ما يأتونه حسنا

إني لأكتم من علمي جواهره وقد تقدّم في هذا أبو حسن فربّ جوهر علمٍ لو أبوح به ولاستحلّ رجال مسلمون دمي

التقيّة في الفكر الإسلامي

ونقصد بالفكر الإسلامي هو ما دار في أذهان الصحابة والتابعين من أقوال وآراء حول هذه المسألة، فهذا ابن عبّاس يصرّح بأنّ التقيّة باللسان من حمل على أمرٍ يتكلّم به وهو معصية لله، فيتكلّم به مخافة الناس وقلبه مطمئن بالإيمان، فإنّ ذلك لا يضرّه، إنّا التقيّة باللسان.

ثمّ قال ابن عبّاس: (التكلّم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان)(٢).

ويقول عبدالله بن مسعود: (ما من ذي سلطان يريد أن يكلّفني كلاماً يدراً عنيّ سوطاً أو سوطبن إلّا كنت متكلّماً به)، وأيّد ابن حزم كلام عبدالله بن مسعود هذا بقوله: (لا يعرف له من الصحابة مخالف)(٣).

ويقول حذيفة بن اليمان رادًاً على من قال له: إنّك منافق! فقال: (لا، ولكنّي أشتري ديني بعضه ببعض؛ مخافة أن يذهب كلّه)(٤).

⁽١) الكافي: ج ٢، ص ٢٢٨، باب التقيّة، ح ١٢.

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن: ج ٤، ص ٥٧، في تفسير الآية ٢٨ من سورة آل عمران.

⁽٣) المحلّى: ج ٨، ص ٣٣٦، مسألة ١٤٠٩.

⁽٤) المبسوط للسرخسي: ٢٤/ ٤٦.

الفصل التاسع/الجهل في موارد التقيّة وعلم الأئمّة بالغيب

ويقول جابر بن عبدالله الأنصاري: (لا جناح عليَّ في طاعة الظالم إذا أكـرهني عليها)(١).

وبالتقيّة درأ ابن عمر الخطر عنه من الحجّاج مستعيناً بحديث رسول الله ﷺ وكيف يذلّ «لا ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه»، فيقول ـ ابن عمر ـ سألت الرسول ﷺ وكيف يذلّ نفسه؟ قال: «يتعرّض من البلاء لما لا يطيق» (٢).

وكذلك فعل مسروق بن الأجدح عندما بعث معاوية بن أبي سفيان بتاثيل من صفر تباع بأرض الهند، فمر بها على مسروق فقال: (والله لو أنيّ أعلم أنّـ ه يـ قتلني لفرّقتها، ولكنّي أخاف أن يعذّبني فيفتنني)(٣).

وقد حدّثنا التاريخ أنّ الوليد بن عبدالملك الأموي (٨٦ ـ ٩٦ هـ ، ٧٠٥ ـ ٧١٥ منهم في كان يبثّ جواسيسه بين الخلق ليأتوه بالأخبار، وذات يوم جلس رجل منهم في حلقة رجاء بن حياة، فسمع بعضهم يقول في الوليد، فرفع ذلك إليه، فقال: يا رجاء أذكر بالسوء في مجلسك ولم تغير، فقال: ما كان ذلك يا أمير المؤمنين، فقال له الوليد؛ قل: الله الذي لا إلنه إلّا هو، فأمر الوليد بالجاسوس قل: الله الذي لا إلنه إلّا هو، فأمر الوليد بالجاسوس فضربه سبعين سوطاً، فكان الجاسوس يلتي رجاء فيقول: يا رجاء بك يستى المطر وسبعون سوطاً في ظهري، فيقول رجاء: سبعون سوطاً في ظهرك خير لك من أن تقتل رجلاً مسلماً.

فنكر رجاء أمراً كان واقعاً، مخافة هدر دم رجل مسلم من قبل حاكم ظالم، فالفكر الإسلامي مليء بهذه الحوادث، وتلك المواقف والأقوال للصحابة والتابعين حول مسألة التقية.

أمّا أئمّة المذاهب، أمثال مالك وأبي حنيفة، فقد بايعا المنصور وقــالا: ليس عــلى مكره يمين بعدما خرجوا عليه.

⁽١) المبسوط للسرخسي: ٢٤/ ٤٧.

⁽٢) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتبة الستة: ج ٤، ص ١١٢، ح ٣٣٢٣.

⁽٣) السرخسي، المبسوط: ٢٤/ ٤٦.

٤٢٢ دفاع عن التشيّع

وأخيراً يقول اجنتس جولد تسيهر: (ولم تتضح هذه النظريّة للشيعة في مبدأ الأمر، غير أنّ من عداهم من المسلمين أخذوا بها استناداً على الآية القرآنيّة: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ (١).

الشيعة والتقية

لقد عانى أئمة أهل البيت المين وشيعتهم على مرّ التاريخ مختلف ألوان التعذيب والقتل والتشريد الوحشي، ووصل الأمر إلى عدم قبول شهادة الشيعي ومحاصرته اقتصاديّاً، كما أمر معاوية عبّاله فقال: (أن برئت الذمّة ممّن يروي شيئاً في فضائل علي وأهل بيته، وأن لا يجيزوا للشيعة شهادة، وأن يمحوا كلّ شيعي من ديوان العطاء، وينكّلوا به ويهدموا داره)(٢).

هذه الوثيقة التي ظلّت وصمة عار على جبين الأمويّين على مرّ التاريخ وإلى يوم القيامة، حيث سنّت محاربة الشيعة وقتلهم وتشريدهم ومحاصرتهم اقتصاديّاً واجتاعيّاً، كما حدث مع رسول الله وأصحابه عندما حُوصروا في شعب أبي طالب، وبدأ مسلسل القتل والإعدامات، فقتل حجر بن عدي وعمرو بن الحسمق الحزاعي وغيرهم في حياة معاوية، ثمّ جاء ابنه يزيد ليعلن بصراحة كفره وعدم إيمانه، فراح في ثلاث سنوات من حكمه، الأولى قتل فيها الحسين وأصحابه، والثانية أغار على المدينة، والثالثة على مكّة، فكانت أسوأ سنين في الإسلام، وطارد الشيعة في كلّ مكان، وارتكب تلك الجريمة البشعة بقتل سيّد الشهداء وريحانة الرسول وسبطه أبي عبدالله على مع ثلّة من المسلمين الذين نصحوا للإسلام وللحسين على المحديد الشهداء وريحانة الرسول وسبطه أبي

وفي عهد زين العابدين الله لم يتحسّن من الوضع شيء، بل ازدادت المحنة والفتن، حتى قال الحسين بن عبدالوهاب: (وصارت الإمامة في عصر الإمام زين العابدين مكتومة مستورة إلّا من اتبعه من المؤمنين) (٣).

⁽١) العقيدة والشريعة في الإسلام: ص ٢٠٢.

⁽٢) شرح نهج البلاغة: ج ١١، ص ٤٤ ـ ٥٥.

⁽٣) عيون المعجزات: ص ٦٧.

واستمرّ الأمويّون في عدائهم لأغمّة أهل البيت وشيعتهم، وما إن ضعفت دولتهم ليتنفّس الشيعي وإمامه الصعداء، حتى جاء العبّاسيّون الذين نادوا بشعارات أهل بيت رسول الله على الناس، وبعد أن استنب لهم الأمر لجأوا إلى سياسات القتل والتعذيب بحقّ الشيعة، يقول أحمد محمود صبحي: (لكن ذلك المثل الأعلى للعدالة والمساواة الذي انتظره الناس من العبّاسيّين قد أصبح وهماً من الأوهام، فشراسة المنصور والرشيد وجشعهم، وجور أولاد على بن عيسى وعبثهم بأموال المسلمين يذكّرنا بالحجّاج وهشام ويوسف بن عمرو الثقني، وعمّ الاستياء أفراد الشعب بعد أن استفتح أبو عبدالله المعروف بالسفّاح وكذلك المنصور بالإسراف في سفك الدماء على نحو لم يعرف من قبل)(١).

وبالطبع إنّ هذا الإسراف في القتل نصيب الشيعة منه حصّة الأسد، فقد قَتل أبو مسلم (٦٠٠/٠٠٠) ستائة ألف من المسلمين، وهذا الاعتراف قد كُشِف النقاب عنه عندما أراد المنصور أن يقتل أبا مسلم، فقال المنصور له: أخبرني عن ستة مئة ألف من المسلمين قتلتهم صبراً، فأجابه أبو مسلم بقوله: لتستقيم دولتكم (٢).

حتى وصل الأمر بالأئمّة أن يحذّروا أصحابهم من التصريح بأسمائهم، وهذا ما قاله الإمام موسى بن جعفر لأحدهم: «سل تخبر، ولا تذع، فإن أذعت فهو الذبح»(٣).

وظلّ هشام بن سالم يلوم نفسه عندما كلّم رجلاً بالإمامة خائفاً لإظهار الأمر، كما يقول السيّد الخوتي^(٤).

وراح المنصور يبثّ جواسيسه في المدينة ينظرون إلى من تتفقشيعة جعفر عليه وأمرهم بضرب عنقه، كما يقول الكليني (٥). هذا من ناحية المطاردة والقتل والتشريد.

⁽١) نظريّة الإمامة: ص ٣٨١.

⁽٢) طبيعة الدعوة العبّاسيّة: ص ٢٤، عن العيني في دولة بني العباس والطولونيين والأخشيدين ص ٣٠.

⁽٣) الكافي: ج ١، ص ٤١٣، ح ٧.

⁽٤) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٨.

⁽٥) الكافي: ج ١، ص ٤١٢، ح ٧.

أمّا من ناحية الحصار الاقتصادي، فقد نصّت وثيقة معاوية على حذف اسم الشيعي من ديوان العطاء وهدم داره (١). ويكفيك قول الإصفهاني في مقاتل الطالبيين، حيث قال: (العلويّات كن يتداولن الثوب الواحد من أجل الصلاة)(٢).

فلأجل تلك المطاردة والقتل وهذا الحصار والتجويع، التجأ أهل البيت المنها إلى بنود القرآن وما قامت عليه السنّة؛ ليفعّلوا بنداً من بنودها وضع للاضطرار، ولكن هذا الاضطرار أصبح دستوراً للشيعة في حياتهم لما لاقوه من التشريد والقتل، ولهذا قال محمّد أبو زهرة شارحاً حديث الإمام الصادق المنه «التقيّة ديني ودين آبائي»، قال: (مبدؤنا ومبدأ آبائنا، وقد اتخذناه على أنّه دين لكي غتنع من الجهد بما نراه في حكّام الزمان حتى لا تكون فتنة وفساد كبير، إذ النفوس ليست مهيّأة للنصرة) (٣).

واعترف أبو زهرة بهـذا الضغط عندما قال: (فليس هناك من ريب في أنّه كـان للتقيّة في عصر الإمام الصادق الله وما جاء بعده، وهي كانت مصلحة للشيعة وفيها مصلحة الإسلام، لأنّها كانت مانعة من الفتن المستمرّة)(٤).

وهذا الخوف والحالة الطارئة هي حياة الشيعة على مرّ التاريخ، ففعًلوا هذا البند وجعلوه يعيش معهم من دون كلّ المسلمين، فشنّ أعداؤهم والذين لا ينظرون في بحوثهم إلّا إلى ما يريدون إثباته، لا ينظرون إلى الواقع المرير الذي عاشته الشيعة على مرّ التاريخ، فرموا الشيعة بتهمة الغشّ والنفاق، فقال من لا دين له، ولا موضوعيّة في بحوثه: (التقيّة على ما عليه الشيعة غش في الدين)(٥).

ولكن صاحب هذا الكلام يؤمن بهذا الغش في مواقع الاضطرار والإكراه، فالتقيّة التي تقول بها الشيعة قال بها الأحناف، وصحّحوا التقيّة في موارد الإكراه في الصلاة،

⁽١) شرح نهج البلاغة: ج ١١، ص ٤٤ ـ ٤٥.

⁽٢) مقاتل الطالبيين: ص ٤٧٩.

⁽٣) الإمام الصادق: ص ٢٤٣ _ ٢٤٤.

⁽٤) المصدر نفسه.

⁽٥) الشيعة وتحريف القرآن: ص ٣٥.

الفصل التاسع/الجهل في موارد التقيّة وعلم الأئمّة بالغيب ١٥٠

وحتى في الزنا وأكل الميتة وشرب الخمر^(١)، وكتب الفقه الحنني مليئة بموارد تجويز التقيّة في حالات الإكراه^(٢).

وقالت بها الشافعيّة، قال النووي: (فإنّ يمين المكره غير لازمة عند مالك والشافعي وأبى ثور، وأكثر العلماء)(٣).

وقال الشافعي: (إذا استكره الرجل المرأة أقيم عليه الحدّ، ولم يـقم عـليها لأنّهـا مستكرهة)(٤). فلهاذا لا يقام عليها الحد؟ ما ذاك إلّا للإكراه والخوف.

وقال بالتقيّة الفقه المالكي، يقول مالك بن أنس: (ما من كلام يدرأ عنيّ سوطين من سلطان إلّا كنت متكلّماً به)^(٥).

وقال بالتقيّة الفقه الحنبلي، يقول ابن قدامة: (وإغّا أبيح له فعل المكره عليه دفعاً لما يتوعّده به من العقوبة فيا بعد)(٦).

فإذا كان الحنبلي والمالكي والشافعي والحنني يقولون بالتقيّة، فيظهر من الأخ الذي قال: (إنّ التقيّة غش في الدين) أنّه ليس من المسلمين، أضف إلى ذلك أنّ كلاً من الفقه الظاهري والفقه الطبري والفقه الزيدي ورأي المعتزلة والخوارج، كلهم قالوا بالتقيّة (٧).

وكان أهل المدينة قد استفتوا مالك بن أنس في الخروج مع محمّد ذي النفس الزكيّة، وقالوا: (إنّ في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال: إنّا بايعتم مكرهين، وليس على

⁽١) المبسوط للسرخسي: ٢٤/ ٤٨ ـ ١٥، كتاب الإكراه.

⁽٢)الهداية:ج ٣،ص ٢٧٥؛شرح فتح القدير:ج ٨،ص ١٦٥؛اللباب:ج ٤،ص ١٠٧؛النتف في الفتاوي: ج ٢، ص ٦٩٦، وغيرها.

⁽٣) المجموع شرح المهذّب: ١٨/ ٣.

⁽٤) الأم: ج ٦، ص ١٥٥.

⁽٥) المدونة الكبرى: ج ٣، ص ٢٩، ح ٦، كتاب الإيمان بالطلاق وطلاق المريض.

⁽٦) المغنى: ج ٨، ص ٢٦٢.

⁽٧) دفاع عن الكافي: ج ٢، ص ٦٢٨ ـ ٦٣٤.

٤٢٦ دفاع عن التشيّع

مكره يمين، وأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك يمينه)(١).

ويقول ابن حزم: (وقد أباح الله عزّ وجلّ كلمة الكفر عند التقيّة)^(٢).

وفي حديث لأبي الدرداء: (إنَّا لنكشَّر في وجوه قوم وإنَّ قلوبنا تلعنهم)(٣).

فالشيعة لم يكونوا وحدهم القائلين بالتقيّة، بل الفكر الإسلامي من محدّثين وفقهاء وعلماء آمنوا بهذا البند في حالات مخصوصة، وبما أنّ تلك الحالات المخصوصة كانت هي الحياة الطبيعيّة للشيعة على مرّ التاريخ، فاضطرّوا إلى أن يتعايشوا جنباً إلى جنب مع التقيّة لحفظ دماءهم وأموالهم وأعراضهم. كلّ ذلك تجاهله الكاتب وشنّع على التشيّع في مورد التقيّة وجعلها من مدعيات الشيعة لتفسير ظاهرة التناقض بين أقوال الأغمّة من أهل البيت وسيرتهم العلنيّة على حدّ زعمه (٤).

الأئمّة وعلم الغيب

شنّع الكاتب _ كما فعل الذين من قبله _ على الشيعة في قولهم إنّ الأغّة يعلمون الغيب، ولم عير الكاتب أي أنواع العلم بالغيب يعلمه الأغّة عير الكاتب أي أنواع العلم بالغيب له قسمان:

القسم الأوّل: اختصّ الله تعالى به.

القسم الثاني: أطلع الله رسوله وأولياءه عليه.

ومن شواهد القسم الأوّل، قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهَ ﴾ (٥) و﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لللهُ ﴾ (٦) و﴿عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ (٧).

⁽١) الكامل في التاريخ: ج ٥، ص ٥٣٢.

⁽٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ج ٣، ص ١١١.

⁽٣) تفسير المنار: ج ٣، ص ٢٨١.

⁽٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٨.

⁽٥) النمل: الآية ٦٥.

⁽٦) يونس: الآية ٢٠.

⁽v) الأنعام: الآية ٥٩.

الفصل التاسع/الجهل في موارد التقيّة وعلم الأئمّة بالغيب ١٠٠

ومن شواهد القسم الثاني قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنَ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُسوحِيهِ إِلَـيْكَ﴾ (١) و﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِر عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولِ ﴾ (٢).

وغير ذلك من الشواهد التي تؤكّد علم الغيب، الذي أطلع الله رسوله ومن ارتضى من الأولياء عليه، واتفق المسلمون قاطبة، شيعة وسنّة، على أنّ القسم الأوّل اختص الله تعالى به، ولم يطلع عليه أحد، بينا اتفقوا على اطّلاع الأنبياء والأولياء على القسم الثاني. يقول الرازي: (فثبت أنّ الله تعالى قد يطلع غير الرسل على شيء من الغيب) (٣).

ويقول ابن حجر الهيثمي في هذا الباب: (لا منافاة بين قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبِ إِلَّا الله ﴾ وقوله: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِر عَلَى غَيْبِهِ أَحَدا ﴾ وبين علم الأنبياء والأولياء بجزئيّات من الغيب، فإنّ علمهم إنّا هو بإعلام من الله تعالى وهذا غير علمه الذي تفرّد به تعالى شأنه من صفاته القديمة الأزليّـة الدائمـة الأبديّة المنزّهة عن التغيير)(٤).

وقال النيسابوري صاحب التفسير: (إنّ امتناع الكرامة من الأولياء إما لأنّ الله ليس (معاذ الله) أهلاً لأن يعطي المؤمن ما يريده، وإمّا لأنّ المؤمن ليس أهلاً لذلك، وكلّ منها بعيد، فإنّ توفيق المؤمن لمعرفته لمن أشرف المواهب منه تعالى لعبده)(٥).

وقال ابن أبي الحديد: (إنّا لا ننكر أن يكون في نوع من البشر أشخاص يُخبرون عن الغيوب، وكلّه مستند إلى الباري جلّ شأنه بإقداره وتمكينه وتهيئة أسبابه)(٦).

فالفكر الإسلامي لا ينكر مسألة إطلاع أولياء الله ورسله على بعض الغيوب التي علمها الله لهم، وما أثبته الأثمّة لأنفسهم من العلم هـو القـسم الشاني الذي أذعـن

⁽١) آل عمران: الآية ٤٤.

⁽٢) الجن: الآية ٢٥ _ ٢٦.

⁽٣) تفسير الرازي: ج ٣٠، ص ١٤٩.

⁽٤) مقتل الحسين للمقرّم: ص ٥٣.

⁽٥) مجلّة تراثنا، العدد: ٣٧، ص ٢٦.

⁽٦) شرح نهج البلاغة: ج ٥، باب ٥٨، ص ١٢.

المسلمون بإمكانه لأولياء الله، وهذا ما قالت به الشيعة.

يقول الإمام على على الله: «سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني ف إنّ عندي علم الأوّلين والآخرين، أما والله لو ثني لي الوساد لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وأهل الزبور بزبورهم، وأهل القرآن بقرآنهم»(١).

ويقول أبو عبدالله: «إني لأعلم ما في السموات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنّة وما في الجنّة وما في الجنّة وما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، قال الراوي: ثمّ سكت هنيئة فرأى أنّ ذلك كبر على من سمعه منه فقال: علمت ذلك من كتاب الله عزّ وجلّ، يقول ﴿ فِيهِ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ »(٢).

وغير ذلك من الروايات التي حفلت بها كتب الشيعة، والتي لا تحتاج إلى إثبات السند فيها، لأنّها من الموضوعات الخارجيّة وليست من الأحكام، يقول السيّد الجلالي: (إنّ اعتبار السند وحاجته إلى النقد الرجالي بتوثيق الرواة أو جرحهم إنّا هو لازم في مقام إثبات الحكم الشرعي للتعبّد به، لأنّ طريق اعتبار الحديث توصلاً إلى التعبد به متوقّف على اعتباره سنديّاً بينا القضايا الاعتقاديّة، والموضوعات الخارجيّة لا يكن التعبّد بها لأنّها ليست من الأحكام الشرعيّة) (٣).

وهذه الروايات التي أثبتت علم الأئمة بالغيب ولم نجد أحداً في التاريخ استنكر عليهم ذلك، لهي خير شاهد على علمهم بالغيب الذي أطلع الله أولياءه عليه وأنكره الكاتب، وقد قام السيّد الجلالي ببحث مستقل حول علم الأثمة بالغيب نُشر في مجلّة تراثنا، ومن أراد الاطلاع أكثر فليراجع (٤).

⁽١) الإرشاد: ج ١، ص ٣٥.

⁽۲) الكافي: ج ١، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠، باب ٤٨.

⁽٣) مجلّة تراثنا: عدد ٣٧، ص ٣٧.

⁽٤) المصدر السابق.

الفصل العاشر

الحركات والفرق ومدى اعتماد المؤلّف عليها



سر نشوء الحركة الكيسانيّة

نشأت الكيسانيّة بشعار أموي ودعم زبيري وترسيخ عبّاسي.

أمّا الشعار الأموي فهو الحرب الشعواء التي حاولوا فيها إسقاط شخصيّة المختار ابن أبي عبيدة الثقفي في المجتمع الإسلامي، لما لاقوه من هذا الرجل من بأس شديد أذاقهم المرّ وسهَّر عيونهم، فنسبوه إلى العقائد الباطلة والأقوال الفاسدة، فاستفاد الكاتب من الأمويين، ولم يبحث الموضوع بحثاً كاملاً، وأطلق العبارة التي نسب فيها المختار إلى قيادة الكيسانيّة (۱)، مع أنّ الكيسانيّة نشأت بعد وفاة محمّد بن الحسفيّة، والمختار قتل ومحمّد بن الحنفيّة حي كما يقول السيّد الخوني (۱)، فكيف تنسب الحركة لزعيم قتل قبل نشوئها؟ نعم الشعار الذي روّج له الأمويّون لإسقاط المختار هو الذي مقد الطريق لهذه الفرقة.

وأمّا الدعم الزبيري لتحجيم شخصيّة المختار وتأطيرها بإطار ضيّق فلا يخرج عن المصالح الشخصيّة لهذا الرجل، حتى لا تنكشف الحقائق التي نادى بها، وإلّا لو كشفت الحقائق وأنّ المختار طلب من زين العابدين على القيادة والإمامة (٣) _ لو انكشفت تلك الحقائق _ لما كان للزبيريين شعار يرفعونه وهم في بداية دعوتهم، فحاولوا طمس الواقع بالتهديد والوعيد، كما فعلوا ذلك مع محمّد بن الحنفيّة، وهدّدوه إمّا أن يبايع أو

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣ ـ ٣٤.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ١٠٨، ص ١٠١.

⁽٣) مروج الذهب: ج ٣، ص ٨٧.

٤٣٢ دفاع عن التشيّع

يودَع الحبس، وقالوا له: (قد قتل الله الكذّاب _ المختار _ الذي كنت تدّعي نصرته) (١). وجاء العبّاسيّون ليرسّخوا فكرة الكيسانيّة، ويعدّلوا منهجها ويضيفوا ويحـذفوا، فجعلوا من تلك الحركة قاعدة شعبيّة لمحمّد ابن الحنفيّة _ الذي هو بريء من تـلك الحركة لأنّها ولدت بعد وفاته (٢) _ وقالوا: عندما حـضرته الوفاة أوصى إلى ابنه عبدالله (أبي هاشم)، وكما يقول ابن خلدون:

(وآخرون يزعمون أنّ أبا هاشم لمّا مات بأرض السراة منصرفاً من الشام أوصى الله عمّد بن علي بن عبدالله بن العبّاس، وأوصى محمّد إلى ابنه إبراهم المعروف بالإمام، وأوصى إبراهيم إلى أخيه عبدالله ابن الحارثيّة الملقّب بالسفّاح، وأوصى هو إلى أخيه عبدالله، أي جعفر الملقّب بالمنصور، وانتقلت في ولده بالنص واحداً بعد الآخر إلى آخرهم، وهذا هو مذهب الهاشميين القائمين بدولة بنى العبّاس)(٣).

وسرٌ ترسيخ العبّاسيين لهذه الفكرة هو الشرعيّة التي تمدّهم بها هـذه السـلسلة الطويلة من الوصايا التي تؤهّلهم لاستلام الحكم وقيادة المسلمين.

إذن، كان دور العبّاسيين مهماً جدّاً في ترسيخ هذه الفكرة؛ لأنّ الكيسانيّة كـانت تقول: إنّ الإمامة في ابن الحنفيّة وذريّته^(٤).

وهذا بند وثائقي ينفع العبّاسيين في المطالبة بالحكم، والشرعيّة للقيادة. وهذا البند من البنود المزعومة للكيسانيّة.

إذن، سرّ ذيوع هذه الحركة هو الشعار الأموي، والدعم الزبيري، والتأصيل العبّاسي لهذه الحركة في المجتمع الإسلامي، فقد اتحد الأضداد في فكرة واحدة هدفها متشعّب يخدم الجميع.

⁽۱) الطبقات الكبرى: ج ٥، ص ٧٩/ ٦٨٠.

⁽۲) معجم رجال الحديث: ج ۱۸، ص ۱۰۱.

⁽٣) مقدمة ابن خلدون: ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

پ (٤) الفصول الختارة، ص٦٩٦.

الوقف والواقفيّة

لقد وقف مجموعة من الشيعة على إمامة الإمام موسى الكاظم مدّة من الزمن، وتراجع البعض عن هذا الوقف، وعاد إلى الحقّ والقول بإمامة الرضا ﷺ، مثل عبدالرحمن بن الحجّاج (١) ورفاعة بن موسى (٢)، وغيرهم.

والمهم هنا في هذه السطور أن نتعرّف على السبب الذي أدّى بهؤلاء إلى الوقف، وتحدّث العلماء عن خلفيّات هذا الأمر، واجتمعوا على سببين لذلك:

الأوّل: عدم معرفة البعض بالنص على إمامة الرضا على من قبل أبيه، وجهلهم به، وهذا فُرِض على الإمام الكاظم على من قبل الرشيد، الذي أنهى حياة الإمام مسموماً بسجنه، بحيث وصل الأمر بالناس أن يقولوا له _أي للرشيد _: نحن أولياء من واليت وأعداء من عاديت (٣).

فتمسّك الواقفون بالقول: إنّ الإمام الكاظم ﷺ دخل دار الرشيد ولم يخرج منها. وقد علمنا إمامته وشككنا في موته، فلا نحكم في موته إلّا بتعين (٤).

الثاني: الطمع وحبّ الدنيا وحطامها.

يقول الكشي: كان بدء الواقفيّة أنّه اجتمع (٣٠/٠٠٠) ثلاثون ألف دينار عند الأشاعثة لزكاة أموالهم، وما كان يجب عليهم فيها، فحملوه إلى وكيلين لموسى بن جعفر على بالكوفة، أحدهما حيان السرّاج، وآخر كان معه، وكان موسى على في الحبس، فاتخذا بذلك دوراً وعقاراً، واشتريا الغلات، فلمّا مات موسى على وانتهى الخبر إليها أنكرا موته، وأذاعا في الشيعة أنّه لا يموت لأنّه القائم، فاعتمدت عليها طائفة من الشيعة، وانتشر قولها في الناس، حتى كان عند موتها أوصيا بدفع المال إلى

⁽١) معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٣١٦.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ١٩٧.

⁽٣) الغيبة: ص ٢٣.

⁽٤) الفرق بين الفرق: ص ٤٦.

٤٣٤ دفاع عن التشيّع

ورثة موسى على واستبان للشيعة أنِّها إنَّا قالا ذلك حرصاً على المال(١١).

وهذا ما يؤيده أن بعض الواقفيّة قد وقف على الكاظم، مع أنّه قد روى قبل الوقف حديث «الأثمّة اثنا عشر»، مثل علي بن أبي حمزة البطائني^(٢) فغرّته الدنيا، فنسى ذلك الحديث، ولم يكمل الاثني عشر الذين نقل النص عليهم، ووقف على الإمام الكاظم الها ؟

وكذلك روى عن الإمام الباقر ﷺ سمعه من مولى لأبي جعفر ﷺ يقول: «منّا اثنا عشر محدّثاً، السابع من ولدى القائم» (٤). فكيف يروي ويقف عند الكاظم ﷺ.

ثمّ راح الكاتب ينسب أناساً إلى الوقف أمثال محمّد بن إسحاق بن عهّار الصير في التغلبي، ونسبة هذا الرجل إلى الوقف فيها كلام، لأنّ الرواية التي نسبته إلى الوقف ضعيفة كما يقول السيد الخوئي، لا يمكن الاستدلال بها على شيء، لأنّ في سندها جرير بن حازم، وهو مجهول (٥).

ثمّ كذب على القارئ حينا ذكر رجالاً ونسبهم إلى الوقف، أمثال عبدالرحمن بن الحجّاج ورفاعة بن موسى وغيرهم، ولم يذكر تراجعهم عن هذا القول، والرجوع إلى

⁽١) رجال الكشي: ص ٤٥٩، رقم ٧١٨.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ١١، ص ٢٢٥.

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) الغيبة للنعماني: باب ما ورد في أنَّ الأئمَّة اثنا عشر إماماً. ص ٥٧.

⁽٥) معجم رجال الحديث: ج ١٥، ص ٧٢.

وأيضاً ذكر في أولئك الواقفين من كان قد شهد وصيّة الإمام موسى بن جعفر إلى ولده الرضا عليه مثل يحيى بن الحسين بن زيد (٢).

ودوّن الكاتب في سجّل الواقفيّة أناساً لم يتحقّق من وقفهم، ولم يثبت ذلك، بـل أرسله إرسال المسلّمات. وبعد كلّ هذا الدجل والكذب، جعل سبب الوقف ـ كـما يدّعي ـ وجود روايات وصفها بالكثيرة تدلّ على مهدويّة الكاظم الله(٣).

ولكن تلك الأخبار التي أحصاها الشيخ الطوسي ـ ولم تكن كثيرة كها يقول ـ كلّها أخبار آحاد، وقال الشيخ الطوسي بحقها: (أخبار آحاد لا يعضدها حجّة، ولا يمكن ادعاء العلم بصحّتها، ومع هذا فالرواة لها مطعون عليهم لا يوثق بقولهم ورواياتهم)(٤).

فهذا كلام شيخ الطائفة والرجالي المعروف لم يطّلع عليه الكاتب، وهذا ما يثبت تسرّعه في الأحكام، أضف إلى ذلك، أنّ سبب الوقف هذا كـذّبه كـلّ مـن الكـشي والبغدادي^(٥).

استغلال الفرق المنحرفة كأداة لضرب التشيع

استغل أحمد الكاتب الفرق المنحرفة عن الإسلام والخارجة في بعض تعاليمها عنه، كأداة لضرب التشيّع، وحاول أن يستفيد من المعالجات غير الصحيحة، ومن التطرّف والتعصّب لبعض مؤلّني الفرق، وراح يكيد للتشيّع ورجاله وأئمته.

والحقيقة أنّ بحث الفرق ونشوءها من البحوث اليتيمة من التحليل والاستنتاج،

⁽١) معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٣١٦ وج ٧، ص ١٩٧.

⁽٢) عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٤٢، ح ١؛ معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٢٩٠، ح ٢٨١.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٣.

⁽٤) الغيبة: ص ٢٩.

⁽٥) رجال الكشى: ص ٤٥٩، رقم ٧١١؛ الفرق بين الفرق: ص ٤٦.

آضف إلى ذلك، أنّ مؤلّني الفرق كالوا بمكيالين عندما تحدّثوا عن الفريقين (السنّة والشيعة)، فلقد عُدّت الكامليّة من فرق الشيعة وهم يكفّرون علي بن أبي طالب(١)، وعُدّت البيانيّة (أصحاب بيان الهندي) من فرق الشيعة، وهم يكتبون إلى الباقر على الله النبوّة والرسالة، (أسلم تسلم وترتقي في سلّم، وتبح تغنم، فإنّك لا تدري أنى يجعل الله النبوّة والرسالة، وقد أعذر من أنذر)(٢).

فالكامليّة التي تكفّر أمير المؤمنين، والبيانيّة التي ادّعت النبوّة لشخص، لا يمكن عدّها من فرق الشيعة أبداً وإن فعل بعض المتطرّفين وغير المنصفين ذلك.

ولكن عندما نجدهم يتحدّثون عن الفرق الأخرى، نجدهم يتحدّثون بلهجة تشير إلى أنّ هذه الفرق مندسّة في السنّة ولا علاقة لهم بها.

وقبل عدّ هذه الفرقة من السنّة أو من المندسّين فيهم، وعدّ تلك الفرقة من الشيعة، لابدّ من القيام قبل هذه المرحلة ببحث مستقل نبيّن فيه أسباب نشوء هذه الفرق وتاريخها وعدد القائلين بها وهويّاتهم الشخصيّة حتّى يتضّح الانتاء الحقيقي لهذه الفرق.

أسباب نشوء الفرق

عندما انطلق الإسلام بشعار ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ جوبه من قبل تيّارات عديدة كالجاهليّة العربيّة، والنصارى، واليهود، والجوس، وغيرهم من الحركات والتيّارات التي لا يروق لها شعار المساواة، ومحو الطبقيّة، والذي يعصف بالفوارق ويطيح بالقوى التي سيطرت على المجتمعات بعوامل القوّة تارة والوراثية أخرى، فخاضوا حروباً دمويّة، راح ضحيّتها خيرة الصحابة والمسلمين الذين آمنوا بتلك الشعارات ودافعوا عنها.

فانتصر الإسلام في هذه الحروب وأصبحت بنوده الناطقة بالمساواة والعدالة

⁽١) المقالات والفرق: ص ١٤.

⁽٢) فرق الشيعة: ص ٥١.

دستوراً للناس، وتساوى الغني والفقير في الحقوق والواجبات والمعاملة، وأصبحت المواجهة العسكريّة غير قادرة على قمع التيّار الجارف للإسلام، بعد كلّ ذلك تغيّرت أساليب تلك التيّارات في المواجهة، فبدلاً من المواجهة العسكريّة، عدلوا إلى الحقد الدفين، ذلك البركان الذي تتصاعد الأبخرة منه بين الحين والآخر، ينتظر الانفجار ليقضي على الإسلام وأهله وحملته، فدخل أولئك في الإسلام، دخلوا يحملون الدين ظاهراً، وذلك البركان من الحقد باطناً، واستنشقوا النفس الأوّل عندما التحق رسول الله يَلِيُنَا الله المركان من الحقد باطناً، واستنشقوا النفس الأوّل عندما التحق رسول الله يَلِينَ بالرفيق الأعلى، وعندما أقرّت القاعدة المبتدعة للخلافة التي تـقول عـلى لسان عمر: (إنّ العرب كرهت أن تجتمع النبوّة والخلافة في بيت واحد)(١).

هذه القاعدة التي أقصت الخليفة الشرعي، وجاءت بخليفة عيّنته المهاترات الكلاميّة واللفظ وارتفاع الأصوات كها اعترف الخليفة الثاني بذلك.

وخوفاً من أن يظهر زيف هذه القاعدة وأمثالها، وتظهر الحقيقة، صدرت الأوامر بالغاء تدوين الحديث ومنعه، وسُمح لبعض تلك التيّارات أن تتحدّث للناس وتبين لهم ما دفنوه قبل ذلك، وهكذا حتى وصل الأمر إلى عثان بن عفّان الذي طرد القريب أبو ذر، وقرّب الطريد، كلّ هذا رفع معنويّات تلك التيّارات التي لم تقف مكتوفة الأيدي، بل أظهرت بين الحين والآخر أبخرة بركان حقدها الدفين، فمثّل حكم الجاهليّة بأرق صورها معاوية بن أبي سفيان بعد أن مهد له من تقدّم عليه، فعمل على تفتيت أمّة الإسلام عندما استلم دفّة الحكم، فأرسل مراسيله إلى طلحة والزبير وأضرابهم ليقفوا بوجه على على وفشل في ذلك بعد أن أخمد أمير المؤمنين على وأنصاره تلك الوسائل، فلم يجد بداً إلّا أن يجهز الجيوش الشاميّة التي فتحت عينها وأنصاره تلك الوسائل، فلم يجد بداً إلّا أن يجهز الجيوش الشاميّة التي فتحت عينها على إسلام معاوية وأمثاله، وقرّر أن يواجهه بنفسه من خلال الحرب، ودارت تلك المعارك الطاحنة، ولما انجلت الغبرة وأصبح النصر لعلي كقاب قوسين أو أدنى، استغل المعاوية العقول الخاوية في معسكر الإمام، ورفع المصحف، وتراجع المغفلون معلنين الصلح من دون موافقة إمامهم على بن أبي طالب على ذلك، وحددوا لأنفسهم معاوية العقول الخاوية في معسكر الإمام، ورفع المصحف، وتراجع المغفلون معلنين الصلح من دون موافقة إمامهم على بن أبي طالب على ذلك، وحددوا لأنفسهم

⁽۱) تاریخ الطبری: ج ۳، ص ۲۸۸.

حكماً لم يكن مقبولاً من قبل القيادة الإلهيّة، وُفرِض عليها ذلك لقلّة الناصر، وصال الإمام الله بيدٍ جذّاء من غير فائدة تذكر، وأخيراً استقرّت نتائج الصلح بخدعة عمر و بن العاص المعروفة، فرفض هؤلاء الذين أجبروا الإمام على الصلح وأجبروه على من يمثّلهم في ذلك، رفضوا الأحكام وقالوا: لا حكم إلّا لله، وانشقوا عن المسلمين، وكفَّروا عليّاً لله واستعدّوا لمواجهة الخليفة الشرعي وقتاله قبل مواجهتهم لمعاوية، فعملوا على زعزعة الاستقرار في معسكر الإمام، عندها توصّل معاوية إلى سلاح جديد فتّاك يفوق سلاح الحرب، ألا وهو سلاح الفرق الذي سمّا، البعض بالأسلحة الجرثوميّة القاتلة، كما سيتضح فيا بعد.

ففكّرت الجاهليّة العربيّة بهذا السلاح الجديد بقيادة معاوية، فجمع فقهاء قصر الحمراء وعلماءه، وأمرهم بإنشاء مصانع جديدة لا لصنع السيوف لقتال أعداء الإسلام، بل لصنع الأحاديث للقضاء على الإسلام، وبدأت الحرب الجديدة التي «اتخذت من القرآن سلاحاً، ومن السنّة متراساً، ومن الإيمان أداةً، ومن الفكر قاعدة لها، ومن الإسلام راية تخفق في سمائها، ومن العقول والقلوب ساحة، وأمّا أدوات هذه الحرب فجيش من المفسّرين والقرّاء والمتكلّمين والقضاة والفقهاء ورجال الدين، وما بق من الصحابة وأولادهم قادة لهذا الجيش (۱).

فأصبحت المعركة الجديدة معركة عقائد الحقّ مع عقائد الساطل، فبغغ قرن الشيطان _ الجبر _ الذي يجعل الإنسان مسيّراً في كلّ الحوادث الواقعة له خيرها وشرّها، وأوّل من قال به معاوية، ودعا إليه ودافع عنه (٢).

وبزغ قرن الشيطان الثاني _ الإرجاء _ الذي هو تبرير واضح لاغتصاب حق الإمامة بوسائل التدليس والاغتيال، وأساليب الترغيب والترهيب، كما يقول الدكتور محمود إسماعيل الذي أضاف:

إنَّ شيوخ هذا المذهب خصّوا برعاية الأمويين الأوائل وأقــاموا إلى جــانبهم في

⁽١) الانتفاضات الشيعيّة: ص ٩٧ ـ ٩٨.

⁽٢) الحركات السريّة: ص ٣١ ـ ٤٨.

ويقول هاشم معروف الحسني: فكان الجبر والإرجاء سلاحين فتّاكين، وإن صحّ تعبيري فهما حرب جرثوميّة على الأمّة وطمس معالم الإسلام الصحيح، وتحجيم دور الأعّة داخل الشعب المسلم الذي لم يطّلع على إسلامه الحقيقي أبداً.

أضف إلى ذلك سلاح التصوّف الذي لجأ فيه المستدينون ظاهراً إلى الغارات والكهوف، وتركوا الحكّام يعيثون بالأرض فساداً، وبدأ هنا الإسلام باستيراد الأفكار من الهند والصين وفارس (٢).

فتحطم المجتمع أمام هذه الأسلحة التي أصبحت فرقاً فيا بعد، وذلك من خلال البعض الذي وجد فيها ضالّته المنشودة، لأنّهم سئموا الحروب وآثروا السلامة والعافية من جراء ما لاقوه من أهوال.... وانصرفوا لأمورهم الداخليّة دون نظر إلى نوعيّة السلطة (٣).

ولم يقف البيت الأموي وأنصاره عند حد الجبر والإرجاء والتصوّف، بل لجأوا إلى سلاح فتاك آخر يضرب صميم الإسلام، وهو سلاح الغلو والمغالاة، وبررّزوا له الصحابي الذي لا يحق لأحد الرد عليه، والراد عليه كالراد على رسول الله، والراد على رسول الله والراد على الصحابي رسول الله كالراد على الله، وهكذا حتى وصل الأمر إلى كفر من يرد على الصحابي وإخراجه من دائرة الإسلام باسم عدالة الصحابي الذي منحه معاوية وأنصاره ومريدوه حصانة دبلوماسيّة يتحرّك فيها داخل المجتمع الإسلامي، ويكفي في تسمية الشخص صحابي أنّه رأى رسول الله كالماليّة الوبيّة وأنصاره المتمتثلين بالجاهليّة العربيّة فعدّل في النظريّة بعض التعديلات _ فهدّم معاوية وأنصاره المتمتثلين بالجاهليّة العربيّة أركان الإسلام، وضعضع الصفّ الإسلامي، وصال آل رسول الله كالمُشِيَّة بيدٍ جنّاء لحفظ مصالح الإسلام والمسلمين من هذه الأفكار، فحصّنوا أصحابهم عملة الإسلام

⁽١) الحركات السريّة: ص ٣١ ــ ٤٨.

⁽٢) الإنتفاضات الشيعية عبر التاريخ: ص ٩٨ ـ ٩٩.

⁽٣) الحركات السريّة: ص ٣٥ ـ ٣٦.

٤٤٠ دفاع عن التشيّع

المحمّدي الأصيل من ذلك، لأنّهم وكما يقول محمود إسماعيل:

أقدر المسلمين على فهم الإسلام، وأكثرهم إخلاصاً لمبادئه، وأشدهم حرصاً على تطبيق تعاليمه، وقد ورثوا مأثرة التفقّه في الدين والإحاطة بأصناف العلوم من إمامهم الأوّل على بن أبي طالب(١).

فتحصين بعض المسلمين بأفكار الإسلام الصحيحة لا يروق لمعاوية وأنصاره روّاد الجاهليّة العربيّة، ولا إلى النصارى والجوس واليهود وأتباعهم، فأعدّوا العدّة لحرب جديدة لا تختلف عن سابقتها إلّا من ناحية الموقع والمكان، حرباً ضد الإسلام وموقعه الجديد، أصحاب أغّة أهل البيت المينيّا، فاختُلق عبدالله بن سبأ المزعوم، ولم يكفي هذا في المواجهة لأنّ التشيّع نبض في قلوب الصحابة والخلّص من أنصار رسول الله عليني قبل إسلام هذا الرجل على فرض وجوده، واستمرّت المواجهة بين أغّة أهل البيت وأصحابهم وأنصارهم من جهة، وبين الجاهليّة العربيّة المتمثلة بمعاوية وأنصاره واليهوديّة المتمثلة بكعب، والنصرانيّة المتمثلة بسوسن، الذي يعتبر أوّل من نطق بالقدر، والمجوسيّة متمثلة بمجموعة من أولئك الذين دخلوا الكوفة وعرفوا مجمرا الديلم(٢).

واتحد الجميع لهدف واحد، وهو القضاء على الإسلام وبمختلف الطرق، فحددوا دماغ الأمّة الإسلاميّة أعمّة أهل البيت وأصحابهم، واستعدّوا لضرب هذا الدماغ، وشلّ أعضاء هذا الدين الإلهي، ولم يقتصروا على تحديد الشخصيّات فقط، بل خطّطوا حتى لمواقع الانطلاق حتى يوسم ذلك الموقع بأي فكرة يطلقونها، فاختاروا الأعمّة من الشخصيّات وأصحابهم، واختاروا الكوفة وبعض المناطق التي وسمت بالتشيّع لأهل البيت، فتغلغل أنصار أولئك في أصحاب الأعمّة وفي داخل الكوفة التي قطنها النصراني في الحيرة ورعايا الفرس، والتي أصبحت مصدر إشعاع للعالم الإسلامي.

فجاء سوسن النصراني الذي نطق بالقدر وقد أظهر الإسلام وعنه أخذ معبد

⁽١) الحركات السريّة: ص ٦٧.

⁽٢) فتوح البلدان؛ ص ٢٧٩.

الجهني، وأخذ غيلان من معبد (١)، وعاد بعد أن بثّ هذه الفكرة إلى نصرانيّته، وكذلك ابن كلّاب الذي يقول عنه أبوالعبّاس البغوي:

دخلنا على فثيون النصراني وكان في دار الروم من الجانب الغربي، فجرى الحديث إلى أن سألته عن ابن كلاب، فقال: رحم الله عبدالله (اسم ابن كلاب) كان يجيئني فيجلس إلى تلك الزاوية وأشار إلى ناحية من البيعة، وعني أخذ هذا القول، ولو عاش لنصرنا المسلمين (٢).

فهذا النصراني كان يعد العدّة للدخول إلى الأمّة الإسلاميّة من خلال بعض الحاقدين على الاسلام، وبثّ الأفكار فيها.

وأمّا اليهود الذين بثّوا دعاتهم أمثال المغيرة بن سعيد الذي بين الإمام الصادق الله مصدر أفكاره عندما قال: «لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن الله يهوديّة كان يختلف اليها»(٣).

فآمن هذا اللعين بأفكار يهوديّة لم ينزل الله بها سلطان، حتى وصل به الأمر أن يدّعى النبوّة (٤). فهل يعد من يعتقد بذلك من فرق المسلمين.

وتصدّى له ولغيره أعُمّة أهل البيت بهي ولعنوهم وطردوهم من حظيرة الإسلام لأفكارهم الهدّامة التي استوردوها من النصارى واليهود والجوس، فهؤلاء وأمثالهم ليسوا من الإسلام كها ذكرت نصوص أعُمّة أهل البيت، فكيف يعدّون من فرقهم.

فكيف يعد أبو الخطّاب على رأس فرقة من المسلمين، وهو يدعي أنّه إلنه (٥)، وقد لعنه الإمام الصادق عليه بقوله: «اللهم العن أبا الخطّاب... اللهم أذقه حرّ الحديد».

وأمر أصحابه أن يتجنّبوا أتباع أبي الخطّاب، فلا يقاعدوهم ولا يواكــلوهم ولا

⁽١) المقالات الفرق: ص ١٣٢.

⁽٢) الفهرست لابن النديم: ص ٢٣٠.

⁽٣) رجال الكشي: ص ٢٥٥، رقم ٤٠٣.

⁽٤) المقالات والفرق: ص ٥٥.

⁽٥) معجم رجال الحديث: ترجمة محمّد بن أبي زينب أبو الخطّاب الأسدي.

یشاوروهم، فقال: «لا تقاعدوهم ولا تواکلوهم ولا تشاوروهم ولا تصافحوهم ولا توارثوهم»(1).

ودعاهم الصادق الله إلى التوبة عندما قال: «ويلكم توبوا إلى الله فإنّكم كافرون مشركون»(٢).

ومن أولئك الغلاة الذين ادّعوا النبوّة ولعنهم الإمام الصادق على بن بن موسى (٣)، وبيان النهدي، والمغيرة بن سعيد الذي كان يدسّ أعوانه في حلقة درس الباقر، وكها حدّثنا الصادق على بقوله:

«كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي، ثمّ يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يبتّوها في الشيعة، فكلّما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو، فذاك ممّا دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم» (٤).

إذن، الغلو كان من اليهود الذين كان يختلف إليهم المغيرة هـذا^(٥)، وكـذلك أبـو منصور العجلي الذي جـعله الإمام منصور العجلي الذي لعنه الباقر الله وتبرّأ منه، وصائد النهدي الذي جـعله الإمام الصادق الله من مصاديق قوله تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِين تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَقَاكٍ أَيْمٍ ﴾ (٢).

ومحمّد بن نصير النميري، الذي كان يحـلّل محـارم الله، وادّعـي أنّــه نــي أرســله

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) رجال الكشي: ترجمة بشّار الأشعري.

⁽٣) المقالات والفرق: ص ١٨٩.

⁽٤) رجال الكشّي: ترجمة المغيرة بن سعيد.

⁽٥) المصدر نفسه

⁽٦) معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٤٧، رقم ٥٧٦٧.

الفصل العاشر/الحركات والفرق

الهادي الله فلعنه الإمام وتبرّأ منه وطرده (١).

والعبرتائي الذي لم يكن يتديّن بشيء، كان يظهر الغلو مرّة والنصب أخرى كـــا يقول السيد الخوئي^(٢).

وتبرًّأ العسكري من هذه الفرق حتّى لا تحسب على الشيعة فقال:

«إنيّ أبرأ إلى الله من أبي نصير الفهري وابن بابه القمّي، فابرأ مسنهم، وإنيّ محـذّرك _ مخاطباً أحد أصحابه _ ومخبرك أنيّ ألعنها عليها لعنة الله، يعزم ابن بابه أنيّ بعثته نبيّاً... ويله لعنه الله... ولعن من يقبل منه»(٣).

وسمح العسكري الله لأصحابه إن قدروا عليه أن يقتلوه ويشدخوا رأسه حسب تعبير الرواية _ وللأسف الشديد، فكل هذا التبرّي وهذا اللعن، لم يكن كافياً ليقوم المؤلّفون والباحثون في الموضوع بفصل التشيّع عن هذه الفرق المنحرفة، حتى وصل الدور إلى أحمد الكاتب ليرفع هذا الانحراف ويحمله على حساب أعنّة أهل البيت، وعلى حساب الشيعة من غير بحث وتحقيق، حاله في ذلك حال حاطب ليل.

ما هي حكاية الفرق بعد وفاة العسكري اليُّلاِ

تحدّث بعض كتّاب الفرق بعد وفاة العسكسري الله بحديث أشبه بالأسطورة والقصّة الخياليّة عندما قالوا: إنّ الشيعة انقسمت إلى ثلاث عشرة فرقة، ومنهم من أكّد هذه الأسطورة فقال بعشرين فرقة، وبالرغم من المدّة الزمنيّة الطويلة الفاصلة بين وفاة العسكري ومؤلّفي الفرق، لم نجدهم تحدّثوا على لسان أصحاب تلك الفرق، ولم يذكروا عددهم، ولا حتى رؤسائهم في بعض الأحيان ممّا يضع علامة استفهام أمام هذا العدد الخيالي لتلك الفرق.

نعم، إنّ الجمهور من الشيعة قالوا بإمامة القائم المنتظر، وأثبتوا ولادته، كما قال ذلك

⁽١) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٣٠٠.

⁽٢) معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٣٥٨.

⁽٣) معجم رجال الحديث: ج ٥، ص ١١٢، رقم ٢٠٩٠.

ولكنّ القارئ والمطالع حتى لو آمن بأنّ الجمهور قالوا بإمامة الإمام الحجّة من بعد أبيه، فإنّه يتساءل عن هذا الحجم الهائل من الفرق وما هي أخبارهم؟

يقول الشيخ المفيد: انقطعت أخبارهم تماماً واندثرت عام ٣٧٣ هـ، فلم يبقَ لهم أثر، وعلى حدّ تعبير الشيخ: أصبحوا حكاية عمن سلف، وأراجيف بوجود قوم منهم لا تثبت (٢).

مائة سنة فقط اندثرت فيها ١٣ فرقة، وعلى قول البعض ٢٠ فرقة، حقاً إنها أسطورة، لأنّ بين وفاة العسكري وكلام الشيخ المفيد ما يقارب من مائة سنة، أدّت إلى اندثار الفرق وأصحابها وأقوالها، علماً إنّ مائة سنة في حساب اندثار الفرق لا قيمة لها تذكر، فلابد من دراسة جديدة تضع أمامها عقول الناس في تسطير الحروف وتعداد الفرق، تبين من خلالها مدى صحّة هذا الكلام، ومدى تحققه في التاريخ، وخصوصاً إنّ البعض يعد الشخص الواحد فرقة كاملة بمجرّد أنّه قال كلاماً ما، فهائة سنة اندثرت بها كلّ الفرق إلّا أولئك القائلين بوجود ولد للعسكري الحين، تجعل من العاقل يشكّك فيها نقل إليه من أحداث في تاريخه الإسلامي الذي استهدف من قبل العديد من التيّارات المغرضة والتدوين غير الموضوعي وغير المبتني على أساس صحيح.

⁽١) الفصول المختارة: ص ٣١٨.

⁽٢) الفصول المختارة: ص ٣٢١.

الفصل الحادي عشر

كشف الحقائق



الشيعة أوّل من كتب في الأحكام السلطانيّة

لقد توهم الكاتب مرّة أخرى عندما نسب إلى الفكر الشيعي الانعزال السياسي عن الساحة من دون تنظير، ونسب إليهم ذلك من دون بحث وتحقيق، بينا لو تتبع جيّداً في التاريخ لوجد أنّ الشيعة سبقت السنّة في التنظير والكتابة في الأحكام السلطانيّة.

بعد غياب الإمام الثاني عشر، وغياب القيادة الإلهيّة، لم تغب الشيعة عن مسرح الأحداث، بل راح فقهاؤهم ينظرون إلى هذه الغيبة وإلى تلك الفترة، ويحددون الموقف السياسي من الحكّام والسلاطين مستلهمين تعاليم ذلك التنظير من أعمتهم، وسبقوا كلّ المذاهب بذلك، فقد وضعوا لشيعتهم دساتير للتعامل مع السلطان ومع الحياة السياسيّة آنذاك. فهذا شيخ القميين أبو الحسن محمّد ابن الحسن بن أحمد بن داود القمّي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ قد وضع رسالة في عمل السلطان، وهو استاذ الشيخ المفد(۱).

وكذلك الشيخ أبو عبدالله البوشنجي الحسين بن أحمد بن المغيرة، حيث كتب رسائل حول طريقة التعامل مع السلطان، ثمّ كتب المفيد والمرتضى والطوسي في هذا الموضوع قبل أن يبدأ الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ وغيره من السنّة بكتابة الأحكام السلطانيّة.

فكيف انعزل الفكر الشيعي عن الساحة وهو من مطلع الغيبة إلى پومنا هذا يُنَظِّر

⁽١) الذريعة في تصانيف الشيعة: ج ١٥، ص ٣٤٥، الطبعة الثانية.

٤٤٨

للشيعي كيفيّة التعامل مع زمانه وفي مختلف الظروف، وسواء كان السلطان عادلاً أو جائراً.

الشيعة والصراع السياسي

اتهم أحمد الكاتب الشيعة بالإنعزال السياسي، ولم يكن هذا الإتهام مبنياً على أساس واضح، إلّا لأنّهم آمنوا بغيبة الإمام المهدي المنتظر (عج)، وهذا الاتهام نفسه يوجّه إلى أحمد الكاتب، لأنّه يؤمن بوجود رجل يخلّص البشريّة، ويصلي عيسى خلفه، كها جاءت النصوص الصريحة بذلك، وإنّ اختلاف إيمان الكاتب مع إيمان الشيعة بشخص محمّد بن الحسن العسكري لا يضر في أصل الانتظار، فلكلّ منتظره وإن اختلفت الجزئيّات، وانتظار الكاتب هذا كانتظار الشيعة، فيكون على مبنى الكاتب نفسه أنّه منعزل سياسيّاً لأنّه اتهم التشيّع بسبب الانتظار بالانعزال السياسي، فبحثه يكون فضولاً في الكلام.

أضف إلى ذلك أنّ الولاة والحكّام على مرّ العصور واختلاف شرائط الزمان يضعون الشيعة في صدر قائمة المعارضين لسياساتهم، وهذا ما حدث منذ وفاة رسول الله عليه والى يومنا هذا، وهذا التصرّف ينم عن علم تلك الحكومات بأنّ التشيّع له روح خاصّة ونظرة عميقة إسلاميّة صحيحة لا تفسح المجال لأي كان بالتسلّق وقيادة المسلمة.

يقول الدكتور علي الوردي في كتابه وعاظ السلاطين: (إنّ التشيّع في وضعه الراهن أشبه بالبركان الخامد وكان ثائراً ثمّ خمد على مرور الأيّام، وأصبح لا يختلف عن غيره من الجبال الراسية إلّا بفوهته والدخان المتصاعد منه، والبركان الخامد رغم هدوئه الظاهر يمتاز عن الجبل الأصم بكونه يحتوي في باطنه على نار متأجّجة لا يدرى أحد متى تنفجر مرّة أخرى).

وأضاف يقول: (إنّ عقيدة الإماميّة التي آمن بها الشيعة جعلتهم لا يفترون عن انتقاد الحكّام ومعارضتهم والشغب عليهم في كلّ مرحلة من مراحل تاريخهم

ويقول أحمد أمين: (والسياسي إذا نظر إلى العلويين رآهم إمّا ثواراً إن ظهروا أو متآمرين على قلب الدولة إن اختفوا)(١).

وللأسف حكم الكاتب على التشيّع وعلى علمائه من دون اطّلاع على الواقع العملي للشيعة، حيث دوّت ثوراتهم في كلّ زمان ومكان، وليس هنا مكان البحث عن تلك الثورات.

الغيبة وفقهاء الشيعة

قسم قال: إنّ الشريعة قد بلغت إلى المجتمع بالكامل ولا تحتاج رسالة محمّد ﷺ إلى قيّم عليها اختصّه رسول الله بأحكامها.

والقسم الآخر قال: لقد خصّ رسول الله ﷺ علياً وأبناءه بمسائل الدين وهم المحمّلين لشريعته من بعده.

وساروا جميعاً في الحياة، فأمّا القسم الأوّل فارتطم بواقع لا تشريع له، فاضطرّوا ولبعض الوقت الاستنجاد بإمام القسم الثاني لتوضيح تشريع الرسول المُشَيَّةُ حول هذه الوقائع، ولكن هذا اللجوء لم يكن لجعل ذلك الإمام مصدراً للتشريع، بل جعلوه يتمتع بموقع تشريعي ولفترة من الوقت.

وما إن سارت عجلة الحياة حتى وجدوا أنفسهم أمام جمع غفير من الوقائع لا تشريع لها عندهم _وليس لا تشريع لها في الإسلام الذي هو رسالة للدين والدنيا معاً _ فلم يجدوا بدّاً للجوء إلى وسائل تسعفهم في ذلك، فلجأوا إلى الاستحسان الذي

⁽١) ضحى ألإسلام: ص ٢٧٨.

٤٥٠ دفاع عن التشيّع

يقول عنه الشافعي: (من استحسن فقد شرّع)(١).

ولم يسد الاستحسان كلّ التغييرات، فلجأوا إلى القياس الذي شرّقوا وغرّبوا في القول به.

ويكني أن يطّلع الإنسان على أيّ موسوعة أصوليّة ليعرف مدى التشعّب والتباين في الآراء^(٢).

ثمّ لجأوا إلى عدالة الصحابي، ففتحوا باباً جديداً في التشريع سمّي باب عدالة الصحابي نزّهوه فيها من كلّ عيب ودنس وخطأ، واختلفوا في ذلك أيضاً، فذهب قوم إلى أنّ مذهب الصحابي حجّة مطلقاً، وآخر إلى أنّه حجّة إن خالف القياس، وثالث إلى أنّ الحجّة في قول أبي بكر وعمر خاصّة... ورابع إلى أنّ الحجّة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا. وقال الغزالي: (إنّ جميع هذه الأقوال باطلة)(٣).

ولم تقف سلسلة المستجدّات الخالية من التشريع، فلجأوا إلى المصالح المرسلة التي رفضها الشافعي بقوله: (إنّه لا استنباط بالاستصلاح، ومن استصلح فقد شرّع كمن استحسن، والاستصلاح كالاستحسان متابعة للهوى)(٤).

وهذه الحيرة التي وقع فيها الفكر السنّي نتجت من إيمانه السابق بإكهال التشريع، وعدم وجود من خصّه رسول الله ﷺ، بحيث أدّت به إلى اتباع مختلف الوسائل لسدّ النقص الحاصل عندهم، مثل فتح الذرائع وسدّها وما إلى ذلك.

أمّا القسم الثاني، وهم الشيعة، فقد استغنوا عن كلّ تلك الوسائل، لأنّ النص قام على تنصيب إمام بعد وفاة رسول الله ﷺ، يعطي _ الإمام _ للأمّة ما تحتاجه من تشريع اختُص به لكلّ المستجدّات الحادثة، واستقرّت الإمامة بالنصوص المتواترة والأدلّة القطعيّة، واحداً يكمل الآخر، والكل ينقلون عن رسول الله ﷺ، وكما يقول

⁽١) فلسفة التشريع الإسلامي: ص ١٧٤.

⁽٢) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ٣٢٠.

⁽٣) الأصول العامّة للفقد المقارن: ص ٤٣٩.

⁽٤) مصادر التشريع: ص ٧٤.

الإمام الصادق على: «حديث حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي، وحديث جدّي، وحديث جدّي، حديث الحسين، وحديث الحسن، وحديث الحسن، وحديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله المؤمنين عديث المؤمنين عديث رسول الله المؤمنين عديث المؤمنين المؤمنين عديث المؤمنين عديث المؤمنين ا

فأسسوا منهاجاً متكاملاً للفقيه الشيعي على مدى قرنين من الزمان، واستعدّوا لمسألة الغيبة التي طالما تحدّثوا عنها، فوضعوا القواعد العامّة للفقيه كالاستصحاب، والبراءة الشرعيّة، وقاعدة اليد، والترجيح بين الروايات، والعمل بخبر الواحد، وغير ذلك من القواعد المبثوثة في مرويّاتهم، والتي قدّمت من قبلهم للفقيه الشيعي ليدور رحى الاجتهاد عليها.

وبعد أن قت الغيبة، وتورّم الفقه الشيعي بتراث ثر من الأحاديث والروايات والقواعد العامّة والخاصّة، وعلى مدى قرنين من الزمن، وبعد انتقال دستور القيادة من الأغمّة إلى العلماء والفقهاء الذين اتفقوا جميعاً على انتقال مراسم القيادة إليهم، وإن اختلفوا في مساحة هذا الانتقال سعةً وضيقاً، بعد كلّ ذلك، جاء الفقيه الشيعي ليمارس دوره كنائب للإمام، فوجد تراثاً ضخماً لا حاجة له معه بالرجوع إلى وسائل جديدة تؤدّى إلى الإرباك والحيرة، فهو يحتاج فقط إلى الرجوع إلى ذلك التراث واستخراج الحكم الشرعي أو الوظيفة للمكلّف في مختلف الوقائع، ولقد تحدّث الشيخ الطوسي عن غزارة ذلك التراث فقال:

(أمّا بعد، فإني لا أزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفقهة والمنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الإماميّة ويستنزرونه وينسبونهم إلى قلّة الفروع وقلّة المسائل، ويقولون: إنّهم أهل حشو وأهل مناقضة، وإنّ من ينفي القياس والاجتهاد (بالمعنى الخاص) لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأصول، لأنّ جلّ ذلك وجمهوره مأخوذ من هذين الطريقين، وهذا جهل منهم بمذاهبنا، وقلّة تأمّل لأصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل موجودة في أخبارنا).

⁽١) وسائل الشيعة: ج ٢٧، ص ٨٣، باب ٨؛ الكافى: ج ١، ص ٥٣.

ثمّ أضاف: (وأمّا ما كثّروا به كتبهم من مسائل الفروع فلا فرع من ذلك إلّا وله مدخل في أصولنا ومخرج على مذاهبنا، لا على وجه القياس، بل على طريقة توجب علماً يجب العمل به ويسوغ الوصول إليها من البناء على الأصل وبراءة الذمّة وغير ذلك)(١).

إذن، فالشيعة لم يقعوا في حيرة وارباك نتيجة الغيبة كما حدث لغيرهم بعد وفاة رسول الله وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّل

صلاحيّات الفقيه الشيعي

لقد توهم الكثير من الكتّاب والمؤلّفين عندما شاهدوا ومن بداية الغيبة إلى يومنا هذا انخراط فقهاء الشيعة في التوجّه السياسي، توهموا بتعليل ذلك بالتخلّي عن النظرة الإماميّة (الإمامة، النص، الوصيّة) أو على الأقل التنازل عن بعض تلك الشروط، ولكن هذا الكلام خال من الدقّة تماماً، ونابع من عدم فهم الوظيفة الأساسيّة لفقهاء الإمامية وصلاحيّاتهم، والعمل مع الدولة لا يعني شرعيّة تلك الدولة، ولهذا نجد علماء الطراز الإمامي الأوّل أرسوا أصالة الفكر السياسي الشيعي بقواعد وجوب حفظ النظام، مع أنّهم لم يعطوا الشرعيّة للحكومات.

فلقد حمل الفكر الشيعي الإمامي للفقهاء دساتير للعمل مع الحكومتين العادلة والظالمة، فرسالة الإمام علي الله إلى مالك الأشتر تعتبر برنامج عمل مع الحكومة العادلة، وفي مقابل ذلك رسالة الإمام الصادق الله لعبدالله النجاشي التي هي بسرنامج عمل مع الحكومة الظالمة، وهذا الذي أعطى للفكر الشيعي أسبقية في التحدّث والكتابة في الأحكام السلطانية، وكيفية التعامل مع السلطان، فنجد الحسن بن أحمد ابن المغيرة البوشنجي أبا عبدالله، وهو شيخ بعض مشايخ النجاشي، وشيخ القسيين المعيد، والمحدّ بن الحسن بن أحمد بن داود القمّى (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ) أستاذ الشيخ المفيد،

⁽١) المبسوط: ج ١، ص ١.

الفصل الحادي عشر /كشف الحقائق.....

نجدهم قد صنّفوا وكتبوا كتباً خاصّة في التعامل مع السلطان(١).

بالإضافة إلى الشيخ الصدوق محمّد بن علي بن الحسين فله كتاب باسم «السلطان»(۲).

وهكذا المفيد والمرتضى والطوسي، فهؤلاء كتبوا للعمل مع السلطان كتباً خاصّة.

يقول أحمد عنايت: كان متكلّمو الشيعة وفقهاؤهم قد بذّلوا ذكاءً ملحوظاً في أفضل جزء من تاريخ التشيّع في إيجاد طرق عمليّة للتوافق مع حكّام العصر، وذلك حتى يضمنوا بقاء أتباعهم وأمنهم (٣).

ولهذا تقول دروينا كرافولكس المستشرقة الألمانيّة: إنّ الإماميّة الاثني عشريّة من بين الشيعة اتخذوا موقفاً معتدلاً تجاه الأكثريّة السنيّة الموجودة في السلطة من خلال الخلافة، فقد وافقوا على التعايش والخضوع للخلافة السنيّة القائمة (٤).

فانخراط فقهاء الشيعة كان الهدف منه ليس الغاء (الإمامة، النص، العصمة) كسا تصوّر الكاتب، بقدر ضرورة الانخراط لأغراض مختلفة، ولهذا يقول فؤاد إبراهيم:

وتظهر لنا التطوّرات اللاحقة أنّ انخراط قسم من علماء الشيعة في الدولة الصفويّة لم يتم بمعزل عن وعي الإمامة الإلهيّة... ولذلك لا تغدو مشاركة العلماء في الدولة الصفويّة في عهودها الأولى كونها استجابة لظروف خارجيّة موضوعيّة تـقتضي تحصين سيرورة وصيرورة الجماعة الشيعيّة هنا، والذي من شأنه تبرير التوسل بالدولة والتماهى فيها(٥).

ولقد أخطأ أحمد الكاتب عندما جعل تدخل الفقيه الشيعي في بعض مناحي الحياة

⁽١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ١٥، ص ٣٤٥.

⁽٢) الفهرست للطوسي: ص ٢٣٧، رقم ٧١٠.

⁽٣) الفكر الإسلامي المعاصر: ص ٥٩.

⁽٤) مجلّة الاجتهاد: عدد ٣، ربيع ١٩٨٩، ص ١٥، وهي مجلّة تعنى بقضا ياالدين والمجتمع، تصدر عن دار الاجتهاد بيروت.

⁽٥) الفقيه والدولة: ص ١٤٦.

تراجعاً منه عن نظريّة الإمامة الإلهيّة التي وبتصوّره تحصر كلّ الصلاحيّات بالإمام دون غبره.

وهذه النظرة خاطئة غير مبنيّة على تحقيق علمي لصلاحيّات الفقيه الشيعية ماضياً وحاضراً، فلقد وردت روايات من أغّة أهل البيت تجيز للفقهاء التدخل والقيام ببعض الوظائف، واتفق كلّ العلماء على هذا التدخّل، وإن اختلفوا فيه سعة وضيقاً.

ومن تلك الروايات، حديث الإمام الصادق الله حيث قال: «انظروا إلى رجل منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فاني قد جعلته عليكم حاكماً» (١).

ومشهورة أبي خديجة التي قال الإمام الصادق ﷺ فيها: «اجعلوا بينكم رجلاً قــد عرف حلالنا وحرامنا، فإني قد جعلته عليكم قاضياً» (٢).

وكذلك قول الإمام على: «إيّاكم إذا وقعت بينكم خصومة أو ترادى بسينكم في شيء من الأخذ والعطاء أن تحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفسّاق، اجعلوا بينكم رجلاً منكم ممّن قد عرف حلالنا وحرامنا، فإنيّ قد جعلته قاضياً، وإيّاكم أن يتحاكم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر»(٣).

وغير ذلك من الأحاديث الشريفة لأهل البيت، والتي عدّها الأستاذ هادي معرفة الى خمسة عشر حديثاً (٤).

وهذه الأحاديث وغيرها هي التي حدّدت صلاحيّات الفقيه الشيعي زمن الغيبة، وتلقّاها كلّ من المفيد، والمرتضى، والطوسي، وأبو الصلاح الحلبي، والقاضي ابن برّاج، ومحمّد بن إدريس الحلّي، والعلّامة الحلّي، وجمال الدين مقداد بن عبدالله السيوري، والشهيد الأوّل، والمحقّق الكركي، والشهيد الثاني، والأردبيلي، وبهاء الدين العاملي،

⁽۱) وسائل الشيعة: ج ۱۸، ص ۹۹، باب ۱۱، ح ۱.

⁽۲) وسائل الشيعة: ج ۱۸، ص ۹۹، باب ۱۱، ح ٦.

⁽٣) وسائل الشيعة: ج ١٨، ص ١٠٠، باب ١١.

⁽٤) ولاية الفقيه أبعادها وحدودها: ص ٤٧ ـ ١٠٠.

وجعفر كاشف الغطاء، ومحمّد حسن النجني، وغيرهم من الفقهاء، تلقّوها بالقبول، وعلى أساس ذلك حدّدوا صلاحيّات الفقيه الشبعي في عصر إقصاء المعصوم عن منصبه وعصر الغيبة.

قال الشيخ المفيد: (فأمّا إقامة الحدود فهو إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله تعالى، وهم أمّة الهدى من آل محمّد ﷺ أو من نصّبوه لذلك من الأمراء والحكّام، وقد فوّضوا النظر فيه إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان).

وأضاف: (إنّ للفقهاء من شيعة آل محمّد ﷺ أن يجمعوا بإخوانهم.... ولهـم أن يقضوا بينهم بالحقّ ويصلحوا بين المختلفين...)(١).

وقال الشيخ الطوسي في النهاية: (فأمّا الحدود، فليس يجوز لأحد إقامتها إلّا لسلطان الزمان المنصوب من قبل الله تعالى، أو من نصّبه الإمام لإقامتها.... وأمّا الحكم بين الناس والقضاء في ذلك فقد فوّضوا ذلك إلى فقهاء شيعتهم في حال لا يتمكنون فيه من توليه بأنفسهم).

وقال في المبسوط: (وأمّا الحكم بين الناس والقضاء بين المختلفين فلا يجوز أيضاً إلّا لمن أذن له سلطان الحق في ذلك، وقد فوّضوا ذلك إلى فقهاء شيعتهم في حال لا يتمكّنون فيه من توليته بنفوسهم، فمن تمكّن في إنفاذ حكم أو إصلاح بين الناس أو فصل بين المختلفين فليفعل ذلك، وله بذلك الأجر والثواب ما لم يخف على نفسه، ولا على أحد من أهل الإيمان ويأمن الضرر فيه، فإن خاف شيئاً من ذلك لم يجز له التعرّض لذلك على حال).

وقال السيّد المرتضى: (جاءت الرواية الصحيحة لمن هذه حاله أن يقيم الحـدود ويقطع السرّاق ويفعل كلّ ما اقتضت الشريعة فعله من هذه الأمور)(٢).

ويقول أبو الصلاح الحلبي (المتوفى سنة ٤٤٧ هـ) متحدّثاً عن الفقيه: (فهو نائب عن ولي الأمر في الحكم، ومأهول له لثبوت الإذن منه ومن آبائه لمن كان بصفته في

⁽١) المقنعة: كتاب الأمر بالمعروف، ص ٨١٠.

⁽٢) الرسائل: ج ٢، ص ٨٩.

٤٥٦ دفاع عن التشيّع

ذلك، ولا يحل له القعود عنه)(١).

وقال سلّار: (ومن تولّى من قبل ظالم وكان قصده إقامة الحقّ، أو اضطرّ إلى التولّي، فليتعمّد تنفيذ الحقّ ما استطاع، وليقضى حقّ الإخوان)(٢).

وقال القاضي ابن البرّاج (المتوفى سنة ٤٨١ هـ): (أن يقيم الحـدود إذا اسـتخلفه السلطان الجائر وجعل إليه إقامة الحدود بشرط أن يعتقد أنّه من قبل الإمام العادل المهدي (عج) في ذلك، وأن يفعل ذلك بإذنه لا بإذن السلطان الجائر)(٣).

فسلار وابن البرّاج وغيرهم، وإن شرّعوا للاستثناء أي في حالة تولية السلطان الجائر للفقيه ذلك، ولكنّ هذا التشريع مبني على أنّ الفقيه له إذن من ولي الأمر في القيام بتلك الأعمال، ويستطيع في حالة المكنة أن ينفّذ تلك التشريعات بواسطة ذلك الإذن العام من الإمام.

واستمرّ محمّد بن إدريس الحلّي، والمحقّق الحلّي، والعلّامة الحلّي على هذا المنوال، وأنّ هناك صلاحيّات ممنوحة للفقيه الشيعي للتدخّل في الحياة العامّة (٤).

وأمّا جمال الدين مقداد بن عبدالله السيوري (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ) فقد قال: (لابدّ من إقامة الحدود مطلقاً اعتماداً على روايات، مثل: العلماء ورثة الأنبياء، وغيرها) (٥).

واتفق الأردبيلي مع سلّار وابن البرّاج في مسألة تـولّي الفـقيه مـن قـبل الظـالم بالاستناد على مبدأ الإذن من قبل إمام الحقّ لا من قبل السلطان الجائر^(٦).

وأكّد حقيقة تدخل الفقيه الشيعي محمّد باقر السبزواري، فقال: (إنّ الأكثر على أنّ للمولى أن يقيم الحدّ على عبده في زمان الغيبة، وربما يلوح من كـلام بـعضهم

⁽١) الكافي في الفقه: ص ٤٢٣.

⁽٢) المراسم: ص ٢٦٤.

⁽٣) المهذّب: ج ١، ص ٣٤٢.

⁽٤) السرائر: ج ٢، ص ٢٤؛ شرائع الإسلام: ج ١، ص ٣٩١؛ تذكرة الفقهاء: ص ٤٥٩.

⁽٥) كنز العرفان: ص ٥٩٧.

⁽٦) مجمع الفائدة والبرهان: ج ٧، ص ٥٥٠.

وقال: (وأمّا إقامة الحدود فللإمام أو من يأذن له، وهل لفقهاء الشيعة في حال الغيبة ذلك؟ محكى في المنتهى عن الشيخين أنّها جزما بجواز ذلك)(٢).

أمّا كاشف الغطاء فقد سمح للمجتهد تولي إقامة الحدود في زمان الغيبة، وأعطى الضوء الأخضر لكل واحد في إقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع عدم الضرر، وفي حالة إجبار الفقيه الشيعي من قبل سلطان الجور على تولي بعض الأمور، يقوم بذلك نيابة عن الإمام لا عن الحاكم، كما هو عليه سلار وابن البرّاج والأردبيلي وغيرهم (٣).

وقال صاحب الجواهر (فقد قيل والقائل الإسكافي والشيخان والديلمي والفاضل والشهيدان والمقداد وابن فهد والكركي والسبزواري والكاشاني وغيرهم على ما حكي عن بعضهم: يجوز للفقهاء العارفين بالأحكام الشرعيّة عن أدلّتها التفصيليّة العدول، إقامة الحدود في حال غيبة الإمام على كما لهم الحكم بين الناس مع الأمن من ضرر سلطان الوقت، ويجب على الناس مساعدتهم على ذلك، كما يجب مساعدة الإمام على عليه، بل هو المشهور، بل لا أجد فيه خلافاً إلّا ما يحكى عن ظاهر ابني زهرة وإدريس)(٤).

إذن، الفكر الشيعي الفقهي يسمح بتدخّل الفقيه في الحياة، وإن اختلفوا في حدود هذا التدخّل سعةً وضيقاً، وهذا التدخّل مستوحى من كلام الأئمّة ﷺ للفقيه ودوره في الحياة، وأعطى للفكر الشيعي مرونة التعامل في كلّ الظروف.

فلقد حمل تشريعات تصدّي الفقهاء لمناصب الحكم والتدخّل في الشؤون الحياتيّة العامّة وحمل أيضاً تشريعات استثنائيّة في حالة تسلّط الظلّام وإجبار الفقهاء على

⁽١) كفاية الأحكام: ص ٨٣.

⁽٢) كفاية الأحكام: ص ٨٣.

⁽٣) كشف الغطاء: ص ٤٢١.

⁽٤) جواهر الكلام: ج ٢١، ص ٣٩٣_ ٣٩٤.

٤٥٨ دفاع عن التشيّع

التصدّي لبعض الأمور، وقد قيل بحقّ هذه المرونة:

كان متكلّمو الشيعة وفقهاؤهم قد بذلوا ذكاءً ملحوظاً في أفضل جزء من تاريخ التشيّع في إيجاد طرق عمليّة للتوافق مع حكّام العصر، وذلك حـتى يـضمنوا بـقاء أتباعهم وأمنهم (١).

ولكنّ هذا التدخّل لم يكن بمعزل عن وعي الإمامة الإلهيّة وشروط الإمام، وما غير ذلك كما يتصوّر أحمد الكاتب، ولهذا يقول نبيل إبراهيم:

فالإمامة وشروطها ومواصفاتها كانت نصب أعين الفقهاء في زمن الغيبة عـندما استوحوا مسألة تدخّل الفقيه الشيعي في مناحي الحياة من قبل أئمتهم ﷺ.

ثمّ جاء الشيخ النراقي ليحوّل ذلك التراث الضخم من الحدود والصلاحيّات إلى نظريّة ولاية الفقيد، وقال:

(كلّ ماكان للنبي ﷺ والإمام ﷺ فيه الولاية فللفقيه أيضاً ذلك، إلّا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما)(٢).

ثمّ أضاف: (إنّ كلّ فعل متعلّق بأمور العباد في دينهم أو دنياهم ولابدّ من الإتيان به، ولا مفر منه، إمّا عقلاً، أو عادةً من جهة توقّف أمور العباد والمعاش لواحد أو جماعة عليه، وإناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا، أو شرعاً من جهة ورود أمر به اجماع أو نني ضرر أو إضرار أو عسر أو حرج أو إفساد على مسلم أو دليل آخر... أو ورود الإذن فيه من الشارع، ولم يجعل وظيفة لمعين واحد أو جماعة، ولا لغير معين، أي واحد لا بعينه، بل عُلِم لابديّة الإتيان به أو الإذن فيه، ولم يُعلم المأمور ولا المأذون فيه، فهو وظيفة الفقيه، وله التصرّف فيه والإتيان به)(٣).

واستدلّ كها استدلّ علماء الطائفة من قبل بالروايات والأحاديث التي ذكرنا جملة منها فها تقدّم.

⁽١) الفكر الإسلامي المعاصر: ص ٥٩.

⁽٢) عوائد الأيّام: ص ١٨٧.

⁽٣) عوائد الأيّام: ص ١٨٨.

وقال أخيراً بضرس قاطع: (الفقهاء هم الحكّام في زمان الغيبة والنوّاب من الأعّة). وأخيراً استلم السيّد الخميني هذا التراث من أسلافه الذين سبقوه والذين لم تسنح لهم الفرصة من إقامة الدولة لقلّة العدد وضعف الناصر وجور حكّام الزمان وسلاطين الوقت.

استلم ذلك التراث بعد استكمال الدراسة النظرية عليه فقال:

(فولاية الفقيه _ بعد تصوّر أطراف القضيّة _ ليست أمراً نظريّاً يحتاج إلى برهان، ومع ذلك دلّت عليها بهذا المعنى الواسع روايات)(١١).

وأحكم السيّد الخميني هذه المسألة حتى في حالة مزاحمة الفقهاء، فجعل المزاحمة أمراً تنكره العقول ومخالفاً لطريقة العقلاء، ولازم هذا الوجه قيام الدليل الاجتهادي على عدم جواز المزاحمة وبطلان تصرّف المزاحم وحرمته، وإن أحرزنا من الأدلّة أنّ الولاية بلا قيد ثابتة للفقيه، لكن احتملنا سبق أحد من الفقهاء موجب لسقوط ولاية غيره حال تصدّيه تستصحب ولايته الثابتة قبل تصدّي الآخر... فليس لأحد من الفقهاء الدخول فيا دخل فيه فقيه آخر(٢).

وأقام دولة على ذلك التراث الذي وصفه الكاتب بالانعزال السياسي، وما إن قامت تلك الدولة حتى تجنّد لها طلّاب الدنيا وعبدة الشيطان لتحديد صلاحيّاتها ومسؤليّاتها وبمختلف الوسائل، وآخر هذه الوسائل أقلام مَنْ غُرِّرَ بهم.

المهم إنّ كلّ ما ذكرنا لم يتم بمعزل عن وعي الإمامة الإِلهيّة وشروطها التي نسبها الكاتب إلى فقهاء الشيعة وعلمائها بدون بحث ولا تحقيق.

الشيعة والنظرية الإعلامية

خالف أحمد الكاتب أبسط مقومات الإماميّة التي اعترف بها هو في كلّ موارد كتابه، وهي السريّة التامّة في طرح نشاطاتهم وأنظمتهم وأفكارهم، ولكنّه عندما

⁽١) البيع: ج ٢، ص ٤٦٧.

⁽٢) البيع: ج ٢، ص ٥١٨.

شاهد أنّ مؤلّني الفرق دائماً يؤكّدون بذهاب الجمهور إلى الإمام الجديد، وخصوصاً بعد وفاة العسكري، فقد قال المفيد: إنّ الجمهور ذهبوا إلى القول بإمامة ابنه المنتظر (١)، عندما شاهد ذلك، علّله بدور الإعلام الشيعي في تكريس ذلك (٢)، ولكنّه نسي أنّه في كلّ مورد من موارد كتابه كان يتحدّث عن السريّة التامّة التي لفّت نظريّة التشيّع من وفاة رسول الله ﷺ إلى وفاة العسكري وبعد ذلك وإلى يومنا هذا، حتى إنّه وضع عنواناً بارزاً أساه (سريّة نظريّة الإمامة) (٣)، ولكنّه نسبي ذلك في (ص ٢٦٣) وأشاد بدور الإعلام في تثبيت نظريّة الإمامة، وبالخصوص إمامة الإمام المهدي المنتظر.

ولو تتبعنا الدور الإعلامي الشيعي على مرّ التاريخ نجده معطّلاً تماماً، ليس وحده فقط، بل عُطّل تدوين الحديث في الإسلام قاطبة حتى لا يأخذ الإعلام الشيعي دوره بالظهور، وهذا ما حدث في العصور الأولى من صدر الإسلام، ثمّ جاء عثان لينني أبا ذر إلى الربذة، ويخمد صوتاً إعلاميّاً ينادي باسم الإسلام، واستلم معاوية من بعده الخلافة، وفتح ملفاً خاصّاً لدفن الأحياء وحرقهم بمجرّد إذاعة كرامة أو نشر فضيلة لآل بيت رسول الله علي الله علي وجاء من بعده يزيد الذي أصبح اسمه كافياً لوصم التاريخ بالحزي والعار، وتتابع حكّام الجور في قتل وتشريد أثمّة أهل البيت بهي وشيعتهم، بالحزي والعار، وتنابع حكّام الجور في قتل وتشريد أثمّة أهل البيت بهي وشيعتهم، بعيث وصل الأمر إلى أن يتجنّب الناس حتى السلام على العلويين، وذلك عندما دخل إبراهيم بن هرمة المعاصر للمنصور إلى المدينة، وأتاه رجل من العلويين فسلّم عليه، فقال له إبراهيم: تنحّ عني ولا تشطّ بدمي (٤)، فالسلام وحده على من ينتسب للبيت العلوي كان جريمة لمعاقبة الناس، ووصل الأمر إلى أنّ منصور بن الزبرقان النبي قال أبياتاً من الشعر أدّت به إلى أن يُنبش قبره وتحرق عظامه (٥). ونني أحمد

⁽١) الفصول المختارة: ص ٣١٨.

⁽٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٦٣.

⁽٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٥.

⁽٤) تاریخ بغداد: ج ٦، ص ۱۲۷.

⁽٥) زهرة الأدب: ج ٣، ص ٧٠٥.

الفصل الحادي عشر /كشف الحقائق.....

ابن أبي نعيم لنفس السبب، ودفن سديف حيًّا لأنَّه قال:

إنّا لنأمل أن ترتد ألفتنا بعد التباعد والشحناء والأحن وتنقضي دولة أحكام قادتها فينا كأحكام قوم عابدي وثن (١)

لقد ضلّل الكاتب الرأي العام وكذب عليه عندما جعل الإعلام الشيعي الأخطبوط في تكريس نظريّة الإمامة، بينا نجد أصحاب الأئمّة أنفسهم يطلبون من الأئمّة أن تحرق الرسائل التي يبعثونها إليهم، فهذا جعفر بن محمّد الأشعث يطلب من الإمام أن يحرق كتبه إذا قرأها مخافة أن تقع في يد غيره (٢).

فأي إعلام يتحدّث عنه الكاتب والعسكري يقول لأصحابه: «ألا لا يسلمنّ عليَّ أحدٌ، ولا يشير إليَّ بيده، ولا يومئ، فإنّكم لا تؤمنون على أنفسكم»(٣).

وأي إعلام هذا، والعسكري لا يسمّى باسمه من قبل أصحابه، لأنّ الحديث عن العسكري يكفي لحكم الإعدام على العسكري وعلى المتحدّث، ولهذا كانوا يسمّونه بالرجل، كما يقول الأردبيلي: وكلّما ورد «عن الرجل» فالظاهر أنّه العسكري^(٤).

وانعكست هذه السريّة التامّة حتى على أدب الدعاء عند التشيّع، وأبرز العسكري ذلك عندما قال متحدّثاً عن الأمّة _ من دون تشخيص أولئك الظلمة _ :

«وولي القيام بأمورهم فاسق كلّ قبيلة، فلا ذائد يذودهم عن هلكة، ولا راع ينظر إليهم بعين الرحمة...»، إلخ (٥).

ونتيجة للضغط على التشيّع وأهله، تجنّب الرواة ذكر مرويّاتهم، وهذا ما اعترف به حامد حنفي داود عندما قال:

⁽١) العمدة لابن رشيق: ج ١، ص ٧٤.

⁽٢) كشف الغمّة: ج ٣، ص ٩٢؛ مسند الإمام الرضا على : ج ١، ص ١٨٧، رقم ٢٩٨؛ عيون أخبار الرضا على: ص ٥٣٧،

⁽٣) بحار الأنوار: ج ٥٠، ص ٢٦٩.

⁽٤) جامع الرواة: ج ٢، ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.

⁽٥) مهج الدعوات: ص ٦٨.

(فإننا لا نستبعد أنّه - البخاري - حاول الرواية عن رجال البيت النبوي واستعصى ذلك عليه بسبب ما كان يضربه الحكّام حول أفراد هذا البيت من سياج منيع ليحولوا بينهم وبين اتصال طلّاب العلم بهم، ونحن نعرف مدى اضطهاد الحكّام لهم وحقدهم عليهم)(١).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قاسى الشيعة أنواع العذاب والحصار سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً، فقد استعمل المتوكّل عمر بن الفرج الراجي على مكّة والمدينة، ومنع هذا الرجل كلّ طالبي أن يسأل غيره، حتى في معيشته، وبلغ بهم الحال إذا سمع الوالي أحداً أحسن إليهم نكّل به ليكون عبرة لغيره.

وكتب المنتصر إلى عمّاله: من كان بينه وبين أحد من الطالبيين خصومة فاقبل قوله بدون بيّنة، ولا تقبل لطالبي بيّنة أو قولاً^(٢).

وحتى في العصور المتأخّرة، فهذا نوح الحنني يكفّر الشيعة واستباح دمهم تابوا أم لا، وعلى أساس ذلك قُتل أربعون ألف شيعى^(٣).

وفي عام ٤٠٧ قتل المعز بن باديس بأفريقيا خلقاً كثيراً من الشيعة، ونهببت دورهم، وانتهكت أعراضهم، وحاصروهم حتى قتلوهم عن آخرهم، كما حدّث ابن الأثار بذلك (٤).

وفي تركيا قتل السلطان سليم (المتوفى ٩٢٦) من الشيعة خلقاً كثيراً، وأمر بقتل كلّ من ينتسب إليهم، على حدّ تعبير طبيب الجيش التركي (٥).

هذا الإعلام الشيعي الذي جعله الكاتب ركناً أساسياً لتركيز النظريّة الشيعيّة، ولعمري أصبح هذا الرجل كحاطب ليل في طرحه، حيث خالف أهم ممقوّمة من

⁽١) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: المقدمة، ص ١٨.

⁽٢) الخطط للمقريزي: ج ٤، ص ١٥٣.

⁽٣) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: بج ١و٢، ص ٢٤٢.

⁽٤) المصدر السابق نقلاً عن الكامل في التاريخ: ج ٩، ص ١٢٣، الطبعة الأولى.

⁽٥) مصباح الساري ونزهة القارى: ص ١٢٣ _ ١٢٤.

الفصل الحادي عشر /كشف الحقائق.....

مقوّمات التشيّع وهي السريّة للإرهاب الذي لاقـوه عـلى طـول مسـيرة تــاريخهم الطويلة.

النتيجة النهائية التي توصل إليها الكاتب

بعد أن فشل أحمد الكاتب من تجريد أغمّة أهل البيت المين من منصب الإمامة الإلهيّة، وفشل في إيجاد أي ثغرة في إمامة المهدي المنتظر، وبعد الخطأ المنهجي الذي ارتكبه من جرّاء ربط قضايا فقهيّة بمسألة الغيبة، وجعل الاختلاف فيها من الآثار السلبيّة لها، بعد كلّ ذلك توصّل إلى نظريّة تقول بشورى الأمّة على نفسها (١)، ولكنّه فشل في إعطاء أي آليّة لهذه الشورى، وراح يطلق شعارات إعلاميّة بعيدة عن الواقع، مثل: إشراف الأمّة على الإمام ومراقبته ومحاسبته وإعطائه من الصلاحيّات بقدر ما تشاء وحسب ما تشاء.

فبعد أن نفى الإمام والعصمة والنص، ونفى دور الفقيه والنائب، والقيادة، والدولة، عين مكانها الأمّة، وجعلها تعطي وتمنع، ولم يتفضّل علينا بمصداق واحد في التاريخ البشري لهذه الأمّة التي تعطي وتمنع، وأي أفراد هذه الأمّة الذين يقومون بذلك، وكم عددهم، كلّ ذلك لم يبيّنه الكاتب، بل اكتنى بالعبارات الإعلاميّة الفارغة والبعيدة عن الواقع.

أضف إلى ذلك، أنّ شورى الأمّة على نفسها لا يستلزم إلغاء الإمام والعصمة والنص، فيوجد من علماء الشيعة من قال بشورى الأمّة على نفسها من دون أن ينفي كلّ ما نفاه أحمد الكاتب.

يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين: نظريّة الشورى (ولاية الأمّة على نفسها) لا دور فيها للفقيه، ودوره المستشار والمفتي، ويستمتع بموقع تستريعي وليس مصدر للشرعيّة (٢).

⁽١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٤١.

⁽٢) الفقيه والدولة: لقاء مع محمّد مهدي شمس الدين، ص ٤٣٤.

واشتبه الكاتب أيضاً عندما تصوّر الفقيه ذلك الغاصب لحق الأمّة المتسلّط على حقوقها، وسرّ دراسته كلّها هو هذا الاشتباه الفضيع الذي هيّأ للكاتب الاعتراض على دكتاتوريّة الفقيه الديني، ولكن هذا كلام فارغ، وكها يقول السيّد فضل الله:

«الفقيه يحكم الدولة من خلال المؤسسات وليس حكماً استبداديّاً بحيث يرى نفسه ظل الله في الأرض». كما اشتبه به الكاتب، وقدّم دليلاً على ذلك عندما قال: إنّ الرسول المشيئة قال في آخر حياته: «إنّكم لا تمسكون علي بشيء ما أحللت إلّا ما حلل الله، وما حرّمت إلّا ما حرّم الله».

وقال الإمام علي الله: «لا تكلُّموني بما تكلُّمون به الجبابرة».

وأضاف يقول: فالفقيه في الدولة ينطلق من خلال القانون وأهل الخبرة، وليس له أن يحكم برأيه بالمعنى الذاتي (١).

إذن، مشكلة الكاتب هي دكتاتوريّة الفقيه لما يحمل من صلاحيّات، وهذه الدكتاتوريّة نسجها الكاتب في خياله، لأنّ الفقيه له مواصفات تتناقض تماماً مع تلك الدكتاتوريّة، وفي حالة بروزها هناك آليّة لمتابعة ذلك.

⁽١) الفقيه والدولة: حوار مع السيّد محمّد حسين فضل الله، ص ٤٤٥.

مصادر الكتاب

١ ـ القرآن الكريم.

حرف الألف

٢ ـ إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون أو المرشد المبدي لفساد طعن ابن
 خلدون في أحاديث المهدي (عج)، أحمد بن محمد بن الصديق، نشر مطبعة الترقي ـ دمشق، ١٣٤٧ هـ.

٣ ـ الإتحاف بحب الاشراف، عبدالله بن محمد بن عامر الشبراوي، نشر منشورات الرضى ـ قم، ١٣٦٣ هـ ، الطبعة الثانية.

٤ ـ إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، محمد بن الحسن الحر العاملي
 (ت٤٠١١هـ)، نشر دار الكتب الإسلاميّة ـ طهران، ١٣٦٤ هـ ، الطبعة الثالثة.

٥ ـ إثبات الوصيّة للإمام على بن أبي طالب، على بن الحسين بن على الهذلي المسعودي (ت ٣٤٦هـ)، نشر مؤسسة الصدر ـ قم ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

7 ـ الاحتجاج، أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (من علماء القرن السادس)، تحقيق ابراهيم البهادري والشيخ محمد هادي، نشر دار الأسوة ـ ايران ـ قم ١٤١٦هـ، الطبعة الثانية.

٧ ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حيّان، علي بن بلبان الفارسي، تحقيق مكتب

البحوث والدراسات في دار الفكر، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م. الطبعة الأولى.

٨ ـ إحقاق الحق وإزهاق الباطل، نور الدين الحسيني المرعشي التستري، نـشر
 منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفي ـ قم.

٩ ـ الأحكام السلطانيّة والولايات الدينيّة، علي بن محمّد بن حبيب الماوردي
 (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، نشر دار ابن قتيبة _ الكويت، ١٤٠٩ هـ _ ١٩٨٩ م، الطبعة الأولى.

١٠ الإحكام في أصول الأحكام، على بن أبي على بن محمد الآمدي، نشر دار
 الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، الطبعة الأولى.

١١ _ أحكام القرآن، الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق جمعة البيهقي النيسابوري، نشر دار الكتب العلميّة _ بيروت، ١٤٠٠ هـ _ ١٩٨٠ م.

۱۲ ـ أحكام القرآن، محمّد بن عبدالله المعروف بابن العربي المالكي (ت ٥٠٤ هـ). تحقيق على محمّد البجاوي، نشر دار المعرفة ـ بيروت.

17 ـ أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، أحمد بن يوسف القرماني، تحقيق د. فهمي سعيد ود. أحمد خطيط، نشر عالم الكتب ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، الطبعة الأولى.

12 ـ الاختصاص، محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد (ت ١٣ ٪ هـ)، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

10 _ اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي، محمّد بن الحسن بـن عـلي الطوسى (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق حسن المصطفوي، نشر جامعة مشهد.

١٦ ــ الأدب في ظلّ التشيّع، عبدالله نعمة، نشر دار التوجيه الإسلامي ــ بيروت،
 ١٤٠٠ هـــ ١٩٨٠ م، الطبعة الثانية.

۱۷ ـ الاستبصار فيم اختلف من الأخبار، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ). تحقيق محمّد جعفر شمس الدين، نشر دار التعارف ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م.

١٨ ـ الاستنصار في النص على الأغمّة الأطهار، أبو الفتح محمّد بن علي بن عثان الكراجكي، نشر دار الأضواء ـ بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، الطبعة الثانية.

١٩ ـ إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى/ مطبوع بهامش نور الأبصار، محمد بن على الصبّان، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٢٠ ـ أسنى المطالب في مناقب سيّدنا علي بن أبي طالب، محمّد بن محمّد الجزري السافعي، تحقيق د. محمّد هادي الأميني، نشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامّة ـ إيران/إصفهان ١٤٠٠ هـ.

٢١ ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد الشافعي العسقلاني،
 تحقيق محمد عبدالعزيز الخالدي، نشر دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦م، الطبعة الأولى.

٢٢ ـ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمّد بن محمّد بن نعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليم لإحياء التراث، نـشر المؤتمر العالمي لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ، الطبعة الأولى.

٢٣ _ إلزام الناصب في إثبات الحجّة الغائب، الشيخ على اليزدي الحائري، نـشر
 مكتبة الرضى _قم، ١٤٠٤ هـ ، الطبعة الثانية.

٢٤ _ الأصول الستة عشر، نخبة من الرواة، نشر دار الشبستري _ قم، ١٤٠٥ هـ.
 الطبعة الثانية.

٢٥ ـ اصطلاحات الأصول، ميرزا على المشكيني، نشر مؤسسة الهادي ـ قـم
 ١٤١٣ هـ ، الطبعة الخامسة.

٢٦ ـ الأصول العامّة للفقه المقارن، محمّد تقي الحكيم، نشر مـؤسسة آل البـيت
 للطباعة والنشر ١٩٧٩ م، الطبعة الثانية.

۲۷ _ أصول الكافي، محمّد بن يعقوب الكليني، تحقيق محمّد جواد الفقيه والدكتور يوسف البقاعي، نشر دار الأضواء _ بيروت، ١٤١٣ هـ _ ١٩٩٣ م، الطبعة الأولى. ٢٨ _ إعلام الورى بأعلام الهدى، الفضل بن الحسن الطبرسي أبو على (من أعلام

القرن السادس)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث _ قـم، ١٤١٧ هـ ، الطبعة الأولى.

۲۹ ــ الأعلام، خير الدين الزرگلي، نشر دار العلم للملايين ــ بيروت، ١٩٩٠ م. الطبعة التاسعة.

٣٠ ـ الأم، محسمة بسن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، نــشر دار المـعرفة ـ بيروت١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م، الطبعة الثالثة.

٣١ ـ الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، أسد حيدر، نشر دار الكتاب العربي ـ
 بيروت ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٦٩ م، الطبعة الثانية.

٣٢ ـ الإمامة والتبصرة من الحيرة، علي بن الحسين بن بابويه القمّي والد الشيخ الصدوق (ت ٣٢٩ هـ)، تحقيق مدرسة الإمام الهادي على الحوزة العلميّة ـ قم، نشر دار المرتضى ـ بيروت ١٩٨٥ م، الطبعة الأولى.

٣٣ ـ الإمامة والسياسة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق طه محمّد الزيني، نشر مؤسسة الحلبي ـ القاهرة ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٣٤ ـ الإمامة وأهل البيت، د. محسمّد بيومي مهران، نشر مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ قم ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، الطبعة الثانية.

70 _ الأمالي، محمد بن علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق ونشر قسم الدراسات الإسلاميّة مؤسسة البعثة _ قم، ١٤١٧ هـ ، الطبعة الأولى.

٣٦ ـ الأمالي، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميّة ـ مؤسسة البعثة، نشر دار الثقافة ـ قم ١٤١٤ هـ ، الطبعة الأولى.

٣٧ ـ الأمالي، محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق حسين الإستاد ولي وعلي أكبر الغفاري، نشر دار المفيد ـ بــيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الثانية.

٣٨ ـ إمبراطوريّة العرب، الجنرال السير جون جلوب، ترجمة خيري حماد. نشر

مصادر الكتابمصادر الكتاب

دار الكتاب العربي _بيروت، ١٩٦٦م، الطبعة الأولى.

٣٩ ـ الانتفاضات الشيعيّة عبر التاريخ، هاشم معروف الحسني، نشر دار التعارف بيروت، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٠ ـ أوائل المقالات، محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ). نشر دار المفيد ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الثانية.

حرف الباء

٤١ ـ الباب الحادي عشر، العلامة الحلّي، تحقيق د. مهدي محقّق، نشر مؤسسة انتشارات استانه قدس رضوى ـ مشهد ١٤١٠ هـ ، الطبعة الأولى.

27 ـ الباعث الحثيث لشرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمّد شاكر، نـشر مؤسسة الكتب الثقافيّة ـ بيروت ١٤٠٨ هـ، الطبعة الثالثة.

27 ـ بحار الأنوار، محمّد باقر المجلسي، نشر دار إحياء التراث العـربي بـيروت، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م، الطبعة الثالثة.

22 ـ بحث حول المهدي، محمد باقر الصدر، نشر دار التعارف _ بيروت، ١٣٩٩هـ _ ١٩٧٩ م، الطبعة الثانية.

20_البحر الزخّار المعروف بمسند البزّار، أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزّار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، نشر مكتبة العلوم والحكم _ المدينة المنوّرة ١٤١٨ هـ _ ١٩٩٧ م، الطبعة الأولى.

27 ـ البداية والنهاية، اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق مكتب
 تحقيق التراث، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٣١ هـ ـ ١٩٩٣ م.

27 ـ البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر، تقريرات أبحاث السيّد البروجردي بقلم الشيخ منتظري، نشر مكتبة آية الله المنتظري، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ.

٤٨ ـ البرهان، المتتى الهندي، نشر مطبعة الخيام ـ قم، ١٣٩٩ هـ.

٤٩ ـ بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت ٢٩٠)، تحقيق محسن

كوچه باغى التبريزي، نشر مكتبة آية الله العظمي المرعشي النجني ـ قم ١٤٠٤ هـ.

- ٥٠ ـ بلاغات النساء، أحمد بن أبي طاهر أبو الفضل المعروف بابن طيفور
 (ت ٣٨٠هـ)، نشر مكتبة بصيرتى _ قم.
- ١٥ ـ بلغة الفقيد، محمد آل بحر العلوم، تحقيق حسين بن محمد تقي آل بحر العلوم،
 نشر مكتبة الصادق ـ طهران، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٤ م، الطبعة الرابعة.
- ٥٢ ـ البيان والتبيين، أبو عثان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، نشر دار الجيل ـ بيروت ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.
- 07 ـ البيان في أخبار صاحب الزمان (مطبوع مع أحاديث المهدي من مسند أحمد)، عبدالله بن محمد بن يوسف الكنجي الشافعي (ت ٦٥٨ هـ)، اعده محمود جواد الحسيني الجلالي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٤١٥ هـ ، الطبعة الخامسة.

حرف التاء

- ۵۶ ـ تاریخ ابن خلدون، عبدالرحمن ابن خلدون (ت ۸۰۸ هـ)، تحقیق د. سهیل
 زکار، نشر دار الفکر ـ بیروت، ۱٤۰۸ هـ ـ ۱۹۸۸ م، الطبعة الثانیة.
- ٥٥ ـ تاريخ التشريع الإسلامي، محمد الخضري بيك، المكتبة التجاريّة الكبرى ـ
 مصر، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م، الطبعة التاسعة.
- 07 ـ تاريخ حصر الاجتهاد، الشيخ آقا بـزرگ الطـهراني، تحـقيق محـمد عـلي الأنصاري، نشر مدرسة الإمام المهدى ـ إيران، خوانسار، ١٤٠١ هـ.
- ٥٧ ـ تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد،
 نشر دار الجيل ـ بيروت، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.
- ٥٨ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهر والأعلام، محمّد بن أحمد بن عثان الذهبي، تحقيق د. عمر عبدالسلام تدمري، نشر دار الكتاب العربي ـ بـ يروت ١٤١٣ هـ ـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الأولى.
- ٥٩ _ تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب السغدادي، تحقيق مصطفى

مصادر الكتاب

عبدالقادر عطا، نشر دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأولى.

٦٠ تاريخ الطبري (المعروف بتاريخ الأمم والملوك)، محمّد بن جرير الطبري، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م، الطبعة الخامسة.

71 ـ تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسين بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق على شيري، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة الأولى.

77 ـ تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب (ت ٢٩٢ هـ ـ م)، علّق عليه محمّد صادق بحر العلوم، نشر المكتبة الحيدريّة ـ النجف ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م، الطبعة الرابعة.

77 _ تبصرة الولي فيمن رأى القائم المهدي، هاشم البحراني، تحقيق ونشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة _ قم، ١٤١١ هـ ، الطبعة الأولى.

٦٤ _ تحف العقول، ابن شعبة الحرّاني.

٦٥ ــ تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف بن علي بن مطهّر الحلّي (ت ٧٢٦ هـ)، نشر المكتبة الرضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة.

77 ـ تذكرة الخواص، سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ)، نشر الشريف الرضي ـ قم، ١٤١٨ هـ ـ ١٣٧٦ ش.

77 _ التشريف بالمنن في التعريف بالفتن، علي بن موسى بن جعفر بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق مؤسسة صاحب الأمر، نشر مؤسسة صاحب الأمر _ إيران، ١٤١٦ هـ، الطبعة الأولى.

٦٨ ـ تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب،
 دار الجديد، الطبعة الأولى ـ ببروت ١٩٩٨.

79 ـ تفسير البغوي المسمّى معالم التنزيل، الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي (ت ٥١٦ هـ). تحقيق خالد عبدالرحمـن ومروان سوار، نشر دار المعرفة ـ بيروت ١٤١٥ هـ . ١٩٩٥ م، الطبعة الرابعة.

٧٠ ــ تفسير الحازن المسمّى لباب التأويل في معاني التنزيل، علي بن محمّد بـن إبراهيم البغدادي الشهير بالحازن (ت ٧٢٥ هـ)، تحقيق عبدالسلام محمّد علي شاهين، نشر دار الكتب العلميّة ــ بيروت ١٤١٥ هـــ ١٩٩٥ م، الطبعة الأولى.

٧١ ـ تفسير العيّاشي، محمّد بن مسعود العيّاشي، تحقيق هاشم الرسولي، نـشر المكتبة العلميّة الإسلاميّة ـ طهران.

۷۲ ـ تفسير القرآن الحكيم، الشهير بتفسير المنار، محمّد رشيد رضا، نــشر دار المعرفة ــ بيروت ١٤١٤ هــ ١٩٩٣ م.

٧٣ ـ تفسير القرآن العظيم، اسماعيل بن كثير القرشي الدمشتي (ت ٧٧٤ هـ)، قدم له الدكتور يوسف عبدالرحمن المسرعشي، نـشر دار المـعرفة ـ بـيروت ١٤١٢ هـ ـ ـ ١٩٩١ م.

٧٤ ـ التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٤ هــ)، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت ١٤١١ هــ ـ ١٩٩٠ م، الطبعة الأولى.

٧٥ ـ تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق عادل مرشد، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة الأولى.

٧٦ ــ تصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون، نشر مكتبة الإعلام الإسلامي ــ ايران، 12 . هــ، الطبعة الثانية.

٧٧ ـ تلخيص الشافي، أبو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق حسين بحر العلوم، نشر منشورات العزيزي ـ قم، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٤ م، الطبعة الثالثة.

٧٨ ـ التنبيه والاشراف، علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٥ هـ)، تحقيق عبدالله إسهاعيل الصاوى، نشر دار الصاوى ـ القاهرة.

٧٩ ـ تنقيح المقال في علم الرجال، العلّامة المامقاني.

٨٠ التنقيح، تقرير بحث السيّد الخوني، علي الغروي التبريزي، طبع قم.
 ١٠هـ. الطبعة الثالثة.

٨١ ـ تهذيب الأحكام، محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق حسن الموسوي

مصادر الكتابمصادر الكتاب

الخراساني، نشر دار الكتب الإسلاميّة - طهران، ١٣٦٥، الطبعة الرابعة.

٨٢ ـ تهذيب تاريخ دمشق، علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق الشيخ عبدالقادر بدران، نشر دار احياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٨ م، الطبعة الثالثة.

٨٣ ـ تهذيب الكمال في أسهاء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يـوسف المـزي (ت ٧٤٢ هـ). تحـقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، 1٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م، الطبعة الأولى

٨٤ ــ تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هــ)، نشر دار الفكر ــ بيروت، ١٤٠٤ هـــ ١٩٨٤ م، الطبعة الأولى.

حرف الثاء

٨٥ ـ الثاقب في المناقب، محمّد بن علي الطوسي المعروف بابن حمزة، تحقيق نبيل رضا علوان، نشر دار الزهراء ـ بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، الطبعة الأولى.

٨٦ ـ ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، الشيخ الصدوق، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مكتبة الصدوق طهران.

حرف الجيم

٨٧ ـ جامع الأحكام الشرعيّة، عبدالأعلى الموسوي السبزواري، نــشر مـطبعة
 الآداب ـ النجف.

٨٨ ـ الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، نشر دار إحياء
 التراث العربي ـ بيروت، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

۸۹ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت ۲۱۰ هـ).
 نشر دار الفكر ـ بيروت ۱٤٠٨ هـ ـ ۱۹۸۸ م.

٩٠ _ جامع الرواة، محمّد بن على الأردبيلي، نشر مكتبة المصطفوي قم.

۹۱ _ الجامع الصحيح أو سنن الترمذي، محمّد بن عيسى بـن سـورة الترمـذي (ت٢٩٧هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، نشر دار الكتب العلميّة _ بيروت، ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٧، الطبعة الأولى.

٩٢ ـ جامع كرامات الأولياء، يوسف بن إسهاعيل النبهاني، تحقيق إبراهيم عطوة
 عوض، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٩٣ ـ الجرح والتعديل، عبدالرحمان بن أبي حاتم، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة الأولى.

98 ـ جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمّد حسن النجني، تحقيق عبّاس القوچاني، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة السادسة.

حرف الحاء

90 ــ الحاوي للفتاوى، عبدالرحمـٰن بن أبي بكر بن محمّد السيوطي (ت ٩١١ هــ)، نشر دار الكتب العلميّة ــ بيروت ١٤٠٨ هـــ ١٩٨٨ م.

97 ـ الحركات السريّة في الإسلام، د. محمود إسماعيل، دار القلم ـ بـيروت، ١٩٧٣م، الطبعة الأولى.

٩٧ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبدالله الإصفهاني أبو نعيم
 (ت ٤٣٠هـ)، نشر دار الكتب العلميّة _ بعروت.

٩٨ - الحياة السياسيّة للإمام الرضا على ، جعفر مرتضى العاملي، نـشر جماعة المدرسين في الحوزة العلميّة ـ قم، ١٤٠٣ هـ ، الطبعة الثانية.

حرف الخاء

99 ـ خاتمة مستدرك الوسائل، حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٦ هـ، الطبعة الأولى.

١٠٠ ـ الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام

المهدي _ قم، ١٤٠٩ هـ ، الطبعة الأولى.

١٠١ _ الخصال، محمّد بن علي بن الحسين الصدوق (ت ٣٨٢ هـ)، تقديم أحمد فهري زنجاني، نشر انتشارات علميّة اسلاميّة _ ايران.

۱۰۲ ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي العلامة الحلي (ت ٧٢٦)، تحقيق جواد قيومي، نشر مؤسسة نشر الفقاهة، ١٤١٧ هـ الطبعة الأولى.

حرف الدال

۱۰۳ ـ الدر المنثور في التفسير المأثور، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت ۹۱۱ هـ)، نشر دار الفكر ـ بيروت ۱٤٠٣ هـ ـ ۱۹۸۳ م، الطبعة الأولى.

1.5 ـ الدرر البهيّة في الأنساب الحيدريّة والاويسية، طبع حلب ـ سوريا، ١٠٤ ـ الدرر البهيّة في الأنساب الحيدريّة والاويسية، طبع حلب ـ سوريا،

100 ـ دفاع عن الكافي، ثامر هاشم حبيب العميدي، نشر مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة _ قم ١٤١٦ هـ _ ١٩٩٥ م، الطبعة الأولى.

1.7 _ دلائل الإمامة، محمّد بن جرير بن رستم الطبري، نشر دار الذخائر _ قم، ١٣٨٣ هـ _ ١٩٦٣ م.

۱۰۷ ـ دول الإسلام، الحافظ الذهبي (ت ۷٤٦)، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

حرف الذال

۱۰۸ ـ ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، أحمد بن محمد الطبري المكّبي المكّبي (ت ١٩٤٥هـ)، تحقيق أكرم البوشي، نشر مكتبة الصحابة ـ جدّة ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥م. الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق أحمد

٤٧٦ دفاع عن التشيّع

الحسيني، نشر مؤسسة النشر الإسلامي _قم ١٤١١ هـ ، الطبعة الأولى.

۱۱۰ ـ الذريعة إلى أصول الشريعة، مرتضى علم الهدى، انتشارات جامعة طهران،
 ۱۳٤٦.

۱۱۱ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آقا بزرك الطهراني، نشر دار الكتب العلميّة إساعيليّان نجنى _ قم، الطبعة الثانية.

حرف الراء

۱۱۲ ـ رجال الطوسي، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق محمّد صادق بحر العلوم، نشر دار الذخائر _قم ١٤١١ هـ ، الطبعة الثانية.

۱۱۳ ـ رجال النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد النجاشي الأسدي (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق موسى الشبيري الزنجاني، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قـم ١٤١٣ هـ. الطبعة الرابعة.

١١٤ ـ الرسائل، روح الله الموسوي الخميني، نشر مؤسسة إسماعيليّان ـ قم.

١١٥ ـ رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف السيّد أحمد الحسيني، اعداد مهدي رجائي، نشر مؤسسة النور للمطبوعات ـ بيروت.

117 ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المـثاني، محـمود الآلوسي البغدادي، تحقيق محمود شكري الآلوسي، نشر دار إحياء التراث العـربي ـ بـيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، الطبعة الرابعة.

11۷ ـ روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمّد باقر الموسوي الخوانساري، منشورات مكتبة إسماعيليان ـ قم، ١٣٩٠ هـ.

١١٨ ـ الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة، زين الدين العاملي (ت ٩٦٥ هـ).
 نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

119 ــروضة الكافي، محمّد بن يعقوب الكليني، تحقيق محمد جواد الفقيه، نشر دار الأضواء ــ بيروت، ١٤١٣ هـــ ١٩٩٢ م، الطبعة الأولى.

مصادر الكتاب

حرف الزاي

۱۲۰ زاد المسير في علم التفسير، عبدالرحمــن بـن عــلي بـن محــمّد الجــوزي (ت ۱۹۷۷هــ)، نشر المكتب الإسلامي ــبيروت ۱٤۰۷ هــــ ۱۹۸۷ م، الطبعة الرابعة. ۱۲۱ ــالزيديّة، د. أحمد محمود صبحي، دار النهضة العربيّة ــبيروت ۱٤۱۱ هـــ

۱۲۱ ــالزيديّة، د. احمد محمود صبحي، دار النهضة العربيّة ــبيروت ۱٤۱۱ هــــ ۱۹۹۱ م. الطبعة الثالثة.

١٢٢ ــزهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي الحصري (ت ٥٣ ٪ هــ)، تحقيق د. زكي مبارك، نشر دار الجيل ــ بيروت.

حرف السين

١٢٣ ـ سبائك الذهب في معرفة أنساب العرب، محمّد أمين السويدي، منشورات الشريف الرضى _ قم، الطبعة الثانية.

۱۲۶ ـ السرائر، محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحكّي (ت ٥٩٨ هـ)، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤١٧ هـ ، الطبعة الرابعة.

1۲0 ـ سرّ السلسلة العلويّة، سهل بن عبدالله بن داود أبي نصر البخاري، قدّم له محمّد صادق بحر العلوم، نشر الشريف الرضى _قم، ١٤١٣ هـ، الطبعة الأولى.

۱۲٦ ـ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمد فؤاد
 عبدالباقي، نشر دار احياء التراث العربي ـ بيروت ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

۱۲۷ ـ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ۲۷۵ هـ)، راجعه وضبطه محمّد محي الدين عبدالحميد، نشر دار الفكر ـ بيروت.

۱۲۸ ـ السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي أبي عبدالرحمن، تحقيق د. عبدالغفّار سليان البغدادي وسيّد كسروي حسن، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١، الطبعة الأولى.

١٢٩ ـ السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، نشر دار

٤٧٨ دفاع عن التشيّع

الفكر _بيروت، ١٤١٦ هـ _ ١٩٩٦ م، الطبعة الأولى.

1۳۰ ــ السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها (سنن الداني)، عثمان بن سعد المقرئ الداني (ت ٤٤٤ هــ)، تحقيق رضا الله بن محمّد بن إدريس المباركفوري، نشر دار العاصمة _الرياض، ١٤١٦ هــ ١٩٩٥ م، الطبعة الأولى.

۱۳۱ ـ السيادة العربيّة والشيعة والإسرائيليّات في عهد بني أميّة، فان فلوتن، ترجمة د. حسن إبراهيم ومحمّد زكي، نشر مكتبة النهضة المصريّة القاهرة، ١٩٦٥، الطبعة الثانية.

۱۳۲ ـ سير أعلام النبلاء، محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، الطبعة الثامنة.

1۳۳ _ السيرة الحلبيّة في سيرة الأمين المأمون، علي بن برهان الدين الحلبي (ت ١٠٤٤ هــ)، نشر دار المعرفة _ بيروت.

۱۳٤ ـ السيرة النبويّة، ابن هشام (ت ٢١٨ هـ)، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، الطبعة الثانية.

حرف الشين

1۳0 ـ الشافي في الإمامة، على بن الحسين الموسوي (الشريف المرتضى)، تحقيق السيّد عبدالزهرة الحسيني الخطيب، نشر مؤسسة الصادق ـ طهران، ١٤١٠ هـ، الطبعة الثانية.

١٣٦ ـ الشجرة المباركة في أنساب الطالبيّة، الفخر الرازي، تحقيق مهدي الرجائي. نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجني ـ قم، ١٤٠٩ هـ ، الطبعة الأولى.

۱۳۷ ـ شرح فتح القدير للعاجز الفقير، محمّد بن عبدالواحد المعروف بابن همام الحنفي (ت ۲۸۱ هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٣٨ ـ شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، جعفر بن الحسن الحلّي، تحقيق

عبدالحسين بحمّد علي بقّال، نشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة، ١٤١٥ هـ، الطبعة الأولى.

1۳۹ _ شرح شافية أبي فراس في مناقب آل الرسول ومثالب بني العبّاس، محمّد بن أمير الحاج الحسيني، تحقيق صفاء الدين البصري، نشر مؤسسة الطباعة والنشر _ طهران، ١٤١٦ هـ. الطبعة الأولى.

• 12 - شرح العقيدة الطحاويّة، علي بن علي بن محمّد الدمشق (ت ٧٢٢هـ)، تحقيق عبدالله عبدالله عبدالله التركي وشعيب الأرناؤوط، نـشر مـؤسسة الرسالة ـ بـيروت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، الطبعة الأولى.

181 ـ شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الحيل ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، الطبعة الأولى.

1٤٢ ـ الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمّد شاكر، نشر دار المعارف ــ القاهرة.

187 _ شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، عبيدالله بن عبدالله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني، تحقيق محمد باقر المحمودي، نشر مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة _ إيران ١٤١١ هـ _ ١٩٩٠ م، الطبعة الأولى.

182 ـ الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، نشر دار الجواد ـ بيروت، ودار التيّار الجديد ـ ببروت ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، الطبعة العاشرة.

1٤٥ _ الشيعة وتحريف القرآن، محمد مال الله، نشر شركة الشرق الأوسط للطباعة _ عيّان / الأردن، ١٤٠٥ هـ ، الطبعة الثانية.

حرف الصاد

127 _ صحيح البخاري، محمد بن إسهاعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى دبيب البغا، نشر دار ابن كثير _ دمشق، ١٤١٤ هـ _ ١٩٩٣ م، الطبعة الخامسة.

١٤٧ _صحيح بن حبّان بترتيب ابن بلبان، علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)،

٤٨٠ دفاع عن التشيّع

تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة _ بـيروت ١٤١٨ هـ _ ١٩٩٥ م. الطبعة الثالثة.

۱٤۸ ـ صحیح مسلم، مسلم بن الحجّاج القشیري (ت ۲۲۱ هـ)، نشر دار ابن حزم _ بیروت، ۱۶۱۲ هـ _ ۱۹۹۰ م، الطبعة الأولى.

١٤٩ ـ الصحيفة السجاديّة، الإمام زين العبادين.

• ١٥٠ ـ صفوة الصفوة، أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق محمود فاخوري، نشر دار المعرفة _ بيروت.

١٥١ ــ الصلة بين التصوّف والتشيّع، كامل مصطفى الشبيبي، نشر دار الأندلس ــ بيروت، ١٩٨٢ م، الطبعة الثالثة.

۱۵۲ ـ الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمّد بن حجر الهيثمي، تحقيق عبدالرحمان التركي وكامل محمّد الحرّاط، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧، الطبعة الأولى.

حرف الضاد

١٥٣ ـ ضحى الإسلام، أحمد أمين، نشر دار الكتب العلميّة ـ بـ يروت، الطبعة العاشرة.

حرف الطاء

102 ـ الطبقات الكبرى، محمّد بن سعد المعروف بابن سعد، تحقيق محمّد عبدالقادر عطا، نشر دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، الطبعة الأولى.

١٥٥ ـ طبيعة الدعوة العبّاسيّة، د. فاروق عمر، نشر مكتبة الفكر العربي _ بغداد.

حرف العين

١٥٦ ـ عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى، السيّد مرتضى العسكري، نشر دار الزهراء

مصادر الكتابمصادر الكتاب

ـ بيروت، الطبعة الخامسة.

١٥٧ _ العبر في خبر من غبر، الحافظ الذهبي (ت ٧٤٦ هـ)، تحقيق محمّد السعيد بن بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلميّة _ بيروت.

١٥٨ ـ عدّة الأصول، الطوسي، الطبعة الحجريّة.

109 _ عقد الدرر في أخبار المنتظر، يوسف بن يحيى بن علي المقدس الشافعي، تحقيق د. عبدالفتّاح محمّد الحلو، انتشارات مسجد مقدّس صاحب الزمان _ قـم، الطبعة الأولى.

170 ـ العقد الفريد، عبدربّه الأندلسي، شرح أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهميم الأبياري، نشر مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م.

171 _ العقيدة والشريعة في الإسلام، اجناس جولد تسيهر، ترجمه وعلَّق عليه د. محمّد يوسف موسى ود. علي حسن عبدالقادر والأستاذ عبدالعزيز عبدالحق، نشر دار الكتب الحديثة _ مصر، الطبعة الثانية.

177 _ علل الشرائع، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق حسين الأعلمي، نشر مؤسسة الأعلمي _ بيروت ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م، الطبعة الأولى.

177 _ عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، أحمد بن علي الحسيني (المعروف بابن عنبة) (ت ٨٢٨ هـ)، نشر مؤسسة أنصاريّان _ قم، ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦ م.

172 _ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الحسن بن رشيق (ت 207 هـ)، محمد محيي الدين عبدالحميد، نشر مطبعة السعادة _ مصر، ١٣٨٣ هـ _ ١٩٦٣ م، الطبعة الثالثة.

١٦٥ _ عوائد الأيّام، المولى أحمد الغراقي، نشر مكتبة بصيرتي _ قم، ١٤٠٨ هـ ،
 الطبعة الثالثة.

١٦٦ _عون المعبود شرح سنن أبي داود، ابن القيّم الجوزيّة، نشر دار الكتب العلميّة _ بيروت.

۱٦٧ - عيون أخبار الرضا على محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي (ت ١٩٨١ م، الطبعة الأولى. (ت ٢٨١هـ)، نشر مؤسسة الأعلمي - بيروت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، الطبعة الأولى. ١٦٨ - عيون المعجزات، حسين عبدالوهاب (من علماء القرن الخامس)، نشر منشورات الشريف الرضى - قم ١٤١٤ هـ - ١٣٧٢ م، الطبعة الأولى.

حرف الغين

179 - الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبدالحسين أحمد الأميني النجني، تحقيق مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة - قم، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة - قم، 1217 هـ - 1990 م، الطبعة الأولى.

حرف الفاء

۱۷۰ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، نشر دار الفكر ـ بيروت ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م. ١٧١ ـ فتح القدير، محمّد بن علي بن محمّد الشوكاني، نشر عالم الكتب.

۱۷۲ ـ الفتن، نعيم بن حمّاد بن معاوية المروزي (ت ۲۲۹ هـ)، تحقيق مجدي بن منصور بن سيد الشوري، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ۱٤۱۸ هـ ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأولى.

۱۷۳ ـ فتوح البلدان، أبو الحسن البلاذري، تحقيق رضوان محمّد رضوان، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ۱۳۹۸ هـ ـ ۱۹۷۸ م.

1**٧٤ ـ** الفخري في أنساب الطالبيين، إسهاعيل بن الحسين المروزي الأزورق اني، تحقيق مهدي الرجائي، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجني ـ قم، ١٤٠٩ هـ. الطبعة الأولى.

۱۷۵ ـ فرائد السمطين، إبراهيم بن محمّد الجويني الخراساني (ت ۷۳۰ هـ)، تحقيق محمّد باقر المحمودي. ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م، الطبعة

مصادر الكتاب

الأولى.

1**٧٦** ـ فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم، علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، نشر الرضى ـ قم، ١٣٦٣ هـ .

۱۷۷ ـ فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي (من أعلام القرن الثالث)، تحقيق محمّد صادق بحر العلوم، نشر مكتبة الفقيه ـ قم، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م، الطبعة الرابعة.

١٧٨ ـ الفَرقُ بين الفِرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبدالقاهر البغدادي (ت ٢٩ ٤
 هـ)، نشر دار الآفاق الجديدة ـ بعروت ١٩٧٨، الطبعة الثالثة.

۱۷۹ ـ الفصل في الملل والأهواء والنِحل، علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، تحقيق د. محمّد إبراهيم نصر ود. عبدالرحمن عميرة، نشر دار الجيل ـ بيروت.

۱۸۰ _الفصول المختارة، محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ١٣ هـ)، تحقيق على مير شريق، نشر دار المفيد _ بيروت ١٤١٤ هـ _ ١٩٩٣، الطبعة الثانية.

١٨١ ـ الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمّة الميمين، علي بن محمّد بن أحمد المالكي المشهور بابن الصبّاغ (ت ٨٥٥)، نشر مطبعة العدل ـ النجف.

۱۸۲ ـ الفقه على المذاهب الخمسة، محمّد جواد مغنيّة، نشر مؤسسة الصادق ـ طهران، ۱۳۷٤ هـ، الطبعة الثالثة.

١٨٣ ـ الفقيه والدولة في الفكر السياسي الشيعي، فؤاد إبراهيم، دار الكنوز الأدبيّة ـ بيروت، ١٩٩٨ م. الطبعة الأولى.

١٨٤ ـ الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، أحمد عنايت، ترجمة د. إبراهيم الدسوقي، نشر مكتبة مدبولي _ القاهرة.

1۸٥ - فلاح السائل ونجاح المسائل في عمل اليوم والليلة، علي بن موسى بن جعفر السيّد ابن طاووس، تحقيق غلام حسين الجيدي، نشر مكتب الإعلام الإسلامي - قم ١٤١٩ هـ - ١٣٧٧ ش، الطبعة الأولى.

١٨٦ ـ فلسفة التشريع في الإسلام، صبحي المحمصاني، الطبعة الثالثة.

١٨٧ ـ الفهرست، ابن النديم محمّد بن اسحاق.

۱۸۸ ـ الفهرست، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق جواد القيومي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٤١٧ هـ ، الطبعة الأولى.

حرف القاف

۱۸۹ ـ قاموس الرجال، محمّد تقي التستري، نشر المطبعة العلميّة ـ قم، ١٣٨٨ هـ ١٩٠ ـ قرب الأسناد، عبدالله بن جعفر الحميري (من أعلام القرن الثالث الهجري)، تحقيق مؤسسة آل البيت الميه لإحياء التراث ـ قم، نشر مؤسسة آل البيت الميه لإحياء التراث ـ قم، ١٤١٣ هـ الطبعة الأولى.

حرف الكاف

١٩١ ـ الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي (ت ٣٧٤ هـ)، تحقيق رضا استادي، نشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين على _ إصفهان.

197 ـ الكامل في التاريخ، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي كرم المعروف بــابن الأثير، نشر دار صادر ــ بيروت، ١٤٠٢ هـــ ١٩٨٢ م.

197 _ كتاب الأغاني، على بن الحسين أبي الفرج الإصفهاني (ت ٣٥٦ هـ)، تحقيق ونشر مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي _ بيروت، ١٤١٥ هـ _ ١٩٩٤ م، الطبعة الأولى.

198 ـ كتاب البيع، روح الله الخميني الموسوي، نشر مؤسسة إسهاعيليّان ـ قـم، ١٤١٠ هـ ، الطبعة الرابعة.

۱۹۵ ـ كتاب الغيبة، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، قدم له: آغا بزرگ الطهراني، نشر مكتبة نينوى الحديثة _ طهران.

197 ـ كتاب سليم بن قيس الهلالي، سليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦ هـ)، تحقيق محمّد باقر الأنصاري الزنجاني، نشر الهادي _ قم، ١٤١٥ هـ الطبعة الأولى.

١٩٧ ـ كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، أحمد بن على المقريزي (ت ٨٤٥ هـ).

مصادر الكتاب

تحقيق د. سعيد عبدالفتّاح عاشور، نشر مطبعة دار الكتب المصريّة ١٩٧٣ م، الطبعة الثالثة.

١٩٨ _كتاب الغيبة، محمّد بن إبراهيم النعماني، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مكتبة الصدوق _ طهران.

199 ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن محمّد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق محمّد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلميّة ـ ببروت ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥، الطبعة الأولى.

٢٠٠ - كشف الأستار عن وجه الكتب والأسفار، أحمد بن الحسين الخوانسانري
 (ت ١٣٥٩ هـ)، نشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث _ قم ١٤٠٩، الطبعة الأولى.

۲۰۱ ـ كشف الغطاء عن مبهات شريعة الغرّاء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء، انتشارات مهدوي _ إصفهان.

٢٠٢ _ كشف الغمّة ومعرفة الأئمّة، علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي، نشر دار
 الأضواء _ بيروت.

٢٠٣ ـ كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد، الحسن بن يوسف (العلّامة الحلّي) (ت٢٠٦ هـ)، منشورات شكّوري ـ قم، ١٤١٣ هـ ، الطبعة الثانية.

٢٠٤ _ كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، علي بن محمد بن علي الخزّاز من علماء القرن الرابع، تحقيق عبداللطيف الحسيني الخوئي، نشر مطبعة الخيام _ قم ١٤٠١ هـ .

۲۰۵ _ كفاية الأحكام، محمد باقر بن مؤمن السبزواري (ت ۱۰۹۰ هـ)، نـشر مهدوي _ إصفهان.

7٠٦ _ كمال الدين وقام النعمة، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت ٢٠٦ هـ)، تحقيق حسين الأعلمي، نشر مؤسسة الأعلمي _ بيروت، ١٤١٢ هـ _ ١٩٩١ م، الطبعة الأولى.

۲۰۷ ـ الكنى والأسهاء، محمّد بن أحمد بن حمّاد الدولابي (ت ۳۱۰هـ)، نشر دار

٤٨٦ دفاع عن التشيّع

الكتب العلميّة _ بيروت، ١٤٢٠ هـ _ ١٩٩٩ م، الطبعة الأولى.

٢٠٨ ــ كنز العيّال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق بكري حياتي وصفوة السقّا، نــشر مــؤسسة الرســالة ــ بــيروت، ١٤٠٩ هـــ ١٩٨٩ م.

٢٠٩ ـ كليّات في علم الرجال، جعفر السبحاني، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤٠٩ هـ ، الطبعة الثانية.

حرف اللام

• ٢١٠ _ اللباب في شرح الكتاب، عبدالغني الغنيمي الدمشقي الميداني (ت ١٢٩٨ هـ)، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، نشر دار الحديث _بيروت ١٣٩٩ هـ _ ١٩٧٩ م، الطبعة الرابعة.

۲۱۱ ــ لسان العرب، ابن منظور (ت ۷۱۱ هــ)، نشر دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، (۱٤۰۸ هـــ ۱۹۸۸ م)، الطبعة الأولى.

۲۱۲ ـ لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ۸۵۲)، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ۱۳۹۰ هـ ـ ۱۹۷۱ م، الطبعة الثانية.

717 ـ اللمعة الدمشقيّة في فقه الإماميّة، الشهيد الأوّل، تحقيق محمّد تتي مرواريد وعلي أصغر مرواريد، نـشر دار التراث ـ بـيروت، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، الطبعة الأولى.

حرف الميم

٢١٤ _المبسوط، محمّد بن أحمد السرخسي (ت ٤٨٣ هـ) نشر دار المعرفة _بيروت. ١٣٩٨ هـ _ ١٩٧٨ م، الطبعة الثالثة.

٢١٥ ــ المبسوط في فقه الإماميّة، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ). نشر المكتبة الرضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة.

717 _ مجمع الفائدة والبرهان في شرح ارشاد الأذهان، أحمد المقدّس الأردبيلي، تحقيق مجتبى العراقي وغيره، نشر مؤسسة النشر الإسلامي _ قم، ١٤٠٩ هـ ، الطبعة ٢١٧ _ المجموع، شرح المهذّب، محي الدين شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، نشر دار الفكر _ بيروت.

٢١٨ ـ مجلّة الاجتهاد، مجلّة تعنى بقضايا الدين والمجتمع تصدر عن دار الاجتهاد ـ
 بيروت، العدد الثالث.

ア۱۹ _ محلّة تراثنا، نشرة فصليّة تصدرها مؤسسة آل البيت 報題 لإحياء التراث، العدد الرابع [۳۷] السنة التاسعة / شوال ١٤١٤ هـ.

۲۲۰ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ۸۰۷ هـ)، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت ۱٤٠٨ هـ ـ ۱۹۸۸ م.

٢٢١ _ المجدي في أنساب الطالبيين، علي بن محمّد بن علي العمري (من أعلام القرن الخامس)، تحقيق أحمد المهدوي الدامغاني، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي _ قم، ١٤٠٩ هـ ، الطبعة الأولى.

٢٢٢ _ المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٨٠ هـ)، تحقيق مهدي الرجائي، نشر المجمع العالمي لأهل البيت _ قم، ١٤١٦ هـ ، الطبعة الثانية.

۲۲۳ ـ المحاسن والمساوئ، إبراهيم بن محمّد البيهــقي، نشر دار صادر ــ بــيروت، ١٣٩٠ هـــ ١٩٧٠.

٢٢٤ ما خرات تاريخ الأمم الإسلاميّة، محمّد الخضري بيك، نشر المكتبة التجاريّة الكرى مصر، ١٣٨٢ هـ، الطبعة الثامنة.

۲۲٥ ــ المحلّى، على بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، نشر دار الآفاق الجديدة ــ بيروت.

۲۲٦ ـ مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمّد بن مكرّم المعروف بابن منظور (ت ۷۱۱ هـ)، تحقيق سكينة الشهابي، نشر دار الفكر ـ دمشق ۱٤۰۸ هـ ـ ۱۹۸۸م، الطبعة الأولى.

٢٢٧ _ المدونة الكبرى، مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)، نشر مطبعة السعادة _ مصر.

۲۲۸ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقضان، عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقضان، عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨ هـ)، وضع حواشيه خليل المنصور، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٧ هـ _ ٧٩٩٧ م، الطبعة الأولى.

٣٢٩ ـ المراسم العلويّة في الأحكام النبويّة، حمزة بن عبدالعزيز الديلمي، تحقيق محسن الحسيني الأميني، نشر المعاونيّة الثقافيّة للمجمع العالمي لأهل البيت _ قم، ١٤١٤ هـ.

٢٣٠ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر، علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق عبدالأمير المهنّا، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، الطبعة الأولى.

٢٣١ ـ المسائل الفقهيّة، السيّد محمّد حسين فضل الله، دار الملاك ـ بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة السادسة.

٢٣٢ ـ المسائل العكبريّة، محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق على أكبر الإلهي الخراساني، نشر دار المفيد ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الثانية.

٣٣٣ ـ المسائل المنتخبة، أبو القاسم الموسوي الخوتي، نشر دار الزهراء ـ بيروت، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، الطبعة الواحدة والعشرون.

٢٣٤ ـ المستجاد من كتاب الإرشاد، الحسن بن يوسف (العلّامة الحلّي) (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق محمود البدري، نشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة _قم، ١٤١٧ هـ، الطبعة الأولى.

٢٣٥ ـ مستدرك الوسائل، حسين النوري الطبرسي، نشر مؤسسة إسهاعيليّان ـ قم. ٢٣٦ ـ المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، ٢٣٦ ـ المستدرك على نشر دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م،

مصادر الكتابمصادر الكتاب

الطبعة الأولى.

٢٣٧ ــ المستصفى، محمّد بن محمّد الغزالي (ت ٥٠٥ هــ)، نشر دار الفكر ــ بيروت. ٢٣٨ ــ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبي عــبدالله الشــيباني (ت ٢٤٨هــ) اعداد وترتيب رياض عبدالله عبدالهادي، نشر دار احياء التراث العربي ــ بيروت، ١٤١٤ هـــ ١٩٩٣ م، الطبعة الثانية.

٢٣٩ _ مسند الإمام الرضا على ، جمعه وحققه عزيز الله العطاردي، نشر المؤتمر العالمي
 للإمام الرضا على ١٤٠٦ هـ .

٢٤٠ _مسند الإمام الهادي الله ، جمعه ورتبه الشيخ عزيز الله العطاردي، نشر المؤتمر
 العالمي للإمام الرضا الله _ قم، ١٤٢٠ هـ .

۲٤١ ــ مسند الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤ هــ)، نشر دار المعرفة ــ بيروت.

7٤٢ ــ مشارق الأنوار في فوز أهل الإعتبار، الشيخ حسن العدوي الحــمزاوي، الطبعة الأولى.

7٤٣ ـ مصابيح السنّة، الحسين بن مسعود بن محمّد الفرّاء البغوي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي ومحمّد إبراهيم سماره وجمال حمـدي الذهـبي، نشر دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، الطبعة الأولى.

٢٤٤ _مصادر التشريع الإسلامي لمن لا نصّ فيه، عبدالوهاب خلاف، نشر مطابع دار الكتاب العربي _ مصر.

7٤٥ ــ مصباح المتهجد، الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هــ)، نشر مؤسسة فقه الشيعة ــ بيروت ١٤١١ هـــ ١٩٩١ م، الطبعة الأولى.

7٤٦ ــ المصنّف في الأحاديث والآثار المعروف بمصنّف ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥ هــ)، تحقيق سعيد محمّد اللحام، نشر دار الفكر ــ بيروت ١٤١٤ هـــ ١٩٩٤ م.

٧٤٧ _ مصنّف عبدالرزّاق، عبدالرزّاق بن همّام الصنعاني (ت ٢١١ هــ)، تحقيق

٤٩٠ دفاع عن التشيّع

حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٤٨ _مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، محمّد بن طلحة بن محمّد بن الحسن الشافعي (ت ٦٥٢ هـ)، نشر دار الكتب التجاريّة _ النجف الأشرف.

٢٤٩ ـ معارج الأصول، جعفر بن الحسن بن يحيى (المحقّق الحلّي) (ت ٦٧٦ هـ). نشر مؤسسة آل البيت ـ قم، ١٤٠٣ هـ ، الطبعة الأولى.

• ٢٥٠ ـ معالم المدرستين، السيّد مرتضى العسكري، نشر مؤسسة البعثة _ قـم، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى.

۲۵۱ _ معاني الأخبار، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت ۲۸۱ هـ) قدم له الشيخ حسين الأعلمي، تعليق علي أكبر الغفاري، نشر مؤسسة الأعلمي _ بيروت، ١٤١٠ هـ _ ١٩٩٠ م، الطبعة الأولى.

٢٥٢ ـ معجم أحاديث الإمام المهدي، مؤسسة المعارف الإسلاميّة _ قـم، نـشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة _ قـم، ١١٤١٩ هـ، الطبعة الأولى.

۲۵۳ ـ المعجم الأوسط، سليان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق أيمن صالح شعبان وسيّد أحمد إسهاعيل، نشر دار الحديث ـ القاهرة ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة الأولى.

٢٥٤ ـ معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، أبو القاسم الموسوي الخوئي، نشر دار الزهراء ـ بيروت، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، الطبعة الثالثة.

700 - المعجم الكبير، سليان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ). حمدي عبدالجيد السلني، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة الثانية. ٢٥٦ - المغني، عبدالله بن أحمد بن قدامة، نشر دار الفكر بيروت ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م، الطبعة الأولى.

٢٥٧ ــمقاتل الطالبيين، أبو الفرج الإصفهاني (ت ٣٥٦ هــ). تحقيق أحمد صقر، نشر مؤسسة الأعلمي ــ بيروت ١٤٠٨ هـــ ١٩٨٧ م، الطبعة الثانية.

٢٥٨ ـ المقالات والفرق، سعد بن عبدالله الأشعري (ت ٣٠١ هـ). تحقيق د. محمّد

مصادر الكتابمصادر الكتاب

جواد مشكور، نشر مطبعة حيدري ـ طهران.

٢٥٩ _ مقتل الحسين على الموفق بن أحمد المكّي الحوارزمي (ت ٥٦٨ هـ)، تحقيق محمّد السهاوي، نشر أنوار الهدى _ قم ١٤١٨ هـ ، الطبعة الأولى.

77٠ _ مقتل الحسين أو حديث كربلاء، عبدالرزّاق الموسوي المقرّم، قدّم له محمّد حسين المقرّم، منشورات الشريف الرضي _ قـم، ١٤١٤ هـ _ ١٣٧٢ ش، الطبعة الأولى.

٢٦١ _مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمان بن محمّد بن خلدون، نشر مؤسسة الأعلمي _ بروت.

٢٦٢ ـ من تاريخ الأدب العربي، طه حسين، دار العلم للملايين ـ بيروت، ١٩٩١ م، الطبعة الخامسة.

٢٦٣ _ المقنعة، محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد (ت ٢٦٣ هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي _ قم، ١٤١٧ هـ ، الطبعة الرابعة.

778 _ المناقب، الموفق بن أحمد بن محمد المكّي الخوارزمي (ت ٥٦٨ هـ)، مالك المحمودي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي _ جامعة المدرسين _ قم ١٤١٧ هـ، الطبعة الثالثة.

770 _مناقب آل أبي طالب، محمّد بن علي بن شهر آشوب، تحقيق يوسف البقاعي، نشر دار الأضواء _ بعروت، ١٤١٢ هـ _ ١٩٩١، الطبعة الثانية.

٢٦٦ _مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي بن محمّد الواسطي الشهير بابن المغازلي (ت ٤٨٣ هـ)، نشر دار مكتبة الحياة _ بيروت.

٢٦٧ ـ من تاريخ الإلحاد في الإسلام، عبدالرحمن بدوي.

٢٦٨ ـ منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، لطف الله الصافي الكليايكاني، نــشر مؤسسة السيّدة المعصومة ـ قم، ١٤١٩ هـ ، الطبعة الأولى.

۲۲۹ من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق حسن الموسوي
 الخراساني، نشر دار التعارف بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢٧٠ - مهج الدعوات ومنهج العبادات، علي بن موسى بن جعفر بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، نشر مؤسسة الأعلمي - بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، الطبعة الأولى.
 ٢٧١ - المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي / اصدارات مركز الرسالة - قم، نشر مركز الرسالة - قم، ١٤١٧ هـ ، الطبعة الأولى.

۲۷۲ ـ المهذّب، عبدالعزيز بن البرّاج الطرابلسي (ت ٤٨١ هـ)، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤٠٦ هـ .

۲۷۳ _ميزان الإعتدال في نقد الرجال، محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق على محمّد البجاوي، نشر دار الفكر _ بيروت.

٢٧٤ ـ الميزان في تفسير القرآن، محمّد حسين الطباطبائي، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، الطبعة الأولى.

حرف النون

۲۷۵ ـ النتف في الفتاوي، علي بن الحسين بن محمد السعدي الحنفي (ت ٤٦١ هـ).
 تحقيق د. صلاح الدين الناهي، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٧٥م.

٢٧٦ ـ النجم الثاقب في أحوال الإمام الحجّة الغائب، الشيخ حسن الطبرسي النوري، تحقيق ياسين الموسوي، نشر أنوار الهدى ـ قم، ١٤١٥ هـ ـ الطبعة الأولى.

٢٧٧ ـ النزاع والتخاصم فيا بين بني أميّة وبني هاشم، تتي الدين المقريزي، تحقيق د. حسين مؤنس، نشر دار المعارف _ القاهرة.

۲۷۸ _ نظريّة الإمامة لدى الشيعة الاثني عشريّة، د. أحمد محمود صبحي، نشر دار النهضة العربيّة _ بيروت ١٤١١ هـ _ ١٩٩١ م.

۲۷۹ ـ نقض الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، محسن الأمين العاملي، نشر مطبعة الإنصاف ـ بيروت ۱۳۷۰ هـ ـ ۱۹۵۱، الطبعة الأولى.

۲۸۰ ـ النكت الإعتقاديّة، محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)،
 تحقيق رضا المختاري، نشر دار المفيد ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م، الطبعة الثانية.

٢٨١ ـ النهاية أو الفتن والملاحم، اسماعيل ابن كثير أبي الفداء (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق الدكتور طه محمّد الزيني، نشر دار الكتب الحديثيّة ـ مصر، الطعبة الأولى.

۲۸۲ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمّد ابن الأثير الجزري(ت ٦٨٦ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمّد بن عويضة، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأولى.

٢٨٣ _ نهج البلاغة، جمعه محمد الرضي بن الحسن الموسوي، ضبط الدكتور صبحي الصالح، نشر دار الأسوة _ طهران، ١٤١٨ هـ ، الطبعة الثانية.

٢٨٤ - نهج الحق وكشف الصدق، الحسن بن يوسف المطهّر الحلّي، علّق عليه الشيخ عين الله الحسني الأرموي، نشر منشورات دار الهجرة - قم ١٤٠٧ هـ ، الطبعة الأولى.

۲۸۵ ـ نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار، مؤمن بن حسن الشبلنجي،
 تحقيق عبدالوارث محمد علي، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.

حرف الهاء

٢٨٦ ـ الهداية شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر الرشداني المرغياني
 (ت٥٩٣هـ)، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

حرف الواو

۲۸۷ ـ وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق محمد السرازي والشيخ أبي الحسن الشعراني، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

۲۸۸ _ وفیات الأعیان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمّد بن أبي بكر ابن خلكان (ت ۲۸۸ هـ)، تحقیق د. احسان عبّاس، نـشر دار صـادر _ بـیروت، ۱۳۹۷ هـ _ . ۱۹۷۷ م.

٢٨٩ ـ وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢ هـ)، تحقيق عبدالسلام محمّد

٤٩٤ دفاع عن التشيّع

هارون، نشر منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي _ قـم ١٣٨٢ هـ ، الطبعة الثانية.

٢٩٠ ـ الولاة والقضاة، أبو عمر محمد بن يوسف الكندي، صحّحه رفن گست، نشر
 دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة.

٢٩١ ـ ولاية الفقيه/ أبعادها وحدودها، محمّد هادي معرفة، معهد الشهيد مطهّري للدراسات الإسلاميّة العالية.

حرف الياء

٢٩٢ ـ يىنابيع المودّة لذوي القربى، سليان بن إبراهم القندوزي الحنفي (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق سيّد علي جمال أشرف الحسيني، نشر دار الأسوة للطباعة والنشر ايران _قم، ١٤١٦ هـ الطبعة الأولى.

۲۹۳ ـ اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني (ت٩٧٣ هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.

الفهرس

Y	تقديم
o¥	المقدّمة
	الفصل الأوّل: مخالفات صريحة
٠٠٠	ادعاء خال من التو ثيق
۲۲	أخطاء منهجيّة
vr	استغفال القارئ
V£	الاعتهاد على رواية الضعفاء
٧٤	لماذا لم يذكر أحمد الكاتب الرواية؟
٧٦	بثلاث روايات عليلة نني الإمامة وأقام الشوري
۸٠	الكذب على الصحابة
AY	التزوير بتقطيع الحديث
۸۳	شواهد عليلة وكذب صريح
ΑΥ	تحريف الحقائق
^^	كذب وافتراء
٩٠	تزوير مفضوح
۹۳	شبهة لا محلّ لها

دفاع عن التشيّع	٤٩٦
90	صياغة نظريّة شيعيّة من أعداء التشيّع
99	مخالفة نص القرآن الكريم
1.1	عدم توخّي الأمانة في النقل من المصادر
1.7	ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الأوّل
1.4	ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثاني
1.4	ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثالث
١٠٤	ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الرابع
1.0	
1.7	
1.9	تضعيف الحديث ثمّ الإحتجاج به
11.	مخالفة جمهور المحدّثين والمفسّرين
111	الكذب على التراث السنّي
117	إنكار أحاديث صحيحة بدون علَّة
119	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
171	الاشتباه في فهم ألفاظ الروايات
170	·
1 YY	
14.	
	أحمد الكاتب يريح نفسه عناء البحث
	أحمد الكاتب يعتمد على رواية ثمّ يضعّفها
	أحمد الكاتب يخصم نفسه
١٣٦	أحمد الكاتب يفسّر الحديث برأيه

٤٩٧	الفهرسالفهرس المستمرية المستمرة المستمرية المستمرة المستمرية
	الفصل الثاني: الكذب المتعمّد على علماء الشيعة
1 & 1	أحمد الكاتب يكذب على الشيخين المفيد والنوبختي
127	أحمد الكاتب يكذب على الشيخ الصدوق ﴿ السَّمْدِ الكاتبُ يكذب على الشيخ الصدوق ﴿ السَّمَادِ السَّمَادِي السَّمَادِ السَمْمَادِ السَّمَادِي السَّمَادِي السَّمَادِي السَّمَادِ السَّ
124	أحمد الكاتب يكذب على الصدوق والنوبختي والنعماني
122	"
١٤٦	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۱٤٨	
1 & 9	الكاتب يكذب على السيّد المرتضى
	الفصل الثالث: الخلط المفضوح
۷٥٧	عدم التمييز بين الحسن المثنّى والحسن المثلّث
۸٥٨	ما الفرق بين الحسن المثنّى أم الحسن المثلّث؟
110	
٠.	معاني الاجتهاد وخلط الكاتب فيها
177	أحمد الكاتب لم يفهم معنى الاجتهاد مقابل النص ويكذب على السيّد الخميني
179	الخلط بين الأقوال
	- ···
	الفصل الرابع: افتراءات وأكاذيب المؤلِّف على مصاديق الإمامة الإلهيَّة
٧٣	المبحث الأوّل: الإمام على الله الله الله الله الله الله الله ال
	النص أم الأولويّة عند الإمام علي ﷺ
	لماذا على ﷺ في الشوري

المبحث الثاني: الإمام الحسن عليه اللبحث الثاني: الإمام الحسن عليه اللبحث الثاني: الإمام الحسن عليه اللبحث الثاني اللبحث اللبحث اللبحث اللبحث اللبحث اللبحث اللبحث الثاني اللبحث الل

النص والوصيّة في فكر الإمام الحسن عليه النص والوصيّة في فكر الإمام الحسن عليه النص

عن التشيّع	
١٨٢	المبحث الثالث: الإمام الحسين علي الله المبحث الثالث الإمام الحسين علي المبادئ الإمام الحسين علي المبادئ المباد
١٨٢	النص والوصيّة في فكر الإمام الحسين ﷺ
١٨٣	المبحث الرابع: الإمام علي بن الحسين (السجاد) ﷺ
١٨٣	إمامة علي بن الحسين السجّاد ﷺ
١٨٤	النص والوصيّة في فكر الإمام زين العابدين ﷺ
١٨٥	أحمد الكاتب يتهم الإمام السجّاد الله الله المحمد الكاتب المهم الإمام السجّاد الله الله المحمد الكاتب
١٨٧	موقف ابن الحنفيّة من علي بن الحسين اللِّي
	المبحث الخامس: الإمام الباقر علي الله الله الله الله الله الله الله ال
	الإمامة الإلهيّة عند الإمام الباقر ﷺ
198	إفتراء الكاتب على إمامة الباقر عليلا
	المبحث السادس: الإمام الصادق عليه اللبحث السادس: الإمام الصادق عليه اللبحث السادس:
197	أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الصادق علي
۲۰٤	الإمامة عند الصادق على الله المامة عند الصادق المله ال
	أحمد الكاتب ومسألة البداء
	ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسهاعيل ابني
	موقف الإمام الصادق ﷺ من مسألة الإمامة
	هل توجد نصوص دلّت على إمامة إسهاعيل؟
	هل توجد نصوص دلّت علی إمامة موسی بن جعفر؟
	مامعني قول الصادق ﷺ «مابدا لله في شيء كما بدا له في إسهاعيل ابني»
	المبحث السابع: الإمام الكاظم ﷺ
	إمامة موسى الكاظم ﷺ
	موقف زرارة من إمامة الإمام الكاظم ﷺ
	أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الكاظم الله الله الله المعالم الله المعالم الله المعالم الله المعالم المع
۲۲7	الكذبة الأولى

299	الفهرسا
۲۲۷	الكذبة الثانية
YYX	المبحث الثامن: الإمام الرضا ﷺ
YYA	أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الرضا ﷺ
YYA	الكذبة الأولى
YYA	الكذبة الثانية
779	الكذبة الثالثة
۲۳•	إمامة الرضا ﷺ وموقف الشيعة
٠٠٠٠. ٢٣٤	أحمد الكاتب يبرّأ ساحة المأمون
۲۳۷	النتيجة المتوقعة
YWA	جنايات المؤرّخين بحقّ الرضا ﷺ
749	المأمون يعرف الإمامة والكاتب يجهلها
TT9	أحمد الكاتب ينكر إمامة الرضا ﷺ
	المبحث التاسع: الإمام الجواد ﷺ
721	أكاذيب الكاتب حول إمامة الجواد ﷺ
784	الحالة الخاصّة للجواد التي أنكرها الكاتب
۲٤٥	المبحث العاشر: الإمام الهادي الله
720	افتراءات الكاتب حول إمامة الهادي الله المادي الله المات
۲٤٦	يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً
YEV	موقف الإمام الهادي ﷺ من الإمامة
789	هل هناك نصوص على إمامة محمّد ابن الإمام الهادي؟
۲٥٠	هل توجد نصوص على إمامة العسكري؟
YO1	ما معنى «أحدث لله شكراً»؟
YOY	الحياة الشخصيّة لجعفر الكذّاب
row	المبحث الحادي عشر: الإمام العسكري الله

.فاع عن التشيّع	٠٠٠
۲۵۳	هل أخبر العسكري بوجود خلف له؟
٢٥٢	الوضع السياسي عشيّة الغيبة وغداتها
	قائمة بأسهاء المقتولين في أيّام العسكري من العلويين فقط
۲٥٩	قائمة بأسهاء العلويين الذين قتلوا في أيّام العسكري ﷺ بالسجون
177	موقف العسكري من خلفاء عصره (المعتز والمهتدي والمعتمد)
٠٦٣	قطع الرؤوس وحملها للخلفاء أيّام العسكري
377	منهج العسكري للله في التحرّكِ السياسي
	المؤرّخون والصراع العبّاسي العلوي
TVT	وصف شعري لظلم العبّاسيين للبيت العلوي
TV0	المبحث الثاني عشر: الإمام المهدي المنتظر (عج)
	ما معنى المهدي؟
YYY	مهدويّة محمّد بن الحنفيّة
YV9	هويّة المهدي عند رسول الله وأهل بيته ﷺ
YAY	الإمام الثاني عشر وأنّه المهدي المنتظر
Г А7	•• •
Y9	أحمد الكاتب ينكر ما أثبته علماء الأنساب
797	حديث الغيبتين
۲۹7	التوقيعات الصادرة من امام العصر والزمان
797	الاختلاف في اسم أمّ الإمام وولادته
	الفصل الخامس: نظريّة الشورى في مواجهة التحديّات
	سند الشورى الوثائقي
	إفلاس الشورى من الوثائق
٣.٨	أحاديث صريحة بالامامة والخلافة ليست من طيق الشبعة

u+1	الفهرسا
٣١١	النص أم الشورى في فكر الصحابة؟
٣١٣	أهل البيت ﷺ ونظريّة النص
٣١٦	الفكر السياسي الأموي
٣١٩	 نظريّة الإمامة العبّاسيّة
TTT	موقف بعض الحسنيين
	العدو يعترف بإمامة أهل البيت ﷺ
٣٢٥	اتهام لا محلّ له
TTV	النتيجة النهائيّة
ن نظريّة الإمامة الإلهيّة	الفصل السادس: افتراءات أحمد الكاتب على أركان
	نظريّة الإمامة الإلهيّة
٣٣٥	النص والتعيين في الفكر الإسلامي
77A	العصمة
	العصمة في ضوء القرآن
	العصمة في حديث رسول الله وَلَمْرُنْكُونَا
TE1	١ ـ موقف رسول الله ﷺ من العصمة
727	٢ ـ العصمة في حديث علي الله وأبنائه المنكثر
	معرفة الإمام بالنص عليه
۳۵۱	الإمامة في ولد الحسين ﷺ
700	استمرار الإمامة إلى يوم القيامة
70V	هل معرفة الإمام عند عموم الشيعة؟
٣٦٠	ضرورة وجود العالم الربّاني المفسّر للقرآن
٣٦٤	الفاضل والمفضول أو أفضليّة الإمام
27 0	ما طفيلة بعض الأُخُيِّة بشكلة بالعمرة بالشبية؟

دفاع عن التشيّع	
. ()	
	الفصل السابع: حديث
٣٧٣	حديث الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قريش
٣٧٥	مصاديق حديث الخلفاء اثنا عشر
سليم	النص على الاثني عشر إماماً من غير طريق ،
٣٨١	هل توجد روايات تقول الأئمَّة ثلاثة عشر؟ .
كام من دون بحث ودراية	الفصل الثامن: التسرّع في الأحك
PA9	ثورة التوّابين ومشكلة القيادة
٣٩٠	عقيدة المختار بن أبي عبيدة الثقني
٣٩٣	نظريّة الإمامة واستفسارات الشيعة
٣٩٨	إسماعيل في نظر الشيعة
٣٩9	الإمامة الإِلهيّة
٤٠١	الإمامة في مواجهة الظروف الموضوعيّة
٤٠٨	الوكالة منهج الأئمّة للإتصال بشيعتهم
٤١١	
ِد التقيّة وعلم الأئمّة بالغيب	الفصل التاسع: جهل الكاتب بموار
٤١٥	موقف القرآن من التقيّة
	مصاديق النقيّة في التأريخ
٤١٩	التقيّة عند أغّة أهل البيت عليُّك
٤٢٠	التقيّة في الفكر الإسلامي
£YY	الشيعة والتقيّة
	الأغترال المسترقيل

0.7	الفهرسالفهرس
ـى اعتاد المؤلّف علها	الفصل العاشر: الحركات والفرق ومد
	سر نشوء الحركة الكيسانيّة
£٣٣	الوقف والواقفيّة
٤٣٥	استغلال الفرق المنحرفة كأداة لضرب التشيّع
	أسباب نشوء الفرق
££ ٣	ما هي حكاية الفرق بعد وفاة العسكري ﷺ
ف الحقائق	الفصل الحادي عشر: كش
££Y	الشيعة أوّل من كتب في الأحكام السلطانيّة
££A	الشيعة والصراع السياسي
٤٤٩	الغيبة وفقهاء الشيعة
	صلاحيّات الفقيه الشيعي
	الشيعة والنظريّة الإعلاميّة
	النتيجة النهائيّة التي توصّل إليها الكاتب
٤٦٥	مصادر الكتاب
٤٩٥	الفهرسا